

كتاب سلم العلوم وحاشيته المشهورة بالفاضىمع منهياته

شرع فى الطبع والتمثيل متوكلا على الله عز وجل بمصارف التاجر شمس الدين بن حسين القورصاوي ثم القزاني في شهر رمضان المبارك

> في المطبعة الملكية برخصة النظارة من بيترسبورغ في ١٨ ماى سنة ١٨٨٧ المسيحية في الفزان



س قوله الجبروت وهي صفات الافعال كالتخليق والترزيق وغيرهما

م اللاهورَّ هُو النَّااتُ على مَاصَرِ جِهِ الاصفهاني في شرح الطوالع لكن المراد به ههنا صفات الذات كالحيوة والعلم وتحوها

وله ذوار في العوار في العطبات السائلة يقال ذر في الدم العطبة والموارف جمع عارفة رهى العطبة والمراد الخاصة وما ينبعها من المالات كذا حققه السيد السند السند

قلس سره



سبِّعانك اللهم انا نحمدك بآلافك * ونشكرك بنعمائك * لك الحمد والمنة انك فاطر الملك والملكون * ومنك السبيل الى الجبروت واللَّاهوت * ومنك الهداية واليك النهاية وانت بكل شيء عليم * يسبح لك ما في السموات والارض وانت الَعزيز الحكيم * ومن يشكرك فانما لنفسه ومن يكفرك فعليه انك غنى حميد * انت الملك لااله الا انت سبعانك لاشريك لك انت ربى واناعبدك ظلمت نفسى واعترفت بذنبي فاغفرلي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لآحسن الاخلاق لا يهدى لاحسنها الا انت لبدك وسعديك والخبر كله في يدك والشر ليس اليك انابك واليك تباركت وتعالبت لا منحاً منك ولا ملجاً الا اليك انك فرد لا مثل لك صهد لا ضد لك متوحد لا ند لك سرمدى ازلى لا اول لك دهري ابدي لا آخر لك اللهم نسألك دوارف العوار في وحقايق المعارف ونعوذ بك من الغواية والغباوة انك انت الجواد الكريم* والفياض الحكيم * ونبتغي منك ان تخصص اكرم الموجودات من النفوس القادسات واعلم الهداية المك بالباقيات الصالحات سيد المرسلين خاتم النبيين سيدنا

ونبينا محمدا رحمة للعالمين وآله الانجبين وخلفائه الراشدين وازواجه امهات المؤمنين وسا ثر الفرق من المهاجرين والناصرين بانم صلوانك واكمل تحبانك واعظميركانك انك دوالفضل العظيم والطول الغديم يامجيب الداعين برحمتك باارحم الراحمين * وبعد فيقول العبد العاصى الراجي الى رحمة ربه القوى تعالى و تبارك محمد مبارك بن محمد دائم الادهمي الفاروقي مجدا والكوفا موى مولدا ان علم الصناعة لما كان ابين العلوم نبيانا وارفعها شأنا وكانت الرسالة الني النها النعريرالمعقق والحبر المدفق الشيخ الكامل محب الله البهارى من بين صعفها صعيفة ملكونية نجرى منها انهار من العلوم الحقيقية لأفربا الروعية مصفات للبيان فيمرقات النبيان ومرآت للعبان فيميقات البرهان معتبرة عند الاجلاء الروعية ومتداولة بين الاقرباء العقلبة ورأيت الطالبين لحلها جمًّا غفيرًا والراعبين الى شرحها افهاما كثيرا إلى وإن كنت بين الاعصار متفردًا في حل عويصانها وكشف معضلاتها لكني افلمفيه رجلا واعفر اخرى استفصارا عن درك هذا الوطر واخذا سبيل الحذر فقد سألنى من لايسعنى مخالفته فشمرتُ ساق الجد لحل معاقد مشكلاتها وفتح ابواب مغلقاتها شرحاريم به حق اليقين في تقويم القوانين عاريا عن ابالميل المدارك السود اوية وخاليا عن تهويشات ارباب الغوة الوهمانية حتى يكون كتابا وسيطا مقصورا طورها على ايضاح القول الناصع وتقويم الغيص اليانع متضنا للدقايق وغرايب الاشارات جامعا للحقايق وعجايب المرموزات لبس بالطويل المخل ولا بالقصير المذل متوكلا على منبع الجود والأنعام ومستعينا بواهب العلوم والالهام اذ هو الميسر لكل عسير وبالاجابة

م قوله مااعظم شأنه لبيسمن افعال التعجب لان ماافعل وافعل بهلايناسب هذا المقام لفساد المعني بل استفهام وقد يستفاد التعجب من الاستفهام نحوما ادريك مايوم الدين فأعتباره ههنامن افعال التعجب لبس بشيء س قوله السبحان اه لايكاد يستعمل الأمضافا منصوبا وقال سبويه يقال سبحت الله تسبيعا وسبحانا فالمصر التسبيح وسبحان اسم يقوم مقام المصدر وقد اجرى علما للتسبيح بمعنى التنزيه على الشذوذ نحو

سبحانه مااعظم سلم العلوم بسم الله الرحمن الرحيم شأنه لايعر * ولايتصرر

جدير وهو حسبى ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير (قوله منجانه مااعظم شأنه آه) السجعان اما مصدر كغفران فالمقني سبعت سبعانه اوعلم للمصدر وهوالتسبيح كعثمان للرجل (قـــوله لايحد آه) يحدمل ان يكون وصفا مبينا لكيفية الشأن اي لا عيطه عقل من حيث ان له ما في السموات والأرض من الآثار التي لاتعا ولا تعصي * وكذا قوله لا ينصور ولا ينتج لخروجه عن المالحة الافهام والادراك و القياش * شعر اي بر تر ازخيال وقياس وڭمان وهم * * واز هر چه كفته انك شتيكيم وخوانك ايم *

قَالَ فِي الحَاشِيةِ لانه بسيطِ دَهنا وخارجا أقول أَدْ لايتَصُورُ له تعالى اجزاء حدية يتألف منها قوامه لانها أما واجبات فهي منفصلة الهوية مسنفن بعضها عن بعض على انها بسايط او ممكنات هالكة الذات باطلة الحقيقة فكيف ينقوم بها الحق المعض وايضا لايتصور له نعالي اجزاءينعل وينقسم اليها كالجسم فانها بين صرافة القوة ومحوضة الفعل فلايتصور وجوبها وايضا هي لذوات هيولانية وهومقدس عنها أعلم انه تعالى كما هو احدى الذات لاتكثر فيه بالفعل ولأ بالقوة اصلا كذلك يمتنع ان يتألف منه شيء أوينعل اليه كيف يتقوم وينحل حقيقة وحدانيةمن الواجب بالذات واليه ومن الشيء الذي لانقرر له ولا وجود له بالذات

واليه ولعله من الفطريات (قصوله ولايتصور آه)

وهذامعني قولهعلى انهابسا ثطفتفكر ٧ قوله على انهابسا فطاه والغرض ههنا اثبات البساطة واما توحيده فليطلب إ ٨ قوله فلايتصور وجوبهااه اذالوجوب ببرهان آخر في موضع آخر

يستدعي الفعلية الصرفة بجسب التقرر والوجود الممتازعما عداه وكذاكل ماينعلق بكمالذاته فلايكون شيء منه بالقوة 💮 و قوله لنوات هيولانية ادلاب للاجزاء المقدارية من المادة القابلة للانصال والانفصال ولووهمارفرضا وهى الهيولي كمابين في الحكمة

قول الأعشى يمدح عامر بن الطفيل ويهجو علقمة *شعر * قد قلت ألجاع في فغره ا * سبعان من علقمة الفاخر * قبل تقديره سبحان علقمة على طريق التهكم ومن مزيدة * وقيل اصله مجعان الله من علقمة الفاخر * ورد عليه بان تقدير المضاف البه لايكون الابالبناء على الضم او

بتعويض التنوين في المضاف فتأمل ع قوله وصفاميينا ليس المراد بالوصف الوصف التركيبي لأن الجملة في حكم النكرة والشأن من حسث انه مضاف إلى الضمير معرفة بل المراد الوصى المعنوى الشامل للحال والنعت وغيرهما كما اشير اليعبقولهمبينا لكيفية الشأن ولم يقل حالاصر يحالانه يرهم اختصاص عظمة شأنه نعالى بحال دون حال ويزمان دون زمان اذالغالب في الأحوال ماينتقل عن

صاحبه ويتجلد ه ادلايتصور له اجزاء خارجية كانت او ذهنية على ماقال الشيخ ان التعديد قديكون بالأجزاء الخارجية كما يقال

البيت هو السقف مع الجدر أن ٧ قول مستفن بعضها عن بعض فلا يتركب منهاحقيقة واحدة محصلة اذلاب فيهامن افتقار بعضها الى بعض بلاذن ليس الواجب بالذات الاكل واحد من تلك الاجزا وفليعطف النظر الى بساطته م ولا يكهنه اى مضرر الشي و بنسه المعاقل وهذا شامل العام المضورى والحصولى الذي يكون بتبئل نفس الشيء وارتسامه في الذهن بلا توسط صررة نكون مر آثا للإحفائه وا كان بالاجهال كنيثل نفس الشيء وارتسامه في الذهن او بالنفصيل كنيثل عندي النوس من غير أن يكون آثا للاحفائة العلم بالكنه للواجب تعالى مناه مطلقاسواء فرض من الواجب تعالى اومن الهجرة الشروق واما الغيروفية بتنع المياشية الماسي و الماسية المنافقة و الماسية المنافقة و الماسية المنافقة و اماسية المنافقة و اماسية المنافقة و اماسية منافقة و اماسية و المنافقة و اماسية و المنافقة و الماسية و المنافقة و الماسية و المنافقة و ال

اى بالكنه لأمتناع التحديد ولا بكنهه فانه لها كان وجوده تعالى وسائر صفاته عين ذاته نعالى امتنع حصوله فى الذهن اذلو ارتسم لكان بما هو موجود بوجود غير اصيلي هوظل الوجود العيني موجودا متأصلابوجود اصيلي لامتناع انسلاخ ألذات والذانبات عن الموجودية فيكون بماهو حاصل في الذهن وافعا في الأعيان ولا في الأعيان معا وكذاً بما هو حاصل في الاعيان ولان ماهو في النهن مع تقرره في الاعيان له مهية مشتركة بين هذين الموجودين المنمايزين بحسب التشخص والوجود فماكان وجوده وتشخصه عبن مهبته يمتنع وجوده وتشخصه فى الذهن فتفكر *وقدنقل عن آرسطو انه قال كما تعترى العينَ عند التحدق الى جرم الشمس ظلمة وكدورة تمنعها عن تمام الابصار كذلك تعترى العقل عند ارادة اكتناهه تعالى حيرة ود هشة نمنعه عن تمام الادراك وهركما ترى كلام خطابي ، هذا اذا كان مبنيا للمفعول وأذا بني على القاعل فلان علمه لايكون الا حضوريا والنصور علم حصولي * أعلم ان مسئلة علم الواجب

ع، فرايه دل بين عن إرسعواه فريعين عايدت أن مهنا قباسين الأول قباس ذائمتهالي على الحموس اعتى الشهس والثاني قباس العقل على الحس ولا جامع پينها حتى يرجب اليقين أو لو تمادل على عمروة عه العلى امتناعه تمادل على عامروة عه العلى امتناعه كما يظهر بادني تأمل

ه قولهواذابني للقاءلهذا الاحتيال غير ظاهر لايناسب السباق والسباق لكن ذكرناهليكون دريعةوتهميدالذكر مسئلة علم الواجب

هسدة من رواجب و قوله واطهران مسئلة علم الواجب اعلم ان المكبا والمتكليين انقفواعلى انه سبعانه عالم بن انه ولغيره الاشرقمة نقلية من الحكبا عيش ينكرون كونه نقليا علما لذاته كان العام الما الشافة والأهافة نسبة تسنى الطوفين ولا اثنينية فى ذاته غيره وادافتة المبكنات مشكاطة الشوخ غيره وادافتة المبكنات مشكاطة الشوم من غير شعور وروية يتضى الحدالان هذا القول الطهر من الي يتصنى احداد بطاله بالدليلومنشاؤه المجان كيمية علمة عالى الذاته المقدس

من الأضافة "واستدلوا على تونه تعالى عالما بوجوه" الأول ان العلم صفة كبال للموجود بهاهوموجود وكل كيال الم يتبات على حكم ومصالح ومناقع كيال الم يتبات على حكم ومصالح ومناقع كيال الم يتبات التي الم يتبات المناقب ويتبات الم يتبات الم يتبات الم يتبات الم يتبات المناقب ويتبات المناقب ا

التغاير الاعتبارى فيعلمه بذاته

وسیجی عاعلیه مان شا الله تعالی ا و قوله بصور مجردةاه یمکن ان بقال ا مراده بالصور نفس تلك الاشیاء با عتبار ا علی الاشیاء باعتبار الحضر العلمی المور العلمی المور العلمی المور العلمی المور العلمی الموردة لعدم الموردة المدم الموردة المدم الموردة المدارد الموارد المقابل الموارد العالم المدارد العالم المدارد العالم المدارد المدالم المدارد الم

س قول تحرر اعن الجليال هدابالنظر والمخرر اعن الجلياله هذابالنظر والمالنظر والمالنظر والمالنظر الى مطلق الجاءل النادر مع عزل المنظر عن المحموصة الإستعالة معلى المجهول عندهم واقاقيدنا الجاعل المجهول عندة والمخالفة والمنافذة والمؤلفة وانتخابا المنافذة والشيس الدو وانتخابا المنزوجات المالزوجات المالزوجات المنافذة الشيس الدو وانتخابا المنزوجات المنافذة الم

ع، قرلهبنسها اىبلا واسطةصور اخر لانها ميل لانكشافها * اعلم اللعلم په الانكشاف رهو و العلم المغيني الذي ذاته وتفصيلي وهو وجود الشي * المعلم للعالم وما هر صفة الكمال هو الاول والمشهور أن الثاني هو الاول في علمنا بالشيا* النافية هو الاول في علمنا الاحراكية * والحق أن عقبلنا فورا نيفين حيث التجرد بها ينكشف الاخباء عند وجودهالها بالانطباع كها انهائششة عند سبحانه وتعالى لوجودها له عز اسهه بالمعلولية فينالم انكشافي الاشياء في

تعالى مما تحيرت فيها الافهام فذهب البعض إلى أن علمه تعالى بالاشياء صور قاهمة بذاته تعالى والبعض الاتخر لما رأوا استعالية النكثر في ذاته بحسب الذات والصنات اعتقدوا ان علمه تعالى بها بصور مجردة قائمة بذانها وهي المثل الافلاطونية افول تلك الصور الموجودة القائمة بذاتها او بدانه تعالى اما واجبة لدانها وهو محال او ممكنة فافضة النات والوجود منه تعالى فهي لامحالة مسبوقة بالعلم سبقا ذانيا اوانفكاكيا تحرزا عن الجهل المستحيل فيه تعالى فعلمه بها اما بصور اخرى مثلها فيتمادى الامر لاالى نهاية بالفعل اوهى منكشفة عنده تعالى بنفسها فمناط تعقلها الاجمالي البسيط هوذاته تعالى وتعقلها التفصيلي هووجودها له فهي متعقلةبه سبحانه وتعالى تعقل الاشياء التي هي دوات تلك الصور من غير فرق فتلك الاشياء حاضرة عنده تعالى بدواتها لا بتبعية الصور لانها معلولة له تعالى ولعل مراده بتلك المثل هي هذه الموجودات الحاضرة عنده تعالى بنفسها والهلاق الصورة على الشيء الحاضر علما شائع فعقيقة العلم هو وجودالشيء بالفعل لشيءموجود بالفعل بالمعلولية او بالناعبتية إو بالعبنية و مأله وجودالشي النفسه ومما يشهد به وينبه عليه إن لنا قوة نتعقل بها الاشياء فالقوة التي بها نتعقل هذه القوة اما ان يكون هي هذه فهي انفسها عاقلة ومعقولة او قوة اخرى فلنا اذن قوتان قوة بها نتعقل الاشياء وقوة نتعقل بها هذه القوة ثم يتمادى الامر لا الى نهامة بالفعل فاذن القرة التي بها تدرك الأشياء بالنسبة إلى نفسها عقل وعاقلة ومعقولة وليست جهة التعقل ههنا الأ

وجودها الواغب المسالية والممكن نفس وجودالعالم النوراني لاغير فعلمه تعالى بذاته ربغيره. نفس ذاته سبحانه وهووجود بحت نورر عنى وعلم المكن لذاته ولفيره هووجوده الفورى من حيث استناده المهتعالى فتفكر فانه الحق هم قوله وماله وجودالش النفسة إه اى مرجع وجود الشيء للشي تبالعينية كون- إلشى عموجود النفسه اذالشى الاول عين الشى الثانى كما فى علينا بانسنا وعلم المجردات بانفسها م ورايد أم المنافقة وتبديق المنافقة النوب وجود الشى النفسه يكنى لاتكشافته وتبديق ضهنه ان وجود الشى المنافقة وتبديق ضهنه ان وجود الشى المجرد بطريق الناعتية ابضائنا الالاتكشاف واماكون التعو الاول اعنى وجود الشى المجرد المعلولية المنافقة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة المؤلفة ا

عندها بذلك الوجود اذ الأثر لا يتخلف عن مبدقه فيعصل بوجودصور الاشياء لها غنية عن الحالة الادراكة والايلزم ان يكون للأثر الواحد مؤثر ان في مرتبة وأحدة * لايقال الحالة الادراكية نور ظاهر بذاته عند الوجود لا باعتبار الوجود والصور ليست كذلك لأنانقول الحالة امر عكن فهي هالكة في نفسها وباطلة في ذاتها كسائر المكنات من الصور وغيرهافكانت مظلمة في حدد انها من جهة العدم الذي هو اصل الظلمة ونوريتها مستفادة من الوجود بالفعل فانها النورهو الوجود الخاص ولافرق يينه وبين الصور في هذه الجهة فتأمل o قوله نفس وجودها للمحل المجرد نوضيعه ان حقيقة العلم هو منشأ انكشاف شيء الشيء وذلك بحضوره لديه بعيث لايفيب عنه وذلك لايكون الا يوجوده بالفعل بنفسه اذماهو بالقوة لأيوجك

وجودها لنفسها ثم اذاً صار الشى " بصورته البجردة الفائية
بعمل مجرد علما للحعل ولا يفتقر ذلك العمل الله تحصيل
صورة اخرى مثلها واتبا ذلك لوجودها له فباطنك بهاذا
تجرد الشى " بنفسه وكان وجودها فأن قلت بجوزان يعقل
تلك القوة نفسها وكان وجودها واثاقية بها بعالة ادراكية
زائدة عليها فلا يلزم كونها عقلا بلعافلا ومعقولا فقط قلت
لا بخلو اما أن يعلم تلك الحالة بجالة اخرى فيتسلسل
لا بخلو اما أن يعلم تلك الحالة بجالة اخرى فيتسلسل
لذلك إلحالة نفس وجودها للقوة العاقلة وكان في تعقلها
لشها وللصور نفس وجودها للنوة العاقلة وكذا في تعقلها
لنفسها وللصور نفس وجودها للمجل البجرد فاذن ميزان
تصيح الماقلية كون الشى " فافها بالذات لا بالحيل بعد
تحيح الماقلية كون الشى " فافها بالذات لا بالحيل بعد
يقوده في ذاته لا بعبل عامل عن المادة وغوابشها المنفسة
يقودا (الخلهانية اعنى العدم والقوة الماتهة عن الظهور

له شي اذ هو لم يوجد بعد تكيف بوجد له شي بحضر له ولو لم يكن موجودا لنفسه باللغيوه اعتى العمل كلماهرله في ظاهر الامر فهوبالمقبقة لحجله * اذا عرفت هذا فالحجردات لما كانت وجود انها بالعمل لكلماهرله في ظاهر الامر فهوبالمقبقة لحجله * اذا عرفت هذا فالحجردات لما كانت وجود انها بالعمل لنسبة المقالية فعلمية تعالى لذاته براء والمادون وجودها لمتنها بالقمل لكن فعلميتها فعلمية الموجود المقبود المقبود المحتود وها لمترتب على انضاء لعلم المحتود وها يترتب على انضام المحرد المهاور وجودها يترتب على انضام المحرد المهاورة وهودها يترتب على والماديات وقبلة في المعاورة المتنفى العلم عن الماديات وقس عليها حال الأعراض القافية بالموضوعات فاضا المعامن شأن القاسيات فقط فتفكر لعله يحتاج الى تجريد المترجة

م قوله فادراكه اي الأدراك بالمعنى المصدرى واما بمعنى الحاضر عند المسرك فهو نفس الشيع المعقول

م قوله حاضرة عنده أه ولعل هذا مراد افلاطون من المثل

م قوله ذوات الجائزات بطبايعها آه قال الاستاذرحمه الله في بعض حواشيه ويعينك عليه حال الارصاف الانتزاعية بالقياس الىموصوفانها التي هي منشأ لانتزاعها فان من يدرك منشأ الانتزاء يدرك ذلك الشيء بان ينتزع منه فالمكنات كلهابهنزلة الاوصاف الانتزاءية والاعتبارات العقلية لهسجعانه وهوعز شأنه بمنزلة منشأ انتزاعها بل الصوفية قائلون بهميث قالواليس في الوجود الا الواجب تعالى وانهاالممكنات امور اعتبارية فأن العالم عندهم أعراض مجتمعة اعتبار يةمنتزعة عرزحقيقة موجودة واحدة بحسب الحقيقة فعلمه نعالي بذواتها ينطوي في علمه تعالى بذاته الحيث لا يعزب عنه شيء وتفصيله لا يلبق بهذأ المقام

٥ قوله فهو كالحالة الاجمالية البسلطة اهاعلم انهذاالنظر واشباهه كالشجرة والنواة من حيث ان ما في الشجرة من الغصون والأوراق والأثمار مندرجة في النواة من غير تحليل وتركيب والنواة مبدأ لكلواحد منها وكذالبعر والامواج لايكون مقيسانامالشأنهتمالي بالنسبة الى المكنات فانهسبحانه متعال عن هذا القياس والمقياس لا يشبهه شيء اذ لاشبهله ولانك له ولا ضدله لكن مدار كناالقاصرة لاتنبل هذاالنعو من الاجمال الذي يتقدس عن التركيب والتعليل ويتعالى عن عدم الامتياز في نعو العلم له ونحير في ادراك عدا النعو فاحتجناالي تصوير الاجمال الذي يكون هو فوق الاجمال والتفصيل الموجودين في الحدوالمعدودوفي العلم

والتعقل وميزان تصحيح المعقولية كون الشيءموجودا بالفعل لذات مجردة فالشيء المقدس عن المادة إذا كان موجودا بنفسه كان عقلا وعاقلا ومعقولا فادراكه لذاته لايزيدعلى وجوده بل على مهبته فقط اذا كانت غير الوجود والقدوس الحق في افصى مراتب التجرد اذ هو وجود بحت فائم بذانه منقدس عن المهية فضلا عن المادة فهو لأعالة ظاهر لذاته بنفس ذاته فهو عقل وعاقل ومعقول لأبزيد تعقله على المهية التي هي الوجود *وجهلة الجافزات في سنخ ماهيتها وموجوديتها رابطية الذات والوجود بالقياس اليه تعالى فهي معلومة له بمعنى الحاضر عند المدرك بذاتها لا بصورها فالموجودات باسرها من حيث الوجود الرابطي معلومة أله وصور علمية له تعالى فعلمه الاجمالي بتلك الاشياء نفس ذاته تعالى وعلمه التفصيلي نفسها فهي معلومة له تعالى من جهتين فانهابو جودها الاجمالي متعددة معه تعالى فينطوى علمها في علمه بذانه تعالى وبرجودها التفضيلي حاضرة عنده تعالى بلاحلول وقيام بذائه تعالى * وتحقيقه أن ذوات الجائزات بطبايعها ووجودها اظلال وآثار لذانه ووجوده نعالى فهو كالحالة الاجمالية البسيطة الحاصلة لك عند سوءال من يخاصمك في المناظرة قبل ان تفصّل الجواب شيمًا فشيمًا فإن هذا النفصيل منكشف عندك بتلك الحالة انكشافا تاما وموجود بعين وجودها قبل الاجابة من غيرتكثر فيها اصلافهي تعقل بسيط بالفعل وعلم فعلى ومبدأ لكلواحدمن ذلك التفصيل بحبث ينطوى علمه في علمها ثم اذا فصَّلت بحصل لك علم آخر للكل مع الامتياز وهوبمنزلة علم انفعالى له فللممكنات وجود اجمالي هونفسذاته ووجوده تعالى وهيبهذااالوجود متحدة معه من غير تكثر في دائه فهو الكل في حدداته وهذا

ـ بالشيء معدم الامتباز عهاعداه ومع الامتباز فاوردت هذه النظائر المفيدة لتصوير وتخييله وفي الجالة للارستبعد عفولنا عن تجويزه ولانستند عن عنه المنتفال منه ولانجعالها متباسا تامالشأنه تعالى عنه ولانجعالها متباسا تامالشأنه تعالى عنه و ومن أن المهولي والهيولاني بلجرد وله وعام انفعالي ليس المراد بالانفعال مهنا الانفعال التجددي الذي هرمن أن المهولي والهيولاني بلجرد كونه مستفادا من الغير اي المعلوم وهذا اللحوليس

لايتصور ولاينتج * ولايتغير

علم اجمالي لها ينطوى فيعلمه بذائه وهو العلم الفعلى الذي يبتني عليه امر الجعل ووجود تفصيلي يمتاز به كل واحد منها عن الآخر وهي بهذا الوجود معلولة له تعالى حاضرة عنده بذاتها لابصورها وهذا علم تفصيليبها مترتبة على العلم الاوَّل وعُلم انفعالي يستفاد من وجودها فعلمه هذا بالكل بعد ذاته وبعدعلمه بذاته فكلواحد من النحوين علم حضوري له تعالى لا ارتسامي وما هوصفة كاملة لهتعالى هو النعو الاوّل فنفكر في هذا المقام فانه من مزلة الاقدام (قـــوله لاينتج آه) اي لا برهان عليهبل هر البرهان على كل شيء وانما السبيل اليه دلائل كاشفة موضعة لامفيدة اولم يول ولوبني على الفاعل فمعناه لميل وبيانه ان الول والوالد متكافيان ومتماثلان والواجب ليس بمتكافي لواجب آخر والممكن لا يماثله وهو ظاهر وبيان الاول ان معنى التكافؤ ان لايتصور تحقق اددهما وتعقله الابان يتحقق ويتعقل الآخر معه فلا يكون الابجسب علاقة ذاتية بينهما بالعلية والمعلولية اومعلوليتهما لامر ثالث يوقع بينهما ارتباطا افتقاريا وسيأتي انشاء الله تعالى بيانه وهذه العلاقة لايمكن بين القيومين الواجبين لذاتيهماويستدل علىنفي التماثل بينهما بان حقيقته ليس الانفس وجوب التقرر والوجود فلايتكثر تكثر النوع بالعوارض المشخصة فان التخالف لامالة إما ان

س قوله ای لابرهان علیه اه هذامبنی على ما قال الشبخ في برهان الشفاء ان اليقبن الدائم الكلى لماله سبب انها يحصل من جهة السبب ومالاسبب له اما بين بنفسه اولا يتبين البتة بيانا يقينيا بوجه قياسي اي بالنظر" والاستدلال فلايردبالجزئيات المعسوسة المعلومة بالشاهدة من غير نظر الى اسبابها اذ لا عصل بها اليقين الدائم الكلىمع ان الكلام في العلم الاستدلالي واما الاستدلال بوجود المعلول على إن له علة فهو استدلال بالعلة على المعلول كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف لهمؤلف فان الأوسط فيهعله في نفس الأمر لكون الجسم ذاالمؤلف لان المؤلف بالفتحهو المعتاج ومناط الافتقاره والتأليف وفي هذا المقام الحاث و قيقة تقتضى بسطافي الكلام وسيأتي أن شاء الله تعالى في مبعث البرهان فانتظره * اعلم ان هذا على تقدير ارادة المعنى المصطلع من النتيجة والوحملت على المعنى اللغوى فبمعنى لم يولد إذابني للمفعول اولم يل اذا بني للناعل

اصطلاح جديد ولا مشاحة فيه

م قوله وإنها السبيل اليه اي إلي اثبات وجاوده وصفاته الحقيقية وبالجملة هذه المطالب بديهية غير مستفادة من البرهان

و حوله منها الحيثكوانيات المنهارة الحبلي المنهارة المبلك في المباروانيون فلا يجبل النهائل بين الولد والموسدة المبلك عنها المبلك من المولد والموسدة والمائل بين الولد والوالد فلنا المراد والمبائلين المبائلين في المبائلين والوالد فلنا المبائلين في المبائلين والمبلك والمبلك في المبائلين المبلك المبلك المبلك المبلك المبائلين والمبلك المبلك المب

م قوله فلا يتصور الاغتلاف بينومااه لايقال لم لانجوز ان يكون نشخص كل منهما مستندا الى نوعه المتحصرفى فردكمايقال في المفارقات لانامنول فاذن لامنها ثلان لنيابور نوعها على ان رجوب النقو ر والوجود نفس ذاتهها فتعنينتها هووجوب النقور وهو لا

يصام للإشتراك بين هويان متعددة الباليل المفتركور اداتمايزهمالايكن ان يكون بامور داخلة في متع توامهما والم يكون بامور داخلة في متع توامهما فهل الماليكن المتحددة من طوحهما في الماليكن المتحددة عن وجوب المتعرر والوجودا باسال خاريا باسال خارة وكلاهما بالحلان المتحددة وكلاهما بالحددة المتحددة المتحدد

في الكتاب مستفاد امن الفيرا واريفايلزم كون الفيرا واريفايلزم كون الفيرا واريفايلزم كون المتحدد المستفاحة المتينة هو الجاعل المتفاقة المتينة هو الجاعل بالمرتاح بفيرا لجاعلة الشيء المالم المتعدد المتساعة بالنصول المتبدة المتتباء المتساعة بالنصول المتبدة المتتباء المتتباء المتتباء المتبدة متنى الموجودية ان تكون المتبدة متنى الموجودية ان تكون خروجها عاينتسريها وايضايلزم تركب الوابين عالى هنى إيضا

عم قرل ولابحسب الصفات آه تفصيل المقام من الصفة الثبوتية له تعالى اما مشيقة على اما المشيقة لا تعتبر في مقهوما الاصافة على وجود الغير كالمبوقة والمعتبقة على وجود الغير كالمبوقة والمعتبقة ذات اضافة لا تعتبر في مفهومها الاضافة لكنها نعر ض لما في التعتب بحيث لا كالعالمية والمقارية فان كون الذات بحيث اذا وجد شاء كياشف عندها ورجيش عبى الاضافة المنازية فان كون الذات بحيث اذا وجد شاء كياشف عندها ورجيش عبيل الفاروية فان كون الذات بحيث اذا وجد شاء كياشف عندها ورجيش بيكن منها بالنظر البها الفعل والترك بالارادة لا يتعتبه الأعتبة بالارادة لا يتعتبه الأعتبة بالارادة لا يتعتبه المتعلم المتعالى والترك بالارادة لا يتعتبه المتعلم المتعالى والترك بالارادة لا يتعتبه المتعلم المتعالم المتع

والمورث به والمناف يتأخره المتمالة الرجل عنفت الأضافة لامحالة ويترنب والاضافية على وجود المعلوم والتضافية على وجود المعلوم والمتنبئ يستوجب نفيرا في نفس الموصوف الذى هومبدوهما وكذا تغير عليها الاتخال وتغير هذي المعتبين يستوجب نفيرا في نفس المتحلوم الاضافة تتعقلها وتحققها المتحلقة المتحلقة والمتعلقة والمتعلقة والمتحلقة والمتحلقة والمتحلقة والمتحلقة المتحلقة والمتحلقة المتحلقة الم

ولايتغير تعالى عن الجنس والجهات * وجعل

يكون بلواحق هي لجوهر الحقيقة أولوجودها بما هو وجودها فلا يتصور الاختلاف سنهما بعسبها بل يعب توافق الكل فيها اوبلوادق مستندة الى أسباب خارجة عنها فلولاتلك الأسباب كانت الذات واحدة اولم بكن ذات فعند انتغاثها لا يكون كل واحد منهما واجب التقرر والوجود فيكون وجوب كل واحد منهما ووجوده مستفادا من الغير ومن المعلوم أن الواجب بالذات لايكون واجبا بالغير اذلوكان له علة بها نفرره ووجوده فاذا اعتبر بذانه لمتجب لهتجوهر ووجود فلايكون قبوما وواجبا لذاته اذلووجب ووجد فلا نأثير لا يعاب الفير في تقرره ووجوده. فوجوب التقرر والوجود لايكون لهويتين متماثلتين وايضا لايقال على النوعين قول الجنس و الا لانقسم بالفصول الغير الداخلة في سنخ قوام الجنس وانها هي رافعة لابهامه ومفيدة لؤجوده بالفعل اذالفصل بحصل الجنس شيئا بالفعل وذاتا متعينته موجودة كها سيأتي فها حقيقته نفس تأكدالتقرر ووجوب الوجود لا كعقبقة الحيوانية التي هي غير معنى الوجوب وتأك التقرر والموجودية امرخارج عنها لاينقسم بها والا فافادتها الوجود بالفعل لوجوب التقرر هي افادة سنخ حقيقة الجنس وهو بالحل وابضا يلزم ان يكون وجوب التقرر لذا تهمستفادا من الغير فيلزم الامكان فنفكر (قـوله لاينغير آه) اى لابحسب الذات وهوظاهر ولابحسب الصفات الحقيقية

وجعل الكلمات والجزئمات * الأبهان

والأضافية التي بازائها مبادمتقررة فيذانه تعالىفان تغيرهما يستوجب تغيرا في دائه تعالى لانها مترتبة عليها كما ادا نغير معلومك او معلولك يستلزم تغيرك كذلك الحكم في الله تعالى فهو سبحانه الان كما كان واما الاضافية المعضة فتغيرها لايستوجب تغير ااصلا فان التعاقب والتعدد فيها يرجع في الحقيقة الى النعاقب والتعدد في الأمور المتماينة عن الذات كما اذا نبدل ما يمينك وما يسارك وانت مستقر على ذانك ومكانك الاصلى (قـــوله تعالى عن الجنس والجهات) هذا تصريح بماعلم ضمنا من قوله لا يحد أويراد بالجنس المثل وقد مر بيانه وهوخلاف قانون البراعة الا ان يقال الابهام يكفى البراعة والمراد بالجهات اماالجهات الست اوالامتدادات الثلث وهي كلها من خواص الاجسام وهو تعالى برىء عن الجسمية التي يقبل الانفصال والانعدام ولو فرضا مطابقا للواقع (قيوله جعل الكليات والجزئيات) تفصيل المقام وتحقيقه أن حقيقة الوجود ليس الانفس صيرورة الذات ووقوعها فيظرف ما ومطابق الحكم به ومصداقه نفس تقرر المهية وفعليتهافها هي متقررة بافاضة الغير لا بنفسها كانت الحيثية التي هي مصداق الحمل فيها راجعة الى حيثية تعليلية هي كون النات صادرة عن الجاعل رما هي متقررة بنفسها لا لعلة فهي موجودة بذائها لابغيرها فمصداق الحكم هناك نفس تجوهر الحقيقة المتقررة بالنات فيكون الوجود نفس ذاتها وهى مستغنية فىسننج الحقيقة وموجوديتها من الغير فهذه الذات هي الواجب بالذات والأولى الممكن بالذات

اذا نغير مايمنك وما يسارك وانت مستقرعلى مكانك ومثلوا لهافى الواجب تعالى بالرازقية نظر إلى انها لأنوجي الا بوجود المرزوق * وقيه انهاكون الذات بعيث ترزق اذاوج المرزوق فلافرق بينها وبين العالمية والقادرية الافافة لامبدؤها فمرجع هذه المفهومات الي العرف ولا يتعارف اطلاق الرازق الأعلى من يباشر بالأرزاق , كذا السخى والجواد يطلق على من يعمل ديها فالمتعارف فمهانفس الاضافة خلاف العالم والقادر فانهما يطلقان على من من شانه العلم والقدرة وكذا السميع والبصير وانلم يوجد المعلوم والمقدور * وقيل والسر إن الرازقية والسخاوة والجود مثلامن الصفات الافعالية التي لا تاعقتي بحدث يظهر منها الا ثار الأبهاشرة الفعل بها وما وجد منها في البعض على الشذوذة قبل العمل بحسب اصل الفطرة فلا يظهر ولايعلم الابعاب المباشرة والحق انهامن الصفات الحقيقية التي هي ذات اضافة لامن الاضافات المحضة فتأمل

م ورل والأضافة التى بازائها أهاعلم ان مرجع الاضافات فيه سجانك الى أمرجع الاضافات فيه سجانك الى أمرجع الاضافات فيه سجانك الى جبالانبياء في خالفيه بالقبار ومكن أفي في حدد أنها أضافة وأحدة لانتخلف باختلاق الارضة المهابات المنافقة المنافقة

ينفس ذائه كما فى الواجب نفالى ، عبقولهولو فرضااه انبا فلنافرضا لنشهل الشهد الفعلية والوهية ايضا* ثم قيدناه ، بلطابقة للواقع لان الفرض هيئا ليس بيعنى النقدير الشامل للجردات بل بعنى يجوز العقلية ويزا العقلية ويزا العالمة المواقع

وراله من للغاء دانه بالعلية بان يكرن
 دانه تعالى مقتضيا لوجودها كما هو
 مذهب المتكلمين

س قرله او مجموع الوجودات هذا الدلي آخر على البيات عينية الوجود البيال التانية على البيات البيال التانية على البيال المسلس و حاصله اناذا المناقبة اللامتاعية المسلس و حاصله اناذا المتاوية لاستناعية المسلس عند المسلس عند الأولى في كونه مسبو فالوجود المسلس عند المسلس عند المسلس عند المسلس عند المسلس عند المسلس المسلس عند المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس المسلس عند المسلس المسلس

فالوجود في الواجب عين ذاته اذ هو بذاته مبدأ لانتزاعه ومصداق لحمله بخلاف الممكن اذا الهاجب بالذات يستعيل ان يتعلق بعلة ومر بيانه ولا يصح له ان يكون وجوبه ووجوده من تلقاءذا ته بالعلية كماهو سنة اللوازم المعلولة لنفس المهية والا فيقع طباع ان وجل فوجل بينه تعالى وبين الوجود فيتقدم عليه بحسب الوجود كما هومقتضي طباع وجد فوجد فيلزم تقدم الشيء على نفسه أو موجوديته بوجودين بل بموجودات غير متناهية وهما محالان اومجموع الموجودات كالوجود الأوِّل فما نقدم عليه ويخرج عنه كان عينه تعالى فوجوبه وتقرره ووجوده نفس ذانه تعالىوعين حقيقته وليس لهمهية وراءالوجود وليس فيه ظلمة العدم اصلا فهونورقائم بذائه تعالى متقرربنفسه ووجود وموجود ووجوب وواجب وهكذا سائر الصفات، فطباء الامكان وهو سلب ضرورة التقرر والوجود وسلب ضرورة اللاتقر واللا وجود علة تامة لافتقار الممكن بجسب سنخ حقيقته ويتبعه الافتقار في وجوده الى جاعل موجب عز مجده فانه مالم يمتنع انحاء عدم الممكن لمبترجع الوجود وهذاالترجيح هووجوبه السابق على الوجود ومن جملة انحاء عدم المعلول عدمه مع عدم علته الموجبة فلاتكون مكنة اذهى متساوى الطرفين كالمعلول فلايمتنع بهاعدمه وبالجملة لاوجود الابالوجوب وهو بامتناع جميع انحاء العدم ولا امتناعها الامن تلقاء الواجب بالذات فكل ما هو حق جوهر ذاته الجواز لايستطيع ان يكون جاعلا لشيء من الاعتبارات اي اعتبار كان فالله تعالى خالق كل شيء من الكليات والجزئيات بمعنى انه ثعالى ابدعها من الليس الصرف وبطلان النات الى الايس وتقرر الحقيقة وهي كما انها مفتقرة اليه تعالى في

الموجودية كذلك مفتفرة اليه تعالى فيسنخ الحقيقة بل الافتقار في الوجود لا يرجع الى معنى محصل سوى الفاقرية بحسب اصل المهية وسنخ التجوهر فان الوجود نفس صير ورة الذات وليس هناك شيء يؤخذ منه ذلك المفهوم غير الذات المنجوهرة فالافتقار في الوجود هو الافتقار في سنخ التغرر فالأمكان هو السبب المعوج الى مجعولية الذات بالجعل البسيط الا أن الطبايع المرسلة مقدمة في التأثير وقبول الوجود بالنسبة الى الجزئيات فان جعل الجزئي وان كان بعينه جعل الكلى فان المنقرر والموجود في العين بافاضة الجاعل امر واحد بحلله العقل الى مهية مرسلة ومخلوطة بالوجود والتشخص المنتزعين عنها بعدالفعلية لكن الطبايع المرسلة غير مرهونة الوجود بتوارد الامكانات الاستعدادية كالزمان نفسه ومحله وحامل محله والجواهر العجردة وانها التعاقب والتجدد في الجزئيات المادية الحادثة الزمانية بحسب الامتداد الزماني وملاكه علاقة الامكان الاستعدادي ومركة المادة في الاستعدادات فالامكان الذاتي ثمه ملاك فيضان الوجود عن مدبر العالم على خلاف امر تلك الجزئيات ومن ثمة تسمع انهم يقولون ان الطبايع المرسلة بماهي هي موجودة بوجود آلهي قبل الكثرة لان تغررها ليس الا بعناية الله تعالى غير مرهو نةالوجود بالامكان الاستعدادي بجـلاني الشيء الطبيعي المكتنف بعوارض المادة، قال في الحاشية فيه اشارة الى ما هو الحق من القول بالجعل البسيط بمعنى الابداع اى أخراج الايس من الليس انتهى اقول هذا مختار الاشراقيين والمشائيون ذهبوا الىانه متوسط بين العجعول والمجعول اليه ونحرير ممل النزاء ان الأثر بالذات على الفول الأول نفس الشيءمن حيث هوهو والوجود والانصاف

م قول وقبول الرجوداه ومعنى ثلام وجودها أن نسبة الرجود اليهااقدم من نسبته الى الجزفيات بالذات بل بالزمان إيضا كهافي الجوادث اليومية وسبأتي (قوله لامن هذه الحبثية

M. William Co.

م قوله لامن هذه الحيثية يعني أن الاتصاف أذالومظ من حيث هوبالاستقلال ولايلامظ معه الطرفان الا بالعرض فهومستفن عن الجاعل كسائر الحقايق النصورية فهو اثر بالعرض وتابع لابالذات كالماهية والوجود س فوله بقولمة تعالى وجعل الظلمات والنور تنهنه ان الجعل بمعنى النصبير لابجوز قصره على مفعول واحد بل يجب ذكر كلا مفعوليه والجعل بمعنى الخلف يستدعى مفعولا واحدا فني قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اقتصر على مفعول واحد فهوبه عني الخلق لابهعني التصيير

الأيمان به نعم التصديق والاعتصام به حبث التوفيق والصلوة والسلام على من بعث بالدليل الذي فيه

اثر بالعرض وعلى القول الثاني هو الاتصاف من ميث هو غير مستقل بالمفهومية ورابطة بين حاشيتيه اى مفادالهبئة التركيبية والوجود والانصابي لأمن هذه الحيثية اثرفي ضمن الاثر بالذات وقد يستدل عليه بقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وبان الوجود نفس صيرورة الذات ووقوعها في العين اوالذهن ومصداقه في الواجب تعالى نفس ذاته نعالى وفي المكن حبثية الاستناد الى الجاعل فاذا كانت المهية فينفسها متقررة مستغنية يصدق حمل الوجود عليها في مرتبة ذاتها فلايكون عمكنا بل واجبا لذاته واعترض بانه لم لايجوز ان يصدق الوجود عليها بحسب استنادها الى الجاعل من حيث الوجود فقط فلا يلزم كونها واجبة وأنت خبير بان مرتبة النقرر وفعلية الذات غير منساخة عن الموجودية والصبرورة المصدرية كما هو المسلم لكى الغريتين فلوكانت مستغنية في سننج قوامها واصل حقيقتها كانت مستغنية ايضا في صدق الوجود وصيرورة الذات بالضرورة كما يشهد به الرجدان السليم (قـــــوله الايمان به آه) اي بالجعل البسيط المشار اليه بقو لهجعل الكليات

عم قوله انت خبير اه توضيعه ان حقيقة الوجود نفس صدر ورة الذات في ظرف مأفهصداقه ومبدا انتزاعه نفس قوام الماهمة وتقررها واذاكان تقررها بجعل الجاعل نفسها يرجع مصداقه الى حيثية تعليلية وهي حيثية صدورها عن الجاعل متى اذافرض تقررها وقوامها بدون الجعل لكني فيصدق الوجود كما فى الواجب تعالى لامتناء انسلاخ الاثر عن المبدأ واستحالة الانفكاك بين المفهوم ومصداقه فها كانتقر رهوقوامه بآلذات يصدق عليه الوجود بالنات وماكان تغرره وقوامه بالعرض كانصد ف الوجود علمه بالعرض فتأمل فانه دفيق

ه قوله كما هو المسلماه لأن القول بتقرر الماهيةمنفكة عن الوجود مخصوص ببعض المتكلمين وهم المعنزلة واما الاشاعرة والحكما كلهم فينكر ونهو يبطلونه

كماهرمذكور في الكنب الكلامية ب قوله كانت مستغنية أه أدلامعني لافتقار الماهية واستنادها الى الجاعل من حيث الوجود الاافتقارها واستنادها اليه في سنخ تقررها لأن افتقار الامور الانتزاعية واستنادهاالي العلة ليسله معنى محصل الاافتقار منشأ انتزاعها ومطابقها واستنادهاليها والوجود معنى انتزاءي اذهر عبارة عن صبر ورة الذات ووقوعها في ظرف ما ومنشأ انتزاعه ومطابق ممله انماهو سنخ تقرر الماهية

كماسىق فتذكر * فان قبل مرتبة التقرر عبارةعن مرتبة نفس آلماهية وفعليتها نفس ذاتها وهىلاتصلح ان يتعلق بها الجعل بالذات لانها إمرومل اني ومتعلق الجعل مفاد الهيئة التركيبية ولايلزم منه الاستغناء مطلقا لانها تابعة لجعل الوجود اي مفاد قولنا [لانسان موجودمثلا * قبل فيلزم حينتُك أنْ يكون مرتبة المعروض أي مرتبة نفس|الماهية تابعة لمرتبة العارض اي الرجرد واتصافها به ومتأخرة عنها وهو بالهل بالضرورة فاوكانت مرتبةالماهية مستغنية عن شفاً لكل علبل وعلى آله واصحابه الذين هممندمات الدين وحبج الهداية واليغين ﴿امابعد﴾ فهذه رسالة

اوبالله سبحانه باوصافه المذكورة وبحنبل انيرجع الضبير الى المصدر اى الجعل مطلقا فعيه اشارة الى رد القول بالبعت والاتفاق فان فيئة قليلة قد زعموا انوجودالعالم من غير سبب موجد وغاية مقصودة وهم قدخالفوا البديهة في تجويز الترجع بلا مرجع وتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واستداروا عليه بوجوه منها انه لوكانت للمكن حاجة الى المؤثر لكان فيه تأثير ففي المؤثر مؤثرية وهي صفة ثبوتية فثبوتها اما فىالذهن فقط فيكون الحكم بها فى الخارج جهلا اوفى الخارج ايضا بان يكون قافهة بالمؤثر فكانت من الممكنات المعناجة الى المؤثر فهناك مؤثرية اخرى والنظرفيها ايضا كذلك والجواب ان المؤثرية امراضافي حاصلة في الذهن عند تعقل صدور الاثر عن المؤثر وليس في الخارج شيء بازائها يقوم بالمؤثر ولا بلزم الجهل اذهى ثابتة فينفس الامر لا من ميث خصوص لحاظ العقل فقط ومنها ان التأثير في المهية اما في مال الوجود وهو تحصيل الحاصل اوفي حال العدم وهواجتماع النقيضين والجواب انه فرق بين أخل الأثر في زمان حصوله وبين اخذه بشرط حصوله وتأثير المؤثر في زمان حصول الحاصل بذلك التأثير ولا استجالة فيه ومنها إن النائير اما في المهية فيلز معدمها عند عدم المؤثر أو التأثير فيكون الانسان مثلا ليس بانسان عند عدمه والشيء يستعبل سلبه عن نفسه أو في الوجود والكلام فيه كالكلام فيها اى لا يكون الوجود وجودا عند

_ الجعل بحسب نفسها كأنت مستغنية بحسب الاتصافي بالوجود أيضا لامتناع نأخر المعروض عن العارض واستعالة تأخر الطرفعن النسبة فيلزم استغنائها عنه مطلقا وهو ينافي الامكان ولايصح تعلق الجعل البسيط الابالامر الوحداني *وبهذا يظهر برهان آخر على اثبات الجعل البسيطف الماهية المكنة لأن الماهية امايتعلق بهابالذات فهو المطلوب واما بالعرض فهوباطل لماذكرناه من امتناع تقدم العارض على المعروض ونقدم النسبة على الطرف اولا بالدات ولأ بالعرض وهوينافي الامكان الذاتي ٢ قوله فغيه اشارة وايضا اشارة الىرد منزعم ان البارى تعالى لم يجعل الأ العقل الاول واما ماسواه فمنه ومابعك س قوله الترجع بلامرجع هذا مبنى على ماهو الظاهر من فولهم ان النظام الكلى بتمامه وبكل واحد من اجزائه موجود من غير موجد فيلزم الترجع من غير مرجح وان النزم احد منهم أن بعض اجزائهسبب موجد للبعض الأتخر والكل بماهوكل بلاسبب فنقول سلسلة الايجاد مينئذ في هذه الأجزاء اماان تنتهي الى موجد ممكن موجود بلاسبب فبلزم الترجع

ايضاضروري البطلان عبر قرل ومنها ان التاثير اما في المهد اهمذ الاستدرام بني على ان الجمل عنك عبارة عن التصبير اعنى الجمل المؤلف ظالهيتو الوجود لا يصلحان لا ن يتعلق به الجمل والالزم كون الانسان انسانا مثلوكون الوجود وجودا بجمل الجاعل

بلامرجح انتها اوتنتهى الى موجد مكن موجود بسبب فالكل بهاهو كل مكن البته

موجود فان لم يكن وجوده بسبب فيلزم

الترجع من غير مرجع في وجوده وا نكان وجوده غير وجودات الاجزاء و الايلزم

تعققما بالعرض بدون مابالذات وهو

وهوبالحلوامآ الانصاف اعنى كون الماهيةموجودة فلايصلح ان يتعلق بدالجعل لانه امر اعتباري واما ماهية

ـ الانصاف فعالها كعال سائر الماهبات ولذا لمينكره

p قوله إو في اتصافي الماهمة أه ولم ين كر هذا الكلام المذكور في الاحتمال الأول والثاني لانهموقر فعلى ملاحظة الاتصاف بالاستغلال وقدسبق أنه بهذا الاعتبار ساقطعن درجة الاعتبار في مطلق الجعل عند الغريقس ولم يذكر في الوجود مايذ كر ههنا من كونه اعتباريا لان في اعتباريته نوع خفاء ومنهم من ذهب الى ان الوجود الحقيقي امر قائم بالموجود قياما انضماميا والوجود المصدري عارض له س قوله والجواب ان اهبناء على الجعل السيط واما القائلون بالجعل المؤلف فيقولون انمايقتضيه الجعل هو ان يكون العجعول امرا عينيا دون العجعول اليه ومايتعلق به اعنى الانصاف وهذا باختيار الشق الثالث

م كما لايكونبه اىبالنائير والجعل

ه قو لهوفرقة يتكر ون القاية لعل انكارهم القايق مين على ان الفاعل لوجود العالم للقايق مين على اللقايق الموسوء بالفاعلية فلايكون لفياملية قائدة وغاية وهي كاملة فيدا المائمة فلايكون الفرائد وهي كاملة والمائح الكثيرة التي مرجعها الفي نظام المائم وهنا أهو المختار عند العالم وهنا أهو المختار عند المختار عند المختار عند المختار عند المختار عند المؤلفة في هدفي المحت والانتفاق (خوله بالخاهد)

في صناعة الميزان سميتها بسلم العلوم اللهم اجعله بين المنون كالشمس بين التجرم مقدَّمة * العلم

عدم المؤثر اوالتأثير اوفي اتصافي المهمة بالوجود وهو امر اعتبارى لايستند الى المؤثر فَالْجُواتُ ان التأثير في المهية والوجود والانصابي تابعان لها ولايلزم ان يكون الانسان ليس بانسان عند عدمه بل ليسيمة نفس الانسان كما لايكون به الانسان انسانا بل انهايكون به نفس الانسان وفرقة ينكرون الغاية المقصودة فقط فانعنوا بهاالعلة الغائمة والغرض فهوحق والافكما ترى والحق أن الأشباء قد لايكون متوقفة ومترتبة بالقياس الىشى ككونها غير واجبة الحصول والتعقق معه وانكانت بالقياس الى اسبابها واجبة الحصول والتعقق فيقال لها بالقياس إلى ذلك الشي الذا حصلت معه إنها كائنة بالبعث والانفاق كوجدان الحزينة عند حفر البئر (قـ وله مقدمة) وهي ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة الكاملة اعنى تصور العلم بوجه ما والنصديق بموضوعه وغايته وهي مقدمة العلم واما مقدمة الكناب فما يذكر من الكلام قبل المقاصد لارتباطها به ونفعه فيها وهي محتملة لما يحتمله الكناب من الالفاظ الدالة فقط اوالمعاني فقط اومجموعهما واما احتمال النقوش منفردة أوغير منفردة فساقط عن الاعتبار فانها ليست عما يقصد بالتدوين وتخصيص مقدمة الكتاب بالالفاظ من حيث الدلالة على تلك المعانى نظرا الى قوله مايذ كر من الكلام وتغصيصاً مقدمة العلم بالمعاني وحدها اعتبارا للمقابلة لبس بشيء اذالنكر كمايوصف به الالفاظ يوصف بدالمعاني كالكلام يعم اللفظي والنفسي بلالارتباط والانتفاع إنهاهما بالمعاني فقط

الهلم النصور وهوالحاضر عندالمدرك * والحق

فالنفاير بينهما بجسب المفهوم فقط على الاحتمال الثاني بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات الااذا كان المرادبالتصديق المعتبر في الموضوع والغاية هو الاذعان وبعسب الذات ايضا على الاحتمالين الباقيين والاولى أن يعد مباحث الالفاظ ويعتبر بيان شرف العلم ومرتبته ايضا منها (قولُّهُ العلم النصور آه) زاد لفظ النصور اما تنبيها على الترادف اوعلى ان المقسم بالحقيقة علم حصولي لامطلق العلم الشامل للحضوري كعلم الهجردات لأنفسها وعلم الواجب نعالى وقد يغص المقسم بالعلم الحصولي الحادث نظر االى اختصاص النصور والتصديق بالبديمي والنظري * والحق ان علم العجردات بما هوغير ذاتها وصفاتها حصولي ينتسم الي النصور والنصديق فان مناط العالمية والمعلومية هو وجود الشيء المعلوم للعالم بان يكون نفسه اونعتا منه اومعلولا له والجائزات من العوالى الى السوافل رابطية الذأت والوجود بالمعلولية بالقياس الي الواجب سبعانه فقط و إن كانت بصورها مرتسمة ومخزونة فيها بافأضة المبدا الاوِّل الذي هوالمبدأ الفياض بالقياس الى الكل وكرنها وسائط لا يوجب ان يكون وجودها لها اذ هو من شأن الجاعل فشأنها بالنسبة الى الكواذب مجرد الارتسام والحفظ على سبيل الاختزان وبالنسبة الى الصوادق الحفظ والنصديق جميعا وذلك لنبرئها عن الشرور التي هي منغوايات الوهم بللايبعد ان لا يكون للكواذب فيها ارتسام فانها خزانة المعقولات الصرفة دون المشوبة بالوهم فهي مخزونة في الحافظة التي هي خزانة الموهو مات فتأمل (قوله وهو الحاضر عند المدرك آه)

م قوله بافاضة المبداالأول اى بافاضة الجاعل وجودها فيها اعنى القيام بها كما في الادهان السافلة

س مناً مل اشارة إلى آن فيه منافشة للمرة إلان الحافظة خزانة البعر المرة الرائعات الرهم وهي المعانى الجزئية حالمات المرائعات الرهم وهي المعانى الجزئية والمداوة والمداوة والمداوة المخال المرد المحافظة والجزئيات المجردة وان كانت القوة المراقبة وتبين المغالمة المعانية المنافظة المحافظة ويها بالمواحد كانها المعانية المعانية كنيم كتب القوم والمنول في المغالبة المعانية عامري في المغالبة المنافية المنافي

والحق انه من اجلي البديهيات * كالنور

سواء كان نفس المعلوم كما هوفي الحضوري اوغيره ولو بالاعتبار كما في الحصولي وسواعكان مرأة لملاحظة ماقصد تصوره كما فى العلم بالكنه و العلم بالوجه اولاكما فى العلم بكنه الشيء والعلم بوجه الشيء فجعل المقسم مطلق العلم لاالعلم الحصولي الحادث اذ لأحاجة الى التخصيص والتعميم السب بقواعد الفن فأن قلت كيف يصح ذلك فأن المعتبر في موارد التقسيم الشيع المطلق اعنى موضوع الطبيعية لا مطلق الشيء اعنى موضوع المهملة فان المقسم يجب ان يؤخذ من حيث العموم والاشتراك قلت لوسلم فقديجعل مورد القسمة جنس المقسم كما هو ههنا فلابد من ان يؤخف ذلك لا بشرط شيء حتى يصح اسناد احكامنوعه اليه واما ذلك النوع وهو المقسم بالحقيقة فهومأخوذ من حيث الاطلاق والنعميم كما هوالمعتبر (قيرله والحقانه من اجلى البديهبات) هذا هو العنتار عند المعققين وانما اختفى جوهر ذانه لشدة وضومها كما ان في المعسوسات ما يبلغ في الظهور الى دل يمنع عن تمام الابصار كالشمس كذلك من المعقولات مابيلغ فيه بذلك الحدمتى يمنع عن تهام الأدراك كالعلم فانه مبدأ ظهور الاشياع فبجب ان يكون فىنفسه اظهرها ليس فيه اثر الظلمة ولهذا يفتقر الى التنبيه لا لازالة خفاقه فانه ليس خفيا فينفسه بل لانعقولنا اعجز عن اكتناهه فهذا التنبيه بشبه الماء الموضوع في الأناء الروية تمثال الشمس * وفيه نظر لأن العلم من مقولة الكيف على الاصح أومن مقولة الاضافة أومن الانفعال كما قبل وعلى كل تقدير بجب له فصل مقوم لمهيته فيثبت له حد موصل الى تصوره بالكنه وهو مختص بالنظريات * الأان يقال كونه

لم نكن مرآناللاحظة شي وفان حصلت من حيث انها عرضة أوخاصة لشيع مافهي بالقياس الى ذاك الشيءعلم بوجه الشيء والأفهى علم بكنه الشي كالكانب مثلاا ذاحصل في الذهن باعتبار انه عرض للانسان فان لم يكن مرآنا لملاحظتهكان بالقياس الى ألانسان علما بوجه الشيء وبالقياس الىنفسه علما بكنه الشيء * وكون الصورة الواحدة علمابوجه الشيء وبكنه الشيء بالنظريين مخصوص بالعرضيات واما الذانيات كالحيوان الناطق مثلااذا لمتكن مرآتا لملاحظة الانسان وحصلفي الذهن من حيث أنه حد للإنسان وكهنهكان علما بكنه الشيء مطلقاسواء قيس الى الانسان او الى نفسه فتأمل

س قوله والهنايفتقراه العلاختفاء دانه من شدة الوضوح بحيث يمنع عن كمال الادراك وهو ادراك كهنه لالانه

خفى فى نفسه م قول الارالة خفاقه ومن هيغابظهر ان التنبيه على نحوين احدجا الارالة المغافى المدرك بالفتح وأنفيجالضعن المداك عن الادراك الالمناء المدرك ه قوله بل الان اهضاب عبايغهمن ه قوله بل الان اهضاب

ه قوله بل الان اه اضراب عاينهم من السابق ان شدة الوضوح توجب اختناء الجوهر و التفاعل عن هذا بانه الا يوجه الاختناء في جوهر ذاته بلا يوجه عجز العقول عن علم ادراك العقول عن عام ادراك المتابع و ليس معروضا النفس اللعن المتابع المتابع

اوانضاميا فلاغلو المان ينضم اليعمن غير أن يصيرنوعا متعصلابفصل مافيلز ودجودف الجنس الحارج بدون النوع أو يصير نوعا أولاً ثم يعرض له فيكون هينا حقيقة أخرى هي من مقولة الكيف بالله أت والعام العروض،ها كيني بالعرض ولاشك في ان تلك المقيقة ثما لادخالها في كون العام،يدم للانكشاف فاعتبارها ثما لا طائل تحته ولذا لم يقل به أحد وأن ذهبذاهب الى التسامح نشبيها للأمرر الذهنية بالامرر المينية * وما قبل أنه كيف بعنن العرض العام فليس بشيءً على ما حققه الاستأذ رحمة الله

每 19 争

كيفا او غيره من قبيل كون فصول الحقايق الجوهرية جوهر اوجنسية المفولات بالفياس الى المركبات النيهي تحنها * اويقال المطلوب بداهته بالصورة الأجمالية وهي لاتنافي نظريته بالصورة التفصيلية بناء على ان البديهة والنظرية يختلفان بالعلم الأجمالي والتفصيلي * والحق انه ليس كيفا ولاغيره من المقولات كما سيظهر * وما قبل أن كل ماهو غيره لايغلم الأبه فلوانعكس الامر يلزم الدور فيرجع الى ماذلنا ادهاصله انه مبدأ لظهور الغير فبجب أن يكون هو نورا بنفسه وظاهرا بذاته لابغيره والافهو نور وظهور بالعرض ونوريته وظهوريته مستفاد من الفير فذلك الغير اما نور ومبدأ ظهور بذانه فهو العلم حقيقة او نوريته ظل نور العلم فيدور فيتعقق ما بالعرض بدون مابالذات وهكذا على تقدير التسلسل * وإنها خص الدور بالذكر دون التساسل لسقوط احتماله ههنا ولانه اظهر في لزوم نحقق ما بالعرض بدون مابالذات فما قبل بجوز ان لا ينوفف نصور الغبر على نصور حقيقة العلم سأقط وقبل نظرى وتحديده على الوجه الحقيقي بعبارة جامعةللدانيات متعسر لانا قد عجزنا في التحديد الحقيقي لأكثر الحسبات كرابحة المسك فتعن في نحديد الأدراك اعجز ولكناً قد نشرح بتقسيم يخرجه كما قلنا الاعتقاد اما جازم أو غيره

تمالی فی حاشیة الرسالة * مع انه لم یتل احد ان الکیف الذی هوالمقولة عرض عامفیجب ان یکون علی تقدیر کونه کیفا من مقولة الکیف بالذات

كالحالة الادراكية عنى الغائل بها و قرل فصول الحقايق الجوهر يةيعنى كما أن صدق الجوهر على الفصول الجوهرية بطريق العرض العام كذلك صدق الكين وغيرهمن المؤلات بطريق العرض العام وحصر المتولات بالنسبة الى الافراد المتبيئة لاالافراد التشبيهية تأمل

م قوله وجنسبة المقولات اهلابقالهائرم ان يكون المقولات مشكلة لحصول التفاوت في الصادق لانا نقول إمثناء التشكيك بالنسبة الى ماهى دائية له لا بالقياس الى جميع ما يصدق هي عليه هذا هر الحقار

م قوله إلى المركبات اى الانواع المركبة

ه قول ساقط لان القائل لم يقلبان تصور الغير موقوف على تصور العلم حتى يرد عليه ما أورد من المنم بل قال ان ظهور الغير وانتشاقه مترتب على تعلق العاميه فلوكان العام متكشفا ورااهرا بتعلق الغير به يلزم الدور والدرق بين الامرين ظاهر∗الاان

ينال هذا خروج عها فيه الكلام لأنه في حتيمته العلم فتأمل " و قول يتقسيم بخرجه كما قاتنا اهقيل انهيان المسلم و المطابقة انهيان من و تولين و المسلم و المطابقة انهيان و المسلم و المطابقة عن التقالد و المسلم في المسلم و المطابقة عن التقالد و المسلم في المسلم في المسلم و المسلم

الذاتي والعرضي كسائر الحقايف المركبة والا فلها مرمن ان الاختفاء لشدة الوضوح اذ هو اظهر الاشياء كلها ونسبته الينا كنسبة الشهس الى الخفاش ولهذ اافترقت الفرق في تعيس مهيته * وتفصيل ان النفوس لما كانت في انفسها ظلمة كما يستدعيه طباع الامكان وبعدا بالنسبة الى ماهو غير ذاتها وصفاتها فانه ليس معلو لالها ولا نعتا منها فاحتاجت الى اعلام المعلموهو المبدأ الفياض فاذاعلمها فامابالاضافة فقط وهومختار جمهور المتكلمين إو بافاضة نور فقط وهو وصنى ذو إضافة يعبرون عنه بالفارسة بدانش وهو مسلك المعققين منهم اوصورة فقط اوهي مع ذلك النور فهنا ثلثة امور ذلك النور وتلك الصورة والنأثر فافترقت الفرق من الحكماء الى كل واحد منها فعلى الأول من مقولة الكيف وعلى الثاني ايضا منها عند الزاعمين بالشبح والمثال وتابعة للمعلوم عند الفاقلين بحصول الاشياء انفسها الاان يرتكب بالتجوز كافيل وعلى الثالث اى قبول الصورة من مقولة الانفعال * والمختار عند المحققين هو الأول ويعبرون عنه بالحالة الأدراكية وهي عندهم قائمة بالعالم ومقارنة لتلك الصورة في موضوع واحد وهو العقل وليس بينهما علاقة العروض الاعلى المساحة كالكانب والضاحك والحق ان العلم نور قائم بذاته وواجب لذاته وليس تحت شيء من المقولات فان العلم انها هوحقيقته مبدأ لانكشاف الاشياء وظهورها بان تكون هو بنفسه مطابقا لمعنى الظهور ومصداقا لحمله والممكن لما كان في حدداته في بقعة الفرة وحيز الليسية كان في خدداته امرا ظلمانها لا ظاهرا ولامظهر ا فلا يكون علما ولافي مددانه عالما فكما ان قوامه ووجوده انها هو بالعرض من تلقاء افاضة الجاعل الحق كذلك عالميته انهاهي بالعرض مر بتلقاء افاضة

م قرله كما يسترعيه طباع الامكان لأن طبيعة الامكان تستدى ان يكون المكن في نسه معدرها رالعدم هو الطلبة وكذلك الامكان الاستعدادى الذي هر من عوارض المادة والهيولي وهي اصل المطلبة فكل ما هومر هون الوجود بالامكان الاستعدادى يكون طلمانيا فتأمل نظامة بكان

۳۰ قوله فاحتاجت اه ای فی علمهابغیر دانها وصفاتها

دام وصفائها عم قوله نرونغطاى بلا أطاقه صورت معه ه قوله تابعة للمعلوم يعنى فى كونها من المغرلة فاذا كان المعلوم جوهــرا كانت الصورت جوهوا واذا كانعرضا فهى عرض (قوله بل العلم اه فان كان اعتقاد النسبة تامة خبرية فنصديق وحكم * والا

العالم الحق فهصداق حمل الوجود والعلم على الواجب نعالى نفس ذاته بذاته وعلى المكن هو من حيث استناده البه نعالى فكما أن وجود الممكن هروجود الواجب كذلك علمه هو علم الواجب بل العلمهو الوجود المجرد كماسيأني فالواجب سبحانه يجعل العقل امرا نورانيا بنكشف الاشياع عند فيامها به وليس العلم امرا زائدا على الوجود الخاص العجرد ولهذا يدرك ذانه بذاته نعم قد يفتقر الى ان يكون وجود المعلوم له حتى ينكشف عنده اذا كان هوغير ذاته وصفاته وذلك باعلام المعلم وافاضة وجوده له فالعلم وانكان اظهر الاشياء واوضعها لكنه يمتنع نصوره بالكنه وبكنهه ونسبة العقول اليه كنسبة الحفاش الى الشمس ونسبة القمر اليها فنفكر (قَــوله فأن كان اعتقادا آه) آثر همناما اختاره ارباب التعقيق حيث جعل النصديق نفس الحكم بمعنى الاعتفاد واشار الى ان الاصطلاح وقع على ماعليه اللغة وانه كيفية غير ادراكية عندهم لحدوثها بعد الانكشاف وفي عدها من العلم تسامح الا انه جرى همنا على ما اشتمر في افواه العوام من تعلقها بالنسبة لا بالمنتسبين حال كون النسبة رابطة بينهما كماهوالحق والماالحكم بمعنى ادراكها فعين النصديق عند المتأخرين وشطره عند امام المنكلمين كمعلومه للقضية باجماء العاقلين الا ان المحققين منهم جعلوه جزا لمفهومها لالحقيقتها اذ هي مركبة من جزئين حال الارتباط واما الانتساب الذي هو من افعال النفس فله سبيل الشرطية لتعقق التصديق عند شردمة من المتعدثين ومن ههنا فسروه بتصور معه حكم ولوبني هذا

ير قوله بل العلم اه هذا اضراب عن الحكم السابق المستفاد من التشبيه لان المتمادر منه أن العلم غير الوجود * ويمكن ان يجعل اضراباعها يفهمون قوله من حيث استناده البه تعالى لانه يظهر منه أن العلم هو الوجود مطلقا لاالمجرد بخصوصه لأنمص افهما حسنة واحدة والحق أن العلم وكذا سائر صفاته الحقيقية عين الواجب تعالى اذ هو وجود مقد س بحت وكذلك العلم في المكن نفس وجوده الخاص المجرد * ولا يذهب عن ذي يصرة انمن المكنات المعسوسة ما هو مبدا لانكشاف الاشماء عند الحس كالشمس والضوء القائم بها كذلك من غير المعسوسات ما هو مبد ألانكشاف الاشماء عند العقل بحسب وجوده الخاص المجرد كالعقول والنفوس بالقياس الى ذواتها وصفاتها ثم الوجدان والبرهان بحكمان بان النورههنا ليس امرا زائد اعلى وجودانها الخاصة بهااعنى نفس حقيقتها المتقررة بععل الحاعل الحق اياهاعلى النعو المخصوص فتفكر

سر قوله كنسبة الخفاش أه توضيحه أن نورية العقل لما كانت مستفادة من النور المخت والوجود المنزه فهي من حيث استفادتها النور من النور المحصو وهو العلم عينية نسبتها البه كنسبة الغير الى الشيس إذ نور النير مستفاد من نور الشيس ومن حيث أن العقل عاجزعن دركه للإمكان الذافي الذي هو من نحر العنم نسبتها البه كنسبة الخفاش إلى الشيس الخفاش إلى الشيس

ع, قوله كما هو المقى متعلق بالنفى لابنالتم لابنالتم لابنالتما ليس كادراك المرآن المرتبطة المرتبطة والمتعلق المتعلق ال

والأفتصور ساج وهما نوعان متباينان من الادراك ضرورة

التفسير على ما هو الحق من ان الحكم هو الادعان فلا جناح عند سلطان العقل (قـــوله و الا فتصور آه) سواء كان مع الاذعان كما في القضية المقبولة اوبدونه وهذا الاينافي التفايل بينهما في الصدق (قـــوله وهما نوعان منباينان آه) اي متخالفان بحسب الماهية وبحسب الصدق على ما سيأتي وقد يستدل عليه بان اختلاف لوازمهمايدل على اختلافهما نوعاكما ان اتحاد الملزومات بدل على اتحاد اللوازم *اقول تحقيق المقام على وجه ينكشف به المرام ان وحدة العلة يستوجب وحدة المعلول لامتناء استناد الكثير الى الواحد من حيث هو واحد وبالعكس فانحفاظ اصل الوحدة لازم من الجانبين في مطلق العلة جاعلة كانت اوغيرها واما انحفاظ نحو الودكة من كونها بالعدد (وبالطبيعة فغير لازم بالنظر الى طباع المعلول اليسمن المتعقق لديك جواز تعدد العلل على التعاقب والتبادل من بد والامر في بادى اللحظ ثم الفحص يحكم بان العلية انهاهي لامر مشترك بينهما والخصوصيات معزولة عنها فوحدة العلة بالطبيعة يستوجب ردارة المعلول كذلك واما ودارة المعلول بالشغص او بالطبيعة فلا يستوجب وحدة العلة كذلك لجواز ان يكون العلة طبيعة نوعية اوجنسية مشتركة بين الاشخاص او الأنواع التي هي علل في بادى اللعظ فومدة اللوازم بالنوع يستلزم وحدة الملزومات كذلك الاعلى مخنار الشبخ حيث أختار انحفاظ نحو الوحدة أيضا ولعل هذا عنده من

- الأدعان العتم قبل انتزاع النسبةكا الوصورة الإجالية الرحل أنية للوضوع المحوظ المحوظ المجالية الرحل أنية للوضوع المحوظ ا

 و له وهذا الايناق التقابلاه الانها على تحقيق المصنى رحمه الله الانجتمهان جسب الصلق على شيء واحد كالنوم و اليقظة

س قوله وبالعكس اى ومدة المعلول تستوجب وعدة العاللا متناع توارد العالل السنفلة على معلول واحد وكدا بيتنم توارد العالل الناقصة في مرتبة واحدة بية و احدة فلا يكون لشئ و احد ما دنان ولا صورنان و لا فاعلان و مكدا في مرتبة واحدة ودليل الكل و احد

عم قوله بالطبيعة سواءً كانت نوعية اوحنسنة

ه فغير لازم لانطباع المعلول لايستنعى اعتمال المهادة على العلة ولهذا قبل المهادة على المهادة المهادة على المهادة ع

و قوله وحدة العلول كذلك إى العلم العليمة و لومع امر زاق بمعنى ان العلم ادا كانت طبيعة و عبد ان كان علول المعلول ايضا طبيعة نوعية فيجب ان يكون المعلول ايضا طبيعة نوعية و أن كان علول المعلول الم

بالعوارض المشخصة ولايسم أن يكون طبيعة بنسبة لامتناع عبوم المعارلون موص العلة فال العام الاول للحكمة. البيانية ماحاصله ان وصدة العلقبالنوع مثلامستان مار حدة المعلول كذلك و ان كانت الهومن ة اخرى باعتبار آخر (وبالجملة بجب ان لايكون المعاول متنشرا بالنوع اذليس في طباع الكثرة أن يصدر عن الواحد من حيث هو واحد في مزينة واحدة لابعني أن يكون المعلول و احدا بالشخص بل بالنوع فقط (قوله إيهام العلة)ه من الادراك ضرورة نعم لاحجر في النصور فيتعل*ق بكل* شئ* * وههنا

الفطريات حيث لايسوغ عند القريحة ابهام العلة مع تحصل المعلول سيما اذا كانت العلة جاعلية واما اختلاف اللوازم مطلقا فبستلزم لاختلاف البلزومات مطلقا لامتناء صدور الكثير من الواحد فتفكر ولاتكن من الغافلين * واما المتأخرون فغل ذهبوا الى انهمامتعدان نوعاو مختلفان متعلقا أقول كين يصح الاتحاد مع اختلاف المنعلق لمامر آنفاولان انحاد العلم يوجب انحاد المعلوم وبالعكس بناء على انحاد هما الاان يبنى على حصول الامثال * وانت خبير باختلاف المثالين ذانا ايضا مثل المعلوم ولاادرى ماقالوافي حقيقتهما فان جعارهما من اقسام الصورة فعرفت ما عليه آنفا والامر الا خر لايظهر من كلامهم (قسوله من الادراك آه) يظهر منه ان الادراك جنس والاعتقاد والتصور الساذج نوعان منه مقبقة وهذا هو المختار عند المصنى رحمه الله كما يدل عليه تحقيقه الاحتى لدفع الشك فلامساعة في عد التصديق من العلم وما حققناه سابقا فهو مختار المحققين (قولــــه نعم لاحجر في التصور آه) تحقيقه ان مطلق التصور لما كان في صرافة العموم وموضة الاطلاق بصدق على نفسه ونقيضه لكرنهمامن المفهومات العقليةبالحمل العرضى واما المقيد بعدم الحكم اوبعدم اعتباره فلايحمل على نفسه وعلى نقيضه بذلك الحمل على تقدير كون نفسه ونقيضه مقيدا بالحكم اوباعتباره لان العلم المتكيف بالكينية الاذعانية لايصدق عليه شيء منهما فانه لايقال له إنه تصور لاحكم معه اولايعتبر معه

و وزاء ابهام العاقا والدار والماقيقة النوعية دليل على اتحاد المازومات النوعية دليل على اتحاد المازومات النوعية دليل على اتحاد المازومات مسئلة الإنحاد ان كانت مسلبة عندهم سلبة غلزم عليم النوعية المازومات مسلبة على مسئلة الإنحاد المازومات مسلبة غلزم عليم النول بالشوح لان عبر المحورة للإعلم من كتبهم وضيح على معلم مغابر الذات الشجه عملي أخيد والتحاد النوعي بين التصور والاتحاد النوعي بين التصور المناد العربي الحال العربي المالمازي عادي المخاري المحدول المناوع من ورفيات المحدول المناوع من ورفيات المحدول المناوي وينابل الحول الذي الذاتي المحدول ولينا المالي الذي الذاتي المحدول وينابل الحول الذي الذاتي المحدول وينا المحدول وينابل الحول الذي الذاتي المحدول المناوع وينابل الحول الذي الذاتي المحدول وينابل الحول الذي الذاتي المحدول المناوع وينابل الحول الذي الذاتي المحدولة المناوع وينابل الحول الذي الذاتي المناوع وينابل الحول الذي الذاتي المحدولة المناوع وينابل الحول الذاتي المحدولة الم

ه قوله فلإيميل على نسبه وعلى نفيضه اي على ننس منهومه القبد بعدم المكر الربيعيم اعتباره وكذا على نقيضة قال الاستادق حاشيته على الماشية المتعلقة بالرسالة الغلبية على المسدى على تقدير ان يكون نفس مفهوم التصور المتين بعدم المكم أو بعدم اعتباره ونقيضه منيدا بالمكم أو بعدم اعتباره ونقيضه منيدا بالمكم أو باعتباره

وله شىءمنهاائىمن النصور المتيت
 بعدم الحكم والنصور المقيد بعدم اعتبار
 الحكم (قوله استلزام المقدم

وههذاشك مشهور * وهو

الحكم فتفكر ولانففل (قسوله وههناشك مشهر روهوان العلم والعماوم منتدان بالذات ومتغايران آه) قال في الحاشية اعلم ان مدار هذه الشبهة على ثلاث مدرمات تلقيها العمقةرن بالقبول الاولى ان العلم والمعلوم متحدان بالذات الثانية أن التصور والتصديق حقيقتان مختلفتان الثالثة أن النصور يتعلق بكل شيء ثم أعلم أنه قدتقررت الشبهة باعتبار نفس النصديق وحينتك فالجواب إن النعلق بكل شيء لايستلزم التعلق بكل وجه فبجوز ان بمتنع تعلقه بعقيقة التصديق وكنهه ويجوز التعلق به باعتبار وجهه ورسمه الأترى أن حقيقة الواجب يمتنع تصوره بالكنه وأنمأ يجوز بالرجه وان المعانى الحرفية يمتنع تصررها وحدها وانها يجوز بعدض ضميمة اليها فتدبر اقول برد عليه مافيل انه لو فرض تعلق النصور بكنه التصايق وجب اتحادهما بناعلى المقدمة الارلى وعلى تقدير التباين النوعي وجب نغايرهماو بالجملة يلزم صدق الشرطيتين المتنافيتين ولايجبف الشرطيةصدق المقدم والجواب ان المنافاة بين الشرطيتين ممنوع واماننافي تاليبهما فلايستوجبها الأترى انهم يبجو زون استلزام المقدم المحال للنقيضين *وفيه نظرسياً في وقد يقال ان النصور بهتنع ان يتعلق بكنه التصديق اذالعلم المتعلق بهعلم هضوري لمانقر ران علم النفس بذا نهاوصفانهاعلم حضوري والتصور علم حصولي * اقول ان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري وبعر ضياته الانتزاعية علم هصولي ومن ههناوقع الاختلاف في بساطة النفس وتجردهوا لسران معلوم الحضوري هو المجمل دون المفصل ولليلزم اجتماع المثلين المستحيل بين الحاصل بننسه والحاصل بصورته

م قوله استلزام المقدم العجال اوتدلولنا المريكنشيء من الاشياء المان ربي المياناتيانيا المريكن شيء من الاشياء فاتبا لمريكن زبد قابله فاتبها صادفان بناعملي تجويز الاستلزام بين العجالين موتفا في فاتلها في المجالين المجالين في المجالين المجا

س قوله ومن هينا وقع إدلان علم النفس بنائها وبصائها الانتزاعية علم مصرلى لا مضوري والدام بنائه الاختلاق في متينتها بالها بسيطة أو مركبة مجردة أوهادية ولم يالشخص والا غلام عينتنة الكلية ولوكانت مجدة العلم على المستحص والا علم العلم الكلية ولوكانت مجداة علم حدال

ه قوله ولايلزم اجتماع المثلين هذا دفع لمايتوهممن ان ذانيات المعلوم بالعلم الحضوري واوصافها العينية ماصلة للمدرك بنفسهابصورة اجمالية ولوارتسه تصورها التفصيلية ايضا للمدرك يلزم اجتماع المثلين لأن ألمجمل والمفصل متعدان نوعا * وحاصل الدنع ان اجتماع المثلين المستعيل هوان يحصل صورتان اجماليتان اوتفصيليتان من نوع واحد لموضوع واحد في آن واحدالاحصول احديهما بالاجمال والاخرى بالتفصيل ولاحصول احديهما بنفسها والاخرى بصورتها وبالجملة انما المعال اجتماع المثلين المنمايز بن بسبب الموضوع في موضوع واحداد لاتمايز بينهما معوحدة الموضوع والزمان والتمايز فرع الأثنينية * واما الامران المتفاير ان بحسب انفسهما لابحسب المرضوع وأنكانا وتعدين بالماهية النوعية فيجوز اجتماعهما في موضوع واحدوقيام احدهمابالا خر فى زمان و أحل اذلاير تفع النمايز بينهما لوحدة العمل ولالكرن احدهما محلا للآخر كابين النفس وصورتها التفصيلية الحاصلة لها فتأمل

قو لهفها

وهران العلم والمعلوم متحدان بالذات فاذاتصور فالانتصابة فهما و احد وقرقلتم انهما متخالفان هنيقة * وحله على ماتفريت به ان العلم في مسئلة الانحاد ببعنى الصورة العلمية فانها من ميث *

التفصيلية فبجوز تعلق النصور بحده النام فعليك بالنأمل الصادف (قـــوله وهوان العلم والمعلوم آه) هذه المسئلةمبنية على حصول الاشياء بانفسها لاباشباهها فان الحاصل في الذهن من حيث اكتنافه بالعوارض الذهنية علم ومن حيث هو هو معلوم وعلى القول بالشبح انها العلوم هي الاشباح والمعلومات هي الماهيات والحق ان للشبح أيضا اعتبارين فها الحصوصية للاصل الاول واما المعلوم بمعنى ما قصد تصوره فقد يغاير العلم على كلا الاصلين اما على تغدير حصول الشبح فظاهر واماعلى نقدير حصول الاشيأع بانفسها في الذهن فالعلم في العلم بالوجه مفاير بالذات لماهو مقصودبه وملتفت اليه بالذات فان الوجهوذا الوجه مختلفان بالذات فافهم (قميسوله فادا نصورنا النصديف آه) قال فى الحاشية اىالمصدق بهكافى فى صورة الشكوانها حمل على ذلك اذعليه مدار الحل المذكور اقول يجرى الحل المن كور في تقرير الشك بنفس التصديق ايضا فان عصول صورة الاذعان لاينافي الثغالف النوعى بينه وبين الحالة الأدراكية النصورية (قـــوله فانها من آه) فان اوهم ان الشيء من ميت الحصول الذهني معلوم بالعلم الشروق فان الحصول في الذهن نفس القيام به والحلول فيه وليس من زمرة حصول الشيء في الزمان والمكان ألاتري انهم

به قوله فبالمفرصية للاصل الاول الا الريال ليسرق الذهن عندهم امران المتعالم المتعالم الذي المتعالم الذي المتعالم الذي المتعالم المتعالم المتعالم التعالم الذي المتعالم التعالم التعالم

م نوام في تقرير الشكاه اللهم الا ان إنالان المتنى اراده ونالانسر الشكا والنرود كما يسل عليه قوله فتقاونها كتأون الترموال تتلقوص بدق الحاشية المتولة عنه عيث قال النسبة الشكوكة تعلق بها الأدعان وهر تصديق فقت نعلق بها الأدعان وهر تصديق فقت نعلق المنسئ و احد بالضرورة وحينش لامنى لتعلق التصور بعض الشك بنفس التصديق بل بالصدىء قبل نقلى الادعان به قامل فيه لان المقدمة نطق الادعان به قامل فيه لان المقدمة الن عليها بنا الشبهة اعنى قولهم ان التصور بالذي هو الشك التصور الذي هو الشك

ع، قوله فأن حصول صورة الادعان أه وبيكن انتجاب بنثله فدا على تغنير عدم الغول بالحالة الادر اكنة ايضا لان الصورة الادعائية إنسا يحيل عليها التنصيف بالحيل الاولى دون الشافع المتعارف فلا بازم الاتحاد الابين التصور الخاس والتصادي العلمان وذلك لا بنافي المتابن التدوى بين التصديف الطاق والتصر المطلق لا تنسيات

بينهها أن لايصدق كل واحد منهها بالحمل الشافع على ما يصدق عليه الاتخر كذلك * والسر أن النصور المطان غرض لمانحنة والادعان ذاتي لجروبانه فانجل الاشكال على الغافلين بان العام هى الصورة ابضا فتذكر فوله كما في م فرله كافى العلم يتعلق بالمنتى لابالنمى ٣ فوله وبأقبل أن المصراه قائله السيد السندوتيمه الناضل ميرزا جان رميها الله تعالى حاصله أن العلم هو مجموع العارض والمعروض والمعلوم هوالمعروض فقط وذلك المجموع العراعتبارىليس

الحصول في الذهن معلوم ومن حيث القيام به علم ثم بعل التفتيش يعلم ان تلك الصورة انباصارت *

استدلوا على بساطة النفس ببساطة ماهو حاصل فيها قيل المانا نعنى بالحصول ههنا الوجودالظلى الذى لايترنب عليه الا ثار وهو غير القيام الذي هروجود اصيلي مبدأ للآثار * ويحتمل ان يكون الحيثية تعليلية لانقبيدية كمافي العلم * فأن قلت بلزم كون الصورة العلمية عرضا مع انهاقك تكون جوهرا * قلت عرضيتها بالهوية الشخصية النهنية لا تنافى جوهريتها بطبيعتها المرسلة وانها الحصرف المقولات التسع لماهو عرض بماهيته من حيث هيهي لابشخصيته كالصورة الجرمية والنوعية * وماقيل ان الحصر للعرض الموجود في نفس الامر والصورة العلمية ليست من الموجودات النفس الامرية لما فيها من اعتبار الحيثية فقد ضل ضلال بعيدا فان حيثية الاكتناف والنيام معتبرة في مفهومها وفي التعبير عنها لافي مصداقهاو من همنايسقط الايراد المشهور وهولز وم كون الذهن حارا وبارد ابناء على إن الحار مافامت به الحرارة والباردمافامت به البرودة فان مناط الاتصاف هوان يكون للوصف من حيث هرهو وجود لغيره وههنا ليس كذلك بل من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية واما مع عزل النظر عنه فهو مرجود في نفسه (قيوله ثم بعد التفتيش آه) قبل عليه أن هذا التغتيش بدل على تغاير العلم والمعلوم بالذات والشك انها يرد على المعترفين بانجادهما دانا فهذا الجل لايصم من قبل هوه لاء تدبر فيه * ويمكن الجواب فقط وذلك المجموع امر اعتبارى إس بموجود في نفس الأمر * ويود عليه ان العلم صفة منتية لا اعتبارية لانه يترنب عليه الا "تأز فهو موجود غارجى يتمني بمالله من انصافا انضاما بافا الصورة وهي شخص دهني موجود في نفس الامر من مقولة الكيني حقيقة عند الفاقلين محصول الشبح والبنال ومساحة عند الفاقين بمصول الاشياع بانتسها في الذهن نابعة للمعلوم في الهاحية ان جوهر و فجوهوران عرضا نوض

ع قراء ومورات المساعلوس ومرات المساعلوس الدائب الشيء الماصلي النها اعتبارين المساعلوس النهاية المساعلوس النهاية وهربيات الاعتبار والمهابة من عيث هي وهو بهذا الاعتبار موجود في نفسه ليس البالدهن يستطيع الايراد المشهور والمايالذهن يستطيع الايراد المشهور والمايالذهن يستطيع الايراد المشهور المساعلة المس

و ولمتدبر فيه المارة الى انه ساقطاداى المراد الأمثال البعلى المجيب المرحم والنام يحقى المجيب منهم كما يقد الملاحمة المرحمة المحتملة وايضا المحلم لوازم مختمة وابضا المحلم لوازم مختمة به وايضا المحلم لوازم مختمة به المختملة وايضا المحلم لوازم مختمة به المختملة وايضا المحلم لوازم مختمة به المحتملة وايضا المحلم المرحمة عمد المحتملة وايضا المحلم لوازم مختمة به المحتملة وايضا المحلم لوازم مختمة المحتملة وايضا المحلم المحتملة وايضا المحلم المحتملة وايضا المحلمة المحتملة وايضا المحتملة وايضا المحلمة المحتملة وايضا المحلمة المحتملة وايضا المحلمة المحتملة وايضا ال

 وله ولوسلم اى كون الأدعان والنصديق علما اى ما يترنب عليه الانكشاق فالاتحاد مخصوص بالعلم التصوري أي الصورة الحاصلة التي هي منشأ الانكشاني دون العلم التصديقي أي الادعان وماصل الاعتراض انهم قسموا العلم بمعنى الصورة العلمية الى النصور والنصديق والتزمتم الجواب عن قبلهم فبعد تسليم كون مقسمهما

علما لأن الحالة الادراكية قدخالطت بوجودها الانطباعي خلطا رابطيا اتحاديا كالحالة الذوقية بالمذوقات فصارت صورة ذوقية وكذا السمعية بالمسموعات وهكف افتلك الحالة تنقسم الى النصورو النصديق

من قبلهم ان التصديق ليس علما فضلا عن ان يكون عين المعلوم ولوسلم فالانحاد مخصوص بالعلم التصوري * واعترض عليه المصنى رحمه الله فيما نقل عنه بقوله انت تعلم ان دلك بعد التسليم ان المقسم للتصور والتصديق هو الصورة الحاصلة تحكم لا مساغ له في الغواءب العقلية وانت خبير بالمساعة فى التفسيم كما اشرت اليه سابقا (قـــوله فتلك الحالة تنقسم آه) تحقيقه أن المعلم الذي هو العقل الفعال اوغيره اذاعام المتعلم حصلت له حالة نورانية هي الحاصل بالمصدر وذلك لأن الفاعل اذا اوجد الصفة بحصل له صفة وهي الا يجاد وللمنفعل صفتان التي اوجدها وقبولها فهذا الحاصل بالمصر هوالمقسم للتصور والتصديق فهما حالتان للنفس ونوعان مختلفان بالذات ومتغايران للمعلوم بالمهية *ولا يخفى عليك أن كلامه ناطق بان الأذعان كيفية أدر اكية وكذلك الشك والوهم كيفية تصورية وهما نوعان من العلم بمعنى الحالة الادراكية لا يجتبعان بحسب التعلق بامر واحد في زمان واحدكالنوم والبغظة وعليه بناءةوله تفردت ادلم يذهب البه

الصورة العلمية لأمساغ لهذا الجواب * وحاصل جوابناانهم النزموا المسامحة في التقسيم اما بععل الصورة ممايعم لحواقها او بجعل النصليق بمعنى المصلق به فبعد المساعمة لااشكال في التخصيص في مسئلة الاتعاد اذ بناء التسليم هي المسامحة فتفكر

س قوله كما اشرت المه اى سابقاوهو ان التصديق كيفية اذعانية من لواحق العلم ففي التقسيم مساعة اما باخذ العلم بمعنى مايعم الأدعان بطريق عموم المجاز اويراد بالتصديق المصدق به افلا اشكال

م قوله اذاعلم المتعلم يعنى اذا علم المعلم الذى هو مبدأ الغياض للمتعلم اوجد فيهصفة العلم فذلك الاثر الحاصل من التعليم هو العلم الذي يعبر عنه بالغارسية بدانش وهو نور في العالم ويعبرعنه بالحالة الادراكية وكانهذا القول من المتكلمين القائلين بإن العلم صفة ذات اضافة يعبر عنها بالفارسية بدانش لكنهملم يقولوا بحصول صورة المعلوم في العقل والمصنف جمع بين المذهبين حيث قال ان الحالة الأدراكية مخلوطة بالصور العلمية

٥ قولهولايغفى عليك اهوقد صرحبه في الحاشية المنقولة عنه حيث قال وقد يقرر باعتبار المصدق بهوهو المرادههنا

وعليمهناه الحل المذكور ولايجرى الجواب المذكور عن التقرير الأولفان النسبة المشكوكة تعلق بهاالشك وهونصور واذازال الشك تعلقبها الاذعان وهو تصديق فقد تعلقابشيء واحد بالضرورة انتهى عليه و قوله وعليه بناء قوله تغردت اه بناء قوله فتفاوتهما كنفاوت النوم واليقظة فتأمل

اعلم أن قوله تفردت مبنى على مجموع أمور ثلثة الأول القول بالحالة الأدراكية * والثاني إن الشك والادعان نوعان من الادراك *والثالث أن التصور والتصاب ق الا يجتمعان بحسب التعلق بنسبة واحدة في زمان واحد كالنوم والبقظة * بل لابيعد ان يكون مناط الثنود هو الأمر الثالث لان الأمر الأول قددهب اليه بعض المحققين قبله والثاني ايضا يفهم من عبارات بعض المتأخرين فافهم قوله هذا

في عبارة الكتاب يظهر منها ان مقصوده ان العالة الادراكية النصورية مطلقا لأتجامع العالة الأدراكية الأذعانية التصريقية لأن الحالثين كلتيهما علمان يترتب عليهما الانكشاف فالنسبة التامة الخبرية قبل تعلق الاذعان بهامشكوكة كانت اوغيرها تنكشف بالحالة النصورية واذائعلق مها الأذعان تنكشف بهايضا الا إن الإذعان مد أللانكشاف على وجه الافرار والتسليم بخلاف الحالة النصورية فهمالا يجتمعان بحسب التعلق بامر واحد في زمان واحداد عند حصول الاذعان تزول الحالة التصورية شكاكان اروهما لامتناع اجتماع العلتين على امر واحد وهذا مايظهر رتعيق النظر في عدارته س قو له فاذا تصورنا كنه التصديق حاصله ان كنه التصديق لايتعلق به الاالعلم التصورى لانحصول صورة الاذعان ليس من باب العلم النصديقي ولا بلزم انحاد النصور الذي هو الحالة الأدراكية مع كنه التصديق بالذات فاندفع الاشكال على تقدير تعلق التصور بكنه التصديق ايضا كما اشرنا البه سابقا و الم يحمل على كنه المصدق الحاصل في الذهن علم تصديقي بالحمل الشائع لم يمتنع تعلق النصور كما توهمه المصنى فتأمل

م قوله هذا ظاهر بالنظر اهلو تأملنا

ع قوله لاالشاقع المتعارف حتى يجتنع تعلق التصوريكنه التصديق على مايتوهم و قوله بتلك الحالة الباء للاستعانة (قوله وليس

فتفاوتها كتفاوت النوم واليقظةالعارضتين لذات واحدة المتباينتين بحسب مقيقتهما فتفكر

احد فيهاسيق اذاله تأخر ونجعلوا التصديق فسهامن الأدراك بمعنى الصورة العلمية دون الحالة الأدراكية مع انهم صرحوا بانحادهم التصور نوعاوالقدما الم يجعلوه قسما من العلم بل من لواحقه على ماحققناه وكذلك الشك فالقول بالحالة الادراكية المنقسمة حقيقة الى التصور الساذج والاعتقاد الغير المجامع له في زمان واحد على متعلق واحد بناعملي كون الشك تصورا عما تفرد به المصنف رحمه الله تعالى فتكفر (قـــولـه العارضين لذات واحدة آهاى فى الحالتين كالنوم واليقظة هذا طاهر بالنظر الى الشكوالاذعان بناعملي انهمامن جنس الأدراك والا فالادراك التصوري يجامع الاذعان البتة على ماحققناه فاذا تصورنا كنه النصديق فانها يحمل النصديق على المتصور منه بالحمل الأولى لاالشَّائع المتعارف كما آذا تصورنا كنه مفهوم الجزئي وانهاللصورة سبيل المعلومية فهي منكشفة بالذات بتُلك الحالة الادراكية ولا تفتقر الى حصول صورة اخرى فعلمها علم حضورى كعلم الحالة واما ماله الصورة فمنكشفة بتبعيتها * ومن ههنا فيل انهاالمعلوم بالذات معلوم العلم الشروقي وامامعلوم الصورة فمعلوم بالتبع * واما قول من قال العلم الحقيقي هو العلم الحضوري لا الحصولي فعممول على أن معلومه معلوم بالذات بمعنى أنه بنفسه منكشني بخلاني معلوم الحصولي بمعنى الصورة العلمية الاالحالة الادراكية *والحق عندى أن العلم حقيقة هو وجود الشيء بالفعل وليس النور امرا زافدا عليه كماقال ارباب الذوق الوجود نوروالعدم ظلمة فالعلمنور في العالم هو وجوده بالنعل يتجلى به الشيء بحضوره لديه اما بهويته المناصلة كما فى الحضورى اوبصورته

وليس الكل من كل منهما بديهيا والافانت مستغن *

المسارية اياه في الماهية كما في الحصولي فالحضور العلمي شرط لظهور الاشماع عندالعالم الموجود بالفعل * وتحقيقه ان الشيء اذا كان موجود امجردا قاهمابذاته كان عالما لذاته بناء على ان الوجود نوروظهور فاذا كان موجودا لنفسه كان ظأهر النفسه لتحقق ميزان العاقلية والمعقولية مع التجرد وانما اشترط التجرد لان الشيء إذا كان منفوسافي الظلمات الهيولانية وهي جهات القوة والعدم كاليهولي فان ففليتها هي فعلية القوةوجوهر يتهاهى جوهرية الاستعداد لميكن عالما بذاته وما لا يكون مشغرا بنفسه لايشس بغيره واما الصور والاعراض فليست موجودة لنفسها بلالاعل فلانكون مشعرة لذاتها ولالفيرهافينهدم اساس العلمعن الهيولي والهيولانية والنفس الناطفة معتجردها فىذاتها بادنى المقارنة بها يحتجب عنهاماسوى ذاتها وصناتها وليسله وجود لذاتها اذليس هو نعتامنها ولا معلولا لهاوهو مناط المعلومية والمفارقات كالنفوس في الافتقار إلى المعلم الا انها ليست متعلقة بالمادة اصلا فعلمها غير مسبوق بالجهل* واما سبحانه تعالى فلما كان هو النور المطلق القائم بذانه وما سوى ذاته موجود له بن حبث المعلولية اذ هرخالق كلشىء فكان انكشاف ذاته بذاته ولا يغيب عنه مثقال درة من دراته * فاستقر , أي على ان حقيقة العلم نفس وجود العالم المجرد ووجود الشيء المعلوم له شرط لانكشافه عنده فهوميزان المعقولية نعم قد يطلق عليه العلم ايضا على التجوز هكذا يعتبقى تحقيق المقام وترضبح المرام (قـــوله وليس الكل من كل منهماآه) لابد قبل الخوض في البرهان من تحرير المطارب ولهذا قال ليس كل واحد من جزويات التصور والتصديق بديها فههذا مطلوبان

و لهوليس لهوجودلذاتها اىليس
 لاهو غير ذاتها وصفاتها وجود لذات
 النفس الناطقة

سقوله والمفارقات اهلان علومها ارتسامية فافتقرت في ارتسام صور غير ذائها , صنائها إلى اعلام المعلم الحق تعالى الاانها غير متعلقة بالمادة اصلا فعلمها ليس بعد العدم والحجاب كماهو للنفس الناطقة الانسانية في مرتبة العقل اليهولاني * وتحقيق المقام ان النفس الناطقة في مرتبة العقل اليهولاني خالية عن المعقولات كلها ومستعدة لهاثم تعصل لها بعد حصول صورة المحسوسات واستنباط الكليات ملكة الانتقال الى النظريات ومنشأ ذلك تعلقها بالمادة وانفعالانها المتعددة بخلاف المفارقات بل النفوس المجردة للفلكيات فانهالم تزل عالمة بالمعقولات باسرها بافاضة الجاعل الحق ومناطه نجردها نجرداناما عن انفعالانها المتعددة فلها صلاحسة ذاتية كاملة للاستفاضة من الجواد الحق المطلق فالمعقولات كلهام تسمة فيها من غير كسب وفكر جديد فعلم النفس يكون بديهما ونظريا وعلوم المبادى لا تكون نظرية فالمفارقات كالنفوس في انهمامفتقرتان فيماهوغير ذائهما وصفاتهما الى المبدع الفياض المعلم فعلمهما بذلك الغير حصولي وتفترقان فيها ذكرنا باعتبار النعلق بالانفعالات المتعددة وعدم التعلق بها فتفكر فانه يحتاج الىندقيق النظر

ع، قراء في الافتغار أي الاحتياج في ارتسام مروغير خانهار صفاتها الى أعلام العلم الفيامها الاانها غير متعلقة باللادة اصلا فغلمها ليس بعد العدم والاحتجاب كيا للنفوس الغائقة الانسانية في مرتبة العقل الهيولاني (قوله ان ماهوشرواه ولأنظريا متوقفا على نظر والالدار فيلزمنة م الشيءعلى نفسه بمرتبتين * بل

جمع بينهما اختصارا مع اشتراكهما في الدّليل وكذا قوله فيما بعد والانظريا * تم اعلم ان المشهور ان العلم القديم والحضوري لايتصفان بالبديهة والنظرية بناعملي ان النظرية يقتضى الحدوث لانها تترتب على الفكر الذي هو حركة اختيارية وتستوجب الحصول والارتسام وهو ظاهر والاول بصادم القدم والثاني الحضورى الشروق واذالم بتصفابالنظرية لم يتصفا بالبديهة امابنا على انها عدم النظرية عمامن شأنه النظرية اوعلى انها متضادان فان الاتصاف باحد الضدين مشروط بامكان الاتصاف بالاخراذ من شرط الضدية امكان (التوارد والتعاقب * وفيه نظر فانانعني بامكان التواردوالتعاقب ان يتشاركا في موضع واحد بعينه بحيث لايأبي كل منهما بطياعه ان يتعاقب الآخر اويستعقبه عليه فيكون لامالة يصح للموضوع بالنظر البهما وبحسب مايتنضى طباعهما مع عزل اللخط عن خصوصية ذاته أن ينتغل من كل الى الآخر وأن كان بعض الموضوعات بخصوصية ذاته اوبطباع صورته النوعية ملزوما لاحدهما بخصوصه اذادريت هذا فاعلمان ماهو شرط متحقق ههنا وهو امكان التعاقب بالنظر الى طباع الضدية وخصوصية طباع الموضوع ملغاة فلاينا في لزوم البديهة لهما نظرا الى خصوصية طباعهما مع انتفاء النظرية لتغابل التضاد بينهما فنفكر (قــوله * مترقفا علىنظر آه) فالفى الحاشية والحق ان البديهة والنظرية من صفات العلم بل الحادث ومن ثم جوز والصاحب الغوة الغلسية ان النظريات باسرها تصير بديهية عنده فلايرد رب شيء يكون نظر يا عندشخص وبديهما عند شخص آخر

م قوله انماهو شرط متعقق اهافول معني امكان تعاقبهما على مرضوع بعينه بالنظر الىطباعهما مع عزل النظر عن خصوص حال الموضوع اللايوجب انتفاشي عنهما بالنظر الى طبيعته بطلان الموضوع دني يمكن أن ينتقل من كل منهما الى الأخر وانكان لأزمالهابالفظرالي خصوص طبيعة الموضوع ولذاقالوا لاضدللوجودولاريب فان طبيعة النظرية يقتض الواسطة في العام و مدوث الموصوف بها وطسعة البديهة يقتضى انتفا الكالواسطة وإن لمبغتص الحدوث فالعام والمعلوم الواحد بعينه لايتصف الابواءك منهما وينتني بانتفائه بالنظر الي مغتض طماعه ماالاتري ان العلم بالكنه بعينه يمتنع أن يكون علمابكنه الشي بالقياس الىمعلوم بعينه فلمس بمنهها تغابل التضاد فالتقابل بمنهها تفأبل العدم والملكة اذمن شأن العلم الحصولي الحادث الاتصاف بالكسسة على خلاف امر النضا دلان المعتبر فيه بقاء الموضوع بعينه بالنظر آلي طبيعة الضدين فتفكر

م قوله بل الهادثاه لايخفى عليك انه لابدهن النقيب بالحصولى ايضالان بين الهادث والحصولى عموما من وجه عبد الدين شروع الثان عمارة الثان

ع، قوله ومن تمه مرز والايخنى عليكان من التجويز بظاهره مبنى عليكان من التجها ومن التجها ومن التجها ومن التجها والتجها والتجها والتجها والتجها والتجها والتجها والتجها والتجها والتحك والتجها والتحك والتجها والتحك التجها والتحك التحك منهما والتجها والتحكس الا الورزكب منهما والتجها والتحكس الا الورزكب عام كانت عام بالتجها والتحكس الا الورزكب عام كانت عام بالتجها والتحكس التخاص ما كانت عام بالتجها والتحكس التخاص أن قواد والتخاص التخاص التحكس عام بها التحكس التحكس التحكس عام بالتحكس التحكس التحكس التحكس عام بالتحكس التحكس عام بالتحكس التحكس التحكس عام بالتحكس التحكس التحكس التحكس عام بالتحكس التحكس التح

فلا معنى للتوقف ووجهاالدفع انكل واحد مغاير بالشخص فبجوزان يتوقف احدهما دون الاخر وقديجاب بالتصرف في معنى النوقف انتهى * وفيه بحث لأن البديهة والنظرية صفتان للمعلوم فان مايترتب على النظر ويحصل بتوسطه أولا وبالذات نفس الشيء من حيث هولا الصورة العامية فان قلت يمكن ان يقال أن المقصود بالنظر والفكر انهاهو علم المعلومات لا انفسها من حيث هي وانما المترتب على النظر وبحصل بتوسطه ماهو المقصودمنه * وايضا المفيد لقوام الشيء وساخ نقرره في اي ظرف كان انها هو جاعله واما سأير العلل فانها ينسب البها نفس موجو ديته وحصرله واماتوقف نفس الماهية عليها فبالعرض فاذانم نصاب مايتوقف عأيه الوجود وباغ الاستعداد الى كماله باستجماع الفاعل شرائط الافاضة حصل الوجود فالأمور المعلومة المترتبة لتعصيل العجهول انها تفيل بجسب مصولها الذهني وجوده ونحو مصوله في الذهن بافاضة الجاءل نفسه فالمترتب على النظر ومايحصل بواسطته هو الشيء من حيث الحصول الذهني وهو العام * لايقال انها ذاك هو الوجود الظلى الذى هو للمعلوم بالذات لاالاصلى الذي هوللعلم لانه مدفوع بان الظلى تابع وفرع للاصلى لايصلح للمعلولية بالذات قلت هذا فىالنظر الجلى واماالنظر الدقيق فبحكم بان البديهة هي الأجلائية المغنية عن النظر والنظرية هي الاختفاء المعوج الى النظر اى المجهولية وهما حالنان للشيء في نفسه قبل

ع قوله و اما سائر العلل اه المراد من العالى ماهى خارجةعن حقيقة المعلول كالشرابط فلا يتجه النقض بالمادة والصورة س قوله لأنه مدفوع أه ترضيعه أن الشيء أذا حصل في الله هن وقام مدا كتنف بالعوارض الذهنية فيصير شغما عتلبا مودودا للعقل ويترتب عليه الأثار وأنس ههنا موحودا آخر حقيقة غير ذلك الشغص الدهني الاان الشيء من حيث هوهو اعنى ماله الصورة بعصلله ارتباط مع العقل بوجود صورته فيهكما للمرثي يه دود شعه في المرآة فيقال له انهمورد فى العقل عدنى انده رتبطيه بارتباط محصوص فان اربد بالوجود الظلى هذا الارتباط فهو ليس بموجود حقيقة بل مجازا نعم قل باعظ العقل ذلك الشيء مع قطع النظر عن تاك العوارض فيكون الشيء عن ميث هو هو موجودا في هذه الملاحظة حقيقة فهذ اللحاظ بغصرصه يكون ظرفا لانخاط والتعرية باعتبارين وهذاالنعو من الوجرد احق بان يسمى وجوداظلما لانه منفرع علم النعوالاول الذي هو مبل للاثار وهذا عالا يترنب عليه الكالاثار وتابع للاول فلايصاع المعاولية بالذات فأن هذاالمعاظالة المالي بعد تحقق العلم والعلوم * ويمكن ان يقال أن الوجود الظلى غير ماذكر من الوجهين لأن العنل يجرد الأشياء من العوارض الحارجية فتعصل ماهيتها المرسلة في الفهراو لابنفسها مجردة عنها بوجودهو فى نفسه لايترنب عليه الأثارثم يصير فأثمة بالذهن ومكتنفة بالعوارض الذهنية فحينتك يكون لهاوجو ديترتب عليه الأنكشاف وهذاه والوجود الاصلي كما ان الأول هو الظلى فللا شياء في الذهن وجودان حقيقة احدهما بنفسه والاخر بغيره فتم كلام القائل واندفع الدفع (قوله فالمقصود من اه

و قوله. فلقصود من النظر أهربالجلة المقصودين النظر تحصيل الاشياداما بالكنه أوبالوجه لهجو لها في الذهن والامنامل في القصودلله وأرض الشخصية الذهنية إذا يس القصود تحصيل حقيقة العلم سواء كانت عميلة كلجهال المحادداء الماروية الشخصية

اومقصاء هذا في التصور وكذا المصود حصول الافعان وتعلقه المصود حصول الافعان وتعلقه عن المسلم لا برائية باللذهن ومكتنة بالعراض الدرية بالمسلمة في المسلمة في المسلمة الم

اللى حققناه اخبرا فى الحاشيه المطولة يصاح المعلولية حقيقة فتامل سرقوله اجمالا المحصول نفس العام

كها فى العلم بكنه الشيء عم قولهاوتفصيلا اى حصوله بالحدالنام ه قوله واما المنصرف في عنى المرقف بان يجعل عبارة عن العلاقة المصححة للخول الفاء كان يقال اذا وجد فوجد 4 قوله يلزم الترجيح بلا مرحج لان الممكن كما يعتاج في وجوده الى وجود العلة كذلك يحتآج في عدمه الى عدمها فلو كانت احديهما موجودة والاخرى معدومة ووجدالمعلول ولمينعدم بعدم الاخرى يلزم الترجيح بلامرجح فان المفروض انكلامن علتي الوجودوالعدم متعقق مع تحقق آمد المعلولين بدون الا َّ خَرُ وَالْا اجْمُعُ النَّقِيضَانَ * وَلَمَا كَانَ العدمغير محتاج إلى الثأثير يلزمنر جاع المرجوح هذا ماقاله الاستاذ ف ماشيته على شرح المواقف * وفيه نظر لان العدم يكفيه عدم المَأْثُمِر في الوجود فعلته عدم علة الوجود ولمافرض العلة الوجود تحقق احدى العلتين لابعينها كان علقالعدم انتفائهما معا ﴿ واوسلم انيكونعلة العدم عدم احديهما لأبعينها

ان يقوم بالذهن ويصير نعتاله مكتنفا بالعوارس الذهنية اذمدار النظرية على تحقق الواسطة في الحصول الذهني كالمعرّف والحجة ومدار البديهة على عدمها وانكانت ههنا واسطه فى جرد الالتفات كالتنبيه فالشيء اذاكانت له مباد يترتب مصوله على تحصيل تلك المبادي يكون نظر يا كالحقايق المركبة مثلا وحصول القوة القدسية للبعض لايضر للمجهولية فينفسه بجسب مطلق حصوله للذهن فالمقصود مِن النظر اولا وبالنات معلومية الحقايق والعقود لاتحصيل حقايق علومها أجمالا اوتفصيلا الابالتبع واما التصرف في معنى الترقف بان يجعل عبارة عن العلافةالمصمحة لترسط الفاع فببني على جواز توارد العلل المستقلة بمعنى الموقوف عليه الثام على معلول واحد على وجه التبادل وهو محال فان الممكن انكان في وجوده وعدمه مدخل لخصوصية كل منهما فلوفرض وجود احديهما وعدم الأخرى فان لمينعدم المعلول لعدم هذه يلزم النرجيع بلامرجع لتعقق علة عدمه ايضا ولمالم يفتقر العدم الى التأثير فيلزم ترجيح المرجوح وهكذا اذا انعدم اويلزم اجتماع النقيضين فالحق ان الحصوصيات ملغاة والعلة هي القدر المشترك بينهما وبهذا يبطل التوارد بجميع انحائه كالتعاقب والاجتماع وانت نعلم ان انعام الدليل مبنى على اخدالتوقف بمعنى لولاه لامتنع وأما بالمعنسي المتصرف فيه فلاادلكل واحد من تلك الخصوصيات مدخل

قلور جديوا مدة منها انظر إن علة المدس . كانت عدم هذه العلة فلم يتعقق علة الدس بنا على الثلار وض الدالفا مدى العليم لا يعينها جيث لورجكت واحدة - منها لوجد المعاول وبهذا النظر صرح الاستاذ في عاشية الحاشية ولا يحقى إن النظر الثاني الذي هو بعد التسايم بعج من قبل الفائلين بالثوارد على وجد البداية لا من قبل من قال به على جد التعاقب أولائيتماع فتكار أولدفتاً مل في بل بهرانب غيرمتناهية ذان * الدور مستلزم للتسلسل ارتساسل وهو باطل

في هذا المعنى ولايلزم الحمدور فتأمل فبه* فالصواب في الجواب انه لايلزم من حصول الشيء بلا نظر بداهته فان لبديهي مالاينو فف مصوله المطلق على النظر و النظري مابذوقف مطلق حصوله عليه من غير تصرف في معنى التوقف فاختر هذا *لايقال على هذا لايتم استدلال القوم بلزوم الدور والتسلسل على ابطال نظرية الكل لجواز الأنتهاء الى نظرى يعصل بالحرس لأنانقول هذا ليس بالزام علينا فان هذا الجدل لايتم عندى ولوفرض انهامه فبالقباس الى فافد القوة الفدسية بما هوفافد (قــوله فان الدور مستلزم آه) بیانهان(ا) مثلااذانوفی علی (ب) و (ب) علی (ا) كان نفس (١) من حيث انه مرفوف عليه (لب) موفوفا عليه (لا) و إن الموقوف عليه غير الموقوف فكان (١) غير نفس (١) ونفس الشيء بعينه ذلك الشيء فكان نفس (١) موقوفاعلى (ب) وهكذا في (ب) وليس المطلوب عهذابيان لزوم التسلسل المحال بل بيان لزوم كون الشيء مقدما على نفسه بمرانب غير متناهية وهو في نفسه محال وان كانت تلك المرانب الغير المنناهية امورا اعتبارية * وفيه أن جهة توقف (١) على (ب) اما بعينهاجهة كون (١) مرقوفا عليه (لب) فلا نسلسل والافلادور* والجواب انا لانعنى بالجهات الذاهبة الى عدم النهاية جهات منفدمة على كون (١) موقوفا على (ب) وكون (ب) موقوفا على (١) وموقوفا عليه له منى تنافي الدورعلى تقدير والتسلسل على تقدير آخر بل انها نعنى بها أن الدور يستوجب اعتبارات لامتناهى متغايرة

ع قبله فتأمل فيه اشارة الى الجواب ران التعقيق الثابت بالبر هان ان الامر المصعير للفول الفاع هو الترتب والترتب والاحتياج امر أن مثلا زمان بستازمان امتناع هصول الموقوف بدن الموقوف عليه لآن المترنب اثر كالظل للمترزب عليه والأثر لايتخلف عن المدرأ فالعلاقة المصععة لدخول الفاء بالحقيقة بين المعاول والقدر المشترك لابين العلتين في صورة التبادل والتعاقب م قوله فالصواب اه المشهور ان بناء النظرية على رجود الحركة الاختمارية من المطالب الى المبادى وبالفكس اوالحركة الاولى ففط والمدس مجموع الانتقالين الدفعيين اوالانتقال الثانى فقط على وجه الدفعة المقابلة

للنظرية تقابل المعود والهبوط *
بريهيات * والحق ان منالم النظرية
تعنق الواسلة في العام وهو العرق
المنتق أو الحمة سواه وجدت الحرق
المنتق أو الحمة سواه وجدت الحرق
تعميل المنتق أو الحمة اولا لاتها تعب
الإينافي نظرية المعلوم * فأن قبل لو
النظري لكل شخص مربباعالى الدسموليا النظري لكل شخص مربباعالى الدسموليا ينا على المكانة لكل واحد فيازم أن لا
يكون نظريا الانتفاء الدوقي بالكلمة
مع وجود الواسامة في العلم فيقال لو

لم ذلك فلها كان العتبر في البديوي البديوي البديوي عبد فراد معوله عند كانت الاستمالية على المسلمة كانت المسلمة كانت المسلمة كانت المسلمة كانت المسلمة كانت المسلمة كانت المسلمة على المسلمة كانت المسلمة كانت على المسلمة المسلمة كانت في وجود المسلمة في المسلمة المسلمة في وجود المسلمة في المسلمة على وجود المسلمة في المسلمة على وجود المسلمة في المسلمة كانت ال

٢ قوله ويجب ان يكون اعاداه الظاهر ان اعادجملة الاثنينيات الغير المتناهية الماغوذة من سلسلة الرحدات نصف جملة الوحدات اذهبي ضعف

جملة الاثنينات لان مأخل الحيلتين سلسلة ولحدة

٣ قوله وزيادة الزائداه لايقال انزيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنينيات اذهان والوحات المضاءنة إجزاء لهافسلسلة الاثنينيات مشتملة على تالك الوحدات الزائدة من المبدأ الى ما لايتناهى * لأذانقول المسدوالوحدة موادتكر رنوعه فأحاد كل واحل من الجملنين معروضة للوحدات فكماانكل وحدة واحدة من جملة الوحدات كذلككل اثنين واحد من جملة الاثنينيات الكثيرة ولأريب فيان عدد آحاد الودرات ضعفي عدد آماد الاثنينيات المأخوذة من سلسلة نلك الومدات واعتدار الزيادة رعد انصرام عدد آداد المزيدعلمه اذالمبدأ لايقبلها والاوساط منتظمة متوالية الى

آخر المقدمات فتامل

ع قوله فاذا ضعفنا ذلك أه ويمكن أن يقال اذا ضممنا اليها امورا اخروان كانت متناهية صار العدد العارض للمجموع ازيد من العدد الاصل بالضرورة وزيادة العدد على العدد لانتصور الأ بعد انصرام آدادالمزيد عليه لأن المبدأ لا يقبل الزيادة اذ ليس مادونه عدد والاوساط منظومة على التوالى لان بين الواخد والثلثة ليس الا ألثاني وبعد الثالث ليس الاالرابع وهكذا فهي في جانب المقابل للمبدأ وهي على تقدير اللاتناهي محال في ان يكون متناها وتناهى العدد يستلزم نناهى المعدود وهذا التحو من النضعيف بمعنى ضم الاحادالاخر الى آلاصل ولو كانت متناهية مالا يستعمل عندالعقل فينبغى انيراد من التضعيف الاجمالي هذاالمعني وهو كأى لانهام الدليل بلا موانة النكل والتعسف ويراد بالاجمال عدم تعين آحادالمزيد متناهية كانت اولاواءتبر

لأن عدد النضعيف ازيد من عدد الأصل وكل عددين يكون احدهما ازيل من الأخرفزيادة الزائد بعدانصرام

جميع آحاد المزيل عليه فان المبلأ لأيتصور عليه الزبادة

بحسب المفهوم والاعتبار بعسب كون الموقوف موقوفا عليمه وبالعكس لابعسب البصراق وهناه الاعتبارات اللامتناهية لاتصادم الدور (قـــوله لأن عدد التضعيف آه) توضيعة انهاذا ارتفعت الأعداد في الوجود إلى عدم النهاية فهرنا جملة اثنينيات غير متناهية مثل جولة الوحدات مأخوذة منها ويجب أن يكون آحاد احدى الجملتين اضعف من آحاد الاخرى فنقرل عدد التضعيف ازيد من عدد الاصل وزيادة الزائد بعد انصرام آحاد الهزيب عليه فان المبدأ لايقبل الزيادة والالم يكن مبدأ وكذا الاوساط لانتظامها وتواليها بعيث لايتغلل في مرائبها عدد آخر فلوكان المزيد عليه غير متناه لزمت الزيادة في جانب عدم التناهي وهي طلقبالان الزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث الناهي والنعين بعسب الحدود وتناهى العدد يستلزم تناهى المعدود وهذا النقرير واني للمطلوب * قال في الحاشية الشك أن الأمور الغير المتناهية سواءكانت مترتبة اولا مجتمعة في الوجود اومتعافبة يكون معروضا للعدد بالضرورة فأذا ضعفنا ذلك العدد ولوتضعيفا عقليا اجماليا فمبلغ التضعيف بالضرورة ازيد من عدد الاصل انتهى مقاله * ومن ههنا يقترح ان الدليل يجرى في الامور الغير المتناهية مطلقا

كونه عتليا بناعمليانه لايجب وجرد الاهاد في الحارج محققاً بل يكفيه تقديره وفرض الممكن لا يستلزم المعال وبالجملة وهما في على المرابعة على الترتيب والاجتماع بين ذلك في مان أوان لريكة والانساق وانظام مرانب إنهام العالميل لايتروف على الترتيب والاجتماع بين ذلك في مان اران لريكة والانساق وانظام مرانب الاعداد العارضة لهامم مجرد حكم العنل بحصول الزيادة فيها بانضهام قدر مااليها ولوكان متناهيا والاوساط منتظمة متوالية فعيت نركان المزيدعليه غير متناهية ازم الزيادة فى جانب عرم النناهى وهوبا طل ونناهى العدد يستلزم تناهى (لمعدود فتدبر

لكن بعد كونها موجودة في نفس الامر اما بنفسها او بمنشأ انتزاعها كما في الاجزاء المقدارية للابعاد الغير المناهية في المقدار فلا يجرى في مرانب الاعداد لتناهى المعدودات واماعام تناهيها بمعنى انها غير واففة عناء لانها من الامور الانتزاعية * ولا يختص بالجاعلات بل نافذ في الشرائط والمصعمات ايضا الله اعلم ان بعض المنأخرين فالوا ان البرهان انها يجرى في ما هو معروض العدد وهي الأمور المادية فان المجردات لايتصف بالكثرة اذ معروضها بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين الهويات العديدة وانماهي طبيعة مادية كما حققه المحققون في وضعه وانت خيير بما فيه * ويهكن الاستدلال بمرهان التضايف بانه اذا ارتفت السلسلة من العلل والمعلولات لاالى نهاية كانت المعلولات اكثر من العلل بواحد وهو المعلول الأخير ومن المعلومان المتضايفين منكا فيان اى انهما معا بالنلازم في التحقق وبالمهمة في النعقل وذلك من تلقاء استنادهما إلى علة واحدة موقعة بينهما ارتماطا افتقاريا بتكرار من الجهتين لاعلى وجه الدائر *وفيه نظر اذما تقتضيه طباع النضايف وهو ان يكون بازاءكل واحد منهما واحد من الأخر في النعقل والتعقق بحسب نفس الامر وذلك متعقق في صورة التخلف فان ما يعاذي معلولية المعلول الا خبروما يضايفها هي علية علته وما يحادي معلولية هذه العلة هي عليه علنها وهكذا الى غير النهاية فلايلزم تحقق المعلولية بلاعلية تضايفها كما يتوهم في بادى اللخط من اخل علية المرتبة الفرقانية المضايفة لمعلولية المعلول الاخير مع معلولية ذلك المرتبة المضايفة لعلية مافوقها اعنى الواقع في

۲ قوله انالبرهان ای برهان ابطال النسلسل المبنى على عروض الاعداد س قوله و انت خبير بها فيه اذالفر ق بين الكثرة بحس المصاف والكثرة بحسب الأجزاء بين اذ معروض هذه بحسب الحقيقة هي مجهوع الأحاد المعضة فلايار م ان يكون هناك طبيعة وادرة مشتركة فضلا عن كونها مادية ومأمنقه المعنقون اغاهي في الكثرة بحسب الإفراد والممدان فيقال العقول العشرة كثيرة بمعنى ان مجهوع احادها كذاك لاان ههنا طبيعة واحدة مشتركة بينها وهي العقل هذا اذا قلنا ان اكل واحد منها ماهنانوعية بسيطة متعصرة في فردد وفيه نظر لان الكلية والجزئية من عوارض الكم حقيقة فعجموع الاحاد المحضة يكون معروضا للعدد بالضرورة وهو يستدعي تكرر الوحدة في طبيعة مشتركة بينها فنا مل ففيه نظر دقيق بعد (قوله فتفكر فايه

و قوله فتفكر فانه دقيق إن قبل إن إن وم الزيادة بين الاناتمام إجبالاان المملول الأخير معلول محض ما قوله الى مالاينتالهي علة وعلول ما فلنا انبايائزم الزيادة باعتبار علية علون المعلول الأخير مع معلوليته التي عدر متضايفة أمهلول هي اجبين النبايلي إلى هذه العلة وعكنا في كل فرفاني وإذا الم تعتبرهم تلك الاجبينية بل مع مشاوية الا بارام الريادة فلزوجها مع اعتبار الاجبين المي الميناني عالم يقتب التضايف من التكاوور وجودا وعدماً في الواقع * لا يقال بعد المينون المساولة بجسب العدد بين المنظم المنظم بعد المنظم ا

المرتبة الثالثة وهما ليسنا بمنضايفين فلايتم المرهان فتفكر فاقد دقيق * وقل يستدل ببرهان الميثيات بانها ادا كانت متربة في النصاعد لا الى نهاية بحكم العقل في اللحاظ الاجالي المجيط ان ما بين هذه الميثية وأية ميثية كانت من تلك الميثيات المترتبة في الرجود متناه لامتناع مصر اللاتفاهي بين الطرفين حكما مستفرقا لجبع الا ادوالمترتبات التي يبلقها الترتبب في السلسلة فادامج هذا الحكم استغرافا فقد صح ان الساسلة بجائها متناهج هذا الحكم استغرافا فقد صح ان الساسلة بجائها متناهج هذا الحكم استغرافا فقد صح ان الساسلة بحبائها متناه وقيه نظر فان حكم كل وأحد قديباين ميثية وكل واحدة منها متناه وقد يبرهن عيثية وكل واحدة منها متناه وقد يبرهن على المالل الدور والتسلسلجم عاديا انهاد الكن كل واحدة المتاهدة المسلمة بميانية وكل واحدة منها المتاهدة بين هيئية وكل المتناه وقد يبرهن الاحادال الهيئة المتناه والمتناه المتناه وقد يبرهن الاحادال الهيئة المتناه والمتاهدة المتناه وقد يبرهن الاحادال الهيئة

ان المنهور اكثر من السنين مع ان السنين لانفف فى النظييق مع الشهور الى حدّ عاية الإمران مرتبـة الزائد لايتعين فتغكر تفكر اصعبعا * والحق ان الأمور الغير المتناهية لانتصف بالزيادة والنقصان بالقيأس الي نظائرها لانهما من عوارض الكم من ديث التناهي وبعد تعبن المعدود نعم يمكن الحكم عليهما بالنساوي مطلفا من حيث عدم انقطاع النطابق بين آحادهما الى درو مرتبة وقولهم الكل أعظم من الجزاف المناهى مسلملاف غير المتناهى فلايتم اكثر ألبراهين كالتطبيتي والتضايف وغرهما فيجوز ال يحكم بينهما التساوى بعدائضمام المعلولية الاخيرة اليها ايضا كها يحكمه فيمافوقها فتفكر

الاخير ووجود واحدمن كلمنهمامع واحد

من الا آخر الايقتضى النّساوي لأن عدم تناهيهما يقتضي ان لايقف النطابق ال

مدسواء كان احدهما زائدا أولا الاثرى

سول هذه المبيئة اى الذات الما عودة بالعبتية عام فواله مكركل واعداه عاصله ان المحكوم عليه هر هايصات عليه الم المبيئة اى الذات الما عودة و المواحدة المبيئة الأدون الذراع وهكذا اذا صدى عالى الاستفراق الشولي المواحدة من مبيئة السلسلة إلى ما مبيئة المبيئة ال

ولايعام التصورين التصريق وبالعكس لأن المعرف متول *والتصور متساوى النسبة * فبعض كل واحديديهي وبعضه نظرى والبسيط لايكون كاسبا

الى عديم النهاية اوالعائدة كالواحد الاخير في انهلايتقرر الابعد تقرر شيء آخر كانت الاحاد باسرها لاندخل في عالم التقرر ضرورة امتناع تحقق مابالعرض بدون مابالذات (قـــولله لان المعرف مقرل آه) هذا صفرى القياس واما الكبرى اعنى لاشيء من المقول بنص بق اولاشيء من التصديق بمقول فمستفن عن الذكر والبيان وتوهيع الصفري على ماسمح به خاطري ان المنصود من الكاسب للمجهول التصوري افادة تصوره بالكنه أوبالرجه وانعا هوبالذانيات اوبالمرضيات فافراد المعرف متعصرة فيهما وكل منهما مقول فنفكر (قول مرالنصور متساوى النسبة) اى الى وجود التصديق وعدمه لان اثر النصور مجرد تمثل الشيء في الذهن مع عزل النظر عن كونه حقااوباطلا اوكونه حاصلا فينفس الامر ارغير حاصل فيها على خلاف سنة التصديق فان اثره حصول الشيء للشيء اولاحصوله له من حيث انه واقع اوليس بواقع والمقصود منه تحصيل هذا المعنى حتى يصم تعلق الادعان به فلايترتب على النصور الذى يفيد مجرد تمثل الشيء فى الذهن ولهذا قبل ان التصديق لايقع بمعنى مفر دضرورة ان الذي يوقعه يجب ان يكون صادقا في نفسه او عند العقل فلم يكن مفردا بخلاف التصور فانه لمالم يكن معتبرا في حقيقته المطابقة وعدمها لافى مدنفسه ولاعند العقل لمبلزم ان يكون مايفيده مطابقا فتفكر فانه دقيق وبهذا يستنبط دليل آخر على امتناع اكنساب التصور من التصديق (قيرله والبسيط لايكون كاسباآه) اي جيث ينيد انضباط النعريف

ع قراه المقصود من الكاسب أه اشارة الى المارة الى المارة و المارة المارة المارة و المارة المارة و الكاسب المجهول المارة المارة و الكاسب المجهول المارة المارة و المارة المارة و المارة المارة و المارة المارة المارة و المارة الما

مع قوله فتفكر لعل وجههانا لانسلم ان كل واحد من الذات والعرضى محمول لان الاجزاء الحارجية ذاتيات ولاتكون مرولات

مع قوله والنصور منساوى النسبة ا° وكبرى القباس اعنى كاما هومنساوى النسبة بالقباس الى وجود النصديق وعدمه لايكون علة مرجحة لاحدهما ظاهر قمستغنية عن البيان

، قرله وبهذا يستنبط دليل آخر وهو انتفاءالفلاقة بينهها فلابد من ترتيب امور للاكتساب وهو النظر والفكر * وههنا بالمركب ولهذا فال الشيخ التعريف به ندرخداج اى فليل ناقص اويقال بحيث لايفيد الأطلاع على كنه الحقيقة ويمكن ان يقال ان الكسب فعل يحصل بالمشقة و يكون للصناعة والاختيار فيه مزيل مدخل وهوانها يتعقق فيالمركب فألمعرف اعم من الكاسب (قـــوله فلابد من نرتيب امورآه) هذا تعريف المنأخرين للنظر والحق انه عبارة عن مركة النفس من المطالب الى المبادى وبالعكس والضرورة تقابل الحركة الاولى منهما وعلبها بناء النظرية انقطعت اوتمادت ولحقت بالثانية والترتيب من لوازم الثانية ولهذا تلزم الواسطةبين البديهي والنظرى على مختار المتأخرين اذا انتفت الثانية مع تحقق الاولى * الاآن يتكلف ويجعل الحدس مقابلا للاولى مقابلة تشبه مفابلة الصاعدة والهابطة لئلاتفوت المقابلة بينهاوبين الضرورة بم انها معتبرة بالانفاق «ويفسر الحدس بنه طفر من المبادى الى المطالب دفعة سواعكان مع الأولى أوبدونها لكن الطوسى فسره بمجموع الأنتقالين الدفقيمن * ولا يخفى عليك آنه يلزم عليهم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شخص واحدبديهماونظر يامعااذ اانتفت الحركة الأولى معتمقق الثانية * الأان يقال انه نوع من الضروري لكنهم لشذوذه لم يعدوه من اقسامه فمناط البديهة في الحقيقة عند هم انتفاء احدى الحركتين ومناط النظرية تحقق مجموعهما * والأولى ان يجعل مناط البديهة انتفاء الحركتين بل انتفاء الانتقالين معاومناط النظريةعلى تحقق احديهماوهو الحق عندى ومن عدهذاالقسم من انواع الضروري فقدخالف الضرورة والبرهان لان الانتقال من المبادى الى المطالب من خواص النظريات التي لابدفيها من والسطة في العلم على خلاف امر الضرور بات فان الفارف

أسلم لانه لايغرابية المائمة على بقراء في مروراد المتنقي و مه الله تعليم المرور المرور المائمة على ولم قال المرور المرور المائمة على المرور والمراور المرور والمرور و

۲ قوله ويمكن ان يقال اه لعل هذا

الوقوع و تدا ماهو باعدس 4 قولهواسطة في العلم أي في ابتداء حصوله (قوله وعدم ع، قوله وعام تعنقها لأن البديهي مالا يمكن نفسطيعة حصوله بالنظر بان لايترتب عليهش، من افراد حصوله وهرليس الاماحصل بنفسه من غير واسطة في العام فها يكون فردمن طبيعة حصوله براسطة النظر في المبادى يكون نظريا فالبديهة مخصوصة بالبسائط والمحدود والمركب الحاصل بنفسه بالصورة الاجبالية والنظرية مخصوصة بالمغايق الموركة الحاصلة بالصورة التنصيلية * فان قات يمان حصول حقيقة مركبة بالصورة النفسيلية الحديث من غير حركة فكرية فاذا انفق حصوالها أكل شخص من اشخاص العقلاء بالحاس كما هو إلمكن الانكرن نظرية اذحيثك لايترتب فردمن حصواء على النظر مع تحتق الواسطة في العلم وهي المبادئ المترتبة الحاصادة وفية بان الايكون شيء من افراد

وهناشك خوطب ستداط وهدوان المطادوب اسك المعتبر في النظر وهي الحركة الكارية كان معلم وهن الحركة الكارية كان معلم فالطب والميث المواقع المعتبرة المعت

بين البديهى والنظرى تختق هذه الواسطة وعُسم نحنتها والتنبيه انهاجى واسطة فى مجردالالتنات والنوجه اليه ثانيا دون العام فعام كل مقيقة مركبة بواسطة اجزائها علم نظرى ومن ههنا عام ان العام بالكنه مختص بالنظريات كن احققه المحتقون وسيس المحلوم إن الطلوب آه) صرح المصنى فيما نقلتمه بانه لمك خوطبه ستراط وهو من نلامذة فيساغورس وهومن اسانذة افلاطون تحريره إن الطارب التصورى امامعلوم مطلق فالطلب تحصيل الحاصل أو مجول مطلق فالطلب للجهول المطلق * وبه استدل الامام على بديهة التصورات باسرها* وجهولا من وجه فعاد الفائل الوجه المعلوم عالم والوجه المجهول معلوم والوجه المحتود الجهول واجبرت عنه بعنه الحاسر الحالية المحتود المجهول الموجود المجاهول عالم وجه

المعتبر في النظرية الابجاب الجرئي
بان يكون غير، منها دلو كان مقدرا
بان يكون غير، منها دلو كان مقدرا
بعضل يغيره كلما تحتق ذلك المصول
بعضل يغيره كلما تحتق ذلك المصول
إفراد المثال الإبالنظر فكرن جميع
إفراد المثال المبتقا احتقة ماصلة من غير
بستوجب البديهة فان من افراد مالمثار وحو
مالا يمكن أن يتعتق بغير النظر وحو
بنا على وجود المبادى في نفس الامر وحو
منتكر
منتكر
منتكر
منتكر
منتكر
منتكر
المار مع أنه قبل بالزم
منت أغصار العلم بالأنه في العلم بالنام مع أنه ليس كلنك
الناس مع أنه ليس كذلك لان الانسان
المنام مع أنه ليس كذلك لان الانسان
المترة المنس المنسان المنسان
المنام مع أنه ليس كذلك لان الانسان
المترا للعد ليس كذلك لان الانسان
المترا للعد
المترا للعد المنسان
المترا للعد
المترا المترا
المترا للعد
المترا لعد
المترا للعد
المترا للعد
المترا للعد
المترا للعد
المترا لعد
المترا للعد
المترا

حصوله المطلق محققا كان او مقدرامترنبا

منه افوله ومن هيئا علم أو فأن قبل بالزم. التمام إلى المتمار العام بالمن منه افتصار العام بالكنف في العام بالمن مثلا الا الإنسان بكرن مرتا لمناهدة ولا يجوز أن يكرن مرتا لمناهدة ولا يجوز أن يكرن المتمال المتمار التجوز أن يكرن المتمار التجريف بالنوع لايكرن أعمار التجريف بالنوع لايكرن المتابية لا الانتظياء لا يتان لم والمناف منايل على المتابية الإنافر أن والمتابي المتابية والمتراك بينها يكون متبناً المناس المتابية والمتراك بينها الشيئ الدين وينسال المتابية والمنابية والمتراك بينها الشيئ لا العرائيات المرجود وينسال المتابية والمنابية ولمنابية والمنابية ولمنابية ولمنابي

قاضي مبارك

بالكنه على محوير تحريختص بالنظريات وهو مايكون بالمهورة التنصيابة على ما منتذاه وتحولا يختص بها كما في قال عنص بها كما في قالم يورك المدورة التنصيابة على ما منتذاه وتحولا يختص بها كما في قالم المرافقة على المنتفرية للأنكون نظرية فعامها بالتوع لا يكون الالمجودة لالتنات لا اتعصيل المجهول عام قوله واجيب عنه أه توضيحه إنالانسلمان الوجه المعلوم عام قوله واجيب عنه أه توضيحه إنالانسلمان الوجه المعلوم على عدد المنافقة التناف الشيء كان الوجه المعلوم من حيث اتحاده مع الشيء المعلوم بالوجه المعلوم من حيث اتحاده مع الشيء المعلوم بالوجه المعلوم في المعلوم في المعلوم في المعلوم المعلوم الموالم في المعلوم المنافقة المعلوم في الشيء المعلوم المنافقة المعلوم المنافقة المعلوم في الشيء المعلوم المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المعلوم المنافقة المنافقة

٢ قولدالشيء المعرف المبناء على ان فى النمريق تعورين تصور المعرف بالكسر وتصور المعرف بالفتح والفرق بمنهمأ بالاجمال والتفصيل (قوله اوالاثمات اوليس المراد الواسطة في الأثبات هونا ما هو الهشهور وهو مادكون اسطة في حكم العنل والمصابق كاليد الأوسط في القياس بل المراد ما يكونهي مع ذي الواسطة اي كلواحل منهما معر وضا مقيقيا على خلاف امر الواسطة في الثيرت الدهن علة لثبوت العارض للمعروض في نفس الامر ولايكون نفسها معروضا بالحقيقة و تخلاف الواسطة في العروض الني هي المروض مقيقة دون كالواسطة وهذا من باب تغالف الاصطلاحين وانها اصطلاحنا عليه للنميز في الاسم

م قوله الواسطة فى الثبوت وقل عبرت فى الاسخة القديمة بالراسطة فى الانبات فتركتها وغيرت الى هذه العبارة لانها كانت مخالفة لاصطلاح

لملايشتيه فىالبيان

م قوله بشرط إن ياون هذا الشرط مبنى على الشرط مبنى على اخذ وحدة العار صهالشخص وحدة العار صهالشخص المنتقل المنتقل عرفت لم لحرف المنتقل على المنتقل على المنتقل على المنتقل المن

وليس كل ترتيب منيداولاطبيعياومن تدهترى الارائمتنافضة فلايد من فانون عاصم عن الخطأ فيه وهو المنطق؛ وموضوعه المعقولات من حيث الايصال الى التصور والتصديق؛ وما

بان الوجه العجهول معلوم بالوجه المعلوم فانه وجهه * وأجاب ناف العصل باثبات الامر الثالث غير الوجهين بانه لا بلزمهن امتناع طلب الوجهين امتناع الثالث فكما ان الوجه المعلوم آلة لشاهدته كذلك يطلب ذلك الشي عبان بصير الثالث أمر آخر مرأة لمشاهدته بحيث يستلزم تصوره مصول صورة ذلك الشيء المعرف بالفتح وأنت خبير بان المقصود من النمريني نصور المفرق بالفتح اعنى صورة المعرق بالكسر على وجه يشاهدبها ذلك المعرف مان في التعريفات تصورا واحدامتعلقا بماهو بالكسر بالذات وبماهو بالفتح بالعرض على خلاف امر القصد والالتفات فمن اين المطلوب امر ثالث سوى الرجهين * وانهافيدنا المطلوب بالنصور ى لأن هذا الأيراد لايجرى في المطلوب التصديقي فأن المطلوب فيه الأذعان والنسبة الخبرية لاتصورها اوتصور اطرافها لحصولهاعند الشك ايضا (قـــوله وموضوعه المعقولات آه موضوع العلم ما يبعث فيه عن عوارضه الذانية اى الامور الحارجة العارضة للطبيعة من ميث هيهي فبجوز أن لايتجاوز إلى الأفراد اومن حيث انها سارية في الافراد كلا او بعضا بواسطة في العروض أواحد قسمي الواسطة في الثبوت وهو أن يكون كل منهما معروضا حقيقياله بشرط ان نكون تلك الواسطة متعدة مع المعروض بالذات اوبالعرض وان لاتكون اعم من موضوع العام اولابواسطة شيغ منهما وانكان بينهما واسطة في الثبوت بان يكون المعروض الحقيقي هوذوا لواسطة دون

الواسطة فيكون لهاحظمن العلية فقط فيجوزان يكون العارض اعم او اخص مطلقا اومن وجه ومن ههنا يندفع مايترهم من ان محمولات المسائل ربمايكون عوارض لنوع موضوع العلم اوعرضه معكونه عرضاغريبا لموضوع العلم والمبحوث عنه هو العوارض النائية كذا حققه المحققون * وموضوع المنطق عندالقدما المعقولات الثانية باعتبار صحة الايصال اوتوقفه عليه «تفصيل المقام ان المعقولات الثانية على نوعين نوع بجعل موضوع الحكمة المزانية بتلك الحيثية وهىالني يكون مطابق الحكم بها خصوص تقرر الموضوع فىاللهمن وخصوص نحووجوده النهني بانتكون القضاياالمعقودة بها ذهنيات كالكلية والجزئية والذانية والعرضية والمعرفية والموضوعية والمعمولية وكونه قضية اوعكس قضية والحجية فان مصداقها تقرر المفهومات ونحو وجودها المنفرد ألغير المخلوط بمايقابله وانما هوفي لحاظ هوطرف الخلط والنعرية وتوضيعه ان المعكم عنه بالاهوال المختصة بشيء انهاهو الوجود المنفرد عماهي مختصة به بالقياس اليه فالموصوف بالموضوعية مثلاانهاهو المفهوم بنعووجوده المتميز الغير العغلوطعما يتصف بالعمولية وانما ذلكالنعو في لحاظ الذهن العضوص به فان احد الموصوفين لايتميز بحسب العين عن الا خرنعم بعض المفهومات منهاما لايأبي نفس ذاته من ان ينتزع عن الاعيان لوامكن فيه وجود منفرد لكن فيه خلطا بحتافينسك بآب الانتزاع كالجزئية والداتية والعرضية والطبيعية *ونوع يوعنن على وجهالعموم ممانلونا عليك آنفا وهي العوارض الانتزاعية التي لاتصدق على الاعيان بالحمل الاولى وألذاتي كما في الاوصاف العينية ولا يحاديها خصوص حال في العين كما في الاضافيات الاعيانية ولا يكون من تلقاء

م قوله فبجوز أن يكون العارض أعم أواخص كفر وضالجنس للفصل المنسم وبالعكس أذكل منهما عرض ذاتي للأخر إلى قاله الشخ فهذا و فنا على

اقاله الشيخ رغيره تناخل المراح المخطوط بالاخدراه العراج المخطوط بالاخدراه العراج المختص المختصص المختص المختصص المختصص

عن الوجود فناعمل عم قوله وتوضيعه اه قال المعلم الأوَّل الحكمة البمانية ان المعكى عنه بمايغصه من المفهومات المعمولة اوالعوارض بعسب الاعيان او بعسب الذهور انما هو حال الشيء وباعتبار نعو وجوده في ذلك الظرف على أذه هو منميز عن غيره ولموجود في الاعمان شي، واحد لايتميز عسبه المعمول عن الموضوع ولا الطبيعة عن الغرد ولا الداف عن ذي الداتي ولا معروض الكلية عن معروض الجزئية اذ ليس بعسب ذاك الوجود الا الخلط الصرف فأذن ليس مطابق الحكم بشيء من هذه المفهومات المعمولة اوالمجادي العارضة الأنعووجود المفهوم المعكوم عليه في ظرف الخلطوالنعرية الذي هو من انحاء اللحاظات الذهنية

ع قوله كما في لوازم الماهية اه لأن حيثية الاقتضاء من الحقيقة العينية لتلك العوارض نائبة مناب التأصل لها فتكون كأنها موجودات مناصلة كما أن الانتزاع بعسب خصوص نحو الوجودالخارجي فى الاضافات الخارجية واعدامالملكات تقوم مقام العينية ولذا لم تكن من المعقولات الثأنية ٣ قوله كالرجوب والوجود قال المعلم \$ PERE الأول الوجود الحق القائم بذأته ليس

يحمل عليه الوجود المطلق المنتزع عنه على أنه هرعينه اومن ذانيانه وليس هويرتسم فى العقل فينتزع عنه الوجود المطلق ويعرضه في لحاظ الذهن فقل عرفت أن هذه وظيفة الطبايع الأمكانية مل العقل يحكم بالبرهان انفى الأعيان حقدقة متقررة بنفس الذات والمتقرر بنفس الذات هرننس حقيقة مصداق حمل الوجود علمه ومطابق انتزاع الموجودية لاباقتضا حقيقة ذلك وبالجملة الملاحظوالمنتزع بالاضافة الىذلك الجناب هو البرهان لاالعقل فاذن لبس الرجود الحق من افرادشي مما في حيازة العقل ومحرزة المعنولات المتأصلة الحقيقة فما ظنك بجنابه المقدس بالفاس الى الوجود المطلف الذى هومن الطبايع المصارية

عم قوله كما قبل قال الاستاذف حاشيته علىشرح المواقف القضايا المعتودة بهاكلها دهنيات ولعل نظره الىظرف الاتصاف وانها هواللهن فقط فيجميعها وان لمبكن لخصوص الوجود اللهني فيه مدخل ولهذا قال في ماشية الحاشية ان النظر الصعبح يحكم بان المعتولات الذانية على فسمين * الأول ان يكون الذهن فقط ظر فالعروضه * والثاني ان يكون الوجود الذهنبي شرطالعر وضه ايضاوهو موضوع للمنطق * واذا دريت هذا فاعر في ان المعتبر في الدهنية ان كان مجردكون الدهن فقطظرفا للانصافمن

غير ان يكون للوصف تأصل فى العين ولافيه خصوص حالنائب مناب تأصله فالقضايا المعقودة من القسمين ذهنيات واناعتبر فيها شرطبة الوجود الذهني فينعق من القسم الثاني ذهنيةومن القسم الاول حقيقية لعدم مدخلية الوجودالله في والخارجي فيه فتأمل ٥٠ قوله الماهمة المتقررة مطلقا هذا في مطلق الوجود والوجوب والامكان ٧ قوله اوفي العين هذا في الوجودالخارجي والامكان والوجوباللذينهمانجسب الوجود الخارجي واما مطلق الموجود والامكان والوجوب في نفس الامر فعصلاقه نفس الماهية المتقررة في عالم الواقع مع عرل النظر عن خصوصيات الظروف وان انعنيان يكون ظرف انصافها بهذه الامور هوَالدَّهن دون الحارج اذفيه خلط بجت بمنها وبمن موصوفانها كامرلكن الحصوصية ملفاة لعدم صلاحيتها الوجردالعيني والناصل الخارجي مطلقا سواء كان ينفسها أوبما يقوم مقام التأصل العيني كمافى لوازم المهية والاضافات الخارجية وبعض اعدام الملكات غوالعبي فتأمل

المرصوف بهاافتضاء وعليةكما فيلوازم المهية وهي كالرجوب والوجود والشيئيةوالامكان والقضايا المعقودة بهالاتجب ان تكون ذهنيات بلقد يكون حقيقيةكما فى الأمور المذكورة فان مصداقها نفس الحقيقة المتقررة من حيث هي هي لابها لها خصوص حال في العين او الذهن و ان كان ظرف الاتصاف بها هو الذهن فقط فالانسان موجود الْأَمْكُن قُضية هقيقية لا ذهنية كماقيل وانما الحكى عنه بهاهي الماهية المنقررة مطلقا أوفى العين في لحاظ العقل لابها هي على مال مغين في الخارج كالوضع المعين اونسبة معينة ولذلك لمبكن المعقود بهاخارجية بل حقيقية كالوجود في الاعيان وامكانه ووجوبه ادمص اق الحمل فيها لحاظ العقل نفس الحقيقة المتقررة في العين من الجاعل اوهي بما هي لاضروري النقرر واللانفرر اوهى من حيث اقتضاء الجاعل اياها وهذه هي التي تستعمل في الحكمة مابعد الطبيعة *ثم الحيثية المعتبرة في المرضوع ليست علة للحوق العوارض ولاقيدا له في نفس الامر بل علة للبحث اوقيد للمعروض فينظر الباحث * وذهب المنأخرون الى أنموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من تلك الحيثية واليه اشار المصنف بقوله وموضوعه المعقولات اعم من ان يكون اوليااوثانويا وهي المعلومات التصورية والتصابقية

ا قرله كالكلية مثلاً ويكون الذاتية والعرضية مثلاً من احوالها العبعوث عنها معقرله حيث قال اىف حاشيته على شرح المطالع وها يطلب به يسمى مطلباً وامهات المطالب اربع ماواى وهل ولم فه الطلب التصور بحسب شرح الاسم فيسمى شارحة الاسم فيسمى شارحة اوتحسب المفيقة فيسمى حقيقة واى لطاب المهيز بالفائيات اوبالعرضات وهل لطلب المتحديق بوجردالش في فينسه فيسمى بسيطة اوعلى صفة فيركية ولم لطلب دليل لهجرد التصديق اوللامر بحسب نفسه واما مطلب من وكم وكبف واين ومتى اماذانابات للاى اومندرج في الها لمركب فصل

فان كثيرا ما يبعث في الصناعة عن نفس المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية والمجوث عنه في العلم احوال الموضوع لأنفسه * واجيب عنه بان البعث عنهالا من حيث انها معقرلات ثانية بل بماهي احوال لمعقول ثان آخركالكلية مثلا ثم المعلوم التصوري والتصديقي لايصلحان لأن يبحث عنهما باعتبار مفهومهما اوماصدق عليه من المعقولات الاولى من حيث الايصال على وجه العدوم فيجب الرجوع الى المعقولات الثانية * ومن ظن انموضوعه الالغاظ من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة فقد ضل ضلالا مبينا (ق ____ و امهات المطالب آه) تفصيله أن اصول المطالب اربع ماواي وهل ولم فها لطلب التصور وهو اما حقيقي يحصل بعد العلم بقوام الشيعفي الواقع سواعكان بالوجه اوبالكنه والطالب له ماالحقيقية غلافا لجلال المعتقين ميث قال المطلوب بما الحقيقية تحضيل كنه الموجودات الاعيانية والالم يستحسن عده مطلبا برأسها ضرورة حصول الشي و بوجه ما غير الكنه عند تحصيل مطلب ما الشارحة والهل البسيط فلا حاجة الى ان يطلب مرة اخرى * وانت تعلم انهذاالمطلب وان حصل منهمالكنه لما كان مغاير الكل

واحد منهما فتركه غفلة عنه وخطأ عند اولى الابصار * على ان التصور الحاصل من هاتين المطلبين وان كان تصور الشيء الذى علم وجوده لكن ليس حاصلابعد ألعلم بوجوده وهو المطلوب من ما الحقيقية للتكميل وزيادة التوضيح وان كان بالوجه المخصوص به فتأمل * واما غير حقيقي وهو تصور الشيء باعتبار نفس مفهومه معوزل النظر عن القوام والوجودسواء كان بالوجه اوبالكنه والطالب لهماالشارعة للاسم وهومتقدم على التصديق بقوام الشيء كما ان الأول متأخر عنه فهذا التصور اماتصور يحصل ابتداء اوالتفات بحصل ثانيا والأول مفادالاسمى والثاني مفاد اللفظى «قال المعلم للحكمة اليمانية الماضربان شارحة للاسم ومقيقية وكلاهما لايصلحان سوءالا ولا جوابا الا بجوهريات الحقيقة اما بحسب دلالة الاسم اوبدلالة وقوعه في التجوهر فالأجوبة لامحالة حدود اسمية او تجوهرية فكل من الطائفة بين اماحدود توسيقية على التجوز او حقيقية على الحقيقة و إما الرسوم فاذهبي لأنعطى الاالعوارض ولأعلم بالحقيقة الاالعلم بالكنه فلامساق لها فيشيء منهما* وهذا ممايشهر به كلام المصنى فيما نقل عنه حيث قال فان قأت جواب ماينعصر في الحد والجنس والنوع وذلك مناف لمادل عليه هذا المقام من جواز كون الرسوم جوابا قلت حقيقة الامر كذلك لكنهم توسعوا فجوز واالرسوم والتعريفات الملفظية في الجواب انتهى قال استاذنا فخر المدققين ان كلمةما في اللغة سوال عن الماهية. واما في اصطلاح فن ايساغوجي فه عصر في تلك الثلثة وماسبق من التفصيل فهور اصطلاح فن البر هان واى لطلب عيز الماهية اما بحسب نفس تجرهرها كالفصول او بحسب مرتبة متأخرة عنها كالخواص *وهل على

ع قوله للتكميل فانا اذا تصور ناالشيء اولابالوجه الاعم ثمعلمنا وجوده فاردنا تصوره بوجه اخص ولو بالخاصة فهذا التصور ليس تصوره بالكنه, لا يكرن حاصلا من مطلب ما الشارحة والول البسيطة فهو من مطلب ماالحقيقة فتأمل قال في النقديسات ما حاصل ان الجوهريات والعرضات المقادلة لها ليست مي المفهو مات المعين بها عنهافان الممر ديا خاصة لاز مة المعمر عنهاعلى الاطلاق وانما المعكوم عليه بالذانية والعرضية هو المعير عنه الذي هو بذائه مبدأ ذلك اللازم والاختلاف بالدائية والعرضية ليس في مفهو مات العنوانات انفسها بل فيمايعبر عنه بهاالانرى ان الفصول والاجناس العالية اذهى اسائط لايمكن تحديدها وتعريفها والاشاء التي يوءتي بهاعلى إنها فصول او اجناس فانهاهي ندل عليهاوهي لوازم وعنوانات كماية الالجوهر هوالموجرد لافى الموضوع فمفهوم العنوان وان كان عرضا لأزما الا إن المعنون المعمر عنه نفس حقيقة الروهر وكذلك يعرف الجسم بماله الطول والعرض والعمق والحموان هو الحساس المتحرك بالأرادة والناطق هو المدرك للكليات والمراد مبادي هذه المفهو مات فان التعديد بدوثل هذه الأمور يكون رسما اقيم مقام الحد على النوسم لاحدا مقيقما * ثم المركبات بصح تحديدها بالحدو دالموسعمة والحدو دالحتمقمة ايضا فالانسان مثلااذاعرف بالحيوان الناطق فانعنى بهما مبداهما كان مداحقيقيا وان عنني بهماعنوانهماكان رسمابالحقيقة وحدا على التوسع من جنس توسعي وفصل توسعي لاكالر سوم المشهورة من العوارض اللاحقة والعرضيات المصطاعة التى هى ليست عنوانات جوهر الحقيقة بلهى عنوانات امور ناحق الدات بعد قوام الحقيقة كالضاحك والكانب ومن ههناظهر ان العرضي الذي بازا الجوهري كالابيض فالعنوان المفهوم منفوذو العنوان المعبر عنه كلاهما عرضيان واماالجوهرى

فان عنزان اللهوم متمورضي والمبر عنه ورهري واجزاء حدالبسيط الجزاء لحده لالقوامه واجزاء حدالمركب اى الجنس والفصل اجزاء كدهو لقوام جوهر وجميعافاقهم واحفظ

ضربين بسيط يطلب به النصديق بوجود الشيء في نفسه أوعدمه ومركب يطلب به النصديق بوجود الشيء على صفته اوعدمه * والمعلم الاول للحكمة الممانية ثُلَّتَ الفسمةُ وجعل البسمط على نوعين مشهوري وهو ماذ كرناه وحقيقي أبسط منه يطلب بهالنصابق بفعلية الحقيقة وسنخ قوامها بتأثير من الجاعل فينفس الماهية على ما يحكم به الجعل البسيط وترضيحه أن مرتبة النقرر التي هي مقدمة على الموجودية قدتكون مجهولة كقوام ماهية العنقاع مثلاوقد تكون معلومة الامتناع كاجتماع النقيضين وشريك البارى تعالى عنه وقد تكون معلومة التعقق كما ترى في الماهية الموجودة فاذا كانت الماهية مجهولة الفوام يصح السوءال عن أصل فوامها بان يقال هل العقل ايهل ماهية متقررة هي العقل والجواب نعم ولايجاب بمثله في اجتماع المنتيضين مثلا وان صح ان يقال فيه انه اجتماع النقيضين بان يقصد بهانه عنوان حقيقة الموضوع كما هوشأن حمل الشيء على نفسه فبين السوال عن سنخ التجوهر واصل الفوام وبين هذا الحمل بون بعيد فأندفع عنه مااورده بعض الأجلة من المحققين من ان هذه الهلية التي اخترعها اما تصديق منعلق بقوام الماهية من حيث هيهي ولاريب في ان هذا النصديق لايصح انوطلب ضرورة انحمل الشيء على نفسه اماعمتنع اوغير مفيد واما تصور متعلق به فهو من اقسام مطلب ما الشارحة تحقيق المقام ان الماهية الممكنة قبل التقرر والفعلية اىفى حد الأمكان ماهية تقديرية تخمينية حتى اذاتقورت بافاضة الجاعل اياها كان ذلك التخمين مطابقا للتعقق والفرق بينها وبين المستعيلات ان المفهومات الممكنة اذا لوخطت حكم العقل بصحة تقررها وقوامها بخلاف المقدر من المستحيلات العقلية

۲ قرله على ما يحكمونه الجعل البسيط اذ تحضيل هذه المترتبة النشاء العلى الرودودية من قروع الجعل المسيط واعتبد الثاقائلين بالجهان الوراقي قاطريين للرتبنين تلازم رحة بي بالترات عندهم والبائيلير بالتاملير المائلير بالتاملير والتاملير والتاملير والتاملير والتاملير والتاملين

نسها مع عزل النظر عن الوجود ...

قوله هذه الهابة أى مظاوب عتل الهابة أى مظاوب عتل الهابة وحاصله أن مرتبعة الماليوب المتلاوب في مده الترتبة أما لأمالي متعلق بعدل يعقب منهوون ننسها كقولنا العقل عقل والاربب في يطاو إنسو متعلق بها فهو من العام الوتسو رمتعلق بها فهو من العام الماليوب التموان عالم ومناهم ومناهم ماليوب الماليوب الم

ه قولّه مجلانی المقدّر من الستعملات لانها لایجوز العقل تقررها اما بالنظر الی مجردالفهوم اوبالنظر الی البرهان م قوله فاذا قبل هذا المآهية أو لايخنى أن الموضوع في هذا العقد هو منهوم المآهية والمحبول هو النشور المرتب على الجمل البسيط لايعننى أن النشور ثابت الماهية في ظرف قوامها أد لوس فيه الانتس الماهية المجمولة فابرادالمحبول هيئا المشرورة العقدية كها في الرجوديعينه * والغزف بين هذا العقد وحمل الشء على نفسه بين لاسترة فيمفنا لمريدة فالنظر

· ► 1 · ◆

ان قولنا الانسان متقرر او موجوداذا 'فاد اثبات مفهوم النقرر اوالوجود للموضوع واتحادهماكان المحمول شيئا غيرتجوهر الموضوع في سامخه وثبوته في نفسه ومتاً حراعنه وانما المقصود ههنا ما هوالمنقدم اعنى تحصيل ذات الموضوع ونفس وقوعه لاتحصل صفة ماله وجوداكان اوغيره فهذا العقدانها يشتمل على ذكر المحمول والنسبة الحكمية بحسب الضرورة الناشية م, طبيعة العقد في التعسر عما ادر كه العقللان مفادالقضية ومايتعلق بهالقضية يرجع الى ذلك فاذن مفاد الايجاب في الهلية البسيطة تجرهر الموضوع ارثبوته فينفسه والسلب ليسيةالشيءاو انتفأثه في نفسه ومفاد ألا بجاب في الهلية المركبة ثبوت شيء لشيء والسلب أنتفا شيء عن شيء فتفكر

ع قوله وفي البسيط اى بكلا القسين وقوله وفي البسيط اى مدال الإيسط من قورع الجعال البسيط ووجهالنجو المنافزية و الكانت من قورع الجعال البسيط الكنها مبايح المنافزية والكانت يتصل اعطاء التدريق بها بالإيراد الجدول الذي هو المنافزية وكون فقط الإينافية ما المنافزية ما الم

وله اولا تجوهره قال المعلم الاول
 للحكمة البمانية فالافتى البين انمعنى
 العم هوسلب الشى، فذاته وانتقائه
 فنفسه لاسلبه عربش اوساب الوجود

من قان ذلك من عبر المبلدات الركبة معنى زيد معنوم هوانتغائه فينسا وهومن سوالب الهلبات البسيطة منه قان ذلك من موجر المبلدات البسيطة لائبوت الانتخاب المبلدات المبلدات

فاذا قيلَ هل الماهية المفروضة التي هي العقل بحسب التقدير والتخمين متجوهرة واقعة في نفسها فالجواب نعم واذا سئل عن اجتماع النقيضين فالجواب لافالمطلوب في الهل الابسط هو التصديق بقوامها وتقررها في فنسها وتصور الشيءالذي علم تقرمه وفعليته مطلب ما الحقيقية وامام طلب ما الشارحة فهو تضور الشيء بحسب مفهومه المقدر المفروض بحسب التخمين فالفرق بين هذه المطالب اجلى واظهر ولاينبغي ان يفهم من قولنا فى الهل الأبسط الأنسان متعوهر انه قصد به ثبوت التعوهرله بل انها يقص به اعطاء التصديق بنفس تجوهر المهية وابرد العمول انماهو للضرورة العقدية فاعتبار العمول في المركبة بالقصد الأول وفي ألبسيط مطلقا من حيث ان طبيعة العقدلاتسع ما قصد اعطاوءه الابهذا الاعتبار وبهذا يندفع ما اورد عليه من ان الجعل البسيط يمكن ان يتعلق بالمجعول من غير المجعول اليه وأمامطلب هل فلا يتصور ان يكون امراوحدانيا وقد استبان لك ان مفاد العقد في الهليات البسيطة تجوهر الموضوع أولاتجوهوه وصيرورته في نفسه اوانتفاو^عه في نفسه بخلاف الهليات المركبة فان

مفادها ثبوت شيء لشيء سواء كان نفسه اوذاتباله اومن

عوارض

٣ قرله لأنا نغولىثبون المحمول قال العلم الأو ل العكمة اليمانية المعموليها هو محموليس لعوجودفي <mark>نفسه يكون</mark> لمرضوعه كما للأعراض بل انعالا يوجف في نفسه وإنها له ثبوت المعرضوع و وجودفي نفسه هو انتأثاث المهوضوع و**فر ق**

\$ 14 B

عوارض ذاته اوانتفارع، عنه * لايقال اعتبار التقرر والموجودية متلازمان فها الحاجة الى اعتبار النقررمع اعتبار الموجودية لأنا نقول وان كان كذلك لكن ينبغى انالايهمل فصل احدى المرتبتين عن الاخرى في الاحكام مع انه احق بالاعتبار لأيقال لورجع مفاد عقود الهلبات المركبة الى ثبوت المحول للموضوع فيلزم ان يكون للمعمول وجو دافي نفسه اذ الوجود للغير لايتصور بدونه فلا يصح اثبات العدميات للمرضوعات لأنا نقول ثبوت المحول للمضوع ليس هر وجوده في نفسه لكن للموضوع كوجود الاعراض لمحالها حتى بلزم ذلك بل انها هرانصان مرضوعه به وهو الوجود الرابطي وهوكما يقال على المعنبين المشهورين احدهما ثبوت المحمول للموضوع اى النسبة الحكمية وهي نعم العقود باسرها بحسب الحكاية وثانيهما ثبوت الشيء للشيء بان يكون هذا النعو من الثبوت وجودا في نفسه لكنه للغير وهو يخنص بالاعراض بحسب المعكى عنه كذلك يقال على مطلق اتصاف الموضوع بالمعمول وهومن خواص الهليات المركبة بحسب المحكى عنه على الاطلاق وسبجى عنمقيقه انشاء اللهنعالي وقدفال المعلم الأول للعكمة اليمانية ان الوجو الرابطي الذي يختص بالهلية المركبة هواحد الرابطين فى العقودورا النسبة الحكمية وحده وجودالش اللشي فيلاحظ اولانسبة الوجودالي شيء ثمينسب العجموع اعنى الوجود وذلك الشي الذي هو موضوعه الى متعلق ذلك الشيء بالنسة الحكمية سواءكان موضوعا له اومحمولا عليه فيقال وجود البياض للجسم اووجود الجسم

ببن قولنا وجوده فىنفسه هو وجوده لمرضوعه وبين قولناو جوده فىنفسه هوانه موجود لموضوعه اذمدلول الاول انه مرجرد في نفسه لكنه للغير كا لاعراض ومداول الثانى انهليس له وجودف ننسه بلهرموجود لموضوعه وبالجملةهو الاتحاد بين الموضوع والمعمول فايس له بها هو محمول وجود الاوجود الموضوع لانحاده مع مرضوعه وهوثابت لهوهف اهوالاختصاص الذي ينوطبه الحمل بهوهوفتغكر سقرله وهوالوجود الرابطي اي مصول الصفة وتحققها في الموصوف سوا كان هذا الحصول مها ينتزع من عال الصغة في نفسها في ظرف الانصافي كما في الاعرض العينية ارمن حال المرصوف بان يكون الموصوف موجودا في ظرفه على حال يصع بالنظر اليه انتزاع الصغة عنهرهر في سائر الارصاف التي بغصل نحصيلها للموصوف على خلاف امر الوجود لانهيفيد الاتصاف بهتعصل ذات الموصوف وليس بازاقه مال للموصوف بديصح انتزاعه هذاما حققه المعلم الاول للحكمة البمانية م قوله مطلق اتصاف المرضوع قال السيد السند قدس سره في شرح المواقف فدبطلق لفظ الوجود والحصول والثبوت والتعقن على الصدق والانصاف لمشابهته بمعناه الحقيقي الذي كلامنافيه انتهى وبهذا يظهر ان الحلاق الوجود على مذا المعنى على النجوز والتشبيه وكذلك على العني الاول والمعنى الحقيقي هو ألوجود في نفسه سوا كان لنفسه كوجود الجوهر مثلا اولفيره كوجود الاعراض ه قوله وقد قال المعلم الأولاه حاصله ان الفرق بين العقدين انماهو باعتبار النسبتين فىالهلى المركب ونسبة واحدة فالهلى البسيط بجسب الحكاية بالنظر إلى عال الموضوع والمعمول في المعكى عنه ولاكان العكى عنه في الهلى البسيطنيس

ننسه الااعتبارنسبةوامد للشرورة الهندية نجلاق الهل المركبالان وشوعة نميكن في المُحابَّة عن همولدق ننسه الااعتبارنسبةوامد للشرورة الهندية نجلاق الهلي المركبالان موشوعة فنفس الأمر موجودهل صفقار حال به بحرالمُكاية باندكذا فهنانا للموضوع وجودوالمنة تعنق رحصول فنه بحسب حالها في نفسها ارجعسب حال الموضوع في نفسه فيمكن اعتبار النسبتين حينا وفيه ماسياتي انشأه اللهتمالي

ع قوله وهذا لا يختص بالاعراض بل يعم لكل ماحمل فيه حمل مفهوم مأعليه

عصل التصورات قدمناها وضالتقدم هاطبعافان المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم * قيل فيه حكم فهو كذب وحله انه معلوم بالذات ومجهول مطلق بالعرض فالحكم وسلبه بالاعتبارين وسيأتى * الافادة انمانتم بالدلالة منهاعقلية بعلافة ذاتية ومنها وضعية بجعل الجاعل ومنها طبيعية باحداث الطبيعة وكلمنها لفظية وغير لفظية *

على البياض فالنسبة الاولى منهما يقال لها الوجود الرابطي وهذالا يختص بالاعراض فتفكرفيه ولم لطلب العلة امال جرد النصديق بالعندوا ماللشي عى نفسه والاول دليل انى والثاني دليل لمي *وامامطاب من الذي هو لطلب الهوية الشخصية إي العارض المشغص لذى العلم اوالجنس من ذى العلم كقولك من جبرا قل جنى ام انسى ام ملكى وقليلا ما يستعمل في هذا السوء الوكم الذى هو يطلب به نعين المقدار اوالعدد وكين وايسن ومتى الذى يطلب بها تعيس المكيفيات وتعين حصول الشيء في المكان والزمان اما ذانابات اي توابع للاى انكان المطلوب بهاالمميز اومندرجة في الهل المركب انكان لمطلوب بهاالنصديق بكون الشيءعلى هذه الاحوال (قـــوله فيل فيه حكماه) تحريره انه لواستوجب الحكم على الشيءتصوره بوجهمالصدق فولناكل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم واللازم بطللان المحكوم عليهفيه أمامعلوم فيصع الحكم عليه فكيف الامتناع وامامجهول مطلق فبعض المجهول المطلق لايمتنع عليه الحكم فكانت الكلية كاذبة واجيب عنه بان صدقها حقيقية مكن من غير تناقض فانمعناها ثبوت الامتناع لجزئياته على تقدير كونها مجهولا مطلفا وهو لايستلزم ثبوته في الواقع وصعة الحكم

ذاتباكان اوعرضيا وجودياكان أوعدميا انتزاعيا كان اوانضماميا على خلاف امر الهليات البسيطة فان المقصود فيها النصديق بنفس تجوهر الموضوع وصير ورته في نفسه في ظرف ما س قوله فتفكر فيه اشارة الى مابرد عليه كما سمأنى في إوائل التصديقات نقلا عن الاستاذ مصارا يؤوله قبل عليه عم قو لهواجيم عنهاه قال شريف المعققين تاخيصه انمفهو والمعهو لالطلق دائها مفهوم كلي فللعقل انبلاحظه بالذات وان يجعله آلة للاحظة الافراد واذاجعله مرآنا لها لاحظها من حيث الانصاف بهذا المفهوم الذي هومنشأ امتناء الحكم فعكم عليوا بدلك الامتناع ولهامعلومية ايضا مترتبة على هذه اللاحظة لكنها فنلك الحالة ليست ماءوظة للعقل من حيث اتصافها بتلك المعلومية بل عتاج في كونها ماحوظة من هذه الحبثية الىملاحظة ثانية منرتبة على الملاحظة الاولى فاذالاحظها العنل كذلك اي

باعتار معاومتها حكم علمها بضعة الحكم لا بامتناعه وبالجملة ان الحكم على الافراد

وقد توجه العقل اليها بهذا العنوان فتكون معلومة بهذاالوجه قطعافلمتكن

مجهولة مطلقا فينفس الامر بل عسب

فرض العقل حيث توجه المها بذا المفووم فالحكم عليها باعتبار معلوميتها وسلب

الحكم عنها باعتبار فرض اتصافها

بالجهولية * لايقال لما كانت الذات

معلومة للعةل وهي نقتضي صحة الحك واثباته فكيف بحكم عليها بامتناعه * لانا نقولهي وان كانت معلومة للعقل لكنه لم يلاحظها من حيث اتصافها بالمعلومية بلبصغة المجهولية ولمالميكن تلك الافراد موجودة فى عالم الواقع لم يصح اخذهذه القضية خارجية اوذهنية أذكلما يوجل فى الذهن يكون معلوما وكذا الموجود الخارجي فلايمكن اتصافه بالمجهولية

مطلقاد اثما فيجب أخلها مقيقية *لأيقال التدوير في المفينة راجع الى وجودالموضوع لاالى انصافه بالعذوان كهاذكرتم * لانانتول بل هوراجع الى كليهما فانها مثلارمان هذا لكه خلاصة ماحقته سب المحتفين على مذهب المتأخرين الفائلين بان الحكم على الافراق واذاكان الأنسان مدنى الطبع تغير الافتغارالي التعليم وكانت اللفظية الوضعية اعمهاواسهاعالها الاعتبار ومن همنانبين ان الالفاظموضوعة للمهاني من حيث هي هي دون الصور الذهنية والحارجية كاقبل+فلاله

عليها باعتبار معلوميتها برجهما واجاب عنه المصنى بانه معلوم بالذات وهومناط صعة الحكم بناء على ان الحكم على الامر الحاصل في الذهن ومجهول مطلق بالعرض باعتبار ان العقل يجعله عنوانا لما هو مجوب عن النصور مطلقا وعليه بناء امتناع الحكم فالحكم وسلبه بالاعتبارين فلا محذور وسيجىء تحقيقه انشاء الله تعالى في التبصرة (قـــوله واذا كان الانسان مدنى الطبع آه) اى يعتاج في معيشته الى التمدن وهو اجتماعه معزوعه ليتعاونوا ويتشاركوا فيتحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها ممايحتاج اليه في التعيش وذلك موقوى على ان يعرف كل واحد لصاحبه مافي ضمير ه والأشارة لاتفى في المعقولات الصرفة فانعم الله تعالى عليهم الكلام فيفتقرون في التعليم والنعلم الى الالفاظ الموضوعة بازاءما فيضميرهم ومنهمنا يفهم ان الافتقار الى اللفظية الوضعية فلها الاعتبار (قـــوله ومن ههناآه) فإن مناط التعليم والتعلم الذين يحتاجون اليهمافي التمدن انهاهي المعاني مطلقا لأالخصوصيات فانها ملفاة هذا هوالمأثور من المصنف ره (قـــوله دون الصور الذهنية آه) قد اختلف القوم في وضع الالفاظ فقيل انها موضوعة للامر الذهني منحيث هوذهني لأنه المعلوم بالذات لاالامر العيني بما هوعيني والا لانتفى العلم بانتفاقه وفيه انه لواريد بكونه مغلوما بالذات ان يرتسم في الذهن بالذات فهو ليس بواجب لاحين الوضع ولاحين الاستعمال بل يكنى حصوله بوجه ما كمانرى فىوضع العام والموضوع له الخاص وان اريد به انيلتفت اليه بالذات فيجوز انيكون الامر الخارجي ايضا

٢ قوله وسيجيء تحقيقه حاصل تحقيقه انه لايمكن الحكم على ذات المتنع وحقيقته لانه لاحقيقة له وليس لهصورة في العنل فهومعا ومذهنا وخارجافلا بحكم عليه ايجابا بالامتناع وسلبا بالامكان والوجوو لاعلى عنوانه أذ لو كان ممتنع الحصول في الذهن فكذلك وان كان ممكنا فلا يحكم عليهبالامتناع ونحوه ولانه من حيث انه منصور ثابت ولاشيء من الثابت بممتنع تعملو لوحظ يحيث يصير عنوانا أماه وباطل بألذات بحسب فرض العقل يصح عليه الحكم بالامتناع مثلا داعتمار انتفاء موارد تحفقه اذالكم الثابتللا فرادثابت للطبيعة الصادقة علمها ولو بالفرض والتقدير فالامتناء ثابت الدلك العنوان وذلك الحكم يكون صادقا بانتفاء الموارد فتأمل

٣ قوله والاشارة لانفي وفى الكتابة مشقة

ف لالة اللفظ على نهام ما وضعله من تلك الحشية مطابقة وعلى جزئه تضمن وهولازم في المركبات وعلى الحارج التزام ولابدف الالتزامين علاقة مصععة عقلية اوعر فية *قبل

كذلك وقيل للامر الخارجي لانه الملتفت المه بالذات وهو من ضروريات الموضوع له بخلاف الامر الذهني فأنه مرآة لمشاهدته اقول الصورة العلمية أنها هي آلة لملاهظة الشيء من حيث هو هو وهو المعلوم بالذات لاالامر الحارجي الاترى في علم الكنه والرجم ان الامر الحاصل في النهن منهما ليس مرآة لملاحظة ذي الكنه وذي الوجه وانهاذلك في علم الشيء بالكنه وعلمه بالوجه فالصورة العلمية مرآة لمشاهدة المعلوم اعنى الشيء من حيث هو هو في جميع انحاء العلوم والمعتبر عدما فيعلمالكنه والوجه ووجودا فيعلم الشيء بالكنه وبالوجه هي المرآة بالقياس الى ذي الكنه وذى الوجه فالحق ان الموضوع له نفس الشيء من حيث هوهو عينيا كان اوذهنيا وسوائكان حاصلا في الذهن بنفسه ا, بوجه مالاالشيء من حيث الاكتناف بالعوارض الفهنية او الخارجية فان كثيرا من معاني الألفاظ ليست بموجودة في الحارج و كثيرا منها ليست في الأذهان كلفظة الله وليس في وضع الالفاظ تغاوت وعليك تأويلهما الى ماقلنا السهل (قـــوله وعلى الخارج التزام آه) المعتبر في حده المعيثية العبنية والجز فيةلاحيثية عدم العينية والجزفية بدون اعتبار اللزوم وهو كاف فىدفع النقض المشهور ولا يختل الحصر العقلى فانه دافر بين النفى والاثبات وأن لميذكر النفي في العنوان (قـــوله اوعرفية آه) اي بمتنع تصور المعنى رب نه في مجرى العادة فهذ االلز ومليس بمعنى امتناع الانفكاك عقلا بل هو ثلاصق واتصال ينتقل الذهن بسببه من المسمى

٢ سواء كان حاصلا في الذهن إه وما اشتهران ما وضع له اللفظ هوالمعلوم بالذات فليس المراديه انه يعب ان يكون حاصلا فى الذهن بالذات والا اشكل الامر في الوضع العام والموضوع له الخاص كما في اسماء الإشارات بل المراديه انه معلوم بالذات عند تعلق العام به بالذات وانها هوالشيء من حيث هو هو لاالصورة العلمية ولآالشي من حيث الاكتناف بالعوارض الحارجية ٣ قوله اسمل ای تأريل القولين المذكورين اسهل بان يراد من الامر الذهني الشي من حيث هو هو

والحلاقه عليه شائع ويراد من الامر الخارجي الخارج عن خصوم اللحاظ وهوالموجود فىنفس الامر أعنى الشيء من حيث هوهو (قوله تدلاه

قبل الالنزام مجور في العلوم لانه على ونغض بالتضين ويلزمها الطابغةولاعكس وكونه ليس غيره ليس ممايسبق النهون اليه دائما والماالنفسن والالنزام فلالزوم بينهما * الافراد والنركيب حقيقة صفة اللفظ لانه ان دل جزوء على جزء معناه فمركب ويسمى فولا وموائلا والافيفرد وهو ان كان مرآنا لتعرف حال غيره فقط فاداة * والحق

الى اللازم فقل اختار منه منه اهل العربية حيث اعتبر اللزوم ألعرفي ايضا اذالذهول عنه واهماله خطاء وغفلة (قول معلى معجور) لانه عقلى وكل عقلى معجور ونقض بالتضهن امااجمالا فبان الدليل يجرى فيه مع تغلف مداوله عنه و (ما نغصلا فيانه إن إربك بالعقلي العقلي الصرف بلامدخلية الوضع فيه اصلا فالصغرى ممنوع وان اريد به العقلى في الجملة فالكبرى عنوع لان النضمن معتبر عندهم نعم انه مهجور في جواب ماهو اصطلاحا بمعنى انه لايعوز ان يذكر فيه مايدل على المسوئل عنه تضمنا أو النزاما لاحتمال المعنى المطابقي المتبادر فالجواب ذكرما يدل علمه مطابقة وعلى جزئه بالنضمن فالالتزام مهجور كالوبعضاوا لتضمن كلا فقط وهذا مراد من قال ان الغرض الاصلى في العلوم غالبا من المعرف والحجة والالتزام لايعتبر فيشيء منهمالانه ليس مصر ما للمفصود (قـــوله ويلزمهما المطابقة آه) اعلم أن أهل العربية زعموا أن الدلالة مطلقا تابعة للقصد والاستعمال فانسدباب اللزوم عندهم بلااعتمار التقديرية والمنطقيون لماكانت المطابقة فقط عندهم تابعةللقص فاستأزامهما لها بين لاسترة فيه *وير دعلى إهل العربية النقض بالتضمن والالتزام المعتبرين عند اهل المنطق اللهم الا أن يقصدوا مصر الدلالة القصدية ولاير دعلى المنطقيين النقض بهماعلى

۲ قوله ندل بمادتها أى مع التركب المخصوص بها فلايرد بالقارب نحوزاك فى قلب كان فانه لايدل على النسبة

سونوله کماسیاتی ای فیآخر مبعث المعرف

والحق ان الكلمات الوجودية منها فانكان مثلا معناه كون الشيء شيئالمين كربعل وتسبينها كلمات لتصرفها ودلالتها على الزمان * والافان دل بهيئته على زمان فكلمة وليس كل فعل عند العرب كلمة عند النطقيين فان غوامشى فعلوليس بكلمة لاحتبال الصدق والكذب بخلاق يمشى والافهو اس

المعنى المغتار عنداهل العربية لأنها مطابقتان عندهم بعمل الوضع على مايعم النوعى (قيوليه والحق ان الكلمان آه) وهي التي تُدل بهادتها على النسبة وبهيئتها على اقترانها باحد الازمنة الثلثة ولهذا عدوها من الروابط الزمانية وتوضيعه أن كان مثلا لايدل على الكون في نفسه بل على كون الشيء شيئًا لميذكر بعد أى الوجود الرابطي فانك اذاذات فيمثلا ابتداءلايفهم منه معنى محصل حتى تنضم اليها كلمة اخرى كذلك اذاقلتكان ابتداء لميقف الذهن على معنى تام بدون الانضمام فهما في سبيل واحد لعدم دلالتهما على الانفراد على مدلول تاميل على نسبة هي حالة بين حاشيتيهما فلا يحكم عليهما وبهما منفر دين تدبر (قـــوله فكلمة آه) المشهور إنها بصورتها تعلى على الزمان والنسبة (لى فاعل ماويمادتها على الحدث واعترض عليه بان اعتبار النسبة الفاعلية دون النسبة الزمانية واعتبار نفس الزمان دون الفاعل نرجيح بلامرجع الأان يقال ارادوا بالزمان الكون فمهلانفسه والحق ان معناه امر اجمالي مستقل بالمفهو مية يفصله العقل الى تلك الامور الثلثة لانهمفر د فلايدل على النفصل كماسيئاني (قـــوله وليس كل فعل آه) هذه المسئلة معركة الأراءولم يأت احد فيها بها يتعلق بقلب الازكياء بل اجتهدوا في ايراد اموريا باها الفهم القويم اشد الاباء وغاية ومن خواصه الحكم عليه وقولهم من حرق جروضرب فعل ماضى لاير د فانه حكم علىنفس(اللفظلاعلى معناه والمختص به هرهذاوالاول بجرى فى المهملات ايضا * وايضا

تغتيشهم فىهذا المرام ان الفاعل جزء لمفهوم المخاطب والمنكلم يدل عليه الناءو الهمزة والنون ويوءيده امتناع تصريحه بعدهما الاتأكيدا بتحلاني الغائب ولماكان نظر العرب مقصوراعلي الالفاظ على خلاف منظور اهل المعاني عدوهما من الكلمات فنأمل (ق___وله ومن خواصه آه) اي بالغياس الى اخويه والافقد يوجد في الطراف الشرطيات وبعض الحمليات كغولنا زيك عالم نقيضه زيدليس بعالم (قـــوله قولهم من حرف جرآه) هذا مااورده الأمام رحمه الله على تلك الخاصة بان كلمة من وضرب في قولهم من حرف جروضرب فعل ماضى حرف وفعل مع كونهما مجكوما عليهما واجيب عنهبان الحكم هناك على نفس اللفظ وهيئته دون معناه ومن خواص لاسم هو هذا دون ذلك *والتفصيل إن الاخبار عنهما اماعن لفظهما اوعن مفهومهما بان يعبر عنهما بغير لفظ موضوع بازاقهما كما يقال معنى الحرف غيرمستقل ومعنى الفعل مقرون بالزمان أوبلفظهما معضم ضهيمة كما يقالمعنى ضرب غير معنى في اوبلا ضميمة وهذا الأخير ممتنع وماسواه جائز* قال في الحاشية وماقيل انمن هذه عَلَمْ لما هو الحرف حقيقة وليس هذه حرفا بلهي اسم وكذلك ضرب فليس بشيء فانه لم يقل بهاحد من علماء اللغة وكيف يلتزم ذلك في المملات نحوجسف مهمل كما لايخنى انتهى ولايخنى عليك ان من الاعلام ماهي منقولات عند الجمهور وعند سيبويه كلها كذلك كما صرح به المصنى في المنن وليس على علما اللغة البحث عن المنقول اليه فلااشكال في الالنزام ايضافتأمل

ب قوله يدل عليه الناه اى فى المفارع ويشارك فى هذا الأعلمان ورشارك فى هذا الأعلمان والخاطب من المشخى فى الشغة فى الشغة فى الشغة فى الشغة فى الراحد المؤتف وتشارك على الماعل فى الراحد المؤتف وتشارك من وتشارك من المناعل والمناء في الماعل المناعل والمناء عليه المعالم المناعل والمناء عليه المعالم المناعل ا

دالة على احواله س قوله بغلاف الغائب اهتوضيح المقام ان حروف المضارعة كلها ليست مرن الضمائر بل هي منعلامات الاستغبال نعم الالف في المثنى والنون في جمع المواذب والواو في جمع المذكر والياء في تفعلين من الضائر المرفوعة واما امثلة الماضي ففير الواحد الفاوب يتصل بهالضمير كالالف فالمثنى والواو في ممم المذكر والنون في جمع الموهنث والناء المتعركة نحرفعات وكامة تم ونافي فعلتموفعلنا على ما حققه السدل في صرفه فعلى هذا ينبغى ان تكون صيفة الواحد العالم المدكر والمؤنث فعلا بالانفاق وكذا المتكلم والوادل المخاطب من المضارع اذليس فيهمامايدل على الفاعل والامثلة التي يتصل بهاالضمائر المرفوعة مطلقا مختلف فيهاءل اختلاف النظرين فتمثيل المصنف للمختلف فيها بنعو امشى مها لاينبغي على انه مخالف لما سيأتي من ان المفرد لايدل على المفصيل اصلاوالا لجاز تحقق قضية آحادية * الآان يقاللا كان الفاعل داخلا في مفهوم الصيغة في المتكام الواءب والمخاطب كان الدالعليه اى الضهير المنوى الماءوظ حكما ايضاجزوا من الصنفة الاانه مستثر دائما بخلاف صيغة الفائب فعد ان من المركبات دونها فتأمل

روم قواه فلااشكال فى الالنزام قال بعض ع قواه فلااشكال فى الالنزام قال بعض كان علما تحوجس مهمل قبللانه كلام والكمام لايتركب الامن كلمنين وجسف لهس كلمة الااذاصار علماللجسف المهمل

كذا في غاية التعقيق

٧ قوله والايلزم كون الكلمةاه لأنه يازم التقسف كونخمورصة الاسماهاؤفى هذا التقسم لان المنسوب الى الشيء المائلة المائتص به بان الاينسب إلى شيء من الافراد او يوبور تهرق لمينمها الإلامانك حينظن لشئ من المصوصيات فنامل سخوله ان وعد مارضو اداى ماعين

له واستعمل قبه عم قوله فيما رضع المراد بالرضم ههذاما يعم جميم اتحا ثماعتي تعيين اللنظ باراه المعنى مطلقا وانحمل على التبادر اى ما وضع له ابتداء ففي قوله وان كثر المتوراء

ه قرله متصورابنسهای واسطةالحواس (نها قبینانه به بنا، علی آن الانتلافی بین الکلی والجزئی آنه، عو لامتلافی نحوالادراک کها سیانی ۷ قوله مم اعتبار المضور الذیمنی ای الاعلی وجه التنمین فلاینائی المهرم وما بینافیه هو الشخص ولو قبل ان

الكهنية كان جز ثباه يلزم عليهان يكون

اطلاقه على الافراد مجازا

وايضا ان انحل معناه * فهع تشخصه جزئى ويدخــل فيه المضرات واسمــاء الاشارة * فان

(قـــوله وايضاآه) تقسيم آخر لمطلق المفرد الاللمفرد المطلق والايلزم كون الكلمة والاداة على تقدير انحاد معنييه اعلما اومتواطيئا ارمشككا مع انهما لايتصفان بالكلية والجزئية ولم يعتبر الاسم كمآ هو المشهور لانالاشتراك فديوجد في الأداة والكلمة ايضا على ماهر المشهرر على ان المرادبه مطلق اللفظ الدال سواعلن اسما اوغيره كما صرح به الشبخ في الشفاع (قيوله أن انحد معناه) أى ان وحدما وضع له بالعدد بمعنى ان لايكون له معان متعددة من حيث هو كذلك فلايرد بالعلم المشترك فيمابعك هذا * وباسم الجنس المشترك على تعريف المتواطى والمشكك فهذا التقسم بالقياس الى المعنى الواحد كاان الثاني بالقياس الى الكثير (قــوله فع تشغمه) اى مع اعتبار التشخص فيما وضع له فيكون جزئيا حقيقيا بحيث لوفرض كونه متصورا بنفسه يمنع هذا التصور عن تجويز نكثره وقديسمي علما فلا يشكل بالاعلام الني معانيها غير مدركة بالحس وانها ادركت بالصور الذهنية الكلية واما العلم الجنسي فليس علما في عرفنابل هوبازا الطبيعة بلاشرطشي مع اعتبار الحضور الذهني كما هو الحق فمعناه امركلي وانها اطلاق العلم عليه فى الأحكام اللفظية ككونه مبتدأ وذاحال وموصوفابالمعرفية والغارق بينه وبين اسم الجنس المنكر اعتبار الحضور الذهنى في العلم دون الاسم وحين التعريف بلام الجنس دلالة غلى التعين بلاواسطة اللام الخلاف اسم الجنس (قول مع ويدخل فيه المضمرات آه) فان الوضع فيهاوانكان عاما لكن الموضوع له خاص على ما هو اللتقيق * وبدونه

وفيه أن ضمير الغائب قديرجم الى الجنس والأشارة أيضا قد تكون اليه واجيب بان مرجعه هو المذكور لفظا اومعنى اوحكما وهو من حيث هو ملكور ذكرا خاصاجزئي لا يحتمل الشركة وكذا ما يشار اليه الحاضر بما هو حاضر ولوفي الذهن وما اسهل عليك ادخاله فيه بالقياس الى المعنى الشخصى تأمل العلى ان استعمال اسم الاشارة في الجنس على طريق الحجاز *بقى شيء وهو ان اسم الأشارة اذا اخذت بالقياس الى معانيها الكثيرة يلزم خروجها عن هذا التقسيم فانه بالقياس الى معنى واحد من حيث أن له معنى واحدا وليسمث من اقسام الثاني لاعتبار تعدد الوضع في الاشتراك والنقل في غيره فتدبر (قـــوله فإن الوضع آه) قال في الحاشية قد يكون الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا كرضع زيدلذاته وقد يكون كل منهما عاما كقول الواضع كلفاعل موضوع لذات منقام بهالفعل وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خلسا كوضع اسم الاشارة مثلا فان الواضع يلاحظ الامر الكلى لكن لا لان يوضع اللفظ بازائه بل لان يلاحظ جز قيانه بواسطته ثميضع ذلك اللفظ لكل من تلك الجزئيات المندرجة تحثه وقديكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع الانسان للمفهوم الكلى كذا قيل والحق انه داخل في القسم الأول كما لا يخفى انتهى كلامه *وتحقيق المقام ان الواضع ان اعتبر في الوضع مفهوما عاما بحيث يكون مرأة لملاحظة معان كثيرة فالوضع عاموالافغاص ثم الموضوع له انكان امرا واحد اكليا كان اوجزئيا فغاص والافعام ولايتصور عموم الموضوع له لا بمعنى كونه كليا اذهو

ب قوله تأمل وجهه انهادافيس الى المنى المؤلفاً ولاستدكا كها الطاهر في كل استقبال في الطاهر في المؤلفات الطاهر في كل استقبال في الطاهر الطاهر من حيث تشخيصاً فتاما الطاهر من حيث تشخيصاً فتأمل

ع قوله وهو ظاهر إذ الوضع ههنا عام والموضوع له خاص س قوله غير معقولاه اذالوضع الحاص مالايكون بواسطة إمركلي والوضع الواحد للجزئيات الكثيرة يجـب أن يكون بواسطة امرعام آلفللاحظةكل واحدمنها م قوله فتامل تفصيل الفام ال الموضوع لهان كان امرا واحدا جزئيا كان اوكليا مأخوذ من حبث هو هو اومن حيث العموم والاطلاق فهوخاص وانكان امور اكثيرة فأنوضع اللفظ بازاء كلواحدمنها باوضاع متعددة كان مشتركا وكل من الوضع والموضوع لهذاص اوبوضع واحدب الاحطتها بأمرعام كان الموضوع له خاصا والوضع عاماً كما في اسما الأشارة والمضررات والموصولات * لايقال يجوز- ان يكون المرضوع له امراكليا ماخوذا من حيث الكثرة والأنطبان عليها كمافي موضوع المعصورة وهذا هوالمعنى بكون الموضوع عاما * لانفول لأريب في ان الكلي ههذا مرآة للاحظة الجرئيات ولابدللموضوع لهُ أَنْ يُلْمُنْتُ اللَّهِ بِالْذَاتِ عَلَى انْ الغرق ببن الجزئبات الماءوظة بامركلي مأعل معها ربين الأمرالكلي المأخوذ من حيث الكثرة والاتحاد معها ليس الألفظيا فلايكرن بين الرضع العام والموضوع له الخاص ويمن هذه الصورة فرف بحسب الحقيقة نعم ههنا احتمال آخروهو أن يكون الرضع لكثير غير محصور بماهو كذلك كالقوم والرجال مثلا ولعلهذا هوالمراد بكون الموضوع لمعامأ والمالكثير النعصور كاسماء العلد فهرخاص ففي هوءلاء مثلاكل واجدمن الرضع والموضوع له عام فتأمل (قوله بان يكون آه

خاص ولابمعنى كونه متعدد اوملحوظا بامركلي كما في اسماع الأشارة وهوظاهر واذا لوحظ كل واحل بننسه ووضع الاسم له كان مشتركا باوضاع متعددة كل منها خاص لخاص فكون الوضع خاصا والموضوع ليكثيرا فىوضع واحد غير معقول فلايصح تقسيم المصنف ألاان يقال المنعدد الملحوظ بامرعام قل يوغنل بها هو منصد ووضع اللفظ بازائه كالمةرم والرجال وغير ذلك مما وضع لكثير غير محصوربها هوكثير بخلاني اسماء الاشارة الموضوعة لكلواحل واهل فتأمل وماذهب البه شريف المحققين من أنه اذانصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه يكون كل من الوضع والموضوع له عاما فبعيد عنه اذالوضع العام هوالوضع الواحد بازاء معان متعددة ملحوظة بامركلي الآان يصطاح على انالمعتبر فيالوضع ان كان أمرا عاما يسمى الرضع عاما سواءً كان آلة لملاحظة امر آخر اوماعرظا بنضه ثم الوضع قد يكون نرعيا بان يعتبر العموم فىجانب اللفظ وهوتعيين الواضع انكل لفظ مِكُونَ بِكَيْفِيةَ كُلُ فَهُو مِتْعِينَ لَلْنَالِالَةُ بِنَفْسِهُ عَلَى مَعْنَى مخصوص مثلا أن يعبن أن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهولذات مابغوم بهالفعل وهومخنص بالحقابق واماما يختص بالعجاز فهوتعيين الواضع بانكل لفظ دال بنفسه على معنني فهو معالقرينة لمايتعلق بهوهذا وضع نوعى واحد فىجملة العجازات وبه نحصل الدلالة وقد يعتبر فيهنوع العلافةفه ومتعدد بحسب نعدد العلاقة وهومناط صحة الأسنعمال وسبجيءنو فبعه فالوضع النوعي في المجاز على نحوين فتمثيل المصنى لعموم الوضع والموضوع له بقول الواضع كل فاعل موضوع لذات من مقام به الفعل معالطة مبنية على عدم الفرق بين الوضع النوعى المتعتق ههنا وبين الوضع العامالذي يعتبر فيه ع قوله بان يكون إتصاف البعض آه ريتمف بهذا الوجه فرد ذلك الكلى ايضافان الواجب مثلاعلة للممكن كما أن صلى الرجود عليه علم الصلقه على الممان ولم يتعرض به في النفسير لانه ظاهر * واما الأولوية فمتصف به الاتصابي فقطأي صدق الكل على الأفراد كما أن الشدة والزيادة بتصف برما الفرد فقطلا صدق الكلي عليه ولهذا لاينبغي ان يعدا من وجوه

وبدونه متواطئ ان تساوت افراده في الصدق والافهشكك وحصر واالنفاوت في الأولوية والأولية والشدة والزيادة

العموم من جهة المعنى دون اللفظ فتفكر (قيوله وحصروا التفارت آه) وجوه التشكيك عصورة في الاقدمية والاولوية والشدة والزيادة مع مقابلاتها وفسروا الأقدمية بأنبكون انصاني بعض افراد هذاالكلي به علة لانصاف البعض الأخر منه بذلك والأولوية بان يكون اتصافه به باقتضاء من ذاته وقد يفسر باحقية البعض للاتصاف بهفهذا المعنى يتناول جميع وجوههه * وما قبل أن الاختلاف بالذائبة والعرضية داخل في الاولوية ناظر إلى هذا المعنى الاان يراد بالاقتضاء مُطلق اللزوم لاالعلية؛ و إما الأشدية فقد تفسر باكثرية ظهور آثار الكلي في البعض دون البعض الأخر وزيفه المحققون بانه يستوجب النشكيك في كثير من المقومات اللهم الأان يلتزم بتأييد من قول الاشراق ويفسرون بكون احدالفر دين بحيث ينتزع منه العقل باستعانة الوهم امثال الاضعف ويحلله البهامتي ان الأوهام العامية تذهب الى ان القوى منهمامتألف القوام من امثال الاضعف ومعنى الازيد ايضا كونه بتلك الحيثية الآان الامثال المنتزعة من القوى ليست اجزاع متباينة في الوجود ولا في الوضع فان الشدة من عوارض الكمن بغلان المنتزعة من الأزيد فانها متباينة اما بحسب الوجود والوضع معا اوبحسب احدهما فقط اذالزيادة من عوارض الكمثم مرداختلاف الافراد بحسب الشدة والضعف او الزيادة والنقصان ليس تشكيكابل هومن موجبات الاختلاف في مصداق المشتق من ذلك الكلى وهو المقول بالتشكيك كالأسود مثلا فان النسكيك في الكلى لايكون الابالقياس الى مايصدق هو عليه بهو هو فانه المعتبر في صدق الكلي على الجزئيات

النشكيك اذلا عصل بهما الاختلاف في المصالف فتفكر م قوله مطلق اللزوم اي امتناع الانفكاك بالنظر الى ذائه سواء كان باقتصاء من زاغا الذات وعلمتهاله كهافي العوارض المعلولة اوكان الذات مصداقاله بنفس الذات كما في الذائمات بالنسبة إلى ذى الذاتى * وماية وهمان الأولوية ان فسرت بالاقتضاء وانكان بمعنى مطلق اللزوم لم ينعصر النشكيك في الوجوه الاربعة لجواز ان يكون الاختلاف بالعينية فى البعض والجزئية في البعض الاتخر ا, بالجزئمة فى البعض بلاواسطة وفي البعض الأخر بواسطة جزء آخر فليس بشيء لأن هذا النعو من الأختلاف لايوجب التشكيك فيمصداق الكلي

فى الصورتين واحد فتفكر ع قوله ويفسرون اى المعققون ه قوله الا الامثال اه لا يخفى عليك ان الامثال المنتزعة في الاشد بمعض انتزاء الوهمليس لكلمنهامنشأ الانتزاء في نفس الامر بخلاف المنتزعة من الازيد فانها من الامور الانتزاعية التي لها وجود في نفس الأمر فافهم

لأن الحيثية التي هي مصداق الحمل

٩ قوله أما جسب الوجود اهااتمباين في الوضم دون الوجودكما اذانو هم نقطة بين خط فان اجزائه متباينة بعسب الوضع دون الوجود والتباين في الوجود دونٍ ألوضع كما إذا وصل رأس خط برأس خط آخر فانهما متمايز ان فيه دون الوضع والتباين فيهما كما اداوقع خط فوق خط آخر كالخطوط المستقيمة

الغير المتداخلة فتدبر ٧ قوله من موجبات الاختلاف فيه منعظاهر كماسياني والحقان الوجهين الاولين من موجبات الاختلاف في مصداق الكلى واماالتشكيك بالوجهين الاخيرين فليس بحسب الاختلاف ف مصداق الكلى بل لمجرد كون البعض اشدواز يددون البعض وسيأتى تفصيله انشاء الله تعالى

ع قوله فلاستواء نسبته آه وانها فسر ناالاستواء بهذا المعنى ليكون الدليل مخصوصابنفي الأولوية والاولية فاللَّـافلامطلَق الاستراء الشامل لجميع وجوهالتشكيك فلا يتوهم ان ثبوت الاستراء بعرى في انتفاء الأخبرين ايضا فما وجه تخصيص هذا البيان في انتفاء الاولين م قوله ولا سبيل ألى النقض اطلاق النقض هينا على سبيل المساعمة لأنه يكون في مقابلة الدلمل دون التنسية

التي هي مصلاق ممل العالى على المتوسط هي يعمنها مصائي حمل العالى على السافل وليست هيناء بثيات متعددة بحسبها يختلف المصداق وبلز مالتشكيك * وقد يقال أن المعتبر في النشكمك صدق الكلى على الأفراد المتباينة على وحدالتفاوت وهينا ليس كذلك فافهم ٥ قوله واما انتفاء الاخبرين دهب الاشراقيون واتباعهم الى أن افترافي المتمايزين فالتقرر وفي الظالعقل ليس منعصر افى الافتراق بحسب سنخ الماهية بدون الاشتراك في امر جوهري اصلا ا, عسب الفصول والعوارض اللاحقة المنفة والمشخصة بعد الاشتراك في الذاتى كما ذهب المشائمون وإنباعهم فان القسمة غير حاصرة بلاقك يكون بكهال نفس الماهية ونقصانها على ان يكون اساخ الماهية من ميث هي هي مراتب في الكمال والنقص بالقياس الى نفسها لأبامر زائد عليها في الوجود

اوفى لحاظ العقل فالمتعصل فى كل مرتبة

بعينها نفس طبيعة الماهية على الشدة والزيادة والضعف والنقصان هذا هو حريم النزاع *قال المعلم الاول ان ماقال بعض اتباع الشائمة في جوابهم ان الم يكن ف الاكمل شيء ليس في الانقص فلا

افتراق وان كان فاما معتبر في سنخ الماهية فلااشتراك وامازائد عليهفيكون

امافصلا مقوما اوعرضا لاحقاليس ف

مستقر الانحصار ولا على مد الحريم المتنازع فيه اليسوايصفون الفارق بكمالية

نفس الماهمة كالسواد والحرارة ونقصها لأبشىء زائك عليها وهماغير معتبرين

س قوله بالعارض المراد بالعارض الخارج المعمول مواطاة اذلانشكمك في المبادى عمقوله ولايو عب التشكيك لان الحيثية

ولاتشكيك في الماهيات ولافي العوارض بلفي اتصافي الافراد بهافلا تشكيك في الجسم و لافي السوادبل في اسود ومعنى كون احد الفردين اشد كونه بعيث ينتزع عنه العقل بمعونة الوهم امثال الأضعف ويحلله البهاحتي انالاوهام العامية يذهب الى انه متألف منها فافهم * وان كثر

وعليه منا الكلية فالنشكيك إنها يجرى في المشتقات دون المبادى بعلاف التواطر (قول مه ولاتشكيك في المهات آه) اما انتفاء الاقدمية والأولوية عن الذاتي فلاستواء نسبته الى ما هو دائي له بمعنى انهلا بختلف بهما والايلزم محمولية الذاتي ولأسبيل الى النقض بالعارض لجواز أن يختلف بهما وأورد عليه بان القوم نصوا على ان حمل العالى على السافل لاجل المتوسط فان جسمية الانسان معللة بحيواليته فلو جعلت وسطا لثبوت الجسم للانسان كان برهانالميافهذا صريح في تعليل الذاتي * وحله أن امتناع التعليل بالقياس الى ما هو ذاتى له بامرخارج عنه وذلك لاينا في كون البعض واسطة للبعض ولايوجب النشكيك لاتحادالحيثية التي هي مصداق الخمل وان المراد بالعلة المقتضى لاالمطلق فتفكر *واما أنتفاء الاخيرين فلان الاشد والازيد اما ان يشتملا على شي دليس فيمايقاباهما اولاوعلى الثاني لايكون بينهما فرق وعلى الأول فاما ان يكون ذلك الشيء مقوما لساخ مهيتيهما فليس الاضعى والأنقص من تلك المهية

في سنخ الماهية بل لهاو حدة مبهمة عريضة يخسب مراثب نفسها في الكمال والنقصان * اقول مراده بقوله أن لم يكن في الأكمل شيء أي أمر هو مصداقه ومنشأ انتزاعه فلافرق كمافصلناه في الكتاب فهوعلى مستقر البات الانحصار وعلى مدحريم النزاع كمالا يخفى

اولافليس للاختلاف سبيل الى المفروض ولايلزم في العارض على هذا الشق الحُلف كذانفل عن المعلم الأول للحكمة اليمانية وقيل عليه باختيار الثاني من الاول بانالانسلم عدم الفرق لجوازان يكون لذات واحدة مرانب متفاوتة منتزعة عن نفس ذاتها من غير اعتبار امرما معها خارج عنها فبحسب بعض تلك المراتب يكون اشدبالقياس الى ذاتها الواقعة في مرتبة الضعيف ولاينقبض العقل عن تجويز كون الشيء الواحد مناطآ لانتزاع الامور المغتلفة بنفس ذاته كالواجب تعالى بالقياس الى صفاته المختلفة اقول لا يخلو اما أن يكون المرائب التي بحسبها الشدة منتزعة عن تلك الذات حال كونها في المرتبة الضعيفة فالاضعني هو الاشد والافلا يكون الذات مناطا ومعيار الانتزاعها واما الواجب لذاته فهو موجود واحد وكل كمال له من الأوصاف الجمالية والجلالية مضمر في حيثية رادرة اعنى جهة وجوب التقرر والوجود اذكل جهة من جهانه راجعة إلى تلك الجهة التي هي وحدها نازلة منزلة جميع الجهات واتصاف القيوم الواجب بالذات بايـة حيثيـة مـن تلـك الحيثيات معناه استحقاق اطلاق الاسم الموضوع لنلك الحبثية عليه لحيثية الوجوب الذاتي فلاينفك عنه تعالى شيء من كمالأنه فيشيء من مراتب اعتبارات سائر كالانه والاختلاف بحسب الاضافات لأبجدي نفعا * وتحقيق المقام ان النشكيك في الكلى انماه و باعتبار صفه على الافراد المتباينة مواطأة لأبحسب المنهوم الواحد البعت فهناطه وجود التفاوت في مصداقه ومنشآ انتزاعه ولما كان

م قوله الخاف فيه انهيلز مالخلف باعتبار عدم التفاوت في ذلك العارض بعينه والتفاوت في عارض آخر لا يجدى س قوله كذا نقل قال المعلم الأول في التقديسات ان السبيل المستقيم لتقويم المر هأن ان يقال أن تكثر الطبايع المرسلة في مرتبة ما هيتها بعينها تكثر افرادها بالنات بلا واسطة امر خارج وامازكثر الافرادبالكات فهوتكثر الطمايع بالفرض بناء على أن الطبيعة المرسلة من مقولات الافراديهام افرادها والافراد خارجة عنها من عوارضها الخاصة اللاحقة للطبايع بعدمر تبةذانهافي مرتبة متأخرة عنها فالكثر ة التي اللافر ادبالذا ت كثرة للطبيعة بالعرض لأن هذه الكثرة لها من تلقا الأفراد ادمناطالوحدة والكثرة بالعدد توحل الوجود وتعدده والطبيعة لأنوجك الابوجودات الافراد فنكثر الزانب الكمالية والنقصانية امانكثر سنخ الطبيعة من حيث هي هي بالمذات فيكون هذاك طبيعتان مختلفتان بحسب Illans Kdures elebs Silis cillall والنقصان واماتكثرها بالعرض من تلقاء الحصوضات اللاحقة فىالمرتبة المتأخرة فمكون الكمالية والنقصانية لأمحالةبشيء زائدعليها يعرضها فيمرتبة اخبرةفيكون تلك المراتب افراداه اعصله امامن فصول اوعوارض مشخصة او مصنفة البتة هذا هوالطربق المستوى * اقول يمكن ارجاع سبيل المعلم الاول المحكمة اليمانية البهبادني تأمل فتأمل

ع قوله وإماالواجب الدائداه حاصله ان الاثناء والاشعار كان الازيدوالانتص متباينان في الرجود اوفى الوضع فكل مرتبة منها مسالوية ومنتلة في الاخرى واما الراجب لذاته فهو موجود واحد بجيم كالانه في مض الاحوال وربعض بتعلق الاشار والاضعف فينهم المهابون يعنى نتاؤ

الصفافة القباساك امور متباينة فالاختلاف بحسبها لايكون مقسا عليه فلا يجدى نفعاذالاو صان الاضافية و ترقيه الإضافة و توقيه و توق

٣ قوله وهويتغاوت اه قال الاستاذ ومها 40 تعالى في حاشيته على شرح المواقى هذا بجسب الشهور والغالر الجلس و داخلو الجلس و داخلو على شرح المواقى الانتزاعية والملاقى الجنس عليهم و المختلف على معلى العرف المجلس السواد والبياض عنهما وحملها على العامل نحو و احد ولا يوب على العاملة على المحدود المحلسات على المحدود المحلسات على المحدود المحلسات المحلسات على الوسط المختلف على المحدود المحلسات المدودة المحلسات المدودة والمختلفان بالشدة والمحلسات المحلسات المحلس

مصداق الجوهر بات نفس ماهي جوهر بات لهمن حسيه فلا يتصور فيها التشكيك اصلاعلى خلاف سنة العرضات فان مصداقها حيثية خارجة عن الذات فاعوز الاختلاف فيها بحسبها كألموجود فأن مصداقه فى الواجب سبحانه ذاته وفي الممكن استناده الى الجاعل والاسود فان مصداقه قيام المبدأ وهويتفاوت بحسب شدته وضعفه بان يقوم باحد المعر وضين مبدأ اشد وبالاخر اضعف وهما مشتركان في الطبيعة الجنسية كالسواد مثلا واختلافهما بالفصول المنوعة عندهم اذالشدة والضعف يستندان اليها فيكون المفهوم الواحد المشتق منها كالاسود مقولا بالتشكيك بالقياس الى معروضيهما بحسب اختلاف المبادى القائمة بهما وبهذا يندفع ان السوادين ان اختلفا في نفس ماهية السواد اوجز فها يلزم التشكيك في الذاتي اوفي امر خارج عارض لهما وهوخلف وهكذا في هذاالعارض فينتفى التشكيك رأسا وأيضا ان اتحدا في الماهية فليس النفاوت بجسبها وفي العارض يلزم الخلف او يختلفافيها فلايتعقل شرة احدهماوضعن الاخر لان الماهيات المنباينة لايقاس بينها بالشدة والضعنى فان الحركة مثلا لا نقاس الى السواد بالشدة والضعف ووجه الدفع انهما مختلفان

*قال الشاخ ان كل مرتبة من السوادمشتهاة على طبيعة السواد المطلق الذي لايقبل الشدة والضعف وعلى خصوصية هي بالنسبة الىمرتبة اخرى فوقها بماض وبالنسبة الى مرتبة اخرى تحتهاسواد * ولايتوهم منهان اشتراك السواد المطلق بمن تلك المراتب اشتراك الجنس بين الانواع بل اشتراك العرض العام وهوجس نفسه لايقبل الشدة والضعف بل هوبيذا الاعتباركا لسوادالحق وانها يقبلهما باعتبار الخصوصية وبحسب مقايسة بعضها الى بعض وبهذا يظهر انالتضاد العقمقي كها يوجل بين الأطراف يوجد بين الاوساط فان لهاجهة الاختلاف والتوافق والتقامل بالاعتبار الأول فلا تزيد للنقابل قسما خامسا والمقول بالتشكيك هوالمشتق من السواد الاضافي دون الحقيقي ومافى حكمه بالقياس الى معروضات تلك المرانب المختلفة بحسب الإضافة فتأمل س قوله وبهذا يندفع ان السوادين اه وجهالدفع انالا ختلاف بمر السوادين عسب الفصول المنوعة والمقول بالتشكيك هوالمشتق من الجنس بالقياس الى معروضهما لاالجنس اعنى مطلق السواد بالقياس اليهما فلااشكال

عاقوله و هكذافى هذا العارض بان بقال ان الاغتلاف امافى ماهية هذا العارض اوجرئها لزم التشكيك في الذات وان كان في امرواحد آخر خارج عنه ازم خلاف الفروض

ه قوله ورجه الدفع النهاعثناهان اهدن الاؤدبان بتال انها مختلفان فى نفس ماهية السواد بعن تحساها المجلود بعن تحسلها جواب عن السوال الألؤل باغتيار الشق الاؤدبان بتال انها مختلفان فى نفس ماهية السواد بعض المحالة المختلفة في المتحدث المختلفة في المتحدث ولاقيالنوع بلوف منهوم المشتقد الامتحاد المختلفة المحادث المحدد المحدد

- منهمابل يوجيه في المشتق من الجنس الختلاف مصدافه كا بيناه فتأمل *

ع قوله والماهيات المتباينة بالنوع اهدن اجواب عن السوال الثابي باختيار الشق الثاني لان العترض زعم افهمالولم يتعدافي الماهية النوعية لايعقل كون امل عبالشد من الاخر وان كانامتعدين في الجنس ومدار الجواب على منع هذه المقدمة فتأمل

毎 ツル 動

س قوله ثمان الشدة اهتمقيق المقام ان هينا سوادين مقيقي واضافي والحقيقي هرنفس الهية الرسلة بما هيمم قطع النظر عن خصوصبات هويات الفردية وهي منولة على الافراد المختلفة بالشدة والضعف على النواطيء وكذا المشتق من نلك الماهية والأضافي ماهو سواد بالفياس الى الفير وهو قديكون بعينه بماضا بالقياس إلى الاخر كما أن الخط الطويل والقصير أن لوحظا من حيث الطبيعة الخطية اعنى البعد الوامل كان كل واحد منهما طولاحقيقبابوافق الاخر في نلك الطبيعة بلاتفاوت وان لوحظ احدهما بالقياس الىالاخركانالازيد منيهاطولااضافمائحسب خصر صمةالهوية الفردية فالطول الحقيقي لايقبل الزيادة والنقصان بل انها يقبلها الطول المضاف وكذلك الكثرة الحقيقية عي طبيعة العدد والكثرة بالأضافة عارضة في ألعدد والكثير الحق لأيقيل الزيادة والنقصان بلاأنما يتبله باالكثير المضاف فقط كذلك السواد الحق لأبقدل الشدة والضعف بلالذي يقبلهماه والسواد بالاضافة فالأضاف من الكم والكيف عرضي في الحقيق منهما عس خصوصات الهويات الفردية فطبيعة السواد مثلامقول بالطواطوءعلى السوادالصر ففافرادها وإنماالتشكدك في مفهوم المشتق من السواد الاضافي المقول على معروضي المؤردين المغتلفين

بالماهية لاختلاف لوازمهما ولتحقق الاشخاص الكثيرة فىكل مرتبة من مزاتبهما ولمُلايلزم اتحاد البياض الصرف مع السواد الصرف بالماهية بحسب انحاد المرانب المتوسطة ببنهما وليس مرد اختلافهما بحسب الشدة والضعف تشكيكا في الجنس لعدم استجابة اختلاف مصاف ذلك الكلى كالسوادنعم من موجبات كون الاسود مشككا لحصول التفاوت في مصداقه والماهيات المتباينة بالنب والمتشاركة في الجنس يقاس بعضها الى بعض بهما من غير لزوم النشكيك في الجنس أقول وبالله النوفيق ان الاسود مثلا مصدافه قيام نفس السواد الذي هو مأخذه مع عزل اللخط عن خصوص كونه اشد اواضعف فلاتفاوت في مصداقه ايضاً كالسواد وأم ان الشدة والزيادة ليستامن وجوه التشكيك حقيقة لعدم استجابتهما اختلاف المصداق للكلى ولالما يشتق هومنه بحسب الشدة والضعني والزيادة والنقصان أذلا يتصف بها الاالفرد لاالمفهوم الواحد الكلي ذانباكان اوعرضيا لاختلاف الاشد والاضعف بالمهبة والزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث تعينه المقداري لالمفهوم الكممن حيث هو هو فاختلاف إنواء الجنس الواحد بالشدة والضعف المستندين الى الفصول المقومة لهما وأختلاف اشخاص المهية

بالشدة والضعف في حد هوية الفر دية إذ مصافحة ذلك الخصوصياتُ المختلفة بالشد: والضعف دون المنهوم لمشتق من السواد الحق وكذالث الحال في الاقلوالا كثر فيالكم المنفصل والاطول والاقصر في المتصِل فالكثّبر والغايل والطويل والقصير كل منهما مشكك إذا اخذ من الاضافي , متراطءاذا اخذ من الحقيق فتأمل في هذا المقام لعلك لاتجد الحق متعديا عنه عم قوله إذ لا يتصف بها وقال الاستاذ رمه الله تعالى في ماشيته على الحاشية الجلاليةان المشكيك على وجوه ثلثة الاول مايتصفيه الفردفةط كالاشدية والثاني وايتصف به صدق الكلي عليه فقطوهي الاولوبية * والثالث مايتصف به الفردوالصدي معاوالاقدمية من هذا الفبيل والذي يتصفيه الفرد فقط ليس من وجوه التشكيك حقيقة * إذا دريت هذا فاعلم ان المعتبر في التشكيك بالاواوية ولافكمية البضناف مكاف الكلي بذينك الوجهين رفى التشكيك بالشدة والضعف والزيادة والنقصان مجردآختلاف الافرادبةالكالوجوه فنجرى في الماهياب لان السواد الجنس محناف افراده وكذاالكم لابهعني ان حصُّ ول الماهية في البعض يكون المال النقيال الي الا تخر فالدهمة مول بكون الفردات و لفياس الى الا تخر تكبير ه قوله والمنالاف الشخاص الماهية ادهذا الشارة إلى أن السوء الين المذكورين كما يردان

- على الاشك والاضعف بردان على الاز بعدوالانقس ايضا * والجواب عنهما انهما مختلفان بحسب الهوية المقدارية فى نفس ما هيتهها والاغتلاف فى الهوية القدارية لا يوجو التشكيك فى تاس ماهمة الكرفة أماراً

م قوله فالقول المصلواء ويمكن أن في المناصف وجووالتشكيك ما يتمت به المتحدد فقط كالشتواراتر بادوبالتابية في مصاب المشكوراتر بادوبالتابية في مصاب الكلي على الأفراد كالاندمية والاوارية فينالم الشكيك في الكلي بالرجهان الشكيك في الكلي بالرجهان يشترعه أماثال الشكيك في الكلي بالرجهان الكلي نفسه متعققاً فيه بيراتب عائدة والكان المناف وهذا المنافر فيها عوليات المناف المناف

وهذاغاية التوجيه في كلامهم فتأمل ٣ قوله فايس بشيءاه لان الزائد والناقص من المقدار وماهية المقدار فيهماعلى مشاكلة وامدة اذليس الطبيعة فاحدهما ازيدبل انهما فيحدالنعين الفردى اختلفا فى التهادي الى ابعاد محدودة بجدود معينة وذلك امرخارج عن طبيعة المقدار عارض لها في مرتبة الفردية بعد مرتبة الماهية من جهة اختلاف استعداد المادة وهو يستنبع كون احل الفردين في مد هرية الفردية عيث اذا قيس الى آخر كان زائدا منه عسب الهو بة الفردية العارضة للطبيعة بعدم ثبة الماهية وكذلك الأشدوالاضعى فبختلفان بحسب خصوص هوية الفردية لابحسب الماهية المرسلة وليس الحساس والمتعرك فصل الحيوان بلهما من الافعال والخواص العارضة وإنها الفصل مبدأ هما وهو لابتفاوت في انواعه فتأمل

م قوله سواء كاناه توضيعه ان تكثر الطهايم المرسلة بالذات هي يعينه انكثر إذ ادها بالدات وتكثر الافراد بالذات

ا بالزيادة والنقصان المستندين الى العوارض لا يوجب الاختلاف في مصداق الجنس والنوع اوفي مفهومهما بعسبها وماظن انهما من موجبات الأولوية فان ما قام به السواد الشديد احق بال يقال له الأسود بالنسبة الى معروض السواد الضعيف فليس بشيء أذ مصداق حمل الاسود على كل منهما قيام نفس السواد على السوية مع عزل اللعظ عن خصوصية كل منهما بالاشدية والاضعفية فانها ملغاة لامدخل لها في مصداق الحكم بالأسود وانها الاولوية بالنظرالي الخصوصية على ان مثل ذلك يبجري فينفس السواد ايضا بالفياس الى السواديين فان الفرد الاشهمنه احق واولى بحمل السواد عليه بالنسبة الى الفرد الأضعى منه فأنه بعيث ينتزع عنه المثال الضعيف ففي هذا الحكم السواد والاسود متساويان سواءكان السواد جنسالهما او عرضيا كماقيل «فالقول الفصيل ان وجوه التشكيك متعصرة في الاقدمية والاولوية وجوهريات الاشياءلانقبلهما بخلاف العرضيات كما سلق * نعم ههنا سواد اضافي ملحق بالحقيقي في مرتبة خصوص الفردية فيكون اشدا واضعف فالمشتق منه يختلف مصدافه بالشدة والضعف وهو الفرد بخصوصه وماً ذهبَ البه الشبخ الآلهي والراوقيون من كون الجوهر للعالم العقلي اقوى جوهرية من جوهر الادني الجرمية والحيوان الذي حواسه اكثر ونفسه على التحرك اقوى كالانسان مثلا اشدواتم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعرضة مثلا اليست الشدة والضعف في باب الكيف والزيادة والنقمان في الكم تفاونا بالكمال والنقمان في نفس المهية فليس بشي عفان هذه الاختلافات مستندة الى العوارض سواعكان للجنس كالفصول اوللنوع على ما حققناه فان قلت اليس من المستبين أن استناد المهية من جهة الوجود إلى الفاعل يستوجت ان يكون مصداق حمل الوجود عليهاهي لابنفسها بل من جهة الاستناد الى فأعلما كما هرعنب الغائلين بالجعل المراكف فماظنك

اذا صار الشيء بسنخ ذاته واصل قوامه مستندا الى الجاعل في ان مصداق حمل ذاته عليه ليس بنفسه بل من حيث الاستناد الى الجاعل من حيث الذات فالجوهر الاعلى اذا اوجد الجوهر الادني بالجعل البسيط فيصدق حمل الجوهر على الاعلى منه بنفسه من غير اعتبار حيثية زائدة اصلاو على الأدنى منه من حيث الاستناد البه كمافي الوجود من غير فرق قالت أن خلط الذات والذانيات لايكون لعلة فاعلية اذ الجاعل يفعلنفس ماهية الانسان مثلا ثم هو بنفسه انسان وحيوان لابجعل موعلى اصلافالانسان انسان اوحيوان لابعناج صدقه الى الجاعل من حيث الخلط اليس النظر الى المهية من حيث هي عمنع الانسلاخين ان يكون بعينه لحاظ ذاتياتها بخلاف الوجود فان مصاقه نفس ماهية الموضوع المتقررة لكن لابنفسهابل من حيث انها صادرة بنفس تقررها عن الجاعل اذهومن العوارض التي لايطابتها شيء الاباعتبار التقرر ولما كان تقرر الممكن لابنفسه بل من حيث الجعل محيثية المصاق في الوجود ترجع الى حيثية الصبور فأن قلت اجزا الزمان متوافقة في الماهية وهي الزمآن فكانت من افراده أيضا كما انها من ابعاضه مع ان بعضها مقدم على البعض بالذات وماسواها انهايتصى بذلك التقدم بواسطتها فيكون الزمان الذي هو نفس حقيقة هامقولا عليها بالنشكيك قلت التقدم الذى يعدمن وجوه النشكيك مآهو بالعلية دون ماهو بالزمان ولو سلم فالتفاوت بينها بالتقدم والتأخر إنها هو بحسب الهوية لافي صدق الزمان عليها أقرل بعد الليتا والتي ان ماقال المصنى بل في انصاف الافراد بها ليس بشيء فانه لا يصح الافى الاولوية والاقدمية اذ يتصف بهما صدق الكلى على الأفراد دون الشدة والزيادة وما يتمابلهما اذ لايتصف بهاالاالافراد بخصوصياتها لااتصافها بالكلى فتفكر في هذا

على ان الطبيعة المرسلة داخلة في قوام الأفراد بماهي افرادها وتلك الافراد خارجة عنها من خواصها وعوارضها الني بعد الدات وفي الرتبة التأخرة عنها وان هو الالتضمين الافسراد ما هو من عرضيات الطبيعة المرسلة في لحاظ التعين والأبهام فالكثرة التيمى للافرادبا الدات كثرة الطبيعة بالعرض لأن هذه الكثرة لهامن تلقاء الافراداذمفاد الوحدة والكثرة بالعدداوحدة الوجود وتعدده والطبيعة لازوجك الابعين وجودات الافرادفتكثر المرانب الكمالية والنقصان اما لمكثر سنخ الطبيعة من حيث هي هي بالذات فبكون هناك طبيعتان مختلفتان بالذات بحسب نفس الماهية لاطبيعة واحدة مختلفة بالكمالية والنقصان وامانكثرها بالعرض فيكون الكمالية لأعالة بشيء زاول عليها اعر وضها في مرتبة اخيرة فيكون تلك المرانب افراده تعصله امامن فصول أومن عرارض مشغصة اومصنفة البنة وهذا سبيل تقويم البرهان اختاره المعلم الأول لاءكمة المائية في النف يسات (قوله على طريقة الاستغدام وان كثر فان وضع لكل ابتداء فيشترك * والحق انه واقع حتى بين الم*شدين لكن لاع*وم فيه حقيقة والمرتجل قبل منالمشترك وقبل منالنقل *والا

المقام فانهمن مزلة الاقدام (قـــوله دان كثر اى معناه المستعمل فيهوضعا اوبدونه على طريق الاستخدام (قـــوله ابنداع اى بلاتنحلل النقل اذ المنقول ايضاموضوع ولهذا قبل ان العجازات المشهورة من قبيل الحقايق فان الوضع تعيين اللفظ للمعنى بجيث يدل عليه من غير قرينة والعلم بالتعيين يكنى فيها فان كان ذلك من تلقاء واضع اللغة فلفوى وأن كأن من الشارع فشرعى وانكان من طائفة مخصوصة كاهل الصناعة فعرفي خاص والافعام والمجازيوعدن بازاعكل منها (قـــوله والمرتجل آه اي هو قسم من الحقيقة لأن الاستعمال الصغيع في غير ماوضع له بلااعتبار العلاقة وضع جديد ومن اختار خلاف ذلك فلعله نظر الى الوضع الاول فانه اولى بالأعتبار والتقييد بالصحيح احتراز عن الغلط كالملاق الانسان على الفرس من غير قصد الوضع الجديد (قسوله والحق انه آه) هل اللفظ المشترك واقع في اللغة قبل لألغة ف الغرض من الوضع لكونه مخلا بالنفاهم اقول نعم لولا القرينة والاصح وقوعه حتى بين الضدين كالقرع للعيض والطهر باجماع ارباب اللغة وقديقال اولم يقع لحلت اكثر المعاني عن الاسماء لعيم تناهيها على خلاف الالفاظ لتألفها عن الحروف بضم البعض الى البعض بمراتب متناهية فيغوت غرض النعلم والنعليم ثماعلم انسبب وقوعه الماالابتلاء والامتعان أنكان الواضع هو الله نعالى و المالقصد الابهام اولغفلةعن الوضع الاول اولاختلاني الواضعين انكان غيره (قـــولـ للن لاعموم فيه حقيقة آه) لان العام ماوضع بوضع

٢ قوله على طريقة الاستخدام هذا اذا اريد بالمعنى في قوله واناتحد معناه ماوضعله ابتداء كما هو المتبادر والا فلاحامة الىصنعة الاستغدام هبنا س قوله ان كان الواضع هوالله تعالى اه أعلم أن المذهب في تعيين الواضع ثالثة الأول مذهب الأشعري وهو آلنو قيف يعنى الواضع للكل هوالله تعالى ويوقف عباده عليه واعترض الابهبية عليهبان اللغات لوكانت توقيفية لكانت مسبوقة بالبعثة فيفتقر الى تقدم الاصطلاح فيه فيتسلسل * وأجيب عنه بالمنع لجوآزان لايكون التوقيف بتفهيم الخطاب بلجكف علمضر ورى اى علم لا يترتب على الاسباب المنعارفة او بخلق الأصوات * قال ابر الحاجب هذا غير معتاد والمعتاد هو التفهيم بالخطاب * والثاني ان الواضع للكل هوارباب الاصطلاحات * والثالث ان الواضع لما عناج اليه في التعليم هو الله تعالى للبأفي ارباب الاصطلاحات وهذا هومذهب التوزيع بهقوله لابالدخول

واهد لكثير غير مجصور مستفرق لجميع ما يصابح له قال في الحاشية اختلف اولافي امكان المشترك ثمفي وقوعه ثمفي كونه للضدين والحق وقوعه كالقرع للعيض والطهر ثم بعد تسليم وقوعه هلافيه عموم كما هومذهب الشافعي رحمه الله تعالى اولاكما هومذهب ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه ثم بعد كونه عاما فذاك اما بطريق الحقيقة كما ذهب اليه طائفة اوبطريق العجاز علىما هو رأى اخرى والى هذااشار بقوله لكن لأعموم فيه حقيقة أقول تحرير محل النزاء انههل يصيح انبراد بالمشترك في استعمال واحد كل واحد من معانيه بان يتعلق النسبة بكل منها اذا امكن الجمع الابالمجموع من حيث هومجموع ايضا بان يقول مثلر أيت العين او العيون بصيغة الجمع بناء على ان الاختلاف في الجمع كمافي المفرد على ماقيل وقديقال يجوزني الجمع وان لم يبجز في المفرد ويراد به كل واحد من معانيه وقبل لايجوز وقبل يجوز وقد يخنص الجواز فىالنفى فقط ثم اختلفوا فقيل حقيقة وقيل مجازوعن الشافعي رهانه ظاهر في كل واحد فبجب الحمل عليه عند التجرد عن القرائن ولا يحمل على احدها الأبقرينة وهو المراد بعموم المشترك والمحققون من علمائنا ذهبوا الى انه لاعموم فيه حقيقة لانه أن وضع لكل وأحد بشرط الانفراد فظاهر ولم يوضع للمجموع والالم يصح الاستعمال فىالاماد مفيقة اومطلقا مع عزل النظر عن الاجتماع والانفراد فلان الوضع تغصيص اللفظللمعنى بحيث يقتصر عليه ولايرادبه غيره عند الاستعمال فكل وضع يوجب ان لايرادبه الاهذا وهو نمام المرادبه فاعتبار كل من الأوضاء ينا في اعتبار الا خر وقبل عليه إن هذه مغالطة منشأها اشتراك تغصيص الشي عبالشيء بين قصر المخصص على المخصص به كها في قولنا ما زيدالا

م فوله لابالدخول فى الامرآه اى على سبيل عموم المجاز بأن يقصف منه معنى يعم الكل اذابيس هذاهما بتنازع فيهبل هو مسلم عندنا ايضاكما براد بالعين مثلا المسمى بهذا الاسم فيكون معنى فجازيا وارادة المجموع فالمشترك ليست الآبارادة كل واحد من المعنيين أذليس ههنام، وع يرادباللفظ حتى يدخلفيه كل واحدمن المعنيين ولوسلم فليس من المتنازع فيه وتغصيله انها احتمالات مسة * احدها انبراد كل واحدمنهما معاوهو مخل النزاع هل تجوزام لاوالمجوزون اختلفوا في ان اللفظ في هذا الاستعمال حقيقة او مجاز * وثانيها ان برادبه كل واحد على وجه البدلية ولانراع فيه واللفظ فى هذا الاستعمال مقبقة بالأنفاق *وثالثها ان يرادبه المسمى بذلك اللغظ اومنهوم احدها ولانزاع فبه ايضا ولافي كون اللفظ مينتن مجازا * ورابعهاان براديه المعموم من حيث هوهو وقبلهذا هوالمتنازع فعه لكن اللفظ مينتك ايضا مجاز بالاثفاف وخامسها انبراد به احدهما معينا من غير تعيين واختاره صاحب المفتاح وفال انهمقيقة في هذا الاستعمال س قوله لايصر بالاجماء اه فاستعماله في كل واحدمنهما على انه معنى مجازى بالاستغلال باطل بالانفاق

ع قوله والابرادالكلاى كلواحدعلى انه نفس الموضوع له الانه حينتُك كان حقيقة

لاجاز اوالمقدر خلافه (قولهليس المراد

دالحقيقة [ه

والأفان اشتهر في الثاني فمنقول شرعي اوعر في خاص * خلاف اوعام وفال سيبويه الاعلام كلها منقولات قائم لتخصيص زيد بالقيام وبين جعل المخصص منفردامن بين الاشياء لحصول المخصص به كما في آياك نعبد معناه نغصك بالعبادة هذا هو المراد بتخصيص اللفظ بالمعنىاي تعيينه لذلك المعنى من بين الالفاظ وهذا لايوجب ان لايرادبه الاهذا المعنى فتختار وضعه للكل فيستعمل تاره فى احدها فقط وتارة مع الا خروالمستعمل فيه على الوجهين نفس الموضوع له فيكون اللفظ حقيقة اقول يمكن الجواب بان الغرض من الوضع تفهيم المراد فكل وضع يوجب ان لايراد به الاهذا والالفات الغرض وبان العموم الحقيقي شهول اللغظ الكثير الغير المعصور باعتبار وضع واحلكا اشرناه اليه سابقا وهوههنا منتف فتغكر ولامجاز الان المتنازع فيه هو الاستعمال في الكل بان يكون كل و اهد مرادا بالاستقلال الإبالدخول في الامر الثالث فلا يتصور الاستعمال بطريق التجوز بهذا الوجه الابان يكون بين المعانى علاقة فيراد احدها على انه موضوع لهوالاخرعلي انه يناسبه وهوجمع بين الحقيقة والمجازاذ استعمال اللفظ في المعنيين المجازيين لايصح بالاجماع ولأيراد الكل على انه نفس الموضوع له لان التقدير خلافه فما اشار المصنف من تجويز العموم العجازى حيث ينادى به قوله حقيقة والافها الحاجة اليه ليس بشي عنامل (قيوله فمنقول آه) اعلم ان

ا ها العربي أذا استعبارا اللفظ في المنقول البه باعتبارهذا الوضع يكون مقيقة وفيها نقل عنه مجازا وان كان الاسر بحسب الوضع اللغوى على العكس فان أوهم أن النقل من فرايش العجاز فهم انتفاقه لايتصور كون الاطلاف

خلافا للحجهور والا فعقيقه ومجاز ولابدمن علاقه * فان

على الاصل تجوزا وان كان بالنظر الى الوضع الثاني قيل لك بعدالتسليم ليس المراد بالحقيقة والعجاز ههنا مطلقابل مقيدا (قـــوله خلافا للجمهور فان بعضها منفولات وبعضها مرنجلات عندهم وهو الحق (قولــــه والانحنيفة ومجاز قال في الحاشية ظاهره يقتضي ان يكون اللفظ عبل الاستعمال حقيقة ومجاز الكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال لايكون حقيقة ولامجازا اقول فلا بد من قيد الاستعمال في تعرينهما وقبل هذا بخلاف المرتجل فأنه يكفى مجرد النقل والتعيين (قـــهله ولابدمن علاقة آه) والافهووضع جديد اعلم اناعتبار معنى العلافة في المنقول لنرجيح هذا الاسم على غيره من الاسماء وفي العجاز لصحة الاطلاق فيطلق على كل ماوجد فيه ذلك فلا يطلق الصلوة مثلاعلى كل مافيه معنى الدعاء بخلاف الاسدوفسروها باتصال المعنى الثاني بالأول وقد ضبطها بعض المحتقين في تسعة الكون عليه والاول اليه والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول والسببية والشرطية والوصفية وهي فىالاستعارة وقدضبطها ابن الحاجب في خمسة الكون والاول والاشتراك في الشكل وفي صفة ظاهرة والمجاورة مثل جرى الميزاب والمشهور انها منعصرة في خمسة وعشريس نوعا وأحد منها للاستعارة وهو علاقةالتشبيه والبواقي للمجاز المرسل اعلم انبناء المجاز المرسل على قصد اللازم من الملزوم وهو اصل واللازم فرعه فانكانت الاصلية والفرعية من الجانبين يجرى المجاز من الطرفين والافلاوالمرادباللازم

وله ليس الرادبالحقيقة والمجازاه ميث
 يقال انه حقيقة او مجاز باعتبار الرضع الثانى
 فالراد المقيد فيقال هناك انه حقيقة لغوية
 اوعرفية اوشرعية وكذا المجاز

رودرها ومراها ومعنى الاستعبال ومعنى الاستعبال معرف الاستعبال المالية على وارادة دهنما الإجردال كر عمر وادام المالية عمر وادام المالية عمر المال المعنى العلوقة وهو انصال العنى المستعبل فيه بالموضوع له

ه قوله والحاران المارات بالحارف همنا همنا حصول الشيء سواء كان بالناعتية الماران في المكان والنام في المكان والرحمة في المكان والرحمة في المكان المحمد في المح

و قرله وفي صفة ظاهرة اى لابدان بكرن الوصفى مشهورا له زيادة اختصاص بالمستعارمته كالشجاعة الاسد

٢ قوله واحد منها للاستعارة اعلم ان بعض المناخرين شرطوا في الاستعارة ان يكون المستعار منه افوى من المستعار له في وجه التشبيه و قالوا لا يجوز بناء الاستعارة على النشاره فقطلفوان المالغة المطلوبة منهاباطلاق اسم ادر المتشابهين على الأخر اذا كان اضعف منه والاخر اقوى ومن ههنا ذهبواالى ان الاستعارة لايجرى الامن طرف واحد *والحق ان الحكم الكلي باطل والاستعارة مبنيةعلى النشاره والمالغة فد عصل بعجر داطلاف اسماء والمتشابهين على الاخراوبالاعرفية اوبجعله هوهو اوغير ذلك ولاينعصر في القرة نعم كون المشبه به أقوى في وجه التشبيه مشروط في بعض اقسام التشبيه وتفصيل البعثف كتب الاصول

مُ قُولُهُ والمراد باللازم اه لايشترط فيه الماز , مبعمنى امتناع الانفكاك في التصور ۲ قوله على أبينه علما الأصول والبيان أشارة المي اختلاق المنطنيين فأن المعتبر عندهم اللازم البين بالمعنى الاخص كاعراف أو الاعم كما هو عند الامام و اماعلما الاصول والبيان فقف قالوان المعتبر فيهامطاتي الماز وم المذهني بعض كونه يجبث بارم من حصول المسهى في الذهن حصوله أما والمهور أو معل الذائمل في

التعالق بعثني توله بيت بارم من حصول المسهى في اللهن حصوله الها بال التواثن والامارات ولو كان لاعتقاد ﴿ ٥٠ ﴾ العقاف لعرف عام لوخاص والا المستحدد

العقامات لعرفي عام أوغاص والا عند المصروه في عزير العقامات المبادئ المراكبة ومصروه في المحتفظ المسلم ومصروه في المحتفظ المحتف

في اللغة الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى فهي تعم نحو النوع والالترام مخصوص والدلالة التدمية على اللاز ماليين قاتل زيد عمرا وجائني زيد وعمرو وفي الاصطلاح هي س قوله وفيه خلاف للسكاكي لانه داخل تلك الدلالة بحيث لايكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو في النشبيه الاصطلامي عنده فزيد كالاسد ا. كالاسد عزرة ، المشمه لقمام رأيت اس افي الحمام والاالمكنية كما في انشبت المنية إظفارها قر منته و بالحملة ماذكر فيه ادات التشبيه والاالتجريد كما في لقيت بزيد اسد وفيه خلاف للسكاكي تشييه اصطلام والاتفاق وماءنفت فيه ادات التشبيه وجعل المشيه به خيرا ومثلوها بقولهم زيد اسد قيوله فاستعارة آه همي عن المشمه أوفي مكم الحمر سوا ذكر أما مصرحة وهي اطلاق اسمالمشبه به على المشبه فان كان المشبه اولم يل كرسي تشبيها عند المعض واستعارة عندالمعض الاخر المستعارمنه اسم جنس اىغير مشتق فهى اصلية والافتبعية م قولدفير شعد إعلم إن الاستعارة بالكنابة ثم المستعارله ان تحقق حساا وعقلا تحقيقية والافتحييلية ثمان والتغييلية عند صاحب الناخيص غبر داخلير في تعربن المعار لميقترن بمايلايم المستعارله اومنه فمطلقة والافان قرنبها لانهما امر أن معنوبان اللفظمان ولهذا اور دهمافي باسعلى حدةوفال يلايم المستعارله فعجردة وبها يلايم المستعار منه فمرشحة قليضور التشيمه في النفس فلا يصرح واماً مكنية انلم يصرح بشيء من الاركان غير المشبه ودل يشيءمن اركانه سوى المشيه و بدل علمه بان يثبت للمشبه امر مختص بالشبه عليه بذكر ما يخنص بالمشبه به وزيد اسد قيل تشبيه بليغ به من غير ان يكون ههذا أمرا محققا بحذى ادوانه وقبل انه استعارة والكناية لفظ يقصد بمعناه حسما أوعقلما لمطلق علمه اسم ذلك الأمر فيسمى النشيبه استعارة بالكناية معنى ثان ملزومله هذاعن بعض علما البيان وقال الخطيب ومكنيا عنها واثبات ذلك الامر للمشبه اللفظ المراد بهلازم ماوضعل داخلا كان اوخارجا انقامت استعارة تغسلمة لأنه فداستعمر للمشمه ذلك الامر الذى يغنص بالشبه بهومنه قرينة على عدم ارادة الموضوع له فعجاز والافكناية فمناط العجاز يكون كمال المشبه به ارقوامه في وجه

النشيبه المخيبال اناسئيه المنبئة الخارها اقابات الاطفار للمنية استعارة والكتابة والكتابة المنابة الخارها فاقبات الاطفار للمنية استعارة والكتابة المنبئة الخارها فاقبات الاطفار المنبئة بالاست وتشييه المنبئة بالاست وتشييه المنابئة والمنبئة بالاست وتشييه والكتابة في المنابئة وقال المن

ولايشترط سماع الجزئيات نعم تبجب سماع انواعها وعلامة الجنيفةالتبادر والعرا^ع عن الغريفة وعلامة العجار الالحلاق على المستحيل واستعمال اللفظ في بعض المسمى كالدابة على فإلحمار النفل والعجاز أولى "من المشترك والعجاز أولى من النفل

والكناية على الانتقال من الملزوم الى اللازم اذاللازم بما هولازم لايدل على الملزوم الاان ارادة الموضوع له جائزة فى الكناية دون المجاز قيوله ولايشترط سماع الجزئيات يعنى انالاعتبار فيالتجوز لرجودالاتصال المعلوم نوعه في استعمال العرب وهذا معنى قولهم في العجاز وضع نوعي وهو مناط صحة الاستعمال ولا يشترط اعتباره بشخصه حتى يجب النقل بعينه عن إهل اللغة في آحاد المجاز كما فيل مستندا بان النجلة لانطلق على غير الانسان الطويل ولم يعلم ان عدم الاطلاق لفوت المشابهة فيمالهمزيد اختصاص بالمشبه به كالشجاءة بالاسد ولعل الجامع ليس مجر دالطول بل مع فروع وتهائل فيها والدليل على المختار ان الاستعارة البديعة التي لم تسمع باعيانها من اهل اللغة من فنون البلاغة باجماع المحققين (قـــوله وعلامة المجازآه) افول يعرف العجاز بتصريح اهل اللغة باسمه اورسمه وبصحة النفى في نفس الامر وتبادر الغير عندالتجرد عن القرينة على عكس الحقيقة واطلاقه على بعض معناه كالدابة على الحمار (قـــوله النقل والعجاز آه) قال في الحاشية لانهما اغلب من الاشتراك بالاستقراع والمظنون الحاق المشكوك بالاعم الاغلب وايضا المجاز قديكون ابلغ فان قولك اشتعل

بيازا في المشبه به بادعا انه عينه واغتار ارجاع التبعية البها بيعل قرينتها استمارة بالكنابة وذهب الحطيب الى انها المضور في النفس وحينتن لا يكون استعارة في المتينة

سرقوله مستندا بان اهداصله انهلوجاز المجاز بعجر د وجودالهلاقتجاز استمارة المساقة في استمارة في المساقة المساقة في المساقة في المساقة في المساقة في المبارة المساقة في المبارة المساقة مساقة بينة المساقة المسا

ء وزله والعلك الجامر أن دفع كثرهم أن الطول له مربع الخلطة الطول الطول الطول الطول الكلمة الخطاط الطول الكلم الخر وهوائه يلزم أن يجوز استمال النخلة في خجر آخر مقالها مع انه للاوج في كلامهم نأمل

٢ قوله وبصعة النفي امامنا رضي الله تعالىءنه لارشترطف المعاز امكان المعنى الحقمق بخلاى صاحبيه لأنهما بشترطان الامكان بناء على ان مبنى المجاز الانتقال من اللزوم الى اللازم فلابك من امكان الملز وم التعقق الانتقال * واجيب عنه ران الانتقال منه يترقف على فهمه لاعلى ارادته والفيم مرقوف على صعة اللفظ وكونه بحيث يدل على المعنى لاعلى امكان المعنى وصعنه فينفسه اذالعجاز الذى لايمكن صعة معناه الحقيقى فىكلام البلغاء اكثر من ان يحصى بل فى كلام الله نعالى إيضا * والتفصيل انهمناوقم الاختلاف بين الامام وصاخبيه رحمهم الله تعالى في جهة خلفية المجاز عن الحقيقة مع انفاقهم على أن الحقيقة أصل والمجاز فرعه ولايصار الى الفرع الاعنك تعدر الاصل فقال الامام رضى الله عنه انهخاف في النكام حتى يكون صعة اللفظم حيث العربية سواءامكن وصح معناه الحقيقي

أولارقالا انعقل في الحكم حتى يشترطيها,كانه في نفسه فلوقال آمك لعبد صفير السن من المتكلم المروفي نسبه هذا البنى كان مجازا بالانفاق ولكبير منه مجازا عنده ويثبتن به العتق الصحة اللغظ وعندهما كلام لفولاستعالة المنمل لفتيقي اعنى كون الاكبر منه مخلوقامن نطعته فهذا الكلام لائبات للبنوقاصلولائبات الهرية خلق عند هم والحلاق ليص الاق مجهالخليفة والتفصيل كنس الاصول

م قواه والمجاز بالذات لا يوجد في الاعلام ای بلا اعتبار امر آخر کالوصف قال المعققون الاستعارة لايعرى في الاعلام اذ مينى الاستعارة ادخال المشبه في جنس المشمه به بجعل افراده على قسمين متعارف وغير متعارف والعامية تنافى الجنسمة واعتبار الافراد الااذادل على معنى الوصفية عيث كانت مشهورة فيها كالحازم في الجود فيعمل على قسمين متعارف هوماله كهال الجود في الشخص المعهود وغير متعارف وهو ماله كماله في غير ذلك الشخص كزيد مثلا فستعار له لفظ الحاتم وموسى وفرعون من هذا القبيل وبالجملة بنا الاستعارة على رجود وصف مشهور في المشبه به علما كان اوغيره فأن وجد في المشبه يجوز

س قوله ألكل قرعون موسى اه والجواب ان ههنا ليس مجازادالفات بلياعتبار دلالتها على وصف مشهور فيجعلان باعتباره كلينس المشترك بين الافراد المتعارفة وغير المتعارفة وسبق تفصيلة في الماشمة السانقة إقراء بخلاس أه

Kunalia . IKek

والعجاز بالذات انها هوفى الاسم واما الفعلوسائر المشتنات والادوات فانها يوجد فيها بالتبعية * وتكثر

الرئس شيباابلغ من الشيب وان الاشتراك مخل بالتفاهم عند خفاء القرينة على خلاف النقل والمعاز ثم اعلم ان الحقيقة اذا كانت متعارفة فهي اولي بالاتفاق وان كانت متروكة فالمجاز اولى بالاتفاق وانكانت مستعملة مع تعارف العجاز فقد قبل العجاز اولى وقال المامنا الحقيقة اولى لان الاصل لايترك بالضرورة (قـــهله والعجاز اولى آه) لانه ابلغ واوسع اعلم ان الداعي الى المجاز قديكون اختصاص لفظ بالعذوبة اوصلاحيته للشعراواصناني البديع كالتجنيس والسجع والمقابلة وغيرها وقديكون اختصاص معناه بالتعظيم اوالتعقير اوالترغيب اوالتهديد اوزيادة السأن اوتلطف الكلام اومطابقته لتماء المراد وهوادا المعنى بكلام مطابق لمتقضى الحال بتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة وخفائها وهذه المعاني كما لانحصل من الحقايق لانحصل من المنقولات (ق ___ولم واما الفعل آه) لأن المجاز في المشتقات بتبعية وقوعه في المبادي كها يقال الدال ناطق فاستعبر النطق اولاللدلالة ثم الناطق للدال وكذلك في الأدوات بعد الوقوع في المتعلق كاللام مثلا فيستعار اولا للتعليل الذي هو متعلق معناه للتعقيب ثم بواسطتها يستعار اللام له و المراد بمتعلق معناه ما يعبر به عند تنسير معاني الحروف كما يقال من للابتداء والى للانتهاء وفي للظرفية فهذه ليست معانيها والألكانت اسمابل انماهي متعلقات معانيها من حيث انها راجعة اليها بنوع استازام * قال الامام العجاز بالذات لابوجد في الاعلام * اورد عليه المصنف مانه ماذا يقول في مثل قولهم لكل فرعون موسى

رِ تَكْشُرِ اللَّفِظُ مِعْ اِتَعَادَ الْمُعْنَى تَرادَى وَذَلْكُ وَاقْعَ لَنَكْثِيرِ الوساقل والمتوسع في محال البدرائع * ولاتجب قيام كل مقام الدخرو إن كانا من لقة فان صحة الضم من العوار في يقال صلى عليه ولايقال دعى عليه * هل بين

قـــوله مع اتحاد المعنى أه المراد به ما وضع له فبخرج اللفظان الشتركان في غيره قال في الحاشية وهو بخلاف التابع فان التابع لايستقل بالافادة بدون المنبوع بل هومهمل وايضا بشترط في التابع ان يكون على زينة المتبوع كشيطان وليطان هذا كلامه ونحوعطشان ونطشان فان نطشان لايفرد بالذكر ولوافرد لم يدل علىشيء اصلاقال ابن دريد سألت ابا حائم عن معنى قولهم نطش فقال ماآدرى ماه بخلاف عطشان والتأكيد المعنوى والحد والمعدود ايضا بخلافهاذ الحد يدل على المفردات باوضاع متعددة بخلاف المعدود وامر التأكيد ظاهر (قصية الماتكثير الوسائل آه) اختلفوا في وقوع الترادف فقيل لايقع لحلو الوضع عن الفائدة لأن الواحد كانى للافهام وما يظن منه فهر من بآب اختلاف الذات والصفة اوصفتها اوالصفه والصفة اوصفتها والأصح وقوعه كالجلوس والقفود والاسك والفضنفر كمايدل عليه التفيص باللغة والفائدة التوسيع في التعبير ويتكثير الذرائع الى المقصود وتيسير النظم والنثر وغيره من انواع البدائع كألتجنيس مثلا (قـــوله فلا بجبآه) قال في الحاشية هل يجب صعة اقامة كل من المترادفين مقام الاخر ففي حال التعداد من غير عامل ملفوظ اومقدر يصح انفاقا وامافي عال التركيب

م قوله بخلاى المحدود فأن فيه وضعاً واحدًا ومن ههذا يظهر عدم التراوق بيئهما مع قوله كالتجنس هو تشابه في اللغظ مع اختلاف أن للعنى فيجوزان بحصل التجنيس باحدهها دون الأغر

فقيل بيب وهو الاصح عندا بين الحاجب و وقبل لابجب وصححه الامام و في المحصول وقبل بجب ان كانا من لفة واحدة والا فلا أقول لا نفاء في ان المدعى لوكان نفس الصحة في الجماة

م قوله وجوب الصحة ولزرمها الكلام متفاقه عبد المتارع متفاقه متفاقه و ومن المارم الراحة على المتفاقه ومن المارم الراحة في المحلم المارم المارم الله المارم الله المارم الله المارم الله المارم الله المارم الله المارم المار

معنى لعدم الزوعه فقامال ويده لقامال ويرف اعتم ذلك في التركيب أه ويد ويظهر حواب استدلال الفائلين بالرجوب فان اللغ لا يتعصر فيما ذكره المشتل الدستيان المستدل المتناف المستدل المتناف المستدل المتناف المستدل ا

ه قراء معرف وال النظر أه الانجني أن و و فراء مع عزل النظر أه الانجني أن السية لا وجوداً الله في السية لا وجوداً الله في خصوص الله ظلا وجوداً انتسان المنظمة أنتراعها وهو كون الموضوع في نفسهال جديمة هي اللبدأ الانتراعها وهو كون الموضوع خوا الميم الانتراعها في المنظمة التراوية الله المنافقة في السية الانتراع يقال له الوجود في نفس حيث أنه مأخوذ من أمر واقعي وله الأمرع عزل النظرع عن عصوص تعبل المرجع عزل النظرع عن عصوص تعبل الدرجة عزل النظرع عن عصوص تعبل الدرجة عرف المنظمة المنظ

هل بين الهفرد والمركب نرادى اختلى فيه والمركب ان صح السكوت عليه فنام خبر وفضية ان قصدبه الحكاية عن الواقع

فلا يتصورفيه خلاق ولذا جعل ممل الخلاق وجرب الصحة ولزومها فمن قال بوجوبها استدل بانهالو امتنعت لكانلانع بالضرورة وهواما منتلقا المعنى وهوباطل لأنه وأحل فيهما اؤمن تلقا التركيب وهوايضا منتني لانهلا جرفيه اذاصح وأفاد المقصود وذلك معلوم من اللغة وأخنار المصنف أنها لاتجب وأنكانا من لفة واحدة فان اصناف البدائع قدتحصل بادرهما فقط فبصحضم ذلك فىالنركيب دون الأذر فصعة ألضممن العوارض اللاحقة للالفاظ دون المعاني بامورخارجة ويوعيده قميوله صلى عليه ولايةولون في موضعه دعا عليه اذ استعمال الدعاء مع على يفيد التضرر بخلاف الصلوة (قـــوله هلبير المفردآه) والجمهور على نفيه بناء على اعتبار اتحادنوع الوضع في الترادف وفي المفرد وضع شخصى وفي المركب نوعى اوللتفاوت بينهما بالاجمال والتفصيل وهذا وجه حسن لأن وضع المفرد ايضا قد يكون نوعيا كما في المشتقات (قـــوله أن قصربه الحكاية آه) الواقع هوالحكى عنه والمشهور انه عبارة عن النسبة بعسب وجود ها في نفسها ولذاقيل لايجب التغاير بين الحكاية والمحكى عنها بالفات فان النسبة الموجودة في خصوص لحاظ العقل ان كانت موجودة في ننسها مع عزل النظر عن تلك الحصوصية كانت صادقة والافكادبة وهذا معنى قولهم المعتبر في صدق العقود مطابقة نسبتها الذهيئة للنسبة الخارجية والمراد الخارج عن خصوص اللحاظ وتعمل النهن لامايتوهم ان الخارج ظرف لنفس النسبة لالوجودها

ومن ثمه يوصف بالصدق والكذب بالضرورة *فقول

فان الرجود نفس صيرورة الذات في ظرف ما فكيف ينسلخ عنها فبه وما أنفق عليه ارباب التحقيق هو أن المحكى عنه ومصداق الحمل في العنود الحملية هو كون الموضوع في نفسه بعيث يصح عنه الحكاية بانه محمول اوليس هووهذه الحيثية تخنلي باختلان محو الحمل وسبجيء تفصيله انشاءالله تعالى فمعنى قولنا زيد قائمني نفس الامرانه فينفسه على حيثية هي مبدأ لانتزاع القيام عنهوان لم يكن ثمة فارض ولافرض وفي العقود الشرطبة هوكون النسبتين في انفسهما على حيثية بها صحة الحكم بالاتصال والانفصال وهذه الحيثية ايضا مختلفة باختلاف نحو الانصال والانفصال من اللزومي والعنادى والانفاقي فعلى هذا يجب النفاير الذاتي ببن الحكاية والمحكى عنها فان الحكاية نفس مقهوم القضية لأحقيقتها والنسبة معتبرة فى المفهوم والمحكى عنه هومصداقها وهى خارجة عنه (قـــوله ومن ثمه يوصف آه) فان مناطالاتصاف بهما هى الحكاية اذالنقاش اذا نقش شبحا في اللوح من غير ان يقصد به النقل عن شيء لا يجرى عليه الاعتراض بعدم المطابقة على خلاف ما إذا قص به الحكاية فالصنى مطابقة الحكاية لما يحكى عنه والكذب عدمها عما من شأنمه هي فلاسبيل للعلوم النصورية اليهما وما يجرى فيها ويختص بها هو المطابقة لما قصد تصوره واما بمعنى مطابقة الصورة لما هي له فهي تعمالكل ولاسبيل لمقابلهاالي شيء من العلوم ومنههنا بستقيم قولهم كل موجود ذهني موجود في نفس الأمر و إنها عبارة عمايفهم من القول بان الأمر كذا في نفسه كما هو الحق وهذا المعنى ليس مغايرالما تلونا عليك في المعلومات النصابيقية

٢ قوله لا حقيقتها لأن حقيقة القضية ما يصح ان يتعلق به التصديق وهو المحكوم عليه وبه بشرط ان يكون النسبة رابطة متوسطة بينهما عارضةلهما فهي خارجة عما يتعلق به التصديق فتأمل ع قوله مفايرا لما تلوناه اه تعقمقه ان الصورة الذهنية بها هي صورة ذهنية تصورية كانت او تصديقية كونهافي نفسها عبارة عن مطابقتها للمعلوم أذ كونهافي نفسهامع عزل النظر عن خصوص قمامها بالذهن وملاحظته اياها فالعورة العلمية النصدينية من حيث وجودها في الذهن وفيامها به من قبيل التصورات واما من حيث انها صورة تصديقية حاكنة عن الواقع اعنى المعلوم النصديقي فمعنى كونها في نفسها عبارة عن كون موضوعها في نفسه بعيث يصع اخل المعه ولعنه فيعنى قولهم الامر كذاف نفسه يرجع فى القضايا بما هي مكاية الى المحكى عنه بالمعنى المذكور سابقا وبالجملة كونها حكاية معتبرة في النصديقات بخصوصها دون الصور الدهنية مطلقالو التصور بخصوصه (قوله فتلدراه فقول الفائل كلامى هذا كاذب ليس بخبر لان الحكاية عن نفسه غير معقول والحق أنه تجميع إجزائه مأخوذ فى جانب الموضوع فالنسبة ماحوظة مجلافهى المحكى عنها ومن حيث تعلق الايفاع بها ماحوظة تفصيلا في الحكاية *فأنحل

سابقاً بل عينه فتذكر وقد يقال أنها عبارة عن المبادي العالبة وير د عليه ان قولنا الباري تعالى موجود في نفس الامر صادق معرانه ليس بموجود فيها بنفسه وفيهان امتناع وجوده تعالى بننسه فيها لايوجب ان لايكون هذا العقف موجود افيها كيف وهومن عقايدنا الحاصلة فينافها ظنك بالاذهان العالية فتدبر وقديقال انها عبارة عمايقةضيه الضرورة او البرهان ولأيخفي عليك ان كثيرا من النظريات يحكم بصدقها فينفس الامر ولم يوجد البرهان ولا يقتضيها الضرورة كالحكسمات فتدبر (قـــوله فقول الفاقل آه) هذا الأعضال سموها المعققون بالجذر الاصم وتحريره ان من الممتنع اتصاف نسبة واجدة بالصدق والكذب معامع انه يلزم في قول القائل كلامي هذا كاذب مشير االى نفس هذاالعقد فانصدقه يستلزم كذبه وبالعكس واجأب عنه جلال المحققين بانه ليس بخبر وانكان شبيهاله لانتفاء الحكاية المستلزمة للمغايرة الذاتية بينها وبين ما يحكى عنه لماعرفت اليس من المتحقق لديك وجوب تقدم المصداق على ما هومصداقه والمحكوم عليه يجب تحصله وتقرره قبل الحكم وهذاالعقد يتحصل ويتقرر بعده فلا یکون له معنی محصل حتی یکون خبرا او انشاء والمنعصر فيهما هو الكلام المحصل (قيوله والحق آه) قديمال في النقرير انانختار صدق هذا العقد والموضوع بالحقيقة هومجموع هذا العقد الملحوظ اجمالا فيلزم انصافه بالكذب حين الاجمال ومفروض الصدق هو المفصل اقول

س قرله فتدرر فيه إشارة إلى إنه يبكن ان يقال موجود ان يقال موجود بننسه في نفس الأمر ولوكانت هي عبارة عن المبادئ المالية لم يصدى ذلك المبادئ ال

يمبدي المهمين المهم الها على انها على انها نظر يأت كما هو المقرر عند الحقين هذا والم و دارة ولم يأد والمارة الى انه يمكن ان يراد بالضرورة ههذا ما يعمالدس إيضاً فلا يرد

فانحل الاشكال تجميع تقاريره ونظير ذلك قولناكل حمد لله فانه حمل من جملته فالمكاية محكى عنها فتأمل فانه جذر إصم * فصل

انهاالاتصاني بالصدق والكذب للنسبة التفصيلية الحاكية دون الاجمالية المعكى عنها فلا يتصور انصا فها بالكذب على ان الكذب الذي هرمن أوصافي المحكى عنه ويقابل الصدق بمعنى الحق عبارة عنعدم كون الواقع مطابقا لماهو واقع له وهو يستوجب عدم مطابقة ذلك الامر للواقع لوجوب التعاكس فكيني يفرض صدق العقد مع كذب الواقم فالصواب ان بخنار كذب العقد لانتفاء المعمول عن الموضوع وهوالهجمل بناعملي انهما منشيون النسبة التفصيلية قالف الحاشية هذا كما انه جواب عن الشبهة كذلك جواب عن جواب المعقق الدواني رحمه الله ايضا يعنى باثباب المفايرة بين الحكاية والمحكى عنها بالأجمال والتفصيل كما في قولنا كل حمل لله فانه من جملة جزئيات موضوعه فالحكاية في هذا العقد محكى عنها والفرق بالاجمال والتفصيل وأنتخبير بانه لايترجه عليه فان المحتق انهااجاب عنه على تقدير جعل الموضوع المشاراليه بهذا نفس هذا العقد التفصيلي وعليه بناء الاعضال فانمأ الجواب جواب المعقق فتدبر (قيوله فانحل الاشكال آه) من جملة تقاريره ان قول القائل كلامي في هذه الساعة كاذب ولم يتكلم في تلك الساعة الاهذا الكلام فهومن افراد موضوعه بل ليس له فرد موهوم اوموجود الأهذا فصدقه يستوجب كذبه وبالعكس واجاب عنه المعلم الأول للحكمة اليمانية اننفس هذا القعد انها تكون فردا لموضوعه من حيث ان طبيعة الكلام ف هذه

به فرامنف هذا العند النصيلة لايمكن ان يقال ان النسبة النصيلة لايمكن عليها القمير عنها بافنظ مزر ولايمكن عليها المكم الحيل كما في الحراق الشرطية فالا شارة بانظالفرو والمكرعايها بهو هولايمكن الأبيلا خطة النسبة الإصالية فالجراب بوراب المعنى رحمة الله تعالى وقوله عنه إيان التعبير عنها بلفظ مغرد والحكم عليها بالكم الحيل انعابيتنم فاذا هلا عليها بالكم الحيل انعابيتنم فاذا هلا عليها بالكم الحيل انعابيتنم فاذا هلا الذي في العقد والعاداد التي بلغظ الموران بنسب يعتبر فيه خلايمتند فعل هذا النالجراب بوراب الحقق المواقى رحمه الله تعالى خاصل (توله فتدير فهم أه فـــــــــــــل الهفهوم ان جوز العقل تكثيره من حيث تصوره فكلى ممتنع * كالكليات

الساعة مع قيدما مع عزل النظر عن خصوصيته أى من حيث انه حمل فيه خصوص هذا المعمول فان ذلك مناط خصوص الفردية لامعيار ستخها واما بحسب سراية الحكم على العنوان الى ما هو فردمنه انها هو سنخ الفردية لاخصوصها اذاعتبار الخصوصية غير أعتبار سنخ الفردية وإنها استلزام الصدق للكذب وبالعكس بالنظر الى خصوص المحمول فتفكر فانه دقيق *ولايخفي عليك ان هذا الجواب لايجرى في الشخصية مثل كلامي هذا كاذب على ان الحكم الثابت للفرد بعسب سنخ الفردية يستلزم ثبوته له من حيث الخصوصية والالم يتعل الحكم عن الاوسط الى الاصغر بخصوصه ولم يفد القانون معرفة احكام جزئيات موضوعه بخصوصها فيلزم كذب هذا القول وصدقه معا من حيث الخصوصية وهو محال ومناط الاعصال انها هواجتماع الصدق والكذبف امر واحدبالنظر الى خصوصه فندبر ﴿ فصل المفهوم ﴾ (قـــوله من حيث نصوره آه) اى يكون سبب نجويز الكثرة وامتناعه مجردالنصور والادراك بناء على أن الاختلاف بالكلية والجزئية لاختلاف نعو الادراك دون المدرك فالشيء المدرك بالحواس جزئي وبدونها كلي ويظهرمنه كلية اللاشىء ونيحوه فان ادراكه لايمنع فرض الكثرة بخلاف انفسها وهذا هو المرام لمن قال انهما صفتان للعلم لابمعنى أنهما من العوارض اللاحقة للصور العلمية اذالموصوف بالحقيقة هو المعلوم باعتبار نحو العلمفهر علة للانصاف * وما اعضل على

م قوله فتدبر فيه اشاره إلى ان الحكم مالى الأفراد بحسب سخها ران استازم المتمالية بحضوصها وعليه بناء الانتجاء المتمالية والمتمالية المتمالية المتمالية والمتمالية في هدند المتمالية والمتمالية في هدند المتمالية والمتمالية والمتالية في هدند المتمالية والمتمالية والمتمالي

كالكليات الفرضية اولا كالدواجب والممكسن والانجزى *

البعض من انه بازم ح ان لابدرك المجرد ذانه المخصوصة على الوجه الجزئى لتنزهه عن الحواس وهوخرق الاجماع مزيف بان ذكر الحواس تعثيلي لاالحصر على ان المنظور اليهمو العلم الحصولي لاالحضوري وامكان أدراكه لهجرد آخر بالوجه الجزئي غير مسلم تحقيقه ان علم الجزئي قديكون بارتسام صورة مخلوطة بالعوارض المادية كالوضع والشكل واللون وغيرها وهذا اللحو من الأدراك انهايكون بذريعة الحواس وهي مفقودة في العجردات وقديكون بعنوانكلي لاينطبق فينفس الامر الاعلى ذات مخموصة كما آذا ادر كنا زيد امثلابانه انسان مخصوص عالم طويل ابيض اللون ابن فلان وغيرذلك من القيودفهن االمفهوم وان كان مالا ينطبق في الوجود بحسب الواقع الأعلى زيد لكنه كلى نظرا إلى مفهومه مع عزل النظر عن الواقع فادراك العجرد للجزئيات مادية كانت اومجردة يجوز انبكون من هذا القبيل فالحصر في الحواس تحقيقي لاتمثيلي فقدبان لديك ان التعين الذى هومناط الجزئية غيرماه ومبدأ الامتياز عماعداه وهو كونه بحيث يمتنع فيه فرض الكثرة وهو يحصل من نحو الادراك وياعق الصور اللهينة دون الاعبان فان الحمل والانطباق ومايقابلهما من شأن الصور فقط لاالاعمان الخارجية والثاني يحصل بالوجود الحقيقي للاعيان ولما في الأذهان من الصور العلمية فتفكر تفكراصاد قا (قــــولـه كالكليات الفرضية (٥) للكلى ثلثة معان فيقال لمايصد على كثير بالفعل ولماجاز ان يصدق عليه ولمالايمنع نفس تصوره من فرض الشركة فيه وكلية الكلمات الفرضية بهذا المعنى

م قوله لالعصراه لان النعين الذي هو مناطالجز ثيمة كما يترتب على الأحساس يترتب على العلم الحضوري ايضا فان الشيء باعتبار حضوره العلمي يكون بحمث يهتنع فرض تكثره * فأن قلت معلوم الحضوري الهوية العينبة وتعينها هو المرزب على وجودها العنني في نفسها وهر مدراً الأمتماز عماعداها في نفس الامر وهذا التعين ليس بمرتب على الادراك * فلنا الآبأس ان يكون الملك الهوية تعين آخر بمتنع للعقل فرض تكثرها وينرنب على الحضور العامي ويكرن مبدا الامتياز عندالعنل كماان النعين الاول المترنب على وجودها في نفسهاميك أالامتياز فينفس الامر فتأمل س قوله هوالعلم الحصولي اه واما علمه تعالى بالمهمأت المرسلة وجزئماتها علم نفصلي بحضورهالدبه تعالى بنفسها لابصورها فلايتصف بالكلمة والجزئمة وكذا معلوماته تعالى باعتمار حضورها عنان تعالى بنفسها لابتصف بهما وانمأ المتصف بهما الموجود اللهني بوجوده الارنسامي فنفكر

لارسامى ونقلر م قرام وامكان (دراكه اى بطريق د قرار فالحراه بنا، على ان الكلام فى الارتسامى دون المضاورى (قوله وبنار نظير آه . فعصوس الطفل في مبدأ الولادة وشبح ضعيف البصر والصورة الخيالية من البيضة المينة كلهاجزئيات لان شيئًا منها لا يجوز

(قيروله فعدوس الطفلآه) جوابسو ال مقدر وهو ان الصورة الخيالية من البيضة المعينة والشبح الحاصل لضعيف البصر قابلة للاشتراك عند الذهن وكذا محسوس الطفل في مبدأ الولادة اذ هولنقصان مواسه لايقدر على اخذ الصورة عن المادة بخصوصها فيرتسم في خياله صورة لأيميز بهااباهوامه ص الغير فينطبق تلك الصورة على الكثير مع انهم عدوهامن الجزائيات وأجاب عنه المصنف بإن المرادص قه على الكثير على وجهالاجتماع دون البدلية والنردد وهو المتحقق ههنا وماقيل ان الطفل الايدراك الكثرة بل تلك الصورة من حيث هي عنده غمر قابلةلها فهومزيف بانه لامدخل لأدراك الكثرة ولالتحققها في الانصابي بالكلية وليست الكلية بالقياس الى شخص دون شخص بل مناطها أن يكون المفهوم في نفسه صالحا لأن يصدق على الكثير ثم انطباق الصورة الخيالية على الاعبان الحارجية انها هو ادا كانت متشابهة عند الحس واماعلى الافراد الفرضية فجرى في الصور الحيالية كلها وكذا الوهمية لتجردهاعن المادة تجريد ماوتحقيقه ان المدرك بالحس الظاهر لقارنته بالمادة وعوارضها فى العين ياحقه هوية مانعة عن الشركة مطلقا واما المرتسم في الحس الباطن لتجرده عن المادة نفسها تجريدا ناقصا يلحقه خوية بها يمتنع اشتراكه على وجه الاجتماع دون البدلية فان مراتب المدركات بالخواس الباطنة مترتبة في التجريد ففي الامساس تجريد عن عين المادة الخارجية على اشتراط بحضورها بعينها مررحيث علاقة وضعية بينهاويين حامل القوة الحاسة واكتناف بعوارضها المختصة لها وفي التخييل تجريل آخرعن

لانجَوز العقل،تكثره على سبيل الاجتماع وهو المراد * وههناشك مشهور وهوان الصورة الخارجية لزوين والمصورة الحاصلة منه في اذهان طائفة نصوروه كام متصادقة فان التحقيق ان حصول

ثلك العلاقة الوضعية بالنسبة الىالمادة الخارجية اذالصورة المكتنفة بتلك اللواحق بعينها متمثلة فى الخيال مع غيبوبة المادة عن الحس وفي النوهم تجريك آخر أذ مدركات الوهم معان غير محسوسة وتخصصة بالشي الجزئي الموجودف المادة ولكن على اشتراطمقارنتهاللصور المعسوسة إذالوهم لايكون مدركابانفراده بل انهايدرك بمشاركة من الخيال وفي التعقل تجريد تام بنزع الغواشي واخذجوهر الماهية من ديثهي فلايمنع من تجويز الاشتراك على وجه الاجتماع فهوكلي وبهذًا يظهر انالغرد المنتشر على نحوين نحو مايكون النردية لأعلى التعين معتبرة فى مفهومه وهو فى نفسه فصاح الشركة على وجه التبادل كعيوان ما وانسان ما ومحسوس الطفل من هذا القبيل لانه يصابح في وجوده اي شحيص كان ونحيو مايكون في حدانفسه متعينا وعدم تعينه عند الذهن وهو لايصدق فينفسه على كثيرين باىوجه كانلكنه يصلح عندالذهن صلوح الشك والتجويز كالصورة الخيالية من البيضة المعينة والشبح الحاصل لضعيف البصر فتفكر (قسموله وههنا شك آه) انت خبير بان الشك بالهوية الخارجية غير مترجه نظرا الى ان المقسم هو المفهوم قال الشيخ الكلية ليست هي المطابقة مطلقا بل مطابقة المفهوم للكثيرين (قسموله كلها متصادقة آه) اقول اليست الأمور الذهنية والأعيانية متخالفة بمسب الهوية الشخصية كيف واختلاف نحوالقيام والوجود يوجب اختلاف التشخص فلااتحاد ولاحمل ومايرام بحصول

٢ قوله وبهذا يظهر أن الفردآه أي من قرله ان الصورة الخيالية من البيضة المعينة والشبح الحاصل لضعيف ألبصر فابلة للاشتراك عندالذهن ومن قوله وكذا محسوس الطفل إلى قوله فينطبق تلك الصورة على الكثير ووجه الظهور اما عن الأول فلانه يفهم منه أن الصورة المآخوذةعن البيضة المعينة والشبح الحاصل لضعيف البصر مأخوذان من المادة المعينة فلااشتراك فيهما جسب الحقيقة الاان امثال البيضة المعينة وكذا امثال ذي الشجرمتشابهة عندالحس فيشتبه الذهن انالصورة المأخوذة والشايح المأخوذ من اىمعين فتردد الدهن قيها فيعتملان الاشتراك عند النهن على سبيل البدلية واما عن الثاني فلانه يفهم منه ان الصورة المرتسمة مأخوذة من المادة الغير المعينة لانه لايقدر على اخد الصورة من المادة المعمنة فيعتمل الاشتراك في الواقع على سبيل البدلية وبهذا يظهر انالفرد المنتشر على قسمين فمامل س قوله الست الأمور الفهنية والخارجية اه وفيه نظر لان الصورة الخيالية لما كانت مكتنفة بالعورض المخصوصة المادية كالشكل واللوب والوضع ونعوها مع تجردها عن نفس المادة الخارجية وهي بعينها مع تلك العوارض المغصوصة مرتسمة في خيالات جماعة ومكتنفة هناك بعوارض اخرى خمالية بها يمتاز كل صورة خمالية عماهي حاصلة في خيال آخر من تلك الجماعة فيكون تلك الصورة آليمالية المكتنفة بالعوارض المادية مع قطع النظر عن العوارض الخيالية صادقة على تلك الصورة الخيالية المكتنفة بالعوارض الخيالية فيلزم ان تكون كلمة اصعة مملوا على تلك الصور لابدلا فقط بل جميعا ايضا وهل ظل لها من حيث انتزاعها عنها * فالحق ف الجواب ان يقال ان مناط الكلية جواز الانطماق على الاعبان الخارجية محققة كانت او مقدرة ممكنة كانت او ممتنعة على وجه الاجتماع فتفكر

رضيعه أن كلها هو حاصل في ذهن مثلًا ومكتنى على غور عصوله في ذلك النفر بهذا على المال في ذهن بهذا عالم في دار وحالك بالعكس * وبالجملة تعدد الرجود يوجب تعدد الموارض منها على متباينة لا يصلن شي، منها على العوية للخرى بلاعلى المورية الخرى منها على على العوية الخرى بلاعلى المورية الخار يعدد عامل المورية الخرى عاصل الحواسة للنفرة الساس المحاسسة في المتبارة الساسة الساس المحاسسة الساسة الساسة المساسسة المحاسمة المحاسبة الساسة السيد السيد في المسرسون

الأشباء بانفسها فى الذهن لاباشباهها و امثالها فنذا^ى الصورة تكثر ومن ههذا يستبان كون الجزفى الحقيقى محيولاوه والحق *ولاتجاب بان المرادصة على كثير بن هرظل لها ومنتزع عنها واللازم ان لها

الاشياء ليس الاحصول ماهيتها العجردة في العقل والمكننفة بالعوارض المادية مع التجر دعن نفسها عند الاحساس والتغييل والتوهم لاان الهوية العينية بعينها متمثلة فيهاكيف والمكتنف بالعوارض الخارجية من حيث هو كذلك يمتنع حصولة في الذهن وبالعكس قال في الحاشية الدلاثل الدالة على الوجود العقلى للاشياء ندل على وجودها حقيقة لاعتبار الشبحوالمثال الذي هو وجودها مجازا وانت خبير بانها لاندل على ارتسام الهوية العينية بماهي عينية في الذهن نعم تدل على مالوحناه آنفا (قــوله ومن ههنا نبين آه) انكر والسيدر ولانه منحيث هوجزئي حقيقي له هوية شخصية لايصدق على نفسها لعدم الغيرية ولا على غيرها من الهويات لتباينها واثبته المحقق الدواني من سبيلين احدهما انه يجوز حمله على نفسه باخذه مع الوصفين المتغايرين لتحقق مناط الحمل وهرالاتحاد معالغيرية كمايقال هذا الضامك هوهذا الكانب والاخر ان الغاراب صرح في المدخل الاوسط ان الحمل على اربعة افسام حمل الجزوي على الجزوي وحمله على كليه وحمل الكلي علىالكلي وحماه علىجزئيه ولعل مراده نفي الحمل المتعارف اونفي كونه محمولا بالطبع (قـــوله ولايجاب آه) حاصله انا نعنى بصدقه على الكثيرين ان يكون ظلالها ومنتزعا عنها بان يوعذن منكل واحدمنها بجذف المشغصات معنى واحد بعينه يطابق الكلولاشيء من تلك الصور كذلك بل كلها اظلال للهوية العينية المناصلة في الرجود وفروع مستفادة منها (قــوله لان التصادق آه) اقرل

اظلالا متعددة لا انها غلل متعدد والمطلوب هو الثانى لان التصادى يصبح الانتزاع والظلية فان الاتحاد من الطرفين بمل الجواب ان المراد تنشر المنهوم بحسب الحارج فالصورة الحاصلة من زيد باعتبار الادهان يستحيل ان ينتشر في الحارج بلكلها هوية زيد واما الكليات المرضية والمعتولات الثانية فلعرم اشتهالها على الهزية لاينقبض

النصادق ممنوع كما بيناه ولأنسلم ان النصادق يصعع الانتزاع والظلية من الجانبين فانالانعني بهاالاالفرعية بحسب الوجود والانتزاع بالمعنى المذكور وكيف بجوز احد من العقلاء كون الانسان من فروع مفهوم الكاتب بلالامر بالعكس فتفكر (قـــولـ بل الجراب آه) حاصله على مانقل عنه ان الصور الحاصاة منزيد في اذهان الطائفة كلها هوية زيد لانه يصدق على كل واحد منهاانها لووجدت في الحارج لكانت عين زبد وهوالمراد بحصول الاشياء بانفسها لاباشباحها فلاتنكثر بحسب الحارج افول والاولى ان يقال ان الكلى ما يجوز العقل نكثره بحسب الخارج والهوية العينية وتلك الصور يستحيل فرض تكثرها في العين اذكلها هوية شخصية مانعة عن تجويز الشركة فيها بحسب العين سواء كانت عين هوية زيد اولمتكنبل كها يستحيل فيها نجويز الكثرة بحسب العين كذلك يستحيل جسب الذهن ايضا اذكل وآحد منها مأخوذ مع العوارض المشغصة المانعة عن الكثرة في نفسها والايلزم جوازكون الشخص الواحد اشخاصا كثيرة فالحق في الجواب أن يقال المرادف ض تكثر المفهوم بعسب نفس الأمر فتفكر (قـــوله والما الكليات الفرضية آه) دفع توهم ناش عن التقييف بالخارج وهوانه بخرج عن هذا كثير من الكليات كالفرضية والمعقولات الثانية كنهوم اللاشيء والعلم والصورة العقلية ومنهوم الكلي

ع قراء ولانسلم إن أه حاصله أن الظلل بكرن صورة ذهنية منتزعة عن ذى الظلل اعتى الموجود الذى له تشغيص ورجود يترتب عليه الا توار الخارجية ويستحيل أن يكرن الصورة العينية الخياساة في الرجود صورة ذهنية بماني من والتصادق لايوجب ذلك فتامل من والتصادق لايوجب ذلك فتامل الذهن والتصادق لايوجب ذلك فتامل الذهن والتصادق لايوجب ذلك فتامل الدارة نفس هوية مها لاحابة اليه في الحالة المحدود والمحتولة المحدود المحدود والمحدود الحدود المحدود والمحدود المحدود المحدود

م قوله فالحق في الجواب اه فان قبل الصورة الجزئية الحاصلة في خيال زيد مثلا من حيث هي مع قطع النظر عن الغوارض الحاصلة لها في ذلك الخيال بنطبق على تلك الصورة في اي خيال تعصل على سبيل الاجتماع جسب نفس الامر فيازم كلية مدركات الحواس فلا بد من التقييد بعسب الحارج حتى لا يازم ذلك * قبل الوجود في نفس الامر هو وجود الشيء في نفسه مع قطع النظر عن خصوص كوندفى الحارج اوفى الذهن وتلك الصورة انها تعددت بعسب خصوص مصولاتها في خيالات عديدة ومع قطع النظر عنها صورة جزئية واحدة مقترنة بعوارض مادية حاصلة لها في اي خيال وجدت فلا كثرة فيها بجسب نفس الامريل بحسب إخصوص حصولها في خمالات معددة فتأمل (قر المفتفكر فيه

العقل بمجرد تصورها من تجويز تكثرها في الخارج حتى قيل ان الكليات الفرضة بالنسبة الى الحقايق الموجودةكليات هذا * الكلية

وغيره عما يمتنع صدقه على الكثرة في الخارج ويزال بانها لعدم انطوافها على الهذية المانعة من فرض الاشتراك لا ينقبض العقل بمجرد تصورها عن تجويز الكثرة فيها بحسب الخارج * وفيه أن أمنناع التجويزههنا لم يكن منوطا على انطوائها على الهذية حتى بلزم من انتفائها انتفاوء بلعلى خصوص عنوانها فان خصوصية عنوان اللاشيء والصور النهنية مثلا علة مستقلة لامتناع وجود افرادهما في الخارج والكلي مالا يكون بخصوص عنوانه مانعا عن تجويز الكثرة فيه فتفكر فيه وتحقيق المقام على وجه ينكشف بهالمرام ان الكلية من الأمور الاضافية المعضة التى ليست بازائهامب أمتقرر في نفس الموصوف بها وانما التقرر في بقعة التأصل مطلقالنفس الانسان مثلافاذا نسب الى جزئيانه الموجودة اوالموهومة قضى عليه بالكلية على ان يكون معيار الصدق ومطابق الحكمبها صلوح الماهية بخصوصها لها من حيث الاضافة الذهنية النفس الامرية فلايلزم ان يكون الاعتقاد بها جهلا لانتفاء مايعتبر باز اثهامن حيث المبدئية في بقع التأصل نعم يلزم لولا تلك النسبة في نفس الامربل في الفرض البعت فالكلى ماجوز العقل تكثره من ميث خصوص عنوانه مع عزل النظرعما هوخارج عنه بعسب الواقع والافرادالتي بالتياس اليها كليته ما لايأبي هوبنفس مفهومه وخصوص عنوانه عن الاتحاد معها موجودة كانت اومعدومة عكنة اوعتنعة وهي الافراد النفس الامرية واما الفرضية المعضة التي يأبي هـو بخصوص

، فرله فتنكر فيه اشارة الى منم كون خصوصية التقل عم قطع النقل عما هر: دُارِج عنه مانية عن فرض الشركة فيه لجواز ان يكون الماني امرا آخر نهر كون الموجود الحاربي عبداً والرورد الحارجي نفس الشيئة أويلازمها ومثال كون الموجود الحارجي مناصلا في الموجود بمثلات منهوم الصورة المينهة وغير صدقها على الموجود الحالمة على امتناع صدقها على الموجودات الحارجية واحدة كانت او كثيرة فاهم (قوله النود الكلية والجزئية صفة المعلوم وقبل صفة العلم * والجزئي

عنوانه عن الاتحاد معها فليست لها حظمن الفردية بالقياس اليه الابالفرض البعت ولايكون المقايسة اليها مناطا للكلية فتلك الكليات المنقوضة بها بخصوص عنو أناتها لايمنع العقل عن تجويز كثر نها بعسب الحمل على افرادها في نفس الامر وانكانت متوهمة اومهتنعة فها توهم من كليةالمفهومات الفرضية بالقياس إلى الحقايق الموجودة ليس بشيع لماعلمناك انمناط الكلية هي الاضافة إلى افرادها الواقعية التي لووجدت يتحددلك الكلى معها بلافرض الفارض ومن ههنا يستنبطان الفرد النفس الامرى على قسمين مايكون موجودا فينفس الامر ومالايكون موجودا فيها الاان الكلي لايأبي بخصوص عنوانه عن الصدق عليه وايضا ينهدم اساس ماهو المشهور ان الانسان الذي ليس بجيوان مثلاً من افراد الانسان الاان يقال فرديته باعتبار طبيعة القيد مع عزل النظر عن الخصوصية التى لامدخل لها في سنخ الفردية ولاا ستحالة في ان يكون الشيء فردالشيء بجيثيةدون ميثية هكذا ينبغى تحقيق المقام وتوضيع المرام (قسوله وقبل صفة العلم آه) تحقيقه أن الكلية بمعنى الاشتراك مملاليست من اوصاني الاعيان بماهي كذلك فانهااما ان تكون مبهمة وهوباطل فان الوجود ملزوم للتعين بلعينه اومتعينة فلايتعد بامور متباينة في الوجود لامتناع تعدد الهوية الواحدة ولامن أوصاني الأمور النهينية بماهي مكتنغة بعوارض ذهنية اذعلى مسلك الامثال ليس لها صلوح الاتصاف بها بل هي من شيون معلومها وكذا عند من آمن بخصول الحقايف لمامر آنهًا والمابعين المطابقة للكثيرين فاذا اعتبر معها صلوح الصورة للاتحاد مع الجزفيات في الوجود فكذلك

ام قوله الفردالنفي الأمرى اي مايگون فرديته فينفس الأمر بلا فرضي أرض من قرديته فينفس الأمر بلا فرضي الرضي من قدم المسام أن الأنسان الفيد يعمل الفرداللاسان نعم أنه مقدم الأنسان الفيد مقدم الأنسان المقدل والذين المعالم والذي يبن المبدل والملتى والملتى والملتى والملتى والملتى والمنادى والمنادى

ع قراء أما أن نكون مبهية أى غير شخصة قلا يرد بالهيولى فأنها موجودة مشخصة قلا يرد بالهيولى فأنها حيثيرة كثيرة منها كثيرة منها مشخص فتشخصه لايشتم تلك الصلاحة نه مانعة عن صدفها على تثير بن تعتبته في موضعه ه قولما مراقبة عنى المالية أي بالمناحة التي لا يكون بينة وبينة والمحتوصة التي لا يكون بينة وبيسة عيرها من افراد نوع آخر (قوله بعض غيرها من افراد نوع آخر (قوله بعس غيرها من افراد نوع آخر (قوله بعس غيرها من افراد نوع آخر (قوله بعس

٧ قوله بحسب اختلاق نحو الادراك ادام الم الرئية على هذا التعنيق ادام المرئية على هذا التعنيق المدون المعرفة منافئة منا التعنيق التعنيق عنه فين عدسية وقائدة فيد الشأن المنافئة والاعبان المنافئة عنها (رقبل النها نقيا متفادان وقبل النها منهور اعلى منافئة الدخلة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة المنافئة الانتجاء وجردة ولما المنافئة الانتجاء وجردة ولما المنافئة الانتجاء وجردة ولما المنافئة الانتجاء وجردة ولما المنافئة الانتجاء والمنافئة المنافئة المنافئة الانتجاء وعناؤه المنافئة الانتجاء وعناؤه المنافئة الانتجاء وحردة ولما واللهاء

ايضاعنك الموعمنين بحصول الحقايق فانمال المعنيين حينئن واحدواما من انكربه فقد اقتصر على المعنى المذكور وذهب ألى اتصاف العلم والمعلوم كليهمابها والنقابل بين الكلية والجزئية بالعدم والملكة فالجزئية ايضا وصف للأمور الذهينة بماهيهي والحق أن الاختلاف بينها وبين الجزئمة بحسب أختلاف نحوالادراك كماسبق والمعروض حقيقة نفس المعلوم ومن ثهه فيل انمر جعهمانفس الشي عبلامد خابية تحقق الكِثرة وادر اكها ولعل هذا هومراد المصنى في الحاشية المنقولة عنه على قوله وقيل صفة العلم حيث قال وذلك مذهب الأوائل وهو الحق بحسب دفيق النظر وان كان جلي النظر يعلم بالأؤل فان التشخص الذي عليه مدار الجزئية انماهو بنعو الادراك وهو الاحساس لاالتعقل وهذا تأويل ما اشتهر من الحكماء من نفى علم الواجب تعالى بالجزئيات على وجه جزئى فافهم انتهى * افول علية نعوالادراك للنشخص لاندل على انصاف العلم بهما حقيقة فلابدان يتكلف بانهما صفتان حاصلتان بسبب العلم تدبرنيه وأماعلم الباري تعالى بالجزئيات فتفصيلهان المتكلمين ذهبوا الى أنه تعالى يعلم الحوادث اليومية كما يعلمها احدمنابانها موجودة فيهذا الوقت ولمنكن قبله وجازوجودها كعدمهابعده فيردعليهم تغير العلم بالمتغيرات بحسب تغيرها فالنزم بعضهم جواز تغير صفائه الاضافية كالحالقية والرازقية بالاضافة الىكل شنعص والعلم من الاوصاف الاضافية ومن قال انه صفة موجودة النزم جواز التغير فيها ايضابناء على جواز كون البارى تعالى محلاللحوادث كماجوز بعض الحكماء كونه تعالى محلالصور المعلومات * ومنهم من انكر التغير في صفائه تعالى اصلا فقال العلم بما سيوجد هوالعلم بوجوده حيان وجل ويتمسكون فيهابتمسكات واهية * واما الحكماء فالظاهر يون

والجزئى لايكونكاسبا ولامكنسبا * وقديفال لكل مندرج تحت كلى آخر. بخنص بالاشا فى كالاول بالحقيقى * الكلبان ان تصادقا كليا فيتساويان والافتقار قا فان كان كليا فيتباينان وانكان جزئيا فامامن الجانبين فاعم واخص من وجه اومن جانب واحد فقط

وله أن العلم القام أي العلم الثام بالعلة الثامة للمعلول بجميع الحيثيات التي لها مدخل في العلية يستأنم العلم التم للمعلول بجميع عتباراته المستندة اليها (قرلم فاندفع

> منهم قالوا انه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه الكلى لاالجزئي * ويردعايهم انه لايمكن الانكاربوجو دالجزئي المتغير على وجه الجزئية والتغير وكل موجود بكلجهة فهو في سلسلة الحاجة الى الواجب تعالى الذي هو مبدعوه وعلته الأولى وعندكم ان العلم النام بالعلة النامة مستلزم للعلم النام بمعلولها وان علمه تعالى لذاته المالم العلوم فهو معلومة له تعالى على وجه الجزيبة والمحققون منهم قالوا ان المدرك الزماني انماهذه الادراكات منه بتوسط آلة جسمانية لاغير فانهيدرك المتغيرات الحاضرات فى زمانه ويحكم بعدمها قبل زمان وجودها وبعده ويشير اليها بانها في اي جهة منه وعلى اي مسافة وغير ذلك واما المدرك الذى ليس كذلك فيكون ادراكه ناما فانه يكون محيطا بالكرعالما بان اى حادث يوجد فياى زمان وكم يكون من المدة بينه وبين الحادث الذي يتقدمه اويتأخر عنه فلا يحكم على شيء بانه حاضر وذلك غائب وغير ه إذهوليس بزماني ولامكاني بل نسبة جملة الازمنة والامكنة اليه نسبة واحدة وانهايحكم بتلك الاحكاممن كان وجوده فيزمان معين ومكان معين فعلمه تعالى بجميع الموجودات انه العلوم واكملها بلاتؤسط آلة جسمانية بل بحسب حضورها بنفسها لديه تعالى من حيث الاستناد بكل جهة البه تعالى وهذا هو التأويل لعلمه نعالى بالجزئبات على الرّجه الكلى فلأنفغل (قـــولـه والجزئي لايكون كاسباآه) اىفى العلوم الحقيقية قال الشيخ انالانشتغل

فاعم واخص مطلقا * اعلمان نقيض كل شيء رفعه فنقيضا المتساويين متساويان والافتفارقا في الصدق فيلزم صدق احد المتساويين بدون الأخر هذاخلف * وهمنا شك قوى وهوان نقيض النصادق رفعه لاصدق التفارق *وبما

بالنظر فى الجزئيات لعدم التناهى وعدم انضباط احوالهافلا يفيد العلم بهامن حيث الجزئية كالالانه لايترتب عليه غاية مكمية وصعة وقوعها موضوع الكبرى لايستوجب النظرفيها في تلك العلوم * وقديقال الكلام في تصوره وكسب التصور فاندفع ماقيل ان الاستقراء والتمثيل استدلال بحال الجزئي آه ولا يخفى ان المقصود بالنات فيهمامعرفة احوال الكلي دون الجزئي (قسوله الكل مندرج تحت كلى آه) اى موضّوع كلى فلايرد بالساوى لمااشتهر من عد احد المنسا وبين جزئيا اضافيا للا خر والحق ماصرحه الشبخ من ان الحكم على الافراد الشخصية اوهى مع النوعية فلايك خل المساوى تحته (قول ما اعلم ان نفيض كلشى وفعه آه) نوقش فيه بالا يجاب الذي هونقيض السلب وردبتعيم الرفع من الحقيقي والحكمي وقل حقق بعض روعساء المحققين ان النقيض هو الرفع حقيقة والا يجاب لازم اسلب السلب والسلب ليس مقصور الأضافة الى الوجود حتى يلزم كونه في قوة السالبة السالبة المحمول ومعنى قولهم أن النناقض من النسب المتكررة اناحد المفهومين اذاكان رفعا للاخركانالاخر نقيضاله بمعنى المرفوعبه وهوايجاب اضافي وانكان رفعا لامر آخر وسبجىء تفصيله ان شاء الله تعالى قـــوله والافتفارقا اي وان لميصدق احد النقيضين على ما صدق عليه الاذر فيصدق عينه فبلزم الفرقة بين اصل التساوى فان إلكام في نقايض المفهومات الكلية بحسب الحمل الايجابي فكاما يحمل عليه اللاانسان مثلا بالايجاب يحمل عليه اللاناطق

۲ قوله فاندفع اه وجه الدفع انه استدلال بتصديق حال الجزئي على

حال جزئي آخر

٣ قوله ای موضوع کلی یعنی ان یتم موضوعا له في قضية موجبة كلية لا في قضية مطلقا ولعل وجهه ان المراد بيج في قولنا كل جما صدق عليه ج بالحمل المنعارف بناء على ما ذهـب اليه المتأخرون والشك في صدق احد المساويين على ألا خر بهذا الحمل فيشتمل الحكم على احدهما للاخر والحق ما صرح بـ الشيخ وغيره من

م فلا يدخل المساوى لأن الكلام في النضايا المتعارفة ولاريب فى ان منهوم المعمول يجب ان يكون خارجا عن عندالوضع فيها فلا يدخل مفهوم الناطق فى كل انسان ناطق وهكذا العرضيات المتساوية لموضوعاتها كالكاتب والضاحك مثلا وايضا لابدفيها من مصداق الحمل وهوههنا قيام المبدأ ويستعيل قيام الكتأبة بمفهوم الكانب والأيازم ان يكون من الكليات ألني يتكرر نوعها فتفكر

ه قوله والساب ليس مقصوراه هذا جوابعن سوال مقدار وهوان السلب لايضاف الا ألى الوجود فسلب السلب في قوة سلب ثبوت السلب وهي السالبة السالبة المحمول التي لايستلزم الايجاب المعصل كاهو التعقيق * وحاصل الجواب انا لا نسلم ان السلب مقصور الإضافة الى الوجود فان مرتبة الماهية النيهي اثر الجعل البسيط منقدمة على الوجود فرفعها المقابل لها يضافي اليها دون الوجود وبالجملة السلب قد يضاف الى غير الوجود فيجوز ان يضافي الىنفس مفهوم السلب ومرجعه الى رفع العقك السلبي عن الواقع كفولنا ليس زيد ليس بكاتب ويازمه الايجاب ولايقصد يه رفع ثبوت السلب حتى يكون في قوة السالبة السالبة المحمول فوله إذحاصل وربها يكون نقيضا المتساويين ممالا فردله في نفس الامر كنتايض المهروبات الشاملة فيصف الامرل دون الثاني * وما قبل انساب على شيء لايقتضى وجوده وحينتثل رفع النصادق يستلزم النمارى فيعد تسليمه انها يتمادا كانت تلك المهروبات وجودية كالشيء والمهكن وامااذا كانت سليمة كلاشريك البارى ولااجتماع النقيضين فلاسلغ

وبالعكس والايحمل عليه عينه بذلك الحمل لاستحالة ارتفاع النقيضين وكذلك البيان في نقايض الامور العامة فان الموضوع مفروض التجوهر والوجود ولو تقديرا اذحاصل التساوى يرجع الى عقدين غير بتبتين فينهدم اساس الشك الأتى الذى يبتني على اعتبار النناقض فى العقود التي يرجع اليها التساوى دون المفهومات المفردة حتى يقال اذ الميصدق كل لاناطق لاانسان يصدق بعض اللاناطق ليس بلاانسان فيصدق بعض اللاناطق إنسان فيورد عليه انالانسلم انرفع التصادق الذي هو في قوة السلب العدولي يستوجب النفارق وهو الايجاب النعصيلي لجواز انتفاء الموضوع قـــولـه وربها يكونآه تأييدللمنع اونقض اجمالي لجريان الدليل في نقايض الامور العامة مع تخلف المدلول عنه اومعارضة على اصل الدعوى فان هذه الأمور مع نساويها نقايضها ليست كذلك فانها عالا فرد لها بحسب نفس الأمر حتى تنعقد عقود ايجابية (قـــوله وما قبل آه) هذا الجواب قد ارتضى به ثلة من الاخرين حيث قالوا صدق السلب على شيء لايقتضى قوامه في نفس الامر بناء على إن البجاب السلب يساوى الساب البسيط نحبنئل يجوز النصادق ببن نقايض الامور الشاملة مع عدم افرادها في نفس الامر مثل كل لاشيء لامكن ويكون رفع التصادق الذي هوفي قوة السالبة السالبة التي

س قوله اذ حاصل التسارى اه والقضية الوجبةالغير البنتية ما حكم فيها بثبوت المحبول للموضوع على تفدير انطهاف العنوانعايه واتعاده معه فيقتضى الوجود للتدرالحقف على ما سيأف ان شاالله نماكي (قوله فالمنم لذلك فيه فلاجواب الابتخصيص الدعوى اى بغير نقايض تلك المنهو مات هذا *ونغيض الاعم والاخص مطلقا بالعكس فان انتفاء العام ملز وم لانتفاء الحاص ولاعكس تحقيقالعنى العوم *وشكك بان لاجتماع النقيضين اعم من الانسان مع ان بين نقيضيهما تباين و ايضا المكن العام اعم من المكن الحاص فكل لاعكن عام لاعكن خاص وكل لاعكن خاص اماواجب او متنع وكلاهما عكن عام فكل لاعكن

تستدعيه على خلاف سبيل الجاب السلب يستار والنفاري قـــوله فبعد تسليمه آه يعني لانسام اولااقتضاء تلك السالبة تجوهر الموضوع ووجوده وعدم اقتضاع تلك الموجبة له ولوسلم فانها انصرام ما اوهمتم اذا اخذتم المفهومات الاصلية وجودية حتى يكون العقل من نقايضها موجمة سالمة المحمول ورفعها سالبتها واما اذا اخذت سلبية كلاشريك البارى تعالى ولااجتماء النقيضين فلامساء لذلك الوهم في حل العقدة فان نقايضها حينتُك وجودية وانت خبير بانهم لو النزموا كون النقيض رفع شيء حقيقة كما هومسلك المحققين حتى يكون نقيض لااجتماع النقيضين رفعه فلهم سبيل اوسع لدفع الاعضال فألمنع هو المنع الاول فتأمل قيوله فلاجواب الابتغصيص الدعوى آه فان نقايض غيرها تصدق لاعالة على شيء مافى نفس الامر فيكون الموضوع موجود افيتلازم السلب العدولي والايجاب التحصلي والتعميم بحسب الطاقة البشرية وأيضا لايترتب على البحث عنها غاية معتدة بها حتى نفص بالنظر والحق ان عموم السلب ليس باعتبار التناول بل بحسب الاعتبار فان السلب يصح مع اخذ الموضوع منميث ثبوته ومنميثلاثبوته بخلاف الايجاب فانهلايصع الامع اعتبار الوجود بنعو ماخارجا اوذهنا اوفرضا فمعنى

ع قوله فالمنع هو المنع أو لا يقال قولنا اللاشر بكألباري لا اجتماء النقيضين هو موجعة سالية المعمول فتنعظو برفعها السالبة السالبة الحمول وهي تسندي وجود الموضوع عندهم وهمالاتصدقان على شيء في نفس الأمر فلا فائدة في الالترام المذكور * لانانقول لهم ان يلتزمواان قولنالاشر بكالماري لااحتماء النقيضين موجبة معدولة لا موحدة سالمة المحمول وقولنا لا لاشر مك الماري لا لااجتماع النقيضين سألبة معدولة اوموحية سالية المحوول وهمأ تصدقان عندعدم الموضوع ايضا ومحمول موجبة السالمة المعمول لايجب ان يكون وجوديا فى الأصل مل يعور ان يكون عدمها فتفكر (قوله على تقدير

عام مهكن عام * والجواب ما مر من التخصيص * وبين نقيضي الاغم والاغص من وجه تباين جزئي كالمتباينين وهو التفارق في الجهلة لأن بين العينين نقار في تحديث عين احده ها بدون الاغر يصلق نقيض الذر معه وهو يتحقق في ضين النباين الكلى كاللاجير واللاجوان واللاانسان والناطق وقد يتحقق في ضين العجوم من وجه كالابيض والانسان والخاطق والحيوان وهنا سو ال وجواب على طبق مامر * ثم الكلى الماعين حقيقة الافراد او داخل فيها نهام هشترك بينها وبين نوع آخر اولا يقال لهاذانيات وربيا يطلق الذاتي بعني الداخل او نارج ضنص سحقيقة اولا وينال لها عرضيات *

كون نقيض المتساويين متساويين ان احدهما لوانطبق على فردما ولو بالفرض البعت كان الأخر منطبقا عليه كذلك وكذاالاخص والاعم فصدق السلب بالفعل لاينافي الابجاب على تقدير انطباق العنوان على الفرد فيصدق قولنا كلما لووجد كان لاشيئا فهو بحيث لووجد كان لامكنا فانسدسبيل النقوض وانحل الاعضال ومنههنا يظهر ان الحكم الحملي قل يكون بالانحاد بالفعل وهو يستدعى تغرر الموضوع وثبوته بالفعل وقديكون بالانحاد على التغدير فيساوق الشرطي لاما در جع اليه فيستدى تقرره وثبوته على التقدير لابالفعل ق_وله والجواب مامر آه اي من التخصيص ومرمنا التعقيق وعكن الجواب عن الثاني بمنع استعالة صدق الشيء على نقيضه مواطأة بالحمل العرضي كعمل المنهوم على اللامنهوم واللاجزوى على الجزوى وانها المبتنع صدقهما على شيء ثالث بنعو واحدمن الحمل فتدبر فيه ويمكن منع كلية الكبرى فان من اللامكن بالامكان الحاص ماهو لامكن بهالأمكان العام بحكم الصغرى فتفكر

م قوله على نتدير انطباق العنوان على الندرد أه فيه نظر لانه أذا وجد اكان شبئاء كمنافلانسام قوله كلمالووجد اكان لا شبئا فهو محيث لووجد لكان لا مكنا

 م فوله فتدبر فيه وجه الذبر إنههنا صدقها على شيء ثالث لانهها مأخود ان في الوجيه الكلية فهعناه كلها صدي عليه وصى الموضوع صدق عليه وصى الحمول (فوله ولا يخفى

٣ فوله ولا يخدى عليك اه اشارة الى
دو قبول السيد السند قدس سره
ورق قبول الرد إذا لا نسلم ابقلاب امكان
الذات بالرجوب الذات لل لا يلزم من
مركب من الذات والصنة فلا يلزم من
ضرورة الذات ضرورة الصنة بل
المجموع فاذا الفات ضرورية المبتد بل
ولا يلزم سرورية المبتد بل
ولا يلزم سرورية المبتد بل

س قوله وإذ اخذبشرط لاشي واهاعترض علىه الاستاذ في مواشيه بان الامر لو كان كذلك لكان حمل الاسض على الساض الفائم دالثور صعاعاً إذ المأخوذ بشرط شرره وكذا بشرط لا شرع اخص من الماخوذ لا بشرط شيء مع انه منتف بالضرورة وذلك لان مصداق حمل المشنق قبام المبدأ فياما حقيقيا وهو اذا كان بينه وبين ما قام به تعايرا أوغير حقيق وهو إذا كان نفسه ومر جعمعلم القيام بالغير وكلا قسمية في البياض الفائم بالثوب منتفى * أقرل الفر في سنهمأ بالاعتبارات المذكورة يستدعي ان يحمل المأخوذ بلا شرط شي، على اخريه حملا اولما وبالذات لأنه ذاتى لهما ومصدافه نفس الموضوع مرجيث هوهو وما ذكر من قيام للمبدأ فهو مصلاق لحمل المشتق حملا عرضا متعارفا بالعرض ولا يليزم من انتفاءً احدهما انتفاء الآخر فتأمل عرقوله لموحود آخر وهو المعلىكا الثوبوالحجر ه قوله هذه الملاحظة اي ملاحظةان الابيض مقارن لموجود آخر وقوله ومنتمل كان بماضااي حس كونه ابيض بذانه ٧ قوله اذ البياض هو الابيض توضيعه ان الابيض هو المأخود لا بشرط شيء امر مبهم والبياض هو الأخوذ بشرط لا شيء امر محصل كالمادة متغاير المُعل فلا يعمل عليه ولا على المجموع المركب منه ومن المحل فافهم م قوله باعتبار التحصيل اى اذا اخل

البياض محصلا فهو عين الابيض

والجمهورعلى ان العرض غير العرضى وغير الهحل مقبقة * قال بعض الافاضل طبيعة العرض لابشوط شيء عرضى وبشرط شيء محل وبشرط لاشيءالعرض المنابل المجوهر * ولذا صح النسوة اربعوالما * دراع ومن ثمه قال ان المبشدّق

(قـــوله والجمهور آه) فإن العرض قلى يكون حوهم اكالحدوان للناطق، منيلا وليس عرضاله واما المشتق فهو عندهم مركب من النات والصفة والنسبة والعرض هي الصفة فقط وغيريته للحمل ظاهر كما سبجيء قال السدر السند قدس سره ان مفهوم المشتق بتألف من الوصف والنسبة والووصون غير معتبر فيهلأعهو ماوالايلزم تقوم الفصل كالناطق بالعرض العام وانت خيير بان مفهومه ليس فصلا بل يعبر به عن الفصل وهو معنى بسيط على ان التعرزعن دخول العرض العام واعتبار النسبة من الهقومات عجيب وبعيل عنه فلس سره وللخصوصا والاينقلب الامكان الذاتي الى الوجوب الذاتي في ثموت الضاحك للإنسان مثلا لضرورة ثبوت الشيء لنفسه ولا يخفى عليك أن فيه ذهول عن الغيد قـــوله قال بعض الأفاضل وهو ابو الحسن الكاشي وهو مصنى روضة الجنان اخذ هذافي زعمه من كلام المحقق الدواني حيث قال في الحاشمة القديمة لشرح التحريدان الابيض مثلا اذااخل لا بشرط شيء فهو عرضي واذااخف بشرط شيء فهوالثوب الابيض وأذا اخف بشرطلا شيء فهو العرض المقابل للحوهر كماان طبيعة الناتي جنس ومادة باعتمارين وفصل وصورة باعتبارين فطبيعة العرض عرض وعرضى باعتبارين فالمدرك بالبصر اولاهو الابيض ومقارنته لموجود آخر يعلم من خارج حتى لولم يكن هذه الملاحظة لم يعلم ان ههنا شيئًا بل شيء هو ابيض بذائه وحينئك كان بياضا وابيض اذالبياض هوالابيض بأعتبار لايدل على النسبة ولاعلى الموصوف لاعاما ولاخاصا بل معناه التحصيل وللذلك لايحمل على مجموع العارض والمعروض كالجسم الذى هوبدن النفس ومادتها لأبحمل على مجموع البدن والنفس بخلاف الجسم المأخود لابشرط شي، * تمقال في موضع آخر والتحقيق إن معنى المشتق لايشتمل على النسبة فإن معنى الأيمض والأسود ما يعبر عنه بالفارسمة بسمك وسماه ولايلخل في مفهو مه الموصوف لاعاما ولاخاصا والالكان معني قولك الذوب الأرمض الذوب الشيء الأيمض أو الثوب الثوب الاسض بل معناه هو القدر الناعت وحده انتهى *فتوهم ذلك الفاضل إن مراد المحقق كهاه واتحاد العرض والعرضي كذلك ارأد اتحاده مع المعروض بالذات فليس للبياض ذات سوى ذات الجسم فهناك موجود واحد جسم باعتبار وهمولي باعتبار وصورة باعتبار وبياض باعتبار وابيض باعتمار فلمس للبياض تشغص آخر سوى تشغص الجسم وايدلها توهمه بما ثقرر ان العدد قسم من الاعراض ولبس له في الوجود ذات مغايرة للمعدود مثلا الأربعة مرتبة منه ولها معدودات غير محصورة كالرجال والنساء ولا احسبك شاكا في ان لست للاربعة ذات ممتازة عن ذات اربعة رجال وكذا الكلام في المقادير المتصلة فليس للماع حقيقة وللنراء حقيقة ولذاصح النسوة اربع والهاع ذرأع نعمالاربعة معنى اعتبارى مغاير له بعسب ظاهر الأمر لكنه ليس من مقولة الكم ولايقدربه شيء *فان اوهم ان جعل المعل والبحاده غير جعل العرض والجاده كما ترى الى ان من الجسم بعد زمان يصير ابيض فكيف العينية ذاتا ووجودا فيزال بانهما متغايران مفهوما ومتحدان ذانا بمعنى ان البياض لايوجد الابان يكون عين ألجسم والوجود امر انتزاعي قديتنزع

ع قوله ولذلك لا يحمل اه اى لاجل انتماء تلك الماحظة المذكورة ولحاظ العمان بشرط لاشرع

البياض بشرط لاش، م توليم من السائل او يعنى مس قوله فتوهم ذلك الماضل او يعنى الشار و المقابل و المقابل و المقابل المقا

بل معناه هو القدر الناعِت وحده وهذا هو الحق *ويوعيده

عن الجسم من حيث هو جسم وقد ينتزع عنه من حيث انهلون مفرق للبصر وكذا الايجاد فانالجعلههنا بمعنى النصيير لاالخلف * اقول ويه نستعين انكلام هذا المتوهم فاسد فان الجسم اذاصار ابيض فاما ان يزيد على طباع الجسم شيء ف الرجودبه يصير ابيض فذلك الزائد هو البياض فلهذات ووجود يغاير ذات الجسم ووجرده اولا يزيد عليه شيء اصلا بل هو على ما كانمن قبل فلم يكن الجسم ابيض *وايضا كلم المحقق برىء عما نوهم حيث صرح ان البياض موجود بوجود متأخر عن وجود الموضوع وبه يمتازعن العدميات كالعمر فان العقل اذالاحظ مفهوم العمي يجدانه لايتوقف الاتصاف به الاعلى سلب البصر عما يصابح له بالقوة الشخصية او النوعية من غير ان يزيد هناك امر في الوجود بخلاف الابيض ثمقال في موضع آخر ان انحاد الشيء بالذاتي اقوى من اتحاده بالعرضي اذهو بالذات والثاني بالعرض لان مصداقه قبام العبدأ فاذا وجد فرد من الماهية كانت ذاتياته موجودة بالذات وعرضاته بالعرض فأنها مغادرة له يحسب الحعل والماهية نعم لهاارتباط معه وبه يتصنى بالانحاد فينسب وجوده اليها بالعرض ويوعيده ماقال الشيخ وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لهجالها وبه يفرق بين الوجود وسائر الأعراض بان كل عرض فان وجوده في نفسه هو وجوده وحلوله في محله بخلاف الوجود اذ وجوده هووجود موضوعه*نعم بدل على قول المتوهم كلام الصدر الشيرازي في مواشيه على شرح التجريد عسى ان يأخل من كلامه * تحقيق المقام ان معنى (المشتق بسيطاجمالي يعبر عنه عند التفصيل بشيء ماينسب

ويوءيده ما قال ابن سينا وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لحمالها

اليه الرصف على شاكلة التقييد في التعبير دون التقييد في المقصود فهو امر مبهم بألقياس الى ماتحته من امور محصلة له متعدة معه في مرتبة متأخرة من مرتبة انفسها بخلاف المبدأ كالبياض مثلا فانه امر التحصل بالقياس الى الاشياء المفروضة له ولهذا تجرى الاعتبارات الثلث في المشتق دون المبدأ فهو مغاير للبدأ بالذات وينتزعه العقل من الموصوف بالنظر اليه وله اختصاص بموضوفه وهومناط الاتحاد وصحة الحمل بهوهو وللمبدأ ايضا اختصاص به هو مناطعة حمل الاشتقاق فقط فالعرض اعم من العرضي من وجها ذالابيض مثلا اذااخذ بشرط لاشيء كان عرضا محمولا بالاشتقاق واذا اخد لابشرط شيء كان محمولا بالمواطأة * قيل هذامن مراعاة حقوق الالفاظ واما على مقتضى النظر في هذه الصناعة فبجب ان بلاحظ مايوعن منه الاسود والابيض مثلا من حبث انه يعمل على الموضوع وذلك ليس نفس السواد والبياض بل هومن حيث انه يقوم بالموضوع ويختلط هوبه اى الاسودية والابيضية * اقول فالاولى ان يقال السوادية والبياضية اذ السواد من حيث الاضافة والقيام بالموضوع عبارة عنها لأعن الاسودية التي هي الاسود من تلك الحبثية ولايمكن ان يجعل مأخذ اشتقاقهما هي الاسودية والابيضية لاالسواد والبياض من حيث القيام بالموضوع كمالا يخفى على المتدرب قيوم ويوعيده آه لعل هذا تأيب لانحاد العرض والموضوع بالذات بناءً على أن وجود العرض بعينه وجود المحل على زعمه ولايدل على كون المشتق امر ابسيطا ولاعلى انحاده مع المبدأ اذكلامه

م فوله بالقباس الى ما نحته من لمور محماته فلامور المحملة هى مرتبة بشرط لاشى ولا فلك أنها من مرتبة المشك أنها متأخران عن مرتبة المشك أنها المثنى مبهم والمبهم مقدم على المحصل سم قوله ولهذا بحتوى الاعتبارات التي بحسها الاعتبارات التي بحسها الاعتبارات التي بحسها التهام والتحصيل وسعى و نصلها إن شاالله قبالي

دیجی، تعصیاه ارتثانالله نعایی ع. قوله رهومناناه اه لان الحیول بیاهر محیول لیس اه رجود فی نضه الا کونه آلینا لموضوعه روتعدل معه لا کرجود الاعراض لموضوعاتها او وجود المیادی لانتزاعیة لمرضوفاتها اعنی لحرقها بها لموقا انتزاعیة لمرضوفاتها اعنی لحرقها بها لموقا انتزاعیة کما سیاتی

وق المرافية من سيات و قوله فالعرض أو المصادقهما في الابيض مثلا وتفارقهما في الحيوان والبياض

٧ قراء لاعن الاسردية الم الن معنى الاسردية الم الن معنى الردوية كون الشيء اسرد فهى عبارة عن مغيرة على ما ميثة الحادر الى موضوعاتها على مايدل زيادة النا المصدرية وبالاسبة على هيئة المشتى وف فصاته في ماشيد الاستاذميرهيد الله تعالى المنافية بالخاشية المائية المنافيرهيد

 ولدالاسودية والابيضية الان الاسودية والابيضية متأخرة عن الاسود والابيض ومأخرا الاشتقاق بجب إن يتقدم على الشنق (قوله واو ٧ قوله ولو انتزاعيا كالمنوتية والاعمى فان مكمهها حكم سائر الاعراض بحسب اصل الفيام والمناعية وان كاعالدين له أو انتخام الاعراض من ميث أنه يترزب عليه الآنا و وودله ولهذا إنقار الفياء اس قوله ووردله ولهذا إنقار الفياء المناص الاعمالية المناص الاعمالية المناص الاعمالية المناص المواطأة عم قوله ويكون النسبة الماس المسراد بالنسبة همنا معناها المنبقى بل بعض ان هذا اللهو من مقوسط بين الحال والحمول النسبة بين الطرفين ٥ قوله فلا يبقى الا انتفر الناعت وحده اى الايمنى من حقيقة المشتى الاالتاعت وحده اى المناص والمتعاد المناص والمتعاد المتعاد من المتعاد المت

فالكليات خمس* الأول جنس وهوكلي مقول على كثير بين مختلفين

في الاعراض دون المشتقات الاان يقال ان المشتق نعتومن احوال المعروض وقائم بهوكو انقزاعيا نحكمه حكم ساقر الاعراض علىما نبهناك عليه فرجوده هو الحلول في العمل والانصاف بهكما يدل عليه قول الشيخ فيكون النسبة التي هي الحلول والقيام خارجة عنه بالضرورة وكذاالعمل فلايبقي الاالقدر الناعت وحده وانتخبير بان المصنى في صديبان الاتحاديينه وبين المبدأو كذابينه وبين العمل كهاهو الظاهر وهذالايدل عليه لجواز أن يكون المشتق مع بساطته مغاير اله وللحمل بالذات ويكون للمبادي وجود في انفسها هووجودها لمحالها كها حققناه وعليه اكثر المحققين ولعل المصنى توهم من عبارة الشبخ عينية وجود الاعراض لوجود الموضوع فيتحدان بحسب الدات ايضا*ولايخني بطلانه قاڭڧالحاشية يردعلىمادهب البهالشيخ انه يلزم انيكونالنقطة المشتركة بين الحطين مثلا موجودا بوجودين فان وجودها لهذاالخط غير وجودها لذلك الحط وبطلان اللازم من البديهيات وللشبخ ان يقول على ما ذهب البه الجمهور وانالم يلزم كون شيء واحد فيبان الفرق بين انحادالجنس والفصل وانحادالعرض والعرضي معالمحل ۷ قوله فيتعل ان بحسب الذات يعني ان كان العرض هوالمعل في الوجود العيني فيكون المشتق هوالضفة اعني العرض وهوبعينه المعلفلايتصورهناك نسبة بين الموصوف والصفة اعنى حلولها فيهوانصافهبها فلميبق الاالندر الناءت الذى هوبعينه المنعون في الوجود فيكون قول الشبخ بجسب زعم المصنف تأيبدا لكون المشتق أمرا بسيطا متعدا مع الموصوف والوصف بالذات في الرجود ٨ قوله قال في الحاشية يرد على اه اعام ان الجمهور ذهبوا الى ان للعرض وجوداً فىنفسه ومع ذلك له ربط لشي أخركا لسوادمثلا معوجوده في نفسه مرتبط بالجسم وهذا الارنباط يسمى بالحلول والفيام والوجودالرابطي عندهم وهوغير الوجود الذى العرض في نفسه ومناط صدف الحمل فىالأعراض وفى الامور الانتزاعية التي ليس لها وجود في نفسها لكنها فائمة بالموضوعات هوهذا الوجود أارابطي وانكان الوجود فىنفسه ايضا لازما لصرق ألحل فيماله وجود كالاعراض فمصداق الحمل ومطابق الحكم بالاتحاد

فىالوجود اتحادا بالعرض فىالاوصابي

مطلفاعينية كانت اوانتزاعية وجودية كانت اوعدمية غير العقولات الثانوية

٢ قوله ولعل المصنفاه بدل عالميه ما
 سيأف فالحاشية المنقولة عن المصنف

كالرجود وغيرها هومن ألامور (العامة معالم المسترك بين الغرضيات مطلقا وبه يصح نسبة وجود المرضوع حواليطيد السبي بالملاول وهر النصر المشترك بين الغرضيات مطلقا وبه يصح نسبة وجود المرضوع المهادات المقتولات النقولات الثانون فتها خلطيت والعادون عام في المعادون المتارك مثلاً عن الأضوع المبيني هو موجودا فليس المعادون وحلول في الموجود المعادون وخلاف المقتول الثاني الذي هوموضوع الميان الثانيات الذي هوموضوع الميان الثانيات الذي هوموضوع الميان الثانيات الذي هوموضوع الميان الثانيات المتاركة المتاركة المتاركة المتاركة المتاركة والمالية والمالية والمالية المتاركة المتاركة والمالية والمالية المتاركة بين الخطيدين المتاركة بين المتاركة بين المتاركة المتاركة وجودها في المهاد والمتاركة والمتاركة المتاركة بين المتاركة ب

بالحقايق فى جواب ماهو فان كان جوابا عن الماهية وجميع المشاركات فقريب

موجودا بوجودين لكن يلزم قيام العرض الواحد بمعلين في هذه الصورة فما هوجوابكم فهوجوابناوغاية مايقال في التفصى عن الفريقين أن بطلان التالي على تقدير التداخل ممنوع فان النقطة الواحدة انها تعرض للخطين من حيث اتحادهما في المبدأ والمنتهى انتهى * اقول لا اشكال ايضا على من انكر وجود الأطراف اوقال بانها امور انتزاعية وهو الحق على ما بينه المحققون لكن يتوهم من عبارته اتحاد الوجود الرابطي الذى هو وجود لغيره ومفاد لكان الناقصة والوجود فينفسه الذى هومستقل بالمفهومية ومفاد لكان النامة مع انهما مختلفان بالماهية *فنقول وجود الشيء للشيء يطلق على معنس الأول ان يكون رابطا بين الشيئين غير معقول على الاستقلال ويستعيل انسلاخه عن هذين الشيئين ويعتبر فيجملة العقود فى الحكاية فقط والثاني مفهوم مستقل هووجود الشيء وانما يلحقه من حيث خصوص المادة ان يكون منتسبا ومضافا الى شيء هو موضوعه فله صلوح أن يلحظ بماهو هو فيكون معني اسميا حقيقيا ياحظ بماوياحقهمن حيث خصوص طباع معروضه وهو الشيء الناعت فيصير معنى اسميا اضافيا وهذا من خواص الماهيات الناعتيةف المحكى عنه وثم هذا النوع من الوجود بعدان يوعف على هذه الجهة نحوين فتارة ينسب الى ذلك الشيء كما يقال وجود البياض في نفسه هو وجوده فى الجسم فيكون من احواله وتارة ينسب الى المنعوت فيقال الجسم موجودله البياض فيصير من احوال المنعوت وعلى هذا يقع وجود الشيءفي نفسه ايضا على معنيين الاول بازاء الوجود الرابطي بالمعنى الأول وهذايعم وجودالجواهر والاعراض

د ولايسرد هذا على الجمهور الراحد مين بدر عليه الراحد المتنفلان الحال في منا أخير الحال في فعدا أخير الحال المتنفلة بالحياة التعلقات المتنفلة بالحينا تعلقات المتنفلة بالحينا تعلقات الانتجاج بالمتنا تعلقات الانتجاج المتنفلة المتن

فتامل م قول الأشكال الضااهيعني كها و قوله اقول الأشكال على مذهب الى اتها المرافق موجودة المحتال المائية على المستفيد مهمه الله تعالى كذلك المستفيد من الكروجودها بالكلية ولا على من الكروجودها بالكلية المستفيدة عنها الموادن انتزاعية منشأ المسال المويدي عبد المهاب المائية عنها المسلم والعطر و فرادة من المسلم والعطر و قوله من الكلية و كذا المسلم والعطر و قوله من ذلك آه

والافيمير *وهينا مباحث الاول انها هوسوال عن الماهية المختصة ان اقتصر فيه على امرفيجاب بالنوع او الحدالتام وعن تمام الماهية المشتركة ان جمع بين امروفيجاب بالنوع ان كانت متفقة الحقيقة اوبالجنس ان كانت محتلفها *ومن هينا يقترح علم امكان جنسين في مرتبة واحدة لهاهية واحدة * الثانى وجود الجنس *هو

وهو وجود نفس الشيء على الاطلاق والثاني بازاء الثاني منه وهو ان لا يكون منسو باالى شىء فبغتص بالطبايم الجرهرية وان سألت الحق فالوجود في ننسه على الاطلاق هووجود غير منعلق بشيء من الموضوع والعلة وهومخنص بالواجب سبحانه وجملة الجائزات رابطية الذات والوجود بالقياس الي جاعلها وفي هذاالحكم العجردات والمأديات متساوية الاان الماديات في وجودها متعلقة بالمادة ايضافهي رابطية منجهتين فاحفظفانه الحق قيوله انماهوآه فدابحسب اصطلاحهذا الفن وسبق تفصيله فتذكر قيوله اوالحدالنام آه يعني اذا كان الامر الواحد جزئيا حقيقيا مثل زيد ماهوفيجاب بالنوع لانه تمام الماهية المختصة به وكذا اذاجمع بين جزئيات متفقة الحقايق لأنه تمام الماهية المشتركة بينها واذاكان كليا مثل الانسان ماهوفيجاب بالحدالنام لانهتمام الماهية المختصة به والغرض حينئل معرفة الحقيقة التفصيلية ولهذ الايقع الحد النام فيجواب زيد ماهولان التفصيل ههنامستدرك ويكفيه الاجمال الذي في الانسان مثلا فتفكر قـــوله ومن ههنا آه فان كلمة ماعلى هذا سووال عن تمام الماهمة مختصة كانت اومشتركة ايما لايكون الخارج عنها ماهية نزلت منزلتها للمسوئل عنه فلانكون الأواحدة *وقد يستدل علمه بلزوم الاستغناء عماهومن مقوماته اذالواحد كاني لتقويم الماهية ق وجود الجنس هروجود النوع اى الوجود المعصل

هو وجودالنوع ذهنا وخارجا فهومحمول عليه فيهما *ومنشأ

وإلا فللذهن أن يتعقل معنى واحدابهما منفردا قال الشيخ لوكان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان سببا لوجودالنوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة وانكانت قبلية لابالزمان بلوجود تلك الجسمية في هذالنوع هو وجود ذلك النوع لاغير وفي العقل ايضاالحكم هكذاافان العقل لايتمكن انيضع فيشيء من الاشياعلجسمية التي هي طبيعة الجنس وجودا بحصل هواولاوينضم اليهشيء آخر حتى يحدث الحيوان النوعي في العقل فانه لوفعل ذلك لكان ذلك المعنى الذي للجنس في العقل غير محمول على طبيعة النوعبل كان جزأ منه في العتل ايضا بل انها بحدث للشىءالذى هوالنوع طبيعة الجنس فى الوجود والعقل معا اذااخلت النوع بتهامه ولأيكون النصل خارجا عن معنى ذلك الجنس مضافا اليه بل منضما فيه وجز أ منه من الجهة التي اومأنا اليه انتهى كلامه اىجهة التحصل وهي جهة بها يكون الجزئية لأعلى سبيل الحقيقة فطبيعة الجنس المأخوذ بشرط الفصل لانفاير الفصل والنوع ذهنا وخارجا فالحيوان لأبشرط شيء اداانضم اليه الناطق فانها ينضم اليه منحيث التعين والتعمل لامن حيث انه امر آخر " يحصل منهما امر ثالث والالم يحصل مقبقة نوعية فان من اجتماع المقدار مثلا مع الفصل لا يحصل حقيقة الخط و ان حصلت ماهية تركيبية مطابقة لها فان الاجزا العقلية ليست اجزا المحدود وان كانت للعد حقيقة وغير محمولة عليه ومن ههنا اقترح أن تقدم الجنس والفصل على طبيعة النوع نقدم بالماهية فقط لابالطبع ايضا وهوالتقدم بحسب التقرر والوجود منجهة التوقف نعمذلك

ب قو له نعم ذلك بالنسبة الى المدتوجه ان المناسبة الى المدتوجة ان المناسبة الى المناسبة الى المناسبة الى المناسبة المناس

r فوله وقديقال الهماميتين مأن حاصل كلامهائبات النقدم بالطبم لهمافى ظرف الخلطوالنعرية وغرض القبلة فى النقدم بالطبع(همافى الواقع وكذا الجيب غرضه اثبات النقدم بالطبع للجنس والفصل

يحسب الواقع " ولا يعولة آن و لا يعمل " ووله لا يعمل " ووله لا يعمل الناف و ولا يتعمل في الناف الناف الناف الناف الله يعمل الناف الله يعمل الناف ولهذا في الناف ولهذا ولم يا يا يا الناف ولهذا ولم يتالية والناف ولهذا ولم يتالية والناف ولهذا ولم يتالية والناف ولهذا ولم يتالية والناف ولهذا ولم يتالية ولم يتالية

ع قوله اعترض عليهاه الظاهر انهنقض ويمكن ان يجعل معارضة

ويبدن سبعه معارضه ه قوله ولاينقام عليه بحسب الوجوداه وفيدانه ان اريكنني النقام الانفكاكي فالمحول الزماني والدهري فيسلموان اريدنغي النقام الذاتي في لحاظ العتل

۹ فوله أنجك وجودها منتظرا اقرللانسلم ان الماهية منتظرة في وجودها الخارجي الىالدات اى الجنس والنصل بل الامر بالعكس كما سمائي فتأمل

۷ قوله اقول المأعرفت الله جواب عن اصل الاعتراض المعبر بقوله وقف يقال الله (قوله تحقيقه ان المعنى آله

ومنشأ ذلك إن الجنس ليسرله تحصل فيل النوع و ان كانت فبلية لابالزمان فان اللون ادا إخطرناه بالبال فلا مقنوبة حصيل شيء متقرر بل نطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل و (ما طبيعة النوع فليس*بطلب

بالنسبة إلى الحداي المعنى التركيبي مسلم دون المعدود الذي فيه وحدة بحتة وقد يقال انهما متقدمان طبعا ايضا من تلفاء عكم الجزئية في ظرف الخلط والتعرية الذي هو لحاظ التعين والإبهام * وقيل عليه ان الذاتي والماهية متعدان في القوام والوجود والنقدم الطبعي يستدعي سبق وجود السابق على وجود المسبوق فاجاب عنه بعض المحققين بان تقدم نسبة الوجود الى الذاتي من نسبته الى الماهية يكفيه والعقل حاكم على ان الجعل البسيط الوهد اني يتعلق او لابالمقومات ثم بالماهية لأبمعنى انها مجعولة بالعرض وأعترض عليه بان نسبة الوجود الى العلة الجاعلية افرى تقدما من نسبته الى المعلول اذهما متغايران في جميع انحائنه سالامر بخلاف وجود الذاتي والماهية مع ان نقدم العلة على المعلول ليس عندهم بالطبع بل بالعلية وما به السبق فيه إنهاهي حيثية الوجوب وأجيب عنهان العقل يحكم بان المعلول لاينتظر وجوده عند وجود العلة فلا ينفك امدهما عن الاخر ولايتقدم عليه بحسب الوجود فها بهالسبق ههناانها هوالوجوب دون الوجود بغلاف الماهية فان العقل اذالاحظها في ظرف الخلط والنعرية يجل وجودها مغتظرا فهابه السبق ههناه والوجود فانضح الفرق وظهر المقصود أفول اما عرفت انحكم الجزئية انما ياعقها في تلك اللاحظة بالنسبة الى الحداي المعنى التركيبي في ذلك اللحاط دون المحدود وهوملحوظ من حيث الوحدة الساذجة كما يشهد به الواجدان

يطلب فيها تحصيل معناها بل تحصيل الاشارة *الثالث ما الغرق بين الجنس والمادة فانه يقال للجسم مثلاانه جنس للانسان فهر محمول عليه وانه مادة له فهرهستحيل الحمل عليه فنقول الجسم الما فو ذبشرطعام الزيادة مادة وبشرط الزيادة نوع والمأخرة لا بشرط شيء بل كيف ما كان ولومع التي معنى مقوم داخل ف جهلة تحصيل معناه جنس فهو مجمول بعد لا يدرى انه على اى صورة و محمول على كل مجتمع من مادة وصورة

فتفكر فانه دفيق قيولهرمنشأ ذلك آه تحقيقه انمعنى الجنس بماهر هو كالمجهول لايدري انه على اي معنى وكم معنى يشتمل فيطلب تحصيله لانه لم يتقرر بعث وليس بالفعل شيء محصل كما اذا اخطرنا معنى اللون مثلابالبال ام يحصل معنى متقرر بالفعل يقنع بهالعقل بليطلب في تحصيل معناه وتقرره بالفعل زيادة لاعلى انها تقارنه منخارج بلعلى انهاتحصله وتقرره بالاختلاطالاتحادي واماالمعنى النوعي فانما يطلب فيه الزيادة لبعصل الاشارة فقط اذلم يبق له تعصل منتظر الااليها بخلاف الجنس فانه يجب فيه من تحصيل زائل حتى يقبل التحصيل بالاشارة فان اللون مثلا لايجوز كونه مشار االيه اى مشار اليه كان الأبعد ان يضاف اليه معنى آخر محصلله فتفكر قبول المسمالمأخوذآه والتفصيل ان الاعتبارات الثلثة قد تجرى بألقباس الى الأمور الغير المحصلة وهى العوارض اللاحقة فى المرتبة المتأخرة وسبجىء تفصيلها انشاء الله تعالى وقد تجرى بالقياس الى الأمور المحصلة كالفصول للاجناس فالجسم مثلا قد يوعمن بشرط لاشيءبان يوغف معناه جوهرا ذاطول وعرض وعمق فقط بان يعتبر انمامه بهذاالقدر وامتيازه عما عداه حتى يكون في هذا اللعاظ امرا محصلا في ذائه واذا قارنه شيء آخر فانها هو

ع قوله تحقيقه ان معنى اه اعلم أن الجنس امرمبهم ناقص فيفتقر فى دان ذاذه وحقيقته الى فصل فلانستغنى عنه فيشيء من المواد فالحفايق النيهي بسايط بحسب الخارج اى لاتمايز بين اجزائها جعلا ووحودا اذاطلاق البسط علمها بهذا المعنى شائع في كتبهم يستعمل وال فصولها عن طبايع اجناسها الىبدل لانه اذا زال الافتقار آلى طبيعة الفصل تبقى الطبيعة محصلةد المناه فلم تكرن الطنيعة الجنسية جنسا فافتقارها الى الفصل ليس لمجرد التميز لحصوله بالخواص ايضابل لتكميل ماهيتها وزوال نفصانهاالذات فلايجوز تقومها بالفصل في وضع دون موضع الابحسب اعتمار العقل فأن المأخوذ بشرط لاشيءمن الطبيعة الجنسية نوع عقلي فكل معنى اذا اعتبر معه معنى آخر فان كان بينهما مفايرة بحسب النعصل والوجود فللك المعنى ليس فصلاله بلعرضا خارجا عنه وأن كانت المفايرة بينهما باعتبار الأربهام والتعصيل كان فصلاهدا هو الفرق بين الفصل وغيره من الخواص

س ولوله بالقباس الى الامور الفير المحدلة المرادبالامور الفير المحدلة هيئاما لايفيد تحصل المرتبة المقدمة على مرتبة العوارض عم قوله بالفياس الى الامور المحسلة اى فى مرتبة قوام ذاتهاونقرر حقيقتها المتقدمة على على ماياحته من خارج

م قرله فنطاطراد بقرامتها اعتبار ذلك المنى دوسه رائدا نعنى بالماغوذ وحده والدا نعنى بالماغوذ وحده كونه كذلك بعضاج المعبد المائدة المائد المائدة المائد

ب ولمه فعلله إن فهادة علله هـنـا المنافر ورالحتى ان المنافر والشهور وإلحتى ان المنافر الشهور وإلحتى ان المنافرة المقالمة للمستحدة المنافرة للمنافرة للمنافرة للمنافرة للمنافرة للمنافرة المنافرة المنافر

س قوله وقليو خف الابشرطشي ا اهاعلم ان الماهية المأخوذة لابشرط شي وقد يكون غدر محصلة بنفسهافي نفس الامر بل بصاء للصدق على الأنواء المغتلفة المتماينة وانما يتعصل بانضمأم امور محصلة لها فيتخصص بها ويصير رهينه احل تلك الأنواع فمكون جنسا والأمور المعصلة له فصلا تجعلمنوعا وقد بكون متعصلا في ذاته وغمر متعصل باعتمار انضمام الامور البهايجعلها كل واحدمنها احدى الحقايق المتأصلة كالانواء المندرجة تعت جنس فهوفى نفسه نوع بلشخص مبهم من نوع منعصر فبه كالهيولي الأولى لانهااذا اخذت لا بشرط شيء حصل لها ابهام جنس بالقباس ألى الصور المنوعة المضافة اليها هذامبني على ما دو المشهور من مذهب المشائين من ان الهيولي متعدة فىالوجود مع الصورة المعصلة لها باعتبار ومتهايز عنهافيه باعتبار ففي الجسد البسيط اربع موجودات المهبولي الأولى والصورة الحسمة والصورة النوعية والرابع المركب منها تركيبا انعاديا وهو الجسم البسيط عنصرا كان اوفلكا فندبر

وردان كان متارنا بالدين معان الراوبالماني في هذا الترجيه النصول المنسبة ٧ قوله ويمكن ان يمنالاه عائد السيدين و كان من شركائنا في الدرس والتعصيل وهوينغض بهمنا التوجيه فادرجته في الكتاب نذ كرة المالهم اغترل و لووليميا والإليمان ٨ قوله ولوكان مم النامعان داخلة المراد بالمعاني في هذا الترجيه التصول المتورف المراد يعين الترجيهين (قوله فسي ان يعرف آه

واحدة كانت اوالغا وهذاعام فيها ذاته مركب وماذاتهبسيط لكن في المركب نحصيل، عنمي الجنس عسير ودقيق وفي البسيط ننتيج المادةمنعسر ومشكل فان ابهام المعين وتعيين المبهم امر عظيم

خارج عنه غير مصل له فهو بالقياس إلى ذلك الغير والمركب منهما مادة فلا يحمل على شيء منهما ثم اذااعتبر ذلك الاختتام بحسب الاعيان فهي مادة خارجية والفصل بهذ االاعتبار صورة خارجية وبحسب الذهن فعقلية وقد يوعندلابشرط شيءبان يوعِ خَلْ ذَلَكَ جُوهِ إَذَا لَمُولَ وَعَرْضَ وَعَمَقَ مِنْ غَيْرِ أَعْتِبَارِ الاختتام والامتياز حتى اذا فارنه معنى آخر مخلوط به في الوجود لميكن المجموع جسما ومن غبر اعتبار عدم الاختنام وعدم الامتياز حتى لولم يكن هناك معنى آخر لم يكن هناك جسم بل لوحظ معنى الجسم مرسلا بحيث ان وجد مع افترانه بهبالحلط اوعدم افترانه به كذلك كأن جسما فهوفي هذااللحاظ جنس وامرمبهم في ذانه و يحمل على كل مايقارنه بالحلط التحصلي وعلى المركب منهما *وقد يوعَّفل بشرط شيء وذلك بان يوعن فلوطا بالفعل بذلك النعومن الاختلاط بما يمكن دخوله في سنخ تحصله كالنامي والحساس فيكونكل منهما عين الاخر وعين المركب بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذالوحظ لابشرط شيء فافهم قيوله ولومع الف معنى آهاى وانكان مقارنابالف معان معتبرة منجملة المحصلات فهو جنس حيث لم يعتبر بعد تعصله بها ويمكن أن يقال في معناه أن معنى الجنس ولُوكان معالفي معان داخلة في تحصل سانخ المعنى الجنسي بما هوذلك المعنى فهوجنس حيث

لأتفيل

وقرله فعسى ان يغرض أه وقديقال أن الراديا أسبط ما الايتميز اجزائه فى القرام والرجود فى الحارج وبالمركب ما يتم المسام المقتبقة الحيثة المتعالمة باعتبار والمتعالمة باعتبار معظمة المتعالمة المتعال

وهذا هوالفرق بين الفصل والصورة ومنههنا تسمعهم يتولون ان الجنس

لاتفيد تلك المعاني تحصله النوعي فان الحيوان مثلا وانكان متضمنا للنامي والحساس لكنهما لايفيدان نوعيته بحيث لأ يبقى له الانعصل الاشارة فندبر قيوله وهذا عام آهاى كون الطبيعة الواحدة مادة باعتبار وجنسا باعتبار قـــوله لكن في المركب أه لعل وجهه على مافيل ان المادة متحققة في المركب في نفس الامر لاباعتبار من العقل فلايظهر فيهظهورا ناما انماهو مادة ومتعينة هي بعينها امر مبهم صادق عليه وجنس له باعتبار آخر واما ماذانه بسيط فعسى ان يفرض العقل فيه هذه الاعتبارات في نفسه على النحو المذكور من قبل واما في الوجود فلا أُذلامادة له في الخارج ولهذا تعسر تنقيعها اذالهادة من الهقومات الاعيانية والجنس من الاعتبارات العقلية *وفي قوله ابهام المتعين وتعيين المبهم لف ونشر مرتب اىجعل المتعين المتحقق في الوجود اعنى المادة مبهما باعتبار وهوفي المركب وجعل البههم الذي هومن الاعتبارات العقلية اعنى الجنس متعينا في الرجود حتى يصير ذلك المبهم مادة له في الحارج وهوفي البسيط متعسر ان قيروله ان الجنس مأخوذآه فأن المادة والصورة اذا اخذنا لابشرط شيء صارنا جنسا وفصلا فالداخلات العينية والعقلية متعد تان بحسب

اعتبار الدهنو وعاهدانية من والايهام فتتقع المادقية، عسب الخارج والعراق الواقع منه منه كلية على الموقع الموقع الايتمان الابائتية على المادقية على المادقية على المادقية على المادقية على المادقية في الخارج تقصيل المائم الاجزاء اصلاً كالعدول والجنس المائي فعسى ان ينور فيه هذه الاعتبارات فعسى ان يلو على المائية المائية على المائية على النائية على المائية المائية على النائية على المائية على ا

ان البسيط قديرادبه مالايتقوم من الاجزاء اصلا كالفصول والجنس العالي فعسى ان يفرض فيه هذه الاعتبارات بسهولة اذلامادة له خارجا ولاذهنا ولاجنس لهولا فصل له الابحسب الفرض والاعتمار وقد برادبه مالا كثرةله في اجزائه بالفعل لاتحادها جعلا ووجودا فتنتبح المادة فيه متعسر اذلاتهايزبين اجزاته فىالوجود حتى يظهر ماهومصال الحنس ومطابقه فيههو يعتنه المادة الحاملة لقوة تلك الذات وامكانها بسهولة فان الجنس امر مبهم ومعرفة ان ذلك الأمر الميم هو دعمنه هي المادة المتعينة في الوجود عسيرة واما تعصيل المعنى الجنسي وتميزه عن الفصل المنتزعين من ذائمه عزل النظر عما ياحقه فعسى أن يسهل لعموم الجنس وخصوص الفصل واما التمييز بمن الذاتي والعرضي كالحنس والعرض العام مثلا فمتعسر في الماهيات الحقيقية كليا دون الاعتبارية والاصطلاحية اذهى تابعة للاصطلاح واما المركب من الاجزاء المتمايزة جعلا ووجودا فاعصبل معني الجنس فيهمتعسرة فان المادة فيها موجودة متعينة ومعرفة إنهاهي الجنس المبهم باعتبار لابشرط شيء متعسر بلممتنع كماسيجي من ان المركب من الهيولى والصورة لأيتركب من الجنس والفصل فتفكر

لعل الحق لايتجاوز عنه ع قوله فان المادة والصورة قيل فرق ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه

فى البسائط الخارجية اى مالا يتمهيز اجزائها فى الوجود فان الجنس فى المركبات يمكن ان يتجرد عن جنسيته ويوخفنجيت بصير نوعامتينا لاينصل من المصور لداريتفس طبيعته وذلك لان جنسية المسهمةلا المست باعتبار انه جومر مجرد متميز غير راخل فيه شىء آخر كالصورةالانسانية والوسيةونحوهما الاهوابيات العميرا نوعة مصاغير مختلف في الاجسام بشى، داخلى لما بامر خارجية منضهة البعمن الحارج لان مقينة معينة مس - قامتات وتعصلت في الوجودوالالما امكن انتقاله من الجيادية الى النباتية والحيوانية بل انبايكون جنسااذا الحق بالغياس الى المنوعات ومهمايان بلاحظ معناه جوهراذا طول وعرض وعيف بلاشرط ان الايكون غير هذا لويكون واذا لفن هكذا فكونه ذاحس او تغذى الإبازم ان يكون، ها ١٥١٠ ﴾

مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ من الصورة * الرابع

الحقيقة وانهاالنهايز بهجردالاعتبار كالهواك العقلي والعيني فأداارتسمت الماهية فىاللهن باجزائها العقلية والعينية لا يكون لهاحقيقتان مختلفتان ذاتا على ان الداخلات العينية انها ارتسامها فيه باعتبار حقايقها المرسلة *قال في الحاشية ومن ههنا يلوح انما في شرح المواقف من ان المركبات الخارجية لبست لها حدودعقلية عمل بحث ادلايلزم من تعدداعتبارات الحدود تعددالمعدود حقيقة فأنه من قبيل تعددالاعتبارات لشيء واحد فلا يردان الأجزاء الخارجية ذانياتها فلوكانت لها اجزاءعقلية ايضا يلزم نعدد حقايقها افول تحقيق المقام ان طبائع المقومات المحمولة متعدة جعلا وتقررا ووجودا على خلاف ماتقتضيه طباقع المقومات العينية اذهى متمايزة بحسب تلك الأمور كالهيولي والصورة الواردة عليها ولهذا يبقى الهيولي مع زوالها والتركيب من النسم الأول اتحادى وبحسب الوجود العقلى ومن الثاني انضامي وبحسب الخارج وهما متغايران بحسب الماهية لاستعالة أن يكون شيء متعد امع شيء بحسب الجعل وفروعه ومغايراله بحسبها معا فالهيولي والصورة من الاجزاء الخارجية للجسم لاانهما جنس وفصلله باعتبار ايضاكما يتوهم منظاهر عبارات القوم ان الجنس مادة باعتبار والفصل صورة باعتبار فأن المادة والصورة ههنا هي الاجزاء العينية التي يحاذيها الجنس والفصل ويسمى للجز الاعممادة لتشبهه بالهيولى منجهة الابهام وللجزء المساوى صورة منجهة التحصيل لاانهما عينهما الانرى الى الاعراض والمجردات الموالغةمن

امراخارجا عنه لاحقابه اذ يعمل على الحساس والمتفذى وغيرهما من الحقايق المختلفة الجسمانية انهجوهر فواقطار ثالثة وامااللونية مثلا فلايمكن انينقررلها ذات الا ان يتنوع بالنصول اذ لا يرجل فى الخارج لونية وشيء آخر غيرها تعصل منهماالبياض مثلاكما يوجد في الحارج جسمية وصورة اخرى غيرها تعصل منها الانسان والسرفيه ان الجنس فى البسائط ماهية ناقصة في مد ذائها لا يتعصل الا بالفصول بخلاف الجنس في المركبات الخارج قفائهماهية متعصلة بذاتها وبنفس حقيقتها وانماهي ماهية ناقصة باعتبار اخذهامبهما بالقياس الى الصورة النوعية المنضمة اليهافى الوجود ولذ ايصح في الجسم أن بالحقه علل في الوجود ويجعل هذا الجسم شيمادون ذلك إلجسم ولايصح فى اللون لأن اللونية ومبدأ تفرق البصر متعدان جعلا ووجودا فيتعدان بعسب الحقيقة والذات فيغمر لحاظ الابهام والتعبين ولا يتخلل بينهما امر خارج من العلل والاسباب وهكذا في شأن البسائط الخارجية * ومن الأفاضل من قال بنفي التركيب العقلى في البسائط الخارجية وارجاعها الى اللوازم بان اللازم المشترك جنس والمختص فصل وردبانه يلزم كون البسائط المتباينة الحقيقية مشتركة في امر عرض بلاجهة جامعة بينهما مصععة لعروضة وانتزاع امرواحد من الحقايق المختلفة من غير امرجامع بينها ممتنع بالانفاق * واجاب عنه بان الجنس والفصل فيها مأخوذان من اللوازم الخاصة لها فى الواقع الاان مأخل الجنس مشكوك الاختصاص ومأخل الفصل متعين الأختصاص * وفيه نظر لا ينخفي * واستك على مطلوبه بان السواده ثلالو وجد وفصل

الى اللون قابض البصر فانطابق كل منهما نفس السواد فلافرق بينهما وان طابق اللون نقط نفس السوادوهود عالم بتن ما البياض ايضافيان اجتاحاد السواد والبياض وان طابقها قابض المهمر قفط فلايكون السواد لونافان على المهاشية المن السوادة عبر الحالية المنافذة في السوادف الخارج هذا خلف والجواب باختيار الشقى الاول وقواله لأفرق ميتهم الدائر و يعادمهم الموقع عدمة القوام والوجود فلامحدور فيه الإجالة تركيب العقلى وإن اربت عام الذوت يجسب المهومة للانسلم ان ومعقفكم تفكر اصادقاً ٢ قوله فان المادة - والصورة ههنا اى قعارة القوم دليل بقوله لا أنهها جنس وفعل ايضا كهايترهم ع قوله فالجسم بعنى الركوب من الجنس الذي هومعنى المركب من الجنس الذي هومعنى المركب من الجنس الذي هومعنى المركب من الجنس الذي هومعنى المورد النصل الذي هومبدأ الاستعماد في مركبة من الجنس والعمل التركبيا الخالف الطلاق المراكبة المسيطعها على الشعبه من حيث انتخاب الكرة و تعادل المركبة المنافرة المحتود و تحديد هاليس منهل تحديد المسلط المنافرة المنافرة المركبة عند المحدود وتحديدها ليس منهل تحديد المساطعة المنافرة المركبة عند المحدود والمحدود من المنافرة ا

الرابع قالوا ان الكلى جنس للخمسة فهو اعم واخص من الجنس معا

الجنس والفصل عندهم فلا بدلها من الاجزاء في الاعيانهي مبدأ لانتزاع الاجزا العقلية كما يدل عليه البرهان ويستحيل ان يكون الهيولي من مقوماتها فاذا اريد بالموولف العيني ما يكون تأليفه انضماميا فلاريب في الهلايتألف من المقومات العقليةالمةعدة في الأمور المذكورة والايكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان وهومحال كما حققه السيد السند في شرح المواقف واذااريد به مايكون تأايفه اتحاديا فهوعلى مابينه المصنف وغيره من الحققين اذ الاجزاء الاعيانية متحدة مع المقومات العقلية بالذات الاان الاصطلاح وقع على اطلاق الاجزا الخارجية على القسم الثاني منهما فألجسم بمعنى المركب من الهيولي والصورة مركب خارجي ليس له جنس ولافصل وبمعنى الامتداد الجوهري اعنى الصورة الجرمية يجوز ان يكون مركبا عقليا بانيكون الجوهر جنساله والانصال الحقيقي بمعنى كون الشيء بنفسه مصدافا للممتد فصلاله فالتركيب الذهنية مستلزم للتركيب الخارجي من الاجزأ الخارجية التي هي مبادى الجنس والفصل لاستحالة كون الحيثية الواحدة مبدأ لانتزاع صور متخالفة ومصداقا لها فبجب ان يكون

داعتدار اخلهامبهما اذااخلتمن حبث نفس الماهمة توجب كونها من الحقايق المركبة في الخارج وامااذا كانت المعاني المأخوذة عنهابعضها ناقصاف ذانهار بعضها جلاني ذلك يكون اقتران بعضها الى بعض كافتر ان كمال الىنقص فلا يستدعى كون الماهية المنتزعة حقيقة مركبة في الخارج وهذا النعو من الافتران ليس كانضمام المعصل الى المعصل حتى يكونا شيئين متميزين فىنفس الامر وقدحصل بانضمامهما شي ثالث كالمادة والصورة في الجسم بل كانضمام قوة الى ضعف وكمال الىنقصان بحيث لايتميز احدهما عن الا خر الافى لحاظ التعين والابهام فيقتضي التركيب فياعتبار العقل أعتبارا صادقا بحسب مرتبة من المرانب في نفس الامركما إن الأول يستدعى التركيب الخارجي وبهذانبين الفرق بين المركبات الخارجية كانواع الاجسام وبين المركبات العقلية كالهيولي والصورة الجسمانية واندواع الاعدراض والمجردات من الجواهر واذاعلمت الفرق بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط الخارجية فالقول بانجعل الجنس والفصل وأحد مختص بالبسائط دون الركبات كأنواء الأجسام وانكان تركبيها حقيقيا طبيعيا بترنب الاتار عليهاغير آثار الاجزا * ولوقيل ولو سلم وحدة الجعل مطلقا فمعناه ان الجنس باعتبار جنسيته وابهامه ليس جعلهغير جعل الفصل واماباعتبار طبيعتهمن حيث

الكاملة فيحدداتها وانكان بعضهاناقصا

قاضي مبارك عر

هي هي متعصلة بنفسهانجوله ورجوده غير جهل النصل ورجوده * فان قبيل ما هو المجوان مُسلا في الخارج هوبعينه الجسمة كميف يكون الجسم بشرط لاموجودة فيمه قدماعايه * قبيل أن الجسم الذي هوالمادة موجود غير الجسم الذي يحمل على المجموع الحاصل من النصام الصورة البهافههنا جسمان موجودان احدهسا جزء الا خر وهكذا في كل مركب تركيبا فتينيا الجيميا وما غذا الجنس المادة كالنمأخذ الفصل الصورة فلاجهم مثلا مراقب متعددة في الراقم بجيس كل مرتبة يشرب عليه آثار آخر وربقى بعد دقايق في هذا المقام وسجى وتعقيقة ان شاء الله تعالى في الحراش ٢ قوله وانكان هذاك امكافي لوازم الماهية فالنحيثية اقتضاء الملزوم لللوازم يقوم مقام التأصل من حيث يترتب الاثار عليها وكاء بدام الملكات فان القوة الاستعدادية التي هي في الموضوع ناوب مناب تأصلها

٣ قولة على إن مادة الاسطقسات آه * وقديقال إن الهيولي الأولى للقناصر والأفلاك في نفسهاقابلة لكل صورة فوعية فلكمة كأنت اوعنصرية وتغصيص الصور ببعض الموا ددون بعض حاصل من اسباب خارجة واستعدادات لاحقةوان الهيوليات الاولى كلهاجسب نفس الجوهرية التي هي معنى جنسي متعدَّة بالذات وانها اختلافها نوعا بعسب الفصول المنوعة المحصلة التيهي مبادى الاستعدادات فالجوهرية بهعني الجنس مشتركة بينهما وبين الجواهر المجردة ما خوذة في انواع

\$ 101 B

في سنخ قوامه امر ان مطابقان لهما ونوقض بصفات الواجب اذهىمع كونها متفايرة يصدق على ذات بسيطة بجهةواحدة أفول وجود المعنى المشترك بين الحقايق المختلفة برهان قطعي على وجود ذاتى مشترك بينها هومبدأ لاخذه ومطابق لحمله بالحقيقة سواء عددلك المعنى من جوهريات تلاق الحقايق اوعرضياتها اذلابك من الانتهاء الى طبيعة ماهى جرهرية من الجوهر يات المشتركة هذا في المعانى التي بآزائها مبادمتقررة في نفس الموصوف بها بحسب العين اوكانت هناك حيثية نائبة مناب تأصلها لافي الاضافات البعتية كالكلية والجزئية وانما الوجودبازا الحق المحض وانتزاعه عن الجائزات لارتباطهابهمن حبث صدورها عنه لامن نفس الذات بماهي هي فلايلزم اشتراكهامع الواجب في امرجوهرى هو بازا الوجود و أيضابدل على ماحققناه من التنافييين التركيب الاتحادي والانضمامي انفاقهم على ان مادة الاسطقسات مفايرة بالذات لمواد الافلاك وكذامادة كلفلك معمادة فلك آخر مع اشتراكهما في الصورة الجرمية فلوكانت المادة هو الجنس باعتبار والصورة هو الفصل باعتبار يلزم عموم الغصل وخصوص الجنس في الوجود فيكون

الاجسام من مواد هامتعدة معها فى القوام والوجود * فان قيل الجسم يشتمل على المادة والصورة وكلاهماجوهريان عندهم فليس اخذمعني الجوهر عن المادة اولي من اخذه من الصورة لاستواتهما في نفس الجوهرية قيلان لكلمنهماماهية بسيطة نوعية مركبة فى العقل من الجنس وهو الجوهر وفصل بحصله نوعا ويقومه وجودا وهومبدأ الاستعدادلاد دهماوالامتداد للاخرى لان الجوهر انها صارت هيولي بالاستعداد وصورة لاجل كونه ممتدا لكر فصل الهدولي اي كونها مستعددة لأ يجعلها شيمًا متحصلا بالفعل بل انهالها بعسبه استعداد الاشداء المتعصلة وقوتها فلايوجب ذلك الفصل الانحواضعيفا من التعصل فلايفيدمعني زائدا اقوى في التعصل على الجوهرية بخلاف الصورة الجسمة فان لهابعس فصلها تحصلا أقوى واتم مما لنفس مفهوم الجوهر فالهبولي فالجسم ليس الاجوهرا محصلا فالوجود قابلة التلبس باية حيثية اوصفة كانت كا ان الجنس اليس الامفهوم الجوهر الممكن لهفى ذاته الاتحا دبصورته إلمنوعة والمشخصة والأمكان الاستعدادي في المادة بازاء الامكان الذاتي في الجنس فهفهوم الجوهر جنس ومادة عقلية للجواهر كلها لكنها باعتبارين ومتعد مع الهيولي الأولى التي هي مادة فارجية للاجسام لانهاجوهر محض له قابلية في الوجود ولذا كانت 📗

مأخذاللجنس العالى فى انواع الاجسام فلها ابهام جنسي بالقياس الى الصورة المنوعة التي هي مأخذ الفصول في تلك الأنواع فلا يلزم كون الجنس اخص من الفصل ولاالتساوي بينهما كما يترهم من القول باتحاد الهيولانية في معنى التجوهر المستعدة واشتراكها في الصورة الجرمية الواحدة فالمادة بما هي مادة مشابهة للعنس في الابهام والأمكان ومتعدة معه بعسب القوام والوجود وكذلك الصورة والقصل وهما بعسب ذاتهما نوعان متعصلان بل الهيولى شخص من نوع منعصر في ذلك الشخص وإما اتحادالجنس والفصل جعلا ووجودا فمخنص باجناس البسائط الطبيعية دون المركمات الطبيعية واوتنزلناعنه فنقول بانحادهمافي الجعل باعتبار دون اعتبار آخر ولامخذور فيه * والسرفيه ان الجنس في المركبات الطبيعية في نفسها باعتبار اخذه بشرط لاشيءَ نوغ متعصل في الوجود _ وحله ان كلية الجنس باعتبار الذات وجنسية الكلى باعتبار الدرض واعتبار الذات غيراعتبار الدوض وبتفاوت الاعتبارات ويتفاوت الاعتبارات يتفاوت الاحكام ومن ههذا تبين جواب ماقيل ان الكلى فرد من نفسه فهو غيره و سلب الشيء عن نفسه فالنعم ولازم كون لخفية الشيء عيناله وخارجا عنه لكن لها كان باعتبارين فلامحنور و من فهه قبل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة * الحامس قبل ان كان موجودا فهو مشخص فكيف مقول على كثيرين والاكبف يكون مقوما للجزئيات الموجودة * وحلمان كون كل مؤجود معروض التشخص مسلم وذلك دليل النقسيم والاشتراك ودخول التشخص على موجود ممروض التشخص مسلم وذلك

الفصل الواهد محصلا للاجناس الكثيرة ومن ذهت الى ان التركيب من الهيولي والصورة اتحادى فقدارتكب شططا لاينبغى لنوع الانسان كيف يجوز ذلك مع بقاء الهبولي بشخصها وزوال الصورة الجرمية اذيستحيل زوال اهد الأمرين المتحدين جعلا وتقررا مع بقاء الاخر بعينه فتفكر فان الحق احق بالاتباع وان خالفه المشهور قـــوله وحله انكلية آه نوضيحهان مفهوم الكلي باعتبار نفسه جنس لانخمسة وباعتبار لحوق حصة الجنسية به نوع من الجنس والاحكام يختلف باختلاف الاعتبارات ق___وله رمن ثمه آهاى لو لامعرفة الاعتبارات لبطلت معرفة احوال الموجود اتفان معرفتها ذريعة لعرفة احوالها وهني الحكمة ق_ و ذلك دليل التقسيم آه توضيعه انه مشخص وموجود بوجودات وتشخصات شتى فان حاولت بقوله فهو مشخص انه معروض النشخص فمسلم ولاينافي تكثره بل عليه مدار الشركة والتقسيم وان حاولت انه مجموع المركب من الماهية والتشخص فممنوع فان الموجودية لانستوجب دخول النشخص فى الموجود فان الماهية النوعية معرموجوديتها عارية عن التشخص في مرتبة سانح الحقيقة وأنكان هومتمما لهويتها

وبعسب اخذه لابشرطشي بالقياس الى الصورة النوعية يصبر جنساميهما وياعتمار soup up your lat lliels lldmans بغلاف العنس فى البسائط الطبيعية فانه في نفس ماهيته ناقصة وباعتبار اخذه بشرط لا شيء يصمر نوعا عقلما في نعو من الملاحظة دون الخارج فلا يفارق الفصل بعسب شيءمن المراتب في الوجود غير لحاظ التعين والأبهام هذا ماحققه المعققون في تحصيل مرام المشاتيين فتفكر ٣ قوله ومن ذهب الى أن أوذهب صل المحققين واتباعه الى اتحاد الهبولي والصورة فالقوام مطلقا الاف لحاظ المعين والابهام فلافر ق عنده بين الجنس والفصل في البسائط والمركبات الطبيعيتين ورده المعققونكا ببن فى كتبهم

ع قدوله دريعة لمعدونة أه أي معدونة الاعتبارات دريعة لانفسها بدون المعوفة (قوله ويمكن

لا قوله ويمكن الجواب أو وهذا الجواب لا يقبع على أصل الشائية لإن أرسطوا وأثباء كالشيخ الرئيس ذهبوا إلى أن عامة تعالى باللم بكات أرتساء لا مضورى وقدا ولوا من قبلهم بتأويلات ركيكة كا يظهر لمن تتبع بكتبية على يظهر لمن أن المنافق المنافقة المنافق

دون الفردية فعمنتك بلغو اعتمار التقسي

فى الغرد فتأمل (قوله وهذا الحكم آه

* الثانى النرع وهو المقرل على منفقة الحقايق في جواب ما هو*كل مقيقة بالنسبة الى حصمها نرع وقديقال على الماهية * القول

الشخصية على زعم ثلة من الاخرين حيث زعموا انسبة النشخص الى النوع كنسبة الفصل الى الجنس فى التقويم والتعصيل وهو في نفسه امر شغصي مادي في الماديات البتة فيلزم عليهم نفي علم الواجب تعالى عن الجزئيات المادية تعالى الله عما يقوله الظالمون وبه شنع عليهم ويمكن الجواب بان يقال علمه تعالى بها حضوري من حيث استنادها اليهذانا ووجودا بالمعلولية لاارتسامي حتى يفتقر الى توسط الحواس والحق ماذهب البه القدماء من ان تشغص الشيء نفس وجوده الخاص بمعنى انه يصر به عناز اعما عداه كما انه يصر به مصدراللاثار فهن يحعله موجود ايجعله مشخصافالماهمة المحردة لايمكن انتشارها في الجزئيات وان كانت مادية بتعدد إفرادها بحسب تعدد الاستعدادات التي لمادتها وسبجيء تحقيقها انشاع الله نعالى ومأ ذكروه انه مشخص بذاته لايطابق اصولهم حيث قالوا لايستطيع ان يذكر ذاكر شيئًا موجودا ممكنا خارجا عن المقولات العشرة فالمس للممكن فرد لايكون لهماهية نوعية ثماقول الذي هومشغص بذائه اي مبدأ الأمتياز بنفسه واجب لذاته فان ماشأنه ذلك يتقرر ويتأصل بنفس حقيقته وان هو الاالقيوم الواجب بالذات وهو بعينه مذهب القدماء فاختروكن من المميزين قيوله وكل حقيقة آه الحصة عبارة عن الكلى مع التقييد اضافيا كان او توصيفيا وأذااعتبر القبد ايضا يصير فردا وهما امران اعتباريان وتعام الماهية المختصة فيهما هو ذلك الكلى فهونوع حقيقي لهما واماالشغص فهوالكلي معقبد النشغص فقط على مذهب

البقول عليها وعلى غيرهاالجنس في جواب ماهوقو لااوليا والاولالمقيقى والثاني الاضافي وبينهها عموم منوجه وقبل مطلق *وهو

كها عرفت او معروض التشخص على التحقيق والتقسيم الى الخمسة انماهو بالقياس اليه قيوله على المهية آه قبل اريد بالماهية امر معقول فيلزم ان يكونكليا فبخرج الشغص وبقيد الاولية بخرج الصنى فان قول الجنس عليه بواسطة النوع فان الامر الثابت للخاص والعام مستندالي العام اولاسواء كان ذلك الامر ذاتبا اوعرضيا لانه يستند حقيقة إلى ما هو يطابقه وهو الاعم من حيث هو أذ الخصوصية ملغاة في المصداق وهذا الحكم يعم الاعم الذاتي والعرضي لكن في مرتبة الحمل دون المصداق فإن فيه وحدة بحتة اقول لواريد بالماهمة مانه الشيء هو هو فاخرج الصنف ويستند اخراج الشخص الى قبد الاولية لكان اولى وقديقال ان وجوب الكلية للمعقول غيربين لجواز تعقل الجزفي المجرد ولواريدبها مايقال في جواب ماهو لبغرج الصنف والشغص معا فلاحاجة إلى قدر الأولية التي بهايخرج السافل بالنسبة إلى العالى اذحمله على السافل بواسطة المترسط قـــوله وينهما عموم من وجه آه قال في الحاشية هذا هو الحق نظر االى مفهومهما في بادى الرأى و اما النظر الدقيق فيقتضى الاطلاق فانكل حادث ولوذائيا مسبوق بهادة بالضرورة الوجدانية والمادة والجنس متعدان ذاتا على ماعرفت ولاير دالنفس الناطقة فانا لانقول بتجردها من كل وجه بل هو بين بين فلها حظ هن الجسمية التي هي مادتها وجنسها ولايرد العقول العشرة فانالانسلم كونها انواعا ماعصلة بل مرائب عقلمة ومبادى كلية ليست بموجودة في الخارج فتوسطها في ترتب آثار الفيض

، فوله وهذا الحكم له اى الأمر الثابت للخاص والعام شامل للاعم مطلقا ذائية كانتار عرضية في مرتبة الحيل والحاكاية سم فوله الني بها يخرج السافل اه هذا اشارة الى الاعتراض على النرجيه الثاراث بانه لا يصدي تعريف

اشارة الى الاعتراض على الترجيه الشارة الى الاعتراض على الترجيه الخاص الناوع المائلة بأنه لا يصلن تعريف الناوع ويمائلة الإعتراض بإن السائل * ويمائل الإناسانال تعربات عليه وعلى عن مرواته عليه وعلى كان الوالموال الذاكان من الانسان والنوس كان عن الانسان والتحر كان الإنسان والتحر كان عن الإنسان والتحر كان التواب المائلة واذا كان عن الإنسان والتحر كان التواب المائلة واذا كان عن الإنسان والتحرد كل من الإنسان والتحرد كل من الإنسان توابع المائلة واذا كان عن الإنسان توابع المائلة ولم باعتبار أوليا ولمائلة المائلة المنائلة المنائلة

بدوله فالامكان الاستمدادى الدسكان العدال المسكان الدسكان في الرابطي فلا المسكان في المابطي بلا اعتبار وجود في الملحل بالمعمل من المحل والمعلق بالمعالم من المعالم من المعالم المعالم

وهوكالجنس اما مفرد اومركب اخص الكل السافل واعم الكل العالى والاخص والاعم المترسط لان الجنسية باعتبار العموم*والنوعية

مثل توسطالاجناس المنوسطة واما النقطة فعلى تقدير وجودها في الخارج فانما هي بسيطة خارجا و اما ذهنا آيضا فممنوع كيف والبساطة مطلقا من خواصه تعالى انتهى أقول علىما حققه الحكما الراسخون في العلم ان قولهم كل حادث مسبوق بالمادة يختص بالحوادث الزمانية لاالذائية المساوقة للامكان الذاتي فان نعاقب وجوداتها وتخصصها بالازمنة اذالمبكن من تلقا الجاءل الحق فلايتصور الأبان يكون هناك مادة لها استعدادات متفاوتة بالقرب والبعد بالقياس الى وجود الحادث المرهون بها فألامكان الاستعدادي الذي هوامر موجود قبل وجود الحادث وغير باق بعد خروجه الى الفعل بحتاج الى المادة قبل خروجه الى الفعلية لاالامكان الذاتي الذى هوسلب بسيطوالمرا دبالمادة ههناما يعم الموضوع والمتعلق به والهبولي فمادة النفس اى مايتعلق هي بها هو البدن وليس جنسالها فان الجنس من الامور المعتبرة في سانخ الحقيقة وتسليم بساطة النقطة خارجالاذهنا يبطل بمائقدم من كلامه وهوالتعاكس لزوما بين التألفين وعليه يتفرع فيما نقلعنه ابطال ما ذهب اليه السيدره في شرح الموافق فنذ كر والقول بان البساطة مطلقامن خواصه تعالى بمعنى انه لاسبيل الى الاثنينية في ذاته وصفائه حق لاريب فيه وهو مراد من قال ان الأمكان اساس التركيب كما ان التركيب اساس الامكان و امانيعني إن البساطة باعتبار الاجزاء مطلقامن خواصه تعالى فليس كذلك فان الاجناس العالية والفصول كلها بسائط مطلقا بهذا المعنى واما الاستدلال على اثبات العقول

والنوعية باعتبار الخصوص يسمى النوع السافل نوع الأنواع والجنس(العالى جنس(الاجناس * الثالث الفصل وهو المغول فيجواب اعشىء هوفى جوهره ومالاجنس(لكالوجود لافصل له فان ميز النوع عن مشاركى الجنس الغريب فتريب او

فهذكور في صعف القوم ثم اقول لوبني الاطلاق على ماقاله المعلم الأول وهوانه لايستطيع انبذكر ذاكر شيئا موجودا ممكنا خارجا عن المقولات العشرة التي هي اجناس عالية للموجودات الممكنة لكانله وجه اذمامن ماهية نوعية ممكنة الأو تندرج نمَّت جنس ما فتفكر قـــوله كالوجود آهف يستدل على بساطته بانه لوكانت لهاجزاء لكان اتصافها اما بالوجود فيكون الكل صفة للجزء لكن لاسبيل لعروض امر لجزئه لاستلزامه اما عروض الشيء لنفسه بالضرب المستحيل وهو انلايكون بينهما نفاير اصلا للزوم كونه بما هوجز عارضا ومعروضا بنفسه واماان لايكون العارض بتمامه عارضا اوبالعدم فيلزم اجتماع النقيضين وقيل عليهان عينت وجوب عروض اجزا العارض باسرهالمعروضه فينتقض بالكثرةفان الرحدة التي هي جزوعها غير عارضة للمجموع المعروض للكثرة بللجزئه أنت تعلمان معروض الكثرة والوحدة نفس الطبيعة من حيث هيهي لاالطبيعة الواحدة ولاالكثيرة والا يلزم تقدم الشيء على نفسه فتلك الطبيعة كما انها كثيرة كذلك هي واحدة ايضا فتفكر وان عينت وجوب عروض اجزائه امالنفس المعروض اولجزئه فيلتزم ان الوجود عارض لجزئه وجزوء لجزئه وهلم جراواجيب عنه بانه بجب الانتهاء الىجز لاجزاله فالعمدور بحاله وردبان وجوب الانتهاء في الداخلات العينية مسلم وفي الذهنية ممنوع فانها تحليلية ويجوزان يكون التحليل غير وآذى عند حدكما في اجزاء

ورأه ماهية نزعيةاه ولايلزم منه كون الجرد ماديااذالادة التى هى جنسيشرط الأغير الهجولى كماحقتناه سابقا سز قوله تحت جنس ما واصا الامور الاعتبارية الانتزاحية كا لوجود فلاكلام فنهارانها(لكالم في المقايق الوجود

ع، وزاه فيارم اجتماع ادالكلام فيساطة الروحد الطاق والترديك بين اتصاف الروحد الطاق والترديك بين اتصاف المؤافرة والمؤافرة المؤافرة المؤافرة

العام التكرة واورب الكارة اورما قاله العام التكرة اورما قاله العام التكرة والتكرة وسات كالمراة على التقويرة وسات تحليل العالة عن الإجراء بحسب الوجود والنام بارة العكس الدورة العكس الرجود والنام بارة العكس المناب العلمية في الوجود والمراكب في عروسا ورودات السيسط والركب في عروسا ورودات الالسيسط من الاجراء المنابعة على ما لايشرك عن المرافزة والمراكب عن المرافزة والمراكب عن المحدود المراكب عن المحدود المراكب عن المحدود ال

س قرله لانه بإنراه فان قلت البرهان أ انبايدل على كرن نفس حقيقة مائخته من الجرثيات (لاينا في ذلك صدقه على إجرائه الله منبقباللموض * فلت الماكان الوجود من الأمور جميم المنهومات كانت الجرائهمن الجرثيات المنكر جهنخته فتأمل عم قوله أن الثانون أه أي لا ماجنس له لافط الها

ه قوله وهو الجيسوم اه قال الصدر الشيرازي في اسفاره كل معنى الشيرازي في الفاقير معممين آخر فان كان عمايفا يروجود فذلك العني ليس فصلاله بلوعوث غذلك العني ليس الفايرة بينها باعتبار الايهام والتحصل هذا هوالنرق بين العصارها لليام والترق بين العصارها لليام والترق بين العصارها لليستم التحالوها ليستعدان آن قول المناسوة الحسومة التي التحالوها لليستعدان آن

اوالبعيك فبعيدله نسبة الى النوع بالتقويم فيسمئ مقوماوكل مقوم للعالى مقوم للسافل و لاعكس و الى الجنس بالتقسيم فيسمى مقسماوكل مقسم للسافل مقسم للعالى ولاعكس *قال الكماءً الجنس امر مبهم لا يتحصل الابالفصل فهو علة له فلا يكون

الجسم *والجواب ان النزاع في غير الاجزاء المقدارية والمقصود ائباب البساطة الخارجية وهي مستوجبة للبساطة العقلية بناء على التلازم بينهما فيجب الانتهاء في المقومات الذهنية ايضا اقول اثبات البساطة الخارجية بنفى الأجزا الخارجية التي بازاقها الاجزاء العقلية بهذا البرهان متعذر اذهى اجزاء متعدة تحليلية والكلام فيها كالكلام في الاجزاء العقلية نعم يثبت البساطة بالقياس الى اجزاء خارجية متمايزة بحسب الجعل والوجود ولأتجدى نفعا * ولا يخفى عليك انه إذا كان المقصود البساطة العقلية ويتفرع عليها البساطة الحارجية بناعلى التلازم بين التركيبين واعتبر الترديد بين الشقين بحسب الصدق يتم الدليل بناعملى ان الوجود ذاتي لماصدق عليه كما يدل عليه البرهان لأنه يلز محينئذ امامساواة الكل والجزعجسب الحقيقة اولم يكن الجزعجزأ لوجوب التصادق بين الكلو اجزائه العقلية ثم اعلم ان القانون المذكور مبنى على امتناع تقوم الماهية من امور متساوية و ذلك لان المركب الذي ليس فيه امر مبهم و امر محصل لا يكون مركبا عقليا لانانعني بالتركيب العقلى تقييد احد الجزئين بالاخر من ميث انه يحصله ويقرره لأمن حيث انه امرينضم الى امر فبعصل منهما ثالث وهو العجموع وذلك ليسالا فيها فيه امران عام مبهم وخاص محصل له ويتعين هوبه فتفكر فانه دقيق قيوله الجنس امر مبهم آه قال بهمنيار الذهن يتعلل معنى يجوز أن يكون ذلك المعنى بنفسه اشياء كثيرة كلواحد منها دلك المعنى في الوجود فينضم اليه

٢ قوله لا يتعدان معها اى مع الجنس والفصل ٣ قوله كما مرتحقيقه أه اعلمان الهبولي بحسب ماهيتها ووجودها مأخوذة وحدهابه عنى أنها لاتعتاج في تتميم ذاتها الىشىء اخرحتى اذاضم اليهاشيء صارت ماهية اخرى غيرالاولى فهي في دل نفسها ماهية كاملة نوعية متعصرة فيشخص بخلاف الجنس فانه ماهية ناقصة تعتاج فى تتميمها الى امر آخر فاذاضم اليهاذلك الامر لانصير ماهية اخرى غير ألاولى فانالتعصل يعينها لايغيرها فلأ يكون الجنس نفس الهيولى وانكانتا متشاركين في وصف الابهام لكن في نعو الابهام منف ارقين لأن الهيولي شغص مبهم والجنس ماهية مبهمة * والتفصيل ان اجزا الشيء بمعنىما يتركب منهش امااجزاء بعسب جوهر الماهية مع عزل النظرعن نقومها ووجودها فى الاعبان وهي داخلةفقوام جوهر الحقيقة بما هي هي ومحمولة عليها بماهي طباع مرسلة ومتعدة مع تلك الحقيقة وبعضها مع بعض ذاناو وجودا في الاعمان والاذهان غير لحاظ التعين والابهام الذي هوظر ف الخلط والنعر يةباعتبارين ويستعيل ان يكون تلك الاحزاء حقايق متباينة بالنوع ومختلفة بالجنس بل بعضها ماهية نافصة في نفسها مبهمة في حدداتها ويسمى بالجنس وبعضها متعصلة فىذانها محصلة ومتممة لها فى دل نفسها ويسمى بالفصل وهماجز آنعقليان بحسب نحواللا حظة وامااجر اءتك خلفى تقومها في مرتبة الوبيرد اى يكون تقوم الماهية المركبة بهابعك وجودهاويسمى اجزاء وجودية وتقدمها عليهابالطبع كأنواع الاجسام المركبة تركيبا طبيعيا من العناصر والصور الترائيبية وكذلك ألجسم الطبيعي الموالف من الهبولى والصورة البسيطة جرمية اونوعية وهي من الموجودات العينية بحيث يتعصل ويتقوم بحسب وجودها جسم طبيعي وهي متمايزة الكوات ومتقارية الوجودات

فلايكون فصل الجنس جنساللفصل ولايكون لشيء واحد فصلان معنى آخر يعين وجوده*اقول انضام الفصل الى الجنس ليس على حقيقة لاعينا ولاذهنا بل بمعنى ان العقل يعتبر دمتحصلا به على نحو تعين الشيء بعد ابهامه وهم يعبرون عن ذلك باعتبارانه فيه ومنه فالفصلعلةالتحميل المعني الجنسي وتكميله لالوجوده عينيا كاناوذهنيا كهاتوهم بعض الناس منظاهر عبارات الاسلاف لفقد الامتياز بينهما بحسب الوجود اذادريت هذافلابذهب عنكان مرانب النكميل تغتلق بمساختلاف مراتب الاجناس فللجنس العالى ابهام عظيم ينقص هذا الابهام بمراتب مبلغهام التكميل النوعي بانضمام فصل بعد فصل فلم يبق الابهام الابحسب كونه مشارا اليه على التعيين وان استعصب عليك إمر انحادهمامع المادة والصورة المتمايز تين فى الوجود فيقال لك ان ماهما متمايزان لايتحد ان معهما كما مر تحقيقه * وان اعضل عليك الامر بانه يلزم حنصادق الاجزاء الخارجية التي يطابقها الاجزاء العقلية وحملها على المركب منها للاتحاد في الوجود * فيزاح بان مجرد الاتحاد ليس مناطا اصعة الحمل بل معياره ان ينسب وجود ذي الذاتي والمعروض الى الذانيات والعوارض من ميث انهااشيا برأسها انفق اتحادها فى الوجود بالذات اوبالعرض لامن حيث انها ابعاض للواحد الموجود كماترى في الأجزا المقدارية المتحدة مع الجسم في الوجود مع عدم حملهافاتحاد المادة والصورة التي هي متعدة مع الداخلات العقلية من هذا القبيل لامن حيث انهما طبيعتان مستقلتان أحدهما عين الاخر في الوجود كما في الطبايع المحمولة فاختر فانه الحق قيوله فلابكون فصل الجنس آه فرعوا على

لانها انواع بسيطة كل منها مارك (10) لانها انواع بسيطة كل منها متعملة بهاهيا أما للمنها متعملة بهاهيا أنها للكن يعتبر للعضها البهام جنسى بالقباس إلى البعض في مرتبة الوجود تحسب اغلما للإنشرط شره في ماعقة بالإحرارا المعاددة في ضرب من اللحاظ فاللذي ينتلب بنسار الصورة فسلافها متعملة في أنها وغير متعملة باعتبار انضياف الأمور اليها تجعلها إمارى الحقاياتي المناصلة في الوجود وثق توضف منها أنهارا محملة المراث عملة ا

قريبان ولأيقوم الانوعا واحدا ولايقارن الاجنسا واحدا وفصل

علية الفصل لو جود الجنس وتحصله فروها خمسة * احدهاان لا بكون لماهية واحدة جوهريان احدهما جنس مشترك بينها وبين نوعما والاخرفصلالها بميزهامن ذلك النوع ثم ينعكس الأمر بالقياس الى نوع آخر والالكان كل منهماعلة للاخر وانهدور *وفيه أن كلا منهما عام ومبهم من وجه وخاص وعصل من وجه آخر فكل منهما باعتبار الخصوص يرفع انهام الاخر من حيث العموم فلادور والجواب ان الجنس مبهم والفصل عصل له من حيث ذاتيهما لابشرط شيءوهي حيثية واحدة *وقد يقال يكفى في تقويم الماهية جهة ابهام احدهما وتحصيل الأخر فبين تلك الأجزاء في الحقيقة عموم وخصوص مطلقا على انه بالنظر إلى اكتفاع كل جهة من كل منهما بلزم استفنا الشيء عما هرمقومله والثاني انه يمتنع ان يكون لشيء واحد فصلان في مرتبة واحدة لتوارد العلل المستقلة على معلول واحدالا كنفاء كل منهما في تحصيل الجنس * وايضا يلزم أستغنا الشيء عن الذاتي لاكتفاء احدهما في التقويم والثالث ان الفصل الواحد لايقوم الانوعا واحدا والايلزم اثران لأمر بسيط وهماجنسا ذينك النوعين *و ايضا جواز العكس بوجب النرجيح من غير مرجع ولا يخفى ان هذا الفرع كانه هو الأول والرابع انه لا يقارن الأجنسا واحدا وهذا متفرع على الثالث وقد يقال انكاداعرفت الأنحاد بين الداخلات العينية والعقلية يسهل عليك استنباط الفروع المذكورة لامتناع صيرورة المادة صورة وبالعكس ولوفي الحقيقتين المختلفتين ويمتنع ان يكون المحقيقة الواحدة مادنان والصورة واحدة اوصورتان والمادة واحدة في درجة واحدة لامتناع تحصيل الصورة الواحدة للمواد المتكثرة

٢ قوله فبين تلك الأجزاء فالعقبقة آه ولايخفى انه لما كانكل منهما اعم واخص من وجه من الأخر فاذا اخلت ماهدة ينقومم كل منهما بعية ضر جهة نقوم ماهمة باغرى منهما كانتامة عدير ذاتا فكل من الجهتين تفيك تقويه هاوالا فاعصل ماهيتان متباينتان مع اتحاد ذاتباتهما هي المأخوذ لابشرطش ووايضااذا كفت لنقوم الماعية احدى الجهتين بخصوصها من كل منهما يلز والترجيح بلامرهم اذتقومها باحدى الجمنين بخصوصها ليس ارلى من تقرمها بجهة اخرى من كل منهم أفتفكر بد فة النظر س قوله لامر بسيط وهوالفصل وهذا انما بتماذا كان الفصل القريب بسطافالأبلي ان إقال فانخلف عنه معلوله لأن جنس كل من النوعين لا يوجد ف الاغر م قوله ولا يخفى ان آوانماقال كانه لان الفر والاؤل بمكن ان يكون اعم من هذا الفرع لان الفرع الأوَّل الله يكون بين الجنس والفصل عمومهن وجه بان يكون الجنس فصلا والفصل جنسا بالنسبةالي لنوع الأخر كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه فصل الانسان بالنسبة إلى الفرس مثلا والحيوان جنس له و دالنسبة الى الملك جنس مشترك بين الانسان والملك والحيوان فصل الانسأن يميزه عن الماك لأن الملك ليس بحيوان وهذا اعم من ان يكون الجز الاخر من المالك جنسا مشتركا بينه وبين نوع آخر والناطق فصل له يميزه عن ذلك النوع كالجوهر المجرد فانه جنس مشترك بمن الملك والهدولي والناطق يميزه عن الهيولى اوجزه مساو

وفصل الجرهر جرهر خلافا للاشراقية.﴿وههَا شَكْمَنُ وَهِينَ الاول مااورده الشَّبَخ في الشَّفاءُ وهو ان كل فصل معنى من المعانى فاما

وترتب الشيء الواحد على علنين مستفلتين اقول أن اراد بالمادة والصورة الهيولي والصورة فالبيان منفوض بالصورة الجزئية الواحدة الغصلة للمواد الكثيرة كمواد الافلاك والعنصريات واناراد مايحادي الجنس والفصل من الاجزاء العينية المتعدة فلانسلم سهولة الاستنباط فان الكلام فيها بعينه الكلام في الجنس والفصل فتنكر والخامس ان فصل الجوهر جوهر اذالعرض لايكون علة محصلة للجوهر فلا يتنوم الجرهر الابالجوهر اذالعرض طبيعة ناعتية بماهيته تفتقر الى مطلق الموضوع والجرهر طبيعة مستغنية بماهيته لاتفناق اليه اصلاولما كان الجنس والفصل شبئا واحدا في القوام والوجود يستعيل ان يكون احد هما بطباعه نعتايستدعي وجودارابطبا والاخر بطباعه جرهرا يستدعى وجودا في ننسه والأيلزم انبكون الماهية الواحدة طبيعة محناجة ومستغنية في حدد انها قــــولـه خلافا للاشرافية آه حيث جوزوا كون فصول الجواهر اعراضا وتمسكوا بالسرير فانه مجموع تطعات الخشب والهيئة الوحدانية وبالجسم فانه مركب من جوهر وعرض هو المفدار *والجواب ان السرير هي القطعات المعروضة للهيئة الوحد انبقلا المركب منهما والمالجسم فهوالمركب من الهيولي والصورة الجرمية كما ثبت في الحكمة قال في الحاشية فان قلت قال الشيخ في الميات الشفاءان من المحال ان يتعدا لجوهر ان فكيف يكون الجنس والفصل جوهرين مع انحادهما فلت لبس ههنا جوهران متعددان ثم انحل ا بل هرجوهر واحل مرجود بوجود الجنس والفصل كها قال الشبخ فى تحديد الأنسان بالحيوان الناطف انه يفهم

ـ بالمسهة الحدوم آخر كان البردالا هرون ذلك الدرع ابضا بنساستر كابيده ربين زوع آخر قالم والأراء به سبالراقم والمهوم لان الفحل اذا كان قبد جنسا كان البرالا هر جنسا ابضال ورأساويا» وما الدائلات إذا كان الفعل فيه جنسا كان البرد الا فر إيضا جنسا لاغير كان البرد الا فر إيضا جنسا لاغير

كان الجزء الاخر ايضا جنسا لاغير عقوله وتمسكوا بالسرير أه والحق ان النركيب الاتحادي الحقيقي لايتصور من جرهر وعرض والايلزمان يكون الشيء في مرتبة ماهيته مستفينا عن الرضوع ومفتقرا اليه وهو ظاهر البطلان *واماً لتركب الغير الاتعادي كالتركيب من الهدولي والصورة عند من زعم انهما متباينان تفرراو وجودامن غير أن يكون بينهما اتعاد بعسب الوجود في شيء من المرانب والاعتبارات فلا برهان على امتناعه من الجوهر والعرض لانهما مه عددان متفاير ان بحسب الهوية ويعور ان يحمل بانضهام احدهما الى الأخر اثر فير آثارهما ولايان مقتقته في مرتبة ماهيته إذايس ههناماهية واحدة مجمولة جوعل واحكومتقر رة بثقر و واحل * وفيه إنه يلزم منه وجود مركب حقيقي في جميع مواد تحقيق الجوهر والعرض الحال فيرفيكون الثور الأبيض مركبا حقيقيا فتدبر * نعم أن العرض يفتقر في وجوده في نفسه من ممث هي هي ألى الجرهر كما أنه يفتقر اليه من حيث وجوده الشغص فلايكون صورة. لأن الهيرلي يفتقر البها في وجودها. وتحصلها فوعب أن تكونا متعدينن في الوجود ايضارا عنماركها انهامته ايزنان فيه باعتبار على محار المعقنين رههنا اجاث تركناه خوفاس الاطناب واعتمادا على فهم الاذكماء

م قوله مبنى على اه ومن عينا. نوهم معنا. نوهم معنى ولا معنى قول الشيخ وجودالاعراض في انسها تعلق وجود المرض في نفسه هو ثبرته لحله واغاده معه بعنى الثبرته المختص بعجله بالانخادوالمينية وقت عادت مقد تأمل

س ووله حيث قال اه قبل عليه لانسلم المن المنافقان المراز بين مثلا بصدق عليه المنافقان المراز بين مثلا بصدق المجتز في المراز المنافق الواحد المختلف على بعض المحتوز المنافق الواحد المختلف المنافق المن

ع، قوله فلايكون واحدا حقيقيا على الما نجعل محينشا يكون واحدا احقيقيا على الما للمجموع والبه إشار المصنى في الحل ن قوله وهو المراد المحلق الصادق على الواحد والكثير على السواء يجوز ان يكون له فصول كثيرة في ضين الكثير وقصل واحد في ضمن الدرد الواحد (قوله إن الوعلول آه

فاما اعم المحمولات اوتحته والاولباطل فهومنفصل عن المشاركات بفصل فاذن لكل فصل و وبتسلسل وهن اخلى* وململانسلم انفصال كل منهوم بالفصل و انها بجبلوكان ذلك العلم مقوماله *والثاني ماسمحلي وهو ان الكلى كها يصدق على واحد من افراده يصدق على كثيرين من افراده بصدق واحد فمجموع الانسان والفرس حيوان فلهف الان فريبان الايقال بلزم حيثمثن ص

منه شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق نعملو فرض وحود اههامنغر ديين كالاجوهر يرز متعلدين مر جودين بوجودين متغاير بن تخلاف العرض والعرض فانهما لأقابلية لهما بذاتمهما للوجود انفرادا وان كاناالان متعديين مع المعروض والمحل هذا هو الفرق فاحفظ فانه عمالاتجدون غيرنا * اقول هذاميني على اتحاد العرض والمعل بحسب الوجود بالذات كالجنس والغصل كماذهب اليه ابو الحسن الكاشى ومابه الغرق قابلية الوجود المنفرد وعدمها ولايخفي بطلانه على ماسبق في تحقيق المشتق ان العرض موجود بوجود مغاير لوجود المحل قيسوله انالكلي كمايمدق آه هذه المقدمة مذكورة في الحاشية القديمة للحقق الدواني حيث قال ان كل مفهوم كما يصدق على واحد من افراده يصدق على الكثير منها الاانه يصدق على الواحد بقيد الومدة وعلى الكثير بغيد الكثرة والمطلق صادف عليهماعلى السوية فيصدق على كل واحد من زيد وعمر و وغير ذلك انه انسان واحد وعلى جميعهم اناس كثيرة فلايدهب عنك ان الحيوان يصدق على مجموع الانسان والفرس مع فيد الكثرة دون الوحدة فلايلزم ان يكون لشيء واحد فصلان قريبان وهماالناطق والصاهل ولوفرضت المجموع واحدا فلايكون واحدا عقيقيا وهو المراد قيوله لايفال آه هذا ابطال

صدى العلقمالى المعلول الركب لانعجورع العلقا لماديقوالصورية وهرمحال الانالاستعالة ممنوعة فانه معلول واحد وعلة كثيرة وكثرة جهات المعلولية الانستارم كثرة المعلولية حقيقة *الايتال فجيوع شريك البارى

للمقدمة الممهدة بانه يلزم على هذاص قالعلة على المعلول المركب من المادة والصورة لأنهما من إفرادمفهوم العلة والحواب ان مجموعهما اثنين من إفراد العلة لافرد واحد واللازم منه كون الشيء عين الكثير من آحاد علته و لامحذور فيه بل هو واقع في سائر المركبات وانها المحال كونه عين ماهو فرد واحد من علته او الكثير الذي لايكون جميع اجزاقه هذا ماافاده المحقق الدوانيره ولعل مرجعه مايفهم من كلام المصنفره أن المعلول انهايص في على العجموع من حيث هو واحد لا بها هو كثير والعلة هو الكثير بمعنى مجموع الأماد بلااعتبار الرحدة وبهذا يظهر انالهجموعيوعد على نحوين احدهما مع اعتبار الوحدة بالدخول اوالعروض والأخر بلااعتبارها اصلا والفرق بينه وبين كلواحد مالا يخنى على من لدرايحة من المسك قـــوله وكثرة جهات المعلولية آه دفع توهم وهوانه كيف يتصور كثرة العلل معودرة المعلول فيجب تكثره ايضابحسب الذات فيكون المعلول كثيرا لاواحدا فيزال بانه لايلزم منه الاالكثرة فيجهات المعلولية فان المعلول يتوقف على واحد من آحاد علله بتوقف واحد وعلى الكثير منها بتوقفات كثيرة وكثرة جهات المعلولية لاتستلزم كثرة المعلولية بحسب الحقيقة قـــوله لايقال فجموع آه هذا ايراد آخر على تلك المقدمة بانه يلزم على هذا كون الممتنع ممكنافان مجموع شريك البارى شريك البارى بحكم نلك المغدمة فبعض شريك البارى مركب وكل مركب عملن لانه مفتقر الى

ع قوله أن المعلول أه والغرق سن مجموع الانسان والفرس وبين المجموع المركب من المادة والصورة ان الحموان ذاتي لمحموع الانسان والغرس ومصراقه نفس ذات ذلك المجموع فيصدق علمه مطاقا واحدا كان اوكثيرا بخلاف مفهر م العلة بالقياس الي مجوري المادة والصورة لأنه إمراضا في بصدق على كا واحدمن آجاد علله وعلى الكثير بمأهو كثير بالقياس إلى المعلول فاذا اخذ مجموع المادة والصورة من حيث الوحدة يصير معلولا فتعرض له اضافة أخرى وهي المعلولية بالقماس إلى تلك الاحاد دون العلمة فلايصدق علمه العلة مهذا الاعتمار بخلاف ماإذا اخذ من حسث الكثرة وهكذا اذا وضع موضع الذاتي وصفاعارضا حقمقمامشتركا بمن الانسان والفرس كالماش مثلا فانه يصدق على محموعيها مطلغا اذ لايعتبر فيه الاضافة منى يختلف حاله باختلاف المضاف المه فنأمل (قوله قبل لك آه

م قوله قبل لك آ مو بذلك بندفع شك آخر وهو ان المهكن لابد لوجوده وعدمه من علم مستقلة النأثير خارجة عن نفسه والمركب من المهتنعين ليس كذلك إذ عدم كل جزء منه لايكون علة لامتناء النوارد ولاعدم ادرهما بغصوصه لامتناء النرجيح بلامرجير الك ان نغول يعوز ان يكون علة عدم المركب عدم احد الأجزاء لأعلى النعسن فالمعاصله ان الامكان اورمني ان امكان كا مركب لذا قه لا بصادم امتناعه بحسب الواقع وايضالايضر فيأمتناء الاجتماء

لذاته أذالاجتهاع امر والهجتمع امرآ غر وافتقارالاجتماع إلى الغير على نفدير الوجود الغرضي لايضر في امتناعه لذانه م قوله وفاقة النأليف اي بعسب جميع

اجزائها (قوله فالتركيب

شريك الماري فبعض شريك الماري مركب وكا مركب عمكن موان شريك البارى عمتنم * لأن امكان كل مركب ممنوء فأن افتقار الاجتماء , lo

الاجزاء وجوداو عدماوليس في طباعه ضرورة الفعلية اوالبطلان وانت تعلم ان خصوصية الجزعليست معمار طباء سانخ المركيب وانعا هي اساس خصوصية المركب ومناط الامكان طباء سنخ التركيب لاباءاظ جهة الخصوصة فالامكان والامتناء بالنظرين فآن قلت لوكان المركب من المهتنعين مكنا بالذات كانت علة عدمه عدم علة وجوده وعلة وجود الكل هي علة وجود الجزء ولايتصور تعلمل وحودشيء من إجزاقه لفقد الامكان قبل لك انعلة عدم المركب عدم الجزع لابخصوصه لاعلة عدم الجزءولا عدم علة الجزع انهايلزم ذلك لوكان المعزعملة فكان عدم الجزع مستندالي عدمها فاذا كان الجزع متنعالذاته انعدم الهركب بذلك من غير افتقار الى عدم امر خارج عنه كما انعلقه جود المركب بالذات هي وجودات الأجزاع وإنها يحتاج تحقق المركب إلى وحود علة الجزع لوكان للحزعمة من تلك الجهة لابالذات من جهة ماهر مركب فعليك بالنأمل الصادق قيوله فإن افتقار آه حاصله إن الامكان عمني فأقة التأليف والاجتماع الى الاجزاء بحسب تقوم نفس الماهية في الوجود الفرضي لايضر الامتناء في نفس الامر فلا يكون ممكنا تحقيق المقام ان عله الماهية على نرعين احدهما جاعلهاالذي يصدر عنه نفسها وافتقارها البه فاقرية صوريةمن حيث افادته فعليةالماهية وقوامها بحسب امكانها * وثانيهما مقوماتها التي تدخل في قوامها ويتألف جوهرها منها وافتقارها البهاليست فاقرية صدورية الستحالة كون الماهية مجعولة لجزئها بل فاقر بة التأليف في

على تقدير الوجودالنرض لايضر الامتناع في نفس الامر * الانرىانه مستلز للعماليالذات فلايكون ممكنا فتدير *وجله انرجود اثنين يستلزم وجود ثالث وهو العجموع وذلك نصل واحد * لايقال

تقوم تجوهرها لافي فعلية التجوهر فان افتقارها الىالمقومات خلطي تضبني بحسب كون الماهية المركبة لاحقيقة لها الامجموع الاشياء المفتقر اليهاالمأخوذة في حقيقة المفتقر فهذ االافتقار نوع آخر مغاير للغاقر بة الصدورية الاستنادية الى الجاعل ولا يستوجب التباين الحقيقي بين المفتقر والمفتقر الهه في الذات والوجود البة بل يكفيه النغاير في نحو من اللحاظ كالحاظ الأبهام والتعصيل ومنبعه نفس التركيب لاطباء الامكان الذاتي حتى لوفرض انسلاخ الماهية المركبة عن طباء الامكان لاينساخ عنها هذا الافتقار فالماهية اذاتركبت فلهافاقتان فاقة الاستناد والمجمولية من جهة الامكان الذاتي وفاقة التأليف من جهة التركيب وللبسيط فاقة واحدة في المجعولية فقط من ذلقاء الامكان الذاتي فالتركيب لايستلزم الامكان الذاتي فينفس الامرنعم يستوجب الافتقار من حيث التأليف والتقوم على فرض التقرر والوجود هذاهماافاده المعلم الاول للحكمة اليمانية فتفكر واحفظ (قـــوله الاثرىآه) قال في الحاشية لايقال عدم العقل الاول الذي هومن الممكنات يستلزم عدم الواجب الذى هو المحال بالذات فاستلزام المحال بالذات كيف يكون دليلاعلى عدم كونه عكنا لأنانقول الاستلزم هناك ليس بالنظر الى عدم العقل الاول بل بالنظر الى علاقة العلية واماههنا فلزم كون الممتنع ممكنا وهذه الحقيقة نظرا الىذائها محال وتحقيق المقام أن المعلول بجوهره وبخصوصية وجوده وعدمه يستدعي الاستناد الى وجود العلة الواجبة وعدمها فكل عدم عكن يمتنع

س فوله فالشركيب لا يستلزم الامكان الامكان الامكان الامكان الامكان الاعلان في المؤلف بالنظر الى سنخ الثانيف مع عزل النظر عن خصوصية الامزاز وهو لإبناقي الامتناع الله أن المرامعات الماقول الناجع الماقول الناجع الماقول الماقول المحافظ الموافق الماقول الماقول المحافظ المنافق الماقول الماقول الماقولة الماقولة الماقولة الماقولة الماقولة الماقولة والماقولة خمير بأن كرنا المتناط المؤلفة المنافق المؤلفة المنافقة عندير بأن كرنا المتناط المنافقة عندير بأن كرنا المتناط المتناط المنافقة ا

لايقال على هذا يلزم من تحقق الاثنين تحقق امور غير متناهية

مع اعتبار وجود تلك العلة كهايجي مع اعتمار عدمها وإذالم يعتبر معه شيء وحرد النظر إلى ذاته لا يحب ولا بهتنع ولا يستلزم لشيء من المحالات وإن استلزم عدم الواجب لذاته جسب التحقق في نفس الأمر اذلايصادمه ذلك النظر اذالمعلول متنع التخلف عن العلة الموجبة فجهة الاستلزام لحاظ علافة العلبة والمعلولية لاجوهر الذات فاستلزام الممكن لذاته للمستحيل لذاته يحسب التعقق مالاشبهة فيهفاية الامران يكون الممكن عالابالنظر إلى الموقوق عليه وهو لايض فان أو هم إن إمكان الملزوم مع امتناء اللاز ميستوجب صحة وجود الملزوم بدون اللازموهو انهدام اصل الملازمة قمل لك إن المكان الملزوم انها هو بالنظر الى ذاته وهو يستوجب امكان اللازم بالقماس اليه اعنى ذات الملز وم لا امكانه بالنظر الى ذاته فهقتض اللز ومهو ان يكون اللازم ضروري التحقق بالقداس إلى تحقق الملزوم سواء كان في ذاته ممكنا أومهتنعا هذا في اللوازم بحسب الوجودوا مالوازم الماهية فامكان الماهية لذاتها يستوجب امكان لوازمها كذلك والسران اللزوم في لوازم الماهية يستند إلى نفس الماهية فلها حكم الماهية بجلاني لوازم الوجود آذلزومها مستند الى امر ثالث اوالى نفس تلك اللوازم فامتناعها من تلقا عنسها لايغتضى امتناء الملز وملذاته بلبحسب الواقع فالهحال بالذات لا يكون من لوازم الماهيمة الممكنة لذاتها لكنه قب يلزمها بحسب الوجود في الواقع فتفكر *وقد يستدل على استلزام الممكن بالذات للمحال بالذات بانه يصدق قولنا كلماكان واجب الوجود مستمر اكان المعلول الأول مستمرا وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلمالم يكن المعلول الاول

r فوله علاقة العلبة اى علية علم الواجباللازملعتم العقل الاول الملزم مجسبذلك الفرض فاللزومهمنا مستنك الى اللازم دون نفس الملزوم فتفكر

س قوله فاله عكم الماهية لان لوازم الماهية المرد التزاعية بنتزعها العقل عن ففس المدور التزاعية بنتسها المعقل عن ففس الماهية المتحددة المتح

ع قوله والى نفس تلك اللوازم كعدم الواجباللازم لعدم العقل الاول (قوله وقبل علمه آه لانه بضم الثالث يتعنق الرابع وهكذا * لأنا نغول الرابع

مستمرا لم يكن الواجب الوجود مستمرا فهناك استلزام المكن بالذات للمحال بالذات * وبإن استلز او المحال للمهد . كليا كان أوجز ثما واقع في حكم العقل فايحكم العكس المستقيم بلزم المطارب * وقيل عليه إن الثاني مغالطة فإن الاستلز ام الجزقي ليس استلزاما في الحقيقة لأن المقدم وحده أن كأن هو المستلزم للتالي فيكون كلما هني وإن كان هومع شيءآخر يستلزم فلايكون هو وحده مقدما وهذا ايضا خلف *وفعه نظر فان مالابد منه لللزوم الجزئي إن يكون للمقدم فيه مدخل في الجملة و اما انه لابدان يكون هو وحده كافعا فيه فلا وسيأتي في محت الشرطية إن شاء الله سبحانه وقبل إن الأول ايضا مغالطة فان استلزام عدم المعلول الأول عدم الواحب لذاته لبس استلزام الممكن للمحال فانه إنما يستلزم عدم علية العلة الأولى فقط وهوامر ممكن بالذات لاعدم ذانها المستحمل لذاته فإن الأول تعالى لابتعلق بالمعلول الأول لولا الانصاف بالعلية فاذن ليس الاستلزام الابالعرض أو بالانفاق وهو كون العلة بماهي متصفة بالعلية واجبة لذاتها وهذا بخلاف العكس فأن ذات المعلول الأول فائضة عن العلة لاوصف المعلولية فعدمذات الواجب تعالى يستلزم عدم المعلول الأول *واعترض عليه بأن علية العلة الأولى نفس ذاتها فلوجودها وعليتهاسييل واحد في العينية فلو كانت العلية امر ا ممكنا بالذات لكان سببها الواجب بالذات فعدمها الممكن بالذات على مازعمتم يستلزم عدم ذانه تعالى وهو المحال بالذات فقد لزم الوقوع فيها عنه الفرار * و ايضا طباع الأمكان بها هو علة محوجة الى ألواجب لذاته وخصوصة المعلول الأول ايضا تستدعيه

۱ فوله وقبل عليه فائله نصير الدين المرسى عليه ما يستحقه ٣ قوله بان علية العلة أه المراد بالعلية مبدأ الالامهموم اللاشاف لانه زائر ملية نعالى بلاريب (قوله فلا يكون). الرابع هناك امر اعتبارى فانه حصل باعتبار شىء وامن مرتبين والتسلسل فى الاعتبار بات منتطع فافهم * والرابع الحاصة و هوا لخارج البقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعية أوجنسية شاملة ان عبت الافراد والافغير شاملة *و

بلا واسطة امر مااصلا فعد مالمعلول الأول بخصوص ذانه كما يستوجب عدم العلة الأولى بماهى علة كذلك يستوجب عدمها من حيثهي واجبة لذائها فلعليتها ووجوبها سبيل وأمل فيما يستدعيه خصوصية ذات المعلول الاول فليس استصحابه للحمال بالذات بالعرض والانفاق فتفكر قيوله والرابع اعتبارى آه توضيحه ان الماهية التي تنقوم بامر مرتين اعتبارية اذهى مغايرة لمااعتبر فيها ذلك الأمر مرة واحدة بالاعتبار والعجموع الرابع كذلك اذكل واحد من وحدات الأثنين يعتبر فيه مرتبن مرة على الانفراد ومرة في ضمن مجموع الاثنين ويعتبرفيه هذا العجموع مرة واحدة وبينهما تغاير اعتبارى وقس عليه الحامس وهكذا بخلاف المجموع المركب من الوحد تين مع الهيئة الاجتماعية العارضة *وقيل لا فرق بين مجموع الاثنين والمجموع الرابع لان جميع اجزاء الرابع اعنى الوحدنين ومجموعهما موجودة حقيقة مثل اجزاء الاثنين وقد تقرران وجودالكل ضرورى عند وجودجميع اجزاقه فكيف يكون الرابع اعتباريا دون الثالث * افول وجود العدد في ظرف يستدعى ان يكون لمعروض كل وحدة منه وجود منفردعن معروض الاخرى في ذلك الظرف ولأوجود فى الخارج لمجموع الاثنين منفرداعن الوحدتين بل في اعتبار العتل وملاحظةالخلط والتعرية فلأيكون جميع آحاد الرابع واجزاقه موجودة بوجود على حدة الافي تلك الملاحظة فمكون

ع قوله فلايكون جبيع آحاد اه اعنى العجموع الركب من الاثنين وكل وحدة وحدة من الوحد ثين *والحامس العرض العام وهو الحارج البقول على حقايق مختلفة وكل منهما انامننع انفكاكه عن المعروض فلازم والاقبقارق يزول بسرعة اوبطو اولا* ثم اللازم اماان يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلتا لعلة اوضرورة

اعتباريا بغلاف جميع آماد الثالث اعنى الاثنين الذي هو مجموع الوحد تين فتأمل بدقة النظر قيوله لعلة آهسوا كانت العله نفس المازوم او امرا آخر منفصلا عنه قـــوله اوضرورة آه بأن لايكون اللزوم مستندا الى العلة اصلاوفيه نظرفان مايغاير الشيء ثبوتهله مهلل بالضرورة فان الانسان مثلا وانكان غنياءن العلة في كونه هولكنه فقير في لحوق معنى خارج عنه البهاالبتة ولهذا حكم الحكماء بعينية وجوده تعالى له فان ارتباطه به اما باقتضاء من تلقاء داته تعالى فيلزم تقدمه على وجوده فان العلية والاقتضاعمن الأوصاف المقتضية لوجود الموصوف اوعن غيره فيلزم الامكان فأنقلت كما إن الوجوب قديكون بحسب وجوده فينفسه وهومناط الوجوب الذاتي كذلك يجوز ان يكون باعتبار الوجود الرابطي اي ثبوت الشيءللشيء من حيث هونسبة كوجود الواجب عند القافلين بزيادته فان ثبوت الوجودله تعالى ضرورى مع انه زافك عليه فمافيل في تحديد العرضى بمايعلل وفي تحديد الذاتي بمالايعلل ليس بشيء واليه اشار المصنف رجمه الله فيما نقل عنه حيث قال اعلم ان الحكماء استدلوا على عينية وجوده تعالى بانه لوكان خارجا لامتناع التركيب لكان ثبوته له تعالى معللا فأن كل مفهوم يثبت لمفهوم آخر خارج عن مقيقته يجب ان يكون معللا وادعوا الضرورة فبه حتى ان بعضهم عرفوا العرض بمايعلل والذاني بمالايعلل فعلتهان كأنت الذات وحده يلزم تقدم الذات عليه بالوجود ادلامعني للعلية الا

ع قراه بان لايكون اللزوم مستندا اه اى لاعتاج مدارات حيلية الماسية الى المهمية والدائد على حيثية الذات لان ماهو مدارات والدائد على حيثية الدائدة والدائدة المائدة والمائدة المائدة المائدة المائدة والمائدة المائدة ال

فبسمی لازم الماهیة اوبالنظر الی|هد الوجودین خارجیا اودهنیا ویسمی الثانی معقولا ثانیا والدواملایخلوعن لزوم سببی * وهللطلق الوجود دخلضروری

التقدم في الوجود فيلزم اماتقدم الشيءعلى نفسه اوموجوديته بوجودين وانكانت العلة غير الذات يلزم المعلولية المستلزمة لامكانه نعالى عن ذلك وفي ماذ كرنااشارة اليجواب الاستدلال فان العرض اللازم يجوز ان يكون ثبوته ضرور باللمعروض لايعتاج الى العلة اصلا كالامكان انتهى كلامه قلت أن مصداق حمل الوجود عليه تعالى إما نفس داته من حيث هيهي فهو مذهب الحكماء القائلين بعينية وجوده تعالى اوهي من حيث افتضاعهاللخلطفيعلل من تلقاء الذات ويرد الاشكال اومن حيثية اخرى غيرهمافيلزم امكانه عالى وكون الوجود رابطيا يوعك الامكان والافتقار فكيني الوجوب فتفكر قيوله والدوام لا يخلو آه فإن المعلول يدوم بانتهائه الى العلة الواحمة لذانها فامتنع ارتفاعه مادام وجودها فالدوام الازلى يساوق الضرورة الازلية وكذا الزماني للزمانية وألدوام الذاتي مادامت الذات يساوق الضرورة الذائبة فانتظام الدوائم في سلسلة المغارقات بالنظر الى المفهوم مع عزل اللحظ عن الأصول الدقيقة ق ولم مر لطلق الوجود آه يعني لمطلق الوجود يجب ان يكون مدخل فيها البتة اولاوهدا هو الحق فان من تلك اللوازم مالايستند إلى العلة الجاعلة اعلايعني مايكون ضروري الثبوت للملزوم كوجود الواجب تعالى عند المتكلمين ويستحيل ان يكون للوجود فيه مدخل لامتناع تقدم الشيء على نفسه اوموجوديتهبوجودات غير متناهيةومن ههنا يفهم ان منها ما يكون للوجود فيها مدخل البتة ومنها ما يخلاف ذلك *وان اردت النفصيل والتعقيق فيهذ االمقام فنقول دهب المتأخرون

ا فوا، يرد كدالامكان اواد وجود الشيء للشيء بسندى الامتباح لذاته فلا مكرن الذي المروزة مادام عمرن الديات المادورة مادام المروزة مادام المروزة الديات المروزة مادام المروزة الديات المكن لاتفيد امتناع العم كما سبق عنده والدوام أو أي مايكون منشاؤه عزاد والدوام أو أي مايكون منشاؤه الذات كما في الذاتيات واللوازم الذاتيات واللوازم الذاتيات واللوازم الذاتيات واللوازم الذاتيات واللوازم

الدانية و قوله وهذا هو الحق هذا حكاية عن قول المنتفر حبه الله فى لوازم الهاهية والحق لافان الضرورة لاتعلل حتى يجب وجود العلق اولا

الى اعتبار مطلق الوجود في لوازم الماهية فمصداقها عندهم افتضا الماهية لها باعتبار مطلق الوجود للخلطبها والخصوصيات ملغاة والتعقيق على ما ذهب اليه الشبخ أن مصداقها نفس الماهية المتقررة بجعل الجاعل اياها مع اقتضائها للخلط بهالا باعتبار الوجود ولأباعتبار المجعولية ايضا اذلحاذ المجعولية والموجودية انهايجب في صدق المعمول لكون الموضوع من الطبايع الباطلة ولاذات لها الابالجعل لامن حيث أن ذانه امدى حاشيتي الحمل بغصوصه ولاستدعاء طباء الربط الابجابي لامن حيث الخصوصية والمجعولية الأبالعرض اذ اعتبار الوجود والعجعولية مما لا يقتضيه طباع وجد فوجد وسيأتى بيانه ان شاء الله تعالى فهي مستندة إلى نفس الماهية فقط هذا في العوارض المعلولة لنفس الماهيات ثم بعض تلك اللوازم يمتنع انسلاخها بالنظر الىنفس الماهية باعتبار انمص اقها هي نفسها من حيث هي هي كالأمكان الذاتي والوجوب الذاتي والامتناء الذاتي ووجوده تعالى عند التحقيق ولذا حكموا بالعينية في هذه الأمور معموصوفاتها لكنها تعدمن العوارض فى بادى الرأى بناعملى انتفاء الجزئية والعينية بحسب المعهوم والحمل الأولى كما في الانسان انسان وهيوان * و ههناشك للامام الرازى وهوانعهلزم حينئن جواز كون الوجو دمن لوازم الماهية بان يكون هي من حيث هي هن مو عثرة في الوجود لا باعتبار الوجود اوالعدم*والجواب ماقال الشيخ الرئيس ان الماهية لوكانت بنغسها لابوجودها علة لوجهودها لزم ان تكون موجودة على تقدير العدم ايضا وليس الامر كذلك في سائر الصغات

٢ قوله على ما ذهب اليه الشيخ اه قال الاستاذ في حاشيته على شرح التهذيب اللحققق الدوانى ان المقتضى والمستلزم يجبان يكون له وجود كما يشهد به الضرورة كيني وآثار الماهيات انهاهي باعتمار وحوداتها ولعل مرادالشيخ عدم مدخلية احد الوجودين على التعيين لامطلق الرجود فأن التعقيق انجعل الملز ومات بعينه جعل اللواز مربعتي ان الحمل الواحد بتعلق اولاو بالدات باللز ومات وثانياو بالعرض باللوازم * ولا ينحنى علمك ان وجوب كون المقتضى موجوداحين الاقتضاء لايستلزم ملخلية الوجود فيه والتبعية فالجعل يصح على تقدير اقتضا نفس الماهية بلا مدخلية الوجودايضااذ لامعني للععل فيالامور الانتزاعية الاجعل منشأ انتزاعها ولوازم الماهية من الانتزاعيات كاحققه الاستاذ وغيره من المعتقين فتفكر

م قوله والحمل الاولى اي حمل الشي. على نفسه (قوله وهوان لاينفك آه

ع قوله وهوان لاينفك اهاقول يمكن ان يقال ارادالشهنج بحال العدمم تمةقوام المأهبة المتفعمة على الرجود لأنه مساوب عنها في تلك المرتبة فلو فرض افتضاوعها للوجود ف تلك المرتبة والمغتضى والمواثر يبيب ان يقتر نبالوجود حين التأثير فيلزم انتكون موجودة في تلك المرتبة المتقامة على الوحود وهر محال بالضر ورة نحاصل جواب الشبخ والمعلم وادل ولأبرد النظر لكن للامام أن يمنع وجوب اقتران المقنضي بالوجود في مرتبة الاقتضاء مطلقا وانها هواذا كان للوجود مدخل فالقدر الضرورى في الموثر على تقدير عدم مدخلية الوجود تقدم المقنض على الاثر بننس قوام المأهية فقط فالحق ان المقتضى هي الماهية الموجودة ولا معنى لمدخلية الوجودالاوجوب كوب المقتضى مخلوطابه حين الاقتضاء والتأثير اذاو لم يوجك لم يكن الاقتضاء كيف ولوازم الماهية آثارهاومايترنب عليه الأثأرهو الوجود هذاما اختاره استأذنا سيدالمعققس ممر عمل زاهل في مو اشيمه والشبيخ والمعلم يقولان يهدخلمة الوجود عمت لأيشعر بوا الا أن يقال معنى مدخلية الوجود ان بكون له تفدم بالذات و وجود المتأحر بحتاج البه لامجرد كون المقتضى مخلوطا حس الاقتضاء الاترى ان العلة التامة لاينقام على المعلول بحسب الوجود مل عسب الوجوب لان المعلول لا ينتظر وجوده عنك وجود العلة بل يكون معها فى الوجود كذا حققه المعلم الأول للعكمة

المائية في بعض فرائده فتأسل المائية الانجاد سو قوله على تقدير العدم الهنا الانجاد العدم المنطقة المائية الانجاد المائية المائ

كوجوة الواجب على مذهب الهنكليين*وايضا اللازم الما بين وهوالذى تصورة يلزم من تصور المهازرم*وقد يقال على الذى يلزم من تصورهبا الجزم بلزومه وهواعم من الاول اوغير بين وهوالذى تشلافه فالنسبة

* افول فيه نظر لان اللازم على هذا التقدير هُو ان لاينغك الوجودعن الماهية اصلافتكون ازلية لاان يكون الماهية موجودة على تقدير العدم ايضا فالحق في الجواب ماقاله المعلم الأول للحكمة الممانية ان عدم اعتبار الوجود في الماهية عند اقتضائها لصغة لايقتضى انفكاكها عن الوجود حين الافتضاع فان انغكاكها عنه وهي منقررة محال فضلا عن ان تكون مو ثرة فاذن لا يتصور كونها موعثرة في الوجود الذي لاينفك حالة التأثير عنها ولاكذلك سادر الصفات قيدوله كوجود الواجب نعالي آه افول المنكلمون الذاهبون اليزيادة الصفات ذهبوا الى ان مصداقها ذاته تعالى من حيث افتضائها الاختلاط بها كما صرح به العقق الدواني فيلزم عليهم كونه تعالى متقدما عليها بحسب الوجود فيكون في حدوجوده عاريا عنها وعن الوجود فتوجيه المصنفره توجيه الكام بها لايرضى به فائله تحقيق المفام إن الوجود لا يتصور إن يكون من لوازم الماهية بالمعنى الشافع فيشيء من الحقايق اذلواز مالماهية ما يكون هي بنفسها المتقررة مقتضِية لها على ان تكون حين الاقتضاع مخلوطة بالوجود لان الوجود اول الانتزاعيات بالقياس الى سائر الاوصاف اذالماهية من حيث هي متقررة مطابق هذا الحكم ومبدأ انتزاعه فموجودية الماهية قبل اعتبار تلبسها باللواحق وطباع الاقتضاء يستوجب صعة دخول الفاعبين المقتض والمقتضى بحسب الوجود بل مفاده ذلك لأبهعني انه مما يفتاق اليه طباع اللزوم حتى يتوقف على وجودالماهية

بالعكس وكل منهما موجود بالضرورة *وههنا شك وهران اللزوم لازم والاينهام اصل الملازمة فبتسلسل اللزومات وحله ان اللزوم من الامروالاعتبار يفاالانتزاعيةالتي ليس لها تحتق الافي اللذهان بعد إعتباره فينقلع با نقطاع الاعتبار نعم منشر عارفينمها بتحقق وذلك هر الحاقط للنسس الامرية الانتزاعية متناهبة وغير متناهية فتولهم التسلسل فيهاليس بحال

ايضا على ان يوعد الوجود جزأ من المفتضى فيرجع الامر الى ان المقتضى هرمجموع الماهية والوجوداد من المتعقق ان طباع وجد فوجد لواستوجب ذلك اميتصور العلية بين الامرين اذيلزم منه وجود ذلك المجموع فيعتبر وجود هذا المجموع ابضاجزامن العلة على ان يكون العلة هو مجموع ذلك المجموع ووجوده وهكذا الى غير النهاية بل بمعنى ان لهباع وجد فوجل يستدعى تقدم موجودية العلة وتقدم وجودها حتى يلزم تقدم العلة ووجودها ايضا فلايتصور كؤن الوجود من اللوازم والايلزم بحسب مايستدعيه طباع وجد فوجدتقدم الوجودعلى الوجود اللازم فيتقدم على نفسه اوتعد دالوجودات معوحدةالموضوع وكلاهما بالهلان فاحكم انالقيوم الواجب بالذات يجب ان يكون بنفسه مطابقا لحكم الموجودية عليه على انتكون ماهيته انية وايضا لماكان مصداق الوجودنفس تقرر الشيء وسننح قوامه في ظرف مافها هومتقرر بنفسه لا بالجاعل كانصدق الوجود عليه بنفسه لاباقتضاء من العلةولا بعلية من الذات فانه يستعيل ان يكون الشيء جاعل ذاته وصانع سنخ قوامه ومن ههنا يستنبط ان الحيثية التي هي مصداق الوجود في عالم الأمكان حيثية تعليلية راجعة الى كون الذات صادرة عن الجاعل اذليس للممكن قوام وتقرر الأ بالجعل فتفكر قـــوله نعم منشوعها آه يعنى ان اللزوم من الامور الاعتبارية النفس الامرية بمعنى ان موصوفه في

عاد اصلاغير مرضى عندهم فلا يدفع الأمكان عنيم به وفيه بالحنى الشائم اى العدوار ض المائم المائ

ع قوله وجودها اى هوزمبر للهيئة من عرب توله وجودها اى هوزمبر للهيئة من مرات والموالدات مع قوله فاقدة القوام والتقدر فائه وطائرة عنية أنه المارة عن أنه المارة عنية أنه المارة عنية أنه المارة الله مصداتي المودهورة من تقول المارة والمارة المارة المار

م قوله عند انقطاع الاعتباراه اذالاعتبار الإعتبار الإعتبار العقل فيالم يعتبره الاعتبار العقل فيالم يعتبره العقل لم يتعتق واعتبار العقل ليس يضرورى فيجوز علمه فينفضم اللزوم فلا يكون اللاوم ملزوما واللازم لازما المل

س قراء وإيضاار لم يكن أي لا يتوهم إيضا مع قراء وإلى السرة السرة با وقد يقر والسرة ال السرة المناسلة بالتقافظ المناسلة ا

ه قرئه فتولكم النسلسل اه توضيعه ان من ماله هر ما انتظام الاعتبار اعتبار العيمار المنطقة الإيكن فيها وجود مالا يتنظم يعنى والمسلمة فيها المسلمة فيها السلسل فيها السلسل فيها السلسل فيها السلسل فيها السلسل فيها السلسل فيها المسلم المالة على المنافزة على سبل المنافزة على المنافذة على المنافذة المنافذة المنافذة على المنافذة المنافذة

السالية تعسب الخارج والمقبقة و وله فياب عنداه واربقا يمكن الجراب بإن المنتم هر والتساسل بدعنى ترتب الأمور المجر المتناع هر الساسل عنه الاختاج منه الإساسات عنه الاختاج هر التساسل بعض ترتب الأمور القير المتناع. ين لا تقف وضا الماره عند حال منها و المحل المتناع. و المحل المتناع. و المحل المتناع. و المحل المتناع هر و المحل المتناكر عند ما يحدل الحل ان المارى بين ما يحدل عليه بالخرو دين ما يحدل الخواف والمحل والمحل والمحل والمحل والمحل والمحل المتناكر عنه المحل المحل المحل المحل المحل المحل والمحل المحل المحل المحل المحل المحل والمحل والمحل والمحل والمحل والمحل المحل ا

صادق لعنم الموضوع فت*ندبر* * خانهه مفهوم الكلى يسمى كليا منطقيا * ومعروض

نفسه بحيث يصح انتزاعه عنه وانالميكن فرض فارض فلا يتوهمانه لوكال اعتباريا لمبتعقق عند انقطاع الاعتبار فيكون الحكم كاذبا وأيضا لولميكن موجودا خارجيا فبين حاشيتيه اما امتناع الانفكاك خارجا فيلزم الخلف والافبطلت الملازمة ق وقولهم النسلسل أه جُواب سوء ال مغدر تقريره انكم اعترفتم بانقطاع السلسلة في الاعتباريات فلبس في الوجود والاعتبار الا المتناهى فقولكم التسلسل فيهاليس بمحالكاذب لان النسلسل ترتب الامور الغير المتناهية وههنا في الوجود ليس كذلك فيصدق الامتناع لاسلبه فأجاب عنه بانصدق السالبة لا يستدعي وجود المرضوع بل قد يصدق بانتفائه وههذا كذلك * بقي ههذا اللكال آخر وهو ان اللزومات الغير المتناهية الحاصلة بين اللازمو الملزوم متحققة بحسب نفس الامر أذهى محكوم عليها باحكام صادقة كالامكان واللزوم والتعقف فى نفس الامر فيكون موجودة فيهاو البرهان شاهد على استحالة وجود الامور الغير المتناهية في مطلق عالم الواقع وتوضيعه ان لنا قضية صادقة في نفس الامر وهي ان هذه اللزومات اللامتناهية الحاصلة بين اللازم والملزوم عمايمتنع انفكاكهاعن الملزوم اذلولم نكن محكوما عليها بذالك الامتناع لانهدم اساس اصل اللزوم فاذن يجب أن يصدق الحكم الابجابي باللزوم على كل لزوم وطباع الربطالا يجابي يستدى وجود الموضوع في نفسه فيلزم تحقق كلمن تلك اللزومات الغير المتناهبة في زنس الامر من حيث انها موضوعات لاحكام صادقة * والحل ان اللزوم انها يكون لزوما بها هي نسبة رابطة بين اللازم والملزوم لابما هومفهوم ملحوظ بنفسه فاذن هي نسبة لايحكم

ومعروض ذلك المغهرم يسمى كلياطبعيا والمجموع من العارض والمروض يسمى كلياعقلياو كذا الكليات الخمس منهامنطنى وطبعى وعقلى * ثم الطبعى له

عليها بشيء البجابا اوسلبا ولاينظر الىكونه لازما اوغير لازم وانهاصحة الحكم عليه بماهو مفهوم ماعرظ بنفسه في الذهن فالمحكوم عليه باللزوم هومن ميثانه منظور اليه قصدافي لحاظالعقل لابها هولزوم ونسبة بينهما فاذا انقطع ذلك اللحاظ القصدى انقطعت السلسلة * وقد يجاب بان تلك اللزومات الغير المتناهية موجودة في نفس الامر بوجود ما ينتزع هي عنه لابوجودات منفصلة حتى بلزم الاستعالة ومايقتضيه طباع الربطالا يجابي هوالوجودالاعم لاالمنفرد بخصوصه كماثرى فى الاجزاء المقدارية للجسم اذية سخن بعضها ويتبرد البعض اذهى موجودة بوجود الجسم المنصل الواحدة تفكر قيوله ومعروض ذلك آه في هذا الاعتبار اعتباران اعتبار نفس المعروض بمأهوهو معءزل النظر عن العارض واعتباره بما هومعروض لذلك ولعل من انكر وجود الطبعي اخذه بهذا الأعتبار وهوموضوع العقودالعامة ومنهم من انكر الأول ايضا بناء على أن المنتزع والمنتزع منه متغايران بالذات والعدان بالعرض وسيأتي تحقيقه انشاء الله تعالى قـ ـــوله والمجموع آه قيل هذا الاعتبار جزئي مقيقي ذهني وتسميته بالكلى مجرد الاصطلاح قــوله ثم الطبعي آه اعلم ان الطبيعة الانسانية مثلا قدتوعف بالقياس الى عوارضه بشرط شيء اي مُخلوطة بها فتسمى مخلوطة وقد توعَّفْل بشرط لاشيء اىخالية عنها فتسمى مجردة وقدتوعن لابشرط شيء ايمع عزل النظر عن الخلط والتجريد فتسمى مطلقة وفي هذا الاعتبار اعتبارات الاولى اعتبار نفس الماهية من حيثهى

الأمر بالنعل في لحاظ العقروه اشتاه ما محوظات نبعا فقو لبس الروم الشيء ما محوظات فعاله ما محوظ تبعا المراق المحافظات فعاله ما محوظات فعاله ما محوظات فعاله معتمى رابطي فقرار حاليه العيازة ما الغير المتازمة المنطقة بانقطاع عات الغير المتازمة المنطقة بانقطاع عات الغير وجودة بالغيرة في المحافظة المنطقة العلوم على الأخبال وجودها فيها على الأخبال وباعتبار منشأ انتزاعها كاني الأخبال بالمتحال المتقران مناطقة المتحال المتحال مناطقة المتحال الم

م قوله وقد يعاب بان اه هذا الحواب غبر منظور فيه الى الاعتبارين المك كورين فالجواب الاؤلبل يكفى فيه ان يصدق الحكم عليد لصحة انتزاعه من موجود بالفعل واهذا فالالعلم الاؤل العكمة البمانية وان لم ير تكب شاطافاضع الكندام يستعصل ان اللزميد أهوصعبع الانتزاع عن شي الايصع ان يقع معكوما عليه لانهب لك الاعتبار معنى رابطي غير مستقل باللحاظ* وانت خبير بان تحصل الاعتبارين انما يعماج اليه في الحكاية دون المحكى عنه فعال الجوابين واحد فنفكر فانه دقيق س قولهونسمية بالكلى أه قال الاستاذ رممه الله تعالى الكلى العقلى يعرضه الكلية كالانسان الكلى بصدف على الانسان الرومي والانسان الزنجي الكليين وغيرهما

م قراء اى خارطة بها اى خارطة الجرهر بايتمض في رحانه الجمعة الجسين نفسها براهم في حالها الجادية في بين الاعتبار براهى هي خالها المختبا المتعبار ميثمة الجاليمة معتبرة في منطقة معتبرة ها منطقة الجاليمة معتبرة ها هرائسى الكاية والحكس عنه معيمة هذا هرائسى الكاية والحكس عنه معيمة المناول فاقم (قراء تحسب خصوص آه

ع قوله بعسب خصوص هذا اللعالى باعتبار ان هذا الاعاظ لحاظ الماهمة فقط ٣ قوله ظرف الخلطوالتعرية اهلانهذ، الملاحظة باعتبار انهملاحظةنفس الماهية فقط اىلايلاحظ معها غيرها اصلاحتي الماحوظيةظرف النعرية لحلوهاءن جميع ما عداها فيصدق سلب الكل عنها ومصداق هذا السلب أن ما غداها لبس ماعوظا ف هذا اللحاظ لاان معنى ذلك هذا السلب وباعتبار ان الماهية موجودة في هذه الملاحظة ومتصفة بعوارض مختلفة مختصة بهذا الظرف في الواقم مخلوطة بها بمعنى ان العقل اذا لاحظ الماهية الموجودة فيهذه الملاحظة وجدها متصفة بها فهذه الملاحظة ظرف الخلط والتعرية بالنظرين والاعتبارين فتفكر عم قوله بالاعتبار دون المعبر لابحسب

ه قوله ارئيس بألف اميعتى ان يكون الكافئية شرعا وغنوانا الاعتبار واللاحتفاد واللاحتفاد واللاحتفاد والمحتفظة درن المتبر والمعوقة بحث انتقاف المرحقة المحتفظة المحتفظة

العنوان ولابحسب المعنون

هو ألقسم ألجيم الاعتبارات المستورة المائة الإيكان المتبار المستورة المائة التعبار المستورة المائة المتبار المستورة المائة عما كونها من محمدة هي مع رحم المراد بدلاحظة عما المراد المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة المستورة والمستورة والمس

ره قديد عن بعض المعاون ٨ قرله عن بعض العوارض امكا لمنوع بها هرمنوع والمشخص بهاهو مشخص ونحوهها

اعتبارات ثلثة بشرط لاشىء يسمى مجردة وبشرط شىءيسمى مخلوطة ولابشرط شىء

هى اى بان يتعلق الحيثية بالماهية وهي اعتبار الحيثية المتقدمة على جميع الحيثيات ويمتاز هذه المرنبة عن سافر المرانب بتعرية الماهية في هذا اللحاظ عن جميع اللواحق ولفظة الحيثية شرح وعنوان لهذه المرتبة اي تفيد قصر اللحاظ عليها وهي بما هي مخلوطة في هذا المحاط بالوجود اللحاطي والملحوظية وغيرها بحسب حاق الواقع ومنسلخة عنها بحسب خصوص هذا اللحاط فاذن هذه الملاحظة بخصوصهاظر فالعلطوالتعرية باعتبارين والثانية اعتبارها من ميث هيهي معوز لالنظر عن الخلط والتعرية بان يتعلق الحيثية بالاعتبار دون المعبر وهويعم الاعتبارات وينقسم اليها والى الكلي والجزئي واذا سئل عنه بانه الفاوْليس بالف فجوابهانه الف وليس بالففني هذا الاعتبار ايهام اجتماع النتيضين كما في الاولى ايهام ارتفاعهما ولعل قول المصنف والطبعي اعمباعتبار أشارةالي هذا الاعتبار والثالثة اعتبارها من حيث هيهي معملاحظة عمومها وتتعلق الحيثية بالماهية لابأن يجعل العموم قيدافيها وهي بهذاالاعتباركلي لهبعى وقيللافرق بين هذاالاعتبار واعتبار التجريد الافي التعبير دون المقصود ولذلك يشتركان فىالاحكام وفيه انالمعتبر بهذا الاعتبار موضوع للطبيعة كما في قولناالانسان نوع اوكلي وموجود في الذهن بخلاف العجردة اذليس هي بمحكوم عليها بشيء من الأحكام اذبيمتنع تصورها ووجودها مطلقا الاان يرادالتجريد عن بعض العوارض والاعتبارات كما لايخفى على من يتفكر وهذه الاعتبارات تجرى في كل مفهوم مبهم جوهريا كان اوعرضيا بالقياس

يسمى مطلقة وهي من ميث هي هي ليست بمرجودة ولا معلومة ولاشيء

الى ما هوخارج عنه محصل له اما في مرتبة سنخ قوام المهية كما سبق بيانها اوفي مرتبة متأخرة عنها كمافي الانسان بالقياس الى عوارضه المشخصة على مانبهناك عليه آنفا والكانب مثلا بالقياس الى زيد فانه اذااخذ بشرط شىء كان زيداكانما واذا اخذ لابشرط شيء كان عرضيا محمولا ءايه بالمواطأة واذا اخذ بشرط لاشيء كان عرضا محمولا عليه بالاشتقاق ومن همنا يظهر ان الحمل بالاشتقاق لا يختص بالمبادي بل يحرى في المشتقات ايضا وقد تجرى في كل طبيعة جزئية كانت اوكلية بالقياس الى كل مايقارنه لاعلى وجه التحصيل كالثوب بالنسبة الى البياض وزيد مثلا بالقياس الى اوصافه ومناطالحمل والعموم هواعتبار لابشرطشيء بالاصطلاح الاول دون هذا لانه قديكون جزئيا قيوله وهي من ميث هيهي آه تغصيله أن الأنسان مثلااذ اقصر اللحاظ على نفسه فقط لمبوجدفي هذااللحاظ الاهو ومقوماته وانكانفي الواقع محفوفا بعوارض كثيرة لكنها مسلوبة عنه في هذا اللحاظ على ان يكون مصداق هذا السلب ان شيئًا منها ليس عينالهو لا داخلا فيه فاذاقلنا الانسان ليس من حيث هو هو الف بتأخير الحيثية كان السلب وارداعلى الايجاب من تلك الحبثية اعنى نفى المقيد فكان صادقا البتة وسلب الثبوت بهذه الحيثية لا ينافى الثبوت بحيثية اخرى واما اذاقدمنا الحيثية كان معناه من ميث هوهو ليس بالق ومفاده ان السلب ثابت له من حيث هوهو فان الحيثية حكان قيد اللسلب فيكون نفيامقيدا والسلب من ميث هوسلب لايتكيني بكيفية ولا يصلح ان

بخال الشبخ اليران الذى هرونس اى سرطالتجريد عن النوع والمتعصمين مرسالتجريد عن النوع والمتعصمين من بالقراس الى غيرهما حتى النوع والمتعربة فلايتألى قولهم أنها الميان لا بشرط شيء منس وبشرط لا بالنافذ الله بشرط شيء منس وبشرط لا بالنافذ الله الميان عنساله النافزين متعلقا باللهية شرحا لبيان مرتبةها المقدمة على جبيع وعبالها فندير وسراتها وقد سبق تعجيلها فتدير

ولاشيءمن العوارض ففي هذه المرتبة ارتفع النقيضان *والطبعي يقيد بقيد فالتقييد يدل على انه ملحوظ من حيث انه مفهوم ثابت لشيء فهوراجع الى ثبوت السلب فيكون كاذبا بالضرورة لأنه من العوارض التي لست في حدد اته فتطيب اللفظو المعنى انها هو بحسب تأخير الحيثية فان ردد السوءال بين طرفي النقيضين بالايجاب كها اذاقلنا امالانسان موجود من حيث هوهو اومعدوم من حيث هرهر فلايستحق الجواب فانهذا السوال طلب التعيين بعد وضم ثبوت احد الامرين والوضع المبنى عليه السوء ال فاسد فكذا السوء ال ولواجيب فبسلب الطرفين فهاقال المصنف بقوله وهي من حيث هي هي ليست بموجودة ولامعدومة باعتبار تقديم الحيثية ليس على ماينبغي وفيه نظر فان ما ذكرت إنها هو إذا كانت الحيثية في صورة تقديمها قيدا للسلب وامااذا كانت قيداللموضوع فالتقديم كالتأخير في المفاد وهو كون الأمر دائرًا بين النقيضين اذقادح التناقض تقييل السلب لأتقييك الموضوع بقيل مشترك بين الايجاب والسلب و اجيب عنه بوجهين الأول ان الغيد قد يميز الموضوع عما عداه فيفيد تعيين الموضوع وينسب العجمول الى ذاته من غير وجوب ان يكون النسبة من حيثية التقييد كما نقول زيدن العالم طويل فيتميز المراد بقيد العلم عن زيدن الجاهل واميكن الحكم بالطويل من جهة العلم وقد يميز نفسه باعتبار عن نفسه باعتبار آخر فع ان كان الحكم عليه بذلك الاعتبار كان التقييد مفيد اوالايلفي فتقييد الموضوع بالحيثية الدالة على قصر اللحاظ عليه ان افادان الايجاب والسلب انها هوبهذه الحيثية فيفيدالقيد ويرجع

اماالى الابجاب او الى السلب على ماعرفت والافيلغى فالحيثية موتخرة تقدير الان المتقدمة مافاة والثاني ان الموضوع مع قبوده

م قوله فقفيد الموضوع اعلم أن الاحتمال الأوّل هيئا سافط لان لفظ الانسان مثلا لايحتمل غيره كزيد أذا كان علماستركافالتغييد بالميثية يكون من قبيل الثاني فافهم

في السالبة موعفر عن السلب من حيث المعنى فان السلب رفع الايجاب فلولم ينظرفيه الى ورودالسلب على الموجبة لم يكن رافعا لهافزيد ليس بكانب وانكان صريحافي السلب لكن المنظور ماتلوناه قد حوله ففي هذه المرتبة ارتفع آه قال الاستاذره في حاشيته على شرح المواقف تحقيق المقام ان النقيضين ان اخذ امفردين فلاريب فى ارتفاعهما عن الماهية في مرتبة ذاتها وسنخ قوامها فان العارض لايكون في مرتبة الهعروض وان اخذ افضيتين فارتفاعهما محال مطلقا اذالموجبات باسرها كاذبة في تلك المرتبة وسوالبها البسيطة صادقة بالضرورة ولعل بعض المتأخرين جوز ارتفاعهمافي المرتبة بناعلى اعتبار السلب محمولا فإن الماهية كما إنها ليست بالى من تلك الحيثية كذلك ليست بتلك الحيثية ليست بالى فان هذا السلب ليس نفسها ولاداخلا فيها فالسوالب باسرها صادقة والموجبات كاذبةومن اعترض عليه بان ذلك اجتماعهما لاارتفاعهما اذ نقيض سلب الوجود سلب سلب الوجود والوجود من لوازمه فالموجبات وسافر مراتب الشفعية من السوالب كاذبة والأوتار منها صادقة فكانهينادي من مكان بعيد وكون سلب السلب دون الوجود نقيضا للسلب مستنكر جدا فان التناقض من النسب المنكر رةوورود السلب على النسبة السلبية دون الايجابية غير معقول فليتأمل فانه دقيق وبذلك حقيق انتهى أقول نغيض الوجود رفعه بماهور فع محض لاعدولي اذثبوت السلب لايعتبر في كونه نقيضافنقيض الوجود في المرتبة رفع الوجود فيها على طريق نقى المقيد لاالنفي المقيد وماهو المعمول هوالثاني وماهو النقيض هو الاول فارتفاع النقيضين محال مطلقا فى جميع مواطن الواقع فذلك التجويز المبنى على الحمل تجويز الفاسد على الفاسد فلايسقط الاعتراض *ومعنى كون

م قوله مونخراعن السلب اهلان النفي بسترى صدارة الكلام

سهال مقارات المحرم ه قوله فكانه ينادى اه اذكلام المحقق في الهفردين إذا جعلا محرلين ومناط الاعتراض على اخذ النقيضين قضيتين وارد ذاك من هذا

واين ذاك من هذا م قوله محال مطلقا سواءً كان مفردين اوقضيتين يمتنع اجتما عهما فيجميع المواطن في مرتبة الماهية أذ العدم الذي هو نقيض الوجود بمعنى رفعه المعض في قوة السلب البسيط ومصداقه نفس الماهية اذليس هو من العوارض ٥ قوله فلا يسقط الاعتراض تفصيله ان الاعتراض ببني على امرين الأول ان نقيض كلشىء رفعه بماهور فعبلا اعتبار ثبرث الرفع فى الواقع فى نفسه اولشى والثاني أن اعتبار الحمل يخرج المعمول عن كونه نقيضا فارتفاع النقيضين بماهو نقيضان لايكون الابان يكذب ثبوت الوجود وسلب ذلك الثبوت معا وهو يستلزم صدق سلب الوجود وصدق سلب ذلك الثبوت معو وهو يستلزم صدق سلب الوجود صدق سلب ذلك السلب معاوهو جتماع النقيضين وجواب الاستاذ رحمه الله مبنى على اعتبار الحمل وهو مالادخلله في اعتبار اجتماع النقيضين وبالجملة اذااعتبر الحمل فلااعتراض ولا ارتفاع النقيضين والا فالاعتراض فائم فتأمل فوله كما

س قوله كها سبق حاصله ان النقيض حقيقة هو الرفع الصريح وفي قاعدة التكرار مسامحة فالنقيض المقيقى للعام هرعام العام دون الوجود نعم هومن لما دمه

ع، قوله حتى يكون فى قوة السالبة يعنى ان السالبة يعنى ان السالبة فى قب السالبة فى قبوداً لحجول حتى يكون الوالم السالبة المحدول حتى يكون الإوالم السالبة فوقوا اسالبة المحدول انتخاب السالبة المحدود المحدودة عنى انتخاب السالب يكون رفعاللمت السالب بكانب والإنجاب من الوارمة فتفكر

به قوله وأن كان مغتبراً من حيث هو للطاهر أن توليه مع الطاهر النب طاهر الساهر الشيب طاهر ويلام ين المناهر المن

 و له المعتبر بهذا الاعتبار ومن همنا يفهم ان المقسم نفس الانسان مثلا من غيرملاحظة اعتبار آخراعني موضوع المهملة

وقامر تفعيله مو الكلى الظاهر من كلام المختفى الظاهر من كلام المختفى النائسة هراعتبار المليمة من من يمان يتعلق المثينة من المثينة وين الاعتبار والمتسمانية منطقة بالاعتبار وموافية ويمان المنائسة بالمثينة والمثينة منطقة بالاعتبار وموافية ويمان مدلكم المحتق عليه بلائكني بعيل ولهذا قلنا الأولى فتفكر (قولة ممان نسبة آه

والطبعى اعم باعتبار من الحطلقة فلايلزم تنسيم الشيءالى ننسه و الى غيره (علم أن المنطقى من المعقولات الثانيةومن ثمه لمهذهب احدالى وجوده * فى

التنافض من النسب المتكررة ان احدهما اذا كان رافعاللاخر كان الآخر مرفوعا به كما سبق الناريح اليه نعم ورودالسلب على السلب بماهو سلب غير معنول فان المرفوع اماذات متجوهرة بالجعل اوالوجود بناعلى ان السلب ليس مقصور النسبة على الوجود وكلاهما منتفيان في السلب بما هوسلب الاان ورودالسلب على السلبليس على انه ثابت للموضوع حتى يكون ذلك في قوة السالبة السالبة المحمول بل على أنه نسبة سلبية متقررة في لحاظ العقل و مرجعه رفع العقد السالب والانجاب من لوازمه وهو امر معقول هكذا ينبغى تحقيق المفام وتدفيقه وتوضيح المرام وتنقبعه قيصوله والطبعي اعم آه قال المحقق الدواني ان الانسان مثلا وانكان معتبرا من حيث هرهو الا ان العمل ينظر اليه من غير نظر الى هذا الاعتبار وتقسيمه الى المعتبر بهذا الاعتبار والمعتبر بالتحوين الاخرين ونظير ذلك ان قسمة الانسان الى الانسان الكلى والجزثي صعبيرمم ان المقسم هو الكلى في الواقع و انت خبير بان الأولى ان يجعل المقسم ما اشرنا اليه سابقافة فكر (قوله فه في هب المحققين آه قال الشيخ الرقيس ان الحيوان بماهو حيوان لابشرط شيء موجود في الخارج لانه اذا كان هذا الشخص حيوانا نحيوان ما موجود فالحيوان الذي هوجز من حيوان ماموجود ثمبالغ فى النشنيع على من زعم أن الموجود خيوان مافقط دون الحيوان بهاهو حيوان وقال ان الحيوان بشرط ان لا يكون معه شيء آخر لا وجودله واما الحيوان لابشرط شيء آخر فله وجود

فى الخارج واذالم يكن المنطقي موجود الم يكن العقلي موجودا بقى الطبعى اختلف فيه فمذهب المحققين ومنهم الرويس انه موجود في الحارج بعين وجود الافراد

في الأعيان فانه في الحقيقة بلاشرط شيء آخر و إن كان معه الني شروط تقارنه في الحارج فالحموان بمجرد الحموانمة موجود في الأعيان وليس يستوجب ذلك ان يكون مفارقا بل الذي هوفي نفسه خال عن الشرائط اللاحقة موجود في الأعمان وقد اكتنف من خارج بشرائط واحوال ائتهى وبالجملة ليسمراد الموعمنين بوجود الطبايع وجود اشخاصها فقط كهازعم البعض فان الشخص كزيد مثلا اذا وجد فهو في حدداته حيوان وناطق فكل منهما ايضا موجود بعين وجوده والايلزم سلب الشيء عن نفسه فان مابه هو هو زيد هو الحيوان الناطق ثمان نسبة الوجود الى الطبيعة أقدم بالذات بل بالزمان ايضاكها في الحوادث اليومية من نسبته إلى الأشخاص فللطبيعة من حيث هي هي بالقياس الى الاشخاص جهنان جهة المغايرة والتقدم فهي بهذه الحيثية مجردة بمعنى انحكم التقدم يصدق عليهالامن حيث الخلط وجهة الانحاد من حيث الخلط مع العوارض المشخصة * ويمكن الاستدلال بأن طبيعة الحيوان المرسل بماهو حبوان مرسل ليس مماهو متعلق الذات بهادة ومدة فلايكون مرهون الوجود بالامكان الاستعدادي فالامكان الذاني هناكملاك فيضان الوجود فاذا كان هذا الحيوان المتعلق بالمادة فاهض الوجود عن جود المفيض الحق باستدعاء استعد ادالمادة كان الحيوان المرسل احق بالفيضان لاستعقاق الامكان الذاتي ونوضيح المقام ان الامكان الذاتي من احوال الموجود الممكن باعتبار الماهية المرسلة العجردة عن البيولانية ولواحتها فهي من

م قو له ثمان نسبة الوجود الى الطبيعة المراد الكل الطمع والشر والمطلق لامع وصفى الكلية والإطلاف العارض لها في اعتبار العفليل مععزل النظرعنه واما مطلق الشيء فامس هو امرا واحدا بال هو مستعوم للرحدة والكثرة ومشتمل علمهما ومنقسم الىجميع الاعتبارات

س فولهويمكن الاستدلالاه دليل آخر على وجود الطبيعة من حيث هيهن (قوله والحرق آه فالوجود واحد بالذات فى الخارج والموجود أثنان وهوعارض لَهما مرحيث الوحدة ومنهم

اول المنقر رات بافاضة الجواد المطلق باقتضاء طباع الامكان الناتي بالنسبة الى جزئياتها المرهونة بتوارد الاستعدادات فلمس في الخارج الاالماهية والوجود والتشغص منتز عان عنها باعتبار استنادها الى الجاعل الحق وبأن الامكان الذاتي اساس الكثرة في نفس المكن باعتبار الماهمة والوجود اماالتشخص فهو عين الوجود اويلازمه فالموجود الممكن له ماهية وراءانيته فهي موجودة بالضرورة والالم بوجد الشخص اصلا فنفكر هذامن بعض تدفيقاتنا قـــوله والموجود اثنان آه اي الطبيعة من حيث هيهي والشخص كلاهما موجودان بوجود واحد بمعنى أن في الحارج موجود اواحد المحلله العقل الى امرين احدهما الطبيعة من ديث هيهي والثاني المخلوطة بالعوارض الشخصية فالاثنينية في ظرف الخلط والنعر بة والومدة في مواطن الاختلاط وتحقيق المقام على ماافاده المعلم الأول للحكمة اليمانية أن الطبيعة وأن كانت عين الفرد في جميع موالمن الوجود لكن للعقل أن يأخذها تارة من حيث الخلط والتعيين واخرى من حيث النعرية والابهام ويضع بينهما اثنينية ما ادالفرد في هذه الملاحظة وان كان مخلوطا بها في نفس الامر لانها مأخوذة لابشرط شيء ولم تأب في ذاتها عن ان يكون معها شرط اولا يكون فتحققت بوجود الطبيعة بشرط شيء في اي ظرف كانت ولوفي هذا اللحاظ لكن لما كان هذا اللحاظ اعتبار الطبيعة بشرط شيء من حيث خصوص تعينها حتى إن اصل الطبيعة لايشرط شيء مفصولة عنهاريثها تلاحظ بذلك اللحاظ صحايضا ان يحكم عليها بالتعرية فيه بحسبه فهذه الملاحظة ظرف للخلط والتعرية باعتبارين فان

ومن ذهب منهم الى عدمية النعبن قال بمحسوسيته ايضا فى الجملة

قلت بلزم حينمُك تحقق الفرد بدون الطبيعة في نفس الأمر بحسب هذاللحاظ قلت هذاالنظر وان كان من انحاء نفس الامر لكن تلك اوسع من هذا واللازم نحقق الفرد بدونها في هذا دون تلك وألخرق في ارتكاب تلك دون هذاو أيضاً ان هذا اللحاظ انهايكون من مواطن الواقع من حيث انه وجود لابتعمل العقل لامن حيث خصوص هذا الاعتبار ولزوم تحقق الفرد بدونها فيه من حيث الخصوصية لابالاعتبار الأول هذا اصل غامض ثمان من القائلين برجود الطبيعة ذهب الى تعددها بالذات بحسب تعددالوجودات وزعم انهالا وحدة لها بالذات وليست كذلك اذهى واحدة ايضابالذات بحسب وحدة الطبيعة الماحقظة بكونها لابشرط الشيء فانهااذا اخذت من حيث العموم والاطلاق كما في موضوع الطبيعية كانت واحدة بالذات ولهآ نعدد بالعرض اذ لايصر اسناد احكام الاشغاص اليها على مايستدعيه لحاظ اطلاقها واعتبار عمومها فتفكر فانه دقيق قيروله ومن ذهب آه قبل انه وجودي بناء على دخوله في قوام الاشخاص الموجودة ورد بانه لوكان كذلك فيلزم اماهمل التشغص على الشغص بهوهو كما في سائر الاجزاء العقلية اوامتناع حمل الطبيعة عليه كما في الأجزاء الخارجية اذيستعيل كون احد الجزفين عقليا والاخر عينيا وأجيب عنه بانه محمول باعتبار وغير محمول باعتباركها في المادة والصورة من غير فرق وفيه نظر لانهلو كان واجبا فلم يكن جز الشيء من الممكنات بحيث يتعد معه في الذات والوجود و انكان ممكنافله مآهية ووجود يغايرها كما يستدعيه طباع الامكان فلمتشغص آخر وينقل الكلام اليه

ع فراه يعنى غرق المكم وهوامتناع انتكاك الطهمة عن النود في نفس الامر أنها يلزم والمائية المرابعة والمناسبة المائية الم

وقوله غير تشخصاه بناء على ان التشخص هوالوجود اولازمه فاذا كان الوجود ان متغاير ان كان تشخص المدهما غير تشخص الا مر (قوله والثانية آه

لأيقال لملايجوز ان بكون واجبا ومن الاجزاء العينية المتميزة بحسب الذات والوجود لأنانقول فع للنوع الذي هوجز وآخر من لشغص المهكن نشغص آخرغير نشغص الجز والراجب وانهاالكلام في تشخص ذلك النوع فالحق ان التشخص بالمعنى المصدري امر عدمي اي اعتباري وعنوان لمابه النشخص وهو التشخص الحقيق الموجود بذاته الواجب لذاته فالموجود في الخارج نفس الماهمة يحعله تعالى اياها جعلا بسيطا فهي كما هي موجودة من حيث الاستناد اليه تعالى كذلك هي مشخصة من تلك الحيثية فهابه الموجودية هومابه التشخص والامتياز عما عداه وبهذا المعنى يكون النشخص هو الوجود فلكل شخص موجود ارتباط خاص معه تعالى بترتب علىه الامتياز عماعداه وان لمنعلم كنه ذلك الارتباط المخصوص *قال الحكما * الماهية اما مجردة فلها بحسب وحدنها البعنة تعلق خاص واحد بعاعلها يترتب عليه وحدة الوجود والتشخص فتتعصر في فرد واحد فانها اذالم تتعلق بشيء غمر ذاتها فمصع الموجودية والتشخص انهاهي نفسها الممكنة فقط واما متعلقة بالمادة فان كانت واحدة لأتعدد فيها اصلاكهادة كا فلك بالقياس إلى منوعها فهي إيضامنعصرة في فرداد مادتها بحسب وجودها الشخصية واستعدادها الواحد لاروحب تكثر الصور الحالة فيها اومتعددة بالذات كهيولات الافلاك بالقياس الى صورها الجرمية فيتعدد افراد مايحل فيها اومتعددة بالعرض باعراض تلحقها من استعدادات متعاقبة مختلفة بالقرب والبعد كهيولي العناصر فانلهاو حدة شخصية مبهمة بالذات مستندة الى ماهيتها وتعددا شخصا بالعرض مستنداالي اعراض تلعقها من استعدادات متعاقبة فلها تعين بالذات وتعينات بالعرض وهذه التعينات مناط تعينات الاشغاص الحالة فيهاكما ان التعين الأول مناط تعين

العول ض اللاحقة لهاو بالحولة إن الوحود مناط التشخص فالشيء الذي وجوده في نفسه غير متعلق بشيء متعين بذاته ومصيح لتشخصه بنفسه من زلفا افاضة الجاعل فنتعصر في فرد والشيء الذي وجوده في نفسه هو وجوده لعمله فعمله من ميثان ذلك الشيء موجود فيه سبب مصحع لتعينه فيكون متعددا بتعدده اذتعدد محله بالذات اوبالعرض يستدعي تعددانحاع الارتباط بجاعله فاولات المعل من الحقايق تتكثر بكثرة الحوامل وقد تتكثر بالزمان مين اتحاد العمل ايضا كعرضين متماثلين اذاحصل احدهما فيموضوع واحد بعد بطلان الاخر فالمحل من المشخصات بمعنى ما يحتاج البه نحو الوجود والتشخص والزمان منها بمعنى انهمن اماراتها ومن مصععات عروض المشغصات المختلفة ومناط الامتياز في لحاظ العقل على إنه يصح ان وعندالز مان من اعتمارات ذات المحل ومتهمات محلسته بالأضافة اليهما فيرجع الى تكثر الحيثية التقييدية الموجبة لاختلاف المحل واما تعاقب الاستعدادات وتعددها فتفصيله إن ههناثلث حركات الأولى حركة النفس الفلكية في الأرادات والثانية حركة الاجرام الفلكية في الاوضاع والثالثة حركة المادة العنصرية في الاستعدادات فالأولى سبب لوجود الثانية والثانية سبب لبقاء الاولى ووجود الثالثة معبقائها من غير عكس واذاقيس اجزاء كل حركة الى اجزاء نفسها فكلسابق منهابوجوده وعدمه اللاحق سبب لوجود المسبوق واذاقيست الى اجزاء حركة اخرى ففي الأولى والثانية ان الأرادة الجزئية سبب للوضع الجزئي وهذاالوضع سبب لارادة جزئية اخرى وهكذا وفي الثانية والثالثة إنكل وضع سبب لاستعدادمن غير عكس وكل استعداد للشيء بخصوصه مصعع لأرتباط خاص لذلك الشيء مع جاعله يترتب عليه وجوده الخاص وتشخصه

م فراءوالثانية الايقال ان علة البقاهي علم المؤافية و عمر كون الثانية سببالبقاء الاولى كون الحدوث المعتود المعدوث المعدات فتفكر (قوله هوية بسيطة آه

وهو الحق و ذهب شر ذمة قليلة من المتفلسفين إلى ان الموجود هو الهوية البسيطة والكليات منتزعات

تحاصل الكلام أن الماهية المجردة لا تكون لهويتين وماهي لهويتين فاما بسبب الحامل او بالوضع والمكان او بالزمان وبالجولة لعلة من العلل بمعنى إنها مصععات لاستفاضتها الوجودات الحاصة إلى هي تشخصا تها من تلقاع افاضة الجاعل فها يه التشخص ومايه الموجودية امر واحد اذكما أن الشيء يصر به مصلى اللاثار كذلك يصير به مبدأ للامتياز وانها اطبناالكلام في هذا المقام ليتضح به المرام فينكشف عنه غطاً الاوهام قهوله وهو الحق آه قال في الحاشية بعني ماكان إفراده محسوسة بالذات كالضوع واللون كان هو المحسوس حقيقة فان المعدوم لايكون محسوسا بالضرورة وغير الطبيعة لأوجودله وماكان افراده محسوسة بالعرض كالجسم وسائر اعراضه كان هو ايضا كذلك واليه يشير قول العارفين بالله قدس الله اسرارهم ما أيت شمَّاالا ورأيت الله فيه وقد قالوا إن المكنات ليست لهارايحة من الوجود والشرح في هذه الكلمات كما هولايليق بهذا المقام انتهى ومن ههنا يندفع مايتوهم ان الكلى الطبعي والشخصي متعدان بالذات والوجود فلا معنى لكون الشغص محسوسا والكلى غير محسوس وقديقال ان الشيء لايصير محسوسا الابعد افترانه بعوارض مخصوصة كالوضع والشكل واللون وغبرها والكلي انها يوعذل مععزل النظر عن هذه العوارض بخلاف الشغص و ان كانا موجودين بوجودواحد فلبتأمل قيوله شر ذمة آهاي من المنكرين من ذهب إلى أن الموجود هوية بسيطة متعينة بذانهاو الكليات منتزعة عنها ومتعدة معتلك الهوية بالعرض البالذات كما صرح به اهل التحقيق فالنزاع من هذه الفئة القليلة معنوى

م خولههو يفسيطة اى غيرمركية في المخ قرامهامي اللعبة فالتجهد و الاالتخص زائت عليها في الخارج بل هو نص الهوية الخارجية فالتحريم ويودالشخص وجرد المقية الكلية بل الكليات من المنتزعات العليه بالنظر الحيالشار كات والبايانات وليست من الاعيان الخارجية وسيظهر يطلان هذا القولى، وقر يص قولتكام الولايات

منتزعات عقلمة وليت شعرى اذاكان زيد مثلا بسيطامن كل وجه ولوحظ من حيث هوهو من غير نظر الى مشاركات ومباينات حتىءن الوجود والعدم كيف يتصورمنه انتزاع صور متغايرة فلا بدلهم من القول بان للبسيط الحقيقي في لالفظى كما يتوهم نعم بعض المنكرين اخذوا الطبعى بما هر معروض للكلمة لكن ليس لأحدان يتصدى لأثباته أقول لبت شعري كيف يعوز كون المكن الذي في حدم طباعه في يقعة البطلان مصرافا للتشخص بذانه وهو نفس الوجود كماسبق فنذكر قــوله اذا كان زيد مثلاآه ماصله ان زيدا اذاكان بسيطا في نفسه من كل الوجوه فاذالوحظت نفسه من حيث هوهومع عزل النظر عمايشاركه ويباينه حتى عن الوجود والعدم لايصح للعقل حينئك انتزاع صور متفايرة بالذات مطابقة إياهجيث تصدق عليه فيمرتبة ذاته فبجب القول بان يكون له في سنخ قوامه امورهي مبادى لانتزاعها ومصداق لحملها وهوقول بالمتنافيين ولااستحالة في ان يكون لشيء واحدحدان متعدان ذانابناعلى اتحاد الاجزا العينية والعقلبة بالذات بللا تغاير بينهمافي الذهن اصلافانه يأخذها لابشرط شيء نعم الاجزاء الخارجية التي هي الهيولي والصورة متغايرتان بالماهية للجنس والفصل كمامر تفصيله ومن الناس من ذهب الى أن منَّاط اخذها ومصداقها امور خارجة عن سنخ قوام المهية المركبة فان المركب له معان تتبعه امعان اخرى فالمأخوذ من المنبوعات الذائبات ومن التوابع العرضيات اما علمك المحققون ان مصداق المقومات نفس الماهية من حيث هيهي على خلاف امر العرضيات فالذاتي غير منسلخ عن اصل القوام وسنخ التجوهر الا ان يبنى على ان العالم اعراض مجتمعة على موجود واحدبسيط كماذهب اليه الصوفية

م قوله كامر تفصيله حاصله أن الأجزاء الخرية على تعسق المجالة من التحميا المن متعسق المقالة وهي التحريق المنافذ والفصل والفصل والفصل والنصل والنافذ في تقررها وجودها كالهمول والصورة وهي مقايرة للإجزاء العقلية بالدائكا مقدة السيالسنافس سره والتحقيق عند عيرة كافصائاه في المواشى - منافذ عند عيرة الميالة المنافذة في المواشى - منافذ المنافذة في المواشى - منافذ المنافذة في المواشى - منافذ المنافذة في المواشى - منافذة المنافذة في المواشى - منافذة المنافذة الم

عدة الر س قوله ومن الناس اه اى دفعاً للقول بالمتنافيين ۲ قوله قوام الماهية المركبة المرادبالمركب المركب العقابي فى مرتبة تقومه وتحصلة صورتين متفايرتين مطابقتين لموهو قول بالمتنافيين هذا في المخلوطة والمطلقة واما المجردة فلم يضعب احدالى وجودها في الحارج الاالافلاطون * وهي المثل الافلاطونية وهذا عمايشتع به عليه هل يوجد في الذهن قبل لاوقيل

فياايهام القوم لاتنبعوا خطوات الشياطين فانها لكمعدومبين قيوله الاالافلاطون آه المشهور منه القول بان لكل نوع فردا موجودا مجردا عن العوارض ازلياقابلاللمتقابلات واوله صاحب الاشراق بان مقصوده ان لكل نوع امرا مجرد اعن المادة فائما بذاته يدبره ويفيض عليه كمالأته وهوالذي نسميه رب النوع وحكما الفرس كلهم متفقون عليه ولا يظن أن هوالاالكبار اولى الايدى والابصار ذهبوا الى ان الانسانية لها عقل هوصور تهاالكلية وهي موجودة بعينها في كثيرين وكيني يجوزون أن يكون شيئًا ليس متعلقًا بالمادة يكون في المادة ثم يكون شيء واحد في مواد كثيرة واشخاص لا تحصى أقول هذا مراده في مقام اثبات الصورة النوعية وأما ههناای فی مبعث المهیة فمراده وجود طبیعة مجردة عن خصوص المادة وعوارضها فلايلزم عليه القول بوجود المهية العجردة عن جميع العوارض كماهو فى افواه القوم ومنهم المصنف وسيأتى ق وهي المثل الافلاطونية أه قبل المثال و أن كثر استعماله فىالنوع المادى وهو الصنممتي كانه اختص به فانما استعمل في رب النوع لأنه مثال له في عالم العقل كما ان الصنم مثالله في عالم الحس ولهذا يقال لرب الصنم المثال ثم اعلم ان المراد بالمثل الافلاطونية في بحث المهية الطبايع الازلية والابدية المتمايزة عن الافراد وفي باب تفصيل العوالم عالم المثال المتوسط بين عالمي الغيب والشهادة وفي مقام اثبات الصورة

عناء طراده اي ما الوله صاحب الأشراق مراد الخلاطون في متام اتباب السورة النوعة بسبب عدم قراء الصورة المورة المورة المتوانية بسبب عدم قراء المورة المتوانية عن التابيعة من مديث هي عمل اللفظ وعن مثارة ليناها خصوصية المتعانية عمل من مديث هي مع حل اللفظ وعرائها خصوصية اللفظ وعرائها خصوصية اللفظ، والمائة عموارضها وهو الشي * اللهاي دون الشاءة وطور اللفظ والكناء من أن الماجع المكننية بعوارضها إدافة والكناء من آه

النوعية الجواهر المجردة المسماة بارباب الانواع وفي مقامجت العلم الصور الالهبة القائمة بانفسها هذاما حققه المحقفون وقال المعلم الأول للحكمة اليمانية ان للطبايع المرسلة نحوين من الوجود طبعى مع الكثرة بحسب مقارنته العوارض وهوعين وجود الأشخاص والهي قبل الكثرة ممتازة عن وجودات الافراد باسرها غير مخلوطة بشيء من العوارض وذلك ادر معاني المثل الافلاطونية والبرهان يقضى أن يكون للكلي الطبعي المشترك بين الافراد وجود الهى قبل الكثرة بمعض الاستناد الى العناية الالهية فهو موجود متميز عن الأفراد وعن جميع لعوارض واللوامق وأن اعضل عليك الأمر بأن الطبيعة ما دامت على صرافة الابهام والاطلاق لا يصح لهاالرجود في مسلك البرهان والوجدان واذا تحصلت بالتشخص واكتنفت بالعوارض وجدت من غير أن تتميز عن الشغص في الوجود فيقال لك ان نسبة الوجود الى الطبيعة لما كانت متقدمة بالذات على نسبته إلى الشخص المخلوط فيكون الطبيعة ممتازة عنه في وجودها الذي ينسب اليها فهذا الوجود من حيث إنه لها ليس للشخص الابالعرض فهي متميزة عنه بهذه النسبة وهذاالوجود وانكانمن حيث انهلاشغص بخصوصه متعددا بتجدد الاشخاص لكنه من حيث الاستناد الى الطبيعة ازلى وحافظ هذاالاستناد المستمر استمرار الأشخاص ازلاعلي التعاقب فاذا فرض انعدام جميع هذه الأشخاص لم تبق الطبيعة وتوجد بوجود واحد منهأفللطبيعة منحيثهيهي حكمان ألاول انها نتحقق بتعقق فرد وتنتفي بانتفاعوردوهذا من حيث انحادها مع الاشخاص والثاني انها توجد بفردو تنتفي بانتفاء الكل وهذا بالنظر الى وجودها الألهى وهذاالحكم مشترك بينها وبين موضوع الطبيعية اى المأخوذ من حيث

م قوله وان كان من حيث انهالشخص آهاءام ان التشخص عبارة عن نعوالوجود المنسوب الى الشيء المخلوط وأستناده الى الواجب تعالى بهذا الاعتبار مبدأ الامتياز بين الأشخاص وأما الوجود المنسوب الى نفس الطبيعة بماهى هي المستنافالي مجرد العناية الالهية لايترتب عليه الامتياز الشخصى بلهى بهذا النعو من الاستناد بحسب هذا الوجود ممتازة عن سائر

الحقايق الكلية فافهم س قوله وزو حل روحود واحل ولهذا قال الاستاذ المعققان الشيء المطلق ايما هوماعوظ بعنوان الاطلاق واحدبالوحدة المبهمة موجود في الخارج لا مع وصف الاطلاف بلمع عز لالنظر عنه وهو يوجل بوجود فردوينثفي بانتفا بمبيع الافراد لان وجوده وجود الهي قبل الكثرة فمادم وجود الفرد محفوظ وانتفائه بانتفاء جميع الافراد فتأمل عم قوله فللطبيعة اهمطلق الشي الذي

هو موضوع المهملة

ه قوله وهذ ابالنظر اى الذى للشيء المطلق لامع وصفى الاطلاق فلمطلق الشيء حكم الأفراد وحكم الشيء المطلق لان اعتباره مشتمل على جميع الاعتبارات (قوله بغلاف آه نعم وهو الحق فانهلا حجر في النصورات فصـــــل معرف الشيء مايحمل عليه تصورا تحصيلا

الاطلاق والعموم فللوجود ايضا خصوصيتان من حيث الاضافة الى الشغص وبهذه الحيثية بمنازعن وجودات سافر الأشغاص ومن حيث الأضافة إلى الطبيعة وبهذه الخصوبية يمتازعن وجودات الحقايق الاخرى واذااضيف الى الشخص فللطبيعة ايضا بالذات لاتحادها معه بالذات ان كانت ذائمة له واذا اضيف الى الطبيعة فللشغص بالعرض لاتحاده معها بالعرض فتفكر هذا من تدقيقاتنا قيوله وهو الحق آه اقول ليس الكلام في تصور مفهوم الانسان المجرد مثلا بل انها هو في انه هل يوجد في ذهن ما انسان مثلا بحيث لا يكون مقترنا بشي من العوارض والريب في ان التقرر في مطلق عالم الواقع لايتوهم من غير الحلط والاقتران بها وافلها الوجود والشيئية والتجريد نعم قديتصور مفهوم الحيوان المجردبشرط لاو يجعل عنوانا لتلك الطبايع الباطلة في مطلق عالم الواقع ويحكم عليه باحكام صادقة فيكون العنوان الحاكي عنها موجودا دون العمكي عنهاو إنها الكلام فيهاذ ذلك العنوان ليسجردا هذااذااخن بشرط لاشيء بالاصطلاح الثاني اذينافيه اقتران كل امر فرض مقارنته به بخلاف ما اذا اخذ بشرط لاشيء بالاصطلاح الاول اذلا ينافيه ذلك الاقتران اذافرض لاعلى وجه التحصيل فتفكر فانه الحق قيدوله ما يحمل عليه أه هذا الحمل ليس مقصود افي النعريف فإن الغرض منه نصوير بحت بل للتنبيه على إن التحديد بالإجزا الحارجية على تقدير تحققه لايكون تعريفا يحصله الانسان لغيره فانه لايصلح لجواب ماهو لأنتفا الحمل فيهاو أيضايفوت التغاير بين الحدوالمعدود

م قوله بخلاق ما إذا إغذيشرطالاشي. لأن معنى بشرط لاشي، على هذا الاصطلاح على هذا المصلاح على مضالها على الدور المصالحة على من على المرارب فيجوز المعتمد عند من غيران يعتبر تحصله منه كاتر ي في المادة

٢ قوله الانتخاب الحمل الاجزاء الحارجية يعاهى خارجية غير محمولة فاعقبراه لا يضاسب التعلم وما يقال البيت سقى وجدران مع الهيئة المخصوصة فالنعريف فيدنفس المعرف من غير تفاير فاطلاق

المناعية الميس بحس المتينة فتأمل مع قولموايصا يقوت قال بعض المحققين النقال والمحقد من الدول والمحقد من الدول والمحدد و بمواد المارجية ما يالوت التقايم بيالوت التقايم بيالوت التقايم بيالوت التقايم بيالوت التقايم بيالوت التقايم بيالون صورة كابة وحدة من غير تقاير (قولموالا جلائية

تحصيلا اوتفسيرا الثانى اللغظى والأول المقيقى فنيه تحصيل صورة غير حاصلة فان علم وجودها فهو بحسب المغينة والا فبحسب الاسم ولابدان بكون المرى اجلى فلابحم بالساوى معرفة ولا بالاغنى وان يكون مساويا فى الصدق فبجب الالمراد والانعكاس فلأبحم بالاعم والاخص والتعريض بالمثال تعربنى بالشابهة المختصة

واعل من اختاره لابعني بهالتعديد على الحقيقة بل على التجوز قموله تحصيلا اونفسيرا آه النعريف اماحقيقي يقصد به النصور ابتداء ففيه تحصيل صورة غير حاصلفواما لفظى يعصل به التصور ثانيا فيفيد احضار المعنى في المدركة والتفاتها المه ثانيا قـــهله فهو آهالتعريف الحقيق إما بحسب الحقيقة وهو يفيل تصور الشيء الذي علم وجوده في نفس الأمر بناء على أن الحدود والرسوم الحقيقية ليست مختصة بالاعيان الخارجية واما بحسب الاسم فهو يغيد تصور الشيء باعتبار مفهومه مع عزل النظر عن كونه موجودا اومعدوما وكل منهما ينقسم الى الحد والرسم قـــهله ولابدان يكون آه اشتراط المساواة في الصدق وألاجلائية بمعنى اكثرية ظهوره بالنسبة إلى المعرف بالفاء ليتميز الافراد وهو المقصود في الجملة ولوجوب تقدم معرفته عليه لكونه سبيا لعلمه وتقدم الحصول يبتني على الظهور ثم أعلم أن المساواة معتبرة في النام اذبها يحصل الطرد والعكس المعتبر ان فيه لافي مطلق التعريف قمروله والتعريف بالمثال آهليس المراد منه التعريف بنغس المثال بل بالخاصة الحاصلة له باعتبار مقايسته البه وهي المشابهة المختصة به كمافي التعريف بالعلل فهومن قبيل الرسوم فلايختل الحصر في الاقسام الارتبعة ولأبخني

به خواسه والأجلائية عافى على فراسه الماراة لاعلى فوله الصقى سم قوله المسقى سم قوله المشتراط الساراة في المستقى ع، قوله ولر جوب أه دليل لاشتراط الا جلائية (قوله الا أن آه

والحق جوازه بالاعم وهو حدان كان المبيز ذاتيا والافهو رسم وتام ان اشتمل على الجنس القريب والافنانص فالحد المتام هوما اشتمل على الجنس والفصل القريبين فهرورصل الى الكنه ويستحسن تقديم الجنس على الفصل ويجب تقييد احدهما بالاخر وهولا يقبل الزيادة والنقصان والبسيط لا يحد وقد بحد به والمركب بحد وقد لابحد به والتعديد

عليك ان المقصود من المثال قديكون مجرد الالتفات والأحضار فعلى هذايكون تعريفالفظيافكونه من الرسوم على الاطلاق ليس بصحيح الاان يقال النعريف اللفظى لايجوز بالأخص تأمل فيه قـــوله والحق جوازه آه وكذا بالاخص اد الغرض الاصلى الذي هو نصوير المعرف بوجهما يحصل منهما هذا في الناقص الذي لايعتبر فيه الاطراد والانعكاكس فتدبر فيه قـــوله ان كان المميز ذانيا آه هذا مبنى على اشتراط النساوى وبهذأ يظهر ان المركب من الفصل والخاصة وكذا المركب من الجنس والعرض العام معا اومع احدهما ليس بمعرى واحد قيصوله ويستعسن تقديم آه فانه مبهم والفصل محصل والتحصيل بعد الابهام قـــوله , يعب تقسد آه اي لاجل التعصيل والتقويم حتى يوعدي الى تحصيل صورة مطابقة لنمام الماهية قسوله والبسيط لايحدآه اىبالتحديد الحقيقى والافقديقام العرض العام مقام الجنس والحاصة مقام الفصل لخصوصها قيصوله وفد يعدبهاى بالبسيط حيث بكون صالحاله كهافي الناقص قسوله والمركب يعدآه لتعنق مناط التعديد وهو النركيب الاانه لايجب ان يحد به فان النوع المركب وألرسم النام لايعد بهما

ع قواءالاان يقال فال الاستاذ جوزوا التعريف بالاعم ولم مجوزوا بالاخص وقعلوجههانالاخص فروالاعهوهوتنامل لعدون|لعكس فيمكن|ن يلتقت بالاعم الماكن حديدالها

الى الاغص دون العكس سوله التعريق سو قوله تألم لويداغ رواله إن التعريق بالمثال الإيجب أن التعريق بالمثال المجاهزة المبارية المبار

ع قرله فتدبر لان الاخص لايصلح ان يجعل مرآ نالتحصل الاعم اوالالتفات البه واحضاره كا يظهر بالنظر الدقيق والحق ماحقفناه ف حاشيتنا على حاشية الاستاذ على شرح المواقف

وله والرسم الناماه فان منع الذركيب
 في النوع يرجم الى منع التركيب
 المحدود قال عرض المتحديث فلتم والركب
 يحك فالمراد والتركيب مايعم الاتحادى
 والانتجامي (قوله اذا قلت آه

الحقيقى عسير فإن الجنس مشتبه يالعرض العام والنصل بالحاصة والغرق من الغوامض * ثم ههنا مباحث الاول الجنس و ان كان ميهما لكن الذهن فن يخلف له من حيث النعقل وجودا منفردا و اضاف اليه زيادة لاعلى انه معنى خارج لاحق به بل قيده

The Charles of

قـــوله والفرق من الفوامض آه ولهذا فيل انالانعرف حقيقة شيء من الاشياء وانعا نعرفها بالخواص واللوازمدون حدودها الحقيقية حاصله إنالانقطع أن ماحصل لنا من الامور التي نشاهد تلك الاشباع كنه لها فالمتعذر هو الاطلاء على انه كنهه فيجوز حصوله لنافي نفس الامر مع عدم الاطلاع عليه قـــوله لكن الذهن آه قال الشيخ في الهيات الشفاءان الذهن قديعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعثى فينفسه اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فيضم اليه معنى آخر يعين وجوده بان يكون ذلك المعنى منضما فيه وانها يكون آخر من حيث التعين والابهام لافي الوجود مثل المقدار فانه معنى يجوز ان يكون هو الحط والسطح والجسم التعليمي لاعلى انه يقارنه شيء فيكون مجموعهما الخطاو السطح او الجسم التعليمي بل على ان يكون ذلك نفس الخط او نفس السطيح أونفس الجسم التعليمي وذلك لأن معنى المقدار وهوشيء يعتمل المساواة مثلا غيرمشر وطفيه ان يكون هذا المعنى فقطفان مثل هذا لايكون جنسا كما علمت بل بلا شرط غير ذلك حتى يجوزان يكون هذا الشيء القابل للمساواة هو في نفسه أى شيء كان بعدانَ يكون وجوده لذاته هو الوجود اى يكون محمولا عليه لذائه انه كذاسواء كان في بعد ا وبعدين أوثلث ابعاد فهذا المعنى في الوجود لايكون الأامد هذه لكن الذهن يخلق له من حيث التعقل وجودا مفردا ثمان

ع قوله اذا قلت الحيوان اهاعلم انهلس المرادبالمعتم رهينا ماهو إحمالي كالانسان مثلافان هذا المعنى رديبي لا عصل في الذهن الابنفسه وهو العلم بكنه الانسان كازعم البعض ان الحديقيل حصول ذلك المعنى ففي التعريف يعصل صورتان احديهماصورة إجماليةهن بعينها المعدود والاخرى صورة تفصيلية وهي الحد الكاسب له وهو الظاهر لأن العام بكنه الشيء بديم الايترتب على النظر كيف والحد مرآة لملاحظة المعدود فاعب انبكون الحدحاصلا فى الدهن بالذات وملتفتا البهبالعرض والمعدود بالعكس بأبالمراد به المعنى التفصيلي لذلك الشي الواءب اعنى العلم بالكنه فالحبوان والناطق باعتبار حصولهما بانفسهما يكون مفيك للعلم بالكنه للمعدود اعنى مصولهما في الدهن على وجه يصير مرآنا للاحظة ذلك المعنى الاجمالي الذي هو المعدود فالكاسب هو العلم بكنه الشيء للعبوان الناطق والمكتسب هـ والعلم بالكنه الانسان المعدود فاعصل ههنا صورة واحدة تفصيلية مرآة للاحظة المحك ودفتفكر (قوله بل كان آه

لاجل تحصله وتعينه منضا فيه فاذا صارمحصلا لم يكن شيئاً آخر فانالتحصيل ليس يغيره بال يحتقه فاذا نظرت الى الحى وجدته موائلا من عدة معان كل منها كالدر المنشور غير الآخر بنحو من الاعتبار فهناك كثرة باللعل * فلا

النهن اذا اضاف البه الزيادة لمبضف الزيادة على انها معنى من خارج لاحق بالشيء الغابل للمساوأة حتى يكون ذلك قابلا في مدنفسه وهذا الشيء الأخر يضاف البه غارجا عن ذلك بل يكون ذلك تحصيلا لقبول المساواة أنه في بعد واحد فقط أوفى اكثر منه فيكون قابل المساواة في بعد واحد في هذا الشيء هونفس القابل للمساواة حتى يجوز لك ان تقول انهذاالقابل هو الذي ذوبعد وأحد وبالعكس * ثمة ال ما حاصله ان الكثرة همنا من جهة هو محصل اوغير محصل فان الأمر المحصل في نفسه يجوز ان يعتبر من حيث هو غير محصل في الذهن فيكون هناك غيرية لكن اذاصار محصلا لمبكن شياء آخر الا بالاعتبار المذكور فان التعصيل ليس يغير وبل يعنقه فافهم قيوله فاذا نظرت أه قال الشيخ في الشفاء ان الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة مثلاانك اداقلت الجيوان الناطق يعصل من ذلك معنى شيء واحده وبعينه الحيوان الذى ذلك الحيوان بعينه الناطق فادانظرت الى دلك الشيء الواحد لميكن كثرة في الذهن واذانظرت الى الجد فوجدته موالفا منعدة هذه المعانى كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى في نفسه غير الأخر فوجذت هناك كثرة في الذهن فأن عنيت بالحد البعني القاهم فى النفس بالاعتبار الأول وهو الشيء الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق كان الحد بعينه هو

ع قوله دل كانشما موديااليه كاسماله ومن ههنا زعم بعض المتأخرين وهو بظهر من كلام المصنف ايضا ان النعريف كالحيوان الناطق مثلايفيد تحصيل صورة واحدة اجمالية في يعينها المحدود اعني الانسان المنمثل بنفسه في النهن كا ان العندالحملي يفيد صورة وحدانية هي للموضوع المخلوط بالمعمول وبها يتعلق الاذعان عند هم فالمكنسب المجهول عندهم الصورة الإحمالية لأنها المترتبة على النظر ويعصل عقيمه والكاسب هي الصورة المفصيلية فلهبوا الى أن في النفريف تصورين إجمالي وتفصيلي * وذهب المعققون الى أن المجهول المكنسب هوالمعدودباعتبار صورتهالتفصيلية اعني العلم بالكنه دون الأجمالية التي هي نفس المعدود اعنى العلم بكنه الشيء فانه بديهي يمكن مصوله مععدم الاطلاع على حده فيمكن تحصيله بالنظر بان بلاحظمباديه بالتفتيش من بين المعاف الغن ونة الصادقة علمه فأذا ظفرنا علمها ورتبناها ثرتسا تقسديا تحصلها يوادي الى تحصيل صورة تفصيلية مطابقة للمعدود غمر حاصلة قبل هذا النظر فهذا المجتمع المرتب تصور واحدمر آة لمشاهدة المعدود المجمل وهذاهو العام بالكنه للمعدودوهو المكتسب فالكاسب هو الحيوان الناطق المتمثل فى الذهن بنفسه ومرآة لمشاهدة الانسان والمكتسب هو الانسان من ميث انه مرئى وملتفت الله بهذه الصورة التفصيلية الواحدة وبالجملة ألكاسب هو العلم بكنه الشيء للعد والمكتسب هو العلم بالكنه لأحمدود فني النعريف تصور واحد بالذات الحد وبالعرض للمعارود والالتفات ايضا واحد لكنه يعكس التصور وان جاز حصو لالمعدود بنفسه ايضا عقيب العلم بالكنه كاجاز مصوله قبل التعريف لكنه نعو آخر من العلم لا تعلق له بالنظر والفكر ومعنى ما

فلا يحيل احدهما على الاخر ولاعلى العجيرع وليس معنى الحد بهذا الاعتبار معنى العجدود المعقول لكن اذالوحظ الهام الحدهما فقيد بالاخر مفضافيه ووصف توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان باعتبارهذه *شيئا

المحدود المعقول وآن عنيت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الثاني المفصل لم يكن الحد بعينه معناه معنى المعدود بلكان شياعموعديا المه كاسباله * أقول لعل مراده أن الحد يفيد معنى تفصيليا للمحدود اعنى العلم بالكنه لامعني إجماليا اعنى العلم بكنه الشيء كما زعم البعض ويدل عليه ظاهر عبارة البصنف فتأمل قيده فلا يحمل آه بناء على الكثرة بالفعل فالتركيب ههنا اعتبارى قال الشبخ ثم الاعتبار الذي يوجب كون الحد بعينه هو المعدود هو ان لايجعل الناطف والحيوان جزئين من الحد بل محمولين عليه بانه هولاً انهما شيئان حقيقة متغايران ومغايران للجميع لكن نعنى بهفى مثالنا الشيءالذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانيته مستكملة متعصلة بالنطق والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المعدود ويمتنع أن يكون الجنس والفصل محمولين على الحد أن لا يجعلا محمولين بل جزئين منه فلذلك ليس الحدبجنس ولا الجنس بحد ولاالفصل بواحد منهما ولاجملة معنى حيوان موعلفا مع الناطق هومعنى الحيوان غير موعلف ولامعنى الناطق غير موالف ولايفهم من معنى مجموع حيوان وناطق ما يفهم من احدهما ولأيحمل احدهما عليه فليس مجموع ميوان وناطق ميوان هوميوان وناطق لأن العجموع من غيئين غيرهما بل الثالث لانكل واحد منهما جزامته والجزا

فاله الشبخ المدينيد بالمفتيقة معنى طبيعة واعدة أنه يفيل حصول معنى تلك الطبيعة معنى تفصيليا أي علمها بالكنه الأيكه الشيء فتفكر صحوله الاأنها شبكان الهلائها من هذه الاعتبارات من بعضيات تلك المفتية وإمراقها فيكون كل منها مفايرا للا خر وللحجور ع فلا يحمل شي منهما على الا خر والاعلى المركب وأن كانامتعد بين في الرجود لازمناط الجمل هوان يتعد امن حيث انهما شيكان براسهما كما موفقتكر (قوله ظاهره

ع قوله ظاهره بدل على إن اه هذا عما ذهب اليه القاضي الارموى حبث قال انجميع الأجزاء وانكانت نفس الماهية الاانهاتغايرهابالاعتبار اذف يتعلق بكل واحدمنها تصورعلى حدةفيكون عناك تصورات بعددها وقاب يتعلق تصور واحد بجميعهافمجموع النصورات المتعلقة بها تعصيلا هو المعرف الموصل الى النصور الوامد المنعلق بجميعها اجمالا فلايازم التقدم على نفسه قال السيد قدس سره المتبادر من هذه العبارة هو إذا إذا تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت في ذهننانصورانهامعامتر تبة تعصل لناحينمك تصور آخر مفاير لذلك المجموع المرتب متعلق بعميم الاجزاءوهو تصور الماهية اجمالافههنانصوران اجمالي وتفصيلي والحق

غلاق فلكافتتكر من الحالى اوها المراس من قوله كياان التركيب الحيال وها المختل ميث قال ان التركيب الحيال وها التوضيع التيان التحال التيان عندال تعالى التيان عالى التيان التعالى التيان عندال تعالى التيان عندال التيان عندال التيان عندال تعالى التيان عندال تعالى التيان عندال التيان التيان عندال التيان التيان عندال التيان التيان التيان عندال التيان التيان

ان هد الله الله الله الطائد من عمر قولة إذا تصورنا أن كما هو الطائد من كام المستنق رحمالله تعالى وهومخنار كام المستنقط الماكن مخالفا للتعتبق صوفنا كلامه عن الطاهر وحملناه على ما هو التعتبق فوله هذا الماحقة آن

شيئا مو°ديا الى المورة الوم انبة التى للحدود وكاسبا لها مثلا الميورة الناطق فى تحديد الانسان يقهم منه شيء واحد مثلا الميوران الذي ذلك الميوران بعينه الناطق كهاان العقد المهدى يقيد الصورة الاتحادية للموضوع مع المحمول في الخارج الان هناك تركيب خبرى فقيه حكموهها انركيب تقييدى يقيد تصوير الاتحاد فقط فجدوع التصورات المتعلقة بالاجزاء

لأيكون هوالكل ولاالكل يُكون هوالجزء انتهى ومن ههنا يفهم ان الجنس والفصل ليسا جزئين للمعدود حقيقة بلعلى المسامحة فليسا متقدمين عليه بالطبع بل بالمأهية فقط وسلف تحقيقه فتذكر قمر وله كان شيئامو ديا ظاهره بدل على ان مجموع تصورات الاجزاء تفصيلا بوءدي الى مصول صورة اخرى في الذهن وكهي الصورة الواخدة الأجمالية التي للمعدود كما أن التركيب الحملي يغيد مصول الصورة الواحدة التى للموضوع مع المحمول وليس كن لك الاههنا ولافي القضايا اذفى التعربفات الحقيقية تصور المعرف بالفتح بعينه صورة المغرف بالكسر وفي القضايا لايتعلق الاذعان الابالطرفين حال الارتباط بينهما وليس ههنا صورة اخرى غير الصور الثلث كما سبعيء انشاء الله تعالى قيوله فمجموع التصورات آه ليس المراد بنبلك إنا إذا تصورنا كل واحد من الأجزاء حتى أجتمعت تصوراتها معا مترتبة حصل لنا حينتُك تصور. آخر مغاير لنرلك المجموع المرتب فان الوجد ان بل البرهان ايضا يكذبه اذفى النعريفات تصورواحد يتعلق بالمعرى بالكسر حقيقة وبالذات وبالمعرف بالفاتح مجازا وبالعرض بل يعنى بهان المقومات ادااستحضرت في الذهن مع الترتيب حصلت فينا صورها مجتمعة بحيث يكون هذاالعجتمع تصوراواحدا نفصيلا هو الحد الموصل الى النصرر الواعد المتعلق بجميع الاجزاء إجبالا وهو المحدود فالندفع شك الرازى وهو أن تقريف إلما يقافع المتعلق ال

هونفس تصور الماهية وكلواحدمن النصورات مرآة لمشاهدة كلواهد من الأجزاءفاذاضم اليه تصور وقيد احدهما بالأخر صار مجموعهما مرآةوامدة يشاهد بهامجموع الجزئين وهو المعدود المجمل هذاما مقه السيد السندره فتفكر قيروله ومن ههذا آه افول يكزم عليه بداهة التصديقات باسرها الأان يلتزم ان الحكم قد يكون نظريا وما سمح به فكرى في توجيهه هو ان للحكم اعتبارين اعتبار ماهيته التصورية فيدخل في الكلية واعتبارانه رجود رابطي اوعدم كذلك آلة لملاحظة الطرفين وبهذا الاعتبار قل يترتب على النظر ومطلوب من البرهان ونظبره القول بالجعل الموعلي فان الانصاف بماهبته النصورية مستغنية عن الجعل ومن حيث انه رابطة بين الحاشيتين يترتب على الجعل فتفكر قـــوله من المطالب النصورية آه قبل لافرق بينه وبين الاسمى ولم يعلم ان البديهي بحتمل النعريف اللفظن دون الاسمى وقبل المفصود منه تصور المعنى من حيث انه معنى ذلك اللفظ واعترض عليه بانه يصير حينتُك تعريفا اسميا اوبحثا الغويا *اقول لعل مراده من تصور المعنى أحضاره في المدركة والالتفات اليه بعد ان يكون حاصلا في الحزانة وانها اعتبر الحيثية لان المعنى قد يكون حاضرالكن لايعلم أنه معناه فيطلب الترجه والالتفات اليه من حيث انه معنى ذلك الله ط بان تكون الحيثية تعليلية لاتقييدية فالغرض الاصلى منه احضار المعنى للغير والتفائه

ع قوله هذا ماحققه السدل السنك قلس سر وقال عض الله والدين رحمه الله تعالى في المرافق واوضعه السيل في شرحه ان صورة كلجز مرآة يشاهدبها ذلك الجزا فصدا فاذا اجتمعت صورتان وتقبلت ادربهابالاخرى صارنامعامر آة بشاهك بهامجه وعالجزئين قصدا وكل وأحد منهما ضمنا وهداهو تصور الماهية بالكنه الحاصل بالاكتساب من تصور الجزئين ومتعدة معهابالذات ومغابر لهمابالاعتبار فالمعرف للماهية مجموع اموركل واحدمنها مقدم على الماهية و م مدخل في تعريفها واما المعموع المركب منهما الحاصل فىالدهن فهو تصور الماهية المطلوبة بالا كنساب الدى هوجميع تلك الامورنعم ما قال الشاعر * (حدست تصورات مجموع * مجموع تصورات محدود) * لا ان تمه مجمرعا من المصورات بوجب ذلك المجموع حصول شيء آخر في الذهن هو تصور الماهية كاذهب اليه القاضي الارموي ويبكن تأويل قوله الى ماحققناه فتأمل

س قرآه بازم عليه بديه التصديق ولا يترهم إن المنتب هو المعدود وصورته الإمبالية اعتى العاميدة الشي بالمحدود الإمبالية اعتى القطر قبل التقطر قبل التقطر إلى التقطر المام باللكته وبالصورة المنتبية التي عن مرآة الماهات التقصيب هو الحد باعتبار عصوله بناسب هو الحد باعتبار عصوله بناسب هو الحد من الحد وبالجدالة عنى الحد وبالجدالة من الحد وبالجدالة من الحد وبالجدالة من الحد وبالجدالة والكسب هو العام بالكته للمحدود المناسب هو العام بالكته للمحدود إلى التقام برائمة للمحدود فقاع والعام بالكته للمحدود العام بالكته للمحدود والعام بالكته للمحدود والمناسبة والعام بالكته للمحدود والمناسبة والعام بالكته للمحدود والمناسبة والعام بالكته للمحدود والمناسبة والعام بالكته للمحدود والعام بالكته للمحدود والتهام بالكته للمحدود والمناسبة والعام بالكته للمحدود والمناسبة والعام بالكته للمحدود والعام بالكته للمحدود والتهام بالكته بالكتهام بالكته والتهام بالكته بالكتهام بالكته والتهام بالكتهام بالكتهام بالكتهام بالكتهام بالكتهام بالكتهام بالكتهام بالكتهام بالتهام بالكتهام بالكته

والمعاور بينها الاهتبار فمعدر عم قولدفت خل في الكلية اىكل متصور جمة يقة التصورية بديره وان كان بدعض الاعتبارات التى هى غير اعتبار حقيقة التصورية مترتبا على النظر فتأمل (قوله بأنه مالم ينهم آه فانه جواب ماوكلما هوجواب مافهو نصور الاترى اذا فانا الفضنفر موجود فقال المخاطب ماالفضنفر ففسرناه بالاسن فليس هناك مكم نعمييان موضوعية اللفظ فيجواب هلهفذا اللفظ موضوع لمعنى بحث اهظى يقصل اثباته بالك ليل في عام اللفق فمن قال إنه من المطالب التصديقية فلم يفرق بينه وبين البحث اللفظى * الثالث مثل المعرف كبثل نقلش ينتش شبط فى اللوح فالتعريف تصوير بحت الاحكم فيه

اليه بذلك الاعتبار بمرادف اوغيره بشرط ان يكون معنى هذا اللعظمستلزماللتوجه اليه فاللفظ لايفيك الاالاحضار والالتفات دون النصور والتصديق فعده من المطالب النصورية على التجويز والمسامحة قـــوله فانه جواب ما وقد عللبانه لولم يكن من مطلب ما الشارحة لايتم تعليل القوم على تقدم مطلب ماالاسمية على ماعداه بانه مالم يفهم معنى اللفظلا يمكن النصديق بوجوده ولايتمشي طلب مقيقته ولاالنصديق بهلية المركبة فان فهم معنى اللفظ يجوز ان يحصل من النعريف اللفظى * قبل عليه ان ذلك الفهم يحصل من التعريف الأسمى فقط وهومطلب ماالاسمية دون اللفظى المقصود منهالترجه والالتفات ثانيا بعد تصوره بل التصديق على زعم الخصم فتفكر قـــولـ نعم بيان موضوعية آه توضيحه اناأذا فلنا الغضنفر موجود مثلا فقال العخاطب ماالغضنفر فانمأ بطلب حينتك مجرد التوجه الى ماوضع له فبعصل بتنسيرنا بالاسد واما إذا قال هل الفضنفر موضوع لمعنى ما فانها يسمُّل بيان موضوعيته ومصول التصديق بها فهذا بحث لغوى اذالغرض الاصلى منه ذلك التصديق الذي يقصد اثباته في علم اللغة قيوله فمن فالآه انما قال تعرزا عن تعصيل الحاصل لحصوله التصور سابقا أنت تعلم ان المعنى قبل التعريف اللفظى

م قوله بانه مالم يفهم اموالتعقيق ان تصور المعنى فى النفس واستعضاره مرة دانية من حيثانه مسبوق بلفظ مالم يفهم معناه بغصوصه ينبغى ان يعل من المطالب فالذى يفيده يسمى تعريفا لفظيا فهذا المطلب لا يطاب بالهل الطائب للتصديق ولا بما الحقيقة المنأخرعن الهل البسيط فلابدان يدخل مطلب ما الاسمية فأنه من بأب التصورات ولوام يد خلفه بلكان من مظلب آخر وكان مطلب مأالاسهبة متعصرة فىالتصورات ابتك ألابتم تعلمل القوم بتقدم ما الاسهمة على جميع المطالب اذفهم العني من اللفظ كالعصل من الاسم يحصل من اللفظى ايضالانهاعم مماهوابتك أومرة ثانية فلولم يكن اللفظى داخلا في مطلب مالم يكن هذا المطلب مقدما على ماعداه من المطالب ولأيصح احتياجه أأليه فتفكر

س قراره قبل عليه أه فأثله أستاذنا مير معين زاد رحد رحه الله تعالى الأناف مراد السناوية مهدن زاده رحم الله تعالى الأناف الميه والقدادة على التصويف المنافض الميا التصويف الماليون الماليون كافت الميان الميان الماليون الماليون كافت عالم الماليون وتألم الماليون الماليون الماليون الماليون الماليون الماليون المالية المالية وتألم الماليون المالية المال

ع و المومصول التصابق اى القصابق المتافقة بأنفسوريق المائقة بأنفسوريق لا يحل العنق لا يحل المنتق لا يحل المنتق لا إلى المنتق المائقة واما احضار اللغنية في المنتق المائقة المائة المائ

فلا يترجه عليه شيء من المنوع نعم هناك احكام ضعنية مثل دعوى الحدية والمفهومية الاطرادية والانعكاسية الىغير ذلك فيجوز منع تلك الاحكام لكن العلماء اجمعوا على ان منع التعريفات لانجوز فكانه شريعة نسخت قبل العمل بها نعم ينتض بابطال الطرد والكس

حاصل في الخزانة لأفي المدركة ولوسام فأنها المقصود منه الالتفات المه من حيث انه معناه دون النصور والنصديق وقديقال انه لاينكر كونهمن مطلب مالكنه قال انمال ومرجعه التصديق وانت خبير بأن التصديق مقصود في بحث اللغوى دون التعريف اللفظي وحصوله معه لايوجب أن يكون مرجعاله والافيرجع جميع اقسام التعريف اليه لحصول التصديق مع جميعها فتأمل (قولهمثل المعرف توضيعه ان من حاول التعريف مثله كمثل النقاش ينقش شجعافي اللوحفانه ينصور في الذهن صورة معدوم اوموجود تصويرا بحتامع عزل النظر عن ثبوته فى الواقع فهو تصوير بحت لاحكم فيه والالم يكن تصويرا بل تصديقافاذ اقلنا الانسان حيوان ناطق لسنا نعني به الحكم على الانسان بانه كذا و إنها نذكر الانسان لان يتوجه ذهنك الى ماعرفته بوجه مامن قبل ونشرع الان في تصويره بوجه انم واكمل قـــوله فلايترجه عليه آه اىمن حيث هو تصوير بحت لايتوجه عليه شيء من المنوع الثلثة فان المناظرة انها تنعقد في الاحكام فقولك لانسلم ان الانسان حيوان ناطف بمنزلة قولك للكانب لانسلم كتابتك قسيوله فبجوز آه المنع غير مختص بواحد من تلك الاحكام بالاجماع و اما النقض فى المسلك المشهور فانختص بدعوى الاطراد وهو التلازم في الثبوت والانعكاس وهو التلازم في الانتعاء ببيان الاختلال وقبل يمكن ذلك البيان فيها سواه ايضامثل دعوى الأوضعية والمعارضة انمايتصور فى الحدود الحنيفية لان حقيقة الشء لايكون الاواحدابخلاق الرسوم * الرابع اللفظالمفرد لاممدل على النفصيل اصلا والا

ع قوله بليا درثه او بهذا ينظهر ان المعنى المجانى مستقل المجانى مستقل المجانى مستقل المجانى مستقل المجانية وخدالسمة ونفسها المجانية وخدالسمة ونفسها والكلم تظهر المحتولة والكلم تظهر المحتولات المجردة التى لا بالمغنى المجانية عبر مستقل ليس بحجع بالمغنى المحانية عبر مستقل ليس بحجع إدا والمخترز وقد تحصيلاه

والحق ان النقض كالمنع في عدم الاختصاص فان الكل قابل للاغتلال والنقض انها يدورعليه قمصوله والمعارضةاي بتعريف حقيقي آخر انها تتصور في الحدود الحقيقية دون غيرها فان التعاند انها يتحقق فيها لأن تعدد الحقايق لشيء واحد من الممتنعات بخلاف غير هاوهي كالمنع في عدم الاختصاص ثم اعلم ان اطلاق المنع ههنا على التجوزو يحتمل الحقيقة ايضا بناء على احتمال الاشتراك (قيوله المفرد الغ تعقيقه ان المفرد لايدل على التفصيل اصلا والالجاز ان يدل المفرد على المعنى المركب الخبرى فيتعقق قضية آحادية مع ان اقلمراتب الملفوظة أن تكون ثنائية ويبطل ماذكروه من ان طرفي الشرطية لايصح التعبير عنهما حال الحكم بالمفرد ويتعقق كلام غير مركب من اسمين ولا من اسم وفعل ولا يكون ذلك المفرد اسما ولافعلا ولاحرفا وتوضيحه أن المفرد الموضوع اذاسمعه العالم بوضعه يلتنت الى معناه دفعة واحدة إذاللفظ إنها يلتنت بهالى ماوضع له فانكان هذا الموضوع له مركبا فالسامع يلتفت اليه دفعة فان فصل ذلك المعنى الى اجزائه لم يكن ناشيا من اللفظ اومن العلم بالوضوع بل احدثه السامع من عند نفسه بخلاف المركب فان السامع عند سماء كل جزءمنه يلتفت الى معناه الذى هوجزء معنى اللفظ فكلجزء من معناه ملتفت اليه بالتفات على حدة وهذا هو التفصيل ظلفرداذاعرف بالمركب لابكون التقصيل المستفادمنه مقصودا ومن ههنا يتم أن لاترادف بين المفرد والمركب لتفاوتهما

لجاز تحتق قضية آحادية ومن هيئا قالوا الفيرداده رفيمر كب تعريفالفظيا لمريكن التفصيل المستفاد من ذلك المركب مقصودا قال الشيخ الاسماء والكلم في الالفاظ نظير المقولات الفيرة التي لاتفصيل فيهاو لاتركيب والاصدق والاكفب باللايفيد العني والالزم المور والالزم المور

بالاجمال والتفصيل فلانرادى بين العدم وسلب الكون على ماقيل نعم لمالم نجد في الفارسية لفظا مفرد افسرناه بالمركباي نابودن ونيستي وهومعني سلب الكون قيروله بل لا يغيد آه اراد بالافادة تحصيل المعاني في النهن ابتدا والاالد لالة ولاالاحضار قميولهوالالزم آهفيل في بيانه ان افادنها للمعاني تتوقف على العلم بكونها مختصة بتلك المعانى غير مستوية النسبة اليها والى غيرهالاستحالة النرجيح مع النساوى وذلك العلم يتوقف على علم نفس تلك المعانى ابتداعفلو انعكس الامر يلزم الدور وماسبق الى الفهم عند التلفظ بهامن مجرد القصد الى مسميا نها لايعد فا قدة * فما اجبب عنه بان الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى من اللفظ أوفهمه فى الحال وهو لايتوقف عليه حتى لو انعكس الامر فيدور بل على فهمه في الجملة اوفي الزمان الماضي ليس بمستقيم اذلا بد من ارجاعه آلى الاحضار والالنفات او العلم النصديقي بان يكون السابق هو العلم النصوري والكلام في الافادة بالمعنى المذكور سابقا *وفيه بحث وهو انه لاوجه لاختصاص هذا بالمفرد بل يجرى في المركب ايضا اذا كان وضعه لافادة المعنى واجيب عنه بان العلم بالمعانى المركبة انمايتوقني على العلم باوضاع مقوماتها لمعانيها لاعلى العلم بوضعه للمعنى التركيبي فلادور وردبانه لوكني في افادة المعنى التركيبي مجرد العلم باوضاع المقومات لم يحصل الاختلاف في المركبات عند توافقها في المفردات

م فرله تحصيل المعانى فى النحور فان كالت تلك المعانى تصورية فافادتها تحصيل تصورها في قدا السام ابتن أوال كالت تصديقية فافادتها تحصيل التصديق بها البتأ واما الدلالة والأحضار فهو الالتفات مرة ثانية والتوجه اليطا بعد الهناة عمرة ثانية والتوجه اليطا بعد الهناة عمرة ثانية والتوجه اليطا بعد الهناة عمرة ثانية والتوجه اليطا بعد

العقلة عمهما سو قوله وذلك العلم العلم الاختصاص من حيث اندنسبة بين المختص والمختص

م قوله واجبب عنه حاصله منم كون الركب، وضوعاً للمعنى التركيبي اديكفي في فهم المعنى التركيبي معرفة أوضاع المفردات (قوله والهيئة آه وانيامنه الامضار فنط فلا يسم التعريف به لالفطيا همتعث التعديفات كي الحكممنه (جيالي وهو انكشاف الاتحاد بين الامرين دفعة واحدة * ومنه تفصيلي وهوالمنطق الذي يستدعى صورا متصده مفصلة

ومعانيها لكن الفرق واضح بين قولنااكرم موسى عيسى وبين قولناا كرم عيسي موسى فتدبر وقديقال انجميع العاوم المتعلقة باوضاع هذه الاسماء والهيئة التأليفية بانواعها غير العلم بوضع المجموع فاستفادة العلم بمجموع المعنى موقوفة على جميع تلك العلوم لأعلى العلم بوضع المجموع وتلك العلوم لاتترقق على العلم بعجموع المعنى فلادور والحق عندى ان الالهاظ لتباينها مع المعنى بحسب الوجود لايفيد تصورها اصلا وهوظاهر ولاينميد التصديق بهافان المقدمات في الحقيقةهي القضايا المعقولة وهو ايضاظاهر قسيوله وانمامنه الامضار آه اي انها يترتب على الوضع احضار المعنى في ذهن السامع والتفانه اليه وذلك ليس بافادة قسوله الالفظيا آه لعدم الافادة و وجود الاحضار ﴿ مِعِثُ النَّصِدِيفَاتِ ﴾ قـوله الحكمتوضيحه ان النسبة قديعصل في الذهن على وجه الاجمال بان يحصل لناامر وحداني بفصله العقل الى الطرفين والنسبة كما اذاابصرنا جدارا ابيض علمناامراواحدا وهو الجدار الذى ذلك الجدار بعينه الأبيض من غير ان ولاحظ كل واحد منهما منفردا ثم يلاحظ الأرنباط بينهما وقد بحصل على وجه التفصيل فيستدعى حصول صورة متعددة كل منها على مدة والمراد بالحكم ههناا دراك النسبة النامة الخبرية وهو النصديق بمعنى الجالة الادراكية المسهاة بالاذعان عند المصنى كمامر ويدل عليه تغسيره بالانكشاف ويمكن ان يجعل اضافة الانكشاف الى الاتحاد من قبيل جرد قطيفة فالمراد بالحكم هو الوقوع

م قوله والهيمة التأليقية اعلم ان الهيمة التأليفية تدل على النسبة بتوسط الوضع النوء بالمطابقة والحركات الاء اسة تعال عليها بالالتزام وهما ليستامن جنس الالفاظ بلخار جانء المركب عارضتان به فالعلم بالمعنى التركيبي المخصوص يحصل بالهبئة المخصوصة العارضة للالفاظ المخصوصة والعلم بهذه الهيئة العارضة للالفاظ المخصوصة لايتوقف على العلم بالمعنى التركيبي المغصوص بل العلم بنوعها يتوقف على العلم بنوعه فلادور س قوله لأعلى العلم بوضع آهاد ليس فالمركب وضع المجموع غير رضع اجزائه لعانيها حتى يترنب عليه استفادة العلم بمعموع المعنى فيتوهم الدور بناء على ان العلم بوضع المجموع يتوقف على العلم بمجموع المعنى وبالعكس عم قوله نصورها اصلالابالكنه ولابالوجه

ع. قيده تصورها أصلالا بالكنه ولابالوعه مقولة تصورها أصلالا بالكنه ولابالوعه وموادي التصاديق قال السيد قدس سروان بود عمل مروز الحكم في ذهر الخيال وإنباقال ذلك الالميالة ان المنافئة من غيره فيما في المؤلفة المرافئة المرا

والنسبة إنها تدخل في منعاف الحكم بالنبعيةلانها من للعانى الحرفية الني لاتلاحظ بالاستقلال وانها هي مرآة لملاحظة حال الطرفين بل إنها يتعلق * الحكم

واللاوقوع الذي هو مدار القضية (قـــوله والنسبة انماندخل آه) اراد بالحكم همنا النصديق فان اريد به ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة كما هومذهب المتأخرين فلا يتعلق الابالنسبة على ماهو مذهبهم واذااريد به الاذعان سواء كان ادراكا أولميكن ففيه اختلاف والجماهير على انه متعلق بالنسبة الرابطة حين هي رابطة ورده المصنف بانها حال كونها كذلك لايصاح لان يتعلق بها النصديق حقيقة وهو الحق على انها من الامور التي يترنب مصولها على الانتزاء وكثيرا ما يحصل النصديق قبل انتزاعها كما فى الحكم الاجمالى بلاانها يتعلق بمفادالقضية وهىالصورة الاتحادية التي للموضوع مع المعمول واختاره المعلم الاول للحكمة البعانية حيث قال ان التصديق لايتعلق الابهفاد الهيئة الحملية كفهوم هوهو والتصور يتعلق بكلشيء والنسبة انهاندخل في متعلق النصديق بالتبعية حيث يوعذن الموضع متلبسا بالمحمول ثم قال في موضع آخر ان مسلك الشريعة الصناعية وصحة الوجدان ان يعتبر هذاالمعنى الرابطي بالدخول فيماهو متعلق النصديق بالمذات على أن يتعلم الأدعان بامر مجمل يفصله العقل الى موضوع ومحمول ونسبة رابطة بينهمابالخلط وسلبه حتى يرجع الحكم على البياض مثلا بالعرضية اوبسلب الجوهرية الى ان البياض عرض في الواقع اوليس بجوهر في الواقع هذا ماقصد عند التعبير بادراك أن النسبة واقعة اولبست بواقعة لاان يجعل النسبة محكوما عليها بالوقوع اواللاووع فان همذا لايتيسر الابلحاظ

به ولهفيهها هووه على التصديق بالنرات اه اذا تعلق الجار والمجرور بقوله متعلق التصديق الإبالدخول المبردالاعتراض الاتحى اذ يكرن معناه ان المعنى الرابطي داخل بالتبع فيما يتعلق به التصديق حقيقة (قرارة فياهال السبر آه ع قوله فياقال السيف أو تفصيل القام أن السبف قدس سره ذهب الى ان متعلق التصفيق بالذات ليس الاستهالي والتصفيق بالذات ليس الإللسبة المجافة المستهال العقل الدستة عكره الهام بالوقوع السابه فارجم ولم المستهال المتعلق المستهال المستها

الحكم بمفاد الهيئة التركيبية وهو الاتحاد مثلافتدبر * ثم

النسبة بالذات الامن حيث هي رابطة فان لوه ظت مستناة جيث بلحظ الطرفان بالعرض كان الحكم عليها بالوقوع اوسلبه لازما للحكم المتعلق بإصل الفضية لاهاير جع اليه ذلك عن التقصيل انتهى فيا قال السبد السندفي حاشيته على شرح المطالع ان المدرك بعد ادراك النسبة امراجبالي اذاعيرعنه بالتفصيل ينظهر فيه تصريق آخر ليس على ماينبغي فانه من بين مايلزم الشيء وبين مايتحل البهة وأعترض على ماقال البعلم الاول بان المركب من المعنى المرقى وغيره معنى حرفى فالأجبال والتفصيل سواء فان الاستثلال وعدمه من عرارض الشيء في نشه لاباعتبار الملاحظة كها يترهم من طاهر كلامهم وفيه فنان فال المركب من المستقل وغيره انها يكون غير مستقل لواقتقر المركب من المستقل وغيره وهينا ليس كذلك *واحيب عنه بان ماهو خارج عنه والهذا التي هومتصود بالعرض والبحكم عليه وبه في البلاخلة التي هومتصود فيها بالعرض لا يحكم عليه وبه

عنده حقيقة بلوامر خارج عنها رهو خلاف المن عن الله عند الله المنافرة كلاميم وقب نفسه الاباعتبار الملاحظة كما يتوقع الشرورة والاجتفى عليها قال ه هذا هو المنافرة على المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة على المنافرة على المنافرة على المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة المنافرة على المنافرة ال

اثر الجعل الموالى بمتعلق التصديق *

وقال الاستاذ سبد المعققين في حواشيه ان متعلق التصديق هونفس الموضوع

والمعمول دال كون النسبة رابطة بينهما من غير أن يجعل داخلة في متعلق

التصايق وهي مقيقة القضية عناهوان

كانت داخلة في مفهومها الحاكية عن الواقع فاعترض المحرر بأن المركب من المعاني

الحرفية وغيرهمعني حرفى فبتوجه على

السيد السند قدس سره بلاريبة بناء على دخول النسبة الرابطة في المجمل عنك

اعنى اصل الفضية وأما على قول المعلم فلاكما يظهر بالتغنيش لان النسبة

الرابطة ليست بداخلة بالذات فيما

يتعلق به التصديق حقيقة عنده اعنى مفاد العقد والحكى عنه نعم يتوجه علمه

انه لايكون القضية متعلق التصديق

بالعرض وهومنشأ انتزاع النسبة الالجبورة ... والعراق عند ونده ان الراد بالاجبال بمعنى منشأ انتزاع النسبة للمجال بمعنى منشأ انتزاع النسبة والمكتبئ منها الماجول دومة والإجال بمعنى منشأ انتزاع النسبة والمكتبئ منها الماجول والمكتبئ المكتبئ المكتبئ المكتبئ والمكتبئ المكتبئ ال

ثُم الفضية انمانتمباهورثلثة احدها الموضوع وثانيها ال^{محمول} وثالثها نسبة اخبارية حاكية

بالغرض الى مقومه اى النسبة الرابطة في ملاحظه واحدة فان الكل والجزء في هذه الملاحظة مقصودان بقصد وأحد والنسبة لايتعلق بها القصد بالذات ولولوطت مستقلة بان يكون الطرفان ملعوظين بالعرض ففي هذا اللحاط معنى اسمى لايعتبر دخوله في الغضية اصلافتدبر والحق أن التصديق يتعلق اولا وبالذات بحقيقة العقد اعنى الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما من غيران يعتبر دخولها في نلك الحقيقة وان كانت داخلة في المفهوم الحاكى عن الواقع وفرق بين جزء الشيء وجزء مفهومه فان البصر والاضافة جزآن لمفهوم العمى دون حقيقته وهي الحالة البسيطة هكذا ينبغى توضيح المرام (قــوله تتم بامور ثلثة آه) هذا مصرح بانكل قضية سواء كانت هلية بسيطة اومركبة مشتملة على الوجود الرابطي او العدم الرابطي اى النسبة الا يجابية اوالسلبية بحسب الحكاية دون المعكى عنه إذ ما هو بحسب المعكى عنه من خواص الهلية المركبة فقط فان مفاد قولنا الانسان موجود مثلا ثبوت الانسان فينفسه لاثبوت المعمول ووجوده له بخلاف قولنا الجسم ابيض مثلا فان مفاده ثبوت البياض ووجوده للجسم ومرتفصيله فتذكر قال المعلم الأول للحكمة اليمانية ماحاصله انكل عقدحماى بماهو كذلك من حقه ان يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق والتكذيب فان العقدانها يصرر عقد اباعتبارتك النسبة اذ هي مناط الارتباط وبها يكون المركب عقدا بالفعل ومحتملا للتصديق والتكذيب والساقط في الاعتبار في الهلية البسيطة

ا قوله جسب المكايةاه اذالحكي عنه في الهاجات البسيطة ليس الأهرجودية في المؤرخ والتحكي عنه والحكي عنه في المؤرخ والتحكي عنه في المؤرخ والحكي عنه أوعلمه كذلك لكن على ان يكون في المهروز فتدظهر الفرق، ينهما في درجة الحكي عنه باشتمال المنهاعلى الوجود المالية بالمسابق والمدم الرابطي بالمعنى الثاني دون التسمية بالبساطة الاتحر وعليه مال التسمية بالبساطة والتركيب

سروراء مثلاثیوت الانسان لان الحکایة فی الها المحالیة عن نفس المحالیة عن نفس المحالیة عن نفس المحالیة عندان الم

هو الوجود اوالعدم الطرابطي اعنى النسبة الضمنية في احدى الحاشيتين وهي وراءالنسبة الحكمية الرابطية بينهما وانما الافتراق بينها وبين الهلبة المركبة بحسب بسالهة الاجزاء جميعا في البسيطة وتألف احدهما في المركبة وبحسب ما يوءًل اليه مفادالعقدين لأغبر ادالايجاب والسلب في الهل البسيط تقرر الموضوع وثبوته فينفسه وليسيته وانتفاؤه في نفسه وليس فيه رابطة وراءالنسبة الحكمية والمحمول فيه هوالنقرر والوجود ولايعتبر فيه وجوداوعدم رابطي اذلا يقص فيه ثبوت المعمول للموضوع او انتفاؤه عنه فليس هناك الأنسبة واحدة والحكاية بهاليست الأعن ذات الموضوع وفي الهل المركب الابجاب ثبوت شيء لشيء والسلب انتفاؤه عنه ففيه نسبتان احدهماالوجود اوالعدمالرابطي اذ مايرومه الرائم هناك هووجود شيء لشيء اوانتفاء شيء عنه فيلحظ فيه للرجود نسبة الى موضوعه ثمالعجموع الى متعلق موضوع الوجود ونسبة اخرى وهي النسبة الحكمية المعتبرة فيجملة العقود فاذن احدى تينك النسبتين فقطجز مفرد للعقد وهىالنسبة الحكمية واماالنسبة الاخرى وهي نسبة الوجود إلى المعمول او الموضوع اونسبة العدم الى احدهما فهى ليست جزاعمفردابل هي منضمة في المحمول او الموضوع فالمحمول معتلك النسبة أو الموضوع معم اجز عمفرد * وقبل عليه انه لايلزم من ان لايكون وجوده في نفسه وجودا في الموضوع بحسب المحكى عنه أن لايكون له وجود في الموضوع أصلا كيف وقيام الوجود بالماهية ضرورى فمناط العقد مطلقاهو

ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه فالوجودا والعدم الرابطي

لولم يكن فى الهل البسيط بلزم اسقاط النسبة الحكمية عنه فكلام

٧ قرله والموضوع معها جزءمفرد لايةالاذا اعتبرت نسبة الوجود الى موضوعه اولاثم للمجموع نسبةاخرى الىمتعقة ويكون الاولىمن هاتين النسبيتن وجودارابطيا فقداعتبرت فىالهل البسيط لأن قولنا البياض موجود فى الجسم اوالجسم موجود على البياض من الهليات البسيطة فكيف الأختصاص له بالهايات المركبة * لانا نقول هذا التحو من الوجود اعني وجود الشيء الناءت له اعتبار ان احدهما اعتباره فىنفسه من غير لحاظ تعلقه بالغيربل يلاحظمن حبث انعتقق الشيء في نفسه فهو محمول بهذا الاعتبار فى الهل البسيط كما يقال البياض موجود وثانيهما اعتبأر وانه للغير المنعوت بذلك الشيع لالذاته وإذااوحظ بهذه الحيثية فيقال البياض موجود في الجسم ومفاده انه طبيعة ناعتية وجودها فينفسها المحل وحينتك يكون موولا فيالهل المركب * وتغصيله فىالافق المبين

س قوله كيف وقيام الوجود آه فانهاعممن انيكون للوصف وجود فينفسه لكنه للموضوع وان لأيكون كذلك بليكون المرضوع في نفسه بحيث يصح انتراع الوصفيعنه فالمرادبالقيام مطلق الانصاف والاختصاص الناعث نعم أن أريدبه حصول الصفة في الموصوف بان يكون هذا الحصول منتزعاعنها بحسب حالهافي نفسها كمافى الأوصاف العينية أوبجس حال الموصوف فيندس الامر بان يكون الموصوف موجوداعلى حالبه يصح انتزاء الصنةعنه كأن مختصا بالهليات المركبة ادليس وجوده في نفسه عما ينتزع عن الموجود بالنظر الى حال زائد على وجود نفسه فلأبرد اعتراض القائل فانهانها يرد لوجعل محطالفرق بين العقدين اعتبار النسبتين فالهل المركب ونسبة واحدة فالهل البسيط بخسب الحكاية وجعل اعتبارهما لازما لمطايق ثبوت الشيء للشيءومفاد المطلق اختصاص الناعت لأنهيمكن اعتبارهما على النعو الذي اعتبرهما المعام الاول فيمطلق العند يسمطا كان اومركما فتأمل (قوله فتفكر

ومن ههنا يستبان ان الظن ادعان بسيط والالصار اجزاءً المفضية هناك اربعة

المعلم ليس بشيء فتفكر فانه دقيق قـــوله ومن ههنا آه قال في الحاشية يذهب اوهام الأوساط الى ان الظن اذعان مركب من الطرف الراجع والمرجوح والحق انهليس كذلك بلهومكم بالطرف الراجع مكما بسيطا لكن لولاحظ العقل هناك الطرف المرجوح يجوزه تجويز اماواماان تجويزه داخل في ذلك الحكم فلاانتهى * تحقيق المقام ان النسبة الحكمية اذا حصلت في الذهن من حيث انها نسبة واقعة بين الطرفين مع عزل اللحظ عن كونها متعققة اولامتعققة في نفس الامر فعلمها بهذاالاعتبار هوالتغييل واذاحصلت منحيث انها حكاية عن الواقع ويعتبر تحققها اولا تحققها في نفس الامر تحينتُك اماان يحدث للنفس كيفية وحالة مخالفة لهار يعبر عنهابالفارسية بقبول ناكردن فهي التكذبب والانكار المستلزم للنصديق بجلافها اويحدث كيفية موجبة لتساوى الطرفين عندالعقل وهىالشك والتردد اوموجبة لرجمان احدهمآ ومرجوهية الاخر فالكيفية الحاكمة بالطرف الراجع هي الظن وتجويز الطرن المرجوح نجويزا ضعيفا هوالوهم اويحدث كيفية موجبة لرفع احتمالاالطرفالاذر رأسا وبالكلية فهي الجزم فان لم يطابق الواقع فالجهل المركب والافاما أن يرتفع بعارض وهو التقليد اولافهو اليقين * أذاعرفت هذافاعلم ان كلواحد من هذه الكيفيات حالة بسيطة متعصلة عالفة للاخرى بالماهية لتباين آثارها واختلاف لوازمها فانالشك والظن والوهم والجزم مختلفة بالشدة والضعف والشكمن بينها كالوسط الحقيقي فى الالوان فهي متغايرة بالماهية فالتصور الذى هو كيفية ادراكية اولى بالمغايرة الذائية مع الاذعان الذي هو كيفية

م فتفكر فأنه دقيق حاصل كلام المعلم الاول ان الهلمة البسيطة والمركبه متغاير تان بعسب الحكاية ايضا باعتبار تضمن المركب للنسبتين واسقاط احدهما في المسمط لان الحكاية متعدة مغ المحكر عنه فاذااعتبر فالحكاية امر ليس فالمحكى عندام يتعد واعترض عليه الاستاذفي حاشيته على شرح المواقق وتوضيعه انم لايلزم من انتفا وجوده في نفسه للموضوع بحسب المعكى عنه ان لايكون له ثبوت للموضوع بعسب الحكاية بأن يضاف الثبوت أولا الى مفهوم الوجودثم ينسب المجموع الى الموضوع ثانيا عند المفصيل والتعبير عن مفاد العقد في الحكاية كمافي الهل المركب من غير فرق كيف واعتبار فيام الوجود بالماهية وثبوته لها ضروري فى العقد والالاسقطت النسبة الحكمية عن الاعتبار *وبالجملة المحمول مينمُن في كلاً العتدين مفهوم مفردمن غير اعتبار النسبة فيه فليس في العقد غير النسبة الحكمية الرابطة اذلايغهم من قولنا الموضوع محمول الا النسبة الواحدة يعبر عنها بثبوت المحمول للموضوع ايمحمول كان وهذا الثبوت كأينسب اولاالى مفهوم الكاتب مثلاينسب ثانيا الى منهوم الوجود عنك المعببروالمنصبل عن مغاد العمدف الحكاية من غير فرق ولولم يعتبر هذه النسبة فى التعبير عنه يلزم اسقاط اصل النسبة التيهى الثبوت عن الحكاية فتفكر تفكرا

س قوله كيفية غير ادرا كية اهدا الخلاف المنفي رحمه الله تعالى فان الأدعان عدد حالة إدرا كية وكذا الشك والوهم كاسبق (قوله اعتقاد آه والمتأخرون زعموا ان الشك متعلق بالنسبة التقبيدية وهم مورد الحكم ويسمونها النسبة بين بين و اما الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع فلاينعلق به الاالتصديق*اعجبنى قولهم امافهوا ان النردد

غير ادراكية فتفكر لعل الحق لايتجاوز عنه قـــهله والمتأخرون آه قولهم هذا مبنى على الاتحاد الذاتي بين التصور والتصديق وتغاير همابحسب المتعلق فالشك تصور انها يتعلق بالنسبة فلابل لتعلق التصديق من نسبة اخرى وهى النامة الخبرية فالنصديق عندهم كيفية أدراكية متعلقة بالنسبة التامة الخبرية والفضية غير منفكة عن التحديق أقول انالنسبة التامة الحبرية مدركة ومتحققة عندهم في الحراف الشرطية بالفعل بحسب الحكاية وانكان تحققها في الواقع على الغرض والتقدير معانها ليست مصدقة بها في بعض الصور كتولنا انكان زيد حمارا كان ناهقا نحينتُذ يدرك تلك النسبة بالنصور فعلم ان مجرد ادراك تلك النسبة ليس بتصديق كماانهليس مناط اللفضية التي هي منوطة بالحكاية كمافي التخييل فلابد من اعتبار حصول الاذعان للتصديق بل يدل عليه تصريح بعضهم فانها التصاريق بالحقيقة هوالاذعان والقبول وانهليس بكيفية اذراكية فيغاير التصور بالذات وقد يستدل عليه باختلاف اللوازم كمامر قسوله ويسمونها آه وهي عبارة عندهم عن الثبوت المشتركة فيه الايجاب والسلب وانما الغارق بينهما النسبة النامة الحبرية اى الوقوع واللاو قوعوقك يقال ان الاختلاف بين الفريقين في معنييهما ايضافعن القدماء عبارنان عن الايجاب وسلبه وعند المنأخرين عن المطابقة واللامطابقة * اقول فلافر ق عندهم بين الأذعان بمعنى القضية اى اعتقادان زيدا قائم في الواقع وبين الأذعان بان معناها

r قوله اعتقادانزیدافائم آه لان،معناه حینتُذان ثبوت القیام لزید مطابق للوافع (قوله متحدین لاينتوم متبقة مالم يتعلق بالونوع فالمدرك في الحورتبين واحد والمقارت في الادراك بانه ادعائي اوترددي فقول الندما والمقارت في الادراك بانه ادعائي اوترددي فقول الندما والمقارت المقارت الثالثية التي هي جميع المؤا النافية متعققة على ما دو الشهور * قبل في حام ان الفضية بالنسبة الى تلك المقومات كل بالعرض فلايلزم تحققه كالكانب بالنسبة الى الحيوان الناطق * اقول

مطابق للواقع وايضا يلزمان يكون النصديق بكذب الموجبة الكاذبة وعام السالبة الصادقة وتحدين بحسب المنهوم والمعنى كما لا يخفى على المتأمل قيوله لايتقوم آه فال التردد تجويز الوقوع او اللاوقوع تجويزا مسأويا *لهم ان يقولوا ان الشائ يتعلق بتلك النسبة من حبث وقوعها اولاوقوعها لا بنفسها ولا يهما والحق ان الحكاية التي لاينتظر في تحصيل الغضية بعد حصولها الى شيء منوطة بحصول احدهما من غير مدخلية نسبة اخرى غير هما ق وله والتفاوت فيه تسام حيث اطلق الادراك على الاذعان قيول فيلف عله آه توضيعه ان نسبة القضية إلى المعلومات الثاث كنسبة الكانب إلى الحبوان والناطق في انه كما لايتم الكانب بهما الامع اعتبار الكتابة فهو مجموع الحيوان والناطق والكنابة فهوبالقياس اليهما فقط كل بالعرض ومع الكتابة كل بالذات كذلك القضية بالقياس الى تلك المعلومات فلايجب تحقفها واعترض عليه المصنف بانه أذا كان كذلك فلابدلاتهام القضية مع تلك المعلومات من اعتبار امر آخر بالدخول متى تكون القضية بالنسبة الى مجموع تلك المعلومات والامر الاخر كلابالذات وبدونه كلا بالعرض وليس ههنادون المعلومات الثلث مايصاح للاعتبار الأادراك

س قوله متحدين آه بنا على ان معنى اللاوقوع عندهم عدم مطابقة الثبوت للواقع

للواقع -عم قوله فيه تسامح الاعلى مختار الصنف كا سبق اليه التلويح

كا سبق البدالتلونج ه قراد فهو بالقياس أه وعلى هذا معنى الكلى المعرص الكالمات من والكل بالذات الكل التام والحلاف احبالكل على المؤرث لاسبها على الكثير مجازا شائمكا لايخفى (قراد واخف آه اقول فتجب ان يعتبر امر آخر بعد الوقوع وليس ذلك الامر الاادراكوذلك فارج إجهاعاد اخذ الوقوع بشرطالا بقاع تصييح للمجمولية الذاني وهومحال

الوقوع اواللاوقوع وذلك خارج اجماعا واناوهم انههنا امرا آخر وهو ايقاع ذلك الوقوع قيل لك معنى ايقاع الوقوع جعل الوقوع وقوعا وهي المجعولية الذاتي الي هذا اشار المصنف بقوله واخذ الرقوع آه هذا حاصل مافهمه المصنى من كلام القائل وما او ردعليه * اقول حاصل جواب القائل على مايظهر من كلامه بالتأمل الصادق ان القضية عرضية لتلك المعلومات فتلك المعلومات بالحقيقة مقومات لمعروضها لالها الابالعرض كالحيوان والناطق للكانب مثلا اذتقو يمهماله بالعرض باعتبار المعروض فكماان صدقه على مجموعهما مشروطبقيام الكتابة كذلك يجوز ان يكون صدق القضية على تلك المعلومات مشروطا بحصول الاذعان وهومعني الايقاء لاجعل الوقوع وقوعا فالاشكال فيه * بقى همنا شيء وهو ان القضية وان لمنكن عين مجموع المعلومات لكنها من اللوازم الذائية للحكاية التي مناطها الوقوع اواللاوقوع وثبوت اللوازم غير مرهون بالشروط بعد نقرر الملزوم وتقومه كمافى الجوهريات من غير فرق فاعتبار الشرط بعد الوقوع او اللاوقوع تجويز المجعوليةفي اللوازم بامر منفصل عن طبيعة الملزوم وهو يصععها في الجوهريات ايضا فتفكر قيوله وهو محال آه لايفال اذا صح سلب شيء عن نفسه في مازاد وجوده عليه حين العدم لامع اعتبار الوجود صحسلب الدانيات عنه فضلاعن اللوازم فلايستقيم امتناع تخلل الجعل بين الشيء وذاتيانه و لواز مه* لانانقولخلط الجوهريات بهاهي جوهريات له لايكون لعلة وعلية فانمصاقها ومطابقها نفس ذلك الشيءالأترى

به خوله واخذ الوقوع آه ويمكن ان يكون معناهان الوقوع النقية بهالا خول معناهان الدول النقية بهالا خول معناهان المال خول من المال من المال من المال وهذا هو الماله و راماله من المال المال (ماله من فيل المفال (ماله من فيل المفال

والافادة متدهةعلى الابقاع والنضية لبست منتظرة التعميل بعرها فاعتبار تعلق الايقاع بالوقوع الادخللة في محصولهذه النضية فالحق ان قولنا زيدهو فائم قضية على كل نقدير فانه يغيد معنى محتبلاللصدى والكذب فعى الشك أنها التردد في مطابقة الحكاية لافي اصل الحكاية واحتبالها لهما

ان لحاظ الماهية غير منساخة عن لحاظ الذا تبات فلا يتصور استناد اختلاطهاالي مقتض او اقتضاء من قبل ذلك الشيء لانصاف الايجاب انمايفتقر الى علة اوعلية لوكان صدق سلبه من جهة ان الموضوع بحيث يمكن انسلاخ المحمول عنه نظراالي ذاته وههذا انهايصدق السلب من حيث ان الموضوع في نفسه فاقدالحقيقة فمالم يتقرر ولمبوجد منتلقاع جعلالجاعلااياه لم يكن لعذات اصلافلا يثبت له شيء حتى الذات والذانبات فاذا صدر صارهو وصارسائر المقومات لامن هيث هو صدر بلحين ماصدر واللوازم لما استندت الى نفس الماهية المتقررة اوالموجودة لايحتاج الى امر منفصل لآيقال التحقيق انجعل الملزومات بعينه جعل اللوازم فاستنادها الى امر منفصل لأنانقول معناه انتبوتها لها لايحتاج الىجعل مستأنف فان طبيعةالملزوم اذا صدرت حصلت اللوازملها من تلفاء اقتضاعها لأانها ايضا مجعولة بعين ذلك الجعل كالدانيات والا لاتحدت ذانا فتفكر قيوله والافادة الح اعتراض على كلام الغائل اومعطوف على قوله واخذ الوقوع آه فهو دفع للتوهم المذكور بوجه آخر حاصله أن أفادة معنى يحتمل الصدق والكذب مقدم على الايقاع سواعكان بمعنى الاذعان اوغيره فان المشكك والمتوهم مثلا اداتكلم بقوله زيدقائم افادذلك المعنى بالضرورة لكونه حاكيا عن الواقع اذالتردد انما هوفي مطابقة الحكاية الأفي اصل الحكاية واحتمالها للصدق والكذب فان النقاش اذاتصدى لتنقيش صورة زيد مثلا

م قوله من قبل ذلك الأسه اذا مرفت
عدد افتهور اقولنا الانسان انسان او ميران
لابنتز مرفق الى الجلم من مين الخلف
لابنتز منه الى الحالم الترر فقط
وان كان عمالها لى لحاظ التغرر فقط
الطبيمة الريط الانجاب لاياحاظ خصوص الحلل
الطبيمة الريط الانجاب لاياحاظ خصوص الحلل
قبل المهرة الإنجافي خصوص الحيل
في المهمون خصوص الحيل
في المهمون خصوص طوفيه على مجولية
تقرر الماهية الامكانية بنفسها ومن مين
عين على
مال المهمة الامكانية بنفسها ومن مين
جهة خصوص الحاط وبالحالة الشائدة
من الجاذب الانتازة
من بالجاذبة المنازة الشائدة المناطة
من الجاذبة الانتازة
من الجاذبة المناطقة والمناطقة
من الجاذبة المناطقة
مناطقة
من الجاذبة المناطقة
مناطقة
مناطقة

م قرآه الاانها إيضا آوريمكن ان يغالبان الرازم اللمية لمائات امور التراعية كما تقر رفي المراتزا على المراتزا على المراتزا ا

م قرآه لأفى اصل الحكاية يعنى لبس النرددفالقضية ولافىوصفالاز ملهااعنى احتمال الصدى والكذب بل النردد فى إنهاصادقة او كاذبة (قوله بخلاف

م قراد تخلاق التغييل لانتفاء الحكارة، وهي شرطانو را الملومات قشية ولا يارم تخلل الجدارين الملازم مان الملازم وهي المعلومات وتبل ان المعلومات وتبل ان التغييل قضية التعنق الحكاية في تطل التغييل قضية الحكاية في تطل في التضايا الشعر يضا بدائم المحالمة المحالمة المحالمة المحالمة المحالمة التخليل والمحالمة المحالمة المحال

نعم الفضايا المعتبرة فى العلوم عن التى تعلق بها الافعان اقلا كمال فى تحصيل الشك وهذا وان كان مالم يقرع سومك لكنه التحتيف * ثما فا كانت الاجزاء ثلثة تحتها ان يدل عليها بشات عبارات فالدال على النسبة يسمير ابطة وفى لفة

فقد يتردد في مطابقتهال لافي كونها حكاية عنه إذا لاعتراض بعدم المطابقة بعد كونها حكاية فان النسبة الحاكية كما كانت عِز ومة كانت مشكوكة ايضا والغضية غير منتظرة التحصيل بعدها فهي قضية على كل تقدير لوجود الحكاية بخلاف التخبيل كمامر فتغكر قيوله نعم الفضايا آه لان الفرض الاصلى فى العلوم كمال النفس بمعرفة الواجب تعالى وصفاته اومعرفة الاشياء كماهو وهو لايحصل الابالاذعان ففمه اشارة الى ان احتبار الأذعان في القضمة لتعصمل الكهال لالتكهمل القضمة قيوله لكنه التعقيف آه فأن احتمال الصدق والكذب الذى يتفرع على الحكاية حكم متعلق بننس مفهوم القضيةمن حيث هو حكاية مع عزل النظر عن حالات المتكلم فلايتخلف عنها فيشيء من الاحوال بخلاف المعربف المشهور وهو قول يصح ازيقال لقائله أنه صادق فيهاوكاذب فيه فان محقنسبة الصدق او الكذب الى الفائل حكم متعلق بالقضية نظر االى حال القائل من حيث انه حاكم ومخبر فهو يتخلف عن القضية عندما يخالف هذه الحيثية فالصدق والكذب على التمريف المختار صفتان للقضية ومعناهما المطابقة وعدمهاوعلى المشهور صفنان للحاكم من ميث هوماكم ومعناهما الاخبار بقضية مطابقة اولامطابقةفي الملفوظة وانتساب امر الى امر على ماهو عليه اولاعلي ماهو عليه في المعقولة والانكار كالشائعلي التعريفين والتخييلليس بقضية اصلا لانتفاء الحكاية فيه الأان يعتبر

العرب ربها حذف الرابطة اكنفاء بعلامات اعرابية دالة عليها التزامية فنسبى اللغية وربياذ كرت نسبى ثلاثية ولها التزامية فنسبى ثلاثية ولها الكنفر وبها كان في قالب الاسم كهو يسمى رابطة غير زمانية واحتى البونانية واستى العاربية منها وربها كان في قالب الكلمة ككان وبسبى رابطة زمانية والغضية انحكم فيها بثبوت شيء لشيء اونفيه عنه تحملية والافشرطية ويسمى الحكرم عليه موضوعا ومقدما والحكرم به محمولا وناليا * اعلم ان مذهب النطقيين ان الحكم في الشرطية بين المقدم والنالي مذهب العالم ربية اندفى الجزاء

ع قوله اى اللغظ الدال مطلقاله سوا كان بالطابقالو بالالتزام بشرط ان لايكون الطرف جزأ من المداول الطابق سوا كان الشي "الا" خرجراً منه كان الناقصة قان مداوله مركب من الزمان والنسية الولا يكرن كذلك فراء فإنها قدر ده آه

احتمال الصرى والكذب بالنظر الى السامع مع من النظر المعالمة عن حال الناقل قسسوله والدال آهائي اللغظال المطلفا بشرط علم ولالنه قسسوله والدال آهائي اللغظال المعتنون كلية الدالة على الحدث قسسوله كهو آه فال المحتنون كلية ومشترك بين المعنى الاسمى والرابطي بحسب اللغظ فهوفى فالب الكلمة يدل على الزمان وجرلكونه في فالب الاسم لا على على على الزمان وجرلكونه في فالب الاسم لا يعدل عليه ولما كانت النسبة ممتازة عن حافيتيها في التصور اعتبر والها لغظامتازاعن المنافها وهو كلية هووكان واهملوا اعتبر الها لغظامتازاعن المنافها وهو كلية هووكان واهملوا اعتبار الحركة الاعرابية الدائهية المتركبيية والمالية المتركبيية متال الحد المنافقة المتركبية والمسابق المنافقة المتركبية والمسابق منافها المنافقة المتركبية وليست بحمليات بصر مجمعه ومانها من المركبات النامة الحبرية وليست بحمليات وفي ماله*وقد ينكف بانها غير معتبرة فانها ممالاينتظم بها أوف ماله*وقد ينكف بانها غير معتبرة فانها مالاينتظم بها

والشرط قين للمسنن فيه بمنزلة الحال اوالظرف كذا في المفتاح قال السين الاول هو الحق *للقطم

الاقدسة قيوله والشرط قدل للمسندآه فقولناان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بمنزلة قولنا النهار موجودحال كون الشمس طالعة اووفت طلوعهاو لايخنى علمك انهمملمة فلورجع مفادالعتد في الشرطية الى مفاد العقد في الحملية لم يكن بينهما نباين مع ان النسبة الحملية والنسبة الشرطية متغايرتان بحسب الذات قيوله كذا في المفتاح فال السيد رحمه الله في حواش شرح الناخيص أن اهل العربية ام يخالفوا اهل المنطق كمايدل عليه كلامهم نعم يدل على هذا كلام صاحب المفتاح لكنه ظاهرى فلايعول عليه قيل النزاع بينهما لفظى فان نظر اهل العربية على محاورة العرب وهم الذافالوا ان دخلت الدار فانت طالق مثلا لاير ومون به مجرد الاخبار بالأنصال لزوما أوانفاقيا إنها يرومون بهجرد أيقاء الطلاق وقت الدخول فالمغصود عندهم الحكم في الجزاء مقيدا بذلك الرقت بغلاف المنطقيين فان غرضهم يتعلق بنظم القياس وهولا يمكن الاباعتبار الحكم الاتصالي بين النسبتين اقول هذا انمايتم في الشرطيات التي تواليها انشاآت بعسب العرف كساؤر الفاظ العقود التي يقصد بهاحصول المعنى الشرعي كالبيع والشراء والنكاح وليس الكلام فيها بل فيما يقصد به مجرد الأخبار كقولنا أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولايمكن قياس هذا على تلك لوجود الفارق وقد يقال ان قول اهل العربية هذا مقصور في تلك الشرطيات خاصة لافي جميعها واهل المنطق لم يخالفوهم فيها اقول لانسلم ان الشرطية التي تاليها انشائفيها حكم حتى يقال انه في الجزاء اوببن المقدم والتالى لانتفاء الحكاية وانما الكلام فيما فيه حكم

للغطع بصدى الشرطية مع كذب النالى فى الواقع كفولنا أن كان زيد حيارا كان ناهقا ولوكان الخبر هو النالى لم ينصور خلافها مع كذبه ضرورة استأزام انتقاا الهطلق انتفاا البغيد * قال الملامة البدافى كذب النالى فى جبيع الاوقات الواقعية لا يلز مهند كذبه فى الاوقات التقديد بيقاللا الفينية فى جبيم اولان قدر فيها حيارية زيد ثابتة له وأن كانت بحسب الاوقات الواقعية عسلوبة عنه الاترى ان قولنا زيد قائم فى ظنى لم بكنب بانتفاء القبام فى الواقع وماذكر من الاستلزام فيسلم لكن لانسلم ان المطلق ههناشتى فانه الباقوذ على وجهام لكن لانسلم ان المطلق ههناشان العبارة غير موضوعة لتأدية خلك المغنى مطابقة ولاضروعه

فتنكر قسوله ضرورة استلزام آه اقول اذا ارتفعت نسبة الوجود عن المطلق من حيث هو عن عالم الواقع ونفس الامر فذلك الارتفاع إنهاهو بانتفاع جميع مواد تحققه عن الواقع فيلزم انتفاء المقيد بالضرورة فان زيدا مثلا اداخرج عن دار البلد ودخل في دار اخرى منهالم يصح ان يقال انه خارج عن البلدة بخلان مااذاخرج عن جميم دورها فتفكر قـــوله فى الاوقات التقديرية آه تهذامن قلة المدبر فان مفاد العقد أذارجع الىالحملية فليس فيه تعليق وتقدير بلهومختص بالشرطية التي حكم فيها بين المقدم والتالي والافهفاد التعليق والتقدير ثبوت شيءلشيء في الوافع مقيداً بوقت اوحال فلايكون بين الحكم الحملي المقيد وبين الحكم الشرطي فرق قـــوله لانسلم ان المطلق آه قيل عليه ان مفاد العقد الحملى المطلق هوالثبوت اوالسلب فينفس الامر والالم تكن الغضية كاذبة عندالاطلاق لعدم مطابقتها للواقع فاذا فيدت بقيد فأنما يقيد به الثبوت في نفس الامر فاداكان القيل بحيث يصلح لمقدمية الشرطية يجعله عقدا حمليا اولا ثم يجعل مقدما كان المقيد منتفيا عند انتفاء المطلق كقولنا

و قوله فانسا ينباب الثبور اه ماصله الناسان الخال حكاية عبا يعنى عنه الملك كولناز بدقائم في الواقع وزيل الملك كولناز بدقائم في الواقع وزيل الشمس كان انتفا اللملق و كذبه يستلرم الشمس كان انتفا اللملق و كذبه يستلرم حكايت غير ما رئيد فائم في الواقع في ظلى واقع الملك كولنا بين عبد الملك كولنا المنها غير ما يحلى عنه بلا خرولا يازم من عام مطابقة الملك بها يحكى عنه يحكى غنه يحكى غنه

س فراه بحيث يصلح للمقدمية اى للون من شأنه الحكاية عن الواقع حتى يصلح من شأنه الحكاية عن الواقع حتى يصلح مو الحكاية عن الواقع كان المن في المواقع عن الواقع كان الأمر في المنافع المنا

النهار موجود عند طلوع الشمس واذا لميصلح لذلك بل كان القيد امرا حاكياعهاهو حكاية عن الواقع كالغلن والاعتقاد مثلا كما في قولنا زيد قائم في ظني فانه حكاية عما هومظنون وهوحكاية عن الواقع فلايلزم انتفاء المقيد عندانتفاء المطلق لمطابقته لمايحكي عنه وهو المظنون المتعقق في الذهن وانالم يكن مطابقا للواقع وهذاالقيد لايصلح لمقدمية الشرطية فهذا النظر خارج عن البعث فقوله كذب التالي في الواقع لا يوجب كذبه على التقدير مسلم اذاكان العقد شرطيا واما اذا كان حمليا مقيدا فلانسلم فانقلت انتحقق المركب عند انتفاء الجزعمن المستحيلات العقلية فكيف يصدق زيد قائم في ظنى مع انتفاء المطلق قلّت فرق بين انتفاء المطلق بمعنى عدمه في ظرف وجود المقيد وهو من المستحيلات وبين كذبه اىعدم مطابقته لمايحكى عنهمع صدق المقيد فانهليس مستحيلا لجواز ان يكون المقيد صارفاعها يدل عليه المطلق فان زيد قائم يدل على انه كذا في نفس الأمر مع قطع النظر عن الظن والاعتفاد واذاقيدناه بالظن مثلا يدل على انه كذا في الواقع بحسب الظن فلايستلزم عدم مطابقته لمايدل عليه اولاعدم مطابقته لهذا المدلول نعملوكان المدلول الاول بحاله كماكان كغولنا النهار موجودف الواقع عند الطلوع ثم لأيخنى عليك ان المعتبر في مفهوم القضية كونها حكاية عن امر واقعى وهوالمحكى عنه فينفس الامر فبامعني زيدقائم الاانه كذا في نفس الأمر فلايتوهم انمد لول المطلق يجوز ان يكون نفس الثبوب لاهو بحسب نفس الأمر كما هو المتبادر ولهذا يعكم بكذب المطلق عند انتفاقه فى الواقع والتبادر لايدل على كونه مدلول المطلق كمافي الوجود فتفكر فان الحق احق

۲ قوله ولهذا يعكم بكذبه اى لكون المتبادرمنهانهكذافىالواقع دون مطلق الشدت

ه قولموالتهادر لايدل جواب سوال مقدر ه قولموالتي يقول لما كان المتبادرهو المتبوت في الوافق كان هومداد إدالمالي لا الثبوت الاءم فاساب عنه بان المبادر لا يتلك عليه فان الوجوداء من الذهني والعيني مع ان المتبادرهو العيني (قولمالا وبيثل ذلك يتحل شهبة معدوم النظير * اقول أنهم ومنهم السحق الدواني جوزوا استلزام شيء لنقيضه ولنقيضين بنا على جواز استلزام محال محالاونشبئراليلك في مواضع عديدة منها في جواب المقالطة العامة الورود المشهورة من أن المدعى ثابت والا

بالا تباء قىمولى وبمثل ذلك ينعل أه اقول لأينعل بذلك فان اطلاق العدم والرجود على عدم الشيء في نفسه ووجوده كذلك وعدم الشيءاغيره ووجوده كذلك بالاشتراك اللفظى بل بالحقيقة والمجازفان المرضوع لهان كأن امر واحدا مشتركا بينهما فاماان يكون مستقلا بالمفهومية فهو وجوداوهكم في نفسه لامايعم الرابطي و أن كانغير مستقل فهورابطي لأ اعم فلامطلق همنا وبذلك ينعل كمالا يخفى عند المتأمل قـــوله في مواضع عديدة آه منها مااشار البهالمصنف رحمه الله في الحاشية حيث قال قال الحكماء ان عدم الزمان مستلزم لوجوده فهو قديم ثمفرعوا على قدمه قدم الحركات والافلاك فقالوا بقدم العالم واليه ذهب البراهمة اقول قولهم هذامبني على السبق الذي لا يجتمع بحسبه السابق والمسبوق فى الوجود سبقا زمانيا ومعروضه حقيقة ابعاض الزمان وانما يوصف به غيرها بمقارنته اياها فلوفرض وجوده بعد عدمه اوعدمه بعد وجوده لسبق عدمه وجوده او وجوده عدمه سبقا لايمكن بجسبهالاجتماع بينهما وهوسبق زماني فيلزم وجود الزمان على تقدير عدمه ومنههنا ذهبوا الى ازليته وابديته واعترض عليه المعلم الاول للحكمة اليمانية الفاؤل بحدوث العالم حدوثا دهريا بان ذلك السبق على نحو ين نحو مايمكن بحسبه نصور مرور امتداد غيرقار الذات بينهما اوطرفي بينهما وهو الزماني ومالايمكن بحسبه ذلك بل انها ذلك السبق

م قوله لا ينعل بذلك هذا ما ذكره الاستاد للبوق رحيه الله تعالى في حاشته الحلالية بناء على إن معنى قولنا زيد معدوم النظمر أن زيدا ليس نظيره موجود فكان في معنى السالبة والنسبة السابية غير مشاركة للعدم في نفسه بحسب المعنى فيكون اشتراك العدم ببتهما لفظياً وفيه نظر لأن المعمول فيهعدم النظمر فينفسه لكنه بالقماس الى زيد والدليل عليه ممله بهوهر والنسبة السلبية بهاهى غير مستقلة لايمكن حملها على شيءفهذاالحمل من قبيل حمل الأوصاف التي هي جال المتعلق فيكون من افراد العدم في نفسه لا من الرابطي فكان بينه وبين العدم الذي بعسب نفسه اشتراك معنوى فالعدم في هذا المقال من احوال النظير لامن اوصاف زيد فلايلزم منه صدق قولنازيد معدوم فى نفسه وبهذا ينعل نعم يصلق الاعم من عدم زيل في نفسه ومن عدم نظيره فينفسه

س قراء والسوق في الوجود الزماني سبق براه والموالسو و تباوي الزمان المتحدة و الزمان المتحدد معرفيا المامة المتحدد المت

والافنتيضه ثابت وكلما كان نقبضه ثابتا كانشىء من الاشياء ثابتا

بجسب صرف وجودالسابق معءما المسبوق من غبر نوهم الاستمرار واللاستمرار لكونهما معاغير زمانيين اوالسابق وحده كذلك وهذا هو الذي سميناه سبقا دهريا وهو التقدم السرمدي فيجوز تقدم العدم الساذج بدون الاستمرار على وجوده تقدما دهريا سرمديا ثم يوجد في حيز وجوده بدلاعن العدم من غير لزوم الاستمرار واللاستمرار نعم يستحيل عليه العدم الطارى لاستلزامه وجود الزمان ونوهم الامتدادات في وعاء الدهر وهو متعال عنه البس من المنصرح بالضرورة الفطرية انهلو كان الشيء في الاعيان على المعية في الوجود بالقياس الى شيء ماولميكن هوعلى وصف المعية بالاضافة إلى شيء ثالث ثم قد تاحقه المعية بالقياس إلى الثالث ايضالز ملامالة نقدير امتداد في نسبة معية بالاضافة الى دينك الشيئين فيلزم أن يكون النسبة الدهرية زمانية وهوظاهر الفساد فيمتنع العدم الطاري على الزمان وامتناع بعض انجا العدم بخصوصيتما نظراالي الماهية لايخرج الشيء عن بقعة الأمكان كما ان امتناع بفض انحاء الوجود لا يخرج الواجب تعالى عن حدالوجوب الذاني والممكنات كلهاسواء في هذا الحكم نظرا الى طباع وعاء الدهر المتعالى عن توهم الانقسام والحدود علىخلاف امر الزمان ومافيه وبالجملة وعاء الدهر لمالم ينقسم اصلا يمتنغ بطلان الوجود الدهرى والأيلزم امأكون عدمه الطارى بعينه السابف لأيغايره الاجسب اللفظ اوالامتداد في وعاءًا لدهر لحصول الطرفين وهما العدم السابق واللاحق ووسط هو الوجود المترسط بينهما وأفقُ الزمان لها انقسم امكن ان يكون عدم الشيء واقعا في زمانين

ع قولهمن غيرلز ومالاستمراراه وبالجملة القبلية والبعدية بمعنى عدم الاجتماع في الحصول الزماني عارضنان للعركة بالذات بلاواسطة فىالعروض فأنهما ففس تلك الأجزاء المغروضة في الزمان بمعنى ان مصداقهما ومطابقتهما نفس تلك الاجزاء ويعرضان لغير الحركة من الحوادث الزمانية بالعرض وبواسطتها واسطةف العروض فمعنى قواهم ان الجسم فى الزمان انه فى الحركة وهى فى الزمان والامور التي هي قار الذات أو غير المنفير فانهاينسب الى الزمان بالحصول معه لافيه واماالقبلية والبعدية بمعنىعدم اجتماع القبل والبعد في الرجود الواقعي فهما يعرضا لاءام الحوادث ووجودها بعسب الواقع اذليس بين الحوادث تقدم وتأخر بعسب ذالك العصول اذلاريب في ان عدم الحوادث وجودهامتنافيان بعسب الواقع فلايجتمعان ولا منافات ببرن الحرادث فماقيل انهلابك ههنامن متقدم بالذات فى الواقع فهوليس وجود الحادث وعدمه لان الوجود متأخر عن العدم والعدم قبل الوجود مماثل للعدم بعده فاذن هرامر آخر وهو الزمان ساقط لانا لانسلم الماثلة بين العدمين كيف والعدم اللاحق عند المعققين غيبوبة زمانية والسابق عدم حقيقي فلرسلم فاكل منهما خصوصية بها بغتماني الأحكام س قوله في هذا الحكم اي في امتناع العدم اللاحق عم قوله على خلاف امر الزمان لان وعام الزمان امر ممتد فيهكر فيه العدم الطاري اللاحق للإشياء الزمانية لكن ذلك العدم فى الحقيقة غيبوية زمانية ليس العدم بعس الحقيقة

ه قوله لايغايره الابعسب اللغظ ترضيعه (ال العمر كسائر العالى المرسود الإيكثر والله عنه الإيكثر والعمس الله الإيكثر والمائمة أنه الى المرسود الله المرسود على المرسود والمرسود والمرسود

فكلما لم يكن المدعى ثابناكانشيء من الاشياء ثابنا وينعكس

ووجوده في زمان بينهما* وعمايجب ان يعلم ان وجود الشيء في الزمان لا يكون بانتفاء عدمه في زمان العدم وكذلك عدمه لايكون ببطلان الوجود في زمان الوجود بل بانتفاء وجوده في زمان العدم فالوجود الزماني وعدمه كذلك وآجبان بالغير في زمانيهما والأاجتمع النقيضان وقبل عليه ان هذا النحو الاخير من السبق عمالا يساعده البرهان بل يحكم ببطلانه فانانفكاك المعلول في الاعيان عن موجبه التام من المستحيلات العقلية وتوهم الامتداد يلزُّ ممن اعتبار قبلية واحدة فقط من غير أن يترتب واحدة بعل واحدة وأجيب عنه بان البرهان القاضى على امتناع التخلف رهو ان امكان التخلف يستلزم اماخرق فرض انهام العلة واماوقوع الترجيح او امكانهمن غير مرحج ممالا يعوم التخلف الصريع من حيث امتناع الفيضان منقبل نقصان طباع المعلول وامتناع تقرره الأمن بعداللانقرر الصريح بحسب جوهره فالموجب النام ومعلوله ان كانا زمانيين بجب اجتماعهما بحسب الرجود في الزمان وألافان كان المعلول تام القوة على قبول الفيض مرسلا يمتنع تخلفه عنه في نفس الامر على الارسال فالمعلول اذ اكان في طباع جوهره قصورعن قبول الفيض الازلى دهرا وسرمدا بمتنع بطباع جوهره الاالوجود بعد العدم الصريح فبجب تخلفه عنه تخلفا دُهريا غيرسيال ولم يلزم الخلف اصلا وتوهم الامتداد في القبلية الواحدة مدفوع بانه انها يلزم لوحصل وجود القبل فى حدين ووجود البعد في الأخير منهما فالقبلية في الحد الاول والمعية فىالاخير ولبس كذلك اذالمعية وقعت فى القبلية وليس العدمشياء يعتبر المعية بالقياس اليه فهو انتفاء الشيء لاالشيء المعير عنه بالانتفاء وفان قلت مطلف القبلية

الشي ويمكن بجسبهما اعتبار الس<mark>ابق</mark> واللاحق لكن لا يحصل التكثر الا يحسب اللفظ درن المعنى لوجودالموضوع ذافا واعتبارافتفكر

ظار باعلیه بوسالوجودفتاً ملک سر قوله پیارم من اعتباره لان امثلاً ادا دید معامل ب ثمری وجودج فوجه همهاعمتیان متعاقبان فیلزم الاستموار فیالدون اوجوداوان امیلزم اوجود رالا بوسمه عندان ع قراد ،الافان کان او ای پکردان ف

رلا بوضعه فتنكر ع، قوله رالافان كان اه اي يكرنان في رمانين ه قوله فيرانتها الشي " لايتال فعينثك لا يتمنى العدم السابق بالقبليسة الإلتالي الى وجودالمادث في الدهراذ

بالقباس الى وجود الحادث في الدعر اذ الموصوف بهالابدان بكون شيما ف نفس الامر مع ان المعلم للحكمة الممانية مصرح بازما فهبها لانقول عدم الحادث يتصف بهاباعتبار مقارنته بمعر وضها بالذات وهو وجودالواجب تعالى اذالعدم المقيل رش ومايتعقل ياعق به الأبالاعتبارات العقلية بوجود الواجب تعالى لأبمعني انه شيء في الحارج مقارن بوجود الواجب تعالى بل بمعنى انهساب بسيط صادف فى مرتبة وجود الواجب تعالى والنصور مندحقيقة العدم بل مفهوم ما يضع النهن انهءنوان ثلك الحقيقة الباطلة فينعقب عليه الحكم بالنقدم مذلالاعلى سيبل البت بلعلى تقدير انطبافه عليها فالموصوف بالقبابةعلى وجودالحادث بعس الحقيقة اولا وبالذات هر الواجب نعالى ولا بتصف العدم بشيء من القبلية والمعية

الابالعرض فأندفع مافيل ان التقدم الدهرى عند هذأ المعلم من خواص الواجب تعالىمع انه قائل بأن العدم السابق للعادث موصوف بها ايضا فتفكر م قوله قلنا لانسام آه حاصله ان القبلمة والبعدية بمعنى عدم الاجتماع في الحصول الزماني لايعرض الاشباء الأ رواسطة الامتداد الزماني بلالحركة واما بمعنى الاحتماع في الحصول الواقعي فانها تعرضان لعدم الخادث وجوده بالذآت ولاملخل لتوهم الامتدادفهما والمعترض امريزي بينهمامع انه ظأهرعند اولى ألابصار م قوله نعم بترزب القبلبات توضيعه ان امثلا اذاوجدمع عدم ب و ج فوجوده محفوظ مع عدمهم أدم وجلب وجمعل وم مينئل فوجد ا مع وجود ب وعدرم ج تموجدج فيستمر وجودا الحانينتهي الى وجودج فيلزم مدوث الامتداد من وجوداالى وجودج وذلك ظاهر فادرك عم قوله في هذا الحكم اي تقدم العدم الصريح عندكم (قوله وقل

والبعدية المصادمة للاجتماع لايتعقل الاحيث يكون الامتداد محققا اوموهوما والالايتصور فيه حال ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان لايعترى عن حدين * قلّنا لانسلم انحصار حصولهما في الامتداد لجواز ان يكون المعلول بجوهره ممتنع النغرر الابعد البطلان الصريح فان ازلية الامكان لايستلزم امكان الازلية فتقدم العدم الصريح باقتضا عجوهر المعلول الممكن من غير لزوم الامتداد ولانسلم ان قوله لم يكن ثمكان يستدي تعدد الحد وبهذا يندفع ماقيل ان الدهر اذاكان خارجا عن جنس الامتداد واللاامتداد فلايمكن فيه تعاقب الامرين اى الوجود والعدم الااذاكان هناك عمد آخر مثل الزمان يحيط به ويلاحظالنعافب كما فى وقوع جسمبعينه مكان جسم آخر بعينه بدلاعنه بالحاظ الامتداد الزماني فانالانسلم استدعا النعافب تصور الامنداد لجواز ان يكون باقتضاء موهر المعلول حصوله بعل علمه في حل واحل لامتناع انقسامه وهذا هو التعاقب الدهري وبآلجملة لابدلك من ابطال هذا الاحتمال ببرهان ودونه خرط القناط نعم نرتب القبليات والبعديات يستلزم توهم الامتداد لوجود الدهر المتعالى عنه وأفول والحق ان المعلول ان كفي في صدوره الامكان الذاتي وموجبه المام لاينسد باب الفيض من تلقائه اذهو متعال عن تجدد حال وتغير وصف فكان ازليا غير مسبوق بالبطلان الصريح والامكان الذاني لاينصور بحسبه القصور عن قبول النيض الازلى فان منتضى طباعه وهوسبق العدم بالذات في لحاظ العقل فقط وكون الماهية الامكانية عما يستدعي تقدم العدم الصريح لميثبت بالبرهان بل هوقائم على بطلانه ادههنا امران خصوصية الماهية وطبيعة الامكان والخصوصية ملغاة لان الماهيات الامكانية كلها سواء في هذا الحكم فانها يكون لامر

مشترك وماثهة الاالامكان وأسعرفت ماله فالتخلف بين المعلول وموجبهالتام محال مطلقاو يحكم بهاستقامةالوجدان ومنههنا نم البرهان على قدم هذا النظام الحملي وهو ان النظام الكلي المسمى بالانسان الكبير والعالم الاكبر انهاعلته التامة القيوم الواجب بالذات جل ذكره بنفس ذاته اذلاغار جعنه الاهو واما ماسواه فهوداخل فيه بالضرورة واذليس يتصور لهمادة اصلافهو المبدع على الاطلاق وكذلك افضل اجزائه واقدس المكنات انهاهو موجبه التام نفس الفياض الحق من غير توسط علة مااصلا مادة كانت اوغيرها فهو الصادر الاول تمسافر المبدعات فاذن انما ملاك فيضان نظام العالم اوصدور الصادر الاول من اجزائه من المبدع الفياض طباع الامكان الذاتي فقط والمبدع الفياض واجب المبض نام الافاضة فكين يجوز التخلف بينهما فاذن لامخلص عن القول بازلية العالم فالصواب ان ينمسك في هذه المسئلة بظاهر النصوص المشهورة وورود الاجماء قال المعلم الاول للحكمة البمانية في كتبه ان الفلاسفة قد تواطأت على الفرق بين الكائن والمبدع بان المبدع انما يتأخر عن المبدء الحق في لحاظ العقل تأخرا بالدات فقط والكائن يتأخر عنه في الاعيان ايضابالوجود بعد العدم بعدية بتخلف بحسبها البعد عن القبل في الاعبان وقد ادريناكان الحدوث الزماني لايستوجب التغلف في الوجود الاعن متزمن آخر لا عمن برتفع عن افق الزمان فاذن لو كان الكائن حادثًا زمانيا فقط لادهريا لمينفصل في ذلك الحكم عن المبدع بل يتأخر عنه تعالى كالمبدع في لحاظ العقل فقط لأعن وجوده من جهة النخلف وتقدمه تعالى عليه كعلى المبدح تقدم بالذات مع المعية في الوجود وهو خرق الاجماع واذا ثبت حدوث الكائنات فى الدهر يلزم حدوث المبدعات فيه ايضا اليس

م قراء وقد عرف حاله لأن الأمكان حقيقة للسي ضر ورة الطرفين سلبا بسيطا بالنظر الى الذات وهرانيا بالنياسية عنى كان الذات وهرانيا بالنياسية عنها بالنظر الى النياسية والمائل كون ذلك لله المعان قبل الوجود قبلية للمائل الأمكان فلا يستندعه طباع الإمكان فلا يستندعه طباع الأمكان الأخصوصية المائلة المخصوصية المائلة المنائلة ال

م قوله فالحواب ريناقش في حجع الخصم الألاغظوش منهامن المناقشة واحتمال الحدوث الدهري لايكنبه الوجد ان وان لم يساعده البرهان فيتحمل النصوص علمه

م قوله على الفرق بين الكائن اعلم إن المكن ان كفى في صدوره عن الجاعل إمكانه الناقى كالعقول والانطاق فهو المناعوان لم يكنى المكانه الذاتى بل يتوقى على تجدد استعداد المادة فهو إلكائن كالحوادث اليومية

ه فوله لاعن وجوده أي لايتأخر الكائن عن وجودموجبه النام بحيث يتغلى عنه ف الاعيان (قوله على النساوق آه

اذا تسرمد بعض المجعولات دون البعض كان للجاعل الحق افاضة ذلك ادليست له افاضة دا والافقد تخلق المفاضعن الافاضة ثم ياعقه افاضة ذا ايضا فبجتمع فيه سبحانه تعالى افاضنان على النسابق والنلاحق وهو محال اقول لانسلمنوافق الحكما على الفرق بين الكائن والمبدع بأن الكائن يتغلف بوجوده عن جاعله فىالاعيان تخلفا زمانيا اودهريا بخلاني المبدع بلبان الكائن كالمبدع في تأخره عن جاعله بالذات في لحاظ العقل الاان الكائن يتخلف بوجوده البعد عن عدمه السابق تخلفا مستمرا في الاعبان بخلاق المبدع فالزمان واجزائه ومايختص وجوده بشطر معين منه موجود في الأزل الدهري فيموضعه وزمانه منغير تخلق عن جاعله الافي لحاظ العقل وقال في موضع آخر كون الذات بعد البطلان انها هومن تلقاع جوهر الذات على انه من لوازمها المستندة الى نفس هويتها على شاكلة لوازم الماهية اذلوكان من الأوصاف الجائزة بالنظر الى الذات كان لحوقه لها من علة غير ذاتها وغير علتها فهي في حد دانها خالبة عنه عند الفيضان وبعده الى انمام العلة المتأخرة فنفس الذات أنما هي بما هي تلك ولبست يلزمها ان يعتبر بها ذلك الوصف هوية جوازية وذلك بحسب مناط النعلق بالعلة فيكون بما هي تلك صادرة عن علنها ولاياحقهاالدرث ولايتعلق هوية واحدةالابعلة تامة واحدة بعينهالاغير اصلافاذ انحققت غير مخلوطة بالحدوث بل دائمة التقرر الانتفاء الواسطة ثم الحدوث يلحقها بعلة اخرى وهي تهافت ومع عزل النظر عن هذه التهافت يلزم تكر ار استناد الهوية الواحدة إلى علة واحدة في وقت واحدامهي بحسب نفسها ضرورية احدالطرفين وانها جوازها بذلك الوصف فلايصح استناد نفسهاالي العلة في فعلية احد الطرفين

م قوله على النساوق والتلاحق فيعنظر الاندان إربره المتعالقية وهو الاندان إلا يداول المتعالقية وهو الاندان والرح عليك عليه الكالم النسبة الى الماشية الى الماشية الى والنسبة الى الماشية المحمد المكانات بناء على التوان عمل المتعالفة الانسام استعالفة الانسام استعالفة المتعالفة على الداوم ونشق سفافية على الدام ونشق سفافية على الدام ونشق سفافية براوست وبالمها المتعالفة على الدام المتعالفة الانسام استعالفة على الدام ونشق سفافية الانسام استعالفة على الدام ونشق سفافية الانسام استعالفة ولانسام استعالفة ولانسام استعالفة ولانسام التعالفة والمنافقة على الدام ونشق سفافية الانسام استعالفة ولانسام التعالفة والمنافقة على الدام ونشاء المنافقة المنافقة

س قوله بل الكائر وبالجملة العدم السابق واللاحق للعوادث عنك هم عبارةعن غيبوبة زمانية وليس شيء منها عدما حنيقيافي الاعيان بعسب الوافع واماعند المعلم فالعدم السابقء نمحقيقي والعدم اللاحق غيبوبة زمانية فالفول بعدوث العالم مدو ثادهر يافرية بلامرية فافهم عم قولهو قال في موضع آخر آه هذادليل آخر على حدوث العالم حدوثادهريا o قوله وغير علتهاقال المعقق الدواني حاصله ان النائس سواء كان في وجو دالحادث اوالمستمر فهو تأثير فينفس الوجودلأ فالعق ولذا لميصح ان يقال الجاعل يجعل وجود الشيء بعيث لايكرنالأ بعد العدم فهذا غير مقدور عليه فالتأثير انهاهو في الوجود اما الوصف أي كونه بعدالعدم فلا يجوز انبكون منالعلة بل هو وصف لازم لوجود المكن فلا مفتقرالي تأثير جديدبل هومستنداليه ابتداكذا قال الشيخ فى الهيات الشفاء اقول هذا البيانوما فصله المعلم لوتم فيتمفى الحدوث الذاق والزماني دون الحدوث الدهري الذي هو من مختر عات الوهم عندالقائلين بقدم العالم اذابهمان يمنعوا كونهمن الأوصاف الجافزة فضلاعن اللازمة ولوسلم جوازه فيجوز

ان يكون مبتنع الوقوع لغيروفتفكر ٢ قولمالمالقرى الانسام واز لوقديد تقرر المامية وفعليما الجعل الجاعل إياها بل هرميتنع اللحوق بالغير حين التقر ويعان باقتضاء هرجيد النام أوجودهالا يعدن العن الصريح فتامل (قولموانا وينعكس بعكس النقيض الى فولنا كلمالم يكن شيء من الأشياء ثابنا كان المدعى ثابتا هذا خلف * وبعد

بل في حصول الوصفي فقط فيكون واجب الوجود أو العدم وافعا بعد العدم بعلة وهذا انحش ثمانها بحسب ذاتها جاوزة الانسلاخ عن الوصف في نفس الامر وهي هي بعينها فيصح ان بدوم متسرمدة بنفسها ثميلحقها الحدوث بعيده فيعود النهافت وتكرار الاستناد إيضا فقد ثبت انصنع الفاعل نفس الذات ثم هي بنفسها موصوفة بهذا الوصفى كالجسم بالقياس الى لزوم الانقطاع فجعل الذات لابعد البطلان غير مقدور عليه وممتنع بالقباس الى جوهر الحادث وهذا اصلمستفرق الشمول لانحاء الحدوث الزماني والدهري والذاتي *أفول ان اردت الحدوث الذاتي يتم البيان ولانزاع لاحد فبهوان اردت الحروث الدهرى فلانسلم انه من لوازم الذات الممكنة بل جائز لها في نفسها ممتنع الوقوع بالغير اعنى موجبه التام لاستحالة انفكاك المعلول عنه في الاعبان فكاعمكن دائم التقرر في وعاء الدهر ولاياحقه ذلك الحدوث في الاعبان وان كان ما يختص مصوله بشرط معين من الزمان باستدعاء مادته اذ يجوز أن يكون الزمان مع اجزائه وكل مايتعلق بالحصول فيها موجودا في الأزل في مواضعه وحدوده ولا يسبقه العدم الصريح اذلاينافي ذلك لاستمرار بعض الاعدام في ازمنته وأماالحدوث في الزمان فانها ينشأ بالنعلق بالمادة وحركتها الاستعدادية ولايصادم وجود المادة والماديات معافى وعاء الدهر على الدوام الدهري وانها التعاقب والتجدد في الزمانيات بحسب افق الزمان بالغياس الى بعض آخر منها فتبصر قـ وينعكس بعكس آه قبل عليه لانسلمان تلك الشرطية تنعكس بهذا العكس الى هذه الشرطية كيف

م قر لمراما الحدوث الزمان وبالجمأة الخدوث الزماق من لو ازم الاسكان النافي و الحدوث الزماقي من لو ازم المسكان النافي و الحدوث الزماقي من لو ازم المتعبد و المتعبد المتعبد المتعبد المتعبد المتعبد و المتعبد المتعبد المتعبد المتعبد و المتعبد و

والشيئان في الاصل والعكس مختلفان بالخصوص والعموم بل تنعكس بذلك العكس الى قولنا كلما لميكن ذلك الشيء ثابتا كان المدعى ثابنا وبين انهلبس بخلف وأعترض عليه المصنف في بعض فوافده بوجهين اولهما ان نضم مقدمة صادقة الى العكس الذي سلمه فينتج المندمة التي انكرها بان نغول كلمالم يكن شيء من الاشياع ثابتالم يكن ذلك الشيء ثابنا وكلما لمبكن ذلك الشيء ثابتا كان المدعى ثابتا ينتج كلما لمبكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا هي اقول بمكن منع كلية الكبرى فان منجملة تقادير عدم ثبوت ذلك الشيء عدم نبوت شيء من الأشباء كما يحكم بهالصغرى وعلى هذاالتقدير لايكون المدعى ثابتافتأمل فيه وتانيهماماتقرر عنك الجمهور ان نحقق الحاص يستلزم تحقق العام فكلما ثبت ذلك الشيء كان شيءما ثابناو لابدفي عكس النقيض من اعتبار المحكوم به وهوههنا اعم وانتفاء العام بانتفاء الخاص باسرها فبالضرورة يكون المحكوم عليه من القضية الحاصلة بالعكس عاما فيلزم الخلف فهذا المنع يرجع الى منع ما اتفق عليه الجمهور اوالى منع كذب المغيد بعد تسليم كذب المطلق وذلك كما ترى ولعله زعم أن خصوصية المداق معتبرة في المفهومولو كان كذلك لميكن نقيض الاعم والاخص بعكس العينين وينعكس الموجبة الكلية كنفسها في المستقيم الى غير ذلك من المفاسدات انت تعلم ان انتفاء الشيء من ميث هو هو بجوز ان يكون بانتفا بعض افراده وهو المراد ههذا فان مايستلزم تحقق الخاص ويكون محكوما به هو هذا الأ أن يقال الظاهر من قوله شيء من الأشياء من حيث العموم وهو ينتغي بانتفاء جميع الخواص فتأمل يمكن الجواب عن اصل الاعضال بمنع

الملازمة بين صدق النقيض وبين ثبوت شيء من الاشياء

ب قوله وبين أنه ليس أه فعلى هذا الخلافة بها هرض الفلط في هذه الفلطة أنها هو الأنتكس الى تلك الشرطة وقدينا في في المال المال المال المال المال المال المال فكان في قوة الموجهة الجزئية ونقيشها مع قوله هذا فلها للمالية المالية فلها أن صدق تلك المقدمة لايضر الحجيب على المتأمل ان صدق تلك المقدمة لايضر الحجيب على المتأمل لان العكس جينئل قضية حمادةة فلال وجوا به المذكور مبنى على

ان صلي نلك المقايمة ويصرا جعيب المكاس مينتُك فضية صادقة فلا المكاس ومنتُك فضية صادقة فلا المكاس والقالمة بكنب ذلك المكس واذائبت وسلم صلاقه فيندفع الاشكال ويضام بيدع صلاقها في المكس على تقدير صلاقها في المكس على تقدير صلاقها في المكس على تقدير المحاليل الذكور فقاءل بالدليل الذكور فقاءل عنه وبينة بالدليل الذكور فقاءل عنه وبينة عنه وبينة عنه وبينة عنه وبينة والدليل الذكور فقاءل ما الكير بمسلمة عنه سلية عنه المناطقة الحالية الذكور فقاءل ما الكير بمسلمة عنه وبينة عنه المناطقة الحالية الذكور فقاءل الكالمة بمسلمة عنه وبينة عنه المناطقة الحالية الذكور فقاءل المناطقة الحالية المناطقة المن

عم فيه اشارة الى ان اللبر ى، مسلمة عنف الغافل فلا يجوز منعها فى القياس ه قوله الاان يقال اهكها يمل علمه كلمة من الاستفراقية الواقعة بعد النكرة المنفية قوله فند. وبعد تبهيد ذلك نقول لوكان الشرطقيد اللبسند في الجزاء لزم اجتماع النتيضين فيها اذا كان المقدم مازوها لهما فان قولنا زيد قاهم وقت عدم ثبوت شيء من الأشياء يناقض قولنا زيد ليس بقاهم في ذلك الوقت وذلك بديهي

فان نقيض الشيء رفعه وسلبه سلبا محضا وهو من حيثهو كذلك ليس شياء من الاشياء اصلاادهو رفعشىء لاشيء يعبر عنه بالرفع فتدبر فيه والحق في الجواب مااختاره المحقق الدواني وغيره من النزام صدق العكس بناء على ان الممتنع فليستازم نقيضه قيوله وبعد تمهيد ذلك آه تفصيله انه لوكان المقدم قيد اللمسند في الجزاء وكان الخبر هو التالي يلزم اجتماع النقيضين فيما اذأ كان المقدم ملزوما لهما كما هرجائز عندهم لانهميئن كالظرف لهمافان زيدقائم مين عدم غفق شيء من الاشياء يناقض زيد ليس بقائم في ذلك الحين بالضرورة بخلاف مااذا كان الحكم بين المقدم والتالي بالانصال فانه يتعقى في تلك الصورة نسبتان انصاليتان من غير تناقض بينهما فان نغبض الانصال رفعه لانحقق انصال آخر كيني اثنق نعم تالى احديهما نقيض تالى الاخرى ولا ضيرفيه لجواز استلزام المحال محالا آخر وفيه نظر سيأتي في مجعث الشرطيات انشاء الله تعالى على أن الننافض وغيره من الأحكام متفرعة على وجود عالم الواقع فعند ارتفاعه يجوز ارتفاع التناقض ايضافي تلك الحين فتدبر ثم أعلم ان المنطقيين اعتبروا من جملة شرايط التناقض وحدة الشرط مغردا كان اومركبا وهي ههنا متحققة على مختارهم والطراف الشرطية بما هى المرافها قضايا عند التعقيق فالتاليان قضيتان بالفعل

م فوله فتد بر فيه اشارة الى ان كونه سلبا عضا باعتبار كونه نقيضا الايناف شيئيته باعتبار آخر مثل كونه مفهوما ذهنيا مدرددا في نفس الأم

مو حودا في نفس الامر س قوله والحق في الجواب قديقال انعل هذه المغالطة قدخفي على الناظرين لشدة الوضوح اذ الطريق في اثبات المدعى ابطال نقيضه ولم ينتج مقدمات المغالطة بطلانه قطعااذبطلان الملازمة فىالقضية الشرطية القافلة بانه انام يكن شيء من الاشباء ثابنا كان المدعى ثابنا انما يوجب بطلان الاصل الذيهي نتيجة القياس الشرطى وبطلانها يوجب بطلان احدى مقدمتيه وهماان اميكن المدعى ثابتا كان نقيضه ثابتا ولوكان تقيضه ثابتا فكان شي من الاشباء ثابناومن البين أن كذب الملازمة لا يستوجب كذب أحدى الطرفين والواجب في المفالطة ابطال النقيض * وحاصله اثبات ان النقيض ليس بثابت وانمايثبت هذا لوابطل ما حفلمدا اوسط فىالقياس المذكورنعم هذه المغالطة شبهة تردعلي مآنقرر منان الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية نعم الحل ما اختاره المعقق الدواني فاخذبه

ع قراء وفيد نظر سياق وهران اللزوم سندي حدث السالية المنتقلة المنتقلة بناء على السالية المنتقلة المنتقلة بناء على النالجية اللزومية واللزومية المنادية بين الشيء منتقب لإنهوديا التالىاللي تعرف النائع اللزومية والسالية العائدية المناتزم عن المنتقب من المنتقب من المنتقب من المنتقب من المنتقب المنتقبات المنتقبا

۲۳

مع صدى الاتصال بناء على الفرض والحق الناشئ وان كان محالاً لايستلزم النقيض لأن الاستلزام فرح معاقدالعلية والعلولية وهي منتقدة بين الشيء وتقيضه و كذابيته وبين النقيضين - ٥ قوله والعراف الشرطية امتعمل القام ان اطراق الشرطية ليست قضية بالقعل عنك متأخرى المطنقيين بناء على ان ادراك -

النسة النامة فيها ايس على وجه الايضة والانتزاع مل على الدرض والانتزاع مل على الدرض والتعدير والنافية والمنافية المتعدد المنافية النفية اعتى والنفية اعتى والنفية اعتى النفيل الإنزاء المألة متعتقفها بالنفل واعتبار المكم الما ينا الارتباء الميرها على مسيداً لما دون منتقفها بالنفل واعتبار المكم الما ينا الارتباء الميرها على وستدعى ملاحظة الطرفين الانصال والسرفية الالموافين بالإجااب وستدعى ملاحظة الطرفين المعير عنها بالغربوبها المجرونها المجرونها المحرونها المحرونها المحرونها المحرونها المحرونها المحرونها المحرونها المحرونها المحرونة المحرون

س قراء وبين المشين قال الفاضل الروى ق بعض تعليقاته ان الشرط اللارى قى بعض تعليقاته ان الشرط وقت المتنات المناس المتنات التقييد ولها أن قيد راحل المتناس على المتناس المتناس على المتناس المتن

م، قوله قبل المراد أه قائله مير زا جان فحاشيته على شرح المطالع (قوله وليس اء آ.

اما ادا كان الحكم فى الشرطية بالانصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك لان نتيض الانصال رفعه لاوجود انصال آخر اى انصال كان فهن هب المنطقيين هوالحق في فصل الموضوع ان كان جزئيا فالفضية شخصية و مخصوصة وان كان كليا فان حكم عليه بلازيادة شرط فهملة عند القدماء وان حكم بشرط الوحدة المن هنية فطبيعية * وان

إمتناقضتان على ما هو المفروض مع اتحاد الشرط وهو المقدم فيلزم التناقض في الصورة المنروضة فالاستحالة غير مختصة باهل العربية ألاان يقال ان المعتبر امكان الشرط اى كونه مكنا وهوههنا محال فتفكر قيوله فهذهب المنطقيين آه قال فى الحاشية لنا إيضا ان نستدل على حقية ماذهب اليه المنطقيون بان انتاج اللزوميتين لزوميةفىالشكلالأول بديهى وهو انما يتيسر على قانون طبيعي على مذهبهم بخلاف ماذهب اليه اهل العربية بلالكلم في الانتاج على هذا المذهب الأثرى الى قولنا كلما كانت الشبس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا كان العالم مضياء يلزم منه بديهة كلما كانت الشمس طالعة كان العالم مضياع بجلاف قولنا النهار موجود وقت طلوع الشمس والعالم مضيء وقت وجود النهار فانه لايلزم منه على المعنى الذي ذهبوا اليه ان الاضاءة وقت طلوع الشمس ثابتة للعالم الابملاحظة معنى التعليق الذى ذهب البه المنطقيون اقول لأخلاف بين الفريقين في صفةالتعليق فأنها واحدة عندهما وانكان الشرط كالظرف او الحال حكمافي انه قيد للمسند لاحقيقة فيجوز بناء الانتاج بناع عليها على كلاالتقديرين بخلاف صنة الظرف والحال وبين الصنتين بون بعيد فتأمل قـــوله بشرط الوحدة الذهنية آه قيل المراد بالوحدة الذهنية الوجود العقلي لانهما واحدان

وان حكم على افراده فان بين فيها كميةالافراد فعحصورة ومسورة ومابهالبيان يسمى سورا

في الحقيقة لأالعموم المرادف للكلية والايلزم اشتراط الشيء بنفسه في مثل قولنا الانسان كلي والحيوان عام و انت خبير بانه لوسلم الترادف فهو من باب اشتراط قيام المبدأ بصدق المشتق فلا يلزم المحذور والحق ان الواحد الذهني بماهو كذلك والمطلق من حيث هومطلق وكذا العام والمجرد عن المنوع والمشخص من ميث هومنوع ومشخص تعبيرات لاعتبار واحد فالاحكام الواردة عليها لاتتعدى الى الافراد كالجنسية والنوعية وغيرهما والذي لههذه العبارات ينتفي بانتقاء جميع الافراد وليس له بهذا الاعتبار وجود في الخارج مقبقة بخلاف مايرضع للحكم المرسل اذهو مطلق الشيء من حيث هوهو ويتعنق بتعنق فردما وينتفى بانتفائه ايضااذ هوموجود بعين وجود الطبعى وامانجسب وجود نفسه الألهى فمر بيانه ثماعلم ان الحبثيات المعتبرة في الموضوعات معتبرة فى العنوان فقط دون المعنون فأن اوهم ان الحيوان الجنس مثلااذا كان مأخوذا من حيث العموم والاطلاق فكيف مقوليته على كثيرين قبل ان الجنسية وان كانت من حيث العموم والاطلاق لكن المحمولية باعتبار نفس ذاته من ميث هي هي وزعم بعض المتأخرين ان موضوع الطبيعة ايضا مأخود باعتبار نفس ذاته من حبث هيهي وهو موهن اذ يلزم حينتن صدقها بصدق الحزئية المتعارفة فان ماهو ثابت للفرد اومسلوب عنه فهو ثابت للطبيعة من حيث حيث هي هي اومسلوب عنها وهومستنكر جدا قال في الحاشية لايبعدان يتوقع من المتوقب المستيقظ ان يتترح من هذا المقام ان لام النعريف ليست منعصرة على وجوه اربعة فقط كماهو المشهور

م قوله وليس له بهذا الاعتباراه اى ليس لعمورسفي العجوم الأطلاقي الوجود في الخارج على والناحس نقط رمع قطاء والناحس نقط رمع قطاء المتطاب وجود في الخارج وجود المي هو قبل الكثرة وهذا الوجود المتعادم وجود شيء من الأخراد والمطابق الشيء نقاباً أنه متعلد الوجودات الطبيعة التي يعم الكثرة التي الكثرة المتعادم والمتالمات بالرحمة المتعادم والمتالمات بالمتعادم وجود وجوده الألمي يعمل المتالمات بالمتعاد فرد ينتقى بانتقاد فرد وينتقى بانتقاد فرد وينتقى بانتقاد فرد وينتقى بانتقاد فرد وينتقى بانتقاد أخرج وجوده الألمي يعمل وأدادة وجود والألمي يعمل وأدادة وجود الألمي لاينتقى الأعتاد الميحم وأدادة وجود الألمي لاينتقى الأعتاد الميحم وأدادة وجود الألمي لاينتقى بانتقاد عليم وطالم المالية والمال المعمل والمالة والمال المعمل والمالة وليا لم يعمر والمالي المناسبة والمالة وليا لم يعمير والمالي المناسبة ا

وقد يذكر السور في جانب العجول فنسمى النشبة متعرفة وإن لم ببين فمهملة عند المناخرين ومن ثمه فالواانهانلازم الجزئية *اعلم إن مذهب اهل التعقيق ان الحكم في المحصورة على نفس الحقيقة لأنها الحاصل في الذهن حقيقة والجزئيات معلومة بالعرض فليست

بل على انحاء خمسة لام العهد الخارجي كما في القضية الشخصية الخارجية ولام الجنس كما في مهماة القدماء ولام الطبيعة كما فى الفضية الطبيعية كقولك الانسان نوع ولام الاستغراف ولام العهد الذهني انتهى كلامه أقول نظر العرب ليس في اعتبارات الجنس من حيث هوهو اومن حيث العموم اذلا ينعلق بها غرضهم ولوسلم فلا يبعدان يقال ان لام الطبيعة هى لام الجنس اذالمشار اليه بها هو الجنس سواء اخف بنفسه من حيث هو هو اومن حيث العموم دون الافراد فتأمل قـــوله وقد يذكر السورآه من حق السور وروده على الموضوع الكلى لانه لكثرة افراده برتاب في مصاحبة الحكم اياه هل هومن حيث انطباقه على كل الأفراد اوعلى بعضها بخلاف المحمول فانه المفهوم من حيث هوهو وبخلاف الجزئي لتعينه في نفسه فاذا أورد عليهما فقل انعرف عن موضوعه ولمالم يعتبروا الانحراف عن جهة الموضوع فانحصر الافسام في ان المحمول المسور الماجزاتي اوكلي واياما كان فموضوعه الما كلى اوجزئي ثم التعقيق أن السور ليس مقرونا بالمعمولات بل هوشطر منها فالمعمول في قولناكل انسان لاشيء من الحيوان مجموع الحيوان واللاشيء أذادريت هذافاعلم اننسبة المحمول الى الموضوع بالابجاب اما بالابجاب اوبالامتناع او بالامكان والممكن اماان يكون واقعافهو الموافق للوجوب والافهؤ الموافق للامتناع فيالكيف ولايعتبر المواد في المتحرفات بالقياس الي

الخوله ولمالم يعتبر والى لم يعتبر والانجور المتحودة المصورها داخلة على الموضوع سم قوله فانحصر الاقسام لكن بين في الفارطة مكممايكرن احد طرفيه شخصها ومسركل وحواج من انبكرن موضوعاً أو مجولاً ع، قوله السور اعلمان الطلاق المحمول ليس في قولهم السور عقر ون بالمحمول ليس على المقيقة المرابعة بالاعمال على على على المحمول ليس

نسبتهالى المرضوع وإذا اقترن به السور صار الحيول جرا من هذا الخيول وانتقال عثيار الحيول وانتقال عثيا والحيوب المناسبة الوقعة بين المنسبة الرقاقعة بين بالخيول بين الموضوع بالخيول الأعلى الذي صار جزاً من المخور الراكب الذي صار جزاً من المجور الركب الجور الركب المجور الركب

محمونة عليها الاكذاك وربها يترافى إنه لوكان كذالك لافتضى الاتجاب وجودالحقيقة حقيقةلانالشبت له هوالمحكوم عليه حقيقة مع انهاف تكون عدمية بل سلبية فالحق ان الافراد وان كانت معلومة بالوجه المنها محكومة عليها حقيقة *الا

انفسهابل بالقياس الى اجزاء معمولاتها كالحيوان في المثال المذكور والعبرة "في البجابها وسلبهابالار تباط وسلبه لابالاطراف فالضابطة في صدقها انها اذا كان احد طرفيها شخصيا مسورا اويكون المعمول كليا يقارنه سور الايجاب الكلي او السلب الجزئي وجب اختلاف طرفيها فى الاقتران بحرف السلب حتى يكون سالبة ومنى لم يتعقق تلك الامور الثاب فذلك الاختلاف ايضا انكان في مادة الامتناع اومايوافقها من الامكان وأنفاق الاطراف انكانت في مادة الوجوب أوما يوافقها من الامكان وبالجملة انكان المعمول كليا مقرونا به سور الايجاب الجزئي اوالسلب الكلي في مادة الوجوب اومايوافقها نصدق موجبة والانسالية فاحفظ قيوله ومن ثمه قالواآه يعنى ان المهملة مطلقا لاتلازم الجزئية عند القدماء لصدقها بصدق الطبيعية ايضاالاان يخصص الحكم بالمتعارفة اوعممت الافراد في الجزئية من الحقيقية والاعتبارية التي تخصصها بحومن لاعتبار فان الحيوان الجنس المأخوذ مجرد ااو مطلقا اخصمن الحيوان بماهو هو بحسب الاعتبار لابحسب التناول (قـــوله لانها الحاصل آه لان مايحكم عليه هو المعلوم بالذات وليس هوالاالامر الذهني وقد يعارض بانما يحكم عليه هو الملتفت البه بالذات وأن هو الا الافراد واجيب عنه بأن الطبيعة فى المعصورة و إن كانت مرآة لملاحظة الافراد لكنها يلتفت اليها منحبث انحادها مع الافراد في الجملة وقبل لعل الافراد عند المتأخرين ماخوذة من حيئث الاتحاد مع الطبيعة فالنزاع لفظى أفول يشكل بالمهملة فان الطبيعة مأخوذة فيهابلا شرطالانطباف عند القدما فالنزاع معنوى قصوله وربما يترافى آه

م قوله في المثال المن كور فاذا قلناً كل انسان لاشيء من الحيوان كان مادة محموله هو الامتناع وافها الوجوب مادة الجزء منه وهو الحيوان

س قوله والعبرة آه وعلى هذا يمكن ان يقال در في السلب في القضية انكان فردا فهي سالبة والافهى مرجبة

ه قوله فناك الاختلاف اه لان بعص إفراد العجمول ممتنع الثبوت للمرضوع في مادة الامتناع وليس بثابت له فيم يوافنها من الامكان فيصف السلب

ومينمُلُ بجّب الاختلاق به وزاء وراتاني الأطراق الى لايدف صدقها من اتناى الأطراق في الافتران وعلمه ان كانت التقيية في مادة الرجوب اوما يوافقهامن الأمكان منى تكون موجبة لان بعض افراد المحيرل في مادة الرجوب وإجب اللغوض وفيها يوافقها كارت باللغول فيجب إنفاق الطرفين في لافتران وعلمه

٧ وزله يعنى إن المبدأة آه يعنى إن الحكم بالدكارم مختص به المتاخرين لان المحكوم عليه متندهم هر الافراد بجلائي المحكوم عليه متندهم هر الافراد بجلائي هي هي في قد تصلن مع اللضية المياد الما المعالمة على المتافزة الميان بنس لا أن المتافزة منها لا المتافزة المعالمة بصدف هذا المثال مع ويمثن ان يتال تصدف المرتبئة فان الميوان من عيث أم وطر وان كان فردا اعتباريا الا ان

التعارف خصص الحكم في المحصورة بالأفراد الحقيقية فلاتصاب متعارفة

م قوله فرع العام كاهو المذكور فحواب المعارضة الأولى الني ذكرناه قبل هذا القول

س قوله سوا كان معلوما بالكنه آه وام يذكر المعلوم بوجه الشيء لانااشي في هذا التعومن العلم ليس معلوما بالحقيقة ولاملتفت اليه بالدات بل هو الوجهدون ذى الوجه لأنااذا علمنا الكاتب مثلا من حيث انه من خواص الانسان وعوارضهم عير ال يعمل مرآنا للاحظة فعلمنا حقيقة يتعلق بالكائب لأنه الحاصل فى الذهن وايضاهو الملتفت اليمبالذات اذلم يحمل مرآنا للاحظة شي ويتعلق بالانسان بالعرض باعتبار انحاده معمدالعرض من حيث انه من عوارضه الخاصة به فتفكر ع قوله لامن حيث هوفى الخارج اختلفوا في وضع الالفاظ فذهب البعض الى انها موضرعة للإعمان الحارحية لانها المقصودة بالذات وقبل لا بل المصور العلمية لانها المعلوم والمنكشف بالذات دون الأعيان والالانتفى العلم بانتفائها * والحق ان كلاالقولين باطلان لان الموضوع له نفس الشيء من ميت هو مع قطع المظر عن خصوصية نعو الوجود العيني والذهني وقلىم تفصيله

وضاه المقبوت في الجملة آء هذا اجراب هن قوله الداو كان كذلك لاقتضى الانجاب وجود الحقيقة مع انبا قد يكون عدمهقيل سليمة (قوله والذهل آه

الاترى الى الوضم العام والموضوع له الحاص فان العلوم بالوجه هو الموضوع له حقيقة والجواب إن هذا الانجباب مطلقا هو الذبوت طلقاقا فكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة في الجماقا انه لماذا او لا وبالداب اما للطبيعة اوللافراد فتهوم زافت على المقيقة فتا لمل العصورات في اربع الموجبة الكلية وسروها كل ولام الاستفراق والموجبة الجزئية مسورها بعض واحد والسالية * ووقع الكلية وسروها لاشيء والاواحد *

هذه معارضة مبناها عدم الفرق بين المحكوم عليه والمثبت له اولا وبالذات وقوله بل سلبه اشارة الى موجبة سالبة الموضوع قيوله الانرى آه تأكيدلكون الافراد ممكوما عليها وآنت تعلم ان الحكم فرع العلم والالتفات جميعاوالوضع فرع الالتفات فقط فبينهمابون بعيد نعم لابدان يكون الموضوع لهنفس الشيء من حيث هو هو سواع كان معلوما بالوجه او بالكنه اوبكنه الشيء لأمن حيث هوفي الخارج او الذهن قيوله والجواب آه حاصله على مانقل عنه أنه فرق بين المحكوم عليه حقيقة في القضية وبين المثبت له اولا وبالذات في نفس الامر فان الاول فرع العلم دون الثاني قـــولـ ثابت للطبيعة في الجملة آه سواء كان بالذات اوبالعرض اذالعنوان قديكون عرضيا لمايصدق هوعليه لان الطبيعة لابشرطشيء من حيث انحادها بالافراد تأخذ احكامها والثبوت في الجملة يستدعى الوجود في الجملة ولا حجر في الوجود بالعرض للعدميات والسلبيات (قيوله فيفهوم زاقد آه اذا لمعتبر في مفهوم القضية مطلقا ثبوت الشيء للشيءاوسلبه عنه في الجملة خارجا كأن او ذهنا اوفي مطلق عالم الواقع وسواعكان بالذات اوبالعرض قـــوله يعبرون آه فيل اختاروا هذين الحرفين لان الالف الساكنة لايعبر بها ولاصورة للمتحركف

ووقوع النكرة تحت النفى والسالبة الجزئية وسورها ليس كل وليس بعض ويعض ليس * وفى كل لفة سور مختمها وليس بعض المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة ويدل على ذلك انهم معبرون بالجيموا الجيمية والبائوا والبابقة والجهافة اذا ارادوا التعبير عن الموجبة الكلية مثلاا جرائل للمام جردوها عن المواددة التوهم الانحصار والاواكار (جب)

الخط فاعتبر وا اولاما يجاورها وهي (ب) ثيمما يجاورها الممتاز عنها في الخطوهي (ج) قيوله والاشهر آه هذاردعلي الغاضل اللاهوري حيث اختار التلفظ بهمااسها بسيطاووجه الردان الأغهر التلفظ بهمااسما مركبا كمافي المقطعات القرآنية وهي الواقعة في اوائيل بعض السور كقوله تعالى آلم وآلروص وغير ذلك وبدل عليه التعبير عن حروف الهجاء باسم مركب كمايقال الف وباوجيم وغيرها على ماهو المشهور وما نقل عن الخليل انهم لما سمَّلوا كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقيل إنها نطقتم بالإسم ولمتنطقوا بالمسوكل عنه وهوالمسمى والجواب (ج) لانه المسمى فيدل ايضاعلي ان اللفظ المقروع في صورة الافراد هو المركب ايجيم لا (ج) حيث قال إنها نطقتم بالاسم ولعل ذلك الفاضل نظر إلى مايعتضيه ظاهر الخط والتلفظ عند التركيب كهايقال ضرب والنقل ايضا مشعر الى التعبير بالبسيط عن ننس المسمى والافراد والتركيب فيه سواء قال ابن الحاجب الاصل في كل كلمة انتكتب بصورة لفظها فعلم بذلك انلفظها (ج) الجيم والايكتب صورة جيم ويقال كل جيم باولهذا تكتب صور البسايط عندالتركيب كمافى جعفر مثلا نعم القراءة بالاسما المركبة فى المقطعات القرآنية مع الكتابة بصورها البسيطة منقولة تواترا

م قرله والنتلاليشامشهر آه يعنى انتلا عن الخليل بدل على ان النطق بالجيم هن الشهر بالاسموري السعى والمالتعبير عن السهى نفسه فلا يكون الإبالسيط والافراد والتركيب سواء فى التعبير عن نفس السيى (قوله بهائه فههذا اموراريعة فلتعقى احكامهافى مباحث ﴿ البعث الأرل ان الكل يطلق بعنى الكلى مثل كل انسان نوع وببعنى الكل المجموعى تحوكل انسان لا يسعه هذه الدار وببعنى الكل الافرادى والمرق بين اليفهومات الثلثة ظاهرة واليعتبر فى الفياسات والعلوم هو البعنى الثالث والمشتبل عليه هى العياسات والعلوم هو البعنى الثالث والمشتبل عليه هى

من ثقات الفصحاء ولعلها من المتشابهات بهذه الجهة ايضارلا يبعد ان يقال انهم اختار واالاسماء المركبة في القراءة لئلا يلتبس عند التلفظ بالاسماء البسيطة في مثل الم وآلر بالتلفظ المركبة ثمفي مثل قرن وص الاطراد الحكم قيروله دفعا لنوهم الانحصار آهقال في الحاشية وهوالعمل ةوالافيعصل الاختصار بغيرهها ايضًا في الجملة الأترى الى المثال المشهور من قولناكل انسان حبوان ان الموضوع والمعمول خماسيان على ان المنظور للحكماع لسانهم اليونانية وهو الهول الالسنة كما قالوا نحصول فافرة الاختصار بالنسبة الىلسانهم التي هي المنظورة في ذلك الوقث فاندفع مااورده الفاضل اللاهوري من ان الاختصار انهايحصل في البسيط ومن ههنا ذهب الى تلفظهما بسيطا انتهى لأيخفى عليك ان المنطق لمانقل الى العربية وترك لسان اليونانية بالكلية فالمنظور في فائدة الاختصار ماهو الاخصر في هذا اللسان كما أن قبل النقل كان المنظور ماهو اخصر في ذلك اللسان على ان هذه الفائدة لما كانت مطلوبة في الجملة فالاخصر اولى بالاعتبار فيرجح التلفظ باسم بسيطولان التلفظ باسمين ثلاثيين يوهم ارادة مد لوليهما فلايكون التعبير دالاعلى الشمول بخلاف تلفظهما بسيطين فتفكر قيوله والفرق آه لأن مدخول الكل بمعنى الكلي يصدق عليه انه كلى وعام ومن ههنا يكون موضوعا للطبيعة ولاينقسم اصلأ

 وله بهذه الجهة ايضا يعنى ان هذه المقطعات كاانهامتشابهة من حيث العنى كذلك هي متشابهة من حيث التلفظ بالاسهاء المركبة على خلاف صورة الكتابة

الا قوله من إن الاغتصار المراد بالاغتصار التمام الاغتصار التمام ع، قوله فيرح التلفظ آولان الاغتصار التمام التمام

به قوله يصادق عليه اى مدارله به قوله يصادق عليه اى مدارله فالشكل الأول واما عدم الانتسام اصلا و كون شدارله موضوعا الطبيعة البنة فختص بالكل بمعنى الكلى فان الجدوع يقتضى الانتسام البنة فلا يكون موضوع للطبيعة على الاطلاق بل على بعض الوجوه كماسيات فنا مارة ولعمايه مهما آه والتى نشنهاعلى البعض العجموعى مهلة البحث الثانى ان (ج) لانعنى به ماهر مقينة، (ج) ولا ماهو موصوف بهبل اعم منها وهرمايصلى عليه (ج) من الافراد وتلك الافراد قد تكون حقيقية كالافراد الشخصية والنوعية

ولاينتج في الشكل الاول كالمجموع في هذا الحكم خاصة وهو ينقسم الى الاجزاء ويحكم عليه بانه حامل لهذا الحجر مثلا دون الكل الافرادي اذهو ينقسم الى الجزئيات فيعتبر في باب الاقيسة وعليه اشتهال المعصورة قيوله شخصية اومهملة آه قال في الحاشية اعلم انه من القائل من ذهب الى أنها شخصية مطلقا والاخر الى انها مهملة مطلقا فاشار الى ان الحكم الكلى من كل منهما خطاء بل الحق ان بعضها شخصية نحوكل زيد حسن وبعضها مهملة نحوكل انسان لايسعه هذه الدار فانه بعنمل الزيادة والنقصان لتعدد الافراد وليس هناك بيان الكمية انتهى حاصله ان مدخوله انكان جزئيا حقيقيا كانت شخصية وهوظاهر وان كان كليا كانت مهملة فأن كثرة افراده نستوجب كثرة المجموعات وهي من افراد موضوعه اعنى مجموع الانسان واما مايشنمل على البعض الهجموعي فمهملة على الاطلاق ادمدخوله انكانكليا فظاهر وانكان جزئيا فبتعددالاجزاء تعددت جزئياته فان البد مثلا بعض زيد والرجل بعض آخر منه وهكذا بخلاف جميع اجزائه فأنه جزئي مقيقي أقول إذااريد بكل الانسان مفهوم مجموع الانسان الذي هو كلى صادق على تلك المجموعات الكثيرة فيكون طبيعية ايضا ادااغل دلك المفهوم من حيث العموم والاطلاق ومكم عليه بمايختص به لامهملة مطلقا واذااريك مجموع اشخاص العالم كلها كها هو الظاهر فشخصية كمالأ يخفى فنفكر قيروله ولانعني به آه يعني اذا قالوا كل (جب) اجراع

وقدتكون اعتبارية كالحبوان الجنس فانه اخص من مطلق الحيوان الاان المتحارف في الاعتبار القسم الاول ثمالياران القسم الاول ثمالياران المتحدث عنوان الموضوع لى داته بالامكان حتى يدخل في كل اسود الرومي والشيخ للوجده فالفاللعرف واللفة اعتبر صدقه عليها بالفعل * في

للاحكام بحيث ينطبق على جميع جزئياته فلا يراد (بج) ما هوحقيقته (ج) ولا ماهو وصغه (ج) بل مايعمهما عمايصل هو عليه سوا كانت نفس حقيقة (ج) اووصفا عرضياله ليكون شاملا بجميع الغضايا كما هوشأن الغانون الكلي قيوله وقدتكون اعتبارية آه يعني مايصدق عليه الكليمن الجزفيات قدتكون مقيقية وهي التي خصوصيتهالا بنحومن اعتبار العقل وملاحظته فقط كالانواع والاشخاص وقدتكون اعتبارية وهي التي خصوصيتها بمجرد اعتباره كالحيوان الجنس مثلا اذهو مأخوذ من حيث العموم بان يكون الحيثية بيانا للاطلاق لا تغييد ابالعموم والاطلاق فهو اخص من الحيوان بماهو حيوان والى هذا اشار الشبخ في الشفاء في جواب الشك المشهور وهوان الجنس يحمل على الحيوان وهو على الانسان معان الجنس لايحمل على الانسان حيث قال ان الجنس انها يحمل على طبيعة الحبوان باعتبار تجردها فى الذهن بحيث يصح ايقاء الشركة فيها وايقاع هذا التجريد فيها اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بماهر هيوان فقط انتهى ومن ههنايستقيم صديق قولنا بعض الانسان نوع وبعض الحيوان جنس الاان العرف خص الحكم على الافراد الحقيقية فلها الاعتبار في المتعارف قسوله ثم الغار ابي آه لعل مراده بالامكان في نفس الامر هوان لايكون الكلى بنفس مفهومه آبيا عن الصدق عليه وان امتنع ذلك بالنظر الى كون الفرد محالاف الواقع فيشمل ۲ قوله ما یعیها اه واذا کان منهوم (ج) مهایصد قایدوب) کا فی الکیات التی یتکرر نوعها کنهوم الموجود مثلا فی قولنا کل موجود کذا فهوداخل فی هذا الحکم ایضا فافیم

٣ قوله لعل مراده أه قال السبد السند قدسسره المراداه كانصاف العنوان على الافراد بحسب نفس الأمر فالافراد المنتمة لاتدخل في الحكم في القضية المقيقية فأجيب عنه يقولنا لعل مراده آه في الوجود الخارجي اوفى العرض الذهني بيعني ان العقل
يعتبر انصافهابان وجودهاباللعالق نفس الأمريكون كذاوكذا
سواء وجد اولم يوجد فالذات الخالية عن السواد دافيا
لابينيل في اسود على رأى الشيخ ومن قال بدخولها على
رأيه فقد غلطمن قالة تدبره في بعض عبارته نعم الذوات
المدونة الذي هي اسودبالقعل بعد الوجود داخلة فيه هالجحث
الثالث الحمل اتحاد المتفايرين في نحر من التعقل بحسب خو
آخر من الوجود اتحادا بالذات اوبالعرض وهو اماان يعني
بهان الموضوع بعينه المحمول فيسمى الحمل الاولى وهوقد يكون

م قوله فان دلك الامكان اى امكان صدقه عليه (قوله ولا يمكن آه

> نحوكل شريك البارى تعالى عنه ممتنع فان ذلك الامكان لا. بفتضى امكان وجود الافرا دفتفكر (قـــولـه في الوجود الحارجي اوفي الفرض الذهني آه يعني مايسري البه الحكم على العنوان ماهواعم من ان يكون بحسب وجوده المحقق بالفعل على وصف (ج) بالاطلاق العام اويكون بحيث لو وجدكان (ج) بالاطلاق العام سواع وجداولم يوجدا دلا قسوله بمعنى ان العقل آه اي يجوز ان يكون الذات بعد وجود هابالفعل في نفس الامر على وصف (ج) بالاطلاق فما لا يكون (ج) ازلا وابدا بعد الوجود لايدخل تحت الحكم قيصوله فقد غلطآه منشاوع اعتبار الفرض الذهني بمعنى اختراعه ومجرد تقديره مع الأمكان فتأمل قيوله الحمل تفصيله ان الحمل يطلق على الحمل اللغوى وهو الاذعان والقبول وقد يفسر بالصورة العلمية للنسبة الحملية والحمل الحقيقي الذي يقابله نفس ثبوت الشيء الشيء وقديقال له الحمل اللغوى فالحقيقي الذي يعابله مصداق ذلك الثبوت وهو الاتحاد ويعال له الحمل بالمواطأة وهويفيد اعطاء الرسم والحدويقتضى وحدة من وجه وكثرة من وجه فبجرى في جميع جهات الوحدة

ع قوله ولايمكن تكر رآه دفع ترهم ان ا يتالتكرر الالتفات كيفي لتحقي النسبة يلمنت البهما مال لفكم بهلاحظة واجدة بلكان مناطالها مهنا يجردتكرا والالتنات فكان الالتفاتان كانها لمؤاهر هو ممتنع في آن وإحادي مين المكمس نفس واحد وأخلتها الإنسان المركز أو الوثيكون معنى وأخلتها الانسان المركز كانها فيكون هناك كثرة اعتبارية في المدوا والملتخدة والماجع وتكرر والالتفات وهي كافية

ع، قوله ان الحيول بعينه اهسوا مكان عنوانا المقصليا كافي قولنا الأنسان حيوان ناطق تصليا با كافي قولنا الواجب هر الوجود الوجود الخاتيات على الموجود الناقابر هينا اعتباري لا بجود تكون المتاتبات كافي الصورة الأولى ولا بان يجعل تكوار الاتواكد حيثية تقييفية لقييفية لوغيرها كافي المورة الثانية بدليا لإجبال والتفصيل الوغيرها كافي المهومات المتغايرة بحسب جلى النظر

في صحة الحمل

ه قوله دون تكرار الادراك آمسوا، كان بالعنواناوبالمعنوناوبالاجمالوالتنصيل اوغير ذلك

وله الى تدقيق النظر اه ومن هذا القيدل قرابهم حقايق الاشياء ثابتة بمعنى ان ما نعتقل حقايق الأشياء والشيئة ونسبية بالانسان والفرس مثلاثا بتدفى نفس الأمر وهذا الحكم مستاج الى الاستدلال

٧ قرامعلى الحمل المتعقق آه وهو ما ينبك ان يكون ماهو فرد الاحدهما فردا للاخر والمراد بالغرد الفرد المقيقي الا ما يشمل المعتبارى والمراد بالمحصورة ما يشمل الحالة الله المحسورة ما يشمل

ا قوله والانسان نوم اورمن هذا يستنبط المتنبط التناف النال التان التان متعارف اذار يك من الموضوع الانسان من حيث العرب من الموضوع الانسان من حيث العرب والاطلاق المتناف من المؤتف المتابر يقدل المتبارية من متعارف اذا اربعا به المحال الوفي وقول علم متعارف اذا اربعا به المحال الوفي وقول علم متعارف

بديهباوقديكون نظر باايضا او يتقصرفيه على مجرد الانحادفي الوجود فيسمى الحمل الشاقع المتعار في وهر المعتبر في العام وينتشم بحسب كون المحمول ذائبا اوعرضيا الى الحمل * بالذات

من الجنسية والنوعية والمحمول والموضوع وغيرها الاان العرف يخص جهة الوحدة بالوجود ذهنيا كان اوخارجيا محققا كان اومقدرا اومطلقا وسواع كان بالذات لاحد الطرفين اوكليهما أولم يكن لشيء منهما حقيقة بل بالعرض فقط نحقيقته اتحاد المتفأيرين في نحو من اللحاظ بحسب نحو آخر من الوجود فإذا حملت شيئًا على شيء فاما ان تغنى به ان الموضوع بعينه قداخل محمولابان يتكرر ادراك شيء واحد بتكرر الالتفات من غير تكثر في المدرك ولوبالاعتبار نحمل الشيء على نفسه وهذاغير صحيح لان النسبة لايتحقق الابين الشيئين ولايمكن تكرر الالتفات من نفس واحدة في آن واحد الىشىء واحد نعم يصم اذا جعل تكرر الأدراك حيثية تقييلية بها يتكثر المدرك بالاعتبار فهوضرب متصورمنه لكنه غيرمفيد واما ان تغشى به أن المحمول بعينه عنوان حقيقة الموضوع بعد أن باعظالاثنينية الاعتبارية بينهما دون تكرار الادراك ويغال له الحمل الأولى لكونه اول الصدق او الكذب الأانه قديعتبر بين المفهومات المتفايرة في جلى النظر كما يقال الوجود هو الواجب تعالى فيحتاج حينئن في تعيين الجابه اوسلبه والادعان بهالى تدقيق النظر والبرهان واليهاشار المصنف بقوله وقد يكون نظريا ايضا و اما أن تغنى به مجرد الاتحاد في الوجود وهويرجع الى ان الموضوع من جزئيات المعمول سواء كأن من الجزئيات الحقيقية أو الاعتبارية اوجزئيات احدهما هي بعينها جزئيأت الاخر في الجملة ويسمى الحمل المتعارف العرفي وقد يقال المتعارف في اصطلاح المنطق على الحمل المتحقق في المحصورات فكل انسان حيوان متعار فعلى كلاالاصطلاحين والانسان نوع متعارف على الاول فقط وهو ينقسم بحسب

بالذات اوبالعرض وقدينقسم باننسبة المعمول الى الموضوع اما بواسطة فىاوذو اوله وهوالحمل بالاشتقاق اوبلا واسطة وهوالمقول بعلىفهوالحمل بالمواطأة والاشبه ان الهلاف الحمل كون المعمول ذاتيا اوعرضيا الى الحمل بالذات وبالعرض قال في الحاشية اعلم انه اذا وجل فردما كانت الماهية موجودة برجوده بالحقيقة والماعوارضه فانهايكون موجودة بوجوده باعتبار اتحادها معه بوجه ما واتحاد الفرد مع الذانيات انحاد ذاتى ومع العرضيات اتحاد بالعرض فيكون الذات والذانيات موجودة بوجوده بالحقيقة والعرضيات بالعرض فلذلك يغال ان الانسان لابشرط شيء موجود في الخارج بالحقيقة بخلاف الاعمى فانه موجود بالعرض اذ ليس زيد في ذاته اعمى بل باعتبار امرخارج عنه فاذانسب وجوده الى الاعمى كانت نسبته اليه بالعرض بخلاف الانسان فان زيداف ذاته انسان ولو فرض وجود الاعمى بذاته لم يكن انسانا ولا غيره من الحيوانات بليكون شيئا آخر ويكون ذلك المفهوم ذانياله كذا في الحاشية القديمة وغيرها انتهى اقول يظهر من كلامهم انمناط الحمل بالذات ان يكون مص اقه نفس الذات من حيث هيهي والحمل بالعرض ان يكون مص اقه خارجا عنها لأمجرد كون المعمول ذانيا اوعرضيا كماذكره المصنفف الكناب اذالعرضي ايضافد يحمل حملابالذات على معروضه كعمل مفهوم الوجودعاى الواجب تعالى عند الحكماءمع ان دلك المفهوم الانتزاعي ليس نفس الحقيقة الواجبة التي بها الواجب هوهو ولامما يتقوم به تلك الحقيقة الاأن يرادبالذاتي ماهو المعمول بالذات والعرضي مابخلافه وقديطلق على الحمل بالاشتقاق الذي بواسطة في او ذو اوله وحقيقته الحلول والقيام والعروض اذانسبت الى المعمول والانصاف اذانسبت الى الموضوع وهو لايخنص بالمبادى بليجرى في المشتقات ايضا

م قوله يظهر من كلامهم اى من الحاشية التفايمة وغيرها من كذب المعقدين سم قوله لان يجركون المعدول آوالفرق المناف المقيدة الله في المارة المناف المقيدة الله المناف المقيدة والمرض تخلاق من يتمالة المناف ومن همنا يظهر والمراف تخلاق من المناف عام قولة الاان يرادا إلى المناف المناف المناف المناف المناف عام قراة الاان يراداي بنا ذكره المناف

بالقياس العاهيةالمدن والمهتنة عم قولة الاان براداى بها ذكرهالمصنف رحمه الله تعالى فى الكتاب وهو القيام بمعنى الحصو آدف الشيءوالتعقق فيه وقع الأ ان هذا التحواه قال الحمتى الدوافي المدا والمشتف متحدان الذات ومتفايران بالاعتبار فليس المستفي متحدان الذات ومتفايران بالاعتبار وقلي المستفي متحدان الذات وبراسلة ذرارله أوق وهنام حمل الشتفات اجراء إلى المستفية ذرارله أو من المستفية الميل المستفية الميل المستفية الميل المواطنة في المستفية الميل المواطنة وأن المستفية المستفية المستفية الميل المواطنة وأن المستفية المستفي

عليها بالاشتراك * اعام ان كل مفهوم مجمل على نفسه بالحمل الاولى ومن هناك تسمع انسلب الشيءعن نفسه عال تمطانفة من المفهومات تحمل على نفسها حملا شافعاً كالمفهوم والمكن العام ونجوهما وطاففة لا تتحمل على نفسها بذلك الحمل بل تحمل عليها نفائضها

لتباهيا ببوضوعاتها الأان هذا النحو من النيام مناط حمل المراطأة باعتبار والاشتناق باعتبار آخر قان الكاتب مثلا اذا غذ لابشرط شيء كان محمولا بهو هووا ذا اخذ بشرط لا شيء فيحمل بالاشتفاق نخلاق قبام المبادى ادهم مناط حمل الاشتفاق نقط لانه لايفض الى الانحاد بوجه كالاول ولا يجرو عن المرضى عند التحقيق والمحمول في زيد دومال بالمحمية هي الأضافة بين المال وصاحبه لاالمال الذي هر غير حال الحلاق الحمل على المنبين المذكوريين بالاشتراك المنشى هر قبر وهرا الظاهر قسسوله اعلم ان كل منهوم آه توضيحه ان كل منهوم فهو بالنياس الى نفسه عينه و كذلك الذاتي قائه في حد نفسه هو وذائبانه لاغير وعليه بناء الحمل الاولى

م قوله وهو ظاهر هذا بالنظر الى كلا المغيين مقبقة عرفية يطاق عليها ابتدأ وأما بالنظر الى الرضع اللغرى فالظاهر المقبقة والجاز فانه يستعمل فى العنى اللغوى بحسب المقبقة وفى هذبين المعتبين بطريق الحجاز المغيين بطريق الحجاز

وبالعرض اوالعروض وقد يوه غذ على

وجهاخص منه وهو العروض والفيام بمعنى التحقق فى الشىء انضها ما كان

اوانتزاعا بحسب وجودالموصوف على حال

هو مبدر للانتزاع وهذا ايضا يشول المشتقات لكنهااذا أخذت بشرط لاشي

ومناطالعرضية هوهذا المعنى وقديجعل

العنى الاول مناطها ايضا فالشنقات محمولةبالمواطأة يكون عرضا بهذا المعنى

وقد يجعل مناط العرضية هو الوجود في نفسه لكنه للموضوع وهو المتعارف فتأمل واحفظ

متولة وضعمانا أذا مهم أى ترضعه انا أذا المسان مر عبث هر هر إنسان أو ميران المناسان من عبث هر هر إنسان أو ميران المقال المناسان المناسخة والمناسخة والمناسخة والمناسخة والمناسخة والمناسخة والمناسخة والمناسخة والمناسخة المناسخة والمناسخة المناسخة والمناسخة المناسخة والمناسخة وا

فيعمل

 فبعمل على نفسه بهذا الحمل بالضرورة فيمتنع سلبه المقابل له واماالحمل الشائع فموقوف على الوجودلان مناطه هو الاتحاد فى الوجود فلا يصح بدونه وحينتُذ يصدق سلبه المقابل له قبوله ثم طائفة آه قد وضع ههنابعض المحققين ضابطة كلبة وهي انكل كلي هومع نقيضه المحمول على الاشياع مواطأة بعم المفهومات باسرها بالحمل العرضي لامتناء ارتفاء النقيضين ومن جملتها نفس ذلك الكلى فيجب ان يصدق هو او نقيضه عليه بذلك الحمل فانكان مبدأ الاشتقاق فيه متكرر النوع كالموجود والوادل فهو محمول على نفسه والافتحمل عليهنقيضه الماالاول فلان عروض الشيءللش ء يستلز معروضه للمشتق منه من حيث انه مشتق منه وعروض مأخذ الاشتقاق لامر يستلزم حمل المشتق عليه وفيه انالانسلم انءر وض الشيء للشيء يستلزم عروضها هومشتق منه فان الفول مثلاعارض للعمد كما في قولك الحمد قول خاص ولايعرض للمعمود الذي يشنق منه فانه لايقال المعدود مقول كما تقرر عند ذلك المحقق فتأمل فيه واما الثاني فلانه لولم يحمل عليه نغيضه يحمل عليه نفسه بذلك الحمل وحمل الشيء على نفسه بهذاالتعويوجب عروض مأخذه له ودلك مستلزم لعروض مأخذ الاشتقاق لنفسه فيتكرر نوعه هنى وفيه انالانسلم ان صدق المشتق على المشتق يقتضي عروض المبدأ للمبدأ كما في حمل الكانب على الضاحك مثلا فان الكتابة غير عارضة للضعك فتدبر فيه أقول والاولى ان بقال في الضابطة انكان مبدأه فاقهابنفس ذلك الكلي كالموجود والمعدوم والمفهوم والكلى فبحمل على نفسه لأنه من جملة معروضات مبكء

م قرله فجعل على نفسه بدئا آها ذالعتبر في الحيل الأولى صدق الحيول تقدومه في الحيل الأولى مدن الحيول تقدومه نفس ذائه مصاد أفقص غير اعتبار الوجود شطرار شرطاوان كان بالنظر الجالية بقرص الانجهاب مع عزل النظر عن خصوص

المعمول يترقف على الرجود فتأمل س قوله يستلزم عروضه للمشتق اقول هذاانهايصح اذا كان الشيء المعروض فالهاننفسهم وحودالناتهاذ حمنتن بتعل ذلك مع مشتقه بالذات بعس المداق فان الحرارة مثلا اذا قامت بنفسها كانت حرارة وحارة فكل مايعرض لاحدهما يعرض للاخر واماإذالم يكن قائمابنغسه فلا يصوعلى مختار هذاالمعنق مبث قال ان مفهوم المشتق امر يسمط انتزاعي لايدخل فيهشي من الموصوف والوصف والنسبةفهو والمبدأ متفايران بالذات فلايلزممن عروض شي اللمبدأ عروضه لمايشتى منعلان البياض الغائم بألجسم مثلاموصوف بالوحو دالخارجي والابيض سوا الوعظيماهوهو اوبها هو مشتق من البياض امر انتزاعي لايتصف بالوجود الخارم وكذا لا يصح على غنار السيد فلس سرهفان الشنق عنده هو المدامع · بادة اعتمار النسبة فيه وكذا على القول لمشهور لانه امر اعتبارى مفاير للمبدا بالذات نعم بتم البيان على مختار المحقق الدواني رممه ألله نعالى ميث اختار

رادون رهبرالله بالناقب الماليات المالي

عرقيلة وعلم لوغية فيما المراقع انه يمكن عرفية فقاط فيتفريقها المراقع من العروض هيئا في عيش فيام على العروض هيئا فيام على العروض المراقطاة ونظيره اللوجرد المائي المعنى المعرب على الوجردات الخالي ميثم الى الوجودات على الوجودات على الوجودات والمراقع على الوجودات والمراقع على الوجودات والمراقع على الوجودات وعلى المراقع على المراقع

هرهر ولاتعمل عليها الرجودكا هو الشهر روحيل القول على الحيث بالواطأة دون الاشتقاق أذلايقال الأميدة وقولً والأيفرون مغولة فالشكالان صدى المبدأ على المبدأ بالمواطأة لا يستلزم صدى الشقيق عليه وعلى ما يشتق منه كاحتفه دف المجتفى واعترجيهات اخر تركنا هادها من التطويل – فقت بر فيه المبارة الى ان الكلامي م صفق المهوم او تنقيمت على تنص الفهر مهالح المارضي معرفلم النظر عن الافراد وهو يستلزم عروض المبدأ المبدأ والكانب لا يحيل على منهرم الضاءك بلء اي مايصاب هو عليه قال المعتقون صالى الشنف على منهرم الشنى من حيث هوهو بستارم صالى المبائ على المبدأ وعر رضاله بالنا قبلان تعريف كل مشنق بمشنق تعريف الماية غيالما غير إما تعريف الحساس بالتعرك بالارادة هو نعر بف البصل عرعايد الالمنهم والوقص به تعريفه لم يصح الاستارات مدين المبدل بالمبدأ في ومايقال من أن منهوم المشتقين إذا تساويا في الصافي كالفاحك والتعجيد فالملاجورة تعريف

كالجرش واللامنهوم ومن هينا إعتبر في التنافض اتحاد نحو الحمل فرق الوحدات الثمانية الناقعات «وهينا شك مشهور وهو إن الحمل محال لان منهوم جمين منهوم ب اوغيره والعينية تنافى المغايرة والمقايرة تنافى الاتحاد «وحله ان التقاير من وجه لاينافى الانحاد * من * من

وعروض المبدأ يستاز مدى المشتق صرفاع رضيار الأفيصات عليه تنيشه والأنبعيل نفسه عليه بذلك الحيل وهو انعابكون يم وض مأغذه له وهو خلاق المروض في المستولة وبون هيئا آن فإن الجزئ واللاهنهوم بيصلى عليها نفسها بالحيل الاولى ونقايضها بالحيل العرض فلابد في التناقض من اعتبار اتحاد أنحو الحيل ايضافتين المعامري التناقض من اعتبار الحمر بن المرين لشيء واحد نقيضان باعتبار حيلين ويجوز صدى احدها على الاخر مواطأة * وتبل علم العلم من هذا الفيل «وين عضا الديل ويناقضه إيضا وهو ان علم العلم في الذو من العلم الملك ويناقضه إيضا وبينها تدافع فان المودية يقتض هيئا الديل المودود المطلق ما المودود المطلق المواجد الما المودود الملك والتناقض يهنعه واجبب عنه بأنه أن اريد بالعدم الملك الموازاريد مطلق السلب فودا منه لا المنتاع المتاتبا بالمودود المطلق المين والمناقد المنتاع المتاتبا ويتناعها باعتباران اريد مطلق السلب فدرها منه المواتباء

احدهما بالاخر بالرسمعلى انالمتعجب صادقءلي مغيو مالضاحك من حبث هو هوايضافان اتصافى الافراد يستلزم اتصاف الماهية لابشرط شيء نعم لايصدف على مفهرم المندل بالاطلاف فمدفوع لان الكلام فىالتعريف الحقيقي بنفس مفهوم المشتق وصدقه عليه معرقطع النظر عن الافرادواتحاده معها ولاريب في انمفهوم المشتق معلوم لكل من يعرف اصطلاح النعو والصرف غير محماج الى التعريف الحقيقي فالفرض منه مآيدل عليهالمادة اعنى المبدأ والبعث اللفوى والنعريف اللفظى يفيد انالتصديق بوضوعمة المعنى والالتفات المه لاتعصمل صورةغمر عاصلة ابتدأ فدلك المفهوم اذاجهل فانمايجهل بجهل المبدأ والهذاشاع تعريف الشنف بمفدوم آخر بعيث بكون الغرض تعريف المبدأ بالمبدا فلابدان يحمل احدهما على الاخراما بهوهوفقط وذاك اذا كان بينهما ترادي واتحاد في المفهوم اذا لما دى لا يحمل على معر وضائها بالمواطأة والاشتفاق ايضاوه وفيما ينكرر نوعها كتعريف الموجود بالثابت العبني اقول مناط اتمام الدليلين المذكورين في الضابطة وهو انكلما يعرض للمبدأ يعرض للمشتق منه بماهو مشتق منه وهو في آل لل الأول اوبالعكس وهو في الدَّانِي وهذا إنها بيتم إذا كان المبدأ والشتق متعدين بالدان كاهو مختار المعقق الدواني وأما على مختار صامب الضابطة وهو انهما متفايران بالذات والمشر ته امر يسبط انتزاعي غير موجود فى الخارج والميد اقديكون موجودا خارجيا فلايتمشى من الاصل والعكس فتفكر

يمنة النظر. لا قوليوقيل فالهمير زاجان حو قوله ومن همنا اندفع وجهالدفع ان منى العلم على عدمت في عرضي والثاني. إذا هو بين النفايض لحمل بالدار عن قوله والرب مطلق الساب اي من أضافته الى الرجود وقولها عتبار فردين ترفيحه أن العلم المطلق أما أن يوخف مضافا الى الوجود من حيث هو هو او من حيث الأطلان الولايمتر فيه الإضافة الى الوجود أصلا قالمن المضاف الى ذلك بالاعتبار الأول لكلا الوجهين ليس من وجه آخر نعم بجب ان يوعمن السحول لابشرط شيء حتى يتصور فيه امران والمعتبر في الحمل المتعارف صدق شهرمالسمول على الموضوع بان يكون ذائباً * اووصفا

لبس كليا وقل يقال ان الفردية من حيث انه عدم مقيدمع عزل اللحظ عن خصوصية القيد والنقابل من حيث انه رفع للعلم لخصوصه ولاضير مع تعدد الجهات افول كماان طبيعة الغيك معيار لسامخ الفردية كذلك خصوصيته معيار لخصوصية الفردية وكل وادل منهما معيار لصعة الحمل ومناط له فتدبر فيه قـــوله نعم يجب ان يوعَذ آه فان اعتبار الشرطية بالشيء اعتبار الحلط والومدة البعتية واعتبار الشرطية بلاشيء اعتبار النعرية المحضة وكلاهما ينابي الحمل واما المأخوذ بلاشرطشيء فله جهنان جهة الاتحاد وجهة الاثنينية فيتحقق مناط الحمل فيه فتفكر قـــوله بان يكون ذانيا آه تفصيلهان مصداف الحمل ومطابق الحكم ويقالله العحكي عنه ومنشأ الانتزاع ايضا امانفس الموضوع فقطوهوف ممل الذانيات او بالحاظجعل الجاعل اياه وهو في حمل الوجود على الممكن اوهو من حيث اقتضائه للخلط كما في لوازم الماهية اوهومع لحوق المعنى به لحوقا انضهاميا كما في الاوصان العينية اوهومع وقوعه بالقياس الى امر على نسبة مخصوصة وحالة معينة كمآ في الاضافات اوهو مع مقايسته الى ضرورتي الوجود والعدم المسلوبتين عنه كما فى الأمكان اوهو مع انتفاء امر ماعنه مع صلوحيته له بالقوة النوعية مثلاكها في اعدام الملكات ثم اعلم ان مصداق حمل المشتق فيام المبدؤ امابنفسه وهوقيام غيرحقيقي ومرجعه عدم الغيام بالغير كافى حمل الموجود على الواجب تعالى اوبالموضوع المفاير له اما انضماميا اوانتزاعياوه وامامع لحاظامر يستبع انتزاع المعنى المصدرى الذىهم ميزان صعة الحمل عنه او بدونه كمافي حمل الانسان والحيوان على

ليس فردا منه فانه رفع الوجود وهذارفع العدم فلا يصلق المدهما على الاخر وابضالابصدفان معاعلي امر آخر لامتناء اجتماعهما مطلقا فان رفع الوجود المطلق انها هويرفع جميع انعاءالوجود ورفع هذا الرفع بستلزم تعقق نعوما من الوجرد وامارفع مطلق الوجود فأنتفاؤه انهايصاف بتعقق جميع انعام الوجود اذبرفع اءل انعاثه يتعنف رفع مطلق الوجود فلايص قرفعه لان رفع الايعاب في الحدلة اذالم يصلى يعدان بصلق الايعا بالكلى فرفع مطلق الوجودوسلب هذا الرفع معالا يعتمه ان اصلاواما اذا لم يعتبر فيه آلاضافة الى الوجودائ مجرد النفي فلما ان بعنبر من حبث الأطلاق فعدم المضاف المدغمر معقول واهذالم يتعرض لهفى الشق الذاني لانه مبطل لنفسه اذهر ايضا مندرج تحت النفى المطلق فرفعه رفعه داما أن يعتبر من حبث هوهو فعدم المضاف اليه لايكون نقيضا له لانه منجملة ما يصدق عليه مطلق النفي ويمكن اجتماعهماباعتبار فردين اذمطاف الشيء يتعقق بتعقق فردمار بنتفي بانتفاء فردما* فان فلت لافر قيين مطلق النفي وبين رفع مطلق الوجودآلا باعتبار ألاضافة وعدمه وهولايو ثرفى اختلاف حكمهما بماذكر فلنا الفرق بين اذالالحلاف فيمطلف النفى من شيون النفي وفي رفع مطلق الوجود من شيون الوجود فنظير رفع مطلق النفى رفع مطلق الوجود بالقياس إلى مرفوعهما وكما أن تحقق رفع الرفع المطلف الوجوديستلزم تحقق جميع انعاء الوجودكداك صدق وفع الرفع المطلق يستلزم تحقق جميع انتحاء النفي فتفكر تفكر ابالغا ع فوله ليس كليا اى ليس بصادق على

الرجدالكلى س ووله وقد يثال إن الفردية اه قائلها المعنق الدواني في الحاشية الغديمة

المتنق الدواق فالحالشية القادية. عا قوله فقدر فهه الثارة الحالات هوفر. من الطبيعة كالأنسان من الحيوان انسا هوفرديتمن هيث إنه تلك الطبيعة مع قيلمالامن جهة تخصيصه يقيك محصوص كالناطق فأن الطبيعة وان كانت عبن الدرايحسب جميع انحاث فقة الأان للفقل ان يأخذنارة من حيث التعين ولم ورفي من التعين والمدين التعين والمرابط المناطقة المن من المناطقة وان كان مخلوطا بها في تعينه لكن هذا اللحاظ لما يتعين باعتبار الطبيعة لايشرط شئ معصولة عنها لانها حيث يكون اصل الطبيعة لايشرط شئ معصولة عنها لانها حيث يكون اصل الطبيعة عن من التحكم عليها بالتعرب المنافق بالمناطقة عن المناطقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة لا يتعان المنافقة والمنافقة لا يقال المنافقة والمنافقة لا يقال المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة لا يقال المنافقة والمنافقة لا يقال المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة للمنافقة المنافقة والمنافقة لا يقال المنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة للمنافقة المنافقة والمنافقة للمنافقة للمنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة للمنافقة والمنافقة والمنا

اووصفا قائيها بالهوضوع اومنتزعاعنه بلااضافةاو باضافة فثبوت زوجيةالخيسة لايستلزم صدق قولنا الخيسة زوج * البحث

انسهها وجمل الهوجود على الهاهية البتقررة بالجعل اذهبشنة الاستناد الى الجاعل حيثية تعليلية التنبيدية متعية لمحدات حمله فاتفن ذلك فانوناكن الغاد الهعام الاول الحكمة البيانية ولا يبعد ان يتوقع من الغزيجة الوفادة ان يجعل نسبة الموجودية المصدية الى الواجب نعالى كنسبة الانسانية الى الانسان منغير فرق فألغول بان قيام الوجود بالواجب نعالى غير تنبيرون روجية آه هذا جواب خلك مشهور وهو انكم اعترفتم بان كل موجود فى الذهن فهو موجود فى نفس الامر ويقتضيه والله المنهوم وجودى الديوان إلى المنهوم وجودى وينس الامر ويقتضيه والله المتهوم الشيء يستدى وجود المؤد المنهوم والله وجود المؤد المنهوم والله وجود المنه المتهوم وجودى وراد المنه المنهوم وجودى وراد المنه المنهوم وجودى وراد المنه المنهوم والله وجود المنه المنهم المنه المنه والمنه والمنه في المنه والمنه والمنه

فهده الملاطظة التي هي من انعاء نفس الامر لأنانقول هذه الملاحظة وان كان من انعاء نفس الأمر لكنها أوسع من هذا واللازم تحقق الفردية بدون الطسعة في هذه الملاحظة لا بعس تلك والخرق في ارتكاب تلك دون هذا *وقد بقال هذا انهايكون من انعام نفس الأمر من حيث انه حود لابتعمل العقل ولامن حيث خصوص الاعتبار فعدم العدم من افراد العدم باعتبار انه طبيعة العدم مع قيد لام : حيث خصوصية القيد في نعو ملاحظة التعين والابهام فانه من حيث تلك الخصوصية هو هذا الفرد بخصوصه وهو شي عير طبيعة النرد ف تلك اللاحظة ومغابل لعمن حيث الخصوصية لامن جهة مطلق الفردية والتدافع والتقابل انماهو يمنه وبين سنخ الفردية لابينه وبين المخصوص بخصوصية هذا النردية من غمر ان يجعل النظر المها مشوبا بالنظر الى سنخ الفردية وان كان ذلك السنخ وهذه الخصوصية متخالطتين في نفس الامر هذا ما اختاره المعلم ويمكن حمل كلام المجيب القائل على هذا بادني تصرف من الظاهر والافالظاهر ينادي بانعدم العدمون حيث انهظبيعة عدم مضاف الى امر بعينه فىنفس الامر مقابل لطبيعة العدم المطلق لايكون من افرادها وليس

الأمر كنكفان الانسان مثلااذا أو علا من وداعس من وداعس من حيث التميزان المناون المرافق الرحمين غير من المديران مع قبل متصورها والوجهن غير من عين التميزان مع قبل متصورها والوجهن غير من عين التميزان مع قبل متصورها الوجهن غير المناط ولا استعال المناط والناف المن المناط والمناط وال

بلااغتراع المخترع ومرجعه فى التصورات انكل متصور فى نفسه ذلك المتصور الخلاف القضايا الذمرجعه فيها بأن موضوعاً فى نفسة نجيئ يصح عليه الحكم بالمحمول علام قرله وحاصل الجواب قفاجاب عنه المحتق الدوافى رحمه الله تعالى بأن النسبة الخلصات فى الذهن كان لهارجود فضى سواد كان بالمترع العنال وتعمله هذا من الله على الله على الله على الله على المحتفظة الإلونيون

> لبحث الرابع وفيه نكات الاولى ثبوت شيء لشي في ظرف فرع فعلية ماثبت له ومستلزم الثبوته في ذلك الظرف فيتعماليت لامر ذهني محقق وهي الذهنية أومقدر وهي الحقيقية الله هنية اولامر طارجي محقق وهي الخارجية أو مقدر وهي الحقيقية الخارجية

وماصل الجواب انكونها فينفس الامر من حيث انها متصور لابوجب صدق تلك القضية لان مناط صدقهاهي المطابقة للمحكى عنه والمصاف وهو عبارة عن كون الموضوع في نفسه بحيث يصوعنه الحكاية بانه هو العمول وتلك الحيثية يختلف باختلاف (المعمول كماسبق تفصيله وهو ههنامننف فتفكر قـــوله ثيرت شيء لشيء آه المشهور في افواه الجمهور ان ثبوت الشيء للشيء فرع وجود المثبت له في ظرفه ويرد عليه النغض بالوجود لان الفرعية بحسبه يستلزم ان يكون لشيء واحد وجودات غيرمتناهية ومن ههنا قديخص هذا الحكم بالاوصاف العينية وأنكر جلال المحققين الفرعية ونشبث بالاستلزام وقال بعض المحققين طباع الاتصاف مطلقا يستلزم ثبوت الموصوف وخصوص الانضمامي فرع ثبوته والانتزاعي يستقر على مجردالاستآرام وقال المعلمالاول للحكمة اليمانية بناعلى الجعل البسيط أن مطلق الربط الانجابي بماهو ربط البجابي فرع تقرر الموضوع وفعليته ويستلزم ثبوته فانااذا لاحظنا طبيعةالربط الابجابي وجدناها مقتضية لتقدم تقرر المثبت له لانه موصوف ومرتبة قوام الموصوف متقدمة على مرتبة الصغة بالذات اوبالماهية والمانقدم ثبوته فلالانه

اختراعه كمافى الصوادق وماكان وجوده بععض الاختراع والنعمل لمبكن موجودا فينفس الامر مع عزل النظر عن الاختراء واذا كأن تحققه الابعد ف الاختراع بلكانت منتزعا عن امر من شأنه ان بنتزع عنه ذلك كان موجودا مع قطع النظر عن الاختراع وأن كال ذلك الوجود في الدهن لا في الحارج بحسب امر آخر يقتضيه وهو عدم صلاحية الوحود الخارج فهذا الاعتبار هوالوجود في نفس الامر فالنسبة الذهبية في الصوادق مطابقه لها من حيث انها موجودة في نفسها حنى لوكانت موجودة فى الحارج ايضا كانت مطابقة لهابخلافها فى الكواذب اذليس لها وجودبلا نعمل واحتراء اصلالا فى الخارج ولافى الذهن هكذا في الحاشمة القديمة ومن ههذاظن انبين الموجود الذهنى والموجودف نفس الامر عموم وخصوص من وجه وليس كذلك فأن مبنى كلام المعقق همنا هو ادراك النسبة الخبرية من حيث انها مكاية عن الواقع لامن حيت انه من الحقايق النصورية مع قطع النظر عن كونه حاكية فانها بهذا الاعتبار من الموجودات النفس الامرية كسائر الحقايق المنصورة فلامحذور ٣ قوله ويرد عليه النقض بالوجود آه

الخهایی المصوره فلاعدور شم قوله ویرد علیه النقض بالوجود آه و کذلک بالامکان والوجوب اذهما منقدمان علی الوجود

عا قوله بستار أن يكون وليضا بلام بجولية الداق في بيولية الداق في بيوب الداق الماترتية ولي بيولية الداق على المراحة والمراحة المراحة والمراحة المراحة والمراحة المراحة المراحة

وسيطة او مركبة والاستعالة فيموالغ و ضبين موضوع الأنجاب والسلب باعتبار حيثية الثيوت وعدمه كها ان عتباً هاعنك الحكم كذلك كاسيا في وقوله بناء على الجسيطان القائل بالجعل المركب في هب الى ان مرتبة التقور ومساوق لمرتبة ولم وجودية بنا على ان المعنوم غير ثابت عنده واثر الجعل او لا وبالذات هو الأقصاف بالوجود فتأمل في وله وجاهو

ريظ ابجابي معقطع النظر عن خصوص المحمول ٣ قوله ولأيازماه والايلزم تقدم كل صفة على نفسها بالذات لتقدم الموصوف

س قوله في الذانيات ولايخفي عليك انقولناالانسان حيوان وقولناالانسان مقترر في سبمل واحد

عم قوله على تحت النرعية مطلقا اى بالقباس الى كل واحد من النقر روالوجود من قوله بناعلى أن طبيعة الرواد من قوله النام وقوله النام وقوله النام وقوله النام وقوله النام وقوله النام الموارض مرتبة النترر لما كانت مساوقة لمرتبة الموردية فليس احدها اولى الانجعل الطوودية فليس احدها اولى الانجعل السلاخر من العكس بل على هذا المسالة يلزم أن يكون النترر نبعا للوجود كما بين في موضعة فهو اولى الموالة من النقرر فناما

و أوله أولي عا فات أوالثلاوة هرما يعلن على الفتق وهرما يعلن في العنق وهو كناية عن كلام شعيع لانه يحتج عنه الذهبية مطلقا على المستحدة أنهم مصر والنضية المتعارفة على الماحة بالمستحدة المهمين المناقبة المتعارفة على الماحة بالمثن عن موجود غارمة عنه أوله تم الملكمة بالمثن عن موجود غارمة الملكمة أوله تم المناقبة والم المماحة المستحدة في أوله تم الملكمة أوله تم المستحدة في أوله تم الملكمة والمناقبة عنه المناسبة عنق أوله منه أوله تم الملكمة أوله تم الملكمة الملك

اومطلق وهى الحقيقية على الأطلاق كالقضايا الهذر سيةوالحسانية * و [داالسلب

ايضا من جملة صفاته ولا يلزم من تقدم الموصوف بالذات على امر تقدم صفانه عليه ايضا بالذات واما بالنظر الى خصوص الحاشيتين فقد يكون على هذه المشاكلة ايضا كما فى الوجود واللوازم الذائبة وقد يكون على مجرد الاستلزام كما في الذانيات وقديكون على بحت الفرعية مطلقا وهو في سائر العوارض ومن لم يوممن بالجعل البسيط فعدير بان ينكر الفرعية ويتشبث بالاستلزام مطلقا فان التقرر يساوق الوجود عنده أفول من لم يوعمن بالجعل البسيطيمكن ان يتشبث بالفرعية بالقياس الى التفرر وان كان التقرر والوجود عنده في مرتبة واحدة بناء على ان طبيعة الربط الايجابي تقتضى تقدم الموصوف بالذات وان كان بحسب خصوص الطرفين قد لا يتحقق الفرعية كما في ثبوت الوجود للماهية فأنقلت فعلى هذه يلزم الفرعبة بالغياس الى الوجود ايضا بناءعلى تسارقهما في المرتبة عنده *قلت لايلزم من الفرعية بالقياس الى ما هو مع شيءالفرعية بالقياس اليه ايضافتفكر قيوله فمنهما ثبت آهاعلم ان هذه التفسيرات ارلى ممافلك المتأخرون حيث خصورا الجلم في الخارجية على ما في الحارج محققاً وفي الحقيقية على ما يمكن وجوده في الخارج وان لمبوجد وقديقال أنكان الحكم بالانحاد بحسب حال الموضوع في الأعبان سواعكانت بحسب اصل تقوره وسنخ قوامه او بحسب الوجود كانت القضية خارجية سواء كانت مبدأ العمول من الامور العينية اوالانتزاعية وان كان بحسب خصوص التقرر والوجود الذهني للموضوع كانت ذهنية

واما السلب فلا يستندى وجود الموضوع بل قد يصف بانتفاده نعم تحقق مفهرم السالبة فى الذهن لايكون الابوجوده حال الحكم فقط *الثانية

وانكان بحسب مطلق النقرر اوالوجود في نفس الأمر مع عزل النظر عن خصوصيات الظروف من الاعيان او الاذهان او الاوقات اوجهاة الزمان اوالدهر او السرمك سميت حقيقية ثم الحكم في الحملية انكان بالانحاد بالنعل وعلى البت سميت حملية بنية وانكان على نفدير انطباق العنوان على فرد وانكان ممالا يعصل الابتقرر ماهية المرضوع ووجودها سميت حملية غير بنية وهي مساوقة في الصدق للشرطية لاراجعة اليها كما يتوهم والبتية انمانستدعي تقرر الموضوع ووجوده بالفعل وغير البنية تستدعيه على ذلك التقدير لا بالفعل فاحفظ قيوله واما السلب آه لانه قطع الربط وهو يصدق مع عدم الموضوع لاستعالة الايجاب له من حيث هو معلوم ومع وجوده عند انتفاء المحمول عنه تحقيقه ان موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة بالاعتبار بمعنى ان السلب يصح عن الغير الثابت من ميث هوغير ثابت ايضا بخلاف الايجاب فانه وان صع عن الغير الثابت لكنه لامن حين هو كذلك بلمن حيث انله ثبوت مالاستدعاء طباع الربطالايجابي لذلك وانكان المعمول عدميا أومحالا وشبخ الاشراقبين ذهب الى ان السلب كالايجاب في اقتضائه وجود الموضوع في جملة الحاصرات والمرسلات خاصة لاشتمال عقب

م قول، ثم الحكم فى الحملية امى سواءً كانتخارجية او دهنية او حقيقية فبضرب الثلث فى الاثنين بحصل سنة اقسام س قوله وعلى البت اى القطع

س قوله وعلى البت اى القطع عمر قوله الا بتقرر ماهية الموقوع ولايشترطفيها المكان الافرادوالمكان الطباقه عليها في نفس الامر بل يعم الممتنعات والمكنات

٥ قوله وهي مساوقة في الصدق لأن اعتبار العنوان فيهالماكان بمجرداعمال الذهن وفرضه البحت من حبث لم يكن للموضوع بالفعل طبيعة متقررة اصلا فللعقل أن يتصور جميع المفهومات حنى عدم نفسه وأن يتصور مفهومهي النقيضين اومفهوم شريك البارى ومفهوم المجهول المطلق ويعكم بالتناقض بينهما اوبالامتناع اوبكونهمعك ومامطلقا او غيره عايمتنع أنصاف الشيء به بحسب الواقع بل انها يتصف به على تقدير انطباق العنوان المفروض عليه فبكون العقد صادقا للشرطية لاتحالة اكمنه لماصرح فيهبالحكم الحملي وام يصرح فيعند الوضع بالشرط ولافي قد الحمل بالتقدير اذالمعتبر فيهما مجمل يظهر عندالتفصيل فيه رجوع عندالوضع الى الشرط وعقد الحمل الى الثبوت على تفدير لم يكن العقد شرطيا اذلابك فيه من المصريح بالتعايق والتفصيل بالنسبة في اطرافة بليكون حمليا محالا الى الشرط * وأذا عرفت هذافاعلم انمناط صدق الحملية الموجية هوالاتصاف بالمعمول وحينمل انكان انطباق العنوان ذات المرضوع بالفعل في نفس الامر وانحاد المعمول معهابعس صلق العنوان كانت القضية صادقة على البت والقطع من غير اعتبار النعليق في عند الرضع نحوكل كانب متحرك الاصابع وإذا لم يكن الانصاف

بالعنوان في نمس الامرية و يكون القضية غير بتية فالحكم فيها بالاعتمان في نفس الامر ولرا بحسب الغرض فتطفلاب من اعتبار التعليق فيكون القضية غير بتية فالحكم فيها بالاعتماد بالفعل على المأخوة بتقدير ماعلى سيارا التعليق المتمارية المؤضوة نفسه حيث أمريكن مقتر راف الواقع أصلالاعلى سيار المقوقيت والتعبيب بالحاصق يورج الحكم الى المبيعة الموقف القديدة بأن يعرض العقابة مواريتم فرضد في نفسه لم خصص المكم عليه بترقيب أو يتبديلة أي يحلم بتبريت المجهول أن في بقد كرنته عصدات العنوان أو حال كرده كذا كرافيا والعقاه و البطلان اذامس له وقت إو حال في نفس الأمر يكون متعد افعهم المعمول والفرق بين الترقيب والتعليق ظاهر فانك إذا فلت العطار دمقابل للشمس في وقت او حال بعث عنها نصفي الدورة كذب البنة بخلاف ماإذااريك التعايق بكونه في ذلك الوقت فتأمل لعله يحتاج الى لطف القريحة ٢٠ قوله و هو حمل العنوان إي العنوان باعتمار الحال لاانه بالفعل مشتمل عليه فاندفع مااجيب عنه س قوله والموحمة المعدولة خلاف الشخصة والطبيعية اذالحكم فيهماعلي نفس العنوان

الثانية المحال من حيث هو محال ليس له صورة في العقل فهو معدوم ذهنا وخارجا * ومن

الوضع فيها على عقد الحمل وهو حمل العنوان على الذات فتلازم السالبة البسيطة والموجبة المعدولة لاستدعا الابجاب المضمن في عقد الوضع للوجود ايضا فاقتضا ً الوجود في العقد الأيجابي من جهتبن وفي السلبي من نلقاء عقد الوضع فقط واجيب عنه بان عقدالوضع لايصح ان يؤخذ تركيبا حمليا كما يشهد به البرهان والوجد ان لكن المحكوم عليه في الحاصرة لما كان هو العنوان من حيث الانطباق على الافراد من غير ان يكون ملحوظا من مبث الحمل على الذات كان عقد الوضع يشبه عقد الحمل من حيث ان النركيب النقيبدي اشارة الى الخبرى ولهذائصير فى الافتراض عقد احمليا وفيه نظر فان طباع مطلق الانصافي سواع كان بالنوصيف اوبالعمل يستدعى اعتبار ثبوت الموصوف في ظرفه كما يدل عليه الفعص والبرهان اذالتوصيف في ظرف منوط على ثبوت الصفة للموصوف وقيامها به فيذلك الظرف وهو لايصع الأبوجود الموصوف فيه وخصوصية الحمل ملغاة فيه قيوله المحال من حيث هو آه اذكلماله تقرر وقوام فىذهن مايحمل عليه انه ممكن من المكنات وانها يصدق ذلك المحال على نفس مفهومه بالحمل الاولى لاالشافع المتعارف فلايصدق شريك البارى على مفهومه بهذا الحملو كذلك مفهوم العدم والامتناع والسران دوات هذه الأمور قاصرة باتم القصور والنقصان عن قبول

لأعليه من حيث الأنطباق على ذات ع قوله وفيه نظر تحتيقه انعقد الوضع وان كان عبارة عن ملاحظة التوصيف تحقيقا اوتقديرالكنه يشير فىعندالحمل اللازم كما يظهر في الأفتراض فهو يستلعى وجود الموضوع مرجهة هذا اللازم لأبنفسه بماهوطبيعة عقل الوضع ويستوى بهذاالاعتبار الايجاب والسلب فى المعصورة والمهملة لاشتمالهماعلى عقد الوضع المازوم للعقد الحملي الايجاب فالسالبة يقتض الوجود منجهتين من جهة لازم عندالوضع ومن جهة طبيعة الحكم بها هو حكم لا بخصوص كونه حكما سلبيا والموجمة يغتضيه من تبنك الجهتين ومن جهة خصوص الحكم لايجاب ايضافلا فرق بين موضوعهما الأبالاعتبار حيث يجب في آلموجبة ان ياعظ من حيث هوثابت بخلاف السلب فتأمل

٥ قوله وقيامها بهاى قيام الصفة بالوصوف فىنفس الأمر ولذابقولون انالاوصاف يعداعتمار الحكم اخبار كهاان الأخبار قبله اوصافي والمستدعي وجود الموصوف هو القيام مطلقا ولامدخل فيه للتعبير عنه بالحكم بخصوصه

٧ قوله و خصوصة الحمل ملفاة اذلافر في بينهما الابجسب التعبير والمفهوم دون المصداق والمقصوداي فيام الصغة بالموصوف فينفس الامرولدا يقولون ان الاوصاف بعداعتباراه ولعلهاراد بالتوصيف المعتبر فىعقد الوضع التوصيف في ملاحظة العقل ونعمل الذهن حيث بجعل الوجود العنواني مرآنا لملاحظة الذاتوليس المعتبرفيه المتوصيف بالفعل في نفس الامر على البت والقطع فكما ان المعتبر في عقد الحمل في القضية الحقيقية مطلق الثبوت مععزل

النظر عن التوفيت والتقييل بخصوص الظرى والحال كذلك المعتبر في عقد ألوضع في مطلق الحمليات ملاحظة طبيعة العنوان فينفسها مع عزل النظر عن الموقيت وعدمه حتى ادعى احد هذه الأمور الخبراعند ٧ قوله قاصرة لانمصداقها ضرورة العدم الوضع كمافى الأفتراض لم يخالف طباع عند الوضع فتآمل لذانها (فوله بخلاف آه ومن ههنا نبين أن كل موجود فى الذهن حقيقة موجود فى نفس الامر فلابحكم عليه انجابا بالامتناع أوسلبابالوجود الاعلى أمركلى أذا كان من المهتنات تصوره وكل محكوم عليه بالتحقيق هى الطبيعة المتصورة فابت فلا يصح عليه الحكم منحيث هو هوبالامتناع ومايحق وحنيوه نعماذ الوحظامتناع. جميع موارد تحققه أو بعضها يصح عليه الحكم بالامتناع

فيضان اصل القوام والوجود في مطلق عالم الواقع بخلاف مفهوماتها المرتسمة المرسلة في الاذهان فانها عرضيات مغايرة لها بالفيقة قـــوله ومن ههناآه فانه لو كان محالا لايمكن مصوله في الذهن بذاته واذا كان مكنا يجب ان يكون في نفس الامر وان كان تحققه الواقعي لوجوده في الذهن اذ لايلزم المفايرة بين الوجود الذهني والوجود في نفس الامر فالوجود الذهني يقال له الوجود في نفس الامر وأن لم يكن مناط خصوصة كونه في النهن وكذا الوجود العيني والخصوصات ملغاة على الاطلاق قال المعلم الاول في الأفق المبين ماليس له ماهية متقررة في الاعيان اوفي ذهن ما من الأذهان العالية أو السافلة فليس من عالم المكان بل من المتنعات بالذات فان سلب تقرر الماهية على الاطلاق وان امكن بالنظر الى نفس الماهية دائما ولوحين ماهى متقررة الاان الجاعل يطرده عن الماهية بأن يفعلها ويغيض تغررها وقوامها في الاعيان اوفي ذهن ما ويستتبع مطلق النقرر مطلق الوجود ولذلك لم يكن شيء من المهكنات معدوما مطلقا الا بالامكان بالنظر الى ذاته لابالفعل بحسب افاضة المبدأ الأول عزمجده وخصوص التقرر في الاعبان اوفي ذهن بخصوصه أنهايكون بجعل الماهية هناك انتهى ومنههنا

م قوله خلاق مفهوماتها اذهى غير قابلة المرجود الخارجى دون الواقعى فى مطلقى عالم الواقع سرقوله اذلا يلزم اهلان مناط كون الشى* فى نفس الامر كونه فى حدة أنه بلافرض

عم قوله قال المعلم الأول آه هذا جواب سوال مقدر وهوان ماثبت من بمان المصنف حه الله تعالى هو الامكان الناتى ولايلزم منه ان يكون موجودا فىنفس الامر لحواز ان يكون من المكنات ماشرط وجوده في عالم الواقع ممننعا لذانه كعلم المعلول الأول فأنه حمكن لذانه ومريشرط تحققه عدم الواجب بالذان وهو ممتنع لذاته اويكون له مانعهوواجب بالغير ا لذائه كمافى المثال المذكور * وعاصل الجواب انماليس له تقرر في علمه تعالى هرمن الممتنعات لاحاطة علمه نعالى بجميع المكنات ومعلوماته تعالى متحققة في نفس الامر في مرتبة من المراتب التفصيلية الاربعة المشهورة من العقول ومافيها والنفوس المنطبعة والمجردات مما فيها وغيرها من الموجودات * وبالحملة ان الجاعل الحق يطرد العدم المطلق عن كل ممكن باقتضاء وجوده النام أفاضة الوجود على ما يجوز له الوجود ولانمانع بين الصور العامية ولابينها وبين الامور العينية فلايمتنع شيءاوجوده فيذهن من الاذهان العالية والسافلة فتفكر تفكرا مادفا (قوله مناطآه

م قوله مناط كل ماالي قوله وان كان في النهن اذليس لخصوصية النهن مدخل فيها ومناطكون عدم المطابقة اعتبار كونه حكاية عن الوافع وقدمر تغصيله س قوله حاصله إن المعكوم علمه آه حاصله انهاه المفهومات المرتسمة فىاللهن لمافرضها العقل عنواذالامور عمتنعة القوام فىنفس الأمر فرضا بحتا بمجرد تعمل النهن كانت متنعة القوام بهذا الاعتبار بالفرض فبصح انبتوجه اليه الامتناع واستعاله الحكم عليها بهذا الاعتبار لامتناع موارد تحققها وصعة الحكم علمها باعتمار مصولهافي العقل بالذات فالحكم الامتناء باعتبارين فعط النظرف هذا الجواب الى اختلاف الاحكام باختلاف الاعتبارات موقطع النظر عن كون العقود حمليات بتنة اغيرها بل لايمعدان يكون بتمة * ويمكن حمل عبارة المصنف على الجواب الثاني المصدر بقولهومن سبيل آخر لكن الظاهر ماحر رناه لان هذين الاعتبارين يحصلان فيها باعتبار ننسها فىالذهن وراعتبار موارد تحققها الباطلة مع قطع النظر عن الاعتبارات الحاصلة باعتبار الملاحظة كما في الجواب الثاني فنامل عم قوله وقل يعاب بان اه حاصله ان الحكم بالامتناء مثلابالحقيقة على نفس المفهوم انها يكون بالفعل على تقدير انطباقه على الافراد لانه المرتسمة في الذهن وامتناء الحكم علمه لكون هذا التقدير بمجرد اعتبار العقل لان المهتنعات لكونها باطلة محضة ومحجوبة صرفة عن التصور لايكون ذاعنوان حتى يكون مفهومها عنوانا لها منطبقا عليها بحسب الواقع وبهذا لأيكون الحكم عليه بالفعل الاعلى تغدير الانطباق فيكون القضية غيربتية ويمكن ارجاع جواب المصنف عليهبادني

تصرف عن الطّاهر ٥ قوله فالاهتئام انبايترجه البهاعلم ان ثبوت الامتنام بناجلى تفدير الانطباق يكون الذات لابالعرض كما في تحرير جواب للصنفي زحمه الله تعالى (قوله ومن سبيل آن

مثلا فالامتناع ثابت للطبيعة المنصورة وذلك صادف بانتفاءً المرارد وحينتُم لا الشكل بالقضايا التي محمولاتها منافية للرهود خو شريك البارى ممتنع واجتماع النقيضين محال والمجهول المطلق يهتنع عليه الممكم والمعدوم المطلق يقابل الموجود المطلق واما الذين قالوا ان الممكم على الافراد جقيقة فهنهم من قال انها سوالب ولاريب انه تحكم * ومفهم * من

يقترح أن كل ممكن موجود فينفس الامر بالفعل فال المصنف فى الحاشية قالوا ان الموجود في الذهن اعممن وجه من الموجود في نفس الامر فلعل تأويله ان الكواذب كالعلم بزوجية الثلثة مثلاً لما كان تحققها بمعض الاختراع وتعمل الذهن لم يكن موجودا في حد ذاته اى معقطع النظر عن الاختراع والتعمل بخلاف الصوادق فان منشأ انتزاعها مرجود معقطع النظر عنه اقول مناط كون كل مافي الذهن في نفس الامر كونه متصورا ومتقررا في حدنفسه وان كان في الذهن ومنالط كذبه عدم المطابقة للمصداق كماسبق تفصيله قيروله فالامتناع ثابت للطبيعة آه حاصله ان المحكوم عليه في الحمليات أما كان امرا متمثلا في الاذهان وموجودا في الواقع لا يحكم عليه بهاهو كذلك بامر ينافي الواقعية الاان العقل قد يجعل بعض المفهومات المتمثلة فيه عنوانا لما هي مجهولة التصور ومهجورة عن النفر ر ويفرض انصافها به فبحكم عليه بالامتناع واستحالة الحكم عليه مثلا فيصح هذه الاحكام عليه باعتبار انه عنوان لتلك الامور الباطلة ويعتبر انحاده معها وصحة الحكم عليه باعتبار ثبوته في نفسه ذهنا ولااستحالة فيه مع تخالف الجهات وقد يجاب بان مثل قولك شريك البارى ممتنع والمعدوم المطلق يمتنع الحكم عليه يصدق على سبيل الحمل الا بجابي غير البتى فالأمتناع انها يتوجه اليه على تقدير الانطباق من قال انها و ان كانت موجبات لكنها لا تقضى الا تصور الموضوع

ال المكم كما في السو الب من غير فرق بينهما ولا بخفي
انه وصادم البديهة «منهم من قال ان المكم على الافراد الفرضية
المقدرة الوجود كانه قال مثلا كل ما يقصور بعفو ان شريك
البارى و يفرض صدقه عليه فهو ممنتم في نفس الامر «ولا
يذهب عليك أنه يلزم ان يكون ثبوت الصفة از يع من فبوت

على ما فرض انه بازائه لاباعتبار نفس مفهومه الثابت على البت وعليه بناء صعة الحكم ونظيره انك اذا قلت الواجب تعالى تشخصه عينه كان الحكم فيه على مفهوم الواجب المتمثل فى العقل لكن عينية التشخص لا يتوجه اليه بل الى ماهو بازاقه وهو الموجود الحق الذي تعالى عن ان يرتسم في ذهن ما ومن سبيل آخر أن هذا اللحاظ لما كان هو اعتبار المعدوم المطلق مجرداعن انحاء الوجود كان هذا المفهوم في هذا الاعتبار غير مخلوط بشيء من الوجودات وهذا هومناط امتناء الحكم ومن حيث أن هذا اللعاظ بخصوصه نحو من انحاء وجودهذا المفهوم كان محلوطا بالوجود في هذا اللحاظ بحسب هذا اللحاظ وهذا هو مناط صعة الحكم عليه بامتناء الحكم كذا افاد المعلم الإول لاعكمة البمانية قـــوله ثبوت الصفة آه لا يخفى ان الوجود عبارة عن صير ورةالذات ووقوعها في ظرني ماولا يندرج في شيء من المقولات فلايتصف بالزيادة والنقصان والشدة والضعف وان كان احد الرجودين واقعيا والاخر فرضيا الابالتسامح باعتبار ان الوجود الواقعي حقيقي فيكون الحمل اكمل وأنم من الفرض العجازى قيوله فان الامتناع آه انت خبير بان العدم الذي هو رفع الذات والامتناع الذي هو استحالة الذات ونظايرهما ليس لهاقوام وتقرر في نفس الامر على مامر والوجود انما يعرض لمفهومهما

ع قواه ورنسيان آخر حاصل ان الملكم هنا على نفس هذه المهومات لكنها مرجت ان الغثار اعتبرها عجرة عن بطاولة بيفي عنه المجاهدة المحاملة الملكة عنه المحاملة الملكة المحاملة الملكة المحاملة الملكة المحاملة الملكة المحاملة الملكة المحاملة الملكة المحاملة المحاملة الملكة المحاملة ا

به قوله وانمهن الفرض المجازى باعتبار الكثرة والقلة من حيث العموم كما فى الاعم والاغص (قوله وهوقيام آه الموصون فان الامتناع متعنق في نفس الامر بخلاف الافراد فتدير و الثالثة الانصاف الانضاء يستدعى تعنق الماشينين في ظرف الانصاف بخلاف الانصاف الانتزاعي بل يستدعى

الثابتين في الذهن لالمطابقيهما الذين هما صفتان للمعدوم والمبتنع كما لا يخفى على مَنْ مَصَّل الحكمة واعتصم بحبل المعرفة فالصفة مثل الموصوف اى الافراد المتنعة ولعل قوله فتدبر اشارة إلى هذا قـــوله الانصاف الانضام وتحقيقه ان الانصافي وهو قيام شيء بشيء اما انضامي كقيام البياض بالجسم او انتزاعي وهو كون وجود الموصوف في ظرفه على حال اذالومظ هومعه يصح انتزاع الوصف عنه كها في انصاف الغلك بالغوقية وانصاف زيد بالعمى مثلا وهومتفرع على وجود الموصوف فغط كهاان الأول متفرع على وجود الحاشينين في ظرفه فالاتصاف مطلقا من خواص الهليات المركبة بحسب المحكى عنه نعم قد بطلق الاتصافي على التجوز على مايعم العقود باسرها سواء كانت هلية بسيطة أومركبة وهو القيام مطلقا سواء كان بنفسه وهو يرجع الى عدم القيام بغيره كقيام الوجود بالواجب تعالى وقيام الانسانية بالانسان أوبالموضوع على انه غيره اماانضهاما أواننزاعا سواعكان امرا ملحوظامع الموضوع على سبيل التقييد وهوميزان صعةالحمل اولايلاحظ معه امر كذلك كما في انصاف الماهية المتقررة بالوجود فهذا النحو من الاتصاف يستلزم وجود الموصوف ويترتب على نقرره بحسب مطلق الطبيعة وهذ االمعنى الاعمهو مختار المصنف وغيره

ع قوله و هو قدام شرواه و هذا القيام اذانسب الى الوصف يسمى قباما وعروضاو ملولاواذانسب الى الموصوف يسمى انصافا سقولوه كفيام البياض بالجسم أى وجود الصفة والمرصوى معافىظرف الانصاف كمافي سائر الاعراض عم قوله في ظرفه على حال سواء كان منضما المه اومنتزعاً عنه جميث يكون منشأ الانتزاء عن الموصوف موجودافيه الاانه اذاكان انتزاعها فلابدله ايضامن مبدأ الانتزام متى ينتهى الى امر عيني هو مبدأ الانتزاع حقيقة و قوله اولايلا حظه معهاه اعلم ان للعقلاء في سان مصل إن الوجود على ملهب الحكما ثلثه اقوال على مافى افواهبعض المتأخرين لان في الممكن ثلثة امور غير الماهية (الأول) وجوده الخاص المنضم اليه (والثاني) الوجود المطلق المعمول عليه بهوهو (والثالث) الحصة العارضة له لالماهية الممكن وفي الواجب الثان والثالث زائد نان دون الأول فذانه نعالى نائب مناب الوجود الخاص وهو فائم مذانه والمطلق صادق عليه بعمل المواطأة فهر ساعانه ونعالي وجـود وموجود * (والثاني) انه أيس في الممكن وجودخاص منضم المهفير الحصة من المطلقة المنتزعة عنه باعتبار تقرره جعل الجاعل إياه فمصال حمل الوجود علي الواجب الدانه نفس ذاته المتقررة بنفسها وفي الممكن حيثية استناده اليه من حيث إنصافه والوجود * (والثالث) قول المتألمين انالممكن أيس متصفأ بألوجود مقيقة بلله انتساب آلى الوجود الحق تعالى سببه يصح حمل المشتق عليه فاطلاق الموجود عليدمن قبيل اطلاق المتمول على زيد والمشمس على الماء المسخن بالشمس واما الواجب لذاته فهرو الوجودالمجرد القائم بذائه الموجود بنفسه من غير انتساب الى مابه الموجودية فالامر المشترك فيهاعني مفهوم المشتق من المعقولات الثانية وليس عينا لشيء من الواجب والممكن مقنقةلكن مصداقه في الواجب تعالى ذائهبذانه وفي غيره ذانه من حبث انه مجعول الغير اومنسوب المه فالوجود

المجرد الذي هردات الواجب تعالى يقتض صدق المللق عليه ومستان لموكون المشنق من المعقولات الثانية لا يصادم عندهم كون المبدأ مقيقة عينية مناً صلة مجهولة بالكنه ٢٠ قولموالوجود الرابطي [ماعلم أن الجمهور

& roa à

ثبرت الموصوى فغط فهطلق الانصاف لايستدعى ثبوت الصفة في ظرفه و اما مطلق الثبوت فضر ورى فأن مالايكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجود الشيء

من المحققين والوجود الرابطي قديطلف على الانضام وقد يطلق على مطلق الاتصاف الذي هو من خواص الهلية المركبة وهنوقد يكون مبدأ للاثار وهونفس الوجود العيني للاعراض وحلولها فىالموضوعات اونسبة وجودها اليها المعتبرة اولا كماسبق وقد لايكون كذلك وهو في سائر الاومان التي هي دون الوجود والاعراض و أما أنصاف الموضوع بالعمول بما هو محمول فليس على نحو انصافه بالمبادي مطلقا اذليس له بها هر محمول وجود في نفسه بل هو متحل معه اي ثابت له بالذات اوبالعرض كما حققه معلم الحكمة اليمانية فنفكر قميوله ثبوت الموصوف فقطآه قال في الحاشية لكن لاكيف ماكان بلجيث لولاحظه العقل صحله انتزاع المعمول عنه مثلامصال المل في قولك زيداعمي هوزيد بحسب وجوده في الخارج فانه في ذلك الوجود على وجه يصح للعقل انتزاع الاعمى عنه بان يقاس بينه وبين البصر فبجده مسلوباعنه بالفعل ثابناله بالفوة النوعية فيحكم عليه بانه متصى بالعبي حكما صادفا وظاهر ان صدق هذا الحكم لايستدى ثبوت امرسوى الموصوف المعين على الوجه الحاص اذالاحظالسلب من الوجود الخارجي الا أنه منتزع

انه لايوجلنفسه وانما ينصور الوجود بين الموضوع والمعمول فانما هوله تبوت للموضوع ووجوده في نفسه هو ثابت للموضوع ففرق بين قولنا وجوده في نفسه هووجوده لموضوعه وبين قولنا وجوده في نفسه

هو انه وجود لموضوعه ان مدلول الاول انه موجود في نفسه ووجوده في نفسه

دهموا الى انالحلول اعنى اختصاص الناءت امرمشتراكيين سائر العرضيات انضهامية كانت اوانتزاعية غير الوجود والامكان ونحوه من الامور العامة التي هي من ثواني المعفولات وذلك الحلول هوغير الوجود فينمسه الذي هوللموضوع فللاعراض كالسواد والبياض وجودفى نفسها لكنه للموضوع ومع ذلك لهاحلول فمهوهو المسمى بالوجود الرابطي عندهم بحسب المعكى عنهوهو المصداف للعمل فى العرضيات مطلقاغير الأمور العامة فالعمى والبياض مثلامشتركان ف هذا الوجود الرابطي ويتفارفان بحسب كون البياض موجودا فينفسه لكنه للموضوع بخلاف العمى ونحوه من الأوصاف الانتزاعية واما الوخود ونحوه فليس له وجودرابطي بحسب المعكى عنهبل هومغلوط بالمعروض في ظرف الانصاف لانااذا انتزعنا الوجودوكذاك الوجوب والامكان ونحوه من الموضوع لم يبق الموضوع موجودابل يبطل ذاته رمن ههذا قالوا أن انتزاء المعمول من الامر الخارجي لايكفي لكون العقك خارجيا بللابدله من الوجود الرابطي دون الخلط هذاهو المشهور فى افواه الجمهور والحق مافصلناه فوجود العرض في نفسه هر حلوله في موضوع الاغير واما الاوصاف الانتزاعية التيهي غير الوجود لها أيضا حلول في الوصوف لكنهليس هووجودها فينفسها كماللاعراض بلعلى نعو آخرهو كون وجودالموصوف بهافي ظرف على ماليصح انتزاعها عنه اذا لوحظ معه ذلك الحال خلاف الوجود اذمبك أانتزاعه نفس المهمة المتقررة من غير امر زائد عليها ٣ قوله بالمبادى مطلقاسواءكان اعراضا اوغيرها عم قوله كما حققه المعلماه قال المعلم في الافق المبين ان المعمولات بماهي محمولات المس لهاوجود في نفسها الاوجودها في موضوعانها يعنى بدلك ان وجودها لرضوعاتها كمافى الاعراض اذا لمحمول بماهر محمول ليس له وجود في نفسه يكون هولموضوع ذلك المحمول بل

هو وجوده لموضوعه لأنه لايقوم نداته بل بموضوعه ومدلول الثانى انايس له وجود فى نفسه وموجوديته ليست بأن يكون هو من الموجودات فى نفسها بل هو موجود لمندعه

ع قوله وقس علمه حال الاتصاف النهني اهاعلم أن الاتصاني في ظر في عندهم ينقسم الى قسمين املهما ان يكون كل وأحدمن الصفة والموضوف موجوديين فيه بوجودين متغايرين كالجسم والبياض وثانيهماان يكون الموصوف وهدهمو جودا فهد بعيث بتقدم تعصل الموصوف في ذلك الظرىءلى مبدأ انتزاء الصغة كالانصاف بالغوقية والعن وهيناا متمال ثالث وهو ان يكون الموضوف وحده موجودا فيه بعيث لاينقدم تحصله فيه على الوصف بل يكون بالوصف كائرى في حمل الدانيات والوجود فأن اكتفى فى الاتصاف بمجرد كونهمنتزعاع الموصوف بلزم ان يكون الانصاف بالوحود الخارجي في الحارج وان اشترط تقدم تحصل الموصوف في ظرف الاتصافي على الصفة لم يكن الاتصاف بالوجودالخارجي فىالخارج ولابالوجودالواقعي في نفس الامرهذاه والمعتبر بحسب التحقق فانهم قالواالمعتبر فيه انلايكون الموصوف مخلوطا بالصفةف ظرف الانصاف فللماهية بالنسبة الى الوجود ثلثة حالات الاولى مرتبة الخلط بالوجود الخارجي ولاانصاف فيهالعلم التهمز وهوشرط فيه * وثانيها مرتبة الخلط بالوجود الفهني وهذه المرتبة تصير الماهية متصفة بالوجود الخارجي اتصاف انتزاعيا * وثالثها مرتبة التعرى وهوان يلاحظ العقل الماهيةمعراتءن جميع العوارض حتى عن هذا الاعتبار فغي هذا التعومن الملاحظة لااتصاف بالوجودين بل بالوجود الذي فهذه الملاحظة أيضآ باعتبار فلايصح اشتراط التقدم كذافى الحاشية القديمة وحواشيها س قوله على ذلك الحال بهايصم الانتزاع اى الحيثية التي هي منشأ انتزاء الوصف

مية عم قوله بل في الذهن وهكذا في الاتصافي الذهني لان النسبة متعنقة في خصوص

والاتصاف ليس ومتعنّف الحارج حتى يلزم تحنّق الصفة فيه لانه نسبة وكل سبة تحققها فرع تحقق الهنتسبين بالهو متعنق في الله عن وان كان في الانضمامي الحارجي الموصوف متحل مع الصفة في الاعبان كالجسم والابيض * وفي

عن امر موجود في الحارج وقس عليه حال الاتصاف الذهني فان مصداق الحكم بكلية الانسان هروجوده الخاص في الذهن على نسبة مخصوصة بالقياس الى افراده وهي مبد ألانتزاء الكلية عنه ثم حملها عليه اشتقاقا كذا في الحاشية القديمة ومن ههنا يفهم أن مناط كون الاتصافى ذهبنا هو أن يكون الموصوف بعسب خصوص وجوده الذهني على ذلك الحال لاان يكون النهن ظرفا للانصابي ولو بعسب حاله في العين وكذلك الاتصاف الانتزامي الخارجي بعسب حاله في الخارج وان كان ظرف لانصاف هو الذهن فتأمل قــوله والانصاف ليس آه دفع توهم وهو ان الاتصاف نسبة وهي كما نستدعي وجود الموصوف تستدعي وجود الصفة اذ تحقق النسبة في ظرف فرع تحقق المنتسبين في ذلك الطرف وحاصل الدفع ان الأنصافي ليس بموجود في الخارج مني بجب تحقق الصفة فيه بل في الذهن كحاشبتيه فيهوان كانت الصفة قدا تحدت مع الموصوف في الاعيان و الحق ان الاتصاف ربط بين حاشيتيه بعسب المعكى عنه وهو كما يستدعى وجود الموصوف في ظرف الاتصاف سواء كان منفردا او بحسب مبدأ انتزاعه كما ترى في اتصاف الاجزاء المفدارية المتصلة للجسم باوصافها العينية كالسواد والبياض كذلك يستدعى وجود الصفة سواء كأن منغردا كما في الأوصاف العينية أوبمنشأ انتزاعها كما في الانصابي الانتزاعي فتفكر فان الحق احق بالانباع قـــوله الموصوف متعد مع الصفة آه هذا مبنى على

اللحاظ التنصيلي لافي المحكى عنها اعنى المحمول الموجود في الذهن فتأمل قوله على التعوآه ما اختاره

وفى الانتزاعى الخارجى بحسب الاعيان كالسماء والغوقية الاالبة المائد والغرقية

ما اختاره المصنى رحمه الله تعالى من اتحاد المبدأ والمشتق والمعل بالذأت والتغاير بالاعتبار كما سبق تفصيله والا فالبياض مع كونه منضما إلى الموصوف لايتعل معه لا بالذات ولابالعرض بخلاف المشتق كالابيض فتفكر قيوله وفي الانتزاعي الحارجي أه الانصابي العيشي على ضربين ما بعبر عنه بثبوت الصفةللموصوف في الاعبان وهو الانضمامي ومايعبر عنه بثبوت الصفة للموصوف بحسب الاعمان كثبوت الفوقية للسماء وهو الانتزاعي الخارجي وهو انعا يكون في النهن لكن المعكى عنه ومطابق الحكمانها هو وجود الموصوف في الاعبان فالحارج في الاول ظرف الثبوت وفي الثاني جهة الانصاني وآلحق انه على النحو الاول فقط لكنه قديكون عما يترتب عليه الاثار فهو الانضامي وقد لايكون كذلك وهو الانتزاعي الخارجي على مامر تحقيقه وههنا شك وهو انهاذا لم يكن الفوقية مثلا موجودا في الخارج فلم يصدق قولنا الغوقية ثابتة للسهاء في الخارج خارجية والافيص ف الا يجاب الخارجي مع انتفاء الموضوع في الحارج فيصدق قولنا الفوقية ليست ثابتة للسما في الحارج خارجية وهذا يطرد في انحاء الاتصاف لانتزاعي العيني باسرها فلا يصح مع عدم الصفة في الخارج وحله انصدق العقد السلبي بحسب الخارج لانتفاء الموضوع لاينافي كون السماء في الاعيان بحيث ينتزع عنه الفوقية وهذا ايضا من ضروب ثبوت الصغة للموصوف في الاعيان بحسب حال الموصوف وانالم يكن من ضروب ثبونها بحسب

م قراء على التحرالاول فنطاى الاتماق الديني عبارة عن الضرب الأول فنط وهو مختص باللهاية السركية والمعتقد هيئا تم مختص باللهاية اللهوت في تقلط وهو الانتزاعية التي هي غير الروبون في الانتجان اعمون ان يكون بحسب حالها الاعبان اعمون ان يكون بحسب حالها كالسواد مثلا ارد بحسب حالها الموسوس في خصوص وجودة الخارجي كالموتفانية وقائد على الموسوس في خصوص وجودة الخارجي كالموتفانية الموسوس في مثلا فندري وجودة الخارجي عليه الموسوس في مثلا فندري مثلا فندري مثلا فندري مثلا فندري مثلا فندري الموسوس في مثلا فندري الموسوس في مثلا فندري مثلا فندري مثلا فندري مثلا فندري الموسوس في في الموسوس في الموسوس في الموسوس في الموسوس في الموسوس في في الموسوس في في الموسوس في الموسوس في الموسوس في في الموسوس في في الموسوس في في الموسوس في الموسوس في الموسوس في الموسوس في في الموسوس في الموسوس في الموسوس في الموسوس في الموسوس في في الموسوس في الموسوس في الموسوس في في الموسوس في في الموسوس في الموسوس في في الموسوس في الم

م وزلدفليكون الآواعام أن هذا التعر من الانصاف فليترتب عابد آثار الصفة على نسبا كها في الانصاباي ونريترنب الاثار على الموصوف بها كهافى الانتزاع الحرور و الانتصافى الانتزاع في الله من كانصافى الهاجية بالرجود الخارجي في الذعر فلايترنب عابد الاثار في الخارج بل على الملطبالوجرد والعرق بين الخالط والاثماني سناوتها سفى

ع قوله وقد الإيكون كذلك إه ماصله ان الاتماق فالإيكون كولك إلى المالة الديمة الموسلة ا

م قوله إن الايجاب إنها يستدعي آه قال المعلم الأول ان الاقتضاء من الماهية لوازمها تقوم مقام التأصل كا أن كون الانتزاع بعسب خصوص نعو الوجرد اللهني في الفوقية والعبي يقوم مقام العينية ولهذا لم نكن هذه الامورمن المعقولات الثانية (٢ قوله نصير الطوسي آه لا يخفي عليك ان هذا الكلامين الطوسي مع كونه راجعا الى المناقشة في الاصطلاح مبناه توهم ان منشأ اعتبارهم هذه الغضية هوالفرق يس لمس ولالدلالة لمس على النسمة السلمة التفصيلية دون لاوليس كذلك بلميناه الفرق بين جعل النسبة السلبية محمولاوبين جعل المفهوم العدمي كاللا كانب واللا اعمى محمولا من غير مدخل بغصوص اللفظ والاولى فى الابراد عليهم مالشرنا اليه بقولنا نعم فتأمل (قوله والفرض أه

وفرقوا بينيا وبين السالبة بان في السالبة ينصور الطرفان وبحكم بالساب وفي السالبة المحمول يرجع ومحمل ذلك السلب على الموضوع وحكموابان صدى الابجاب فيها لايستدعى الوجود *كالسلب

حالها في انفسها وبانتفاء الثاني لايلزم انتفاء الاول والي هذيين الضربين اشار المصنفر وبقوله بحسب الاعيان وفي الاعيان و انااقول بفضل العليم الحكيم ان الايجّاب انهايستدي الوجود الاعم سواء كان منفردا او بهبدأ انتزاعه فالفوقية وان لم تكرن موجودة بالانغراد لكنها موجودة بمنشأ انتزاعها فاذ ن قولنا الفوقية ثابتة للسماعي الخارج يصدق خارجية كمايصدق هذاالبعض من الجسم ابيض وذلك البعض اسود في الخارج معران ابعاض الجسم المتصل الواحد ليست موجودة بالنعل بوجودات منفردة فتفكر قميوله وفرقوا آه حاصل الفرق ان في السالبة يحكم بسلب المعمول عن الموضوع وفي الموجبة السالبة المعمول يرجع ويحمل ذلك السلب على الموضوع فمعنى السالبة (ج) نيست (ب) ومعنى الموجبة (ج) نيست (ب) هست قيوله لايستدى الوجود اثبتوامساوا تهاللسالبة في عدم استد عا مهاالوجود بانه ادا صدق سلب (ب) عن (ج) صدق أنه منتف عنه (ب) والأيصدق نقيضه اىليس بهنتنى عنه فلانص ق السالبة والعكس ظاهر وفيه ان نقيض الموجبة السالبة المحمول سالبتها وهي جامعة مع السالبة عند انتفاء الموضوع كماان السلب العدولي يجامعها قال نصير الطوسي اذا تأخر السلب عن الرابطة فهو بمعنى العدول سواء كان لفظ ليس موالفا فيه مع غيره أولفظ لامركبا مع غيره لانجميع ذلك الموالى والمركب بمنزلة مفرديعكم بهلان القضية لايمكن إن يحمل بهو هو وبالجملة المعتبر في المعدولة جزئية حرف السلب عن الهجمول من غير قيل زائل سواعكان مجملا او مفصلا

كالسلب بل السلب يستدعيه كالانجاب وقريحتك حاكمة بان الربط الانجابي مطلقا يقتضى الوجود

انت تعلم أن المعتبر فيها عدول حرف السلب عن موضعه الاصلى اى المعنى الحرفي وليس ذلك في السالبة المعمول كما يلال عليه تفسيرهم نعم ان السلب من حيث هومعنى حرفي لايمكن ان يكون شطرامن المعمول واحدى حاشبتيه خارجة عنه وفيها كذلك لامتناء حمل القضية بتمامها فانقلت العجمول فيها مضمون السالبة كما في زيد ليس ابره بقائم دون القضية بها هي قضية وبه يفرق بينها وبين المعدولة قلت ان اخذ في مضمونها السلب بها هو رابطي مضافا الي المحمول ثميثبت المجموع بهاهو كذلك ألى الموضوع بالايجاب فالاشكال بحاله وأن اخذالسلب في نفسه بمعنى عدم المحمول في نفسه لكنه عن الموضوع وجعل محمولا عليه فيكون معدولة متعارفة من قبيل زيد معدوم عنه النظير وليست مثل زيد ليس ابوه بقائم لان موضوع السالبة التي وقعت محمولا فيه غير موضوع الموجبة التي محمولها هذه السالبة بخلاف الموجبة السالبة المعمول فان موضوع السلب الذي جعل محمولا عين موضوع القضية ثم لوصح اعتبار القضايا بجعل مضمونها محمولا على موضوعها يصع اعتبار قضية موجبة الموجبة المحمول وسالبتها فكما لافائدة في اعتبار هذه لاطائل نحت اعتبار الموجبة السالبة المحمول وألفرض حاصل بدون اعتبارها فتفكر ق_وله كالسلب آه اى السالبة محصلة كانت اومعدولة قيوله بل السلب آه اي السالبة السالبة المحمول نستدعى الوجود كالأبجاب المحصل والمعدول فالالشيخ كل موضوع للابجاب فهو موجود اما في الاعيان اوفي الاذهان وانما اوجبنا انيكون الموضوع فى القضايا الا يجابية المعدولة

م قرادوالفرض حاصل بدون اعتبارها المالفرض من اعتبارها ويالفرض من اعتبارها ويالفرض من اعتبارها ويالفرض من القبض المدين وعلى المالفرة المالفرة المالفرة المالفرة المالفرة المالفرة المالفرة وعربي المالفرة وعربي المالفرة كوابنال وعربي المالفرة كوابنال في موضعة فتفكر القراع هذه المالفرة والموابدة والموابدة والموابدة والموابدة والموابدة والموابدة المالفرة كوابنال في موضعة فتفكر (قواد والحوالية المالفرة كوابناله في موضعة فتفكر (قواد والحوالية المالفرة كوابناله في موضعة فتفكر (قواد والحوالية المالفرة كوابناله في موضعة فتفكر الموابدة المالفرة المالفرة كوابناله في موضعة فتفكر (قواد والحوالية المالفرة كوابناله كوابناله

ومن ثبه قبل والحق انها ذهنية وجميع المفهوماتالنصورية موجودة في نفس الامر تحقيقا اوتقديرا فبينها وبين السالبة تلازم تجسب الصدق

موجودا لالان نفس قولنا غير عادل بقتضى ذلك بل لان الايجاب يقتضى ذلك سواع كان نفس غير عادل يقوعلى الموجود والمعدوم اولا يقع الاعلى الموجود يعنى لامدخل لخصوصية المعمول في ذلك فقولهم بعدم استدعا اللك المرجبة لوجود الموضوع واستدعا السالبة لهلايقبله العقل والنقل بل كلاهما قاضان على بطلانه قيول ومن ثمه قبل والحق انها ذهينة آه نظرا الى أن ظرف اتصاف الاشياء بالسلوب انها هو الذهن فقط والحق أن خصوصيات الظروف وانحاء الوجود قدتكون ملفاة في المصداق فتكون حقيقية كقولنا الأربعة هي ليست بفرد وقد تكون لها مدخل على التعين فتكون خارجية او دهنية كقولنا الانسان هوليس بكلي في الخارج والنار هي ليست بحارة في الذهن ولعل قوله بعد هذا وفيه مافيه اشارة الى هذا الكلام فبينها وبين السالبة عموم وخصوص اعتبارا لرجوب اعتبار حيثية الثبوت في الابجاب من تلقاء اقتضاء طباع الربط الابجابي ذلك بحلاف السلب ومُلَّازِمَة من حيث أن موضوع السلب بحسب تمثُّله في وجود اووهم بحسب استدعا الحكم السلبي بها هو حكم فقط فبصع عليه الايجاب وانكان الابجاب يستدعيه بماهو خصوص الحكم الابجابي ايضارمساوقة إنفاقية بحسب التحقق في الواقع لأن كل مفهوم يطابق امرا عمكنا او ممتنعاله ثبوت في نفس الامر محققا اومقدرا كما يدل عليه البرهان فتفكر واحفظ

رع قوله والقران نصوصيات آه وبالجبانة ان ادامة الرسانية الشيا بالسلوب النبا الدون من المنافرة المنافرة

س قولتفديكون ملتأة في المداق ومن مهنا يقم ان الراديكورا القصة فقية الفية الفياد ومردا القصة والمسالة ومن المسالة ومنالك المادوية مثلا النامة والمادية ومنالك المادوية مثلا النامة مؤلفة المادوية على المادوية المادوية على المادوية المادوية

وفيه مانيه واذا حققت الانجاب الكلى نفس عليه سافر المحصورات ثم فل نجعل حرق السلب جزاً من طرق فسيت معدولة وهي معدولة الموضوع اومعدولة المحبول ومعدولة الطرفين والانجمالة وزيد اعبى معدولة معقولة وعصلة مافوظة وقد يختص اسم الموجبة بالمحصلة والسالية بالبسيطة وهي اعم من الموجبة المعدولة المحبول ويتأخرفيها الرابط عن لفظ السلب لفظا أوتفدير أوفي الموجبة المعدولة المحبول بتقدم الرابط على حرض السلبوفي الموجبة السالية المحدول بالمتابعة على حرض السلبوفي الموجبة السالية المحدول بلغائم الرابط على حرض السلبوفي الموجبة السالية المحدول رابطنان والسلب، متوسطينها كل نسبة في نفس الأسر

قـــوله وفيه مافيه آه يمكن ان بكون اشارة الى ان بناء النلازم بينهما لايصح على تحقق جميع المفهومات في نفس الامر اذتحفق جميعها كذلك مناطللة ساوق الاتفاقى نعم التلازم متفرع على ان طباع الحكم مطلقا يقتضي تمثل الموضوع في وجود اورهم فبصع عليه الابجاب والسلب البتة فتدبر ويمكن ال يجعل اشارة الى مايورد في مسئلة النلازم بينهما بانه لا ريب في ان اللاشيء واللامكن بالامكان العام مثلالا يصدقان على شيء في نفس الامر فيجب ان يصدق اللاشيء ليس بممكن ولا يصدق اللاشيء هو ليس بممكن على سبيل أبعاب السلب بناء على عدم الموضوع في نفس الأمر والجواب مامر من انه يصدق على سبيل عقد البجابي غير بتى قـــوله زيد اعمى معدولة آه هذامبنى على ان معنى العمى سلب البصر عما من شأنه البصر واما اذا كان معناه امرا اجماليا اى الحالة البسيطة التي يعبر عنها بذلك السلب المخصوص كما ذهب اليه اهل التحقيق فاي محصلة لفظا ومعنى (قـــوله كلنسبة آه والمشهور ان النسبة مطلقا لابدلها في نفس الامر من احدى هذه المواد الثلثة ومادة

م قرامو بمكن ان بعمل (هلا مخفى عليك اندوب اعتبار الدوب اعتبار الدوب اعتبار الدوب المالي المالي بالجراب من الايراد واشرا الله بالجراب من قرام والمهم والمحتبار المالية والمالية والمالي

رهبارها قارادچه لشروم او فدرارج ما یعتبر فی السرال فیها قامل ع فرله ان النسبة مطلقا ای انجابید کانت ارسابیتین تل موضوره تعمول نم القدما حر روم الاجابید کل کردنتها اما منظر برا مذن الثلث ثم خصوها بالحمول الذی هر الوجود عند الباتحث من تلگ الدادفی المکیة رکن اللکلون پیجمون نمانها الداره ی احرام المالوجودی نفسه بالقیاس الموسون منها بالموسون

عقوله الاان المعض اي بعض المتآخرين وام لقد ما وافاغا حصر وهابالا يجابية لعدم تكيف السلب عاهوسلن لخساستهاوشرافة الأيجاب س قوله والحق أنه لأمادة ولاحية آه هذا مذهب القدما والشيخ في الشفاء واعلم ان حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي بحسب علمنا وتصريحنا بالفعل انه كيف هوولاالتي يكون فى كل نسبة الى المرضوع بل الحال التي للحدول عنك الموضوع بالنسبه الأيجابية من دوام صدق اوكذب اولا دوامهما يسمى مادة فاما ان يكون الحال هوان يكون المعمول يدومو يجب ايجابية فيسمى مادة الوجوب كعال الحيوان عندالانسان اولايدرم ولايعب احدهما يسمى مادة الامكان وهذه الاحوال لا يختلف بالايجاب والسلب فان القضية السلبية يوجد لحمولها هذه الحال بعننها فان محمولها يكون مستعقاعندالا يجاب باحد الامور المفكورة واناميكن واجبا انتهى اقول فالموجية عند القدما على هذا ينعصر فى الثلث ضرورية وعمكنة وعمتنعة الاانهم عند البعث فىالحكمة خصصوها بالهليات البسيطة والعلمم القول بعصر المواد في الثاث اختار كون الموجهات المنطقية غير متناهية فانظر الى الافق

المبين حتى بأنيات البقس المبين حتى بأنيات البقس الدائرة المراقة المراقة المراقة والمحاورة المراقة والمحاورة والمراقب المتبال عبد من المراقة ا

اما واجبة اوممندة اوممكنة ونلك الكيفيات الموادوالدال عليها نسمى الجهة وما اشتلمت عليها يسمى موجهة ورباعية فالموجهة على قسمين احدهمابسيطةان كانت مقيقتها البجابانقط اوسلبا فقط *ومركبة

السلب غير مادة الايجاب الأأن البعض خصصوا اعتبارها في العقود الايجابية لفضلها وشرفها ولاندراج ما يعتبر في السوالب في الموجبات ادضروري السلب هوممتنع الايجاب وممتنع السلب هوضرورى الايجاب وممكن السلبهومكن الايجاب والحق انه لامادة ولاجهة للسلب بما هو سلب وقطم للربط لانها حال المحمول في نفسه عند الموضوع من وجوب صدفه او امتناعه اوامكانه ويرجع ذلك الى حال الموضوع في العقود من الهلية البسيطة وليس في السالب الاانتناء الموضوع في نفسه اوالحمول عنه على ان ليس هناك شيء فاذن لاينصور المواد الا بعسب الايجاب ولا يختلف بورود السلب عليه فانها نصير مساوبة مع الايجاب نغم اذا اعتبر السلب محمولا يكون له مادة وجهة لكن لابها هو سلب بل من حيث هو ثابت بشيء (قـــوله اما واجبة هذه القسمة حاصرة عقلية واحتمال ضرورة الطرفين ساقط عن الاعتبار ادا لومظ مقتضى المفهومات لحاظاصحيحا مع سلامة العقلوصحة الوجدان وتصورمهوماتها المصدرية ضرورية اذلاحقايق لها الاما يحصل في العقل بعن الانتزاع وقد يطلق هذه المواد على مصافاتها وهي عين الاشياء الصادقة هن عليها ومناطالاستغناء والافتقار والاستحالة هن هذه المعداقات لاتلك المعاني المصارية الانتزاعية التي هي منأخرة عن مرتبة ذات موضوعاتها كيف والواجب مستفن في حد داته والممكن مفتقر الى الجاعل في مرتبة ماهيته وكذلك

المهتنع على ماهو الحق والمعاني المصدرية كيفيات لنسبة الوجود الىالماهية فهي متأخرة عنها فضلا عن الماهية والوجود الأأن يفال أنها كمفيات لها في اعتبار العقل ومتقدمة عليها باعتبار تحققها بالفعل اى النسبة الفعلية اويقال انها كيفيات لنسبة مطلق الوجود الى الماهية لالنسبة وجودها اليها اى الوجود الحاص وذهب بعض القدما الى إنهاامور زائدة على الاشباع فى الاعيان وبعض المحدثين إلى انهاليست زائدة عليها اصلا لأعينا ولاذهنا وهذا باهر البطلان فان مفهوم الامكان مثلا لوكان نفس مفهوم الانسان لكان كل عمكن انسانا ويردعلي السابقين ان المعلول الأول من الممكنات ووْجوده مسبوق بالامكان وهم اعترفوا به ايضا فلوكان الامكان امرا عينيا وله ماهية وراءالمعلول الأول قائمة به فاما ان يكون واجبا لذاته وهو بالهل اذلا واجب في الموجود الا الواحد وكيف يكون قائما بشيء ونعتاله اوعمكنا مستندا الى فاعل المعلول الأول المعر وض له ويكون متندما عليه لتقدم الامكان على المهكن فبكون هو المعلول الاول لأمعر وضه وينقل الكام البه وينساق الى لانهاية فيلزم انلايكون للجاعلالحق مجعول اول هف والحق انها من الامور التي يتكرر نوعها كالوجود والوحدة فلوكانت موجودة في الاعيان يلزم النسلسل المستحيل اذالوجوب مثلا لروجل كان له وجوب آخر وهو ايضا موجود فله وجوب آخر وهكذاومن المستحيل ان يكون لطبيعة عينية فردانتزاعي منى لايلزم التسلسل في الوجود لا يُقال استلزام الوجود للوجوب محال فإن الواجب لذاته يساوى سائر الموجودات في الوجود ويفارقها في الوجوب ومابه التساوى غير مابه التفارق فهو غير الوجوب ولايستلزمه وايضا ليس قولنا موجود واجب كقولنا موجود موجود ولواستلزم الوجود الوجوب لكان كل

م قراء الااريقال آة هذا الجواب ومايعة على نقدير تسلم كرتها بالعاق الصدرية مناط الاستفناء والافتفار والاستعالة واشرقا يقولنا الاان يقال على ضعنه لان الواجب في مرتبة ذاته مستفن والمبكن في مرتبة ماهيئة مختاج وكن اللهنتم محال لذباته س فرايلا عشائل الاهتاء (قالعنشافي الذهر،

ماهيته محتاج وكذاالممتنع محال لذانه س قوله لاعتناولاذهنا اذالعينية في الذهن لايتصور الابالاتحاد فىالمفهوم اذكلشي متغاير اشيء بخسب المفهوم يمكن للعقل نصوركل واحدمنهمأبدون الاحفر ووضع الاثنينية بينهما بضرب من التعليل م قوله فان مفهوم الانسان ان لايقال هذا انها يرد لوكان الامكان وغيره من المواد مشتر كا معذويا ولايسرد على نقل بر الاشتراك اللفظى ولعل مرادهم هذالانا زمول بطلان الأشتراك اللفظى أظهر من ان يستدل عليه ثم يتفرع عليه هذا الايرادالبني على الاشتراك المعنوى فتأمل ٥ قوله ووجوده مسبوق آه لان كلشيء فى مرتبة الايخلوعن المواد الثلث فلوكان متأخراعن الموجودية اومعها فى مرتبة يلزم انبكون الممكر في مرتبة ماهيته خالياً عنه فامان يكون واجبا لذاته او ممتنعا لذاته وهمامحالان لاستعالة الانقلاب من الوجوب الذاتى والامتناع الذاف الى الأمكان الذاتي وقوله وهماعتر فوآه اشأرة الى التزامهم وان

الإدادوم اعتراق المتازاق التراهم وال كان الدليل تعنينا الألدالي و قوله ومن الساعدال هفا دفع توهم إن التسلسل أنها بلزم لوكان الرحوب الثانى دوابعده من المراعينيا الالالالي لا يجوز اليكون شيء من المراعينيا الم التراعيا الإستار إيضا التسلسل وحاصل يكون له فرد انتزاعي وإننا يكون هو يكون له فرد انتزاعي وإننا يكون هو يكون له فرد انتزاعي وإننا يكون هو عرضية كانت إدائية والمعنينية فلا تستاز عينيا الاراغاف ذائية وكفرا عينية عينيا الاراغاف ذائية وكفرا عينية الطباعة مطلعا استنازم عينية العرد ولما اعتباريته الاستازم عينية العرد ولما اعتباريته الاستازم عينية العرد ولما اعتباريته الاستازم اعتبارية الالا الخاطة

کانک دانیدان فلامل ۸ فوله لایقال استلزام آه هذا ایرادعلی قوله لووجد لکان له وجوب آخر ب فوله الانا تقول اردنااه الايقال الكام في الوجوب الفاق ووجودهالانا نقول الاربب فيان الوجوب الفاق لوجك في التوجوب الفاق لوجك القيارة كان الوجك في الاجتماع القيارة والمكان المكان والمكان المكان والمكان المكان المكان المكان المكان وحودالية والمكان المكان المك

ومركبة انكانت ملتثمة منهما والعبرة فىالنسمية بالمرجبة والسالبة للجز الاول والا فيطلقة ومهملة من حيث الجية وهى ان وانقت المادة صدفت القضية والاكذبت * والتحقيق

موجود واجبا لانأنقول اردنا بالوجوب مايعم الوجوب لغيره والشىء مالم يجب لميوجد لأيقال لواستلزم الوجود للوجوب لكان الرجوب معلولا للوجود وكل معلول واجب لعلنه فله وجوب آخر وهكذا الى غير النهاية كانا نقول لسنانعني باللزوم المعنى الشافع المنعارف بل مطلق امتناع الانفكاك وهو لايستلزم معاولية احدهما للاخر على أن هذا التسلسل في الامور الانتزاعية ومرتحقيقه اذاعرفت هذا فاعلم أن هذه المفهومات مع سائر مضايفها امور اعتبارية عقلية لبست من الامور العينية ولامن العدمية بمعنى اعدام دوات الاشياع وسلوبها فان الامكان مثلاو انكان سلبابسيطالضر ورة الطرفين لكنه ليس سلباللماهية المتقررة اولوجودها مطلقا بل هوسلب ضرورة التجوهر والوجود واللاتجوهر والعدم عن الماهية حين التقرر والوجود في العين او الذهن بالنظر الى ذاتها فهرسلب في التقرر والوجود لافي الانتفاع والعدم فصدقه على المعدوم الممكن ليس من حيث انتفاء ذاته بل من حيث يلحظ نقرره في ظرف مابعني انه جيث لونقرر ووجد كان الامكان من اوصاف ذاته بجلاف الاعدام اذ هي سلوب الذوات والوجودات وانها يصدق عليهابهاهي منتفيةفي داتهاوليست متقررة في انفسها فالأمكان الذاتي بالقوة أشبه منه بالعدم فانه قوة في الذات المنقررة بالقياس الى نفس الذات بخلاف

آخر على استارام الوجود للوجوب وأو بالغير وحاصله انه على تقدير الاستلزام يكون الوجوب معاولالاوجود لأن اللوازم معلولة للمازومات فبلزم التساسل لأنالامور المكنة عينية كانت اوانتزاعية مفتقرة الى العلة من غير فرق فكل وجوب يكون واجبا بالعلة فيتسلسل عم قوله فصدقه على المعدوماه هذا دفع لماقيلان من البين أن كثيرامن المكنات معدومة في الواقع فلم يكن الأمكان عما يوصف بهالشيء حين النقررو الوجود واحاب عنه المحقق الدواني بان المحققين ذهبواالي انمالا ينتهى ساسلة الوجوداليه ازلاوابدا فهومه تنعليس بممكن بالذات في نفس الامر وأن كان ممكنًا بحسب التعويز العقلي فال الحكماءان مالادليل على وجوبه ولاعلى امتناعه لاينبغي ان ينكر بل يتراك في بقعة الأمكان العقلي الذي مرجعه الاحتمال اىعدم وضوح الضرورة لاحد الطرفين عند العقل ولماهبة المعدومة قبل الجعل كذلك لأنها من المفهومات التخمنية بعسب فرض العقل وتقديره لاالحقيقية فتأمل

إن وراد عالامكان الذاتى ان قال المعتقى الدوراق ما ما ما الدوراق ما ما ما ما الدوراق ا

سائر اقسام القوة فانها قوة الكمالات فالمكن لأيتجرد عن القوة سواعمان من الانوار القدسية اومن عالم الطلمات الهيولانية فهذا الامكان غير الامكان المختص بالحوادث الزمانية حيث يقال ان كل حادث زماني مسبوق بالأمكان ولابدله من موضوع موجود حامل لهاذا عرفت هذا افنقول في تفصيل حقايقهاو تبيين مصداقاتها لتنكشف لك المقاص العالية في المعارف الالهية ان الوجوب بالذات انها حقيقته ضرورة النقرر والوجود بالنظر الى الذات على ان يكون الشيء من حيث هو مصد افاللواجبية لأمن تلقاع علة اوعلية من نفس ذاته والامتناع بالذات ضرورة البطلان والعدم بالنظر الى الذات على ان يكون هي بنفسها مصدافا لتلك الضرورة وكذلك الامكان بالذات فأنه سلب ضرورتي النقرر واللانقرر والوجود والعدم بالنظر الى الذات سلما بسيطاعلى إن يكون هي بنفسها بماليس لهااقتضاء لتلك الضرور تين مصداق ذلك السبب لا من تلقاء علة اوعلية من الذات كما هو سبيل اللوازم المستندة إلى الذات اذهبي لهالم تكن بنفسها متقررة ولا متقررة لم يكن من قبلها اقتضاء اصلا بل يكفى في صدق ذلك السلب عدم الافتضاء فأن قلت البست الماهية من حيث هي هي الاهي وجوهر يانها بحيث يصحف نلك المرتبة سلب جميع العوارض عنها والأمكان من جملتها فكيف يصدق في تلك المرتبة فهو في مرتبة متأخرة فلابدله من اقتضاء من الدات قلت انك قل علمت انه سلب بسبط لاعدولي حتى بعد منها فيحكم بسلبه في مرتبة الذات ولوفرض حمله على سبيل الايجاب العدولي فلم يصدق عليهافي تلك المرتبة بل يصدق عليها في مرتبة متأخرة من حيث الاقتضاء من تلك الذات كماهو نسبة اللوازم لكن ذلك ليس حقيقة الامكان بل انها حقيقته

مادته والإ لم يكن الحادث نفسه ممكنا الدانه وهو باطل لأن الشيء في مرتبة ذازن في ما زفسه لا يخلو عن المواد الثاث واناريد بهالامكان الاستعدادي الذي هو التهرو فلا نسلم تحققه فى المفارقات اللهم الاان برادبه معنى آخر مثل صلاحية الوجود والجوار الذات اوغير ذلك او يقال قوله كالمفارقات وقع على سبيل التنظير والمثال فتأمل فيه وقديقال ان الامكان المأخوذف الجةعلى انكاحادث زماني مسبوق بالمادة هوالأمكان الذاق لكن الفرق بين البدع والكائن ان حامل امكان المبدع نفس ما هينه باعتبار بعض الملاحظات العقلبة التي يحلل العقل الموجود البسيط فيه الى ماهية ووجود ويعدم عليها بالامكان خلاف الكائر فال حأمل امكانه قبل وجوده شيء اخرغير ماهيته فالامكان فى الجميع بمعنى واحل الاان تحققه فى الكائن كأشف عن مادة سابقة وكيفية حاصلة فيهايقال لهاالأمكان الاستعدادي وبها يزول عدم مناسبة ذلك الكاور بصل وره عن المد أالفعاض و تلك المناسبة حاصلة في الابداعيات بحسب دوامها من غير افتقار الى آخر أربها الى جاعلها فهي بمجرد امكانه الدائى صادرة عنه بخلاف الكائر فالامكان الذاتى فيه غير كاف للصدور بللابد معه فيه من امر خارج عن ذاته ماعق بهادته لقر به الى جاعله التام بعد كونه بعيد المناسبة فامكان الحادث راجع الى امكان انصاف مادنه وافترانها به كذا مققه المعققون فتفكر

م قوله إنها حقيقة ذَلكالسلب أو لانه المستفاد من الحصر العقلي فاقهم وإما الامكان بمعنى الجواز الذاتي وصلاحية الوجرد والعدم وتساوى الطرفين فهو من اللوازم الذائية للماهية المكرنة ع قوله علم اقتضاء الذات آه المرادبالاقتضاء مطلق الاستارام لا التأثير والابجاب بخصوصه حتى يرد التنفق بالواجب من عيث أنه غير موجب وموء ثرف ضرورة الرجود والعدم فتأمل التنفق بالواجب المسالح المسالح

٣ قوله ومصداق الحكم بالأمكان اذهاره الحيثية مبك وهانفس الماهية من حيث هي المستحدد ا

هي وانها يعتاج في صدف المكم بذاك ذلك السلب الساذج قال المعلم الاول للحكمة اليمانية ان مصداقه السلب البسيط الىملاحظة عدم اقتضاء هي مع مقايستها الى الضرور تين المسلوبتين عنهاسلبا بسيطا الذات للضرورتين لانهمفهوم سلبي مضاف الى نينك الضرور نين فغصوصية فمصداق الحكم عدم اقتضاء الدات لهما فادن سبيل الامكان هذاالمنهوم تستدعي تلك الملاحظة فلأ الى الماهية سبيل الوجوب الى الواجب تعالى في عدم الافتقار يععل قبل اللموضوع بغلا في مفهوم الواجب فمصل أقمافى الحقيقه نفس الكأت فتأمل الى اعتبار الافتضاء من الذات الاان مصداق الوجوب نفس م قوله بماليس آهفيه نظر اذ على ذاته بما هوهو ومصداق الحكم بالامكان نفس ماهية الممكن تقدير أن يكون سلب اقتضائها ضرورة الطرفين مصافا لحمل الامكان المبكن المبكن المالم المبكن المالم ال بماليس لها فتضاء الضرورة اصلا فتبين استحقاق الماهيةمن ذلك السلب ممكنامع ان مرتبة المهية لا بخلو حيث هيهي للامكان مع تأخره عن مرتبة الماهية وعدم اقتضاع عن المواد الثلث والجراب ان سلب منها واستحالة انسلاخها عنه اذادريت هذا فاعر فانهذه ضرورنى الوجودوالعدم لمالم يكرنفس الماهية الممكنةولا داخلا فبها ولامن المفهومات كما توعف بالذات كمابينا توعف بالغير وبالقياس معلولانها كان مبدأ السلب افتضاوها الى الغير ايضا فالضرورة بالغير هي ضرورة الشيء بالنظر لوا من حيث من فيصدق عليها في مرتبة ذاتهاأنها ليست بضروري الى الغير على سبيل الاقتضاع والعلية وهي ضرورة المعلول الوجود والعدمسلبا بسيطا وهدامتني صدق الامكان عليها في مرتبة ذانها فلا عن العلة والضرورة بالقياس الى الغير هي ضرورة الشيء يلزم خلوهاعن تلك الموادفي تلك المرتبة بالنظر الى الغير على سبيل الاستدعاء سواء كان من قبله قال المعلم مهايكن مطابقة المعانى المنتزعة افتضاء اوحاجة ذاتية اوارنباط استصحابي بحسب علاقة لزومية اخير انفس جوهر ذات الموضوع بذاته بان يكون مفهوم المحمول المأخوذ من كوجوب المعلول بالقياس الى العلة ووجوب العلة بالقياس تلك المعاني متعفظامع الموضوع في مرتبة جوهر ذاته بذاتهوان لمتكن تلك الى المعلول باعتبار ان المعلول بحسب وجوبه بهابستدعي المعانى فى تلك المر نبقبل تكون منتزعة وجوبها ووجوب احد معلولى علة واحدة بالقياس الى الاخر اخيرامن نفس جوهر الذات رذاته انتهى وأذاغرفت هذافلابأس فيصدى والأمتناع بالغير هوضرورة عدم الشيء من تلقا اقتضاء مفهوم الواجب والموجودعلي الواجب لذاته الغير كضرورة عدم المعلول من عدم استدءا العلة والامتناع فى مرتبة ذاته وكذافى صدق مفهوم الممكن والمعدوم على الماهية المكنة في مرتبة ذاتهامه بالقياس الى الغير هوضرورة عدم الشيء بحسب استدعاء انمفهوم الوجوب والوجود والامكان والعدء يكون منتزعامتأ خراعن نفس مرتبة الدات الغير كضرورة عدم العلة عند عدم المعلول وضرورة عدم فتفكر عرقوله كوجوب المعلوم لان العلة الموهمة احد معلولي علة واحدة عند عدم الاخر والأمكان بالقياس يأب عن ان يكون معلولهاغير واجب ففي هذه الملاحظة لاينظر الى وحوب المعلول

فان كان هذه العلة برائها ياحظ وجربه بقياس حاله الىجال العلة لابحسب ماهر حال المعاول (الى ولو بالغير وانها ينظر ابى ذلك فى لحالما الوجرب الغير فتأمل ٥ قراء ورجوب حدمعلونى عائم ادامة لان وجوب احد المعاولين عن علقواحدة يحسب وجوبه منها بألب عن ان يكون لصفة وهر المعاول الاخير غير ضرورى الرجوب فالرجوب بالفياس الى الغير هو كون الشي فضر ورى التعقق مجسب استنجاء الغير مع عزل الغظر عن ان يكون هو في نسبه مجلوطابه وان كان ذلك له في نفسه كما ان الرجوب بالغير كون الشيء منالساله محسب إعطاء الغير فنظر فان المورى غاص + قوله هولا ضرورة طرقى الشيء أما سواء كانت الضرورة ذاتية أو فاشع عن الغير فساجها غير جائز بالغياس الى الفير واصاساب الضرورة الذاتبة بهذا التحرف فخضى بالمكن عن الغير فساجها غير جائز بالغياس الى الفياد واصاساب الضرورة الذاتبة بهذا التحرف فخضى بالمكن

القيامل العرقتامل و وقال من موقول القيامل العرقة والمتاون و والمقال و القيام و وقال المقال و المقال المقال و المقال و المقال و المقال و المقال و المقال المقال و الم

م قوله قومها لايستعبل لانمغير متعقق في الواجب المبتنع الخليس فيهما وجوب بالمجتنع والخلاسات والملائمة للإيمنس فلهما في الملائمة للإنهائمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة والما ضرورة الموجود في وجود العلق واما ضرورة العلم فيصم الملعلة والما ضرورة المسلمة المسلمة

و فرا هورساب الشرورة الات آونضيعه ان ساب الضرور المللقة دائية كانت الوزائية عند الوزائية والمسلمة الفرائية والفرائية والمسلمة الفرائية والمسلمة المسلمة والمسلمة وال

به قرأه وقديرهن عليه الان الغير إذا افاد الاكمال الدافاء يسلخير وروا الطر الاكمال الدافاء في سلخير وروا الطر بالذات العدم قرارد العلمين المستقلمين المستقلمين المستقلمين المستقلمين الاعمال إداد العلمين المستقلمين المستقلمين المستقلمين المستقلم الذائمة فيارة فيارة فيارة المستقلم الدائمة فيارة المستقلم الدائمة المستقلمين المستقلمين المستقلمين المستقلمين المستقلمين المستقلمات المستقلمين المستقلمات المستقلمين المستقلمات المستقلمات المستقلمات المستقلمين المستقلمات المستقلما

الى الغير هولًا ضرورة طرفي الشيء بحسب استدعاء حال الغير واماالامكان بالغير اعني لاضرورة طرفي الشيء بالنظر الى نفسه باقتضاءمن الغير فايحكم التفعص ببطلانه والمابمعني سلب الضرورة الانية من الغير بالنظر الى الذات فه الأيسة عبل اذالهستعمل هو سلب الضرورة الاني من الغير فان الذات لهاكانت بهاهي هي لانفتض ضرورة التفرر واللا تفرر بحسب نفسها كان ذاك السلب البسيط منسوبا اليها من حيث لا يفتقر هي في ذلك السلب الى اعطاء الغير فلم يكن للغير ملخل فيه بالاقتضاء والتأثير *وقد يبرهن بانهبلزم حينتك اماانقلاب الواجب بالذات اوالممتنع بالذات الى الممكن بالذات اوتوارد العلل المستقلة اعنى الذات والغير على معلول واحد وهو الامكان أفول لانسلم آن الدات علة للامكان الذاني فتدبر *وقد قيل بجوز ان يكون علية الذات مشر وطة بانتفاء الغيركما في اعدام اجزاء المركب فان كل واحد منها علة مستقلة لعدم المركب بشرط الانفرادوا قول لانسلم استقلالها من حيث الخصوصيات بل انها العلة هي القدر المشترك بينهما على أن الأمكان حينتك يستند تارة الى الذات بشرط انتفا الغير وتارة الى الغير فللغير مدخل في الامكان الذاتي البنة وجودا اوعدما فلايكون الشيء ممكنا فيحد ذانه وقد يستدل بلزوم كون المهية واجبة لذاتها اوممتنعة لذانها على تقدير عدم تأثير الغير في امكانها والا يبطل الحصر العقلى

قاضي مبارك ٢٨

اعنى الغرورة الذاتية وسليها ۷ قوله فندبر فيه اشارة الى ان الاكمانالذاتوران مريكن من أموارض العمالية للذات لكن مصداقه هو نفس الذات فيكونالذات بعنزلة العالة المستقلة وبرهانه امتناع التوارد ويشتمل الخرورة ايضاكها لاتخفى بم قوله وقد قبل مجوزان يكرن آواى استقلال الذات بالعالية أو مطلق الملية فراوكانت اقتصفالا يكون من بميكنا في مداة ادورهو عامالكن كانت معيقة فرضت لايخلوس إعدالهواد المثلث والتحقيق انالموادالحكمية هى الجهات المنطقية وقبل انها غيرها والألكانت لوازم العاهيات واجبة لذانها والجوابانه فرق بين وجوبالوجود فى نفسه وبين وجوب النبوت

وهما محالان اذبيل تأثير الغير فيه امر مغاير لذانها وكون الشيء بسبب الغير واجبا لذاته اوممتنعا لذاته غير متصور فتفكر واحفظها التفصيل قيوله والتحقيق آه يعنى ان قسمة المفهوم بحسب هذه العناصر حقيقة جارية في جهلة المفهومات بالقياس الى اى مفهوم كان الاان المستعملة في العلم الأعلى هي تلك العناصر مقيدة بنسبة مفهوم المعمول الذي هو الوجود خاصة وفي الصناعة غير مقيدة بهافالعناصر المستعملة في الحكمة على الجهات المنطقية لاغيرها بحسب الحقيقة وقال صاحب المواقف انها غيرهاوالالكانت لوازم المهبة واجبة لذانها اقول هذا المامبني على ان المجعوث عنها في الحكمة ما هي من احوال الوجود في نفسه ومحمولات على الاشياء فهي راجعة الى احوال الماهية بحسب النقرر والوجود والمجعوث عنها في المنطق ماهي كيفيات للنسبة الرابطة وبينهما مغايرة بحسب المفهوم واما مبنى على ان المبعوث عنها في الحكمة هي مصداقانها التي هي مناط الاستغناء والافتقار والاستحالة لأمفه ومأتها المصدرية التيهى كيفيات للنسبة واحوالها المتأخرة عنهاالمجعوثة عنها في الصناعة والايرتاب في ان الوجوب الذاتي الذي هونفس الواجب تعالى لوكان من لوازم المهية كانت واجبة بالذات قال المعام الاول للحكمة الوجوب الذي هو كيفية التجوهر والوجود في نفسه أو للنسبة غير مانحن نبعث عنه من الوجوب الذي هو واجبية الواجب تعالى وهو نور قائم بذاته متقرر بنفسه هووجود زموجود ووجوب وواجبوعلم وعليم وقدرة وقدير واما مبنى على ان المبعوث عنها في

٩ فراهاذ سلب تأثير الغير آه هذا دفع لتوهم نشأ ههذا وهوانه يجرز ان يكون سلب تأثير الغير ايضا كافيا في تحقق الإمكان دفعه بان سالب تأثير الغير ايضا أمر مقاير النبس الهاهبة فللغير ملاخل المحافظة المحاف

مينثرفي الامكان فيردهايرد سبقرار وسم قله وما المعقول الواقل الخاهر ان قسمة العقوم افغال المعقول الواقل الخاهر ان قسمة الكيفية الكفيفية الملتب عصورة فها والمسبق المارة المعتمدة الموسودية الموسودية المعتمدة الوحمكية الوقا المعتمدة المحمول باعتبار نسبة المحمول المعتمر المعتمد المحمول باعتبار نسبة المحمول المعالم المعتمد المعتمر المعالم المعتمر المعتم

لغيره والاول محال غيرلازم والثانى لازم غيرمجال هذاعلى رأى الفرماء و(ما على مذهب المحدثين فالمبادة عبارةعن كل كيفية كانت للنسبة كدوام اونوقيت

الحكمة هي المفهومات من حيث هي كيفيات لنسبة مخصوصة هي نسبة الوجود إلى الماهية كماهو المشهور وليس كذلك فى المنطق والايلزم الاشكال بتلك اللوازم فها اورده المصنفوره من الفرق بين وجوب الوجود في نفسه ووجوب الثبوت لغيره والاول محال غيرلازم والثانى لازم غير محال ممالايتوجه عليه فتفكر فانه دقيق قـــوله هذا على رأى القدماء اى قصر البعث على المواد الثلث لايقال قوله كل نسبة يدل على ثبوتها للنسبة السلبية أيضا وهومخالف لمذهب القدماء ميث قالوا ان السلب الإبتكيني كمامر النانقول معنى كلامه انها نثبت في كل قضيه وأن كانت الثابتة في الابجاب بعينها محنوظة في السلب ومرفوعة به أعلم ان بعض الأشراقيين ذهبوا الى ان العقود المستعملة في العلوم بأسرها موجباب بحسب الكيف بارجاع السوالب الى موجبات سوالب المحمول وميطان بحسب الكم باسقاط المرسلات بناء على ان مرسلات العلوم محيطات بقلب الجزئية إلى الكلية بتسمية الابعاض المحكوم عليها باسماء مخصوصة ثم يحكم على المسمى بذلك الاسم على الاهاطة وموجهات بتوجيه المطلقات ثممصروها في الضرورية مطلقا بحصر الجهة في الضرورة لكون كل عنصر ضروريا لذى العنصر ولما كان الواجب اذا نسب اليه وجوبه كان ضروريا له فكذلك الممكن والممتنع فكان الأولى جعل الجهات من الوجوب وقسميه اجزاء للمحمولات حتى تصير العقودفي جملة الاحوال ضروريات فنقول كل انسان بالضرورة يمكن انبكون كانبا ويجبان يكون حبوانا ويمتنع ان يكون حبرا

م قوله اى قصر البحث على المواداه فيه المارة المناسبة المارة المناسبة المارة عبد عبر المارة المناسبة المناسبة في نفس الامرة عبر المارة المارة والناسبة المارة وكذا المناسبة المارة وكذا المناسبة المارة وكذا كنيسة المارة المناسبة المارة وكذا كل المناسبة المارة والمناسبة المارة وكذا المناسبة المارة المناسبة المارة المناسبة عسريناهي الكيفيات

عم قوله سوالب المتحول معدولة كانت او سالمة المتحول لكنهم يسمونها مطلقة معدولةكاقال الطوس (قوله في صدرآه

م قوله في عدم الغرق اه اي بعسب الوجود واما بعسب الموجود واما بعسب المؤود عدم الوجي تعلق الموجود والموجود الموجود المو

۳ قوله وهي حاصلة مادام الذات اي مادام|لذات متقررة ومتقومة واو بجعل الجاعل

م قوله وقد يختص وباينشأ عن الندات موا كانت الذات متنقية للمعمول كها في لوازم الماهية اولا بان يكون المحمول ذاتيالها

ه قُرلهُ كَمُولنا كُلُّ ابيض مئر فَ آه ونُعو قولنا الحارض الباردبالفرورة فان المُضاد همناف الحَفِيقَة بِين وصفى الحرارة والبرودة (قوله ضرورة آه

الى غير ذلك ومن ئيه كانت الموجهات غير متناهية عندهم فهى ان حكم فيها باستحالة انتكاك النسبة مطلقا فضرورية مطلقة أومادام الوصف فيشرولمة عامة أوفى وتت

ق وله فضر ورية مطلقة آه تفصيل المقام ان الضرورة بالمعنى الاعمسوا كانت ناشية عن الذات اوعن الغير بالافتضاء إو بالاستدعاء دهرية كانت او زمانية متعمنة الوقت إوغيرها محصورة في خوسة وجو والأولى الأزلمة وهي الحاصلة از لاوابدا والأزلية قدتكون باستمرار الوجود اوالعدم في جملة الازمنة بحيث لايكون قبله شيء بالزمان ويقال لهاالازلية الزمانية وقدتكون بعدم مسبوقية الوجود بصريح البطلان في الخارج سواع جازسبته عليه في لحاظ العقل فقطاو لايجوز الاولى ازلية دهرية والثانية ازلية سرمدية كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة السرمدية والعقل الاول موجود بالضرورة الدهرية والمعلم (الأول للحكمة الممانية في صدد عدم الفرق بين الأزلية الدهرية والسرمدية بناء على ان العالم عنده حادث حد ثا دهريا والثانية الضرورة الدانية المطلقة وهي الحاصلة مادام الذات وأن كانت من تلقاء الغير كقولنا الانسان حبوان بالضرورة والفلك متعرك بالضرورة وقد بختص بهابنشأ عن الذات والثالثة الوصفية اي باعتبار وصفى الموضوع وهي على ثلثة أوجه أحدها الحاصلة فيجميع او قات الوصى بان يكون الضر ورة مستندة إلى الذات والوصى ظرفالها كقولناكل كانب انسان بالضرورة مادام كانبا وثآنيها الضرورة بشرطالوصف بانيكون للوصف مدخل فيها فهي مستندة الى مجموع الذات والوصف كقولنا كل كانب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كانبا وثالثهاالضرورة لاجل الوصف اى يكون الوصف فقط منشأ الضرورة كقولنا كل ابيض مفرق

معين فوقنية مطلقة اوغير معين فهنتشرة مطلقة اوبعدم انتكاكها مطلقا فدافهة مطلقة اومادام الوصف فعرفية عامة *او

للبصر بالضرورة مادام ابيض والرابعة الضرورة بحسب وقت معين اوغير معين بمعنى ان التعين غير معتبر فيها والحامسة الضرورة بشرطالهعمول وهي ضرورة النسبة بشرط انصافي الموضوع بمأخل المحمول وهي تجرى في كل محمول ولهذا لم يعنبر وها قي وله فدائمة مطلقة آه الدوام فديكون زمانما بجسب استمرار الوجود فيجهلة الزمان من ازلهوابده وهوالقدم الزماني ويقابله اللادوام الزماني وهوالحدوث الزماني من جهة تخصيص الوجود بأن ما اوببعض اجزاء الزمان فقط وقديكرن دهر يامتعالياءن ذلك بحسب الوجود الصرف المنقدس عن الاستمرار واللا استمرار وعن سبق العدم الساذج عليه ولحوقه إياه في الأعبان وأن جاز سبق العدم الصرف عليه في لحاظ العقل فقطوه و القدم الدهري ويقابله اللادوام المدهري وهو الحدوث الدهري بحسب سبق العدم الصرى عليه في الاعيان بحسب وعاء الدهر وول يكون سرمديا متعاليا عن الدهر بحسب سنخ القوام والوجود في الاعيان متقدسا عن الزمان وعن تصور سبق العدم عليه في العين وفي لحاظ العقل وعن تصور لحوقه اياه في مطلق نفس الامر وهو القدم الذاتي المساوق للوجوب الذاتي ويقابله اللادوام السرمدي وهو الحدوث الذاني المساوق للامكان الذاتي بجسب سبق العدم عليه في لحاظ العقل ومعلم الحكمة اليمانية لميفرق بين الدوام الدهرى والسرمدى على ما اشرت اليه سابقا وقد يوعن الدوام بمعنى دوام الثبوت اوالسلب مادام الذات متجوهرة وبالجملة الدوام كالضرورة

اوبنطلبتها فمطلقة عامة اوبعدم استحالتها فبكنة عامة اوبعدم استحالة الطرفيين فممكنة خاصة ولافرق بين الايجاب والسلب فيها الافى اللفظ وقداعتهر تقهيد العامنين والوقنيتين

فى المعانى كلها فتفكر قسوله او بفعليتها آه سواء كانت الفعلية زمانية اودهرية اوسرمدية بحسب اختلاف الموضوعات من صونها زمانية اودهرية اوسرمدية قـــوله مكنة عامة آه الأمكان العام بحسب مااستعمله الجمهور في الوضع الأول هو سلب ضرورة انتفاء الموضوع في نفسه أوسلب ضرورة عدم النسبة وبالجملة سلب ضرورة الطرف المخالف ضرورة دَانية اومطلقة باعتبار الوجود فما هو ليس بممكن عام ممتنع ويقع على الواجب والممكن الخاص ثميتصرف فيه بعد ذلك الوضع باعتبار ذلك المعنى نارة في جانب الايجاب ونارة في جانب السلب وحيمن يقع على المهتنع ايضافيصير الامكان مقابلالكل واحدمن ضرورتي الطرفين ثمقد يطلق الامكان ويعني به ما يقابل الضرورة على الاطلاق ذانية كانت اوازلية اووصفية اووقتية وهواحق باسم الامكان العام وقد يوعمل بحسب حال شيء في المستقبل وهو بحيث يكون ذلك الحال للشيء غير ضروري الوجود والعدم في أي وقت فرض له في المستقبل وهو الامكان الاستقبالي ومن اشترط في هذا انتفاع ذلك الحال عن الشيء في الحاضر فقد ارتكب شططا لاينبغي والواجبان لايلتفت فيه الى وجوده أوعدمه في الحال بل يرسل على اعتبار الاستقبال والامكان الخاص بمعنى سلب الضرورة الناشية عن الذات ارعن الغير بالاقتضاء او الاستدعاء بحسب كلا الطرفين معا لايتعقق في شيء من المفهومات اصلا والمتعقق في الوجود هوساب الضرورة الناشبة

p قوله ضرورة ذاتية الى ناشية عن الذات m قوله او مطلقة سواء كانت ناشية عن الذات كافى الذاتيات واللوازم او ناشية عن الغير وبالجملة الضرورة الحاصلة ما دامت الذات نتجوهرة

ع قرادرمة به مايقابل الضرورة اى الحالة مادام الذات وهى الضرورة عن المطلقة من الذات او الطلقة من الذات او معنو عالم عن المعرورة الناقب المطلقة من الذات المطلقة من الذات الخاص ورة الحاصلة ما المطلقة فإنانهما الضرورة الناقبة عن الذات الذات الخاصة الضرورة الناقبة عن الذات الذات الذات الذات المناقبة عن الذات الذات كما القالوارم لوبالاستدام بانبكرة من الذات عدلة الدات كافي الداتيات عدلة الذين الذات كافي الداتيات عدلة الذين الذات كافي الداتيات عدلة الداتيات كافي الداتيات عدلة الداتيات المسالة الدين الذات كافي الداتيات المسالة الدين الداتيات المسالة الدين الدينات المسالة الدينات المسالة الدينات الدينات المسالة الدينات الدين

الطانتين باللادوام الذاتى فنسمى المشروطة الحاصة والعرفية الخصورات المحقول المشقى المثلقة العامة باللاضرورة والمدورم الذاتين المثلقة العامة باللاضرورية والاجودية اللاضرورية والرجودية اللاضرادائية وهمى المطلقة الإسكندرية للمثلث فيها يحكم بضرورة قبوت المحمول للموضوع المثلثة انها التى فيها يحكم بضرورة قبوت المحمول للموضوع المؤلفة انها التى المحمول هو الموجودان عدم منافاة الضرورة الاسكان الحاس والمائية المنافرة عنيا الشرورة في ذمان الاحكان الحاسية والمبيب بالقرق بين الشرورة في ذمان

عن الذات بحسب كلا الطرفين معا نظرا الى تلك الذات فبجامع الوجوب بالغير والامتناع بالغير وقديطلق الامكان على الكيفية الاستعدادية الموجودة للهادة ويختلف بالشدة والضعف والقرب والبعد وهوللامكان الاستعدادي الذي هونهيو المادة لمالم يحصل لهامن الصور والاعراض بتحقق الاسباب والشرايط وينقطع استمراره بجدوث ذلك الشيء بالفعل ويعل في جانب المحمول وليس من الجهات التي هي أمور اعتبارية انتزاعية قسوله وهى المطلقة الاسكندرية إنما سمى بهالان اكثر امثلة المعلم الاول للحكمة البونانية المطلقة في مادة اللادائمة احترازا عن فهم الدوام ففهم الاسكندر الافردوسي منها اللادوام كان هو مفسر الكتب ارسطو وقد وقعت بينه وبين جالنوس مناظرات كثيرة وهويسمى بحالنوس رأس البغل لكبر رأسه ومولده افردوياس قسوله الأول انه آه مناط هذا الشك ومابعده على التقييد بالوجود في التعريف وجاصله ان الضرورة المطلقة اذا قيدت برجود الموضوع تصدق فى مادة الامكان الخاص كقو لنا الانسان موجود بالامكان الخاص وبالضرورة مادام الوجود ايضامع انهمامتنافيان واجيب عنه بان الضرورة التي نصدق ههنا هي الضرورة

ع قرله والقرب والبعد آه هذا هو الفرق ببنه وبين الاستعداد هوقوة ماصاته في المادة بواسطة حصول صورة أوعرض بالقداس الى صورة معينة اغرى اوعرض معين آخر ويقاللها الاستعداد الجزئي كاستعد ادالصورة النارية بواسطة حصول الهوائية واستعداد الانفصال بواسطة الرطوبة فالهواء كايكون بعيدا اوقريبا وقليكون قوة على شيء وضده دون الاستعداد والتنصيل فى الكتب البسوطة س قوله وهو الامكان الاستعدادي الخ ذهب المنأخرون الى ان الأمكان الاستعدادي كمنية موحودة في الاعمان متغايرة اللامكان الذاتى بالذات وعليها مناء البرهان على ان الحادث الزماني مسموق بالمادة اخل اوالظاهر كلام القدماء فالالحقق الدواني ان وجود كمفية النطقية مثلامفاير للكفية المزاجية مقربةلها الى قبول الصورة التى تتواردعليها مالادليل عليهبل الظاهر ان الاستعداد امراعتماري مفأير اللامكان الذاتى وعدهم اياه كيفابالسا محة لا يستازم و دودهافي الخارج نعم انهموجود فى نفس الامرقيل انه نفس الكيفية المراجية اذااعتبر بننسها واذانسب الى الصورة مثلا كانت استعداديا وفيه ان الاستعداد متعقق فيمالا مزاج كالبساؤطويوءيد قول المتأخرين وقوع الحركة فيه واتصافه بالشدة والضعف وبرد على مختار المعقف انه لو كان اعتبار يافلايستدعى علا موحود إ في الخارج واحدث عنه بأنه ون كأن اعتباريا انتراعيا لكن الاتصاف ابه بحسب الخارج وهوايضا يستدعى وجود الموصوف في الخارج فتفكر

حصرها في الازلية الذي يحكم فيها بضر ورة النسبة ازلا وإبداً فلاتكون اعملانه لبالم بحب وجود البوضوع لم بحب له شيء في وقت وجوده* و نوقض بثبوت النان اثبات للنابات فلنات فانه ضرورى داؤما لابسرة الرجود والا لكانت جيوانية الانسان مجمولة الثاني السلب ماد ام الوجود لايصدى بدونه فلايكون السالبة البسيطة الضرورية *اعم

بشرطالمحمول ولايصدق مايقابلهاههناو انماالمعرف الضرورة في أوقات الوجود وهي ههنا كاذبة والأمكان الذي يقابلها صادقة وبين الضرورتين بون بعيد فأن قبل اليس المعلول ضرورى الوجود بالعلة والمعتبر في الضرورة المطلقة المعنى الاعم فلنانعم فلايص ق حينةُ ف الامكان الحاص الذي بقابلها في المثال المذكور وانهايص في ثبه الأمكان الذاني المتابل للضرورة الذانية بالمعنى الاخص وقديقال انه لواعتبر في الضرورة الذاتية هذاالمعنى اى كونها في اوقات وجودالموضوع لم تصدق الافي مادة الازلية التي فيها يحكم بضرورة النسبة ازلا وابدا فانه لمالم يجب وجود الموضوع في شيء من الاوقات لم يجب شيء من الاحوال فان الثبوت متفرع على الوجود ونوقض بثبوت الذائبات فانهاض وريات للذات حين الوجود لابشرط الوجود والالصارت الذائيات مجعولة وكذا اللوازم المستندة إلى نفس الذات من غير اعتبار المجعولية فضلا عن الوجود لأيقال اليس الانسان مثلا مالم يجعله الجاعل لمبكن انساناولاحيرواناولاغيره الابالغرض والتغدير واذا صدر فصار انسانا وحيوانا وغيره فيتوقف هذه الأمور على تقرره بجعل الجاعل اياه لانانقول نعم الانسان مالم يصدر لميكن انسانا واذا صدر فصار انسانا حين الصدور لامن حيث الوجود ثماعلم ان التقييل بزمان الوجود يخصص الضرورة المطلقة بالزمانية فالأولى تراك التغييد بالزمان ويغال مادامت الذات متجوهرة وموجودة قيوله والثاني آه حاصلهان

٢ فوله فأن قيل اليس اه هذا اعتراض على قرله وهي هينا كاذبة والأمكان آه ٣ قوله المقابل للضرورة الدانية وهي الضرورة الناشدة عن الذات سواء كانت الذات علة لثبوت المعمول اوسلبها عنها كما فى اللوازم الدانية اويكون مصداقا للعمل أو سلبه بنفس الذات كما في الذائبات والامكان والوجوب الذائبين عم قوله على تقرره بجعل الجاعل فيتوقف على الوجوداذلامعني للوجود الاصبرورة الذات ووقوعهافي الواقع لأمعني آخرمنضها البها منتزعاءنها بالنظراني امرز ائد بعيد ٥ قوله حين الصدور وبالجملة الافتقار الى وجودالموضوع انما هومن تلفاء طباع الربطالا يجاب وهولا يستوجب الافتقار البه من ميث خصوص المعمول اعنى الذانى ولازم الماهية فأنهما من ميث الخصوصية لايفتفران في اختلاطهما لذي الدانى والملز ومالى امر ثابت غير طبيعة الموضوع فصات سلبهما حين عام الموضوع لاينافي ضرورة ثبوتهما بالنظر الى طبيعة الموضوع حبن النقرر والوحود فتأمل 4 فولهمادامت الذات آهلم يجعلمادام ظرفاز مانيابل اعممنه على سبيل عموم المجاز بان يجعل مادام ما يعم الدهر والنمان (قوله يلزم عدم أه

ام من الموجبة المدولة ويلزم انالايصدق لاشىء من العنقاءً بانسان بالضوورة*واجبب بان مادام ظرف الثبهت الذى ينضبه السلب وحينتل مجوزص قها بانتناءً المرضوع وبانتفاءً المحمول املق جميع الاوقات اوبعضها نحو لاشىء من الغير بهنخسف بالضرورة* وفيه انه يلزم ان لاينافي الامكان

السلب المتيد باوقات الوجود لايصدق بدون الوجود فلا تكون السالبة اعم من الهوجبة وأنت تعلمان اعتبار السلب في زمان الوجود في مفهوم السالبة الضرورية لا يوجب اعتباره في مصداقها فبعوز صدقها حين انتفاء الموضوع ايضا والعموم انها هو بهذا الاعتبار اذالمعتبر في مصداق الموجبة حيثية التقرر والوجود بخلاف السالبة واجاب عنه الفاضل اللاهوري بان قوله مادام ظرف الثبوت الذي يتضمنه السلب وحينتك يجوز صلى السلب بانتفاء الموضوع في نفسه وبانتفاء المحمول عنه اما في جميع الازمان اوفي بعضها فان الايجاب الذى هوفي جملة اوقات الذات قدارتفع به كقولنا لاشيء من القهر به نخسف بالضرورة واعترض عليه المصنفره بائه يلزم حينئذ عدم التنافى بين السالبة الضرورية والموجبة المهكنة العامة لصدق كل قمر منخسف بالفعل وهويستوجب الامكان العام مع انهما متنافيان وأبضا يرتفع القول بالتساوى بين السالبة الضرورية الازلية والسالبة الضرورية المطلقة مع إنه متفق عليه قال في الحاشية وتوضيعه انهم قالوا ان الموجبة الضرورية المطلقة اعم مطلقا من الموجبة الأزلية واماسالبتهما فمنساويتان لأنه ادا صدق السلب مادام الذات صنت السلب از لاوابد الان صدق الابعاب يستدعي وجود الذات وقد فرض عدمها وبالعكس وهو ظاهر وأذا عرفت هذا فنقول ان الهجيب اعترف بان قولنالاشيء من القهر بهنخسف بالضرورة سالبة ضرورية مطلقة صادقة فان قال إن السالبة

ع قوله وقد فرض عدم الابجاب فى وقت وجود الذات لصدى الذات مادام الذات (قوله فاذن آه فان كل قهر منخسف بالفعل فيصدق بالامكان فيبه طل ماقالوا ان السالبة الضرورية الازلية والمطلقة متساويتان فانسلب الاعم اخص من سلب الاخص* وبالجملة يلزم مفاسد غير عديدة لايخفي على المتدرب

الأزلية لانصرق في هذا المثال بناعلى إن صرق السلب ليس ازليا لثبوت كل قمر منغسف بالامكان الازلى فذلك ينافى ماعليه الجمهور من مساواتهما وان التزمصدقها وتصرف في معناها مثل التصرف في معنى السالبة الضرورية المطلقة فيصدق في المثال المذكور لان الثبوت ازلا وابدا مسلوب بالضرورة فنقول على هذا التقدير أيضا تبطل المساوات فان الثبوت مادامت الذات اعم مطلقامن الثبوت از لاوابدا فسلمهما الم ان يكون النسبة بمنهما بالعكس فانسلب الاعم اخص من سلب الاخص واما اذا كان الظرف قيدا للسلب لا للثبوت فلايلزم ذلك كمالا يخفى على الفطن انتهى كلامه وتحقيق المقام على ماذهب اليه المعلم الاول للحكمة اليمانية اخذا من القدما وإن خالفه المشهور انك اذا قدريت انه لايصران يكسف السلب من حيث هوقطع الربط بكيفية عنصرية فقل علمت انه لايمكن تكيف السلب بالضرورة او بالدوام اوغيرهمابلهم فاطع للايجاب مع عنصره وجهته فاذن لأفرق بين السالب الضروري وسالب الضروري والسالب الدافع وسالب الدادع وهكذا فالسالية الضرورية ما يحكمونيه بسلب الايجاب الضروري لابالسلب الضروري والتناقض انهاهو بين الايجاب المكيف وسلبه مع تلك الكيفية فنقيض الموجبة الضرورية سالبتها وبالعكس ونقيض الموجبة الممكنة سالبتها وبالعكس وهكف فلاً تنافى بين الموجبة الممكنة والسالبة الضرورية كما هو المشهور فاذن قولنا لاشيء من القبر بمنخسف بالضرورة

م قوله فادن لا فرق بين السالب الضروري بتوصيف السلب بالضرررة المتمالسائةلان الضرورة مبتثث بتعسب المقبقة وصف الايجاب المرفوع به

س قوله فلا تنا فى اه اذالامكان هرعام استعالة النسبة الابجابية فالمكنة السلبة ماحكم فيهابرفع الابجاب المكن اىغير الستعيل ولا منافات بين عام استعالة الابجاب وسلب الضرورة (قوله فجواب آه وغابة ما الجاب به ان الوجود المأخرد في تعريف الضرورية اعم من المحقق والمقدر وفيهمافيه في البحث الثاني المشهور في تعريف الداقية المطلقة ماحكم فيها بدوام النسبة مادام ذات المرضوع موجودة

بان تكون الضرورة قيدا للا يجاب المسلوب دون السلب يصدق سالبة ضرورية ومع هذا تصدق في هذا المثال موجبة ممكنة وليس بين السالبة الضرورية المطلقة التي يحكم فيها بسلب الابيجاب الضروري مادامت الذات وبين السالبة الازلمة التي يحكم فيها بسلب الابجاب الازلى الضروري مساواة اصلابل عموم وخصوص مطلقاعلى عكس العينين وان الجومور عن هذه الدقيقةلفي غفلة عظيمة فجواب الفاضل اللاهوري مبنى على هذه الدقيقة وايراد المصنفره مبنى على المشهور وبهذا يظهر لك كثير من المطالب العالبة في مبحث الأحكام كالنناقض والعكوس على خلاف متصورات الجماهير فتفكر نفكرا صادفا (قيوله وغاية مايجاب آه اي عن اصل الاعضال وحاصله أن الوجود أعم من المحقق والمقدر ونعنى به في قوله مادام ذات الموضوع مرجودة هو الوجود المقدر فعاصل التعريف ان الضرورية مايحكم فيها بضرورة النسبة في جميع ازمنة تقدير الذات موجودة وهولايستلزم اعتباره في مصداق الحكم السلبي اذاعتبار تقدير الوجود لتحقق معنى الضرورة لالافتقار صدق الحكم فيهااليه الاان التقييل بظاهره يوهم اعتباره في المصداق وايضًا المتبادر منه هو الوجود المعقق فتراك التقييد اولى ولعل قولهوفيه مافيه اشارة الى هذا ويمكن تقرير الجواب بعبارة اخرى بان المراد بالوجود في قوله مادام الوجود اعم من المحقق

م قولدفجواب الفاضل ادلائمه وقع ف غير موقعه بان يجعل الخرورة قيدا الملاتجاب المسلوب لاللساب لكن الظاهر من كلام المجيب انها قب للساب في السالبة

وللابعاب في الرحبة و الراعباب في الرحبة و المنا بعبارة و م و الراعبة المناول المؤلف المناول ا

وهنائث وهوانه بلزم ان بفارق السوام الذاقي الالملائ العام في تضية محيولها الوجود فلا يكرن بينهما تنانش*فيل في حله المتبادر من النصريف ان يكرن الحمدول مفايرا للوجود فليس هناك درام ذاتي بالمعنى المصطلح *أفرل

والمقدر والهفهومات باسرها متساوية في الوجود الاعم وسواء فيه موضوع الابجاب والسلب فلامحذ ورفي اعتباره في المصداف ايضا * وفيه نظر لان هذا يجرى في الحقيقية دون الخارجية اذيعتبر فيهاالوجود العيني المحقق على ان اعتبار الوجودولو تقديرا انما يفتقر اليه طباع الايجاب واماالسلب فهوبمعزل عن ذلك كمامر وكون موضوعات السوالب موجودة في نفس الامر ليس بحسب افتقار السلب اليه بل بد لالة البراهين باعتبار العقود الابجابية على مااشرنا اليه سابقا فتذكر ولعل قوله وفيه مافيه اشارة الى هذا قـــوله وهمناشك آه هذا ايضا مبنى على التقييد بالوجود وحاصله ان دوام الايجاب على هذا لايفارق الاطلاق العام السلبي اذاكان المعمول هو الوجود فانه يدوم بشرطالوجود في زمانه ايضا وان لم يجب لذاته فيصدق الانسان ليس بموجود بالاطلاق فيصدق دوام الايجاب مادام الوجود ايضامع انهما متناقضان على ماهو المشهور والما على ألاصل الدقيق فالاطلاق العام السالب العكوم فيها بسلب فعلية الابجاب لا يجامع دوام الايجاب في شيء من المواد ولوفرض المحمول هو الرجود فالاطلاق العام السلبي كاذب في المثال المذكور الأمع اختلاف الاوقات فيعصل الحكم بدوام الايجاب في جميع أوقات تجوهر المرضوع والحكم بسلب الفعلية قبل ذلك أوبعده لكن العقد حينتن يصبر مطلقة وقتية تحقبق المقام على وجه تندفع عنه تهويشات الاوهام وهو ان الدوام على ماعرفت مثل الضرورة في سائر الوجوه فانه عدم الانفكاك كما هي استحالته فالدوام

ولهوفيتظر آوهذا النظر وارد على الترود المدر الأوليفا لان الوجود المدر في معتبر في الأوجود المدر في معتبر في معتبر في معتبر في معتبر في مصافح المالة عند معتبر في مصافح المالة عرجم الى الجواب الذي الذي المنالية عملة المنالية المنالية

سو الهادويمتير فيه الرجوداه الماقي الرجية فورمعتبر فيها "جسيل المعالق و المهرم رمور ظاهر راما في السالية فهر معتبر في مفهرمهااندمعناها ان الخيول سلوب عن المؤرضوم الموجود فيقافات و مدوسات عنه المحال فهي صادقة رازام يوجد فيه ايضا صادقة لعنم الموجود بنانا على ان اعتبار الرجود الحقق في المنهر ملايست عي اعتبار الوجود الحقق في المحالة ال

نقيض کل موجبة من جنسها وقراء الامع اختلاف الاوقات هذا
 الاستثناء متعلق بقوله لا يجامع دوام الايجاب ويمكن إن يجعل استثناء من قوله كاذب في المثال المذكور وعلى التقدير ين حاصله ان رفع قيد الفعلية المقيدة بزمان معين قبل زمان الايجاب ا, بعده يصدى في المثال المذكور اعنى الانسان ليس بموجود بالاطلاق مثلا وبجامع دوام الابجاب في ازمنة وجود الموضوع لكن القضية مينتك يصبر سالبة مطلقة وقتية وهى التي حكم فيها بفعلية النسبة فوقت معين ويجوز صدق سلبها بانتفاء الوقت ايضااذرفع المقيد فديكون برفع القيدواما المطلقة العامة الزمانية فلم يعتبر في مفهوم الخصيص الاز منة وتعينها فصدق سالبتها على الأصل الدقيق لا ينصور الابرفع الايجاب عن جميع الازمنة والاوقات فلايجامع دوام الايجاب اصلا ويجوز كذبهامعا بناعلى هذاالاصل فيدا اذا كان المعمول ثابنا للموضوع في وض ازمنة وجوده دون بعض فلم يصلق دوام الايعلى بمعنى دوام الآزلي الزماني ولأ يصدق رفع فعلية الأيجاب ايضا فتفكر

أفول العتل النعال ليس بهوجود بالنعل كادب فيلزم صدى نغيضه وهو دائية مطلقة محبولها الوجود*الثالث المشروطة العامة تارة ترعمن بعني ضرورة النسبة بشرط الوصني العنراني وتارة الحرى بمعني ضرورتها في جميع اوقات الوصق وفي الاولى بجب ان يكون للوصف مدخل في الضرورة بخلاق الثانية وبينهها عهوم من وجه *الرابع

الأزلى زمانياكان او دهريااو سرمد بانقيضه سلب ذلك الدوام بعينه والدوام مادامت الذات نقيضه سلب الدوام مادامت الذات فاذا كانت الذات من الأمور المخصص وجودها ببعض اشطآر الزمان فقط كان الدوام بحسب تلك الاشطار التي هي جميع اوقات الذات فنقيضه رفع الدوام بحسب تلك الاشطار بخصوصها فاذا اعتبر سلبه بحسب شطر آخر من غيرها لم يكن نقيضا له (ما علمك المحققون ان الشيء اذا وجد في الدهر او الزمان لايزول وجوده عنه فيكذبالسلب والايلزم اجتماع النقيضين فمايستمر وجوده في جملة الازمنة ببطل نقيضه اعنى اللادوام الزماني الازلى ومايختص وجوده في بعض الازمنة يكذب نقيضه وهوسلب الدوام بحسب ذلك البعض بخصوصه فهدم اساس الاعضال فنفكر نفكرا صادفا ولاتكن من الفافلين قــــوله افول العقل الفعال آه لايخفى عليك ان غرض المجيب ليس نفى الدوام مطلقا بل نفي الدوام المفهوم من التعريف بحمله على المتبادرمنه وتحقيق المقام ان افق الزمان منقسمووعا الدهر مرتفع عن توهمالانقسام فان سنخ الوجود في الاعيان جامع مع قطع النظر عن الزمان فالايجاب والسلب على نسبة بعينها لايتناقضان بحسب افق الزمان الامع وحدة الوفت واما بحسب الرعاء الدهرى فلايعتمر في التناقض إتحاد الحد

وزاء ببعض اشطار الزمان بان يكون اللطرة و تبدالالجياب الرفوم لاللرفع نجور صدة مبرفع ذلك الإرمنة بناحلى ان الرفوم المنحدة بناحلى عن فيه من المنحدة و المحكون تغيضا أم ويكون القضة منتشاله ويكون القضة وقية أن كان الظرف ويكون التقضة وتقية التي عبر ارمنة والمبتدة التي غير ارمنة وتغيضها دوجية مطأفة وتنية بناء على الأصل وموجية مصولة منها الأن السلب يصر موجية مصولة منها الأن السلب بهاهوسال إنتياب بقياب المرفع يصر موجية مصولة منها الأن السلب بهاهوسالي التيتياب بقياب المرفع يصر موجية مصولة منها الأن السلب بهاهوسالي التيتياب بقياب الموطوسالي التيتياب الموطوسالي التيتياب التيتياب الموطوسالي التيتياب التيتياب الموطوسالي التيتياب ا

م قراً لا ينجنى عليك حاصله ان التعريف مخصوص بالدرام الذي هو من كينيات النسبة في العقود الهلجة المركبة وإخذال وجودقيات الملوضوع قريمة عليمولاتخنى عليك إنه تكلى بتخصيص للاحكام في المنطق (قوله وكثير اما آ

م قوله و كثير امال هذا على ماه و الشيور واماعلى الاصل الدقيق فسلب اطلاق العام الزماني لايسك الابرفع ألايجاب عن جميع الازمنة كالسبق في الخاشية س ومع ذلك أي مع كذب السالب الدهري بالاطلاف العام بناء على ان الوجود وقع فى حل العدم فيبطل ولا يصدق الانعاب الدهري بالدوام لان الدرام الدهرى هو على مسبوقية الوجود بالعدمف عآء الدهر فالسالبة المطلقة العامة والموجدة الدائمة لايتناقضان بحسب عاالدهر لكذبههامعا عسبه واما بعسب ظرف الزمان فكذلك يعسب الاصل الدقيق وأما على المشهور فهما عم قوله فلامر يةاعلمان الاطلاق العام الدهرى لا يناقض الدوام الدهرى على القول بعدوث العالم حدوثا دهريا على ماذهب اليه المعلم وام أعلى نقدير قدم العالم كاهو المختار عند الحكما فهما متنافضان كالابغفي على المدفق ٥ قوله ذهب ثلقمن المما فرين وكذا زعموا ان زيدا حجر بالامتناع ليس يقضية لانتفاء الحكم فيهامطلقالا بالفعل ولا بالامكان ولهذا قال الصنف فيهانقل عنه ربدهن يترقف في تعوقولنا زيد حجر بالامتناع و يورده نقضاعلي ما ذكرنا اي

قوله الامتناع دالة على وتاقة الربط فيه ثم قال ولكن بتك قيق الفهم يفوم ان المفصود دليل ذكر الامتناع وه و اعتبار الوقوع

واللاوقوع والافاىشي وبرصف بالامتناع

(قوله لكرن آه

الرابع ذهب قوم الى ان المكنة العامة ليست قضية بالفعل يل هى قضية بالغوة لعرم اشتمالها على المكم فليست موجهة وذلك خطا الانرى ان الامكان حينية النسبة واصل النسبة التبيرت نعم ذلك اضعى المارج ومن ثبه قالوا ان الوجوب والامتناع دالة على وثاقة الرابطة والامكان على صعنها فالذبوت بطريق الامكان نحر من

ادلا يتوهم هناك نعدد الحدود والدلك لا يصدفان معا بالأطلاق العام الدهرى وكثيرا مايتنقان في الصدق معا بالاطلاق العام الزماني فاذا صدق الايجاب الدهري بالفعل كذب السلب الدهرى بالفعل ومع ذلك لايصدق الدوام الدهرى الموجب لان تكون الموضوع غير مسبوق بالبطلان اصلا فالاطلاف العام الدهرى لايناقض الدوام الدهرى والسرمدي لكذبهما معافى الحادث الدهرى على مأذكره المعلم اول للحكمة اليمانية واذادريت هذافاعلم انه ان اراد بالاطلاق في المثال المذكور الاطلاق الدهري فلأمرية في كذبه لكن المدوام ليس نقيضه فانه ايضا كاذب بناعملى حدوث العالم حدوثادهريا وانارادالاطلاق الزماني فلانسلم كذبه في ذلك المثال اذالمجردات متعالبة عن التغير والنعرم فلا حظ لها من الحصول الزماني أصلا الاان يبتني على القول بقدم العجردات دهرافيص ق الدوام الدهرى في ذلك المثال ويكذب نقيضه وهوالاطلاق العام الدهرى السالب فتفكر في هذا المقام و وله دهب قوم الى ان المكنة العامة آه ذهبت ثلقمن المتأخرين الى ان الممكنة ليست قضية بالنعل لعدم اشتمالها على الحكم اى الوقوع ادلامعنى له الاالفعلية وانها فيها امكان الحكم*وثلة اخرى منهم في سبيل الأنكار للمون المطلقة العامة موجهة لنوهم منهم انالاطلاق ليس

النبوت العلماني عاية الامران المتبادر منه عند الالهلاق هوالوقوع على نفج التعلية وذلكالايضر في عمومه كماقالوا فى الوجود واذا كانت الممكنة موجهة مع اشتمالها على اضعنى المدارج فالمطلقة العلمة بالطريق الاولى* الحامس * اللادوام

معنى زائدا على وقوع النسبة واختاره معلمالحكمة اليمانية حيث قال العقد قديكون مطلقاعاما والاطلاق هو الذيبين فيه الحكم من غير بيان ضرورية اودوامية اوحينامن الأحيان وهو يقابل التوجه بالعدم والملكة وقديعدمن العقود الموجهة مسامحة كمايعد السالب من الحملية وهو يتناول جميعهامن مبث العموم ويقابلها من حيث الاعتبار والعموم من حيثًا الوجود والنقابل بحسب الصدق واماالامكان فهومن الجهات ويغابله الاطلاق من حيث الاعتبار لكن لأيتناوله من حيث العموم اذالعقد من حيث بين فيه الحكم انمايتناول مايشمل على حكم قل حصل بالفعل لامالم يحصل هو فيه الابالقوة فالعقد المطلق يدل على ثبوت النسبة بالفعل والممكن لأ يدل على وقوعها لجواز ان يبقى بالقوة دائما فلاحكم فيه بالغعل فهو لايعم الممكن من ميث هو ممكن فاذن الأمكان مفاير للاطلاق العام من حيث العموم والاعتبار جميعا اقول وبالله التوفيق انمدار القضية على ثلثة معان ثالثها النسبة الحاكية التيهي صورتهاوهي عبارة عن نفس الثبوت او الاتصال اوالانفصال وهواعم من ان يكون في الواقع بالفعل او بالامكان اوبالدوام اوغيره فأذا حصلت تلك النسبة في العقل حصلت القضية بالنعل وان اعتبرها العقل بان لها بحسب وجودها فىالواقع كيفية الامكان فالامكان والاطلاق مالتان زائدتان على نفس النسبة وانكان المتبادر عندعدم التوجهم والاطلاف

م قوله لكن لايتناوله اى لايتناول الاطلاني للامكان من حيث العموم

وراء فلا حكم فيموبالفعل والعجب من المعلم اللول القول بكون الممكنة موجهة معامراته بعدم الحكم فيها بالفعل فهي

على المنافرة المنافر

اللادوام الحارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفتى الكيفية وموافقتى الكمية لها قيل بهما لانهما رافعان للنسبة من غير تفاوت فالمركبة قضية متعددة لان العبرة فى ومدنها وتعددها بومدةالحكم وتعدده *اما

ولا ضير فيه كها في الوجود حيث يتبادر منه الخارجي مع انه اعم نعم الأمكان اضعف مراتب النسبة ولهذا قال الطوسي وغيرهالوجوب والامتناع يدلان على وثاقةالرابطة والامكان على ضعفها ومعنى الوقوع سنخ الثبوت سواء كان بالامكان اوبالاطلاق لا الثبوت بالفعل كما يتبادر فالممكنة قضية بالفعل وموجهة لمحطول الحكم فيها بالفعل مع الكيفية الزاهدة وهي الامكان فالمطلقة العامة بطريق الأولى نعم المطلقة المرسلة بحسب الجهة ليست موجهة بالفعل ويقابلها بالعدم والملكة هذا مااختاره المصنف رحمه الله وغيره من المحققين وهو الحق قـــوله اللادوام آه فان رفع الدوام عن النسبة يستوجب فعلية مايقابلهاو امااخذ اللاضرورة فصريح في مادة الامكان العام الموضوع ثانيا واماما وضع اولااعنى لاضرورة السلب فلافان نلك اللاضرورة قدتكون لاضرورةالابجاب نعم يصح اذااغذالسلب عدوليا وبحكم بان مايخالف هذا الايجاب العدولي ليس بضروري فتفكر قـــوله لان العبرة في وحدتها آه يعني وحدة العقد وتعدده انها يكون بوحدة الحكم وتعدده وتعدده يتأتى بامور ثلاثة امالاختلاف الكيف كما في مركبة الموجهة اوموضوعها اومحمولها فانه اذا لم يختلف شيء منهالم يتعدد الحكم ومتى انحدالحكم انحدت القضية وقيل ههنااحتمال آخر وهوان يتألف احدالطرفين من الأجزاء المعمولة فانهمن موجبات التعدد واماان الموضوع اذا تركب منها فلان الحكم على الكل حكم على مقومانه

٢ قوله لحصول الحكم فيها لان النسبة فيها مدر كة منصورة بين طرفيها بالفعل على وجه الحكاية وان كانت عنصوها في نفس الأمر الأمكان

القمر المسافل المطلقة المرسلة التي لا تبين فيها كيفية النسبة من الامكان والاطلاف

م قوله في مادة الأمكان اي بمعنى سلب الضرورة من الطرق المخالف سواء كان للوجوداو للعنم فتدبر

ه قوله فان تلك اللاضر ورةاه يعني ان اللاضر ورةالتي فمدتريا المركبة كما يكون لأضر ورة الساب كذلك قد يكون لاضر ورة الأبعاب إذا قبدت مهاالموحمة فبكون مفهومها من الامكان العام المصطلح علمه ثانيااعني لاضرورة الطرف المخالف [آ فبدبها واماالامكان المصطاع عليه اولااعني لاضر ورةالعدم بخصوصه فالأبراد بتلك القبل مطلقا هذا المعنى لانه مغتصر بالايجاب فاذا فلنا الانسان كانب لأ بالض ورة كان معنى القيد الأنسان ليس بكاتب بالامكان العام بالمعنى المصطاح عليه ثانياولا يصعان يكون هذاالامكان ماهو الصطلح عليه اولااذ النسبة السلبية لايتكمن بهنعم اذاجعل ذلك العقد موجبا معدولايصح ان يتصف به وحبنتك يكون معناه انما يخالف اعنى سلب الايجاب العدوالي ليس بضروري لكن هذا العقد بهذاالمعنى لايكون مفادا لذلك القبد أي اللاضرورة التي في قولنا الإنسان كاتب لابالضر ورةفتامل (قولهبالشكل آه

اما باختلافه كيفا او موضوعا اومحمولا لا رابع لها السادس النسب الاربع في المفردات بحسب الصن وفي القضايا لا بنصور لانها لاتحمل على شيء وانهاهي فبها بحسب صدقها اي نحققها في الواقع ثم المنظور في المنطق في النسب ما يحكم بهمفهومانها في بادى الرأى وامابنا الكااء على الأصول الدقيقة الني برهنت عليها في الفلسفة فذلك مرتبة بعد تحصيل هذاالفن ومن ثمه قالوا انالضروريةالمطلقة اخص مطلقا من الدائمة المطلقة وحينئن لا يستصعب عليك استخراج النسب بين الموجهات المذكورة ولو استقر أت علمت * ان بالشكل الثالث كقولنا الانسان حموان والانسان ضاحك فالحموان ضاحك واما اذاذركب المعيول فلان الحكم بالكل حكم بالجزء بألشكل الأول كقولنا الضاحك انسان وكل إنسان مبوان فالضاحك ميوان وإماالنألف من الاجزاء الفير المعمولة فلا يوجب التعدد كقولنا البيت مجموع السقف والجدر ان وعكسه فالقضية الواحدة اما طرفاها بسيطين كقولنا الواجب بسيطاومو ولفة من الاجزا والخارجية واعترض عليه بان تركب المعمول لايوجب التعدد بالفعل لجواز كون العقد سلبيا اوابجابيا ممكنا فلا ينتجان في صغرى الشكل الاول وبآنا لانسلم أن تركب أحدهما يوجب التعدد بالفعل أذالحكم على الأجزاء اوبها غير حاصل في العقل بالفعل والتعدد بالقوة غير محصورة فيما ذكر اذ هوكما يستلزم الحكم على الجزوبه يستلزم الحكم على الأخص والمساوى وبهما ولهذا فال المصنف الرابع من الاحتمالات فتفكر قـــوله لانها لانحمل آه فان القضية لكونها مركبة تامة لاترتبط مع شيء بالاتحاد في الوجودو انصح ارنباطهابغيرهابالانصال او الانفصال قــــولـه اما بنا الكام آه فان الاصل الدقيق يقتضى التساوى بين الدوام والضرورة المطلقة بالمعنى الاعم مثلاو امابالمعني الاخص

م قراء الشكل الثالث ای بدلیل انتاجه فحف المادة انجم به علی الجز" العقل براسطة المكرعانی الثانب با البات الجزئية فی الحقری و بالدات الشحیك له فی الکبری فارلمیستارم المکم بشی، علی الکال المکم بدعای الجز" العقلی لم بلزم الدت تا

النتيجة أشامل العدم فراه بالشكل الاؤلىان بدليل انقاجه العدم الجزرالمقالى على شن • بواسطة المكم بالكل عليه في الصفرى وعلى الكل بالجزء في الكبرى خاولم يستلزم الدكم بالكل على شن، الحكم عليه بالجزء عليه لم يلزم النتيجة إن المكنة العامة اعم القضايا والمكنة الخاصة اعم من المركبات والحلقات العماية اعمر القطايات والضرورية المطلقة اخص السافط المسروطة الخاصة اخص المركبات على وجه هؤهل الشرطية ان حكم فيها بنات في المسافط المنات النسبة على تقدير اخرى لز وما او انقائم بننا في النسبتين صدةا و اتفاقية اومطلقة وان حكم فيها بننا في النسبتين صدةا و كذيا معا اوصدفا فقط او كذيا الحجم عادماته الحاد وانقائم الواطلاقا فسبت منفطة مربيايعتبر فقط عناده المراتفاة الواطلاقة وربيايعتبر في ما تعنى الجم والحلو الننافي في الصدى والكنب حالفا في وبيايعتبر وبهذا الحضى يكونان اعم *هذه حقايق الموجبات الما سواليها ورعم الحجاباتها فالسالية المارومية * ما الحسالية المارومية

فهي اخص منه البتة وكذابين الامكان العام بمعنى سلب الضرورة بالمعنى الاعم عن الطرف المغابل وبين الاطلاق العام بل الضرورة بالمعنى الاعم ايضا فان الطرف المخالف اذالميكن ضروريا لذاته والالغيره فالموافق اما ان يكون ضروريا لذاته اولغيرهلان الثبوت مثلااذ المربكن ضروريا لذاته ولا لغيره فذلك اما لامتناعه لذاته فيجب السلب لذاته واما لعدم العلة اوعدم علة الثبوت علة للسلب فبجب السلب لغمره وقس علمه حال السلب وعليك باستخراج النسب في البراقي فتفكر قيوله الشرطية آه وهي كالجنس (لعالى ليس لهامفهوم مصل حتى يتبين به كماللحملية ولذا اقتصر على نعريفات انواعها والحق أن للقضية اقساما ثلثة اولية الحملية والمنفصلة والمتصلة لأن هذه الاقسام الثلثة معان متحصلة في مرتبة واحدة بالقياس الى مفهوم القضية متباينة بحس الحقيقة قسوله صدقافقطاى ان لأيتنافيان في الكذب وكذا في مانعة الخلوق وله مطلقاآه هذا يعتمل الوجهين احدهما ان لايعكم البتة في جانب الكذب في منع الجمع وفي جانب الصدق في منع الخلوبشيء من التنافي

م قولدفهى اخص منه اه لان الشائع فى الدائمة وهم الدائمة وهو عدم انفكاك النسبة مطلقا والا خص بالاخص متساويان بالذخول في متساويان بالنظر الدقيق

م قوله وعليك استغراجاه اى جسب الاصل الدقيق

ع قرلًه كما للعملية اى كما ان الحملية منهوم محصل لانه ليس في الشرطية المللة او الانتصالي العالمي الحكم الانتصالي او الانتصالي العالمي الحصلة هينا هي الأحكام الثلثة التي ليس بين كلوا مد منها وبين منهوم النقية متوسطة في من قولة لانتفايان في الكتاب فعلى هذا يكون قوله فقطمتعلنا بالتنافي ما يحكم فيها بسلب اللزوم الابلزوم السلب وعلى هذا نقس البراؤه * أم المكم فيها أن كان على تقدير معين فخصوصة ولا * أم المكم فيها أن كان على تقدير معين فخصوصة فعصورة كلية أوجزئية و الأفيهائة والمليسية هيئا غير معتولة في صور الوجية الكلية في المتصلة من ومهاء وكلياؤى المنقصة دائيا و سور السالبة الكلية فيها فيكاؤيرين وادولة المؤتفية فيها فيكاؤيرن وادفال حرف السلب على سور الاجهاء المخرفية فيها فيكاؤيرن وادفال حرف واولة المناسب على سور الاجهاء الكلية فيكاؤيرين وادفال حرف وفي المنصلة الكلية للكلية للكلية المناسب على سور الاجهاء الكلية فيكاؤيرين وادفال حرف وفي المنصلة الكلية على اللزوم واداؤه المناسب على اللية على اللزوم وفيه نظر * والحراف * والحراف

وعدمه وقيل لايبعد أن يكون هذا هوالمراد بقوله فقط وثأنيهما ان يحكم بالتنافي في الصدق او الكذب سواعمكم في جانب الكذب ار الصدق بالتنافي اوعدمه اولم يحكم بشيء منهما قـــوله فالسالبة اللزومية آه فان السلب يرفع الانجاب مع كيفيته فالسالبة اللز ومية ما يحكم فيهابر فع الابجاب اللازم وهذا معنى سلب اللزوم وقس عليه السالبة العنادية والاتفاقية *ولله در من يفهم مثل هذا في السالبة الموجهة كما بينا قـــه لابلزوم السلب آه فان ما يحكم فيها بلزوم السلب موجبة لزومية لاسالبة مثلا اداقلنا ليس البتة اذا كانت الشهس طالعة فالليل موجود كانت سالبة لزومية حيث يحكم فيهابرفع اللزوم بين وجود الليل وطلوع الشمس بخلاف ما اداقلنا انكانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا لأن الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس فكانت موجبة معدولة لزومية قـــوله والطبيعية ههنا فأن اعتبار التقادير واجب في الشرطية وان لم يبين الكمية وهي بمنزلة الافراد في الحملية فلايمكن اخذ طبيعة المحكوم عليه في الشرطية مجردة عن اعتبار التفادير كما نوخذ في الحملية على ان مايحكم عليه فى الشرطية لايصلح ان يوعن من حيث العموم والاطلاق كما لا يخفى على المتفطن قيوله قال الشيخ آه حيث

۲ فوله وقبللا ببعادان آه وعلى هذا يكون قوله فقط متعلقا بالمكم وقبد اله كما انه على التفسير الأول كان قبدا للتنافى فقولهفقط ايضا بحنمل الوجهين فتأمل (قوله لتحقق آه الشرطية لامكم فيها الان ولايان مقبله ولابعد التعليل ومن ثمه كان مناط صدق الشرطية وكذيها هو المكم بالانصال والانفصال كالابتجاب والسلب * نم تكرن شبيهة جبليتين ومتصلتين اومنفطلين اوختلفتين ونلازم الشرطيات ووقائدها مع فله جدواهامسبوطق المولوث* لخائبة فيها ملحد هو الاول قد اشتهر بين القرم ان المبلاز مين بجب ان يكون المدها عائم للأخر او كلاها معلولي علقوا هدة كالمتضايفين * وذلك

قال حرون الشرطية يختاى فمنها مايدل على اللزوم ومنها ما لايدل عليه فإنك لاتقول ان كانت القيامة قائمة فبعاسب الناس اذلست ترى النالى أن يلزم من وضع المقدم لأنه ليس بضروري بلارادي من الله سبحانه و تقول اذا كانت القيامة قائمة يحاسب الناس وكذلك لاتقول انكان الانسان موجودا فالأثنان زوج ولك انتقول متى كان الانسان موجودا فالاثنان زوج فيشبه ان يكون لفظة ان شديد الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة في ذلك واذ كالمتوسط وامااذا فلادلالة على اللزوم البتة بل على مطلق الاتصال وكذا كلما ومهماولو من هذا القبيل عند البعض واعترض عليه بان الفرق بين ان واذا ومتى لابجب ان يكون بدلالة ان على اللزوم دون اذا ومتى لجواز ان يكون بدلالة ان على الشك في وقوع المقدم وعدم دلالتهما عليه على ان منهاموضوعة للشرط وبعض منها متضمنة بمعناه وانما الشرط هو التعليق مطلقا لزوما كان اوانفاقا فلا دلالة بشيء منها على اللزوم اصلا على مالا يخفى لمن له دائقة في العربية والعجب أن أد دال على اللزوم دون اذامع ان اذلم يوضع للشرط البتة وفي اذا رايحة من التعليق واليه اشار المصنفره بقوله وفيه نظر قـــوله الاحكم فيها والتعقيق ان اطراف الشرطية بها هي المرافها عقود تامة بالفعل لتُعقق الامور الثلثة التي

ع قوله لتعقق الامور الثاثمة فانقبل في الحرافها تقدير النسبةلاانها متعقة بالفعل قالمات والمتعقدة بالفعل في طرفها لاباعتبارها في طرفها فانها معتبرة فيها متعققة بالفعل من حيث انهارا بلطة بين حاشيتها فناً مل

م قوله كذا حتفه المحتفون قال الشيخ في الشفاء والقول الجازم بحكم قيمه يتسبقه معنى الى معنى لما بالايجاب أوبالسك وذلك المعنى إماان يكون فيه هذه النسبة أو لايكون فأن كان كذلك فكان النظر فيه لامن جهة أنه وأمداو جملة بل من حيث أنه يعتبر تفصيله فهو شرطي وإن لم يكن كذا الكفهو حملي وهذا الكلام صريح في أن طرفي الشوطية مشتملان على النسبة التأمة الجبرية التعصيلية نجلان على الحملية فأنهما مؤردان لومشتملان كل منهما

\$ 141 \$

وذلك ممالادليل عليه بل يستدل على بطلانه بان عدم علم الواجب متلازم لوجوده و اذا كان عدم الواجب متنعا لذانه فعلم ذلك العدم غير مستند الى امر آخر *لان

عليها بناءالقضية في تلكالاطراف واداوات الشرط والعناد من حيث هي دالة على الربط الاتصالى او الانفصالي خارجة عن طرفيها فلا تصادم لكونها قضايا بالفعل وانها يصادمه التركيب معها كذ احققه المحققون قيوله ومن ثمه آه أفول لأنسلم انصد قها وكذبها والجابها وسلبها بحسب النسبة الانصالية والانفصالية فقط مبنى على عدم الحكم في الاطراف لم لا يجوز ان يكون مبنيا على ان المقصود بالذات في الشرطية هو الحكم الأنصالي والانفصالي الذي يبتني عليه كون المجموع قضية برأسها فتفكر قيوله كالمتضايفين آه اعلم ان المشهور ان التلازم بين الامرين قديكون بلاعلية اجدهما للاخر ومن غير أن يقتضى الارتباطبينهما امر ثالث ويمثلون لذلك بالمتضافين وهوظن فاسد بلالحقيقيان منهما كالأبوة والبنوة معلولان لثالث وهي الولادة لافتقار كل واحدمنهما لا الى نفس مفهوم الاخر بل الى معروضه والمشهوريان كالاب والابن يفتقر كل واحد منهما لابتمامه بل ببعضه وهي الاضافة لاالى الاجزاء بتمامه بلالي بعضه وهي الذات

النافانة لاالى الاجزاء بتمامه بل الى بعضه وهى الذات المجانة النافهات النسبة للكرونية عاومن المتعانية المتعانية المتعانية المتعانية المتعانية النسبة المتكروة منامات المتعانية النسبة المتكروة منامات المتعانية النسبة المتكروة منامات المتعانية المتع

اواحدهما على النسبة الاجمالية وايضا يظهر منه ان النسبة التفصيلية لاعكم عليهابالحكم الحملي جنلاف الشرطي فتغكر س قوله اعلم ان المشهور هذافي النلاز ممن الطرفين وأمافى اللزوم من جانب وأحك فيكفى العلة مطلقاوه وان المقدم معلول والتا لى علة اى علة كانت لامتناع وجود المعلول بدون العلة هذافي اللزوم الكلي واما الجزئي فبعورفيه ان يكون المقدم علة فأفصه ايضا عم قوله وهم الولادة قبل عليه ان الولاة والبنوة متلآ زمان فى الوجود البتة ولا مدخل لافتقارعروض واحدمنهما الى معروض الأخر ضرورة ان توقف عروض الابوة على ذات الابن بورث تحقق النلازم بينها وبين البنوة فلميبق للاستنا دابي ثالثموجب دخل فكونهما معاولي علم موجبة كافية كاهو المشهور * ويمكن ان يقال بان تحقق احدهما بألاخر مور ثالنلاز ماولافعلى الأؤل هوالموجب للنلازم فانعصرت العلاقة في علية احدهما للاغرى وعلى الثاني لادخلله فالعبرة للاستنادالي الثالث فقطعلي ماهوالمشهور (اقولان الولادة عالة متوسطة بين الوالك والمولود توجب الحالتين الأضآ فيتين احديهما هى الولادة وهى عارضة للوالد بالقياس الى ذات موصوفة بالبنوة لامطلق الذات والاخرىهي البنوة وهي عارضة للمولودبالقياس الى ذات موصوفة بالأبوة

لامطلق الذات فبينهها معية ذانية من حيثه استنادهما الى علة موجبة يوجب افتقار

كل منهما بنفس ذائه الى معروض الأخرى

الظاهر والبجابه والالكانت موجودات المتأهر والبحوا الانتجاب الى الراحب تعاليما الكل المتحدمة المالية المتناب الأخراط المتحدمة والمتحدمة المتحدمة والالمين عام المتحدمة والالمين عام وجدهما لها لا يتحدم المتحدمة والالمين عام موجدهما لها لا يتحدم المالتحدمة والمالتحدمة وجدهما للتحدم المالتحدمة والمتحدمة المتحدمة المتحدمة

م قراه وكذا لك معاولات عاقراء من كالهبرالي الاسروقائها منكاران غير متفايلين و كلام مالولاتها منكابين في مرضه سو قراء على الافتقار اللحجة المربي الافتقار اللحجة على اقتفار في وجوده اللحجة على اقتفار في وجوده اللحجة على اقتفار في وربا المناحق المناطقة على المناطقة ع

ع، قرابة وثلاز مالافتوداشارة اللحدة النتض على تلك الناعت بانتفا اللاردة في باب المكرس وثلاز مالسرطيات فان السالية الرائة بتمثلات كنفسيا وعلسها لازم لهاس فير افتئار من احد الجانبين اصلا نظرتم معلول عالم إحدة وباقيلمن باب عكس السالية الضرور به سالية ضرورية ليس من هذا الباب الانهيا ضرورية اليس من هذا الباب الانهيا ضرورية أن وايضا لا يكون اعدما علمة للاخرى فيا يصنى عاجمه الإنسان بساب عند فيا يصنى عاجمه الإنسان بساب عند النوس بالفسر وقو الككس قصى الما

و كذلك معلو لاعلقواحدة غير المتضايفين فان كلامنهما بطباعهما على الافتقار الى علة الاخر فلذا برتبطان بالملازمة العقلية وتلازم العقود وعكو سهاوالشرطيات المتلازمة على هذه المشاكلة فالمضاف معمضائفه في الدرجة الواحدة بحسب التعقل والحصول معلو للعلقي محتاج الى معروضه و معروض نفسه فتفكر قولــــه وذلك مالا دليل عليه آه قال المعلم الأول للحكمة اليمانية ان من المستبين لديك ان كل اثنين يخرج كل منهما عن قوام الاخر وبينهما ملازمة طبيعية فىالحصول اوفىالتعقل ايضا بحسب نفس الماهية كالمنضايفين فانهما يستوجبان طباع العلية والمعلولية البتة اما بقيأس احدهما الى الاخر اوبقياسهمامعا الى امر ثالث يوقع بينهما ارتباطا افتقاريا على بعض الوجوه والا لم يكرنا على علاقة طبيعية يمتنع بحسبهاالافتراق اد لميكن حينئك رفع ايهما فرض بهاهو رفعه يستوجبرفع الاخر وان اتفق رفعه مع رفعه كثبوته مع ثبوته دائمافهي على صعابة انفاقية فقط ومن ههنا يستقيم ان الارتباط بين المقبولين بقابل واحد لأيستوجب امتناء الافتراق بينهما أدليس هناك البجاب وفعل فالتلازم على مايقنضيه الفحص انها هو بين الفاعل الموجب ومعلوله انتهى ومن ههنايقترح ان مصاحبة احد الامرين بالاخر بحيث يمتنع الافتراق بينهما بحسب الحصول في نفس الامر لامن حيث الارتباط الافتقارى بين ذائيهما لايسمى ملازمة بل لابد لها منان يكون احدهما علة موجبة للاخر اويكونا معلولي علة واحدة موجبة لا كيفها الفقت بليجب مع ذلك من اقتضاء ثلك العلة ارتباط احدهما بالاخر بحيث يستحيل الانفكاك بينهما كيلا يكون مجرد مصاحبة فسقطالا حتمالات التي يثبادر اليه الاوهام مثلاان يكون علتي معلول واحد بان يكون احديهما

لان احد النتيضين اذا كان ممتنعا كان النتيض الأخر ضروريا وبين في محله أن وجوده غير معلل فبين الوجود وعدم العسم تلازم بلاعلية ﴿الثاني فداختلى في استلزام المقدم العال التالي في نفس الأمر

نامة والاخرى ناقصة اوجكونا معلولى علتين متضايغتين فان في جميع هذه الصور مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والغلك الأول كذا ذكره المعتنون قيوله احد الننيضين آه لأن النقيض الآخر لولم يكن ضروريا لكان اماممتنعا فيرتفع النتيضان اوعمكنا فبجوز ارتفاعهما ومن ههنا يستقيم كون الرجود حقيقة هو الواجب لذاته لأن طبيعة العدم اعنى ما بإزائه مفهوم السلب يمتنع قوامه وتقرره في نفسه اصلاو انما المرتسم في الذهن هوهذا العنوان دون المعنون فيكون الوجود الذي يناقضه واجبا لذاته وليس الوجود حقيقة هو هذا المفهوم المصدرى الذهنى كها أن العدم ليست حقيقة ذلك المفهوم بل ما بازائه هذا العنوان وانما يحمل الوجود والعدم على ذينك المفهومين بالحمل الأولى لاالمتعارف فتفكر قـــوله فبين الوجود آه فأن قبل ان التناقض إنهاهو بين الوجود والعدم واما عدم العدم فهو في قوة السالبة السالبة المحمول بناء على ان السلب مقصور الاضافة الى الغوام والوجود فيكون نقيضا لثبوت العدم وهو في قوة الموجبة السالبة المحمول اللعدم الواجب الذي هو في قوة السلب البسيط وسيأتي من المصنى في فصل التناقض قُلنا انانستدل على ضرورة عدم العدم بامتناع نقيضه وهوثبوت العدم للواجب تعالى لابامتناع العدم بمعنى السلب البسيط أقول في دفع الأعضال إنا لانسلم التلازم بينهما نعم التوافق فى الصدق او الوجود وهو لايسترجب التلازم بينهما الانرى

موجبتهما الموقع بينهما ارتباطا افتقاريا فيكون كل واحد منهما من تتمة العلة الوجبة للاخر فنا مل بدقة النظر

به قرابه دانيس هناك الفظر به قرابه دانيس هناك انجاب لان الفابل لاينيس هذا الروجوب وانيا يفيد الامكان والفرق وإنها الروجوب من الماء الناعل المرجب ومن همنا يقولون الفاعل والغابل لشى وإملالا يكون امرا وإحدا فان تفا في اللوازم بدل على تنا في الملز ومات

و سعيرة وقرة السالبة أورام بقل المرجة المقادرة لان العدم الذي هو تقيض المعادرة الدين هو تقيض المعادرة السالب البسيط كما سيأف في أمرون ثبوته في فوة الموجهة السالبة المعادرة والمعادرة المعادرة المعادرة

م قرأه أقول في دفع أن أقول أيضا أن التلازميين الامرين المتفاير بن يجسب المداق لا يصرا الإبالتحوين الشهورين يجسب أضادها إلى التحوين الشهورين المسالة على المسالة على المسالة على المسالة على المسالة على المسالة على النظر لا يستم المسالة على النظر لا يمن أن يقال من يمن أن يقال من ويمن أن يقال من المناقبة على المسالة على المسالة على المسالة على المسالة على المسالة على المسالة المسالة على المسالة المسالة على المسالة المسالة على المسالة على المسالة على المسالة على المسالة على المسالة الموجة الما المسالة المسالة

فهنهم من انكره مطلقاو منهم من انكره اذا كان التالي صادفا ويسل ۲ قوله بالنظر إلى وجوبهما فعدم عدم الواجب ووجوده لما كانا ضروربين لذاته كانابهنزلة الواجبين على تقدير تحققها فعالهما كعالهما ٣ قوله فتأمل اشارة الى ان المنكر ية العلة ان ثبت بمذهب المتأخرين وان الموجبة

الكلية تنعكس بهذا العكس الى السالبة فلا اشكان علمه زممرأي القدماء لامعال الانكار فتأمل فوله فيهنظر آه

عليه كلام الرئيس ومن ههنا قال ان ارتفاع النقيضين يستلزم اجتماعهما وانه لالزوم فيقولنا انكانت الخمسة زوجافهو عدد بحسب نفس الامر * ومنهم ان تحقق الواجبين لذاتيهما لابوجب التلازم بينهما اذلا

علاقة بينهما ذانا بحسبها امتناء الافتراق بينهما في الحصول وانكان من المتنع رفعكل واحد منهما معوجود الاخر بالنظر الى وجوبهما فقط فتفكر قيروله فمنهم من انكره مطلقا آه سواء كان التالي صادفا اوكاذبا ويرد عليه انه لولم بجز استلزام المحال محالا لم ينعكس الموجبة المحيطة اللزومية الصادقة الطرفين بعكس النقيض الى موجبة محيطة لزومية وليس كذلك فتأمل قــوله ويدل عليه كلام الرئيس آه فال الشبخ اذاوضع محال على ان يتبعه صادق في نفسه كقولنا انكانت الخمسة زوجا فهي عدد يصدق على سبيل الأتفاق واما بطريق اللزوم فهوحق من جهة الالنزام فان مندري ان الخمسة زوج يلزمه القول بانها عدد وليس حقافي نفسه فان استلزام زوجية الخمسة للعددية بسبب انكل زوجعدد لكنه كاذب على ذلك الفرض لصدق لاشيء من العدد بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج بعدد فليس كل زوج عددا وقيل هذالايكادان يتم اذلا نسلم صدق قولنا لاشيء من العدد بخمسة زوج على ذلك التقدير المحال فكما جوزت كذبالصادق في نفس الامر وهوكل زوج عدد على ذلك التقدير فتكذب هذه القضمة ايضا على ذلك التقدير وأن صدقت في نفس الأمر على أنه مناقض لما صرح به من ان الصادق في نفسه باقي على فرض كل محال فندبر قـــوله ومن ههنا فيل آه بناء على جواز استلزام ومنهم من زعم ان الاستلزام ثابت اذا كان التالى جزاً للبنسم وذاك تحكم*ومنهم من زعم انه ثابت اذاكان بينهما علاقة وهوالاشهر * ومن ثبه

المحال محالا قال الشبخ اذا وضع محال على ان يتبعه محال آخر يصدق لزومية لااتفاقية كقولنا انلم بكن الأنسان حيوانا لميكن حساسا انتهى وقد يستدل على استلزام ارتفاع النقيضين لاجتماعهما بانهاد اصدق سلب الكانب عن الانسان مثلا ويصدق سلب سلبه ايضالفرض ارتفاع النقيضين فيصدق السلب وسلب السلب وهو اجتماع النقيضين وفيه نظر فتأمل وربها يتشبث لاثبات اللز ومبين العجالين بان اجنماج النقيضين مستلزم لارتفاعهما لأن تحقق كل من النقيضين يستلزم ارتفاع الاخر وقبل علبه هذا بحسب نفس الامر مسلم واما على تقدير الحمال وهو اجتماعهما فتحقق كل منهما ملزوم لتحقق الاخر لا لارتفاعه ومن ههنا ينحل ما يشك في انتاج اللزوميات لزومية بان ملازمة الكبرى بعتملان لايبقى على تقدير ثبوت الاصغر مثلا اذا قلنا كلما كان هذا اللون سوادا او بياضا كان سوادا اوبياضا وكلما كان سوادا لميكن بياضا بطلت الملازمة فى الكبرى عند ثبوت الاصغر فلايلزم كلما كان هذااللون سوأدااوبياضا لميكن يماضا والحل أن الوسط في الكبرى بالمعنى المضاد للبياض وفي الصغرى بالمعنى العجامع له فكذلك لم تبق الملازمة مع ثبوت الاصغر فالخلل لعدم اشتراك الوسط قـــوله وذلك نحكم آهاى نخصيص الحكم على نقدير الجزئية مالادليل عليه فان العلاقة المصععة لامنناع الانفكاك ميث وجدت وجد اللزوم ولامدخل فيها لخصوصية الجزء ولآ يرد عليه مايقال

م قوله وفيه نظر فتأمللان ساب السلب في قوة السالبة السالبة المحبول وهونقيض للموجمة السالبة المحبول لا للسالبة المسلمة فتآمل

عم قراء حيث رجات وجالة فانفيل ليمان الخالف الذات الإيكران المالية فرع يمكن المالية فرع يمكن المالية فرع الإيكن المالية فرع علاقة الكلمة والمورقية الإيقان بعوزان على تقدير الوجود الان مصال قصر ووجود على المالية المالية في المالية والمالية المالية المالية في المالية والمالية والمالي

۳١

من انه يجوز أن ينفك الجزء عن الكل أذا كان الكل محالا فلا لزوم على تقدير الجزئية ايضالان تقدير وجودالشيء هو فرض تحققه لاابطاله وعند انفكاك الجزء يلزم بطلانه ففرض وجود الكل وان كان محالا هو بعينة فرض وجود الجزء فتأمل قيدله وهو اشهر آه افول استلزام المحال للمحال ثابت عند وجود العلاقة عند المحققين حيث قالوا لأفرق بين الحال والممكن في الاستلزام لعلاقة عقلية طبيعية وعدمه لعدمها فاذا صر عندالعقل ان يكون بين المحالين على تقدير تحققهما علاقة طبيعية يكون بحسبها اللزوم جاز أن يحكم بالاستلزام بينهما والافلا فاذن المحال قد يستلزم عالا آخر اما بالضرورة الفطرية اوالحدسية كما يستلزم تحقق مجموع متنعين تحقق احدهما ويستلزم حمارية زيد ناهقيته اوبالافتناص كاستلزام الدور للتسلسل *وفيه نظر وقد لا يستلزم اذالم يكن بينهما تلك العلاقة بل ربما يصادمهاذا وحدت هناك علاقة المنافاة اما بالغطرة اوبالحدس كمافي تحقق المركب من المهتنعين بالنسبة الى تحقق احدهما فقط اوحمارية الأنسان بالنسبة الى ناهقيته اوبالاقتناص كما في حمارية الانسان بالنسبة إلى ادراكه الكليات فاذن قولنا الحال جاز ان يستلزم مالاآخر موجبة مرسلة وقولنا الواقع لبس بمستلزم للحال سالبة حاصرة بالأحاطة فاذن المتصل اللزومي من كاذبين انهايصدق اذا كان بينهما علاقة اللزوم والا فاماان يكذب الاتصال رأساعن علاقة التنافي اوبحدق اتفاقا اذالم توجد العلاقة اصلا وذلك ابضا انهابصع على سبيل الاحتمال التجوزي دون التعقيقي اذالانفاق بين المعققات هذا * ومن المقلدين من يكتفي في جواز اللزوم

الإوله الا ان يقال غاية مالزم بطلان الشيء على تقدير تحققه ولا محدورفيه على تقدير كون الغروض محالافتاً مل (فوله وفيه نظر آه ومن ثبه قال ان المقدم العجال بجب ان لايكون منافيا للنالي فان المافاة بصحح الانفكاك و علاقة الملازمة نهنمه وفيه ان حاصل ذلك برجم الى لزوميتين موجبتين نالى احديهما نقيض نالى الاغرى والحصم لايسام المنافاة بينهما

بين المحالين بعدم المنافاة بينهما وان لم نوجد علاقة اللزوم ومنهم من اعتبرفيه العلاقة وظن انها يتحقق مع المنافات وتشبث باستلزام اجتماع النقيضين لارتفاعهماوالفتوي على ما فصلناه و اما استلزام الحال للصادق في نفس الامر كها هو المشهور فليس بحق على ماصرح به الشبخ اذلايتصور وجودالعلافةالذاتية بينهما قطعا والايلزم اماصدق الكاذب اوكذبالصادق فان رفع الملزوم ملزوم لرفغ اللازم كما وجوده لوجوده بناع على التساوى بين اللازم والملزوم كما هو التحقيق فتفكر قيروله ومن ثمه قالوا آه اى اذاجاز استلزام المقدم المحال للنالي مطلفا لوجود العلاقة فيجب ان لايتنافيا اذالننافي يصادم اللزوم لانه مصيح للانفكاك والملازمة نمنعه وتنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات فلوكان بينهما منافاة لزم اجتماع النقيضين عند الاستلزام واعترض عليه المصنف بان حاصله يرجع الى لزوميتين موجبتين تاليهما متناقضان والخصم لايسلم المنافاة بين هانين اللزومتين وفيه نظر لان علافة اللزوم وعلاقة التنافي مما لايجتمعان بين الشيئين من جهة واحدة والايلزم اجتماع النقيضين فان صدق الاتصال اللزومي بينهما بحسب علاقة اللزوم يستلزم صدق السالبة المنفصلة العنادية بينهما على ما تقرر عندهم مع ان الموجبة المنفصلة العنادية ايضا صادقة بعلاقة التنافى وهما متنافيان وايضا يلزم صدق الموجبة اللزومية مع سالبتها بمثل هذا البيان فتفكر قيوله لا يجزم العقل

ع قوله واعترض عليه الصنى حاصله الن تنافى اللوازم لايدل على تنافى اللزومات لوكانت مستحيلة وانهايدل فى المازومات المكنة

س قوله وفيه نظر هذا النظر الموعود في مواضع عديدة

فى مواضع عديدة عم قوله فتفكر لوجود علاقة التنافي ايضاعلى مافرض وبين المتنافيين نصدق سالبة متصلة وايضا ينعقد سلب الاتصال اللزومي بين الملزوم ونقيض اللازم على ماتقر رعندهم وكل واحدمن دينك التاليين المتنافيين لازم للمقدم في الصورة المفروضة فتصدق الانصال اللزومي وسلبه فيها بين المقدم وكلا التاليين بالنظر الىكل واحك منهمالازم للمقدم ونقيض لازمه فالحق ان الشيء وانكان محالا لايكون ملز وما للنقيضين ولالنقيضه لان الاستلزام فرع علاقة اللزوم وهى منتفية ههنا واما استلزام عدم الزمان وجوده كاهوالمشهو رفليس ثمه بينهما استلزام بعسب الحقيقة لانطبيعة العدم لايقتضى الرجود وبالعكس بل فبلية وبعدية نستدعى وجود الزمان كامر تحقيقه ولأيلزم منهان لايكون بين المحالين ملازمة اصلا لانا لاننكرهامطله أبلبين الشيء ونغيضه وبينهوبين النقيضين وبقىبعد انظار دقيقة فتفكر (قوله او يعانك آه

ومنهم من قال انه لانجز مالعقل باستلزام محال محالا اوممكنا اصلا نعم التجريز لاحجرفيه وهو الحق فان العقل حاكم في عالم الراقع اذا كان شيء خارجا منه لم يكن تحت حكيه ومجرد فرضه له منه لابجرى في جربان الحكم وبقاً الاحكام في عالم التقدير مشكرك إلى الثاف الرفيس قبل التفادير والاوضاع في نفسير الكلية بالتي يمكن اجتباعها مع المقدم *وان

آه انت خبير بانه بجوزان يعلم العلاقة بالضرورة الفطرية اوالحدسية اوبالافتناص فبعدالعلم بهايجز مالعقل باللزوم كمامر الاترى ان الواجب لذاته موجب نام لمعلوله الأول فعدمه تعالى موجب تام لعدم المعلول الأول فاحن نجزم بانه اذاعكم الواجب تعالى لذاته عدم المعلول الاول البتة معان المقدم محال بالذات فقوله لا يجزم العقل باستلزام المحال للممكن ببن البطلان قموله وهو الحق آه افول بل هو باطل كما يشهد به المثال المذكور ويجوز أن يجزم العقل باحكام صادقة واقعة بين المعالين ابتدأ بحسب ما يحكم به منهومهما كمَّا يجزم بانه اذا كان زيد كليا لم يكن جزئيا واذا كلن حمارا كان ناهقا فأندفع مانقل عنه ان المراد نفى الجزم كليا او ابتداء فانه قد نجزم بهاذا كان لازمالجزم آخر كما اذا جز منا كلما وجد المعلول الاول وجد الواجب تعالى فيلزم ان نجزم بواسطة عكس النقيض كلمالم يوجد الواجب تعالى لم يوجد المعلول الأول انتهى * ولا يخفي عليك انكل واحد من الجزمين مترتبان على العلاقة العلية ابتدأ أوبالاستقلال اي لايكون بواسطة كون احدهما عكساللاخر مع عزل النظر عن تلك العلاقة و اما الجزم كليافبين الصادقين ايضا لايكون كلياالابعدالاطلاع على العلاقة وكونهامشعورا بها فيهما في جميع الاحيان لكل أحد على خلاف الامرين المحالين غير مسلم فهما والمحالان سيان في الجزم كليا المبانا ونفيا عند الاطلام بالعلاقة عدمه فنقكر قــــوله الرفيس وانكانت محالة في انفسها دبين بانهلوعيهمنا لزم ان لايصدق كلية اصلا فانه اذافرض المقدم مع عدم الغالى أومع وجوده لايستلزم الغالى ولاينافيه *و أور د

فبدالتقادير آه نقل عنه انه قيدالتقادير والأوضاع فينفسير الكليةاللزومية والعنادية بمايمكن اجتماعها معالمقدمجيث لانصادم اللزوم والعناد وانكانت ممتنعة لذاتها والاكذبت الكلية اذلوفرض المقدم مع وضع عدم النالى أومع وجودهلا يلازمه اولايعانده والايستلزم النقيضين أويعانده ويلازمه معا واجيب بان المحال جاز استبجابه للنقيضين ونعانك الهما وردبتغير الدليل بانه لولم يعتبر امكان الاجتماع لميتأتي الجزم بصدقها مطردا اذجواز الاستلزام لايوجب التعين واعترض عليه المصنى بانه حينتك يجب التقييد بالممكنات في انفسها حتى يحصل الجزم أذ على الوضع المحال جاز أن يستلزم وانلايستلزم أقول نحقيق المقام ان المقدم اذا استفل في الاقتضاء والاستدعاء او العناد لوجود العلاقة كما فىالكلية فلامدخل للاوضاع فيهاصلا والالميستقل هووحده بل مع انضام امر معه فاعتبار الاوضاع فيها كلا للتنبيه على انه مستقل بنفسه لا لانها منهمة للملزوم اوللمعانك فاذا لم يكن احد من الاوضاع مصادمة لللزوم اوللعناد لاينافي اعتبارها معه لحصول الجزم اذ يكغيه نفس المقدم وحده ولا يضره استحالة بعض الأوضاع في انفسها بخلاف ما اذا كان أحدهما مصادمة للزوم اوالعناد فانه بانضمامه اليه يورث الشك فيه بلالجزم بخلافه واماالجزئية فبجب أن يكون لمقدمهامدخل فىالاستدعاط او العنادفي الجملة ولايجب استقلاله فيهوالالكانت كلية فقد يعتبر هناك امر آخر ادا انضم هو الى المقدم يكفي المجموع في الاستدعاء أو العناد فيكون اللزوم

م قراء اويعانده اويلازمه والحق ان الملازمة والحق ان الملازمة والعائدة الكائرة مقط الملازمة وجوداً للظاهرة والمعائدة فلايكرن الشيء مازيها المتفيضة ولا للتقيضين والابدارم المتفيضة ولا المتفيضين والمبارة المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة بالمناسبة والمناسبة والمن

ع ولفائلت من والمسلم المنطقة ا المنطقة المنطق

عرقوله والايستارم المعدم الأطلاع على المرال المتناع المرال المتناع ولوازمه

 قرآه (ذا استقل آه المراد بالاستقلال استقلاله مع عدم الموانع اى اذا غلى وطبعة يكفى (المزوم والعناد فى الاستدعاء إنها هذا شامل الانتضاء العلق للمعلول ولاستدعا العلول للعلة

و قوله مصادمة اللزوم اى مصادمة بيئة ادمالم يعلم مصادمته لايمتنع للعقل ان يجزم بالكرم بالنظر الى نفس المقدم المستقل ف الاستدعا والعناد فقامل (قوله إنا لانماه

٢ قوله انالانسلم يمكن ان يقال ان معنى اللزوم الجزئي هوامتناع انفكاك النالي على بعض التقادير وهو كون المقدم مقارناللامر الذي هوشرط متهم للملزوم واذا لمبكن ذلك الامر ضروريا حسن مقارنة المفدم به كان ممكن العدم فلم يكن التالى لاز ماله في ذلك الحين فعجرد كون المقدممها لا دخلله في الجملة لايوجب صدق اللزوم فىذلك الحين مالم بكن الشرطيةضر ورياولهذافالواان الضرورة في مان الوصف لا يصدق الااذا كان الوصف ضرور باللذان في: مانه كما في قولنا كل منخسف مظلم بالضرورة وقت الانغسان لان الانغسان في زمانه اي وقت حيلولة الارض بين القمر والشبس ضروري للغمر فالانظلام المترتب عليه ايضاضر ورى بخلاف تحرك الاصابع مثلا فأنه ليس بضروري لذات الكانب اعني الانسأن وقت الكتابة لعدمضر ورة الكتابة لتلك الدات حين الكتابة والتعرك مترتب علمها فلأبكون ضرور بالهافي ذلك الحين وانكان ضروريالها بشرط الكتابة اعنى مجموع الدات ووصف الكتابة واذااخذذلك الشرطجز المقدم بان يجعل مجموع المشر وطوالشرطمقك مافيكون وجود ذلك الامراعني الشرط ضروريا عند تحقق المجموع فيصلق الملازمة كلية فنأمل والجواب عنه أن استلزام الشيء للشيء على تقدير حصول الأمر لايقتضى أن يكون ذلك الأمرضروري الحصول في زمان اللزوم نعم يجب أن يكون المعلول واجبا بالعلة التامة وبالقياس اليها وان كأنت ممكنة في زمان وجودها فان أمكانها وانكان مستلزماً لامكان العلول في ذلك الزمان الكنه قد يقد في الملازمة بينهما لامتناع تخلف العلول عن العلة المامة فالمقدم المقار زلذلك الامريكون مستلزما للتألى البتةفى ذلك الزمآن وان امكن بطلان النالى فيه لامكان زوال ذلك

الأمر فتأمل (قوله ويبقى آه

واوردعليهبان المحال المرازان يستلزم النقيضين وإن بعائدها فلانسلم عدم المدق*واجيب بان الهراد لم يحصل الجزم بصدقهما فان الامكان لايفيد الوجوب فيجب التقييد بالمكمات في انفسها * الرابع

او العناد بالقياس إلى المجموع كليا وبالقياس إلى طبيعة المقدم جزئياولا يجب ان يكون ذلك الامر الاخر ضروربا للمقدم حال اللزوم إو العناد كما ظن إنه لولم يكن ضروريا لبطل اللزوم اوالعناد فانه شرط لهما وامكان عدم الشرط ملز وم لامكان عدم المشر وطلانالاً نسلم أنه شرط اللز وم الجزئي أو العناد الجزئي فان معناه ان المقدم له مدخل في الاستدعاء اوالعناد وفي الجملة وهومتحقق سواءينضم اليهامر اولاينضم فتدبر واما الاتفاقية الكلية الحاصة فلاب فيهامن اعتبار الاوضاع الكائنة في نفس الامر واماني العامة فلابد ان يكون تلك الاوضاع مالايصادم القالي وانكانت ممتنعة لذاتها على ان بعضهم فالوا لااعتبار للاوضاع فيهما فان المقدم اذاكان ذائه معروضا فلامعنى لاعتبارها معه فتأمل قيوله واورده آه وانت خبير بعدم وروده ادلاملازمة مع التنافي ولامعاندة مع اللزوم كمامر فانقلت اذابطل استلزام مفهوم لما ينافيه فما شأن الاقيسة الخلفية التي بهايثبت الشيء على فرض عدمه كما يقال انعدم الزمانقبل الوجود وبعده يستلزم وجودهونحوه قلت تبين فيهاانه لوفرض شيء من تلك الاموركان هناك مايسوق الى ان هذا الفرض غير مطابق للواقع من حيث انه فرض النقيضين فيقال انا لوفرضناذلك الشي وتصورناه لعلمنا تحقق عدمه لاان لوتحقق هذا الشيع في الواقع لكإن عدمه متعنفا فيههذا اصل نافع فاحفظ قيصوله لان الامكان لايفيد الوجوب آهلان الوجوب ضرورة النقرر والوجودوهر بامتناع

الرابع الانتاقية قداعتبر فيهاصدى الطرفين وقديكنفينيها بعدى النالىفقط فيجوز تركيها من مقدم محال وتالى صادى فان الصادى فىنفس الامرياق على فريس كل محال صرح به الرئيس*والحق ان التالى لوكان منافية للمقدم لم يصدى الانتافية*والا

انحاء العدم فلايستفاد من التساوى ومن ههنا يقال ان الامكان موج للمهكن الى الجاعل الواجب لذاته بخصوصه اذلاوجود الا بالوجوب وهو بامتناع العدم وان هوالا بالوجوب الذاتي فبتم استناد الجافزات باسرها الى الواجب بالذات ار ماعداه فيعل من الشرايط والمنهمات قيوله الانفافية آه يعني لمالم يعتبر فيهااللزوم ومعنى الاتصال كون النالي حقا عند الاول فبجب فيها منصدق النالي والالم يكن حقاعلي النقدير ايضا فانه لا لزوم فيها حتى يصدق بانتفاقها ايضا اذ قد يجب فيها صدق التالي والمغدم محتمل فغد يعتبر فيها صدق الطرفين ويسهى بالخاصة وقل يكتني بصدق التالي ويسهى بالعامة فبجوز تركيبها عن مقدم محال وتال صادف ادالصادق في نفس الأمر يبقى على فرض كل محال غير مصادم والشبخ لم يقيد بعدم المصادمة فيرد عليه ما سيأتي وقيل عليه اذا صرق قولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فيصدق كلما لميكن الحمار ناهقا لم يكن الانسان ناطقا اتفاقية صادقة مع كذب الطرفين والالصدق قولنا قد يكون ادالميكن الحمار ناهقا كان الانسان ناطقا لوجوب موافقة احد النقيضين للشيء ونضم الى الاصل لينتج قد يكون ادالم يكن الحمار ناهنا كان ناهنا هن والجواب منع صدق العكس اذلاعكس للانفا قيات وقيل أن قوله هذا هني ممنوع فأن المقدم في التنبجة قول لانسبةله الى الوجود بل الى الغرض البعت واما

۲ قوله يبتى على فرض آهلان التغدير والفرض لا يعتبر فى الشى المحتق فى نفس الأمر مالم يكن بينهما علاقة (قوله والا بلزم

م قوله والايلزم اجتماع آه توضيعه أن التابى الصادق أوامكن صدقه فينفس الامر على تقدير صدق نقيضه ايضا فى نفس الآمر ولو بالأثفاف من غير استلزام من تلقاء النقيضين بلزم أمكان صدق النقيضين معاو اجتماعهما وانكان محالاً بالاتفاق بالضرورة (وفيهان امكان الاجتماع فىنفس الامر بأن يكون كل منهما ممكن الصدق بعسب الواقع ولوبالانفأ ق عال البتة واماامكان الأجتماع بدعني انه يمكن صدى الصادق فى الواقع مع فرض صدق الاخر الكاذب في الوافع يطريق الاتفاق فلانسلم استحالته فتدبر * والحق ان التناقض هو الأختلاف بين الشيئين بالإيحاب الساب بعيث يقتضي لذاته صدق احدهما كذب الاخر وبالعكس فلابتوافقان صدقا وكذبا معالا باللزوم ولابالانفاف ولا ينهدم اساس الانفصال

العنادى فنأمل س قوله ولو كانبطر يق الاثفاق آه فان قيل المعتبر فى صدف الانفاقية العامة صدق التالي فينفس الأمرمع فرض نفس المقدم لاصدقهكا فى الاتفاقية الخاصة فالمعتبر فى العامة محرد الفرض وهولا مصادم صدتي النالى في الواقع ولو كان نقيضاله لان الصادق لايضره فرض اي وألكان فلناهب لولم يكن بينهما علاقة التنافى اماالنقيضان فمتضادان لذائيهم لعلاقة التناقض ولأمعني لمجرد فرض المقدم الأفرض صدقه وانكان المفروض عالافلوامكن صدق احد النقيضين في الواقع مع فرض صدق الاخر يازم اجتماع النقيضين ويرفع الجزم بصدق المنفصلة العنادية لايقال أن اربد امكان اجنهاعهمافي نفس الامر فمنوع وان اربك امكان اجتماعهما فى الفرض فمسلم لكنه لايضر لانانقو لاذا التزمتم امكان صدق التالى فانفس الامر فلرصدق نقيضه إيضافيهايلزم أمكان اجتماع النيتيضين فىنفس الامر البنة وهوظاهر فتأمل م قوله قالشار المطالع آه يعنى الموجبة الانفاقية الخاصة انهانكون كلية اذا حكم

والاامكن اجتماع النتيضين ويسمى الاولى اتفاقية فاصة والثانية انفاقية عامة قبل ان الانفاقيات مشتملة على العلاقة لان المعية ممكنة فلها علة والفرق انها في اللزوميات مشعوريها بجلاى الانفاقيات * وفيه نظر لجواز انتكون اتفاقية *ومطلق

التالى فمأخوذ من موافقة الوجود فاى حال يفرض يكون معه صادقا انفاقا والا ببطل موافقة الوجود بذلك الفرض نعم لولزم من فرض وضع أن الحمار ليس بنا هق أنه ناهق كان خلفا أقول ان المقدم ههذا مصادم للتالي فانه نقيضه فكيف يمكن صدق التالي معه في نفس الامر مع فرضه وألا يلزم امكان اجتماع النقيضين في الواقع ولهذا قيل ان النالي في الانفاقية بجب انلا ينافي المقدم وتبعه المصنفره حيث فال والحق أن التالي لوكان منافيا للمقدم لم تصدق الانفافية والاامكن اجتماع النقيضين ولهذا يشكل الامر على الشبخ قال في الحاشية ان اجتماع النقيضين ولُوكان بطريق الاتفاق محال البتة فأفهم وقد يشترطف الانفاقية الخاصة الموجبة الكلية ان يكون طرافاها حقيقيتين اذلوكان احدهما خارجية جاز كذبها لعدم الموضوع في الحارج في بعض الاحيان فلم يتوافق فى المدى فى جميع الازمنة فندبر قـــوله وقبل ان الانفاقيات قال شارح المطالع ان المعية في الوجود امر ممكن فلا بدلها من علة موجبة الاانواغير مشعورة بهافي الانفاقيات وبجب ملاحظتها فياللزوميات وقس عليهاالانفصال الاتفاقي وأنت خبير بان مجرد الاتصال في التحقق لعلة موجبة لايكفي في كونه لعلاقة بحسبها يمتنع الافتراق بينهما في الواقع بل لابدان بكون ذلك الموجب موقعا للارتباط الافتقاري بينهما والألكان مجرد مصاحبة فى التعقق كهامر تحقيقه هذا لملاصة ماأوردعليه المصنفره وفيه أنايقاع الموجب ارتباطا افتقاريا

ومطلق العلية لايستوجب الارتباط ادا كانت بجهتين مختلفتين

ببنهما في الملازم مسلم واما في مجرد اللزوم فلا وأيضابهكن ان ينال لسنا نعنى به ان العلاقة في الاتفاقية مثلهافي اللزوم حتى اذا كانت مشعورة بها كانت لزومية بل نعنى به مجرد أثبانها فىالانفاقية ووجهالفرق بينهما بانها مشعورة بهاعلى سببل الوجوب في اللزومية دون الانفاقية ولا ينافي ذلك انفاقهما بغير هذاالوجه ايضا قيوله واذا كانت بجهتين آه اى يجوز ان تكون تلك العلة موجبة لكل وأحد منهما بجهة غير جهة البجاب الأخر ولايكونان متضايفين فلا يمتنع الأنفكاك بينهما لعلاقة ذاتية*اقول هذا في الملازمة وامافي مجرداللزوم فيكفى فيه وجودالعلاقة التي بها يمتنع انفكاك النالى عن المقدم لعلافة بينهما نعم مجرد المصاحبة وهي لا توجب الملازمة ومر الجواب عنه آنها فان فيل ان معلولي علة واحدة يستعفان ان يتلازما على الاطلاق سواء تعلق احدهما بالاخر اولم يتعلق اذكلما نحفق احدهما نحقفت العلةالموجبة وكلما نحققت العلة الموجبة نحقق الاخر قلنا البس اذاصدر اعن ذات واحدة فانماصد ورهماعنها بحيثيتين تغييد يتين لابحيثية واحدة فكل واحد منهما لابستلزمها الا من الجهة التي هي جهة المصدرية بالقياس اليه وهي ليست يستلزم الاخر الامن جهتها الاخرى فلا يتكرر الوسط فاذن اذالم يكن احدالمتلازمين علة موجبة للاخر لميكن التلازم بينهما الامن جهة استنادهما معا الى علة موجبة موقعة بينهما ارتباطا افتقاريا متكررا من الجهتين لكن لأعلى وجه الدائر المستحيل بل على سبيل آخر كما في المتضايفين الحقيقيين كذا مقفه الطوسي والمعلم للحكمة اليمانية عليهماما يستحقهما

الامر فلابل فيها من كون طوفيها مقبيين ادعل تدير كون اعدهما خارجية باركان بها اعدم الموضوق الخارف في بعض الارمنة فارميزوانقا في الصداق في جديم الارمنة والارضاع بغير هذا الروم كهابين بتواميل الإيمان كرون آه ٣ قوله بنلاز ماعلى الأطلاق آه اكبان جدي تشاكل منها، بالتباس آلى آلاخر مدين يكونا مثلار مين فالمراد بكونها

حيث اقتضا كل منهما بالقياس الى آلاخر حتى يكونا متلازمين فالمراد بكونهما مختلفين ان يكونا متلازمين س قوله فلا يتكر الاوسط قبل فيه بعث لان العلة اذا كانت موجبة كان التلازم من الجانبين فيتكرر الأوسطالبتة اذمعني اللزوم انبكون النالي ثابناعلي جميع تقادير المقدم المكنة الاجتماع مع المقدم فالفلك الأول مثلا بلزمه وجود العقل الاول على جميع تقاديره الممكنة الاجتماع مع وجود الفلك الأول ثم العقل الثاني لازم لوجود العقل الأول على جميع التقادير الممكنة الاجتماع مع وجود العقل الاوَّل فادن وجودهم انفدام جهات علة للفلك الأول كالأمكان والتعقل مستعيل وتغاير الجهتين لايضركا لا يخفى على المتأمل * وانت خبير بان العقل الاول مثلا من دون اعتبار جهة مصدرية للفلك الأول علة ناقصة له ومع اعتبارها معه علة تامةله وكذلك بالنسبة الى العقل الثاني والمفروض ان الجهتين تقبيد يتان متغاير نان غير متضايفين في التعقق الانتغاء العلاقة الذائبة بين نفسهما فان الامكان لايستلزم النعقل والوجوب فالعلة التامة للفلك الأول مغايرة بالذات للعله التامة للعقل الثاني وانكان فاعلهما واحدافان اخل الأوسط عله تامة لهما لم يتكرر بالضرورة فلاينتج الملازمة المطلوبة فكون الجهتمين لازمتين لوجودالعقلاالاول في نفس الامر لايجدى نفعالان وجودالعلة التامة لاحك دينك المعلولين لايستلزم وجودالمعلول الاخر لعلاقة طبيعية بينهما بالضرورة فتلك المتصلة انفاقية فبين المعاولين ايضامصاحبة اتفاقيةمن حيث انهانفق وجودعلة احدهما معوجودعلة الأخرا لاللنصادق بين الجهنين بل بمجرد المقارنة وان اخذ الأوسط ماهو علة

نائصة اعنى العقل الأول و درام بصد المرام بصد المرام بصد الكليث الكلية الكلية الكلية الكلية الكلية الكلية الكلية الكلية المستقلة المستقلة المستقلة من المستقلة من المراحة المستقلة من الارضاء الغير كن لك فان وجود العقل الليلة المستقلة من المراحة المستقلة ال

المامس قالوا الانتصال المقيني لايمكن الابين حزقين بخلاتً مأتفة الجم ومانفة الحلو * وذهب جباعة الى ان الانفصال مطلقـا لايقحصـل الامــن اثنيــن لازائــ ولا ناقص * مثل * مثل

ق___وله قالوا الانفصال آن اختلف القوم في كهية اجزاء الانفصال فعور بعضهم فوق الاثنين في منع الجمع والحلو دون الحقيقي اذنأليفه ليس الامن الشيء ونقيضه اومايساريه والنقيض انمايكون واحدا بخلاف منع الجمع والخلو افول انها هوفرق منغيرفارق اذالانفصال الواحد مطلقا لابعصل الا بين اثنين والمركب من الانفصالات يجوز تأليفه من اجزاء كثيرة من غير فرق بين الحقيقي وغيره كما لأيخفي تدبر وذهب قوم الى انه مطلقا لايتألف الامن اثنين نحسف بناء على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة وهي لانتصور الابين اثنين فقط فعنك ازديادالاجزاء يتعددالانفصال ومثل قولنا المفهوم اما واجب واماعتنع اوعكن ومثل هذا اماان يكون شجرا اوحبرا اوحبوانا وهذا اماان يكون لأشجرااولاحبرا أولاحيوانا منفصلات متعددة قال الفاصل اللاهوري انه مطلقا دمكن تأليفه من اجزاء فوق الاثنين واعترض المصنف على القول الاول بانه لانسلم ان الحقيقية لاتتركب الامن الشيء ونقيضه او مايساويه بل يجوز تأليفه عن الشيءاوعن الشيئين كل واحد منهما اخص من نقيضه كما في قولنا المفهوم اما واجب اوممتنع أو ممكن وعلى الثاني بانه أن أريد بقوله النسبة الواحدة لانتصور الابين اثنين ماتعم النسبة الانفصالية وغيرها فهومحل النزاع وان اربد غيرها فمسلم ولاينفعك وبالجملة يشمل الدليل على المصادرة وكل واحد من الامثلة المن كورة منفصلة حقيقية من غير نظر الى تعليلها الى المنفصلات

مثل كل مفهوم اما واجب اوممكن اوممنع مركب منحملية ومنفصلة ورعم بعضهم انه مطلقابيكن نركبه من اجزا تحوق اثنين *والحق هرالغاني لانالانفصال نسبة واحدة والنسبة المواحدة لانتصور الابين اثنين *وماقبل ان فيهمصادرة لانه ان اراد كل نسبة واحدة انفصالية اوغيرها فهو محل النزاع والافلايننع فدفوع بمايدفع به لزومها

وماقيل لو تركبت الحقيقية من ثلثة إجزا عظالجز الثالث اماصادق فبجتمع مع الجز الآخر اوكاذب فبرتفع مع الكاذب منهافلا بتعقق الانفصال الحقيقي بالقياس الى الجز الثالث فمدفوع بان اللازم منه نفي الانفصال الحقيقي بين كلواحد من الاجزاء بالقياس الى الثالث لانفيه بين مجموع الاجزاء الثلثة والحق عند المصنفره وغيره من اصحاب اليمين هو الغول الثاني وأجاب عما يرد عليه بقوله فمدفوع كماسيأتي قـــــولـه من حملية ومنفصلة آه يعنى انمثل قولنا المفهوم اماواجب اوعمتنع اوعمكن مركب منحملية ومنفصلة اذمعناه اما ان يكون المفهوم واجبا واما ان يكون ممتنعا اوعمكنا الاانه لما حذى منه احد طرفىالانفصال بوهم تأليفه من ثلثة اجزاءً أفول كلالملايجوز أن يكون المثال المذكور وغيره من الأمثلة مشتملة على منفصلتين حقيقيتين اوثلث منفصلات مانعة الجمع او الخلو فيقال ان معناه المفهوم اماواجب أوغيره وهو اما ممتنع اوعمكن وكذا اما ان يكون هذا الشيء شجرا اوحجرا واما ان يكون هذا الشيء شجرا أوحيوانا واما ان يكون هذا الشيء حجرا او حيوانا وكذا البوافي تأمل قـــوله فمدفوع آه يعنى ان الحكم مختلف بأختلاف الاوصاف فالتفصيل موقوف على الاجمال وتوضيحه أن العجهول هوالحكم بالاكبرعلى ذات الاصغر من حيث انها من جزئيات موضوعه والمعلوم في الكبرى هو الحكم بالأكبر

٩ قوله بل لابدمن النيسك وبعكران يستدل عليه بان النسبة مطلقا من الاحوال الانتزاعية للبنسوب بالقياس إلى النسوب اليه وبالعكس فومدتها وكثرتها انبا يكون لوحدة الشاف إليه والحل وكثرته كسائر المعانى الانتزاعية مع تعدد المضافية فلا يمكن وحدثها مع تعدد المضافى البه والحمل فنفكر (قولمان الصغرى آه

فى كبرى الاول فتأمل فالحقيقية لانتركب الامن قضية وتغيضها اومساوله ومانعة الجمع منها ومما هو اخص من نقيضها ومانعة الحلو منها ومما هواعم من نقيضها هذا المخالسادس ان منهم من ادعى اللزوم الجزئى بين كل امرين حتى النقيضين فلا يصلق السالية اللزومية بل الموجبة الحقيقية بل الانعاقية الكليات *وبرهن

على ذات الاصغر باعتبار كونها من جملة افراد الأوسطمم عزل اللحظ عن خصوصية تلك الذات فالحكم الأول من ميث التفصيل مطلوب من الحكم الثاني المعلوم بالأجمال فلا اشكال قال في الحاشية إن هذا الدفع انهايتم لو اعترض بلزوم المصادرة امالو اقتصر على منع كلية الكبرى فلايتم بللابد من التمسك بالدليل اودعوى البداهة فتدبر قيوله منهم من ادعى باب اللزوم الجزئي ليس بحسب الحقيقة لزوما اذالمقدم وحده ان كفي فكلي والا فلايكون هووحده مقدما وملزوما بل مع شيء آخر فيكون بالقياس الى النجموع كليا اقول نعم لكنه حينئذ بالقياس اليه وحده جزئي اذلامعني للزوم الجزئى الاان يكون لمقدمه فيه مدخل في الجملة وان لم يستقل كمآمر تحقيقه والقول الفصيل ان المقدم ان استقل في الاستدعا^ء فتحققاللزوم كليا وجز فيا والافاما ان يكون له مدخل في الاستدعاء بان يكون متممالعلته الموجبة فيكون اللزوم بالقياس اليه جزفيا وبالغياس الى المجموع كلياوان لميكن له مدخل اصلافان كانجيث اداضم اليه مايستلزمه بالاستقلال ينعقد اللزومفلا لزوم بينه وبين مايغرض لازمه لاكليا ولا جزئيا بلاللزوم ههنا بالحقيقة بين ماينضم الى ذلك المقدم ولازمه لابينه وبئين المقدم فلايصدق اللزوم الجزئى بين كل امرين اذايجاب مجموع الامرين لكل واحد

وبرهن عليه بالشكل الثالث وهو كلمانحنق مجموع الأمرين تعنق احدها وكلمانحنق المجموع تعنق الذر بل بالأول بعكس الصفرى فرام التنصى عنه بعض المحتنين بان المجموع انها يستلزم الجزا لوكان لكل من الاجزا " مدخل فى الافتضا " ومن البين أن الجزا الاخر لادخل له فى الافتضا و بل مجرى مجرى المشر وفيم ان اللزوم لايتنضى الافتضا والتأثير

ع فرله ان الصفرى على هذا اى على تغدير كون الصفرى جزئية سم قوله كلما تعنق الجموع آه اى انتاج الزوميتين ازومية بالمني الام سلم لكن لايضركا سبق (قولميستدعية آه

منهما لايستلزم صدق اللزوم الجزئي بالذات بان يقنضي احدهما للاخر بالذات ولوكان اقتضاء نافصا فلايقع الارنباط الافتقاري بينهما وان اريد ماهواعم بالذات اوبالعرض فهو ثابت بين كل امرين فلايضر في شيء من القوانين اذالمراد منها ماهو بالذات لأنه متعارى وهو غير ثابت يس كل امرين فلا اشكال فتفكر تفكرا صاد فا قسوله بل بالاول آه هكذا فد يكون اذا تحقق المدهما نحقق المجموع وكلما تحقق العموع تحقق الاخر وقبل ان الصغرى على هذا اتفاقية لفقدالعلاقة فلاينتج اللزومية وانت تعلم إنها عكس بقولهم كلما تحقق العجموع تحقق احدهما وهذه لزومية فهي ايضا لزومية قـــوله فرام النفصي آه هذا ماافاده شارح المطالع تحقيقه ان اللزوم بين الامرين منوطعلى الارتباط الافتقارى بينهما سواء كان الافتقار في تأليف سنخ مفهومه اوفى مصول التجوهر اوالوجود اوالوجوب فالعجموع اذا اقتضى لامر فاماان يكون لكل من بعضائه مدخل في الاقتضاء والتاثير بحيث يحصل من اجتماعها الموجب التام كان الملزوم والمقتضى مقيقة هوالمجموع اولامدهمافقط كان هوالمقتضى والملزوم بالحقيقة اولايكون لشيء منهما مدخل في الاقتضاء والتأثير اصلا لميكن المجموع موجبا له اصلا فانما يقتضى المجموع مقيقة اذاكان لكلواحد من اجزائه مدخل في الاقتضاء

فانه عبارة عن امتناع الانفكاف فارتباط الامرين بهذا النبط كانى فيه فالالشيخ ادا فرض المقدم مع عدم النالى استلزم عدم النالى فقال باستلزام المجموع الجزء ورام التفحى بعضم بانا لانسلم تلافح الكلية لجواز استحالة المجموع فعلى تقدير ثبوته ينفك عن الجزء وهو الحق *بنى

والتأثير فيه فاللازم اذا كان لكل واحد من بعضاته كان الملزوم والمقتضى بالحقيقة بعضاته الاخرى البتة لاستحالة افتضاء الشيء لنفسه فاذالم يقتضيه تلك الاجزاء لم يقتضيه المجموع نعم يستدعيه من حيث افتقاره في سنخ تأليفه اليه بحيث بمتنع انفكاكه عنه ولا يقع بهذاالقدر ارتباط افتقارى بين اجزائه حتى تصدق الملازمة بينهمافاستلزام المجموع للجزء على سبيل الافتضاء انهايتأتي باقتضاء الجزء الاخر منهله ومن المعلوم ان الجزء الاخر ههنا ممالا دخاله في الاقتضاء لذلك الجزءبل هو اجنبي بالقياس اليه يجرى مجرى الحشو فاذا استلزم مجموع الانسان واللاانسان مثلاللانسان لايلزم منه استلزام اللاانسان للانسان مالم يقع بينهما ارتباط افتقارى نحاصله ان المجموع انمايستلزم الجزء بحبث بازم منه استلزام الجزء لجزء آخر منه لوكان لكل من الاجزاء مدخل في الاقتضاء والتأثير وهو ممنوع فأندفع مايورد عليه اناللزوم لايقتضىالتأثير فانه المتناع الانعكاك فارتباط الامرين بالكلية والجزئية كاف فيه فبجوز استلزام الكل للجزء من غير مدخلية الجزء الاخر في الاقتضاء فان ذلك المحقق لاينكر الاستلزام بين الكل والجزء مطلقا بل بجبث يلزم منه استلزام الاجزاء بعضها لبعض فتفكر ق_وله فالالشيخ آه لايذهب عليك ان هذا انمايدل على الاستلزام بين. آلمجموع وجزئه لامن تلك الحيثية بل بحيثية اخرى اعنى جهة الاستدعاء من حيث افتقاره اليه في سانح التأليف على ماحققناه آنفاوانكاره لايتعقل من السفهاء فضلا عن العقلاء فافهم قيوله بعضهم آه حاصله منع م قوله نمو بسان عبدة أم هذا الاستدعاء من قبيل استدعاء الداول للما أدائد اقتقد من قبيل المنافذة من قبيل الداول الما أدائد اقتقد يكون الاجزاء علة للافتقار الامن حيث التأخيف المنافذة المنافزة ال

 ولهفاندفع مأبوردعليه آهف االابراد ماذكره الفاضل اللاهورى ومن تبعه كالمنف ميث صدقه ودققه
 ستاه الدينا قالد في قيل الدينا قالد في قيل الدينا قالد في قيل الدينا قال الدينا قال

و تعلق المن تلك الميثية المحيثية بلزم منها استلزام الجزء اللجزء الاخر فتدر (قوله بما حققه آه بنى شىء وهوانا ندى ذلك اللزومبين كل امرين واقعين ونبرهن عليه باخذ تلك الكلية باعتبار النقادير الواقعية فتبطل الاتفافية الكلية الخاصة فتأمل فخصل كل امرين احدهما رفع الاخر فهما نقيضان ومن ثبه قالوا ان التناقض من النسب المتكررة وان لكل شىء نقيضا *ومانيل

الكلية أذبجوز ان يكون ثبوت هذا المجموع محالا فعلى تقدير وقرعه لا يبقى اللزوم بينه وبين جزئه فينفك عنه وانت خبير بان تحقق الشيء لايستلزم انتفاقه على مامر فباستلزامه لانفكاك الجزء يبطل نفسه فافهم قـــوله بني شيء آه يعنى لو ادعينا اللز وم الجزئي بين كل امرين واقعين بالدليل المذكور باخذ الكلية باعتبار التقادير الواقعية بطلت الاتفاقية الكلية الخاصة فلاسبيل بهذا الجراب الى دفعه وقرى الشك وانت خبير بانه ايضا مدفوع بماحققته سابقا فافهم على ان هذه الملازمة وماسبق عليها منفرعة على علاقة الكلية والجزئية ولا ريب في انها بمعض فرضنا والتزامنا فهي الزامية لا تحقيقية واقعية والمنكر انهاينكر هذه دون تلك فتأمل قــــوله كل امرين احدهماآه هذا يعم المفرد والمركب ويعم الرفع والمرفوع فيستقيم قولهم ان التناقض من النسب المتكررة فانه اذا كان احدهما رفعا للاخر كان الأخر مرفوعا به البتة قال السيد قدس سره نقيض المفرد يوعفف على وجهين احدهما ان يلاحظ المفرد بنفس مفهومه ويدخل عليه النفي فيكون بمعنى العدول وثانيهماان يلاحظ ويعتبرنسبته الى شيء ويرفع تلك النسبة فيكون بمعنى السلب أقول لأريب في انه إذا اخذ نقيض الشيء بمعنى رفعه فانمايوع خذ من حيث هوسلبه من غير اعتبار ثبوت هذا السلب في نفسه اولشيء

م قراه بها حتنته التالي التعنيق الذي من المستازام الجور للجر فقد كر من و للجر فقد كر المؤدو على من المؤدو على من والمؤدو المؤدو الم

وما قبل ان النصورات لانقايض لها فهو بعشى آخر*ههنا شك وهو إنا اذا اخذنا جميع المهومات بجيث لايشد عنها شىء فرفمه نقيضه وذلك داخل فى الجميع فيلزم كون الجزء نقيض الكل وهومحال *ومثله

حتى يكون بمعنى العدول فهو لامحالة بمعنى السلب البعت والنحو الثانى فىالحقيقة رفع للنسبة لاالمفرد كما لايخنىعلى سليم الفطرة فسلبه مقصور على الوجه الأول بمعنى السلب المحض تماعلم انالسلب قد يضاف الى نفس الماهمة وقد يضاف الى وجودها فلامحالة يضاف الى الذات اذالوجودانها هو حقيقته نفس صير ورةالذات في ظرف ماعلى أن الاضافة الى الوجود انهاهي اسناد الى نفس الوجود لاالى وجود الوجود ولذا قال المعلم الاول للحكمة اليمانية النقيض الصريح الحقيقي إنها هو السلب لاالمرفوع به نعم على التجوز فلا يكون التناقض من الطرفين الأعلى المجاز قـــوله وما قيل آه يعني من قال أن التصور لانقيض له فهو بمعنى آخر وهو المانع عن تحققه في نفسه اذقك يفسر التناقض بالنمانع بين الامرين بحسب الوجود في نفس الامر وهو انعا يتحقق فىالعقود فانالحيوان واللاحيوان مثلا مما يتحققان فى الوجود بخلاف زيد كانب وزيد ليس بكانب وما حققناه يعم الكل قـــوله وهمنا شك آه داصله انا اذا اخذنا مجموع المفهومات بأسرها بحيث لأيبقي مفهوم خارج عنه وله رفع البتة وهو نقيضه وذلك منهوم داخل فىالحجموع بناع على الفرض فيلزم كون الجز ^عنقيضا للكل وهو بال<mark>مل وا</mark>لمشهور في حله على ما سيأتي ان هذا العجموع لماكان من الممتنعات فيستلزم محالاً آخر ولا حجر فيه فتأمل لاأقول ويمكن ان

ا قوله ثم اعلم ان السلب ومن ههانا النفع مايتوم ومن ههانا النفع مايتوم لل النفع مايتوم المتور وقع المتوروبية من متحود الاضافات الوجود المتوروبية على المتوروبية المتو

س قوله على ان الأضافة وبهذا يظهور ان الساك الإيضائي هفيمة الآلي فضي ذات مااضي الملكة الآلي وجود الأالم بتده الع مايستدن الميم اللذات فوقع الوجود ساب نشسه لا وجوده في الخيال الساب مقدور الأضافة الى الوجود ليس بشيء اومأول فتكل

عم قوله وما مقتناه اى بعنى رفع الشيء ه قوله وهو باطل و يمكن ان بقال لانسام المتعالة كون النقيض من الاجزاء الخارجية المتعالة كون النقيض من الاجزاء الخارجية المتعارفة للاجزاء العرفية مناه والعلم فأنه سأب الرجود والوجزد جزمته وإندائه عال رفتر راويبا يحتى في المتعارفة الأول و فتفكر (قوله نفس مفهوم آه

ومثله يورد على نفاير النسبة للمنتسبين *وحله ان اعتبار جميع المفهو مات يقتض إن لاتقف عند حدوعكم الزيادة يقتض الوقوف الى حد فأخذ الجميع كذلك اعتبار للمتنافيين فتدبر * وتنافض الفضيتين اختلافهما بحيث يقتض لذاته صدق كل كذب يجاب عنه بان للرفع اعتبارين اعتبار انه بطلان للشيء وانتفاوعه فيستحيل تقومه وتقرره في العين والذهن كسافر الاعدام واعتبار مفهومه الممثل في الذهن فهو من المتصورات المكنة في انفسها والفرق بين الاعتبارين بالعنوان والمعنون فهو جزء للمجموع بالاعتبار الثاني ونقيضه بالاعتبار الاول فقط* وبوجه آخر ان ذلك الرفع من حيث هو رفع لهذا العجموع بخصوصه نقيض وباعتبار كونه رفعا اشيء ما مع عزل اللعظ عن خصوص القيد جزع فان مناط الجزئية طباع كونه فردا من المفهوم والخصوصية ملغاة في طباع سنخ الفردية وبوجه آخران ذلك الهجموع ليس له وجودف العين والذهن اصلا وانها المتصور منه نفس مفهوم المجموع المخصوص فليس ههناكل ولا جزء فضلا عن أن يكون نقيضه جزأمنه فتفكر وتدبر قـــوله ومثله يوردآه اى مثلهذا الشك يرد على قولهم أن النسبة مغايرة للمنتسبين وموعزة وخارجة عنهما بانا اذا اخذنا مجموع النسب بحيث لايشد عنه نسبة وجدنا نسبة هذا المجموع الى كل من ابعاضه داخلة فيه لكونها من النسب فيتقدم عليه بالطبع* وحله المشهور ماسبق في الشك الأول أقول في حله على طبق ماقلنا سابقا وهو ان النسبة بماهى متعلقة بالطرفين المخصوصين متأخرة عنهما ومن حيث إنها نسبة مالاياحظ خصوص الطرفين داخلة في المجموع اذالملحوظ افراد مفهوم النسبة بماهى نسبة مععزل اللحظ عن الخصوصية لانها ملغاة في حصول طباع الفردية قـــوله وحله آه هذا هوالمشهور حاصلهان هذاالفرض

ا قوله ننس مفهوم المجموع آهلان الأمور لغير المتناهية لايمكن اليدرك تفصيلا فأن المدرك انماهو المفهوم الاجمالي وان كان متعصرا في فرد ولا يخفى عليك ان عداالجواب يندفعبه هذا الشكالذي قرره بعض العققين بانااذاخذنا جميم المفهومات باسرها بجميع الاعتبارات والحيثيات سواء لوحظ بعنوان المفهومية اولاوسوا كان حاصلاحين الفرض اولا. ولاشك أن رفعه داخل فيه باي اعتبار اخل فيلزم كون نقيضه بها هو نقبضه جزئه كذا الشك الثاني بانا اذا اخذنا جميع النسب سواء كانت ماحوظة بعنوان المفهومية اولاوسواع كانت حاصلة حين الفرض اولا ولاريب في ال لحاظ جميع نسبة الى كل واحد من اجزائه وليست تلك النسبة خارجة عنه والالم يومفذ الجميع فيلزم تقدم النسبة على الطرفين ووجه الدفع ظاهر لان هذا المجموع ليس فى الخارج وهوظاهر وليسف الذهن لان الحاصل فيه عنوان جميع المفهومات وهو غيره فليس ههناف التقيقة شيع ونقيضه ولانسبة والطرفيها فضلا عن تقدم النسبة وتقوم الشيء بنقيضه ولايندفع بالوجهين السابقين عليه كما لا يخفى على المتأمل س قوله هذاهو المشهوراي باعتبار الحال والا فالمشهور كما قررناه منع امكان المفروض في نفسه وهذا المنع لامكان المفروض اولاثم امكان المفروض ثانيا وبالتبع (قوله ولايقتضيآه

الأخرى وبالعكس وذلك بالأبيجاب والسلب إذا كان وفعه بعينه فلابل من إتحاد النسبة الحكيبة وقصروه في الوحدات الثمانية المشهورة وبعضهم ادرج بعضها في بعض * وهينا يكاد ان لايمكن فضلا عن امكان المفروض اذاعتبار المفهومات لايقفي عند حد فاعتبار ها بحدث لايمقي شيء منها إنهايتصور عند الوقوق اليه فاعتبار تلك المفهومات بتلك الحشة عالا يتصور اذهو اعتبار للمتنافيين في انفسهما وبحسب الاخذ والاعتبار وفيه نظر فان اعتبار الامور اللامتناهية على التفصيل عمالايقني عثب حد فاعتبارها مفصلة بتلك الحشية عما لايمكن واما اخذها باللحاظ الاجمالي المحيط فلمس عمالاتفن عند حد ولأيقنضي الوقوف عنده كمااذا لاحظنا جزئيات العدد بوجه اجمالي وحكمنا عليهاجكم صادق مستفرق لجميع آحادها من غيرلزوم الوقوف عند حد في الواقع فلامنافات بين عدم وقوفهاعند مدفي الواقع وفي اللعاظ التفصيلي وبين اعتبارها بالاجمالي بحيث لايشذ عنهاشيء ولعل قولهفندبر اشارة الى هذا إذول ليس في اللحاظ الأجمالي الا أمر كلي مر آة لملاحظة تلك المفهومات فليس ههذا كل ولا جزعلاعينا ولا ذهنا حتى بلزم المحال فافهم قيروله اذا كان آه الى الاختلاف المذكور انها يكون بالايجاب والسلب اذاكان السلب , فعا لذلك الابجاب بعينه وذلك عند اتحاد النسبة وشرطوا لاتحادها ثمانية وحدات اذ باختلافها تختلف النسبة وهذا اولى من جعلها شروطا للتناقض بالاستقلال والحق ان وحدة نحوالحمل ايضا من الشروط فلابد من اعتبارها فوق الثمانية قيوله وبعضهم آه اعتبر الفار ابي لحصول وحدة النسبة ثلث وحدات وحدة الموضوع والمحمول والزمان وادرج وحدة الشرط والجزء والكل في الموضوع والبوافي غير

به ولمولاينتشي الرؤو عندادا لا يقتضي ووون المأحوط عند عند المستوفوان المتلاق المتكور الماينتشي بالنظام المتكور الماينتشي بالنظر الى ذات صدق الكل كنب بالاتواد عند أقاد آم اله يكون السية الحاكمة المتي في الموجمة بعبشا اللسبة الماكمة التي في الموجمة بعبشا المسلمة لا كهاز عبدالمتأخر ون المحاد النسبة التقبيدية التي من مورد المحاد النسبة التقبيدية التي من مورد المحاد إلى المحاد عندالما المحاد الم

وهمنا شك وهوان الابجاب نتيض السلب ومن انكره فغرق الاجهاع وسلب السلب ايضا و فعه فثبت لشع، واحد نقيضان ومن تشبث بالعينية فقد اخطأ فان تفاير المهوم ضرورى وهو حسين * * * * * * *

الزمان في المعمول *و اعترض عليه بان التخصيص ببطل في العكس واختلاف الشرط قد يوجب اختلاف المعمول والزمان كالكان ففي اعتبار الزمان برأسه دون المكان ترجيح من غير مرجح قال الامامره اعتبار ودنة الزمان لنوضبح انها ملاك الامر في التناقض فاقتصر البعض على وحدتين باندراج وحدة الزمان في المحمول والخقان كلامن الوحدات الثمانية شرط برأسها لافادة وحدة النسبة غير مندرجة بعضها في البعض قيوله رههنا شكآه هذا الشك يتوجه على ما قرروه من ان التناقض لايناني الابين الشيئين فقط توضيعه ان العدم نقيض الوجود والوجود نقيض العدم بناء على قاعدة النكرار وعليه انعقد الاجماع فمن انكره فخرقه وعدم العدم ايضا نقيضه فللعدم نقيضان ومن ذهب الى عينيتهما فان اراد بحسب المفهوم فممنوع فان تصور عدم العدم يتوقف على تصور العدم دون الوجود وان اراد بحسب المصداق فيكفينا النغاير بحسب المفهوم وهوضروري على ان مصداق الوجود جهة النقرر بخلاف سلب العدم وان كانا متصادقين في نفس الامر أقول ان اردت بكون التناقض من النسب المنكررة ان احدهما انكان رفعا صريحا للاخر كان الاخر ايضا كذلك فممنوع لاينعقد عليه الاجماع ويدل البرهان على بطلانه وان اردت ان الأخر يجب ان يكون مرفوعا به ويطلق النقيض عليه ايضا ولو بالتجوز فمسلم ولااستحالة في ان يكون لشيء واحد نقيضان بان يكون احدهما رفعه

۲ فوله بخلای ساب العدم اندمدافه نفس الموضوع مقیسالی العدم السلوب عنموصدی سلب العدم قدیکون فی مرتبة الماهیة دون الوجود (قوله لکنه نعم الحل إن السلب لايضاق حقيقة الا إلى الوجود في نفسه أولغيره فسلب السلب رفع وجود السلب وهو إما في قوة الموجبة السالية الموضوع أو الموجبة السالية المحصول فسلب السلب السالية السالية نقيض الموجبة السالية لاالسالية المحصلة فتفكر وتشكر

والاخر مرفوعا به فافهم قـــوله نعم الحل آه توضيعه ان العدم اذا كأن بمعنى السلب البسيط اى رفع الوجود في نفسه اولغيره رفعا محصنا فنقيضه الوجود لأعدم العدم اذهوبهعني رفع وجود العدم اذالعدم انهايضاف الى الوجود ووجود العدم اما في قوة الموجبة السالبة المحمول أو الموجبة السالبة الموضوع فعدم العدم السالبة المعمول أوالموضوع فهمانقيضان لموجبتهما لا للسالبة البسيطة التي هي العدم و اذا كان العدم بمعنى ثبوت السلب فهوفي قوة الموجبة السالبة المعمول او الموضوع فلايكون الوجود نقيضا له بل نقيضه عدم العدم اى السالبة السالبة المحمول اوالموضوع هذا ماافأده العلامة الدوانيره أقول فيه نظر وهوانا لانسلم انعدم العدم في قوة السالبة السالبة المحمول او الموضوع لملا يجوز ان يكون رفعالنفس العقد السلبي من غير اعتبار ثبوت السلب نعم لمالم يكن له مفهوم محصل في شيء من العقود اعتبر لأزمه اعنى الا يجاب اجراء للاحكام وما ذكر من كون العدم مقصور الاضافة الى الوجود فممنوع ومانقول لما هو بازاء اثر الجعل البسيط وهو مرتبة سنخ قوام الذاب المتقدمة على الوجود فالفتوى على ان الليس المطلق قد يضاف إلى نفس الشيء وقد يضاف الى صير ورته وما قيل انه اذا اضيف في بادى اللعظ الى نفس الشيء فهو بالحقيقة مضاف الى وجوده ليس بشيء بل الامر بالعكس اذمقيقة الوجودانها هي نفس صيرورة الشيء في العين أو الذهن فأذن يقال الوجود أنها يقصل منه نفس

ثم تغتلفان كما لكانب الكليمتين وصل في الجيزيمتين وجهة فان رفع كل كيفية كيفية الهرى ومن اثبته بين المطلقتين الوفتيتين تغيلا بانها كالشخصية فنف غلط فان اللبوت في وقت معين مجهوز رفعه برفع الوقت* فالتقيض للضرورية المكنة العامة ولك الابة المطلقة العامة *دهى

الشيءالموجود لاعلى معنى انالهبدأ نفس مفهوم المشتق بل على معنى ان مايطابق معنى الوجود هو نفس الشيء الموجود فسلب الوجود يرجع بالحقيقة الى ليسيةالذاتوان كان في بادى اللحظ مضافا الى مفهوم الصيرورة ولايبعل ان يراد من قوله العدم مقصور الأضافة إلى الوجود هذا المعنى لكنه لايفيد لدفع النظر فتفكر قـــوله وجهة آه اى ببجب الاختلاف بحسب الجهة الكذب الضرور ثبين كقولنا الانسان كانب بالضرورة وليس بكانب بالضرورة وصدق الممكنتين كما في المثال المذكور فترفع كيفية اخرى اقول علمناكسابقا ان جهة الايجاب بعينها جهة السلب اذهر قاطع للربط الايجابي مع كيفية فنقيض كل موجهة من جنسها فتعرف وتفكر قــــولـه ومن اثبته بين المطلقتين الوقتيتين آه المطلقة الوقتية ما يحكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين قال صاحب الكشف هي كالشخصية لكونها مقيدة بوقت معين فنقيضها من جنسها وهي المطلقة الوقتية وأجيب عنه بانالانسلم أن رفع النسبة مقيدة بوقت معين يساوي رفع النسبة المقيدة بذلك الوقت لجواز صدق الثاني بانتناء الوقت دون الاول وهو منهوم السالبة المطلقة الوقتية اقول لواختار هذا نظرا الى تحقيقنا

م قرلة لكنه لاينيل لانهيرجب إن يكون عمل المبدئ قرة السالية السالية المجور العام الرائع على المبدئ على المبدئ السابي ورفع المنورة السابي ورفع المنورة السابي ورفع المنورة السابية المبدئ الوالموسوع تعم ليس له منهوم على المبدئ على المبدئ المنافرة ويقم المبدئ المبد

بوله لكان إصوب لان منهرم السالية الماطلة الرفتية وقع المسبق المبادة بناء على المطلقة الرفتية وقع المسبق المبادئ بناء وقعات المرافقة المسبقة ا

٣ قوله وماينا قضهما لان الدوام الدهري عبارة عن عدم مسبوقية الوجود بالعدم الصريح في ودعاء الدهر فهو منعصر فيما هوسر مدى الوجود كالواجب فالايهاب الدائم بالدوام الدهرى نقيضه اللادوام الدهرى دون السالبة المطلقة العامة الدهرية لجواز كذبهما معابناء على حدوث العالم حدوثا دهريا فاذا وجد الشي في دهر من يعد العدم الصريع وقع الوجود في حد الدوام بدلامنه فيبطل العدم ولايصدق السالبة المطلقة ألعامة الدهرية واللادوام الدوري ايضاكاذب لأن مسبوقية الوجود بالعدم الصريح فرع الدوام الدهرى لاستارامه اطلاف الدهرى اذاعرفت هذافنقيض الدائمة الزمانية المطلقة المنتشرة, الدائمة الدهرية رفع الدوام الدهرى المساوقة العدوث الذاف لاالمطلقة العامة الدهرية الاان اللادوام الدهري كنفية غير مشهورة وغير معك ودةمن الموجهات المتعارفة والحق ان اللادائمة الدهرية عايجا اعتبارها والدهول عنها بعيدعن المعملين وهي على مختار القدماء سالبةدائمة كماحققناه

معمر ٣ قوله أووضية أووقنية منتشرة كانت أومتعينة فهان أربع فضايا عكم فيها بسلب الضرورة من الجانب الخالق للنسبة المكرة هي المكنة العامة والجينية والمكنة الوقتية والمكنة الدائمة (قوله

وهى اعم من المطلقة المنتشرة المعكدة الاعكدة فيها بالمعلية في وقت ماولسوروة العامة المجتبة المعكنة الاعكدة وفيها بالمعلية ولاوتية وللعرفية العامة المجتبة المعكنة الاعكدة المحكرة فيها بالمعلية الموسقية وللوقتية المعلنة المعكنة الوقتية المحكرة فيها بالمعلية المحكنة الوقتية المحكرة فيها بسلب الضرورة المنتشرة المعلنة المعكنة الداقية العكرة فيها المحالة المعكنة الداقية العالم وغيا المالية والمحركية فضية متصددة ورفع المتحدد متعدد وهو رفع إعلا والمركبة فضية متصددة ورفع المتحدد متعدد وهو رفع إعد المجلوبين على سبيل منع الخار والكلية منها الابتناوت عند المجليل والمركبية منها لابتناوت عند المجليل والمركبية من نقيض المجلوبين واذا اربد من النقيض هينا عم من الصرمح واللازم المساوى فلايستبعد في كونه شرطية اوموجبة * بخلاق المساوى فلايستبعد في كونه شرطية اوموجبة * بخلاق

يلان الجزوية فان موضوع الابجاب والسلب فيها واحد المؤرقينان اعم من المركبة ونقيض الاعم اخص من نقيض الأعراض عن فالطريق هناك ان يرد ديين نقيض الجزئين بالنسبة الى كل فرد من الموضوع فهى فضية مبلية مردة المحمول وبعد الملاعات على حقايق المركبات ونقايش السافط تنهكن من استخراج التفاصيل*وقى الشرطيات بعد الاختلاق كيفا وكها بجب الاتحاد فى الجنس والذيع فافهم الخمية مع بقاء الصلى والسنتي والسنوى تبديل طرق الفضية مع بقاء الصلى والسنق والكيفى وربها يملك على القضية الماسات منه أذا كان اخص لازم*والسالية الكلية تعكس كنتسها بالحاق وهوهنا ضم نقيض العكس مع الاصل لينتاج الحال فصرى النظيفيض مع الاصل منتاخ يتجب صدى العكس معه وهو المطلوب وقولنا الاشء من الجاسم بعندى العكس معه وهو المطلوب وقولنا الاشء من الجسم بعندى العكس

انتفاء المقيد بانتفاء القيد وكذلك البيان في الممكنة العامة والضرورية فان الضرورية مادام الذات وسلبها عمايتنا قضان لاهى والسلب المقيد بمادام الذات لكذبهما بانتفا الذات والضرورة المقيدة بالوةت أوبالوصف وسلبهما مما يتناقضان لأهما والسلب المقبل بهما لكذبهما بانتفاء الوقت أوالوصف فنوله سوالب هذه الموجهات اراديها الموجهات التي حكم فيها بسلب الكيفية كالمهكنة موجبات كانت اوسوالب اذ الحكم المذكور لاينختص بالسوال اذالموجبات ايضا منهاكذلك فان ضرورة النسبة السلبية في وقت مثلاو سلبها ممايتنا قضان لأهن وسلبها المقيد بالوقت لكذبهما بانتفاء الوقت فتفكر ق وله اذا كان اخص لازم آهاى يعتبر في كون القضية عكسا ان يكون اخص من العقود اللازمة في عكسها وهذا مجرد الاصطلاح قبوله وهو همناآه انبا ذل همنا لان المستعمل في العكوس هذا الغرد منه واما الحلق المطلق فهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه قيرله وقولنا لاشيءآه ماصله ان الاصل المأخوذ بحسب الخارج يصدق عكسه لصدق

م قوله مجرد اصطلاح وهوالانسب من اعتبار الاعملان|الاخص|ذكانلازماكان الاعم (يضا لازما من غيرعكس الى غير النهائية لو إخان خارجية فعكسه صادق باننما البوضوع ليطلان لاتناهى الإبعاد وإن إخانت حقيقية فينغنا صدقها لا يكل كل عنه تعدى اصدقها لان كل كل عنه بعد في العابد لا الى نهاية جسم *والسالية الجريبة لا نتعكس إصلا لا الى جزئية ولا الى كلية لجواز عموم الموضوع الولفتيم والموجبة معلقات التحك يقتضى الاجتماع لا كلية لجواز عموم المحيول أو إلنالى منكان شابا شيخ كان شابا المحيول فيه النسبة فعكسه بعض منكان شابا شيخ وقولنا كل شيخ عان شابا المحيول فيه النسبة فعكسه بعض المنبئ المناسف بغرج ويتعكس الى ماينافضه والسران منكان شابا بشيخ وقولنا كل الميانفية والسران من الانسان بغرج ويتعكس الى ماينافضه والسران الوضوع ويتعلى في الميانفية والسران الوعلى افراده الاريكون نفس مفهومه لاعمس للبنتم لاتحال الانتاقية تتعكس الى العبدى وأما جسب الجهة فين السوالب الكلية تتعكس الى العبن العالم ورية

السالبة عنى عدم الموضوع في الخارج اذا الابعاد اللامتناهية غير موجودة بحسب المقينة محموع الصدق لصدق بعض ما لورجد كان ممندا في الجهات الآالى نهاية فهو بحيث لووجد كان ممندا في الجهات الآالى نهاية فهو بحيث لووجد كان جسما وهو ينعكس الحماء اينافته قسوله كل شيخ الديمناه بعض ما يصدق عليه الشاب في احد الازمنة وهو البراد عند الشيخ كان شيخا فائنه في احد الازمنة وهو البراد عند الشيخ كان شيخا فائنه في احد الازمنة وهو والسر آه الحل المتعالف ما ينبل كون الموضوع من جزئيات المحمول اوما هو فرد الاحدها فرد للاخر في الجلة وهذا المحمول اوما هو فرد الاحدها فرد للاخر في الجلة وهذا هو المحمورات فلا يكون بعض النوع انسان في أعمل منهوم النوع ليس فردا من الانسان ولا ما يلود المنهم الاعتبارى فكرن الانسان ولا بالنود الغيرة الخيدي في المحمورات الاعتبارى فكرن الانسان ولا بالنود الغيرة المنازع المنازع المناز عليه فردا اعتباريا الملازسان من حيث هو لا تجدي ننعا العبره فردا اعتباريا الملائسان من حيث هولا تجدي ننعا العبور فردا اعتباريا الملائسان من حيث هولا تجدي ننعا العبور فردا اعتباريا الملائسان من حيث هولا تجدي ننعا العبور فردا اعتباريا الملائسان من حيث هولا تجدي ننعا العبور فردا اعتباريا الملائسان من حيث هولا تجدي ننعا العبور فردا اعتباريا الملائسان من حيث هولا تجدي ننعا

اله لابد من التجريد في كان عن الماضى في العكس دون الاصل فلم الماضى في الجواب ان لنظ المضنى حيث قال التجول الماضنى حيث قال التجول الماضنى حيث قال التجول الم ولمانا بعض من كان شابا شيخ سو قوله عذا هو الماضى الماضى مابع المجاة وماضى الماضى الماضية في المنطق والمؤسسة في المنطق فالمعتبر وجود ولما لابحيدي نفعا فلايكون قولنا عبو لماليكون في المنطق فالمعتبر وجود عبد المناسنين لاعلى التعيين عام ولما لابحيان المناسنين لاعلى التعيين عام المناسنين لاعلى التعيين عام ولما المناسنين لاعلى التعيين عام ولما للنسان وجاب الاسان عام ولما للنسان وجابان يراد به الانسان وعانا يراد به الانسان عب من الانسان وعانا يراد به الانسان عب حدث الانسان وعانا يراد به الانسان عب حدث الانسان وعانا يراد به الانسان عب حدث الانسان وعانا عسم عناها التحسيد عبد الانسان وعانا عسم عناها التحسيد عبد الانسان عبد عناها التحسيد عبد الانسان عبد عناها التحسيد عبد الانسان عبد المناسنة عناها المناسنة عناها التحسيد عبد الانسان عبد عناها التحسيد عبد الانسان عبد عناها التحسيد عبد الانسان عبد عبد عبد الانسان عبد عبد الانسان عبد عبد عبد الانسان عبد عبد عبد عبد الانسان عبد عبد عبد عبد عبد عبد عبد الانسان عبد عبد عبد عبد الانسان عبد عبد عبد عب

٢ قوله بمعنى الحال اه ولايخنى عليك

م قوله لأنجيبي أنفا فلأيكرن قولنا بعض الانسان فرع بان يراد به الانسان من حيث العوم متعارفا بحسب هذا الاصطلاح العتبري المحصور ان ولاينا في ذلك عده من المتعارف على اصطلاح آخر كها بيناه فيها سبق فنذ كر قوله للرابالذورون انهلولاها لصدقت الممكنة وصدق الامكان يستلزم لامكان صدق الاطلاق فانا عنينا بالضرورة ههنا

ق___وله لأنفس مفهومه آه اي يعتبر فيه صلق مفهوم المحمول على الموضوع باحد الوجهين المذكورين لا كون الموضوع نفس مفهوم المحمول اوكون المحمول هو المفهوم كما فى المثال المذكور اذمعناه بعض مايص ق عليه النوع نفس مفهوم الانسان فتأمل قـــ وله انه لولاهاآه نوضيحه انه اذا صدق لاشيء من (جب) بالضرورة صدق لاشيء من (بج) بالضرورة وانها نعني بالضرورة المعنى الأعم الشامل لماهي بالنظر الى العلة والأيصدق بعض (بج) بالامكان ويلازمه جواز صدق الاطلاق فان فعلية الامكان بستارم امكان الفعلية فبجوز ان يصدق بعض (بج) بالفعل ونضمه الى الاصل بان نجعله صغرى القياس فينتج بعض (ب ليس ب) بالضرورة فيلزم صدق العكس قال في الحاشية ان فعلية الامكان يستلزم امكان المعلية في الجملة نعم ازلية الامكان لايستلزم امكان الازلية وسيأتى اقول بل الحق التساوي بين الامكان العام بهعني سلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف وبين الاطلاق العام بل الضرورة بالمعنى الاعم كما مرتحقيقه ففعلية الامكان لايستلزم الأطلاق فضلا عن امكانه واما الامكان العام بمعنى سلب الضرورة الذاتية ففي استلزامه لامكان الفعلية اي جواز الوقوع مجال للمناقشة فتأمل قيوله بانا ادا قدرناه انت خبير بان فرض انحصار المركوبية في الفرس مع فرض امكانه للحمار فرض الشيء مع مبطله فأن فعلية الامكان يستلزم امكان الفعلية فلو وقع بطل الحصر توضيحه ان ثبوت الحمارية اذا كان متنعا

م قوله بلالضرورة بالمعنى الاعملان (الفعلية لانخلو عن نحو من الوجوب امالذاته اوبالغير اوبالقياس الى الغير بناء على أن الشيء مالم يجب م يوجد وان لم يصدق الضرورية المطلقة فان ذلك الوجوب قديكون مختصا بأن اوزمان معين في جملة اوقات الذات والضرورية المطلقة ضرورة النسبة فيجميع اوقات دات الموضوع فتفكر س قوله عال للمناقشه لأنه يصدق العقل الاول معدوم بالامكان بمعنى انخلافه لبس ضروريا الذائه ولايجوز انبصدف العقل الأول معدوم بالفعل لوجوب علة وخوده الاان يقال جوازه بالنظر الى ذات العقل الأول ع قوله مع منطله حاصله ان الانحصار

يقتضى امتناع ثبوتها للعمار ولوبالغير

وه بنا في الأمكان المقابلله

المعنى الاعم لكن صرى الاطلاق عال فامكنه ممال فصد الامكن محال وعلى هذا فقس البيان في المشروطة العامة لان نسبة المجننية المحلقة كنسبة المجننية المحلقة بالمحلقة بالمحلقة بالضهور ان الضرورية تنعكس دافية والمشروطة الطامة عرفية عامة فو استدل على انعكس الضرورية دافية بانا اذا قدرنا ان مركوب زيد متحصر في الموس مع المكنه للحيار بصدى الاشىء من مركوب زيد بجار بالضرورة ولا يصدى المكنس الضرورى فوريد عليه انه يلزم إنكاك الدوام عن الضرورة

الإمراد الطرورة المطانة ليس المراد المسافرة في المسافرة في المسافرة المساف

لكل ماصدق عليه مركوب زيد بالفعل لميكن صدقه على الحمار والا ففعليته تهدم اساس الامتناع فتدبر * تحقيق المقام ان الانحصار الابدله من العلة فيصدق ضرورة سلب الحمارية عن مركوب زيد بالنظر الى تلك العلة وهي المراد همنا وايضا يصدق الأشيء من الحمار بمركوب زيد بالنظر اليها ولايصدق بعض الحمار مركوب زيد بالامكان المقابل لهذه ألضر ورة المطلقة فتقدير الانحصار المنوط بالعلية مع تقدير هذا الامكان اعتبار للمتنافيين والامكان بمعنى سلب الضرورة الذائبة لا يجدى نفعا و كذلك الحكم في قولنا لاشيء من الاسود برومي بالضرورة وبالجملة لوبني الكلام على الاصل الدقيق وهو النساوي بين الامكان والاطلاق بل الضرورة المطلقة ينهدم اساس اوهام المتأخرين فى كثير من الأحكام كانعكاس السالبة الضرورية كنفسها وانتاج الممكنتين في صفرى الاول والثالث وانعكاسهامكنة عامة فتفكر قيوله وبرد عليه آه قد ذكروافي بيان التلازم بين الدوام الذاتي والضرورة بالمعنى الاخص فى الكليات ان من المستعمل أن يدوم المعمول لجميع افرادالموضوع بجيث لاينفك عنشىء

فى الكلبات وهوبطومن ههنا اغتلفوافى انعكاس المكتنين الموجبتين فمن يقول يانعكاس الضرورية كنفسها يقول بانعكاسها كذلك ومن لافلاه فم الاغتلافى انهاهرعلى رأى الشيخ و اما على مذهب الفار ابى فيتفى على انعكاسهما كنفسهما* وهينا

منها اصلا ولا يكون في طبع الموضوع افتضاء ثبوته له اد الخصوصيات مافاة والمفروض عدم مدخلية الغير فلأيستند ذلك الثبوت الدائمة الا الى القدر المشترك وهي الطبيعة من حيث هي هي ولا يجرى مثل ذلك في الجزئيات اذ كثيرا مايدوم حكم الجزئي ولا يقتضيه ذانه وفيه نظر فان دوام الثبوت اذاكان مستندا الى الهوية الجزئية دون غيرها فلا يكون الا للخصوصية ومن المستعيل ان يدوم لها شيء بالنظر الى داتها ولا يقتضيه هي فالكليات والجزئيات سواء في هذا الحكم على ان إلكام همنا في الضرورة بالدعني الاعم والدوام المطلق وامتناع الانفكاك بينهما عطرد على الاطلاق اذلاب لثبوت الدائم في الكليات والجزئيات من علقدائمة سواء كانت نفس الذات اوخارجة عنها فلا معنى للتخصيص بالكلمات الأنشريفا قسوله ومن عهناآه ذهب القدماء الى انعكاس الموجبتين المكنتين ممكنة عامة وفالواا ذاصدق بعض (جب) بالامكان فبعض (بج) بالأمكان بوجوه منها طريق العكس وهوانه لولاه لصدق لأشيء من (بج) بالضرورة وهوينعكس الى لأشيء من (جب) بالضرورة ومنها الحلف وهوان يضم نقيض العكس الى الأصل لينتج بعض (ج) بالضرورة ليس (ج) بالضرورة ومنها الأفتراض وهوان يفرض الموضوع (د) فدب) بالأمكان و (دج) بحكم عقد الوضع فبعض (بج) بالأمكان فهذه الوجوه يتم عند الفار ابي واما على رأى الشيخ فمن قال بانعكاس السالبة

لاندوام المعارللايكون الا بانتهائه ألى علة موجية لذاتها والجواب عن النقض بالمثال المذكور مامر آنفا ه قوله الانشريفااى كون الكلى اشرف من الجوثى اذ لا إحكال في معرفة احوال الجوثيات (قوله فامكن سليها آه

بالمعنى الاعم بناء على الاصل الدقيق

ع قوله فامكن سلبها عنه فيهاى فىذلك الوقت فيصدق لا شيء من الانسان ركانب بالأمكان في وقت وكلماه وممكن في وقت بدوم امكانه في جميع الارقات وقرله لان بعض الكاتب آهدا صادي فاننس الامر فيصاف الاطلاف العام فى نفس الأمر فكان العكس كا ذبافى نفس الامر فالتقارير المقتضى لصافه اعنى انعكاس الدائمة كنفسها يكرن والاوبهارا التقرير الدفع ماقيل فىجواب الشك بانه يمكن ان يقال لانسلم كذب العكس على ذلك لانك اذافرضت دوام سلب الكنابة عن جميع افرا دالأنسان محققة كأنت اومقدرة فلابوجد شيء مها هوكانب بالفعل من افراد الانسان فيصدق لاشيء من الكاتب بالقعل انسان دائها وماقيل أن هذا المعال اصدق قولنا بالضرورة بعض الكاتب انسان فهدفوع لانالانسلم صدق تلك الضروة على ذلك النفدير ووجه الدفع ظاهر لأن التقاير اي انعكاس السالبة الدائمة كنفسها يستلزم مالاوهو امكان صدق العكس الذي هوكاذب في نفس الامر المدلق تلك الموجبة الضرورية فينفس الامر فيكون محالا لايقاللم لايجوز انيكون المحال لازما لمجموع الامرين اعنى فرض وقوع المهكن والانعكاس لامن الانعكاء فقط فان اجتماع الممكن قديستلزم محالا كاجتماع الحركة والسكون في زمان مواحد (لاذانقول) اذالزم المعال من المجموع فكان اجتساء الاصلمع الانعكاس محالأفلا يعكس وهو المطلوب (قوله استدل

وههنا شك للرازى في الملحص وهو ان الكتابة ممكنة للانسان والممكن حمكن دافيا والألزم الانقلاب فالسلب الداؤم حمكن فلو وقع مع الانعكاس لصدق لاشيء من الكانب بانسان دافيا وهذا محال ولمولزم من فرض وقوع الممكن والالمريكن

الضرورية كنفسها يقول بانعكاسهما ايضا ومن لافلا فان الضرورتين اذا تلازمنا كان نغيضاهما متلازمين الببتة وقد يتفرع انعكاسهما وضعاعلى انتاجهما في صفري الاول والثالث كما في الوجهين الأخرين ويتفرع على انعكاكس السالبة الضرورية على انعكاسهما لانعكاكس نقيض العكس الضروري الى ما يناقض الاصل وقيل هذا الترتيب اولى ق_وله وههنا شك للرازى رهآه ذكر في الماخص ان (السالبة (الدائمة لاتنعكس كنفسها واحتج بان (الكتابة مكنة للانسان غير ضرورية له في وقت فأمكن سلبهافيه عنه وما هو عمكن في وقت يدوم امكانه ويستمر في جميع الازمنة والايلزم الانقلاب الى الامتناع او الوجوب فسلبها المستمر في جميع الازمنة عملن فيجوز ان يصدق قولنا لاشيء من الانسان بكانب دائما لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه مال فلو انعكست السالبة الدائمة كنفسها لزم أن يصدق لاشيء من الكاتب بانسان دائها وهومحال ولايلزم من فرض وقوع الممكن فهومن الانعكاكس حماصله إنهالو انعكست كنفسها كان امكان صدقها مستلزما لامكان صدق العكس فان امكان الملزوم ملزوم لامكان اللازم والتالي بالهل لان سلب الكنابة عن كل افرادالانسان دائها ممكن مع ان عكسه وهولاشيء من الكأتب بانسان دائها كاذب لأن بعض الكاتب انسان بالضرورة وألجواب ان دوام الامكان لايستلزم امكان الدوام

مكنا فهو من الانعكاس*وحله انه لايائرم من دوام الامكان المكان الدوام الادكان المكان الدوام الامكان الدائم من دوام الامكان ودوامها غير ممكن هل يشك في ان بنا الحركة محال لذائها *ومن ههنا يستبين ان ازلية الامكان وامكان الازلية لا يتلازمان هذا *

كها في الامور الغير القارة فان امكانها مستمر في سافر الازمنة واستمرارها ممتنع فيجوز انيكون امكان سلب الكتابة دافعا ودوام ذلك السلب ممتنعا فتفكر قــــولــه رمن ههنا يستبين آه استدل السيدالسند قدس سره على التلازم بينهما بان جواز الشيء اذااستمر ازلالم يكن هو في نفسه مانعا عن قبول الوجود في شيء من اجزاء الأزل فعدم منعه منه يستمر في جميع تلك الاجزاء فبجوز للممكن نظرا الى ذانه الانصافي بالوجود في كل منها لابدلا فقط بل معا ايضا وجواز الوجود فى الكل معا وهو جواز استمراره بالنظر الى ذانه والحق ان ازلية الأمكان هو ان لايكون الشيء في ذاته آبيا فىشىء من اجزاء الازل عن مطلق النقور والوجود لاعن النقرر والوُّجود مطلقاً وما هو بجسبطباع الامكان هو ذلك لاهذا واستمرار الشيء انها يستدعي ماهو مقتضى طبعه لاما يزيد عليه فيجوز ان يمتنع لهالتقرر والوجود في جميع تلك الاجزاء بدلا ومعا فاتضح الفرق بين كون الازل ظرفا للامكان على معنى ان يكون الشيء متصفابالامكان في لحاظ العقل اتصافا مستمرا غير مسبوق بعدم الاتصاف وبين كونه ظرفا للوجود بمعنى ان يكون الشيء متقررا وموجودا ازلا غير مسبوق بالبطلان ومن ههنا يتم ربط

م قوله استدل السدالسنداه انت تعام ان هذاالبيان لوتم لدل على امكان بقاء الامور الغمر الغارة كالحركة والزمان وغيرهما من الآنيات بل امكان وجودها فارزمنة غير متناهبة على حسب ازلية الامكا _ لامنناء الانقلاب لجرياته فيها على انهان اراديقوله لولم يكن هوفي نفسه مانعاان ذانه لست مانعة عريقيول الوجود بان تعانى الظر في اعنى قوله فيشي · بر إجزاء الاز للعدم المنع فهو بعينه أزلية الامكان ولايلزممنه عدم المنع عن قبول الوجودف جميع اجزاء الأزل وهو امكان الارامة وان اراد أنهاليست مانعة عن الوجود فيشيءمن إجزاء الأزل بان بكون الظرف متعلقارالو مودفهو بعينه امكان الارالية فيلزم المصادرة كذا في الحاشمة القديمة و حاشية الاستاذعلى شرح الموافق فتفكر (فان) قبل ان موان الوحودفي كل واحدم اجزاء الاز لاعمين امكان الازلية التي هي جواز الوجود فيها على الدوام والاستمرار واجيب عنه بانه تقرر ان الامكان الأزلى على سببل الاستمرار وسلم انذاته لابأب عن الوجود في شيء منها على وجه المعية رمان عمه المستدل فلابدان يكون الشي مأخوذا فيبيان نفسه نعم جواز النقرر فى كل واحد من اجزاء الازل اعم بحسب المفهوم من جواز التعقق على الاستمرار وارادة المجيب من لزوم المصادرة انمايكون بحسب المال والعناية لابحسب المنهوم

س فوله عن ملق النقرر سواه كانت في جبع الازمنة وآذائها او في بعض معين اوغير معين منها وفي آن اوخارجاعها عم أولموالم المواجود مطالقا الى جبيث يستمر في جالة الازمنة غير مسبوق بالمعرف شنها منها

وتنعكس الخاصتان عامتين مع اللادوام فى البعض لأن لادوام الاصل موجبة مطلقة وهى انها تنعكس جزئية *ولو

الحادث بالقديم من غير ان يكون ههنا روابط اخر كما زعم الحكماع وغيرهم وتفصيله ان في ربط الحادث بالقديم اقوال الاول قول الحكماء وهو ان الرابط حركات فلكبة واستعدادات لمادة عنصرية فانهم قالوا ان ههنا سلاسل مترتبة حركات نفس الفلكية في الارادات وحركات الاجرام العلوية فيالاوضاع وحركات المادة العنصرية في استعداداتها وقالوا أن هذه السلاسل ذات جهتين من جهة الاستمرار صدرت عن القديم ومن جهة النقضى والنصرم صارت واسطة بين الحادث والقديم والثاني قول المعتزلة وهو ان الرابط تعلقات لامتناهية لارادة الواجب تعالى وهي امور اعتبازية متعاقبة والثالث قول الاشاعرة وهو ان الرابط نفس الأرادة وهي صفة من شأنها تخصيص المراد ويرد على الأول ان التسلسل محال مطلقا وعلى الثاني ان الواجب تعالى يمتنع ان يكون موردا للامور المتجددة وعلى الثالث ان تعلق الارادة بكا الطرفين ممكن نظرا الى ذائها اذ لوامتنع لم يتعقق الاختيار فلا بدله من مرجع آخر اذالنرجاع منغير مرجح وان جاز عندهم لكنه بالهل بالضرورة والقولالحق عندالمحققين انالرابط امتناع الحادث في الازل بناعملي ان از لية الامكان لايستلزم امكان الارلية أقول لايكفى مجرد هذا الامتناع والا وجدت الحوادث كلها معافي شطر مخصوص من الزمان فلابد من مخصص بخصص كلامنهاباز منهافالرابط بين صدور الحادث في هذا اليوم مثلا وبين فاعله القديم هي الحركات المذكورة في قول الحكما الأأنها متناهمة في جانب

م قولمىن غير ان يكون اه اى بدن مدرث الماام والنظام الكلى و بين فاعله القديم الوامين بالندات عن تجده (واما) المكماء فقالوان العالم قديم لا أنه اذا كان حادثا فلابداه من رابطة بينه و بين فاعله القديم و من هيئا فعورالي قدمه

قراء أوائالت فرالالثاعرة بناء على ان العالم حادث عندهم عمر قراد التسلس محاله طالع على مع فراد التسلس محاله طالع المحادث على مع فراد المحادث على مع فراد المحادث المحا

هض لكن لأنسلم كفاية الربط بين الحراوة الخرصة بعضها الحراوت البعضة بعضها الحراوت الخرصة الخرافة المستندة الى المكان المكا

ولو تدبرت فى قولنا لا شىء من الكانب بساكن مادام كانبا لا دائيا نيفنت انهما لا تنعكسان كنفسهما*ولا عكس للبوافى فان الهمهاالوقتية وهى لاننعكس الىالمكنةالعامة

الازل عند المعلم للحكمة اليمانية بناء على ان العالم حادث دهری عنده فتفکر قـــوله ولو تدبرت آه نوضعه انه يصدق لاشيء من الكانب بساكن مادام كانبا لادائمااي كل كانب ساكن بالفعل ويكذب لاشيء من الساكن بكانب مادام ساكنا لا دائما اى كل كانب ساكن بالفعل لصدق بعض الساكن ليس بكانب دائها كالأرض فلا ينعكسان كنفسهما اى بالعكس الكلى مع اللادوام في الكل قـــوله ولاعكس للبواقي آه فان عدم انعكاس الاخص منها وهي السالبة الوقتية ملزوم لعدم انعكاس الاعم وانها اعتبرني العكس الممكنة العامة ثم جز ثيتهالانها اعم جهة وكمية وكذب الأعم يدل على كذب الاخص ولايصدق الحينية الممكنة في العكس ايضا فان قولنالاشيء من المظلم بهنخسف بالضرورة وقت التربيع لادائها صادق مع كذب بعض المنغسف ليس بمظلم بالامكان مين هو متخسف لان كل متخسف مظلم بالضرورة مادام متخسفا فاندفع مايورد عليه ان كذب الممكنة العامة لا يدل على كذب الحينية المكنة في العكس لانتفاعموم الامكان العام مطلقا بالقياس اليها فان بين نقيضيهما وهما الضرورية المطلقة والمشر وطة العامة بشرط الوصف عموم من وجه قسوله لصدق لاشيء من القمر آه قد يقال ان قولنا كل منخسف قمر بالفعل كاذب والايتساوى القمر والهنخسف لتحقق مرجعه وهوالا يجاب الكلي من الطرفين واللازم بالمل والايتساوي نقيضاهما وهما اللاقمر واللا منغسف فيصدق كالامتغسف

لصدق الأشيع من القهر بهنخسن بالترقيت لا داوبا مع كتب بعض المنخسى ليس بقير بالامكان «ومن السوالب الجزئية لانتمكس الاالخاصتان فانهيا تنعكسان كنسهها الان الرصفين متنافيان في دات واحدة يحكم الجزء الأول وقل اجتمعافيها يحكم الجزء الثاني فتلك الذات المتعقق فيها الرصفان كتالم يكن (ب) مادام (ج) لا يكون (ج) مادام (ب) وهو المطلوب ومن الموجهات تنعكس الوجود بتان والوقتينان والمطلقة العلقم مطلقة عامة بالخلق والافتراض وهو ان تفرض ذات الموضوع شيئاً وتحمل عليه وصفى الموضوع وصفى الموضوع شيئاً الرصفان المناشم إلا يكون (بح) الذى هو وبحان المعمول الناش الإدامة والمكس

لاقمر ونجعله كبرى لمقدمة صادقة لأزمة للاصل المفروض الصدق وهو كل لاقهر لا منخسف فإن السالية البسطة والموجبة المعدولة متلازمتان عند وجود الموضوع ولاارتباب فى وجود موضوع المركبة فينتج كل قمر الأقمر فالكبرى كاذبة وهي لازمة من صدق كل منخسف قمر بالفعل فيكذب وكذبه يستلزم كذب قولناكل منغسف قهر بالضرورةلان كذب العام ملزوم لكذب الخاص فيصدق بعض المنغسف ليس بقمر بالامكان العام وهو المطلوب والجواب ان نقيضي المتساويين متساويان مع حفظ الجهةبمعنى ان العينين اذا صدقا على شيء بالاطلاق يجب ان يوعمد نقيضاهماعلى وجه الدوام فلم يتكرر الأوسط فان معنى الكبرى كالامنخسف دائها لاقهر بالامكان والمحمول في الصغرى هو اللامنخسف بالنعل فانه مأخوذ من سلب الانغساف بالنوقيت وههنانكته يجب التنبيه عليها وهي ان العقود كما انها ليست خالية عن العناصر والجهات بحسب النسبة الحكمية التي بين طرفيها كذلك عقد الوضع فيها لايخلو عن العنصر والجهة فان العنوان الذي يتصف الموضوعبه ويوضع معه نسبة المحمول من حيث

م قوله لازمة الاصلاه وهو قولنا لاشي من القبر بمنخسف بالتوقيت لادائما

ва клизициновт

والعكس وهوان يعكس نفيض العكس ليرتد الى ماينافى الاصل والدائمان والمامنان كمامر جينية مطلقة بالوجره الما كوروروالحاصنان مينية لادافية المالجينية فلانها لاروروالحاصنان مينية لادافية المالجينية فلانها لارم الخاص واماللا دوافيل لاحلى المعنوان فدام التجول وقد فرض الادافيا هي هذا عكس النفيض تبديل والما عند المنافية مع مع المائة الوسلى هدا عند الفيماء مع خالفة الكيني ومحافظة المصدى والمعتبر في السخيم وفعض نفيض مع خالفة الكيني ومحافظة المصدى والمعتبر في السخيم وفعض نفيض المراجبة الكلية موجبة كلية وبالعكس والبيان البيان وجهن الأول أن قولنا كل لا إجتماع التنبيض وهين الأول أن قولنا كل لا إجتماع التنبيض وهين الأول أن قولنا كل لا إجتماع التنبيض وهين الأول أن قولنا كل لا إجتماع التنبيض والمناسري اجتماع شريك البارى اجتماع التنبيض والمناسرين المناسرين المتناسرين المتناسرينا المناسرين المتناسرين ا

كونه وصفا له كالمحمول الاانوصف المحمول يحمل عليهوذا ليس كذلك في العقد فكذلك الوصف العنواني نسبة الى الموضوع كما للمحمول بعينها في انها لا يخلو من انها اما واجبة اوممتنعة اوممكنة ولابد للناظر في احوال الجهات من مراعاتها لان الغفلة عنها يفضى الى الفساد في ابواب العكوس والمختلطات فتفطن قيوله امكن لك النزام أه فان رفع المحال اذااخذ موضوعا لرفع محال آخر اي محال كان تنعقد قضية موجبة صادقة لصدقها على كل ماوجد فينفس الامر فيصدق عكس نقيضها موجبة غير بتية فالمتنعات كلها متصادقة قـــوله كما ان الوجوب آه تحقيقه ان الوجوب الذاني يستدعى عينية الوجودوا لتشغص وعينية جميع كمالاته فهو بازاء جميع ما لهوية الواجب تعالى من الماهية والوجود والنشخص وغير هافلايقع هذاالهفوم على هويتين والالكانت احدى تينك الهويتين بعينها هي الاخرى اوتلك الهوية بعينها هويتين متباينتين فالوجوب الذاتي نفس تأكد التغرر وتمعض الوجود الواحد القائم بنفسه ومن ههنا يتم البيان ف

التزام تصادق المهتنعات كلها فكان الامتناع عدم واعد كما ان الوجوب وجود واحد ويتأكن التجويز في استازام المحال عمالا مطلقا والثاني ولنمهن مقدمة هي كلمالم يستازم وجوده رفع عدم واقعي كان موجودا دائما

توحيد الواجب تعالى فكما إن الوجوب وجود واحد كذلك الامتناع عدم واحد بازاء جميع ما يعتبر في الممتنع من النقصانات فكما ان الوجوب الذاتي يستحيل ان يقع على هويتين كذلك الامتناء الذاتي يستحيل ان يقع على ذاتين متنعتين فتعرف وهمنا فادرة يجب التنبيه عليها وهىان الكثرة إنها تعرض للهاديات بواسطة إن موادها عاملة لاستعدادات مختلفة فبعصل لهامن تلفاع فاعلها نعومن الوجود والتشخص بحسب كل استعداد يناسبه فالمادية التي لمادتها استعداد واحد كالفلك والماهمة المجردة ليس لهامظ من الكثرة فالواجب لذانه عز مجده وتقدس وجوده عن شواف الأمكانات تعالى عن توهم الكثرة فيه والممتنع العارى من حيث نقصاته التام عن جميم الكمالات حتى القوة والأمكان اعزل من فرض التعدد والتكثر فيه فالمهتنعات كلهآ متصادقة باخل العقود حمليات غير بنيات وتحقيق المقام ان الكثرة في الماهية الكلية ليست الا بكثرة الرجودات اوالتعينات وهي متفرعة على كثرة سابقة في الذات وليست تلك الكثرة فيها بحسب نفس مفهو مها الواحد ولا من تلقا الجاعل الواحد المعض فانعاهي بحسب تعلقها بمادة هي حاملة لاستعدادات مختلفة بحسبها كثرة الاضافات الموجبة لكثرة الوجودات وأما كل واحد من الاستعدادات فهو مخالى بالماهية والهوية لاستعداد آخر فلا ياعتها الكثرة والتنصيل في كنب الاسلان قـول وهي كلما لم يستلزم أه هذا الشك مأخود عن شبهة منقرلة

ولو ، وعى إن الكثرة اراد بالكثرة هيئا الانقسام ألى الانقسام ألى الانقصام المالكورة معينا أراميسة والشخصية كانت اوغيرها فلا يتنص بالماديات فان كانت اوغيرها فلا يتنص بالماديات فان و كذا السالة المالم الرئية مومول النظرة عن المهدنة الميثانية من من العلل مع ان الى الحراث هيئا والمنتسرة بين المناهم الانتسام المالك المناهر المناسسة من العلل مع ان الى المورا الى الاجزاد المنتراة بين بست عن وجودادة الى المورا والسرقية ان هذا الاجراء المناسسة والمناب المادير المناقبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناه المناسبة والمناسبة والمنابة والمناسبة والمنا

 والااستازم وجوده رفع ذلكالعدم فنقول قولنا كلمهاوجد الحادث استلزم وجوده رفع عدم فى الواقع وهو ينعكس بهذاالعكس الى ماينافيهالمقدمةالمهدة

عن ابن كمونة وهي موقوفة على تمهيد مقدمة وهي ان كلما لم يستلزم وجوده لرفع عدم واقعى تكون موجو داازلا البقة اذ لولم يكن ازليا لكان معدوما في حين من الأحيان فوجوده يستلزم لرفع ذلك العدم الواقعي هني اذا عرفت هذا فنقول ان الحوادث اليومية كذلك لانهالو استلز موجودها لرفع العدم الواقعي فبجب ان يستلزم الاستلزام ايضا والا لبطلت الملازمة الاصلية وقد نقرر أن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم فعلى تقدير عدم الاستلزام يلزم عدمها وهو مناني لمامهدناه فثبت ان وجودها لايستلزم رفع عدم واقعي فيلزم ازليتها واجيب عنه بوجهين الاول ان عدم الاستلزام يتصور على معنيين احدهما انتفاء الاستلزام من بدأ الامر رأسا وثانيهما انتفاوع بعد تحققه فاذااريد بعدم الاستلزام في تلك المعدمة المعنى الأول فمسلم لكن لانسلم إن في الحوادث كذلك لتحقق الاستلزام هناك بالضرورة واذا اريد المعنى الثاني فلانسلم ان من لم يستلزم وجوده لرفع عدم واقعى بهذا المعنى فهو أزلى كيني ورفع الاستلزام بهذا الوجه يستلزم رفع ذلك الشيء لاازليتهوان اريد الاعم فهوايضا ممنوع لجواز ان يكون الاستلزام لازما لذلك الشيء فرفعه يوجب رفع ذلك الشيء والثاني ان اللوازم على قسمين أولية كالضوع للشمس وتانوية كاللزوم فانه أيضا لازم والا لانهدمت الملازمة برأسها فقولهم رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم مخصوص باللوازم الاولية فقط لا الثانوية فان رفعها يستلزم رفع الملازمة الاصلية وانتفاؤها لايستلزم انتفاءشيء

 وزلة وثانوية كا للزوم اراد باللزوم الثانوية ماهي ثابعة للغير في لزومها وينتهى الىلازمبالذات وجينئذرفعها يوجبرفعه فلايتم هذا الجواب فتأمل ا (وله وانت خبير آه

من الطرفين والسران هذه اللوازم في الحقيقة لازمة لملزومية الملز ومولاز ميةاللازم فيلز مهن انتفائها انتفاعه فدين الوصفين لا انتفاء الموصوف والاستلز ام في الحوادث اليومية من هذا القبيل فلإيلزم من انتفاقه انتفاوعها حتى ينافي المقدمة المهدة أقول فيه نظر فان الاقتضاء واللزوم اذا كاناناشيان من الذات المتجوهرة من غير مدخلية امر ما فيه حتى الوجود كما في لوازم الماهية فرفع ذلك الاقتضاء إنما يكون برفع تلك الذات فان تخلف الأثر عن المبدأ من المستحيلات العقلية فلافر في فيه بين الأولى والثانوي وماقال ان اللز و موالا فنضاء من آثار ذينك الوصفين فهو بين البطلان فانهما من فروع اللزوم والاقتضاء دون العكس وذلك من الفطريان * اقول في دفع الاعضال مستعينا عن الواهب المتعال أن رفع الاستلزام في المقدمة المهدة منظور اليه من حيث انه رفع النسبة اي اللزوم بما هو لزوم لابهاهولازم من آثار الذات فانهذا اللحاظ لايكون مناطا لازلية ذلك الشيء بال يستدعي رفعه من حيث أن زوال الأثر واللازم يوجب زوال المبدأ له والملزوم نحيثية كون اللزوم من اللوازم غير منظور اليها في تلك المقدمة وفيما حكم ان الاستلزام لووجد في الحوادث اليومية لكان رفعه يوجب رفعها انها ياعظ ذلك الاستلزام من حيث هومفهوم ماحوظ في نفسه بالقصد الأول مع عزل اللعظ عن حاشيتيه الابالعرض فانه ينهدم اللحاظ من اللوازم ورفعه يوجب رفع الحوادث فلاينافي المقدمة المهدة والسران اللزوم انها يكون لزوما اذا اعتبر بما هونسبة رابطة بين اللازم والملزوم لابها هو مفهوم ملحوظفى نفسه وزوالطباع الرابط بماهو رابط مع عزل اللعظ عن كونه من آثار احد الطرفين لايوجب زوال شيء منهما وانها يوجب ذلك آذا

وحله منع المنافاة بين الموجبتين اللزوميتين وانكان تالياهما نفيضين وهذه شبهة الاستلزام ولها نقريرات أخر مزلة الاندام هنمل الموصل النريب الى التصايق حجة ودليل وليس بل من مناسبة باشتمال اواستلزام ويتحصر فى ثلثة

لوحظ بها هو من آثاره ولوازمه وبان بلحظ نفسه مع عزل القصد عن ماشيتيه فاحفظ قيول آه ماصله ان تلك الشرطية مع صدقها ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يستلزم وجود الحادث رفع عدم واقعى لم يوجد الحادث وهو ينافى المقدمة الممهدة الصادقة وانت خبير بان الثابت من النمهيد كون ذلك الشيء ازليا ويلزم من العكس عدم وجود الحادث على تقدير عدم الاستلزام وهذا لاينافيها فان عدم وجودالحادث على ذلك التقدير يجوز ان يكون برفع الحدوث وثبوت الازلية فتأمل قــــولــ وحله آه حاصله منع التنافي بين الموجبتين اللزوميتين اي المقدمة الممهدة والعكس وان كان نالى احدهما نقيض نالي الاخر وفيه بحث كما مر فنذكر قيوله الموصل آه اشار بذلك الى ان الدليل كمايطلق على مايلزم من العلم به العلم بشيء آخر كما هو المشهور وهو مخصوص بالقياس القطعي على مانص عليه في المواقف كذلك يطلق على ألمعنى الاعممنه وهوالموصل الى التصديق ظنيا كأن اوجزميا وهذايعم الاستقراء والتمثيل قـــوله من مناسبة اى لابد من ان يكون بين الدليل والمدلول علاقة مصععة للانتقال منه إلى مدلوله وهي اماباشتمال الدليل على هيئة المدلول اونقيضه كما في الاستثنائي اوباستلزامه وهو في غيره قال السيد السندره وتلك المناسبة المخصوصة اما باشتمال الدليل على المدلول وهو في النياس أوبالعكس وهو في

٢ قوله وانت خبير آهفان قيل المرادمن قوله كلمارجد الحادث وجد نفس ذلك الحادث فاللازمهن العكس اللايوجد نفسه و هومناف المتمهيك وليس الراد مع وصف الحدوث وايضالو قلنا بدل الحادث زيداهملابان يقالكلما وجد زيد مثلا استازم وجودهرفع عدم الواقع فينعكس الى قولنا كامالم يستلزم وجوده رفع عدم الواقع لم يوجد زيد وهومناف للتمهيد فلايتم الجواب قلنا انزيد انفس الحادث فاللازم منهء دمزيد الحادث لاعدم نفسه المنافى للتمهيد وان اريدبه نفسه مطلقامع قطع النظر عن الحدوث والقدم وكذا نفس الحادث زيد مطلق مع قطع النظر عن حدوثه استلزم وجوده رفع العدم لحواز ان يوجد نفسه قديما فلايستلزم وجوده رفع العدم الواقعى ٣ قوله من المنهبد كون ذلك الشيءاه

م ؤوله من النبهيد كون ذلك الشيءاه أول النبيء الدهوية الولوانية الإرابية الالموية فلايانيا المائية المائية المائية المائية عند القادلين بقدم العالم ولاينا فيها المائية عند القادلين بقدم العالم ولاينا فيها المائية فلانسام صدى تلك المنافية فان الحاث اليومي عندمي المنافية والمنازم وجوده وقع العام في الواقع وليس ازليازمانيا (قوله وهوف آه

م قراه رهر في التمثيل كهادا قائدا النبيد مرام لانه كالحير في الاسكار وهو مرام السكر وهو متعقق في النبيد اوسائيرة المير السكر دليل على مرحة البيية بذلك وليس ما مدها مشتهلا على الاستمر ولكن الأمر الثالث وهو قرائدا كل مسكر عام الاسكام المؤاتية الثانون الكلى عام الاسكام الجرائية فقاما

على العلم الجرية عامل م قوله كماسياتى ال فيمابعد فى قوله وفيه مافيه بقوله ويمكن ان فيجعل اشارة اه فانتظر (قوله على همئة آه

والعبدة القباس وهوقول موافى من قضايا بازم عنها لذاتها قول آخر و اخرجوا باللزوم الذاتى ما يكون بهقدة اجتبية اما غير لازمة كهافى قباس المساواة نحو (ا) مساو (لب) و (ب) مساو (لع) يلزم منه بواسطة كل مساو ليساو (لع) (ا) مساو (لع) نحيث بحدق نلك المقدمة كالمازوم والنوقى بصدق نلك المقدمة كالمازوم والنوقى بصدق نالك المقدمة كالمازوم والنوقى بصدق نالك المتدمة كالمازوم والنوقى بصدق نالك المتدمة كالمازوم والنوقى بصدق نالك المتدبعة وفيما

الاستغراء أو باشتمال إمر ثالث عليهما وهو في التمثيل فينعصر الدليل في الاقسام الثلثة فعلى هذا يمكن أن يكون قول المصنفيره أو باستلزامه إشارة إلى القسم الثالث فتأمل قصوله لمقدمة اجنسة آه قبل المراد بها ماهي غير لازمة لاحدى المقدمتين وما هي لازمة فهو في قوة المذكورة ويفهم من كلام المصنف ان المراد بهاما يكون خارجة عن القباس الازمة كانت اوغيرها وهو الصحيح وللاول ايضا وجه كما سيأتي قـــوله كما في قياس المساواة آه المراد بها مايكون فيها متعلق محمول المقدمة الاولى موضوع الاغرى وتسبيتها بها نسبية الكلي بما يوجد في يُعض مواده وانها اخرجوه لعدم المراد انتاجها واختلافهافي الانتاج كمااخر جواالضروب العقيمة قسموله نحيث يصدق آه يعنى حيث صدفت تلك المقدمة كالتساوى واللزوم والتوقف صدفت النتبجة والالمنصدق كالتناصى والنضاءن ثم اعلم ان قياس المساواة يرجع الى قياسين احدهما ذلك والثاني من النتجة الحاصلة منه ومن تلك المقدمة الأجنبية كما اذقلنا (١) مساو (لب) و (ب) مساو (لبج) فانه بنتج لذائهان(۱) مساوی لمساو (لج) واذا ضم الى هذه النتيجة ان كل مساو لمساو (لج) مساو (لج) هكذا (١) مساو لبسار (لج) وكل مساولمساو

بالذات و اما مع تلك البندية فراجع الى قياسين كما انه قياس بالنسبة الى ان (ا) مساو لبساو (لج) وتكوار المع بنجامه مادل على وجوبه دليل و اما الازمة متنافضة فى المعدود كما تقول جزءً الجوهر وجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكلما ليس مجوهر الايوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر بلام منه بواسطة النتيش للمتن مقالناتية ان جزءً الجوهر جوهر ولاادرى وجها قويا الافراج هذا القسمة إنكالعكس المستوى

(لج) مساو (لج) ينتج أن (١) مساو (لج) فقياس المساوأة كما كانت قباسا بالاضافة إلى النتيجة الأولى كذلك قياس بالاضافة الى النتبعة الثانية فانها منعجة لهابواسطة تلك المعدمة اذا صدقت وإنها اخرجوها عن الحد بالقياس الى النتجة الثانية لانها غير دائمة دون الاولى قـــها وتكرار الحد بتمامه آه هذا رد على صاحب المطالع حيث قال أن فياس المساواة لاينتج بالذات لعدم تكرار الوسط رعلى ما قال صاءب الكشف انهاان كانت قياسا بالنسبة إلى النتيجة الأولى وطلت القاءن القافلة ان كل قياس اقتراني فهو مركب من المقدمتين بشتركان في حد و الابختل التعريف وحاصل الردان البرهان لم يساعد لتكرار الحد بتمامه فادعاء ومعكم افول لابدان يكون الكرر في الجملي مايصدق على الاصغر بهو هومتي بلزم الاندراج ويكون على هيئة قياس المساواة فتفكر قيوله متناقضة آه انها اعتبر قيد المتناقضة في الحدود لثلابلزم النقض بالاشكال التي ينبت انتاجها بالعكس المستقيم فانها ايضا منتجة بواسطة معدمة اجنبية الزمة وهي العكس المستقيم لكنها ليست متناقضة الحدود بل مدودها لست متغايرة لحدود أحدى البقد متين مع أن البغايرة معتبرة فيها قصوله والأادري وجها قوياآه ماصله أن

۲ فرله على هيئة قياس المساواة بان يكون متعلى محمول الصغرى موضوعاً للكبرى ويصل عليه ما يحمل على الاصغر مع ذلك الشيءهما يتعلق به فتأمل (قوله باسرها آه سوى ان متنافضة الحدود ابعد عن الطبع جدا وفيه مافيه* ثم ان اخذ اللزوم فى نفس الامر فيها وان اعتبر بجسب العلم وهوالاشهر فالمراد الاستعتاب بعد تفطن الاندراج كها قال ابن سينا وذلك الاستعتاب على سبيل العادة * ار

الفرق بين الاستلزام بواسطة العكس المستقيم وبينه بواسطة عكس النقيض تحكم لم يظهر الى الأن وجهه سوى أن كونها متناقضة الحدود ابعدعن الطبع جداوفيه ان البعد عن الطبع لوكانموجبا للاخراج يلزم اخراج الرابع ايضا عن الحد ولعل قوله وفيه مافيه اشارةاليه ويمكن انيقال فيوجه الفرق ان العكس المستقيم كسائر البراهين انهاهي واسطة في الاثبات لافى الثبوت وهي المنفية في التعريف ولاريب في ان المفدمة الحاصلة من عكس النقيض مالم يلاحظ لميلز مالنتيجة بتينك المقدمتين بخلاف تلك البراهين وايضا المعتبر في الأجنبية ان يغاير حدودها لحدود احدى المقدمتين وهو منتف في العكس المستقيم فتأمل قيوله وفيه مافيه آه يمكن ان يتعلق بقوله لا ادرى وجها ففيه اشارة الى وجه الفرق كما مرآنفا ويمكن ان يجعل اشارة الى ماقيل انهلوجعل الاستلزام بطريق عكس النقيض داخلافي التعريف واقتصرفي الاحتراز على الاستلزام بواسطة مقدمة غير لازمة لكان له وجه ومن ههنا فسر البعض المقدمة الاجنبية بالغير اللازمة فان الغرض المطلوب من القياس اعنى استعلام المجهولات كما يحصل من المقدمات على وجه اللز ومبطريق العكس المستقيم كذلك يعصل منها بطرية عكس النقيض من غير فرق في الاستلزام خِلاني المقدمة الغير اللازمة فان الملزوم في الحقيقة ليس المقدمتين فقط بل هما مع تلك المقدمة كما مرفى قياس المساواة فكونها متناقضة الحدود لايصلح ان يكون علة للاحتراز

او التولیف اوالاعداد علی اختلای المفاهی* و هو استثنائی ان کان عین النتیجة اونتیضها مفکورا فیمهیئنه والا فهو افترانی فان نرکب من الحملیات الساذجة فهو حملی والا فشرطی وموضوع المطلوب بیسمی اصفر

فتأمل ق___وله ان اخذ اللزوم آه نوضيعه ان اللزوم بين المقدمتين والنتجة ليس بحسب الخارج لان الطرفين قدلا يكونان من الاعيان فان اعتبر بحسب الواقع فلا اشكال لاشتماله سائر الاشكال وان اعتبر بحسب العلم كما هو المشهور فالمراد منه الاستعقاب بعد تفطن كيفية الاندراج اذالعلم بالنتحة في زمان العلم بالقماس بل بعده و إنها اعتبر قيد المفطن لئلا يرد النقض بالاشكال الثلثة فان العلم بها يحصل من غير علم النتجة هذا ماصرح به الشبخ *و شكك الأمام في افادة القياس العلم بالنتيجة من وجهين الأول ان العلة الموجبة له ليس مجموع العلوم المترتبة لامتناع حصولها معااذ النفس لاتلتفت الى امور منعددة دفعة والعلة الموجبة يجب وجودها عند وجود المعلول لانه فكروطلب فلايجامع المطلوب لامتناع طلب الحاصل ولاكل واحد منهما والاتوارد العلل المستقلة ولا واحد منهما فقط لامتناء استقلال المقدمة الواحدة لافادته *الثاني ان العلم بالمقدمتين وباللزوم ان كان ضروريا لا يختلف الناس فيه والاافتقر الى قباس آخر يكون الكلامفيه كالكلام فيه فيتسلسل واجيب عن الأول بانه ان اراد الفاعل الموجب فهو غير العلوم المترتبة واناراد المعك فكل واحد منهما معدلفيضان النتيجة عن المبدأ وعن الثاني بمنع اختلاف الناس فى الضروريات اذمعنى كون المقدمة ضرورية أنها كذلك بعد تصور الاطراف والنسبة وكذا معنى ضرورة اللزوم انه كذلك بعد العلم بالمقدمتين ونسبة المطلوب

وما هوفيه الصغرى ومجهوله اكبر وماهوفيه الكبرى والمنكرر الاوسط والقضية التى جعلت جزاقياس مقدمة وطرفاها عدا و إقتران الصغرى بالكبرى قرينة وضربار هيئة ونسبة الاوسط الى طرفي المطلوب شكلا فالاوسطاما الحبول الصغرى وموضوع الكبرى وهو الاول لانه على نظم طبعى اومحمولهما فالثانى وهو اقرب من الاول حتى ادعى بعضهم أنه بين الانتاج كالاول أوموضوعهما فالثالث أوعكس الاول فالرابع وهو ابعل جدا حتى اسقطه الشبخان عن الاعتبار وكل شكل برتد الى الاخر بعكس ما يخالهه

اليهما فيجوز ان لأيتصور احد طرفيها اوالنسبة اولأ يعلم احدى المقدمتين اونسبة المطلوب اليهما ثم اللازم من الضروري قد يكون نظريا لتوقف حصوله على المقدمات ولوكانت ضرورية فلايرد ان العلم بالمقدمتين وباللزوم انكان ضروريا كان العلم بالنتجة ضرور يألان لازم الضروري ضروري والنالي باطل بالضرورة فتأمل قيوله وذلك على سبيل العادة آه اختلفوا في حصول النتيجة من القياس الصحيح فذهبت الاشاعرة الى انه بطريق جرى العادة من الله تعالى بناء على ان الممكنات باسرها مستندة البه تعالى ابتداع وذهبت المعتزلة الى اله متولد من النظر وارادوا بالتوليد حصول امر بواسطة فعل آخر يصدر منه كحصول حركة المفتاخ بسبب حركة البد والنظر فعل أختياري وعلم المطلوب اثر يحصل بسببه ويترتب عليهوذهب الحكماع الى انه باللزوم العقلي بناءً على أن فيضان الحوادث عن الهبدة الفياض عند الاستعداد النام للقابل وأجب عقلاومن همنا قالوا إن السعاء بلسان الاستعداد مستجاب بيت * نقصان زقابلست وكرته على الدوام * فيض سعادتش همه كسرا برابرست فعام المتبجة فاقض من الله سبحانه ومقدمنا

خوله باسرها مستثنة بعض إنه تعالى غانها وموجدها تحصل العلم بالنتيجة متابع عنده مجانى النتيجة تعالى عادة بعض إنه لا يستبع عنده مجانى النا والعادتكرار الغالى وقومه لا أجالوا كن السباب وإمامايترتب عليها قلبل في وإنفاق بالقياس إلى هذه الأسباب عندالا المنافرين عليها السي بردى الدوائها الواكش من قلبوا المنافرين عليها السيم والمنافي بالتياس إلى هذه الأسباب عقوم الذي يقال النظر التعالى فعلى المنافرين على التعالى المنافرية على التعالى المنافرية على التعالى عندهم الإنتياط فعلى أخذ الأخر فالنظر وعام النتيجة كلاها متوالدان م رالدفل عندهم متولدان م رالدفل عندهم متولدان م رالدفل عندهم متولدان م رالدفل عندهم

م قوله واجب عقلاً آه هذا بخلاف قول الاشاعرة ادلا يجب عندهم (قوله وهي ان آه فيهوالأفياس من جزفيتين والامن االبتين والنتجة يتبع احسن الهندستين كما وكيفا بالاستفراء ويشترط في الاول ايجاب الصفرى وكلية الكبرى ليازم الاندراج واحتمال الشروب في كل شكل سنة عشر واحقط عهنا بشرط الالاجهاب ثبانية مناجا ليطال المالب اربعة بالشرورة وذلك من خواصه كالايجاب موفوقة على كلية الكبرى وبالعكس لان الاصطفر من جبلة المراحط فدال الاحماد المنافقة على المنافقة منها الشعب لا المنافقة على الإجاب والحالم المنافقة على الإجاب الوالمنافقة عنه الإجهال والحلكم بيتنافي بافتلاق الاوصافي فلا اشكال الشغر من جبلة ليس بموجود وكلما ليس بموجود ليس بمحوس ينتج مع ليس بموجود وكلما ليس بموجود ليس بمحوس ينتج مع المنافقة على الإمامة من النابة المتحول يعال على ذلك خولما المنافقة المنابذة السبية السلبية انتجت حداد السبة السلبية النجت جمل السبة السلبية والمنافقة والليرى المدي المدية الليسة السلبية والمنافقة والليرى المدي المنافقة على السبة السلبية والمنافقة والليرى المدي المنافقة على السبة السلبية والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة وا

النباس كالمعدات والشرايط و السينية ينكرون افادة النظر للعلم اصلا وتوهبوا انه لاسبيل الى العام غير الاحساس والمهندسيون انكر واالافادة في الالبيات بناءعلى ان افرب والمهندسيون انكر واالافادة في الالبيات بناءعلى ان افرب وصفائه ولا يختى ضعفهما فتفكر قسوله حتى ادعى آه عبد الله المثل الأول فيست الحاجة اليها عند استحصال المبيد لان البنعلة بها قسوله حتى استعلام المثل الأول فيست الحاجة اليها عند استحصال الاشارات كان الشكل الأول ويست الحاجة اليها عند استحصال الأشارات كان الشكل الأول ويست الحاجة اليها عند استحصال وجد الذي ويقت يكون فياسم ضرورية النتائج بيئة بنفسها لايحتاج الى حية كذلك وجد الذي هوعكسه بعيداع الطبع قياسيته ووجد الشكلان الخيران وان لم يكونا بينتي الانتاج لكن قريبتين من الأعران وان لم يكونا بينتي الانتاج لكن قريبتين من الطبع ويكاد الطبع الصحيح يتعلن بتياسيتها قبل ان يتبين

الرابع من المغرب الديمة طرب آه كالضرب الرابع من المغرب سالية من غير الديم من غير الديم كلا المنتبع سالية غيرثية من غير الديم من غير الديم سالية المؤلفة والمناسلة المنتبع المنظرة والمناسلة المؤلفة والمناسلة المنتبع المنظرة المناسلة المنتبع المناسلة المنتبع المناسلة المنتبع المناسلة وعبره الشكل الاولمن المنتبعة المناسلة وغيره (قوله منتبطة المناسلة وغيره (قوله منتبطة المناسلة المن

أقول ولك أن تستدل من همنا على عدم استدعاءً نلك المجبة الوجود فندبر * ويشتر طق الثاني اختلاق المقدمين والمبتة الكينان وكلمة الكبي وكلمة الكبي وكلمة الكبي والمينان كما سالبة جزئية بالخلف أو بعلس سالبة كلية والمختلفتان كما سالبة جزئية بالخلف أو بعلس الصغرى مع كلية أهديهما ينتج الموجبئان مع الموجبة الكلية أو الكلية مع السالبة الجزئية موجهة جزئية ومع السالبة الكينة أو الكلية مع السالبة الجزئية سالبة جزئية بالخلف أو عكس يعكسها * وق الشفاء أن هذين وأن رجعا إلى الأول فلهما الصغرى أو الكبرى ثم المتربية من رجعا الى الأول فلهما فاتلاني وموجود ومو أن الطبق في بعض المقدمات أن احدالطرفين منتقل الأعلى اعد هذين فلهم عنها غيرة هذا المجودية عنى لوعكس كان غير طبعى عنها غيمة هذا * وق الرابع (بجابهما مع كلية الصغرى المائيلية ا

ذلك اذيكاد بيان ذلك لسبق الى الذهن من نفسه ولهذا اليها ثلاثة قبول وبعكس الأول اطراح وصارت الاشكال المنتفقة اليها ثلاثة قبول وبعكس الأول اطراح وصارت الاشكال المنتفقة المغرى في الشكل الأول غير واجب فانه اداصيق سلب المحمول عن الموضوع ويصدق شيء على كل ما يصدق عليه ذلك السلب فقل ينتج لحصول الأندراج وان كانت الصغرى سالبة كها اداقيل (ج) ليس (ب) وكلماليس (ب ا) ينتج بالضرورة (ج) هو (ا) نعم ادالم يتكرر المواب الناهري عمائه وجبة سالبة المحمول بدليل بعلى المراب ان المغرى عهائه وجبة سالبة المحمول بدليل بعلى الإندراج اد الحكم في الكبرى على عليمت عليه منهوم النسرة السلبية مرآة للإحظة الأفراد في الكبرى والالم يعمل الاندراج اد الحكم في الكبرى على عليه منهوم ليس (ب) فالم يعتبر في المغرى صدق ذلك على الاصفر لم يندرج تحت الحكم وذلك ظاهر قبصوله النسرة الني نشنر الحق

امديهها والالزم الاختلاق فينتج البوجبة الكلية مع الاربع والجزوية مع السالبة الكلية والسالبنان مع الموجبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الجزوية من موجبة جزوية أن لم يكن سلب والافسالية جزوية الأفي و اعد من هذه الشروب السنة بالخلق لويقكس الترتيب ثم النتيجة أويعكس المقدمتين أويعكس الصغرى أو الكبرى و اما يحسب. أخية في المختلطات ففي الاول فعلية الصغرى على منصب الشيخ

الانتاج لايجب وجود موضوعها محققا كان اومقدر الانه متي صدق نسبة اعتبار الى مفهوم وجودي اوعدمي بلسلبي وتكرر ذلك الاعتبار في الكبرى ينتج القياس قطعا مع ان المرضوع قدلايمكن وجوده كما فيقولنا الخلاء ليس بموجود وكلما ليس بموجود ليس بمحسوس فان الخلاء وكلما ليس بموجود يستحيل وجودهما مطلقا ومن ههناظن عدم استدعاء الموجبة السالبة المحمول وجود الموضوع اقول ما تستدعيه طبيعةالربط الابجابي هومطلق الوجود محققا كان اومقدرا عينيا كان او ذهنيا وعموم السلب من الا يجاب بحسب الاعتبار كمامر تحقيقه فتذكر قيوله وفي الشفاء آه قال الشبخ ان هذين الشكلين اي الثاني والثالث وان كانا يرجعان الى الشكل الأول فلهما خاصية وهي ان الطبعي والسابق الى الأذهان في بعض المقدمات ان يكون احد طرفيها موضوعا على اليقين والاخر محمولا على اليقين حتى لوعكس كان غير طبعي وغير سابق إلى الذهن امافي الموجبات فكقولنا الأنسان حيوان اوكاتب فانطبع الانسان يقتضي موضوعيته للحيوان او الكانبواما في السوالب فكقولنا لاشيء من النار ببارد اوثقيل فاذا الفت المقدمات على وجه يراءى فيها الحمل الطبعى والسابق الى الذهن امكن أن لاينتظم على النظم الاول على هذين الشكلين فلا يكون عنهما غنية اقول هذه الفائدة بعينها قد نوجد في الرابع لجواز ان لاينتظم المقدمات على وجه يراعى فيها الأصل الطبعي الاعليه فتفكر قـــوله

۲ فولهفتنكر لان الأوسطاذاكان موضوعاً بالطبع بالتباس الى امر ومحمولاً بالطبع بالقياس الى امر آخر فالنظم الطبعى يكون على هيئة الرابع لهاقدسلنىودهب هو والامام الى انتاج المكنة * لانها مكنة مع الكبرى فامكن وقوعها معها فلايلزم من فرض الوقوع محال فيلزم النتيجة واجيب عنه تارة بانه لايلزمهن ثبوت امكان شىء مع آخر امكان ثبوته معهالانرى ان،من الجائز أن يكون وقوع المغرى رافعا لصنى الكبرى

الا في واحدة آه وهو الضرب أمركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى فانه ينتج سالبة كلية على خلاف سائر الضروب قـــوله وذهب هو آه والامام والشبخ ذهبا الى انتاج الصغرى المهكنة لوجوه احدها الحابي من الشكل الثاني وهو ان ينضم نقيض المطلوب مطلقا اوبعد فرضه بالفعل الى الكبرى فينتج نقيض الصغرى فانه اذا صلق كل (ج ب) بالامكان اوكل (ب١) بالضرورة وجب ان يصدق كل (ج ١) بالضرورة والالصدق بعض (ج) ليس (١) بالامكان ونجعله صغرى اما مطلقا اوبعد فرضه بالفعل لان الممكن لايلزم من فرض وقوعه الحال ونجعل كبرى النياس كبرى لينتج من الثاني بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (جب) بالامكان هن وثانيها الخلف من الثالث وهوان يضم ذلك النقيض الى صغرى القياس حتى ينتج من الثالث نقيض الكبرى وأجيب عن الاول بمنع انتاج الصغرى مطلقا من الضرورية فىالثانى ضرورية اذ الثانى لا ينتج بالضرورة ولو كان مقدمتاه ضروريتين وعن الثاني بهنع انتاج الصغرى المهكنة في الثالث وثالثها ماذكره المصنفره وهومن اقوى حجه وتوضيعه ان الصفري اذا كانت عمكنة مع الكبري فامكن وقوعها معها فاذا وقعت معها بناعملى ان المهكن لايلزم من فرض وقوعه العمال يلزم النتيجة اما مع الضرورية فضرورية واما مغ غير هافمكنة خاصة واجيب عنه بوجهين احدهما انهلابلزم

قوله الى انتاج الصغرى آه واماغيرها
 فعمكنة ان كان من المركبات فخاصة ومن
 البساؤط فعامة (قوله فنامل

من ثبوت امكان شيء مع شيء آخر امكان ثبوته معه اذ من الجائز أن يكون وقوع الصفري رافعا للكبري * ورد بان الصادق في نفس الأمر يجب صدقه في جميع التفادير والفروض ضرورة انها لاتصادمالامور الواقعية الانرى ان قبام زيد في الواقع لايصادم فرض الوقوع و ايضا لولم بصدق الكبرى الصادقة في الواقع على تقدير وقوع الصغرى وهي ضرورية في نفس الامراد الكام فيهافا لضروري في لواقع لايكون ضرور باعلى تقدير ممكن فيستوجب الممكن ممتنعا اقول لانسلم ان الصادق يجب صدقه على جميع التفادير وانكانت مصادمة له فانا لانقول ان مجرد الفرض يصادم الواقع بل لو تحقق ذلك في الواقع فيصادمه ولاريب في ان تحقق العقو دفي الواقع يصادم القيام وايضا لانسلم استعالة كذب الضروري على تقدير وقوع ممكن ينافيه الانرى انءدم العقل الأول عمكن لذائه مع وجود الواجب تعالى وان كان ممتنعا بقياسه اليه فاذا تحقق يلزم عدم الواجب تعالى وتقدس قال في الحاشية المتعلقة بقوله وفيه مافيه أن الامكان كيفية ثبوت المعمول للموضوع ففعلية الامكان مستلزم لامكان الفعليةفي الجملة نعم ازلية الامكان لايستلزم امكان الأزلية انتهى حاصله ان الصغرى اذا كانت ممكنة مع الكبرى ففعلية المكانها معها يستلزم امكان فعليتها معها فى الجملة فعلى تقدير وقوعها لايكون مصادمة لها والأ لايكون عمكنة معهاأقول ان اردت بامكانها معها اجتماع امكانها الذاتي معها بحسب التحقق في الواقع فلانسلم انه لايصادمها على تقدير الوقوع كما نرى في اجتماع امكان عدم العقل الأول الممكن لذانه مع وجود الواجب تعالى مع المصادمة بحسب الوقوع و ان اردت الامكان

۷ قوله فتأمل فيه اشارة الى انه يبكنُ ان يقال انها ذهباالى انتاج الميكنة الصفرى اذا كانت ممكنة الوقوع بالنسبة والقباس الى الكبرى اعنى قوامم كل مركوب زيد بالنعل فرس بالضرورة اولا بالضرورة

س قرامهان بقال او وقعت بردعليه اندعالي انقدير و روعها بحور ان بصادم كلية القدير و المناح الله المناح الله المناح المناح

النتيجة فالمثال منظور فيه فنا مل عوله أقول هما غير مسلمة والمسلم انتاج فعلية الصفرى مع الكبرى على تقدير عدم المادمة لإسلماليا ه قوله قدير فيه اشارة إلى إنه على هذا

ه قوله فندبر فبه اشارة الىانه على هذا التندير يرجع الى منع الاول فتأمل ٢ قوله والضرورة المطلقة المراد مطلق لضرورة ولوفى الدهر اوفى الزمان اوف ظرف آخر (قوله فان آه ظرف آخر (قوله فان آه

وفیه مافیه*واخری بمنع لزوم النتیجة علی تقدیر الوقوع لان(الحکم فیالکبری علی ماهواوسط بالنعل فی نفس(الامر فتفکر * والحق * * * *

بالقياس اليها حتى يرجع الأمر الى عدم المصادمة فلمانع ان ان يمنع كون الصغرى عمكنة مع الكبرى لهذا المعنى فتأمل وثانيهما منع لزوم النتبجة على تقدير وقوع الصغرى اذ الحكم في الكبرى على كلما هو اوسط بالفعل في نفس الامر والأصغر يجوز ان لا يكون كذلك فلم يتعد الحكم منه اليه قال في الحاشية بمكن اثبات المقدمة المنوعة بان يقال لو وقعت الصغرى المبكنة مع الكبرى كانت الصغرى فعلية معها وكلما كانت الصغرى فعلية معهالزمت النتبعة والملازمة الاولى بينة والثانية مسلمة أقول بل هي غير مسلمة بل محصل المنع يرجع اليها لجواز ان يكون وقوعها مصادمة للكبرى كمالا بخفى على المنأمل فتدبر قيوله والحق آه توضعه ان للإمكان العام معنيين الأول سلب الضرورة المطلقة سواء كانت ناشية من الذات اومن العلة عن الجانب المخالف والثاني سلب الضرورة الذائبة عن الجانب المخالف والاول اخص من الثاني فانه سلب الاءم ومساوق للفعلية كالدوام للضرورة بالمعنى الأول بل يساوق الضرورة بهذا المعنى فان الطرف الهخالف اذالم يكن ضروريا لذاتهولا للعلة فيقع الموافق امآ ضروريا لذاته اوبالعلة فان انتفاء علةالوجود علة للعدم وانتفاء علة العدم للحقق علةالوجود فالبرهان شاهد على نساوق الامكان بهذا المعنى والفعلية والضرورة المطلقة فان الشيء مالم يعب لم يوجد فالمكنة اذا اخذت بالمعنى الاول الاخص تلزم النتجة والا فلا قال في الحاشية ان اخذ الامكان بالمعنى الاعم وهو الامكان الذاني لا يلزمالنتيجة فانالممكن بهذاالمعنى يجوز ان يكون ممتنعا

والحتى اناغذ الامكان بالعنى الاخص فهو مساو للاطلاف كالدوام لاضرورة بالعنى الاعم فيارم النتيجة و الا لاثم النتيجة كالكبرى انكانت الكبرى من غيرا الوصفيات الاربع والانكالصفرى محيفرفا عنها فيد الوجود والضرورة المجتمعة ومنضا اللها فيك الوجود في الكبرى وفي الثانى دوام الصغرى او انعكاس سالية الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة والنتيجة دافية ان كان هناك دوام والانكالصفرى محفوفا عنها فيد الوجود والضرورة وفيه مافيه * وف

بالغير فهو وأن لمبلزم من فرض وقوعه المحال بالنظر الى ذاته لكنه يجوز أن يلزم منه المحال بالنظر إلى الواقم كعدم العقل الاول ويلزم منه عدم الواجب تعالى عنه على ما هو المشهور فتأمل قيوله وفيه مافيه آ: اشارة الى انك قد علمت من ضابطة انتاج هذا الشكل ان اختلاط الدائمتين مع السبع الفير المنعكسة سوالبها ينتج داقمة لكنه لايستقيم على الاطلاق فانها أن كانت موجبة فكها ذكر والا فلالان اخص هذه الاختلاطات اختلاط الضرورية مع الوقتية وهولاينتج فلم ينتج شيء منها وذلك لجواز ان يكون كل من الاوسط والاكبر ضروريا لذات الاصغر ولايكون شيءمن افراد الاكبر دائمة الوجود بل ينعدم في بعض الاحيان فلم يثبت الاوسط لها في تلك الاحيان لاستدعاء الابجاب وجود الموضوع فكل اصغر اوسط بالضرورة ولا شيء من الاكبر باوسط بالتوقيت مع كذب بعض الاصغر ليس باكبر بالامكان لأن كل اكبر اصغر بالضرورة كقولنا كل لون الكسوف اسود بالضرورة ولاشيء من الوان الأجرام السماوية بسواد بالتوقيت ولايصدق بعض لون الكسوف ليس بلون اجرام السهاوية بالامكان لان كل لون الكسوف لون الجرم السماوي

وفى انتاج الشكل الثالث مافى الاول و النتجة كالكبرى فى غير الوصفيات والاقلامس الصفرى مونوفا عنه الادوامه ومضوعا البه لا دوام اللبرى و احكام اختلاطات الرامع بعرى فى المطولات ثنم الشرطى يتركب من متصلتين أو منعطلين أو دعفطلين أو دعفطلين الوحملية ومتصلة او ومنعطة ويتعقل الاشكال الاربعة والعوب الايل والمطبوع متماشتراك المتعتبن في ويزع تلم وشرايط الانتاج وهال النتاجة فيه كها في الحماليات فاتتاج المتصلتين اللزوميتين لزومية في الاول بين *دهها شك وهو انه يصدى كلما كل الانتان فردا كان عدا وكلما كان عدد اكل ترومية وأنها مى انتاجة وله كما قبل منع كون الكريرى لزومية وأنها مى انتاجة وله كما قبل منع كون الكريرى لزومية وأنها مى انتافية *

بالضر ورة وتصيل البعث في شرح الحالع قسسوله وحله آه توضيحه ان الكبرى اذا اذنت انفاقية لم ينتج النياس فان من شرط الانتاج لزومية الكبرى وان اختيت لزومية كانت عنومة قان الدومية كانت كان الانتان عددا كان موجودا لزيمية قان العددية ما كان الانتان عددا كان موجودا لزيمية قان العددية ما يتوقى على الرجيود وكن اكلما كان موجوا كان زوجا وهو كون العند لزومية كهامر تفصيله فتذكر واحترض عليه المستنى رهبينع صغرى هذا النياس بناء على ان عددية الانتين الفرد ليست معاولة الرجودفان الهيتمات غير معللة ويبنع الكبرى فان وجود الانتين الفردمن جبلة جزويات وجود الانتين الفردمن جبلة جزويات الحاص فالمقدم في الكبرى ليس طروط للتالي فان قلت ان الرجية من أرازم ماهية الاثنين الزوجية من أرازم ماهية الاثنين طلقاء في النياس منا على الناتية في النياس ما الأولى قات ان طلعة المنترب الروجية من أرازم ماهية الاثنين طلقاء فلت لو سام فيلزم طلقاء فتي النياس الأولى هم انها مفر وض الكذب صدى التنتية في النياس الأولى هم انها مفر وض الكذب

ا قوله فان العددية لان العددية من جنس المساد المودود و وعدل الدينال ان العدد المساد على الماد ا

ع قولهُمنُلوازُم آه اکُالاُثنبُن سوا کان فردااوزوجا موجودا کان اومعدوما فی الخارج (قوله فیجث آه وبياب بان قولنا كليا كان الانتان عددا كان موجود الزومية لان العددية مترفقة على الوجود وكذا كلها كان موجودا كان روجا وهر منتج بزعكم الما منعتم اقول لك ان تبنع المعرى فانا لانسام ان عددية الانتين المرد معلول الوجود لان المنتعات غير معلل وارائين المرد معلول الوجود الانتين المردهن بناء على ان العلم لا يستلزم الحاصلان وجود الانتين المردهن جماة وجود الانتين المردهن جماة وجود الانتين المامنعم يعدى انتاقية ولوتشيث بكونها من لوارا المهمة للزم صدى النتيجة المعروض كذبها في هذا الجواب فتأمل واختار الرئيس في الحل بناء على رأيه ان الصغرى كاذبة

عند كم في هذا الجراب فنفكر قسسوله بناعلى رأيه آه فال في الشفاء اذا وضع محال على ان يتبعه محال آخر كتولنا ان لم يتبعه محال آخر كتولنا ان لم يتبعه حال آخر كتولنا ان لم يتبعه حادق على ان يتبعه كاذب كتولنا الأنسان ان المتنافالفراب نالحق لم يصدى لا لزومية وربيا يصدى لزومية وربيا يصدى لزومية وربيا يصدى الزومية وربيا يصدى الزومية وربيا يصدى التوافية واما اداوضع محال على ان يتبعه صادى في نفسه كتولنا انكانت الحيسة زوجا فهوعدد يصدى التفاقاواما لزوما فهو حق من جهة الالتزام وليس يحق في نفسه فأجاب بناعلى هذه الناعلى هذه الناعدة ان الصغرى كاذب بحسب نفس الأمر فرد له ان يلتزم انه زوج إيضاوييان كذبها بحسب نفس الأمر فرد لمن البيئة ان الأثنين النودوينفس الأمر وقد سلى ما فلاشيء من الاثنين النودوينفس الأمر وقد سلى ما فلاشيء من الاثنين النودوينفس الأمر وقد سلى ما

أقولة ولذا كلمالم بكن الاثنان عددا لم يكن فردايصدق الزومية فان انتفاا العام مستلزم لانتفاء الحاص وهو تنعكس بعكس النقيض الى تلك الصغرى ومنه يستبين ضعف مذهبه «الحق في الجواب منع كذب النتيجة بنا على تجويز الاستلزامين المتنافيين وباقى البحث في المسبوطات *والاستثنائي يتركب من مقد متين شرطية ووضعية اورفعية ولاينمن كؤنها موجبة لزومية اوعنادية ومن كلية الشرطية او الاستثناء *ففى

م قوله فى يَعث الشرطبات اى المتعلقة بقول المصنف ويدل عليه كلام الرئيس (قوله اذا آه

مايرد عليه في مرعث الشرطيات قيوله افول فولنا آه انت تعلم ان الاثنين الفردليس بعدد في الواقع على رأيه كمامر آنفا فله منم الكلية اللزومية وما قيل ان انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص فمسلم لكن لانسلم عموم العددية من الفردية مطلقا فانمنها فردية الأثنين الفردوهي ليستبعد على ماحققه فتأمل قيوله والحق في الجواب آه اقول مالم يجد العقل بينهما علاقة اللزوم لم يحكم بهلاسيما إذا كانت علاقة التنافي بينهما بينة لاسترة فيها ومر تفصيلها فيجتث الشرطيات فتذكر قيولهمن مقدمتين آهاى الاستثنائي يتركب من مقدمتين احديهما شرطية متصلة كانت اومنفصلة وثانيتهما وضعية اورفعية اى دالة على الوضع او الرفع وهذه المقدمة احدى جزئي مقدمتي الشرطية اونقيضه حملية كانت اوشرطية لجواز تركب الشرطية من الشرطية قـــوله ولا بدمن كونها آهاى يشترط في انتاجه امور ثلثة احدها كون الشرطية موجبة لعقم السالبة لانهاذا لم يكن بين الامرين انصال او انفصال لم يلزم من وضع احدهما اورفعه وضع الاتخر اورفعه والثاني كونها لزومية اوعنادية لأن الانفاقية المتصلة لاينتج وضع مقدمها وضع التالى اذالعلم بوضعه لا يتوقف علىوضع المقدم لحصوله قبلهبل العلمبصلق الأنفاقية فنى المتصلة ينتج وضع المقدم وضع النالى لان وجود اللازم مستلزم لوجود الملزومولاعكس لجوازاعمية اللازمورفع النالى رفع المقدم الان انتفاء اللازم ملزوم الانتفاء الملزوم ولاعكس وهيئائك و قيل عريض وهومنع استلزام الرفع الرفع لجواز استحالة انتفاء اللازم فاذاوقع لموييق اللزوم معمقلا يلزم انتفاء الملزوم اقول وحله ان اللزوم حقيقة

يستفاد من صدق النالى فلو استفيد العلمبه من العلم بصدقها يلزم الدور ولأرفع التالي رفع المقدم اذلااتصال بين نقيضي طرفيها لالزوما ولاأتفاقا امافي الخاصة فلصدق طرفيها فلابكون بين نقيضيهما انفاق لكذبهما معا ولا لزوم لعدم العلاقة وأما فىالعامة فاجواز صدق طرفيها وامااذا صدق النالى فغط فلا يلزمهن رفعه كذب المقدم المعلوم قبل رفع النالى وكذلك المنفصلة الاتفاقية لم ينتج وضع احد طرفيها ولارفعه اذكذبه معلومقبل الاستثناء فلايكون مستفادا منه وكذلك الصدق والثالث ونها كلية اذعلى نقدير جزئينها جاز ان يكون وضع اللزوم اوالعناد غير وضع الاستثناء فلاينتج الاان يكون الاستثناء متعققا فيجميع الازمنة والاوضاع اويكون الوضعان متعدين فينتج بالضرورة قميوله ورفع النالي رفع المقدم آهقال الامام التالي اذا كانمطلفا عامالم ينتج استثناءنقيضه رفع المقدم كقولنا كل ما كان هذا انسانا كان ضاحكا بالفعل فلو استثنى نقيض النالى لمبلزم رفع المقدم لان بعض من ليس بضاحك بالفعل انسان فلا بد من اعتبار الدوام في نقيض التالى متى ينتج قبل استثناء نقيض التالي لايتصور الامع اعتبار الدوام ضرورةان نقيض المطلقة العامة الدائمة فليس اللوام امرزائدا على استثناء النتيض وبالجلة يجب رعاية جهة المقدم والتالى ف اخذ النقبض لتُلايقع الغلط أقول بمكن منع

ع قوله اذاكان مطلقا عاما كنولتا كلما كان مذال السائة وإصاد الكيالام القولستاني نقيض التأك لليارم انهليس بانسان الان نقيض التي ليس بخاجك انسان تعم لو اعتبر الدوام في نفس التالي ينتج وهذا أو اعتبر عده الدوام ضرورة ان نقض أذا عتبر عده الدوام ضرورة ان نقضا المطلقة العامة الداوم ضرورة ان نقضا عدم بَنَاء اللزوم داخل في الجميع فوندا المنم يرجع الى منع اللزوم وقد فرض وجوده هذا اخلى*وفى المنفصلة ينتج الوضع الرفع كمانعة الجمع والرفع الوضع كمانعة الحلو والحقيقية

م قوله ان كانت اللوازم اذمن اللوازم الميكون مصدافها نفس اللزوم من عبر المتحدة وعليه من تأثير أن المارة وعليه من تأثير كالأكان الله وي الشاف للواجب تعالى فالإمكان الله المتحدة كالمحالة ويلم المتحدة كالمحالة المجتبع المارة المتحدة المتحددة المتحدد

تنتج النتايج الاربع والقياس المركب موصول النتايج ومفصولها أقيسة ا ومنه الملازمة في المثال المذكور نعم يجب محافظة الجهة بناعلى انها في الايجاب والسلب واحدة كمامر تحقيقه فتأمل (قــوله ولاعكس آه) اقول قد ثبت عندالمعقنين النساوى بين اللازم والملزوم فالعكس كالاصل في الانتاج وضعاورفعا ان كانت اللوازم من العوارض المعلولة فتأمل (ق___وله لم يبق اللزومآه) اقول فع لم يبق الفرق بينه وبين المفارق والتحقيق انهلاب في اللزوم من علافة العلية وتخلف المعلول من العلة محال بالضرورة واستلزام المحال للمحال بلا علاقة ذانية بالهل بالضرورة وهي بين رفع اللازم وانتفا الملازمة مع وجود المقتضى معلوم الانتفاء بالضرورة قسموله والفياس المركب جواب سوال يرد على قولهم القياس مطلقا يجب تأليفه من مقدمتين لأازيد ولاانقص بانانجد العقلاء يوالفون مقدمات كثيرة لاكتساب نتبجة واحدة فاجاب عنه بانه اذا نكثرت المقدمات واحتج اليها في تحصيل المطلوب فليس هناك قياس واحد بل اقيسة مترتبة لافتقار القياس المنتج للمطلوب بحسب مقدمنيه اواجديهما اليها فهي محصلة لما هوالمنتج للمطلوب ويسمى قياسا مركبا فان صرح بنتابجهاسميت موصولة النتايج كقولنا كل ﴿ جِبٍ ﴾ وكل (ب ا) فكل (ج ا) وكل (اد) فكل (ج د) وكل (ده) فكل (جه) وان لم يصرحبها سميت مفصولة النتابج ومطويتها كقولناكل (ج ب) وكل (ب ا) وكل

ومنه الجالى وهرما يقصمنه اثبات المطلوب بابطال نقيضه ومرجعه الى اقتراقى واستثنائي *والاستفراء حجة يستدل فيها من حكم الاكثر على الكل كما نقول كل حيوان يحرك فكه الاسئل عندالمنم لأن الانسان والفرس والبقرالي غيرذلك مانتيعناه كذلك وهر أنها يفيد الظن لجواز التخلف كما قيل في التساح

(اد) وكل (ده) وكل (ج ه قـــوله ومنه الحلف آه اى من القباس المركب الخلف وانما سمى به لانه يودى الكلام الى المحال ومرجعه دائما الى النركيب من فياسين اقتراني واستثنائي واماالافتراني فهو موالف من متصلتين احديهما الملازمة البينة لذانها بين المطلوب الموضوع على انه ليس بصادق ونقيضه وثانيتهما الملازمة بين نقيض المطلوب الموضوع على انه صادق وبين امر محال وهذه الملازمة فد تفتقر الى البيان فينتج متصلة لزومية من المطلوب الموضوع عدم صدقه ومن الامر العمال واما الاستثنائي فهو مشتمل على متصلة هي تلك النتجة واستثناء نقيض تاليها ينتج نقيض المقدم فيلزم المطلوب هذاهو الضابطة فيه قيسوله والاستقراء آه اقول وهي حجة يقصد بها اثبات الحكم الكلي لثبوته في الجزئيات المعلومة فأن كان حاصرا عقلا للجميع كقولنا الجسم اما فلك اوعنصر بسيط او مركب وكل واحل منها متحيز لذاته فكل جسم متحيز لذاته يفيد الجزم ويسمى قياسا مقسما واستقراء تاما وان لم يكن حاصرا عقلا يفيد الظن ويسمى استقراء غير تام وهو في الكتاب ولا يظن ان قسمة المفهوم إلى اقسامه من هذا القبيل اذالمقصود من القسمة تحصيل الاقسام لاتعدية حكمها الى المقسم فانه بعد تحصيلها ومعرفة احكامها راماالاستقراء المنكور من اقسام الحجة

م قولمومنه الخلق وهو اثبات المطلوب باطال نقضه ومرجعه الى أقتر أن مركب من متمانين وموقولنا كلمالم يثبت المطلوب يثبت نقضه وكلما بثبت نقضه وكلما بثبت المساورة القديكون بيناوقد يثبت عناجالى دلير يثبت كاساما يثبت كاساما يثبت .

المطلوب يثبن الخول س فوله من القباس المركب فيل الخاسي بالخالي لانه يثبن الطالب من خلفه ان من وراكه حيث يثبت مراتب نقيضه كما النامة المديسي مستقباً لأنه يثبت من قدامه على وجه الاستقامة وقديما من الاستثنائي لائه من حيث أنه يرجع البه

والحق انعقباس مركب كمابيناه ، مع فرالدفارا كما وساد مع فرالدفارا كما حساد التحديد يستط المصدر التجديد يستط المصدر دائرابين النغى والأثبات سواكان عنوان النغى عند كورا والإرسمة وعالم أوره والإغلال انقسة المهوم الى اقسامه من فيهل المحتجة الترحى الاستزائية فان النسبة وحصر المهوم في الاستزائية فان النسبة وحصر المهوم في الاستزائية فان المتحدة المسترائية والدالمل عليه قوله لان المتحوداه المتحرة المحتجة المسترائية والدالمل عليه قوله لان المتحوداه

الجزم وانكان أدعائيا نعم يجب ادعاءالاكثر فيه لان الظن تابع للاعم الاغلب ولذلك بنى الحكم في غير التمساح كذلك *وههناشك وهو انهاد افرض فيبت ثلثة اثنان منهم مسلمان فهو استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي كذًا حنق السيد السندره قـــوله ولايعب ادعاء الحصر آه قال السيد قدس سره بجب فيه ادعاء الحصر لينتج اقول اراد به الحصر المستند الى التتبع والاستقراء ولو كان ادعائياظنيا اذمالم بلاحظ الحصرلم يعصل الحكم الكلي المطلوب ولمبرد به الحصر العقلى فلابرد عليهما اورده المصنفره قال في الحاشية فطريق الايصالفيه مينئذ يكون قطيعا فانهاذ اسلم جميع مقدماته يلزم الجزم بالنتيجة بالضرورة وحينئن لايخرج بقيد اللزوم عن تعريف القياس كما لا يخفى وليس مدار الفرق بينه وبين القياس على انه يجوز فيه المقدمة الادعائية بخلاف القياس لان القياس ايضا يجوز ان تكون مقدماته ادعائية بلكاذبة بديهة لكن اذاسلمنا يلزم عنها قول آخر والفرق بينهماليس الابان طريق الايصال في القياس قطعي وفي الاستقراء ظنى هذاانها يصح اذا لمبدع العصر فتدبر أقول لانسلم انطريق الايصال على تقدير ادعاء الحصر الاستفرائي يكونقطعيا وتسليمذلك لايفيدالجزم بالمطلوب ولانسام ان مقدمة القياس قدتكون ادعائية منسوبة الى التتبع نعم قد تكون ادعائية من حيث الحكم والتصديق لكونها مأخوذة من الثقة اووجدانية اوحدسيةاوغير ذلك مهايفيدالعلمبالصدق

للمستدل ولبس وجهالغرق محصورا فبها ذكر فيجوز أن يكون بالوجهين فتأمل قـــــــولـه نعم بجب ادعاءالاكثر آداقول اذلوام بديم الاكثرية فيجوز ان يكون ما يخالفه اكثر ۳ قوله على حكم الكلى اى حصر الكلى فى الافراد اى الجزئيات العلومة بالتتبع ويكؤن هذا الحصر ظنيا البتة بناء على احتمال وجودالخالق واو كان اضعف

واده فلابرد عليه نعم لوجعل لنلك ليرتيان عنوانا مختصابها و يحكم عليها بحيث لإبجاءر ذلك المكم الي غير ناك الجرئيات كان مفيدا للجرم توانا كل حيوان أبيان جراك فكه الاسفل عندالمنم لويكون غوالتمساح خارجاعته لكن السيد ويكون غوالتمساح خارجاعته لكن السيد ويكون غوالتمساح خارجاعته لكن السيد

لميردهذا العني عندا الادعاء عرف الدعاء عرف الدعاء متعاق لكليتها المستندة الى التنبع لا الدعاء لا المستندة الى التنبع لا الملكم فتالمل ويمكن ان يقال الشيع الكلية في القباس حاصلة من الشيع الكلية في القباس حاصلة من الاجبالي الكلي مستفاد من التعميل والتعميل الذاكلة الإجبالي الملك الإجبالي الملكة الإجبالي الشيء عن ذلك الإجبالي يلزيتوقي الشيء عن ذلك الإجبالي يلزيتوقي الشيء على نقسه (قراء مم) آن

وواحد كافرلكن لمتعلمباعيانهمفكل من تراه مظنون بالاسلام بناء على قاعدةالاغلبية

اومساويا غلم يحصل الظن بالكلية لأنه لايتبع الاغلب قوله وههنا شك يرد على قولهم ان الظن تابع للاغلب الاكثر وتقريره انالملازمة اداكانت قطعية فالعلم بوضع الملزوم يوجب العلم بوضع اللازم كما ان العلم برفعه يحصل من العلم برفع اللازم فاذا فرضنا انانعلم قطعا أن اثنين من الثلثةالتي فيهذاالبيت مسلمأن وواحد منها كافر ونسمي بزيد وعمرو وهما مسلمان فينفس الامر وبالوليد وهو كافر في الواقع لكن لانعلم باعيانهم بحيث كل من نراه نظن باسلامه فظاهر أن علم اسلام اى شخصين منهم فرضا ملزوم قطعا بعلم كفر الثالث فههنا شرطيات ثلث تكون معلومة لناجزما بناعلى الفرض وهى ان كان زيدوعمر ومسلمين كان الوليد كافرا وان كان زيد والوليد مسلمين كان عمرو كافرا وان كان عمر ووالوليد مسلمين كان زيد كافرا ولما ثبت ان كل واحد منهم مظنون الاسلام بنا على قاعدة الأغلبية تحقق أن مقدم كل من تلك الشرطيات مطنون التحقق فلنا أن نضع كل مقدم ونضبه معشرطية على هيئة الاستثنائي بان نقول مثلا ان كان زيد وعمر ومسلمين كان الوليد كافرا لكن زيدا وعمرا مسلمان ينتج ان الوليد كافر وهكذا في البواقي فثبت ظن بكفر كل واحد منهم بذلك الدليل وهذاينافي ماثبت بقاعدة الاغلبية وهوظن اسلام كل واحد * ونرضيح الحل أن الشرطيات الثلث ان اخذت بحسب الواقع فالصادقة منهاواحدة فقط على سبيل الانفاق دون اللزوم وهو قولنا مثلا انكان زيد وعمرو مسلمین کان الولید کافرا و ان اخذت جسب العلم

فكلماتيقنت باسلام اثنين منهم على التعيين تبقنت بكفر الباقى * والظن

* والظن

ظنما كان اوجزمما بان يقان اناعلها اسلام زيد وعور وعلمنا كفروليد وهكذافهي ضادفة بناعملي الفرض مع عدم العام باعيانهم فالملزوم واللازم ههنا علمان والعلم لا يجب ان يطابق الواقع اداعرفت هذافنقول ان فاعدة الاغلبية نوجب الظن باسلام كل واحد بانفراده على وجه البدل لاالظن باسلام مجموع الاثنين معاعلى التعيين ولاحصول الظنبين معا باسلام كل منهما لأن المنفرد والمجتمع قد يتخالفان في الحكم كيف والمفروض اسلام شخصين فقط مع كفر الواحد فيجوزان يكونان زمدا وعمرا معااوزيد اوالوليدمعاا وعمرا والوليد معاوهذه الاحتمالات الثلث متساوية لعدم المرجح فكيف بدعي الظن باسلام شخصين معينين منهم وكما أن اسلام الثلثة غير مظنون بل مقطوع البطلان فكذلك اسلام شخصين معينين ليس بهظنون بلهو مشكوك لتساوى الاحتمالات فالمقدم من الشرطيات الثلث كلهاغير وافعة على سبيل الظن فلا يوجب الظن بالتوالي اعنى ظن كفر واحدواحد بل لناان نرفع تواليهابان نفول لكنا لانظن بكفر الوليد اوعمرو اوزيدفلايكون الملزومات اعنى ظن اسلام اثنين منهم وافعة فتفكر قـــوله وكلماتيقنت آهاراد باليقين التصديق ظنيا كان اوجزميا فان الظن باسلام اثنين على التعيين ايضا يوجب الظن بكفر الباقي بالعملي الفرض ولامدخل لخصوص البقين الأخص من الجزمف الملازمة ففي العبارة تسامح الاإن يقال الملازمة انمانحققت في صورة الجزم

والغلن بالملزوم يستلزم الغلن باللازم فيلزم ان يكون كل والمستطنون الكورولك مناف لها ثبت اولاوله ان الملزوم اذا كان العربين فلابد في استلزام ظنه الغلن باللازم من ان ينظن بان كلاهما معامتحت لاان بغلن بكل واحد واحد بالغاني فلا والثاني لا يعشر و فنفكر * اقول يردعليه ان وجود الثالث لازم لوجود الاثنين فالاول متحتق كالثاني خان ذلت المتحتى من الثالث مابين الهاده انتشار بان يلاحظ واحدا واحدا والمستلزم هو ملاحلة الماده انتشار بان يلاحظ واحدا واحدا والمستلزم هو ملاحلة الكال القسمين ملزوم* الاازيقال لاتفاوت

دون الظن لاحتمال كذبه فتأمل قصوله والظن بالملزوم آهانت خبير بان الملزوم في الملازمة المذكورة هو اليقين باسلام اثنين وكذا اللازمه واليقبن بكفر الباقى لانفس اسلامهما ونفس كفر الباقي في نفس الأمر والثابت بقاعدة الأغلبية هو ظن اسلام كلواحد على سبيل البدل والانفراد دون الظن بكونه متعين الاسلام ولاالظن بتيقن اسلام مجموع الاثنين المعينين ففي العبارة مسامحة قصوله اذا كان امرين آه اي مجموعهما لاكل واحد منهماففيه تسامح ايضاقك ولمبان كليهما معاآهاى لابدان يظن بان كلا الظنين معا متعققان فان الملزوم مجموع الظنين لاظن بكلو احد بانفراده وأنت خبير بان المقدمق الملازمةهوالعلم باسلام مجموع الأثنين لأمجموع العلمين معا الاانهما متلازمان ففيه ايضامسامحة قميروله يرد علبه آه قيل هذا الايرادفي غاية السقوط ادالمتعقق اللازم فيمانحن فيه هو مجموع الظنين المتعلقين بالخصوصيتين على وجه البدلية والانفراد دون الاجتماع وتحقق ذلك المجموع لأيوجب تحقق الظن بالمجموع أو مجموع الظنين على وجه الأجتماع

٧ وزلهدون الظن بكرونه أو أي بكون كل والمدعل سبيل الأنزاد متمين الأسلام للن والمدالا وجوكون الأنزاد متمين الأسلام المدالية والمدالية وجوكون التعين بشكركا فقاعدة الأغلبية مصول التعين باسلام واعدوا على التعين باسلام واعدوا التعين ملكي التعين فلاب أن براد باليقين مطلق التصديف على الساعة سو قرامتي على التعين الديراد حاصله أنه أراد براد برائين ما أعاده متعتقة على الانقراد والبلدل فلانسام أنه أمارة مللتالت أي ماليدل فلانسام أنه أمارة مللتالت أي المحيوم اللغنين ما في المصول أو الظن بألجوع وأن أراد ماهر تجتيم الأعلبة غورغير متعتقة يقاعدا الإللام الأطلبة على الأغلبة في وغير متعتقة يقاعدا الإللام الأطلبة في وغير متعتقة يقاعدا الأطلبة في وغير متعتقيقاعدة الأطلبة ألمد

فهوغير متحققة بقاعدة الاغلبية عم قوله إذا لمتحقق اللازم أي بقاعدة الاغلبية المتحقق اللازم أي بقاعدة المتحددة ا

ه وللمقنق الغان بالجيوم أن الجيوم الول الخيوم الول الذي آجاده متعققة على وجه البدل الجيوم الثاني بكلا الاعتبارين الملاتية المشتورة الغلبين الغلبين الغلبين الغلبين الخيامين في الحصول بالملامها مجتمعة بالتعبين في الحصول فائهم مثلار مان جسب التعقق (قوله على وجه آه

في صورتي مازوم اليقين العدم الموجب للانتشار بال انباالتفاوت بالاعتبار واما فيماضن فيه فيخلاف ذلك فتأمل* والتغييل استدلال بالجزئي على جزئي لامر مشترك والفقها عسبونه فياسا والاول اصلا والثاني فرعا والشترك علتهامعة ولانبات العلية طرق والعمدة الثانوران ويعبر عنه بالطرد والعكس وهو الاقتران وجود أوعدما قالوا اللوران آية كون المدار علة للى افر والترديد يسى بالسبر والتشيم وهو تتبع الاوصاف واطلال بعضها لتعين الماقى وهونيد الغلن والتنصيل في اصول

والفرق بينهما بين كيف والا يلزم من تحقق الظنون الثلثة المتعلقة باسلام كل واحد على الانفراد الظن باسلام الثاثة وهوظاهر البطلان فقوله فانقلت معجوابه وكذا قوله الاان يقال كلام لاطائل تحته فتأمل قـــوله وجود الثالثمنهم آه يعني ادانحقق كلواحد من الظنون الثلثة باسلام واحد واحد منهم تحقق مجموع الظنيين معا ايضا لان وجودالا حاد يستلزم وجود الاعداد التي تركبت منهافكما يتحقق الظن باسلام واحد واحد يتحقق الظن بان كليهما متعققان معاوفيه نظر لمامر قسمرله فان قلت آه حاصله ان الثالث المتعقق ههذا هو المجموع الذي آ ماده منتشرة بان لوحظت على الانفرادلا مجتمعة وملزوم اليقين بكفر الباقي هو ماآحاده مجتمعةبان لوحظتعلى وجه المعيةوالاجتماع وهوغيري متعقق قـــوله قلت آه حاضله ان ملزوم اليقين بكفر الباقيهو الثالث مطلقاسواء كأن آحاده منتشرة اومجنمعة وفبه منعظاهر قيروله الا ان يقال آه حاصله انه لاتفاوت في الصوريتن في استجاب اليقين بكفر الباقى اذالم يوجدهناك موجب الفرق اذقاعدة الاغلبية لاتجرى في البقين فيكون مناط الفرق بينهما مجردملاحظة العقل بان يلاحظ آحاده تارة مجتمعة

الصناعات الخيس الاول البرهان وهو الغباس البقينس المنرمات عتلية اونتلية فان الفتل قد يغين الغطع نعمالنتل الصرف ليس كذلك والبقين هوالاعتفادالجازم المطابق الثابت واصولها الاوليات وهي ما بجزم العقل فيها مجود

وتارة منتشرة اذ لأ مدخل بخصوص احد الاعتبارين حينتن في استبجاب اليقين وامااذاوجد مايوجب اعتبار الانتشار كمافيها نحن فيهلان قاعدة الاغلبية موجبة بظن اسلام كل واحدواحد على الانفراد بلاملاحظة الاجتماع فالفرق بينهما ظاهر ويمكن ان يقال إن معنى قوله مانحن فيه بخلاف ذلك إن شيمًا من صورتي ملز و ماليقين لا يتحقق فيه بل المتحقق ظن كل واحد على الانفراد لاعلى اليقين دون الاثنين سواء اخذ على وجه الانتشار اوعلى وجه الاجتماع فتأمل قـــوله فان النقل آهودلك اذا كانمتوانر ابشرط عدم التجوز والاضمار وعدم الاشتراك وعدم النسخ والمعارض وعدم التخصيص اوكان مسموعا من المخبر الثابت صدقه بالأدلة القطعية مع تلك الشرايط وهذامنقطع في زماننا قيوله نعم النقل الصرف آهاى النقل بلاانتهائه الى برهان عقلى لايفيد القطع اعلمان مقدمات البرهان اذا كانت عقلية فيسمى عقليا واذا كانت احدى مقدمنيه اوكلناهما نقاية فيسمى نقلية والمقدمة النقلية يجب إنتهاؤها إلى يرهان عقلي حتى يفيد ومن ههنا قالوا ان الرسالة تجب اثبانها بالدلائل العقلبة القطعية وهي المعجزات لابالنقل والايلزم الدور قميوله واصولها آهاى المبادى الاولية اليقينيةللبرهان ويقاللها اليقينيات ابتداء كمايقال لمقدماته النظرية يقنيات بالواسطة قصوله وبديهة البديمي أهقد اختلفوا فيهفقيل بدين وقبل نظرى بدليل وقوء الاختلاف في بديهة الاشباء والاشتغال بتعريفها واثبانها بالدلائل وأجبب عنه

م قراءعلى وجه الانتشار الرادبالانتشار جياعة وبالاجتماع مع اعتبارها فني صورتفقق كل واحدعلى وجه البدلية لا يوجب شء من الاعتبارين فنا الله الإعرجب شء من الاعتبارين فنا الله مع قولموذلك اذا كان والمتارات فنا المنقى فن يضر الفطم اذا لها اجتمع تلك الشرايط في المنولات

عم قوله وعدم النسخ والمعارض وههنا اعتراض مشهور على قولهم أن الدليل النقل قديفيك القطع بانها منني على امورمنها وجودية كنقل اللغة اعرفة معاني المفردات والنعو والصرني لمعرفة معاني الهيئة التركبية في ضوالمفردات ومنها عدمية كعدم الاشتراك وعدم المجاز ونحوهما وهي كلهاظنية واما الموجودات فلنوقف قطعبتها على عصمة الروات اذا كان من الاحدار على النواتر وكلاهما منتفيان فيهاواما العدميات فمبنيةعلى الاستقراء وهولايفيك القطع واجيب عنه بانالانسلم ان الامور المذكورة ظنية في كل دليل نقلى اذمن الالفاظ ماهومتواتر لغة كلفظ السماء والأرض ونحو رفع الفاعل وصرفانحوضرب فعلرماض فبجزز ان يتألف منهادليل لفظى واما الآشتراك والمحاز ونحوهما عماية وقفي الدلمل على عدمها فكلها خلاف الاصل والعاقل لايستعمل الكلام فى غلاف الاصل الاعند قرينة دالة على المراد فاللفظ عند عدمها يدلعلي معناه قطعاواو سلمعدم القطعية عند عدم القرينة على خلاف الاصل فتعون إن بضم المهق منة دالة قطعا على ان الاصل هو المراد والايلزم بطلان قاعدة التخاطب تصور الطرفين بديهما اونظريا وينفاء تجلاً وخفاً وبديهة البديهي كعلم العلم منها وهو الحق *والفطريات

بان اشتغال العقلاء بالتعريف والاستدلال لايدل على نظريتها بحسب الواقع بل بحسب اعتقادهم وردبانه يدل على حصولهااهم بالكسب وهو ينافى البداهة لأن البديهي مالا يمكن حصوله المطلق بالكسب لامايحصل بغيره وقد يقال الاستدلال على شيء لاينافي بداهته اذالنظري مايتوقف على النظر لاما يحصل بالنظر والتوقف عليه غير الحصول به لأن مايحصل عقيب الشيء ومعه لايلزم ان يترتب عليه ويمتنع بدونه والتعريف اللفظى لأينافيها ايضا نعملايلزم من مصول الشيء بغير النظر بداهته اذربها يحصل النظرى بالحدس وقيل قديعصل صورةفي النفس والاتلتفت الى كيفية حصولهاو هكذا حصلت صورة اخرى حنى تكثرت وطالت المدة فاشتبهعلى النفس كيفية الحمول في بعضها فاحتاجت الى الاستدلال ورد عليه بان الشيءاذا كان نظريا كان تصوره تصورابالكنه الذي هو حده مع تفاير بينهما وان كان بدهيا كان تصوره تصور كنهه الذى هونفسه من غير تغاير فبعد مصوله في النفس لااشتباه في بداهته ونظريته افول هذافي التصورات ظاهر واماالتصديقات البديهية فقد اشتبهالامر فيها كالحدسيات الحاصلة بسنوح المبادى المرتبة دفعة لامكان كيفية ذهول الحصول فقد اشتبه فيها بل هوبالحدس اوبالرليل والمصنف ره اختار الاول حيث قال بديهة البديهي كعلم العلم قـــوله منها اى من الأوليات وقال فيما نقل عنه والالجازان يعلم

قوله كعلم العلم ويعكن انبيقال اراد بعلم العلم تصديق التصديق اعتى قوله أنا عالم به مثلاً ولانتك في ان هذا التصديق ارفي المصراباكل من عالمشيئاً وليس هذا عالممضوريا فلايرعليهشي، مماذكره فتأمل (قوله قباس آه والفطريات وهى مايفنقر الى واسطة لانفيب عن الذهن ونسبى قضايا فياسانهامها * والمشاهدات اما بحس ظاهرى وهى الحسيات اوبحس بالطنى وهى الوجد انيات ومنها الوهبيات فى المحسوسات وما نجد بنفوسنا لابالاننا والحق ان الحس

احد من الحظر والجامعية ولا يعلم العلم بهاوه و سفسطة بالضرورة *أول هذا يدل على أن العلم بالعلم غير مكتسب وهو الحق فانه حضور ى لاارتسامي حتى يمكن ترتبه على النظر واما بديهة البديهي ففي النصورات مسلم وفي النصديقات كالحد سيات غير بين لامكان الاختلاف في بديهتها فلا اقل من إن يكون اولية واما نظرية النظرى فينبغي إن يكون ايضا عمل الاختلاف فتأمل قيوله في المعسوسات آه انما قيد بهالان حكم الوهم في المعقولات قد لايطابق الواقع بخلافه في المحسوسات كما سنشمر المه قيدوله وما بخده بنفوسنا آه اى بلا معونة الالات وهى القضايات التي يحكم بها ذوق العقل السليم والوجدان نعم ذوق العقل والحس الباطن والأحكام التي تجدها المرتاضون كالصوفية والاشراقية من هذا القبيل قيوله والحق ان الحس آه لان ادراكه معصور في الجزئيات المادية ولا يتعلق بجميعها لعدم الاماطة والاحضار فلا يعطى حكما كليا اصلا لاحقيقيا ولاخارجيا فلا منصور اعتمار حكمه في الكلمات فيصور له والمنكرون آه اى لافادته مطلقا صم وعمى ادلو كان لهم ادن وعين لم ينكروا الحكم الحسى في الجزئيات المحسوسة وهذه لطيفة حسنة واستداوا عليه بان الحس قد يغلط كثيرا نحكمه في اى امر فرض كان في معرض الفلط فلايعنبر ولا يقبل ويثبتونه بامثلة كثيرة كرؤية الكبير صغيرا كالاشيا البعيدة

لايفيدالاحكما جزئيا والمنكرون لافادتهصموعمى والحدسيات وهىسنوح المبادىالمرتبة دفعةفىالذهن * ولانجب

وبالعكس كالنار البعيدة في الظلمة اذ ما حولها من الهواء يستضىء بها والشعاع لاينفل في الظلمة بالتمام فلايتميز جرم النارعن الهوا المستضى عبهاعند الرائي فيد ركها جملة واحدة واجيب عنه بانالانقول ان مجرد الاحساس يفيد الجزم بل لابد معه من امور اخر يوجبه نحيث لم يوجد لم يحصل الجزم لقيام احتمال الخطأولا بلزم منه عدم الوثوق جرزم العقل في غير ذلك الصورحيث توجدتلك الامورمع الاحساس كيف لايوثقمع شهادة البديهة لانتفاء الغلط كقولنا الشمس مضيئة قـــوله وهي سنوح المبادي آه وهذه المبادي فدلانكون مشعورا بها مع مشاهدة القرائن التي توجب الايصال الى الحكم المطلوب وانكانت مايستنبطمنهانلك المبادى كقولفا نور القمر مستفاد من الشمس فانمن تصور اوضاع القمر مع الشمس قر باو بعدا جيث اذا وقعتا في غاية القرب لابرى اصلا ومابين الرضعين يندرج فى النور حتى يصل الى غاية البعد فيصرنور انيا ناما فقد يحصل له الجزم بذلك الحكم من غير فكر نعم ههنا قياس خفى مقارن لتلك القرائن اذيمكن استنباط المقدمات منها بحيث اذارنبت يحصل قياس منتج لذلك الحكم ومن ههنا يعام انهلايجب في الحدسيات سنوح المبادى المترتبة على هيئة من الاشكال الاربعة فقوله هي سنوح المبادى المترتبة دفعة مردود اومحمول على المسامحة قمول ولايجب المشاهدة آه قال السيد قدس سره لابد في الحدسيات من تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الحفي كما في الثجربة والفرق بينهما أن

 وله قياس خفى بانيقال نور القير مستفادمن نور الشمس لان ضوء القير يتفاوت من حيث القرب والبعد (قوله أقول آه ولاتجيبية المشاهدة فضلاعن نثرارها كمافيل فان الطالب العقلية قد تكون مدسية والتجربيات ولابدمن تكوار فعلمتى يحصل الجزم وقد نازع بعضهم في كونها من البقينيات كالحدسيات * والمتوانرات

السبب فى التجربيات معلوم السببية والأنية ومجهول الماهية ولذا كان القماس المقارن فيها قماسا واحدا وهوانه لولم يكن لعلة لم يكن دائمااو اكثرياوفي الحدسيات معلوم السببية والماهية معا ويكون المقارن لها اقبسة مختلفة بحسب اختلاف العلل في ماهياتها ورد عليه المصنف بقوله ولاتجب المشاهدة فضلا عن تكرارها لان المطالب العقلية قد تكون حدسيةولا تكون هناك مشاهدة حسية * اقول كلام السيد في الحدسيات التي هي البديهيات بالانفاق وهي الأحكام العجزوم بهالمجرد مشاهدة القرائن التي هي ابضاواسطة في الاثبات والتصديق من غير مصول المبادى دفعة على هيئة من الاشكال واما المطالب العقلي يجزم بها لشعور المبادى دفعة وان كانت بديهية على المشهور لكن المحققين ذهبواالي نظريتها بناعملي انها من صفات المعلوم الذي يتوقف مطلق حصوله على النظر نحصوله للبعض من غير نظر لا ينافي نظريته كما سبق تحقيقه فتدير قيوله ولايد من تكراره آه التجريبات لابد فيها مع النكرار من قياس خفي وهوان الوقوء المتكرر على نهج واحد دائما ليس بانفاقي لان الممكن لا يوجد من خير سبب وأن لمنعرفه بهاهيته وأذاعلم وجود السبب حكم بوجو د المسبب قطعا مثل شرب السقمونيا مسهل للصفراء فأنه مالم يجرب تناوله أو أعطاقه للغير مرة بعد أخرى لأ *والمتوانرات وهى اخبار جماعة بحيل العنل تواطئهم على الكذب وتعيين العدد ليس بشرط بل الضابطة مبلغ يفيل اليقين نعم بجب الانتهاء الى الحس ومساواة الطرف الوسط * وهذه * * *

يحكم عليه بالأسهال وكذلك الحكم بان كل نار حارة مستفاد من تكرار احساس الجزئيات مع الوقوف على العلة ولعل تلك الاحساس الجزئية معدة للنفس لقبول العقد الكلى عن المبدأ الفياض قـوله تواطئهم على الكذب آه يعنى ان المعتبر في كثرة المخبرين بلوغهم حدايمتنع عند العقل تواطئهم على الكذب حتى لواخبر جماعة غير محصورة بما يجوز تواطئهم على الكذب لغرض من الاغراض لايكون متواتر اقـــوله وتعبين العدد آهاى لابشتر ط في التواتر عدد معين على ما زعم البعض من اشتراط خمسة اواثني عشر اوعشرين او اربعين اوخمسين زعما بلا دليل بل الضابطة مبلغ يفيد اليقين ثم اعلم ان حصول العلم من التواتر ضروري لايفتقر الى ترتيب المقدمات لحصوله لمن لايقدر على الكسب كالصبيان قصوله نعم يجب الانتهاء أهفلا بد فيها من تكرار وقياس خفي وهو ان اتفاق جمع غير محصور في كل عصر على شيء مخترع لاثبوت له في نفس الامر مع تباين الاراء والا ما كن مستحيل عقلا بمعنى انه حاكم قطعا بعدم اتفاقهم على الكذب رانها أتفقوا على امر ثابت فينفس الامر غير محتمل النقيض لابمعنى سلب الامكان العقلى عن الفاقهم على الكذب ولابد من استناده إلى المشاهدة ويكون الوسط كالطرفين في الكثرة نحصول البقين ههنايتوقف على امرين التواطئو في القرون الثلثة واستناد الحبر الى

وهذه الثانث لانتنهض حجة على الغير الابعد المشاركة وحصر المقاطع بعضهم فى البديهبات والمشاهدات وله وجه ما *ثم الاوسط ان كان علة للحكم فى الواقع فالبرهان لمى والافانى سواء كان معاد لاويسمى دليلاا ولاو لا يغنص بالسموا لاستدلال بوجود المعلول * *

المعسوس ولهذا يعصل منه علم جزئي من شأنه الحصول بالاحساس فلايجت عنه في العلوم بألذات أقول بجوزان بكون النواطو عكما كليا فيبعث عنه بالذات فتدبر فيه ق_وله وهذه الثلثآه اى الحدسيات والتجربيات والمتواترات وإن كانت حجة للشخص على نفسةلكنها ليست حجة على غيره الااذا شاركه في الأمور المقتضية للحكم من الحدس والتعربة والتواتر قيرله وحصر المقاطع اي اصول اليقينيات عند البعض متعصر في البد يهيات والمشاهدات لعلهم ارادوا بالبديهيات مايحصل بلامباشرة الاسباب كنظر العقل والحس والتجربة والجدس والتواتر وهي الاوليات والفطريات وما عداهما كسبية لترتبه على كسب العبد واختياره ببباشرة تلك الاسباب وهذا المعنى شائع في عرف المنكلمين وانما حصروا المقاطع في البديهيات والمشاهدات والحسيات لأن الثلثة الباقية ليست حجة على الغير الابعد المشاركة * ويمكن أن يقال مرادهم بالبديهيات الاوليات والنطريات وذلك لان تلك الثلثة راجعة الى المشاهدة لان الحدسيات لابد فيهامن تكرار المشاهدة والتجربة المتكررة لاتغلو عنها والمتواتر ينتهى الى الاحساس وانها جعلوها مقابلة للبديهيات لانمعها فياس خفى يترنب عليها الجزم بالحقيقة اذلولا مشاهدة تلك الامور لم يحصل الجزم

ب قوله اقول ابجوز ان بكرن آه كمالغل متراتر التي كلب على متعدراً فليتوسط متواتراً من كلب على متعدراً فليتوسط متعده النائلة عليه السلام وهوانكل مسكر مراوغتران التواتر عكما كليا كالهيرلى والمدرق لانهاسستندتان الى عام والمدن التواتر بكتابية واحدة آه عام والمدن التواتر بكتيبية واحدة آه واحدة تجهيس متلاويتين فدرجة لاعلى ويطائلون جهيس متعاليفين لاعلى ويطائلون كالمتعالية المتابية المتعاليفين لاعلى ويطائلون كالمتعالية في موضعه لشى على ان المعلة كقولنا كل جسم موافى ولكل موافى موافى لم المنبر فى البرهان اللبى علية الاوسط للمروت الاكبر للاصغر الالثبوته فى نفسه وبينها برن بعيد للموحد الشائك وهوان الشاخ ذهب فى برهان الشاء الى ان العلم اليقينى بها له سبب الابحصل الامن جهة السبب

بها الا بانظار دقيقة بخلاف الاوليات و الفطريات اذ ليس هناك قياس خفى ولعل هذاهر الوجه الذي اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله وله وجه ما قـــوله ثم الأوسط آه لابد في البرهان أن يكون الأوسط علة للحكم المطلوب والا لم يكن بر هانا فان كان علة لمفاده ايضا في لمي والأفاني سواء كان معلولا لمفاده ويسمى بالدليل اويكون كلاهما معلولي علقو احدة بعهتين متساويتين متصادقين في درجة واحدة لاعلى وجه التضايف فان الوسط المضايف قليل الجدوى على ما صرحبه الشيخ لان علمك بأن ريدا اخهو علمك بان له اخاوهذ ااولى بان لايسم قياسا وذلك أني على الاطلاق (قيوله والأستدلال بوجود المعلول آه) تحقيق المقام أن المعتبر في اللبي كون الوسط علة لوجود الأكبر اوعدمه للاصغر لالوجوده أوعدمه في نفسه وكذلك المعتبر في الأني معلولية الوسط لوجود الاكبر اولاوجوده للاصغرلافي نفسه وكذلك المعتبر في الوسط وجوده اولا وجوده للاصفرلافي نفسه والفرق بمنها بين اذربها كان المعلول بعسب وجوده في نفسه علة بحسب الوجود للاصفر لافي نفسه ومن ههنا يصير قولنا الجسم موالف وكل موالف له موالف بالكسر فالجسم لهموالف برهانا لميا فالموالف والموالف متعاكسان في العلية والمعلولية

ومالیس لهسب اما ان یکون بینا فی ننسه او مأیوسا عن تبیانه بوجه یقینی * وهل

بعسب الوحود في نفسه ولغيره فكون الجسم موالفا علة لكونه ذا موالف بالكسر وان كان الموالف بالفتح بوجوده في نفسه معلولالوجود الموالي بالكسر فالمرادبالمولي والمولي ما يتألف في جوهره وما هو الصانع بجوهر الحقيقه المؤلفة لاماهي في درجة النضايف لان توسط المضاف لا يجدي كمامر " (قـــوله أن العلم اليفيني آه) قال الشبخ في برهان الشفاءان العلم اليقيني بكل ماله سبب انها يكون من جهة العلم بسببه وما لاسبب لنسبة محموله الى موضوعه فاما ان يكون ببنا بنفسه واما ان لايبين البتة بيانا يقينيابوجه قياسي اى بالنظر والاستدلال فلايرد بالجزئيات المحسوسة اذحصول المقين فيها بالشاهدة لابالاستدلال حتى يقال انه من العلة على المعلول اوبالعكس ثم أورد على نفسه حيث قال إن قال قائل اذارأينا صنعة علمنا ضرورة ان لها صانع ولم يكن أن يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال بالمعلول على العلة واجاب عنه ان هذا على وجهين الماجزئي كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصور واما كلى كما مر في مثال الموعلى بالفتح والموعلى بالكسر والقياس الأول لايقع به البقين الدائم لأن هذا البيت مما يفسد فيزول الاعتقاد الذي كان وانها يصح مع وجوده والبقين الدائم لايزول والكلام فيه وألغياس الثاني استدلال بوجودالمعلول لشي على ان له علة ما وهو البرهان اللبي لأن كثير ا ما يكون الاوسط معلولاللاكبر وعلة لوجود الاكبر للاصغر وهذا وان كان جاز فى القياس الاول ايضالكنه أورد الجواب

الاول تحقيقا للمقام وحسمالهادة الشبهة اذالجزئيات المحسوسة معلومة بالمشاهدة والعيان من غير نظر إلى اسبابها فلأبد في الدعوى من التقييد بالبقيني الدائم اوتقييد ماله سبب بغير المعسوس قال معلم الحكمة اليمانية ماماصله ان العلم اليقيني انماهو العقل المضاعف بمعنى التصديق مكونه وضروة كونه وامتناع لاكونه دائها بعيث يستحيل انقلابه جهلا وذلك انها يحصل في المعلول من تلقاء العلة الموجبة اذ لاضرورة لوجوده وعدمه الابوجو دهاوعدمهافاذا لم يكن العقل المضاعف لم يكن العلة الموجبة لاعلم بوجود المعلول على الجهة الوجوبية وانعلم وجوده بالفعل لامن سبيل العلة كان علما جواز بالاعلى الجهة الوجوبية فاذاجعل المعلول وجوده بالفعل لأ من العلة حدااوسط لم يتميز الابالعلم بوجودعلته علماجوازيا لاوجوبيا فان اوهم انلعلة وجوبا بالقياس الى معلولها وان لميكن وجوبا بالغير فيقال ليس ثمه وجوب بالغير بل انها يكون جسبه للغير مجرد استدعاء بلااقتضاء ان يكون للشيءوجوب امافي نفسه اوبعلته لامن تلقاء المعلول متى يتميز وأيضا الوجوب بالقياس الى الغير فرعذروج الغير فينفسه من الجواز الى الوجوبوالمعلول لايخرج اليهالامن تلقاءوجوب العلة فلو افيض وجوب العلةمن تلفاء وجوب المعلول لدار وكذلك سبيل القول في احد معلولي علقوا حدة بالنسبة الى شقه الا تخر ثمقال ومنسبيل آخران جوهر ذات المعلول ظل ذات علته الموجبة فلاجرم بينهما اذا عقلت العلة الموجبة عقلا تاما واكتنهت من كنه الحيثية التي يها موجبة تامة ينبعث بنفسهانفس ذات المعلول انبعاثا اوليا فقد عقل المعلول لا محالة بماهيته وانيته جميعا واذا عقل المعلول عقلا تاما فانعا

وهل هذا الأهدم قصر البرهان الآن «رحلهلعل مراده ان العلوم الكلية وهو البقين الدائم اما ان يكون بينا من جهة علم السبب إوبينا في نفسه فالعلوم

يستوجب ذلك لعقل العلة الموجبة بأنيتها فقطفاذن مالاسبب له إنهار قوعه في نفس الأمر بنفس جو هر ذاته لا بالعلة فهو اما يبن ينفسه أو مأيوس عن تبيانه بالنظر المبيز للعقل المضاعف لاناان اوسطنا ماليس بسبب لم يتبيز البقين وهو العقل المضاعف وإن اوسطناماه والسبب انخرق الفرض قـــوله وهلهذا الأهدم آهاى بلزم مانقل عن الشيخ هدم قصر البرهان الانى لانه لايفيد البقين على مابينه والمقصود من البرهان هواليقين قيل قدصرح الشبخ بانه انكان الاكبر للاصغر لالسبب بل لذاته لكنه خفي اللزوم لإن الاصغر غير بين الاقتضاء بالنسبة اليه والاوسط كذلك للاصغر الاانه بين اللزوم ثم الاكبر بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني وتكون إنيالا لميا فهذاصر يح بانه ان لميكن للحكم سبب في الخارج يمكن ان يقام عليه برهان اني من امر آخر قال المعتى الدواني هذاوان صرحبه لكنه صرح ايضا بان مالا سبب له اماان يكون بينا بنفسه اولايتبين النبة بمانا يقينما بوجه قياسي كهامر فيناقضه بظاهره فليتأمل فيهوقيل لعله اطلق اسم البرهان الاني على الصورة المذكورة مسامحة والمقصودنني كونها برهانا لميا وتحقيق كلام الرئيس على مابينه المعلم للحكمة اليمانية وهوان ما تلونا عليك انها هو في البراهين الانية الساذجة بماهى انيةساذجة فاعلمن انهر بماينقعد برهان يقيني تميز العقل المضاعني وهوبرهان انى ادا لميكن انياساذجابل كان في صحابة اللم اما من حيث ان الاكبر في صفة الاوسط من جهة اللمية من تلقاء الموضوع ودر الاصغر وذلك في برهان

الجزفية جاز أن تكون معلومة بالضرورة أو بالبرهان غير اللمى * الثانى

الأنى على الاطلاق والمامن ميث أن عقده من بعد انعقاد ير هان لمي هو في صحابته اوفي مضايفته وذلك في الدليل اما الأول فيعا إذاكان لشي الوازم ذانية نفس ماهية احدها فطرى اللزوم له يجعل عدا اوسطوالا تخرخفي اللهية يجعل الكبروالشي عدا اصفر كقولنا الحوهر المحردو حوده لذاته لالمادته وكلما كان وجوده لذاته لالمادته فهو عاقل لذائه واما الثاني فكهااذ ابرهن من سبيل اللمان مجعولا مافى نفسه بحيث لايصح ان يوجد الالعلة واجبة لذانها تمشوهد وجوده فاستدل من وجوده المعلوم لامن العلة على سبيل الأن على وجود العلة الجاعلة فان ذلك يتميز العقل المضاعف لوجود علته اولوجوب وجودها بالوامتناع لاوجودها علماضر وريايمتنع ان ين ول البتة إنتهى ومن ههنا يظهر إن البرهان على ضربين احدهما انى ساذج ينيد مجرد العلم النصديقي بالحكم علماجواز يالأوجوبيا وهوالذى لايصاحبه اللم كمااذااستدل بوجوداحد معلولى علة واحدة على وجود الا خر المستندين اليها بجهتين غير متضايفين على وجه الملازمة الانبة بينهما اولوجود المعلول على وجود العلةقبل انعقاد البرهان اللمي على ان المعلول لابوجد الابعلة موجبة وثانيهما إنى في صحابة اللم وهو المميز للعفل المضاعف فاندفع الشكوظهر اليقين بان العلوم الكلية جازان يبرهن عليها باحد الضربين من الآن وهو قصر متين له فهابني المصنفره من قصره في العلوم الجزئية الغير المعلومة بالضرورة فهو اوهن من بيتالعنكبوت حيث يلزم منه برهان الان فالعلوم الحقيقية الكلية وعليك بالتأمل الصادف

ا ووله جهتين غير متضاينين لايقال
ان معلوك علة واحدة مثلارنان على
الاطلاق سوان التحديق المدهالة خراولا
لانه كليا غنق احدهالغات علتموكليا
غنق علته عنف معلولها الا خرالاناتقول
خفق علته غنف معلولها الا خرالاناتقول
متضاينين على وجه الافتتار فكل واحد
منها لايستارتها الامن جهة المصرية
بالقياس المموهى غير مستارة لالآخر
وقدم غفيتها الأجرى فلم يتكرر الاوحط
وقدم غفيته في جث الشرايات (قوله
كنسايم آ

الثانى الجدل وهرالتباس الموالون الشهورات المحكوم بهالتطابق الاراء امالماحة عامة اورفقه وحية او انقطالات خلقبة اومزاجية صادقة كانت اوكاذبة ومن هبناقبل للامز جة دخل في الاعتفادات ولكل قوم مشهورات مخصوصات وربها النسبت بالاوليات وافترقت عند التجريف اومن المسلمات بين المتخاصبين كنسليم المنقية ان الامر للوجوب والفرض منه الزام الحصم اوحفظ الراكي الثالث الخطابية وهي القباس المؤلف من المتولات المأخوذات من يحسن الطن فيه كالاولياء والحكماء ومن عد المأخوذات من الانبياء عليهم السلام منها فقيه اسبب الرجعان ويدخل فيها البعربيات

قسوله المحكوم بها آه اى مابحكم بها ليطابق ذلك للكم الارا وسبب شهر تهانيها بينهم اما اشتهالها على مصاحة العامة كقرلهم العدل حسن والظلم قبيح و اما لان في طباعهم من الرقة كقولهم مراعاة المصفاء عمردة اومن الحبية كقولهم كشفى المعورة منهموم و اما انتها الانهم من امرجتهم وعادا تهم كشفى المعورة منهموم و آدابهم كتول اهل الهنف خلا لحيوان قبيح اومن شرايعهم و آدابهم صادقة كانت اكافرية كشهورات الجهلاء ولا بيل تحتق الانتهالات الحافية كالامور الشرعية وغيرها من الاخلاق ولكل قوم آه اى محموصة بهم بحسب عاداتهم بل لكل اهل المساعة ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم قسوله ربيا آه اى ربيا تبلغ الشهرة بحيث تلتبس الاوليات ولاتبين بينها الانجلم النفس عن الامور التالفة لتعله فيعكم بالاوليات ودون المشهورات قسوله اومن المسلمات آه سواء كانت مساحة فيها بينهم غاصة اوبين الهل العلم كتسليم الفقها قي

٩ قزله كنسليم النقها كالاستدلال على وجوب الزكوة في حلى البالفة بقرفله عليه السلام في الحلي كو ولوقيل هذا خبر واحدالا يكون حجة فيقال انفائيت وسلم النقها، في الاصرافلاب لذلك من تسليمه ههذا (قراء ولولا آه

والحدسيات والمتوانرات الغير الواصلة حد الجزم والغرض منها تحصيل احكام نافعة اوضارة في المعاش او المعاد كها نفعله الخطبا والوعاظا لربع الشعر وهو المؤلف من المخيلات وهي قضايا بمخيلة بالمبافية أثر منها النفس قبضا وبسطا فأنها الهوع للتخيل من المتصديق سبها إذا كان على وزن لطيق او انشد بصوت لحيب والغرض فيه انفعال النفس بالترغيب والترهيب وهو كالمتزجة له الحاس السفسطة وهو المؤلف من الوهبيات نحو كل موجود شار اليه و النفس مسخرة للوهم * فالوهبيات

مسائل اصول الفقه قسدوله والفرض منه الزام آه اى الغرض من الجدل اما الزام الخصم او اقتاع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان بعفظ الرأى قصوله فمن يحسن الظن آه لاختصاصه لمزيد عقل ودين كالصلحاء والحكماء ومن عد المأخوذ من الانبياء عليهم السلام من الحطابات فقد غلط لانه من اليقينيات اللهم الأمايصل الينامن الاحاد وتلك الاحكام نافعة جدا في تعظيم امر الله والشفقة على خلقه قميوله يحكمها بسبب الرجعان آه اى بسبب الامور الداعية اليه مع تجويز نقيضها تجويزا ضعيفا كقولنا زيديطو ف بالليل فهو سارق والفرض منها ترغيب الناس اوتربيتهم فيما يتفعهم اويضرهم فى المعاش اوالمعاد كماينعل الواعظون فيوله من المخيلات آهوهي احكام تخييلية يتأثر النغس منهاقبضا اوبسطا فيتنفر اويترغب لأنها لا نفياسها في المحسوسات والموهومات والفها بالمتخيلات الموع للتغيل من التصديق فاذا قبل الحمر باقرتية سيالة انبسطت النفس ورغبت واذاقبل العسلمرةمهوعة انقبضت وتنفرت عنه ويزيد ترغيبها اليه اذا كانعلى وزن لطيف

فالوهبيات وبالايتميز عندهامن الاوليات ولولادفع العقل حكم الوهم بنى الالنباس دانهااومن المشبهات بالصادقة اما صورة او معنى كاغذ الحارجيات مكان الذهنيات اوبالعكس والغرض منه تغليط الحصم والماللة اعمانها العاسدة صورة اومادة

اويقر أبصوت مسن فكوله من الوهميات آه وهيما يحكم بهاالوهم في امور عقلية ادمكمه في المعسوسات ليس بكاذب كمااذامكم بحسن الحيا وقبح الشوبا وذلك لان الوهم يدراك المعانى الجزئية المنتزعة من المعسوسات فهوتابع للحس المشترا فاذاحكم على المحسوس يصدق وعلى غيره يكذب كما يحكمبان كل موجود مشار اليه وان وراء العالمفضا غير متناه قيوله والنفس مسخرة آه لان الحس والوهم سبقا الى النفس فهي متجربة اليهما فيكون مسخرة لهما حتى ان احكام الوهم ربها لم يتميز عندها من الاوليات ولولادفع العقل والشرع وتكذيبهما المكامه بغى التباسها بالاوليات دائمالم يك ان يرتفع اصلا قصوله اومن المشبهات آه اى الشبيهة بالصادقة اماصورة كقولنا للصورة الفرسية المنقوشة على اللوح انهافرس وكل فرس صهال فهذا صهال وامامعني قيل كوضغ الطبيعية مكان الكلية في قولهم الانسان حيوان والحيوان جنس * والحق انه من باب فساد الصورة دون المادة لأن كلية الكبرى منشرائط الانتاجولاب في السفسطة من فساد المادة ومثاله وضع الخارجية مكان الذهنية أوبالعكس كمايقال الجوهر الموجود في الذهن قائم وكل قائم عرض فالجوهر عرض اويقال الحدوث حادثوكل حادث لمدروث فللحدوث حدوث وهذا من بآب فساد المادة قيروله والمغالطة اعمآه ايمن السفسطة المعتبرة فيها الفسادمن جهة المادة فقط والمعتبر في المغالطة الغسادصورة اومادةومن يستعمل المغالطة انقابل مها الحكيم

م قراه ولولا رفع العقل قال العلامة الشيرازي ومجابعرى بدكلب الوهمانه يساعل العقل في مقدمات متعقد النعوم بالخوف عن ما يكم بها كما يحكم الوهم بالخوف عن بلدق ممرانه بوافق العقل فحال المبد بما المبداد لإيخاف عنه المنتج لقوانا المبدالإيخاف منه واذا وصل الوهم الى التنجهة تكم والمغالطة أن قابل مهاالحكيم فهو سوفسطافي وأن قابل الجدل فشاغيي هذا والموالف من الراحج والمرجوح مرجوح فندير خاتية إجزاء العلوم هي السافل والمهادي من الوسافل نبت

فسو فسطائي وان قابل بها الجدلي فهو مشاغبي مأخوذ من الشغبة وهو اثار الفتنة بالباطل قال العلامة الرازى ووالفياس سوفسطائي وهوالمؤلف من مقدمات شبيهة بالاحكام الواجب قبولها ومشاغبي وهو المؤلف من المقدمات المشبهة بالشهورات فبهاحث السوفسطائي في مقابلة الحكيمومباحث المشاغبي في مقابلة الجدلي قسوله والمؤلف من الراجع آه كانه جواب سوال مقدروهوان القياس المؤلف من مقدمة موهومة واخرى مظنونة ليسمن شيء من الصناعات الخيس فاختل الحصر فاجاب عنه بانه سفسطة لأن المؤلف من الراجح والمرجوح مرجوح لان النتيجة موهومة ولها الاعتبار فى الاقسام كلها قــــوله المسائل آهاى المفاص التي يقص اثبانها بالدليل او التنبيه في ثلك العلوم المالمبادي فهي التي بنو في عليها المسائل وهي اما نصورية وهي حدودالموضوعات واجزاوعها واعراضها الذائبة التي هي المعمولات واما نصريقية ببنة بنفسها ويسمى علوما متعارفة اوغير بينة فان صدفها المتعلم بحسن الظن يسمى اصولا موضوعة وان ثلقبها بالشك والانكار يسمى مصادرات وفي عدها من اجزاء العلوم لشدة احتياجها اليه مسامخة ولهذالم يعنها المصنف رحمه الله تعالى رحمة وأسعة وعدهًا من الوسائل واما نصور الموضوع فهو من المبادى والنصديق بهمن القدمات كهاءر فت تم بفضله الله تعالى وكرمه* س الم الله البارى معمد صابر من عمد صابر من ملاحماد القزانى عفى عنهماوعن سائر المسلمين

ЗА КІЙЗЕТДИНОВЪ ЗА КІЙЗЕТДИНОВЪ

ا فوله وعدها من الوسائل وهي خارجة عن العلوم فطعافين عده من اجزاء العلوم فضاخط الألابعث عنه في انقداراتحث عن العلوم الأقصاد الاستطراد امن حيث المستقدمة خلاف حدود اللوضوع فقامل تم مغضل الله تمالى وكومه

1	صواب	خطا	<u>س</u>	00		صواب	خطا	س ا	Up	1000
談	نكشفة عنك		44	4	かが	توافق	توافف	m	0	Mile.
新城	لتصويره	لنصوير	1	9	215	منعنه	متعينه	14	-	20.00
1 3%	نظرا	نظر	٣	11	かん	والمعلوم اللحظ	والعملوم	m	14	2016
彩	الجنس في		1	19	かん		الانخط	14	٣٢	200
彩	المنضايفين		9.	۳۸	が水	باطلة	طلة با	10	m 9	2000
1	النيمي	الدهي	11	144	が水	اللعظ		10	۳۷	216
1 A.S.	المعروض الابتميز	المروض	10	-	がな	لوحظت	لوخطت	10	he A	200
314	اللاحظ	يتميز الملاحظ	17	·tem	新港	وضعا	وضا	1	۵۰	おば
\$1.5 ***	بالقياس	بالقاس	10	HE PE	がな	باطل	بطل	10	-	が発
新	الى	اناس	19	-	がない	النقسيم	التقسم اللخط	114	64	を と
李 ·	المرتبة	المترنية	10	4 4	Sink.	متساويان		10	4 10	3.00
新	بهزا	بنا	4 4	٩ V	がない	بالامكان	متساويين بهالامكان	11	91	200
****	والوجود	والوجو	۵	۵ı	がな	كالعبي	كالعمر	14	-	3000
***	تقررا	اتقررا	19	44	新城	و بهاباعظ	باعظيماو	11	9 14	2000
1	افراد	افراد	19	40	がな	فان	افان	V	9 V	が後
慧	بالعوارض	بالعورض	7 14	A 1	が呼	عنبت	عبنت	10	1111	を発
1	وهی	وهل	۳۸	_	が保	عنبت	عبنت	14	111	を発
	ولهذا	انا	te te	94	が作	مستلزم البته	مستلز	P	171	和张
22 43	الحلاقا	الملاق	9	1114	14 M		البة	10	_	23 23
88	محمولة	مععولة	15 15	110	44	اذا	اذ	1	اهما	88
##	الملزوم	الملزم	٢	177	314	الموضوع	الموضع فالاشكال	IV	100	88
	lea	معو	۲۲	144	が味	فلااشكال	_	10	144	5002
2000年 200	وصلق	صلق	۳۳	-	を発	ومذهب	مناهب	9	14 V	
36 36	ضروری بفتات	ضفرورى	10	14646	がほ	الثبوت	الثبوب	۲۳	110	ខាល
22 22	يفوت وأحدة	يلوت وحدة	14.		和法	يستتبع	يستبع	10	190	23 22
23 47	متعلقه	وحاله	1 A	-	Zion.	مستفن	مستفن	10	717	SE 63
2 2	وجودات	الوجوات	9	140	Sink Sink	فيمكنة	فمكنة	1	444	23 23
\$2.33 22.53	اخذتلا	الوجوات	9	141	Ti Vita	بلعلى	علی	4 4	7 10	20
					-	اكبر	الكبر	1 1	414	2 2
20 20 20	0000	9 8 8 8	22 23	12 23	2 2	8 2 2 2		្ត ព្រះ	2 2	22